
محاربون ومفاوضون
مركز الأهرام للترجمة والنشر

الفـريق أول
كمال حسن عـلى

* من مواليد القـاهرة فى ١٨/٩/١٩٢١ .
* التحق بالكلية الحربية فى سبتمبر ١٩٤٠ وتخرج منها فى سبتمبر ١٩٤٢ .
* متزوج وله ابن وبنتان .

■ الثقافة العسكرية :

بكالوريوس العلوم العسكرية عام ١٩٤٢ ـ دورة بمدرسة المدرعات بإنجلترا ١٩٥٠ ـ دورة كلية القادة والأركان ١٩٥٦ ـ دورة قادة ألوية بالاتحاد السوفيتى ١٩٥٩ ـ أكاديمية ناصر العسكرية العليا ١٩٧٠ .

■ الرتب العسكرية :

آخرها رتبة الفريق أول ٢٦/٤/١٩٧٩ .

■ الوظائف التى شغلها :

قائد فصيلة ثم سرية دبابات أثناء الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين ـ كبير معلمى مدرسة المدرعات ـ أركان حرب القيادة الشرقية (قيادة الجبهة الشرقية ـ بالاسماعيلية) ـ أركان حرب المجموعة الثانية المدرعة ـ قائد اللواء المدرع ٧٠ فى سوريا ـ مدرس بكلية القادة والأركان ـ رئيس العمليات بالقيادة العربية اليمنية فى صنعاء ـ قائد اللواء الثانى المدرع فى حرب ١٩٦٧ ـ نائب مدير إدارة شئون الضباط ـ قائد الفرقة ٢١ المدرعة فى حرب الاستنزاف ٦٨ ـ ١٩٧٠ ـ رئيس العمليات لهيئة عمليات القوات المسلحة ـ مدير سلاح المدرعات المصرية فى حرب أكتوبر ـ مساعد وزير الحربية ١٩٧٥ ـ رئيس المخابرات العامة ٧٥ ـ ١٩٧٨ ـ وزير الدفاع والإنتاج الحربى والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس وفد المفاوضات الذى أبرم المعاهدة المصرية/ الإسرائيلية ـ ورئيس اللجنة العليا للتطبيع بين مصر وإسرائيل ٧٨ ـ ١٩٨٠ ، ثم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ٨٠ ـ ١٩٨٤ ـ ثم رئيس مجلس الوزراء ٨٤ ـ ١٩٨٥ .

محاربون ومفاوضون

كمال حسن على

الطبعة الأولى
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء القاهرة
تليفون ٧٤٨٢٤٨ - تلكس ٩٢٠٠١ يو ان



إلى أرواح الشهــداء

ورفقــاء السلاح فى معارك الحــرب

ورفقــاء معــركة الســلام

وإلى رفيقــة عمــرى . . . آمــال

كما أتوجه بالشكر

إلى اللواء أ . ح / محمد عصمت الحبروك

الذى عاون فى جمع وكتابة المــادة العلمية ،

وإلى الأخوة فى مركز الأهــرام للترجمة والنشر

لصادق مشــورتهم وحســن معــونتهم



قائمة المحتويات

الموضوع	صفحة
الإهداء	٣
قائمة المحتويات	٥ ـ ٨
هذا الكتاب	٩
تقديم	١١
□ المقدمة	١٥
* قصة المؤلف مع فلسطين منذ عام ١٩٤٧	١٧
* اللقاء بالسادات فى مستشفى المعادى بعد حرب ١٩٦٧	١٩
* لقاء السادات والتكليف برئاسة وفد المفاوضات فى واشنطن	٢٠
* ظروف التعيين رئيسا للمخابرات العامة ثم وزيرا للدفاع ثم للخارجية وبعد ذلك رئيسا لمجلس الوزراء	٢٧
□ الفصل الأول : محاربون	٢٩
* فى اليمن	٣١
* وفى حرب ١٩٦٧	٣٤
* وفى حرب ١٩٧٣	٤١
* الجيش الرابع	٥١
□ الفصل الثانى : من أجل السلام .. على مائدة المفاوضات	٥٣
* مبادرة السلام لم تكن هى الأولى	٥٥
* بداية رحلتى للسلام	٦٠
* أول مقابلة مع اسرائيل	٦١
* الوافد الغريب	٦٦
* المبادىء المصرية فى محادثات واشنطن (بلير هاوس)	٦٨
* كارتر والقضية	٧٠
* العرب والسلام	٧٤

الموضـــوع صفحة

* إسرائيـل والسـلام ٧٥
* الرفض العـربى ٧٧
* الردود الأمريكية على الأسئلة الأردنية الخاصة
بإطار اتفاق السلام فى الشرق الأوسط ٨٢
* متعطفات شـاقة ٩٣
* الأقنعـة تتسـاقط ٩٥
* وجهـات نظـر ٩٨
* السلام من وجهة النظر الإسرائيلية ١٠٠
* مع الحقائق وجها لوجه ١٠٢
* البـترول فى سـيناء ١٠٢
* العـلاقات الطبيعية ١٠٤
* المقابلة الثالثة ١٠٥
* إعـلان التشـدد ١٠٨
* سـجناء كامب ماديسون ١١١
* الجانب الأمريكى ١١٢
* كارتر والمشروع السادس للمعاهدة ١١٤
* يهـودا والسـامرا ١١٤
* عودة لبترول سيناء ١١٥
* بين التضليل والتسويف ١٢١

□ **الفصـل الثـالث : للمحـادثات بقيـة** ١٢٣

* الشـوط الثـانى ١٢٧
* مصر .. بين الإلتزام والإلزام ١٣٣
* موقف .. ومواقف ١٣٥
* سيناء .. وبداية النهاية ١٣٧
* مارشـال كوين ١٣٩
* لعبة اسمها القط والفأر ١٤٠
* بيجن .. والسـلام ١٤٣
* النقط على الحروف ١٤٤
* بين خيوط العنكبوت ١٤٨
* العـودة ١٥٢
* وزير دفاع مع إيقاف التنفيذ ١٥٢
* ردود فعل تعثر محادثات بلير هاوس ١٥٤

الموضـــوع صفحة

□ الفصـل الرابـع : للحقيقة وجه واحد ١٥٩

* الحـذاء والقبعة ١٦٣
* ثمن السـلام ١٦٥
* ماهية السـلام ١٧٣
* للطريق بقيـة ١٧٨
* المباحثات المصرية الأمريكية فى واشنطن ١٨١
* دوافع الثبات والتغيير ١٨٤
* بروكسل وحلقة جديدة ١٨٦
* كامب ديفيد الثانى .. حلقة أخرى ١٩٣
* عودة إلى كامب ديفيد ١٩٧
* معادن الرجال ٢٠٧
* وكان السـلام ٢١٦
* بين الرفض والقبول ٢٢٤
* الرفض العـربى ٢٢٧
* الحصان الميت ٢٣٠
* الخطـوة الأولى ٢٣٢
* لعنـة الرفض ٢٣٤

□ الفصـل الخـامس : بداية عمل آخر شاق ٢٣٧

* بداية الانسحاب ٢٤١
* قوات حفظ السـلام ٢٤٧
* سيناء العائدة ٢٤٩
* جولة فى الضفة الغربية ٢٥٣
* تحيـة العـلم ٢٦٢
* قبله فى رمضان ٢٦٣
* عودة إلى حيفـا ٢٦٤
* مياه النيل ٢٦٦
* عودة إلى واشنطن ٢٦٩
* استراتيجية السادات ٢٧٠
* قصة الهيئة العربية للتصنيع ٢٧٥
* المرحلة الرابعة للانسحاب ٢٧٧
* مرحلة الانسحاب الخامسة ٢٧٩

□ الفصـل السـادس : التطبيع ومباحثاته ٢٨١

* منصب جديد .. وزارة الخارجية ٢٩١

الموضـــوع صفحة

* مصر العظيمة ... ٢٩٧
* حادث المنصة ... ٢٩٩
* تدمير ياميت ... ٣٠٤
* للانسحاب النهائي قصة ... ٣٠٧
* نص القرار الاسرائيلي حول طابا ... ٣١٥
* ولدير السلطان قصة ... ٣١٩

□ الفصـل السـابع : مستقبل السلام
كل شيء قابل للتفاوض ... ٣٢٣

* الضفدع والعقرب ... ٣٢٥
* الموقف الفلسطيني ... ٣٢٦
* الموقف الأردني ... ٣٣١
* نص اتفاق عمان ١١ فبراير ١٩٨٥ ... ٣٣٤
* تعديلات الاتفاق ... ٣٣٥
* نص بيان اللجنة التنفيذية للمنظمة حول الاتفاق ... ٣٣٦
* سوريا والدجاجة التي تبيض ذهبا ... ٣٣٨
* الاتحاد السوفييتي ... ٣٤٠
* الموقف الإسرائيلي ... ٣٤٤
* الولايات المتحدة الأمريكية ... ٣٤٧
* العراق .. ودول الخليج ... ٣٥١
* قالوا عن المعاهدة المصرية الإسرائيلية ... ٣٥٤
* معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في الميزان ... ٣٥٨

□ الخـــاتمـة ... ٣٦٥

□ وثائق مصر والمسألة الفلسطينية ... ٣٦٧
* إطار كامب ديفيد ... ٣٩٤
* الخطابات المتبادلة الملحقة بوثائق كامب ديفيد ... ٤٠٠
* معاهدة السلام ٤٠٣
* مـلاحـق ... ٤٠٦
* مرفق الملحق (١) ... ٤١٠
* ملحق (٣) ... ٤١٦
* الملحق العسكري ... ٤١٩
* قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ... ٤٣١
* قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ... ٤٣١



يتسم هذا الكتاب بميزة خاصة . . هى أن كل جزء فيه يعبر عن مشاعرى فى وقت وقوع هذا الحدث أو ذاك . . وهذا الشعور رغم أنه شديد الصدق . . إلا أنه قد يبدو الآن ـ عندما أعبر عنه بانفعالات وقته ـ غريبا على مواقف بعض الأطراف بعد مرور ثمانى سنوات منذ بدأت كتابته .

ولكن هذا الكتاب كتبته للتاريخ ، ولوجه الحقيقة ، ولذلك فقد التمس العذر لدى كل من تفزعه أحيانا لهجة الكتاب ، فى أننى لم أحاول أن أغير من صدقه بالتخفيف أو التشديد حتى فى وقت مراجعته النهائية قبل المثول للطبع إلا فى أضيق الحدود فكثير من المواقف قد تغيرت ، وكثير منها إلى الأحسن ، وعندما أعدت قراءته أحسست أننى قد أكون قد أغضبت صديقا بكلمة أو بتذكرة .

إن هذا الكتاب كما قلت للتاريخ ، وعبرة التاريخ يجب أن يستفيد منها الجميع ، ولا بأس بين الصديق والصديق لو ذكر أحدهما الآخر بخطأ وقع فيه ، أو موقفا أساء تقديره مادام القصد هو الوصول إلى هدف نسعى اليه جميعا من كافة الأجناس وهو خير البشرية التى يمكن أن تنتج لها تفاعلات المجتمع الدولى . . كل الخير . . أو كل الشر . . فنهاية العالم . . يمكن أن تتوقف على تصرف ـ قد لا يمكن أحيانا وصفه بالخطأ ـ يقع من حاكم أو زعيم فى بلد لا يشترط أن يكون ذا أهمية متعاظمة فى موازين القوى ، ولكنه قد يصعد بالعالم إلى سلم الحرب . . وما أسهل التدمير ، وما أصعب التعمير . والأمثلة على ذلك يحفل بها التاريخ البشرى على مداره .





تقديم

كانت قناعتى دائما أن التاريخ يجب أن يسجل بواسطة الأشخاص الذين عاشوا أحداثه ، وأهم من ذلك الا يقتصر على الانطباعات الشخصية فهى قد تحتمل الخطأ والصواب ، ولكن ينبغى أن يكون تسجيلا للحقائق من خلال الممارسات وتسجيلا للتصور لكافة المواقف والأطراف من وجهات نظر كل منهم بهذا تتجمع للمؤرخ كافة الحقائق مع امكانية ربطها فى تسلسل يمكن أن يكون حلقات التاريخ .

وأجد من واقع دراساتى للتاريخ العسكرى أن هناك فرقا كبيرا بين التسجيل له والتسجيل للتاريخ العام . فالتاريخ العسكرى له دائما وثائقه التى قد تأخذ بلغة العسكريين شكل قرارات أو تقديرات مواقف ، تعليمات عمليات ، توجيهات عمليات أو تقديرات مواقف استراتيجية . وكلها تحكم كافة المستويات كما تسجل نتائجها فى وثائق على شكل تقارير يومية أو أسبوعية أو مرحلية بما فى ذلك مراحل الاعداد للمعركة ماديا ومعنويا . وحتى انطباعات القادة الشخصية على كافة المستويات ، لذلك فان النظرة والتحليل الشخصى فى التاريخ العسكرى ليس لها تأثير كبير فى حقائقه ، ولذلك فالتاريخ العسكرى تصنعه وثائقه التى غالبا ما يكون لها صفة الانتظام والاستمرار بما يجعل عملية التاريخ العسكرى أكثر سهولة .

أما فى التاريخ العام حيث يتعدد الأشخاص والمواقف وتتعدد الأسباب والنتائج وتتشابك الخيوط والوسائل والأساليب مع تلاحق مستمر للأحداث ، فان الوضع يختلف ويتطلب منا اعدادا خاصا ، ولا سيما فى مصر ، ذات الموقع الاستراتيجى الهام فى منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية . والتى تتلاحق حولها الأحداث فى سرعة هائلة بحيث لا يجد المؤرخ أمامه الا وثائق صماء لا تعكس الأوضاع الحقيقية فى فترة معينة ولحدث معين . وأعطى مثلا صغيرا على ذلك ما أحاط بعملية الحرب عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ ثم أحاط بظروف السلام ، فكل ذلك لم يأخذ حقه من الدراسة والتحليل والتصنيف نتيجة لأن المسئولين فى كل هذا وذاك لم يسجلوا وهم فى وسط الأحداث تسجيلا يوميا لما يدور بكل جوانبه - ولعلى أنا واحد منهم غير أنى من حسن الحظ . قد سجلت كعادتى كثيرا من

المواقف والأحداث الهامة حول هذه المواقف والاعتبارات المعينة التى أدت إلى اتخاذ هذا القرار أو ذاك .

ومن هنا كانت فكرة الكتاب ، ولقد بدأت فى كتابته بعد العودة من توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ وكنت بحكم منصبى رئيسا لوفد المفاوضات المصرى من أجل الوصول للمعاهدة المصرية الاسرائيلية . وقد يسر لى ذلك أن أسجل أحداث هذا الكتاب ، أو أحداث المعاهدة وما تلاها دقيقة بدقيقة وحدثا بحدث . مما جعلنى أقرر البدء فى الكتابة فور عودتى والأحداث مازالت حاضرة فى الذهن والحصول على بياناتها ميسرا وفى متناول اليد خاصة وأن التسجيل لهذه المعاهدة كان دقيقا ويوميا ، وكلفت به مجموعة عمل مختارة من وزارتى الخارجية والدفاع فى أثناء المفاوضات ، كما تم فعلا اعداد كافة وثائق المعاهدة المصرية الاسرائيلية قبل عودة الوفد المصرى من مباحثات واشنطن « بليرهاوس » ، وذلك أثناء عملية التفاوض وبعدها مباشرة بما مكن من اعداد كافة اليوميات والرسائل المتبادلة بين الوفود الثلاثة المشتركة فى المباحثات : مصر ـ اسرائيل ـ الولايات المتحدة ـ بحيث كان لدينا عند العودة ثلاث نسخ كاملة من وثائق هذه المباحثات وزعت على الجهات المعنية .

وهكذا بدأ اعدادى لهذا الكتاب الذى كان يقينى أن كتابته واجب وطنى ، وأننا يجب أن نترك للأجيال القادمة فرصة معرفة ما وراء الأحداث وأن نبين لهم كيفية الوصول إلى ما حققناه من نتائج وأهداف من خلال هذه المباحثات الشاقة التى كنت أتوقع أنها آخر الأحداث فى حياتى العامة . فقد كنت أتصور أن منصب وزير الدفاع هو الأخير فى حياتى العملية ، وكنت آمل أنه ستتلوه بالطبع فترة من الاسترخاء والاستمتاع بالحياة ، والعناية بالشئون الشخصية بعد أدائى الطويل لواجبى فى مختلف مواقع العمل . بل إننى أذكر أنه قبل ذلك بسنوات وبالتحديد عام ١٩٧٤ بعد فض الاشتباك الأول والثانى وكنت مديرا للمدرعات أننى تقدمت للمشير أحمد اسماعيل بطلب استقالة من القوات المسلحة بعد أن كان تصورى أننى أديت ما على من واجب تماما خلال حرب ١٩٧٣ كمدير للمدرعات ، مسئول عن إعدادها وامدادها وتدريبها وتجهيزها للقتال والاشراف على أدائها فى كل أسلحة القوات المسلحة التى تستخدم المركبات ذات الجنزير ، وكانت مهمة شاقة ولكننى شعرت أننى أديتها بأمانة وتفان ، وأننى كعادتنا فى صعيد مصر قد أخذت بثأر حرب ١٩٦٧ التى لم يكن للقوات المسلحة ذنب فى خسارتها . فهى لم تكن الا حشودا حشدت فى مظاهرة عسكرية فاشلة انتهت بمعركة لم يعد لها أحد تخطيطا أو تدريبا أو اعدادا أو أداء ـ فقد كانت معركة ١٩٦٧ مأساة حقيقية عاصرتها بكل مرارتها وقسوتها كما سيرد فى مكان آخر من هذا الكتاب .

ولكن المشير أحمد اسماعيل أصر على رفض الاستقالة ، وحاول اقناعى بضرورة البقاء .

وكما توقع الرجل قبل وفاته فقد فوجئت فى يوليو من عام ١٩٧٥ بتعييني رئيسا للمخابرات العامة . . ثم وزيرا للدفاع فى أكتوبر من عام ١٩٧٨ ورئيسا لوفد المفاوضات فى واشنطن . . والتى انتهت بتوقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية والتى تصورت أنها كل ما يمكن أن أضمنه فى كتابى ، وأرسلته للمطبعة وتلقيت تجارب طبعه فى نهاية أبريل ١٩٨٠ بعد أن كانت الظروف قد تغيرت بلقائى بالرئيس السادات فى ٢٧ أبريل ١٩٨٠ وابلاغه أياى بقراره بتعييني وزيرا للخارجية ونائبا للرئيس الوزراء ، وكان على أن أضع تجارب الكتاب لتنام فى الادراج خمس سنوات أخرى شغلت فيها منصب وزير الخارجية ، ثم رئيسا لمجلس الوزراء . وقد رأيت بعد أن عدت إلى قراءته بعد انتهاء مدة رئاستى للوزارة أن أعيد النظر فى ترتيبه ليتضمن بعضا من الأحداث الهامة التى تلت آخر احداثه ، وهو توقيع المعاهدة ومنها على سبيل المثال فترة ما بعد المعاهدة ، وأحداث تسلم سيناء حتى الخامس والعشرين من أبريل عام ١٩٨٢ والتى لم يشاهدها السادات الذى وضع قرار الحرب . . ووضع قرار السلام .

وهذا الكتاب هو تسجيل وترجمة أمينة لما دار أثناء مباحثات بلير هاوس وموقف مصر فيها من القضية الفلسطينية والمصالح العربية التى لم تتخل مصر عنها فى أى مرحلة من مراحل هذه المفاوضات .

ان هذه المفاوضات تعتبر نموذجا للتفاوض ومثلا للشد والجذب ، للأخذ والعطاء بين صاحب الحق ومن يحاول اغتصاب هذا الحق أو بعبارة أخرى بين واضع اليد وصاحب الحق . وهى تبين كيف حصلت مصر على حقوقها كاملة فى سيناء ، وكيف حافظ المفاوض المصرى على مبدئه الذى تمسك به منذ بداية المفاوضات « لا مساس بالأرض أو السيادة » . وكان مبدأ المفاوض المصرى لا يخرج عن مبدأ من مبادىء الحرب هو « المحافظة على الغرض » .

فأنا فى هذا الكتاب أعرض على القارىء المصرى والعربى أسلوبا من أساليب التفاوض وكيف يمكن أن يسير من التشدد والجمود إلى بعض المرونة وتفهم أوضاع الغير ، وكيف يجمع بين الممكن والمستحيل حيث تحتدم عوامل الصراع بين ارادتين « وما ضاع حق وراءه مطالب » .

ولعله من المفيد أن أقول انه بعد انتهائى هذه المرة من الكتاب وارساله لجريدة الأهرام التى ستقوم بالنشر . . زارنى مجموعة من الصحفيين فى

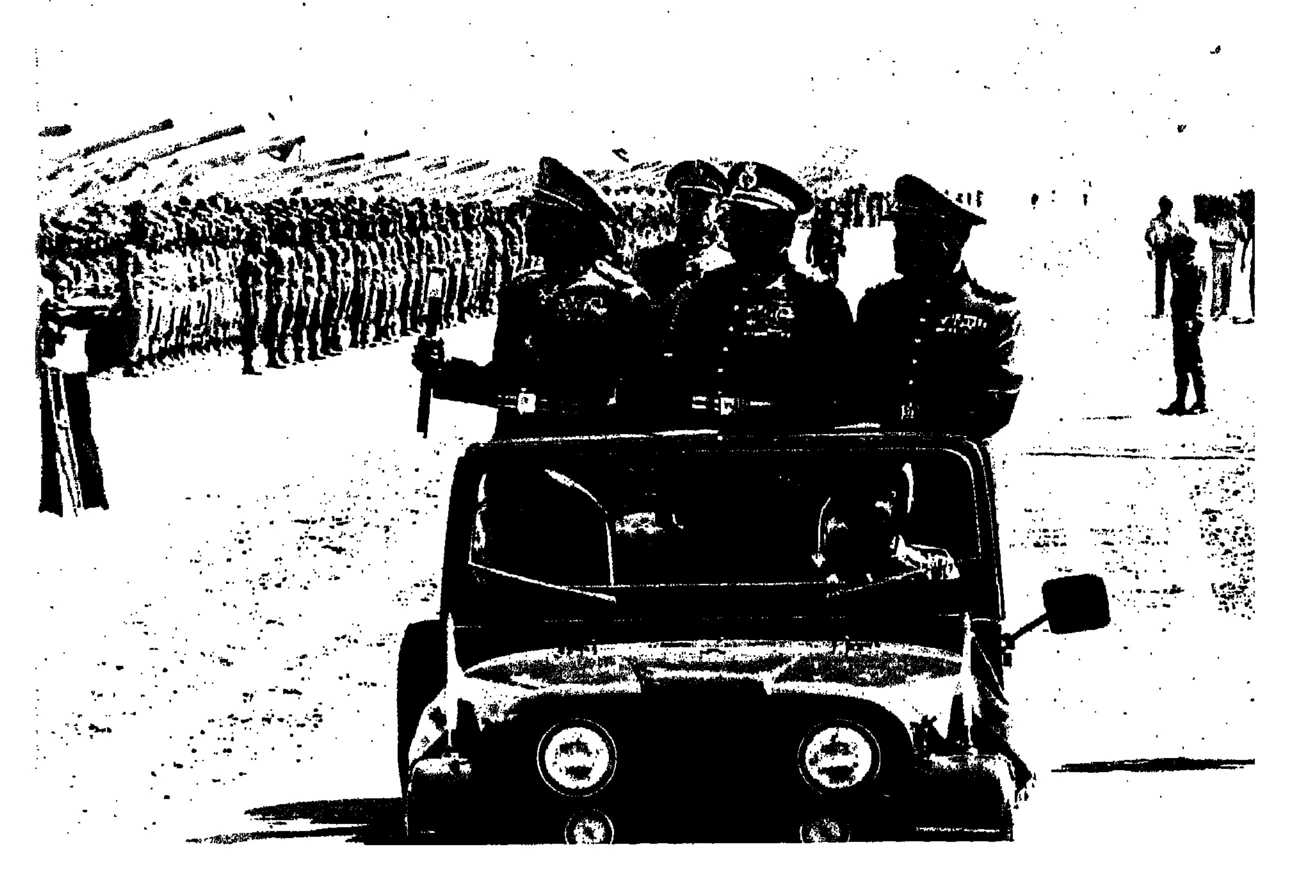
الجريدة . . ودعوتهم لابداء ملاحظاتهم على الكتاب . وكان من ملاحظاتهم : أن اسم الكتاب « محاربون . . ومفاوضون » ، ولكنهم لم يجدوا فيه شيئا عن المحاربين وللحقيقة فانني كنت أريد تخصيص هذا الكتاب للغرض الذى اكتبه من أجله ، وهو تسجيل محادثات السلام ، ولكنني نزولا على رغبة الكثيرين قررت في آخر لحظة ـ والكتاب ماثل للطبع ـ أن أضيف اليه فصلا آخر ، وأن أضعه في مكانه الطبيعي ، وهو بداية الكتاب ، فكان الفصل الأول . . الذى رأيت أن اسميه . . « محاربون » .



كانت الطبيعة رائعة وساحرة ، ولكن ما فى داخلى كان اروع فشغلنى تماما عن الاستمتاع بهذه اللوحة النادرة التى رسمتها الطبيعة عند استراحة رئيس الجمهورية بهضبة اهرام الجيزة ، حيث توجهت يوم ٧ اكتوبر ١٩٧٨ للقاء الرئيس السادات . كانت هذه الاستراحة فى موقع متميز فى صحراء الهرم . فهى على الهضبة الخلفية للأهرام تطل على الأهرامات بشموخها وعظمتها وتاريخها وتطل من الناحية الأخرى على وادى النيل وكان الرجل اختار هذا الموقع بالذات بين استراحات اخرى كثيرة فى هذه المنطقة ، كى يربط الحاضر بالماضى ويربط الماضى بالحاضر ، وليتذكر دائما عظمة مصر الخالدة التى عادت بعد انتصار ١٩٧٣ لتتبوأ مكانها بين الدول بعد أن تاثر بالهزيمة النكراء فى عام ١٩٦٧ .

كانت استراحة بسيطة ، فهى عبارة عن تراس زجاجى كبير وخلفه صالون بسيط الأثاث متسع بعض الشيء وانيق .

وفى طريقى للاستراحة كان راسى مزدحما بالأفكار والتساؤلات والتوقعات ، وكنت قد عينت وزيرا للدفاع خلفا للمشير الجمسى ، ولم يمض على تعيينى ثلاثة ايام . وكان قرار تعيينى وزيرا للدفاع هو الحلقة الثانية لاتصالى بالعمل السياسى بعد ان بدات الممارسة الفعلية فى هذا الميدان مع تعيينى رئيسا للمخابرات العامة فى ١٩٧٥/٧/١٢ وبحكم طبيعة عمل هذا الجهاز وبحكم كون من تسند اليه رئاسته يتولى فى العادة الأمانة العامة لمجلس الأمن القومى ، وقد لازم قرار التعيين يوم ١٩٧٨/١٠/٤ عدة مهام عاجلة كان على انجازها ، منها على سبيل المثال ان توجه فورا إلى صحراء السويس للاشراف على اللمسات النهائية للعرض العسكرى فى السادس من اكتوبر ـ بعد يومين من قرار التكليف ـ مع تمام حشده فى هذا العرض للرد على الدعايات المضادة عن خسائر القوات المسلحة ، ويتمثل فى اكبر مجموعة من اسلحة ومعدات القوات المسلحة بكافة افرعها ، وعلى اساس أن يتم الاستعراض من موضع الثبات بمروى بصحبة الرئيس الراحل ونائبه مبارك على خطوط لا نهاية لهـا من التشكيلات الثابتة فى مواقعها . ثم كان التعديل الوزارى فى نفس اليوم وحلف اليمين فى اليوم التالى ـ ١٩٧٨/١٠/٥ فى قصر



الاستعراض العسكرى فى ٦ أكتوبر ١٩٧٨ فى اليوم التالى لحلف اليمين كوزير للدفاع

عابدين . ويأتى عقب ذلك مباشرة فى نفس اليوم الاجتماع بقادة الجيوش والأسلحة فى قاعة الشهيد عبد المنعم رياض بمبنى القيادة العامة . واصدار توجيهات وزير الدفاع رقم ١ ـ بالنسبة لى ـ والتى تضمنت ما يجب أن تكون عليه القوات المسلحة والاهتمامات التى رأيت التركيز عليها فى ضوء خبرتى وارتباطى الكامل بهذا القطاع قرابة خمسة وثلاثين عاما امتدت بعد ذلك خلال فترة رئاستى لجهاز المخابرات العامة فى فكر دائم حول ما يجب أن تكون عليه القوات المسلحة المصرية . وكان ذلك مجال نقاش ممتد فى بعض أمورها بما تسمح به مقتضيات عملى كرئيس للمخابرات العامة مع المشير الجمسى الذى كان وزيرا للدفاع ومع الرئيس الراحل .

وطبيعى اننى شغلت عن جمال الطبيعة فى ذلك اليوم ببعض ما تصورت أن الرئيس الراحل سوف يناقشنى فيه بما يختص بالقوات المسلحة ـ ولكن اتضح لى أن الأمر ابعد من ذلك بكثير . لقد كان اللقاء

لتكليفى برئاسة وفد المفاوضات مع اسرائيل للوصول إلى معاهدة المصرية الاسرائيلية طبقا لاتفاقيات كامب ديفيد ، وكانت خلاصة المهمة الواضحة التى كلفنى بها الرئيس أن أحرص على ما يلى :

« لا تفريط فى الأرض ، ولا تفريط فى السيادة » .

« ولابد من ربط مثل هذه المعاهدة بالحل الشامل للقضية الفلسطينية » .

والتقيت عند الرئيس لأول مرة مع الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية والدكتور أسامة الباز وآخرين كانوا يمثلون مجموعة وزارة الخارجية المشتركة فى المفاوضات علاوة على مجموعة من خبراء وزارة الدفاع كان على اختيارها .

☐ قصتى مع فلسطين :

وفى طريق العودة من استراحة الهرم ، بدأ شريط الذكريات : « فلسطين » ، لقد أصبحت فلسطين قدرى ، لقد اعادنى الاسم إلى حقبة الثلاثينات بكل أحداثها وتلاحقاتها .

يوم أن كنت فى الرابعة عشرة من عمرى وفى مقتبل دراستى الثانوية ، وكانت تشدنى أمجاد الحركة الوطنية المصرية ، وموقفها يومئذ من معاهدة ١٩٣٦ وتلاحمها مع الثورة الفلسطينية ، التى بدأت حينئذ ضد سياسة سلطة الانتداب البريطانى وتشجيعها للهجرة اليهودية فى حركة واسعة تهدف إلى تهويد الأراضى العربية . كنت اتابع كفاح شعب عربى يربطه جوار مباشر بوطنى ضد محاولات الحركة الصهيونية لاستئصاله والسيطرة على وطنه ، وتابعت أحداث يافا الدامية فى ١٩ أبريل ١٩٣٦ التى راح ضحيتها عدد من الشهداء العرب ، وما تبعها من نشاط دائب للحركة الوطنية الفلسطينية والمؤتمر القومى الفلسطينى فى ٧ مايو ١٩٣٦ تحت رئاسة الحاج أمين الحسينى رئيس اللجنة العربية العليا .

وكان من معانى التلاقى والترابط الذى دام مدى التاريخ بين فلسطين ومصر ، أن تكونت فى القاهرة اللجنة الفلسطينية برئاسة محمد على الطاهر ، بعد أن أبعدت سلطات الانتداب الببريطانى عددا من مجاهدى فلسطين إلى عوجا الحفير بصحراء سيناء .

كانت هذه هى صورة الجو العام الذى عشناه آنذاك . وشاء القدر أن

يكون للبيت دوره فى تعميق مشاعرى الوطنية والقومية من خلال شقيقى الأكبر الذى كان المثل والقدوة . فلم تشغله مسئولية الأسرة التى تحمل عبئها وهو بعد دون العشرين بعد وفاة الوالد . عن المشاركة فى جهود دعم الثورة الفلسطينية من خلال امدادها بالأموال بجمع التبرعات لصالحها ؛ امتدادا لدوره فى الحركة الوطنية المصرية من خلال مشاركته فى ثورة الجامعة آنذاك ضد الوجود البريطانى فى مصر .

وكان لتلاحق وتتالى الأحداث فى فلسطين أثره فى دعم تعاطفي وارتباطى مع القضية التى بدأت فى ذهنى من خلال توافق الاتجاه والقاعدة المشتركة ، التى تربطنا فى الثورة ضد القوة والسياسة البريطانية :

وقد شاركت بعد ذلك فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ كأركان حرب أورطة دبابات فى قطاع غزة إلى أن أصبت فى نفس العام فى رفح .

وكانت المعركة الرئيسية التى شاركت فيها متمثلة فى الهجوم على التبة ٨٦ لتخليصها من الاحتلال الاسرائيلى وحمايتها بما لها من أهمية استراتيجية من حيث موقعها فى خان يونس مشرفة على طريق غزة ـ رفح . وكان استمرار اسرائيل فى احتلالها معناه حسم الموقف بالنسبة لغزة لصالح اسرائيل ، ولكن نجاحنا فى إعادتها لسيطرة القوة العربية مكن من الابقاء على القطاع تحت السيطرة العربية حتى عام ١٩٦٧ .

كانت مشاركتى فى حرب فلسطين بداية الاتصال مع الأرض والانسان الفلسطينى ، وكان تمركزى خلال فترة من الحرب فى حديقة قصر الشوا ـ والد الحاج رشاد الشوا رئيس البلدية الحالى . وكانت لنا لقاءات مع أبناء قطاع غزة .

ورغم أن حرب ١٩٤٨ كانت على الأرض الفلسطينية . . إلا أنها كانت بداية لتكثيف اتصالنا مع سيناء وتطبيق ما سبق أن درسناه من نظريات عسكرية تؤكد على أهمية سيناء بالنسبة للدفاع عن المدخل الشرقى لمصر ومخاطر الوجود الأجنبى على حدود مصر الشرقية ، وكنا نتذكر ونحن نمر فى سيناء معارك الحرب العالمية الأولى فيها بين الانجليز والأتراك كمعركة الدفرسوار على القناة ، ومعركتى غزة الأولى والثانية ومعركة « المجرونتين » فى رفح .

وساقتنى الذكريات إلى حرب ١٩٦٧ والتى كنت فيها قائدا للواء الثانى المدرع داخل سيناء فى معارك تمادا ، ودير البلح ، والجدى ، والتى اصبت

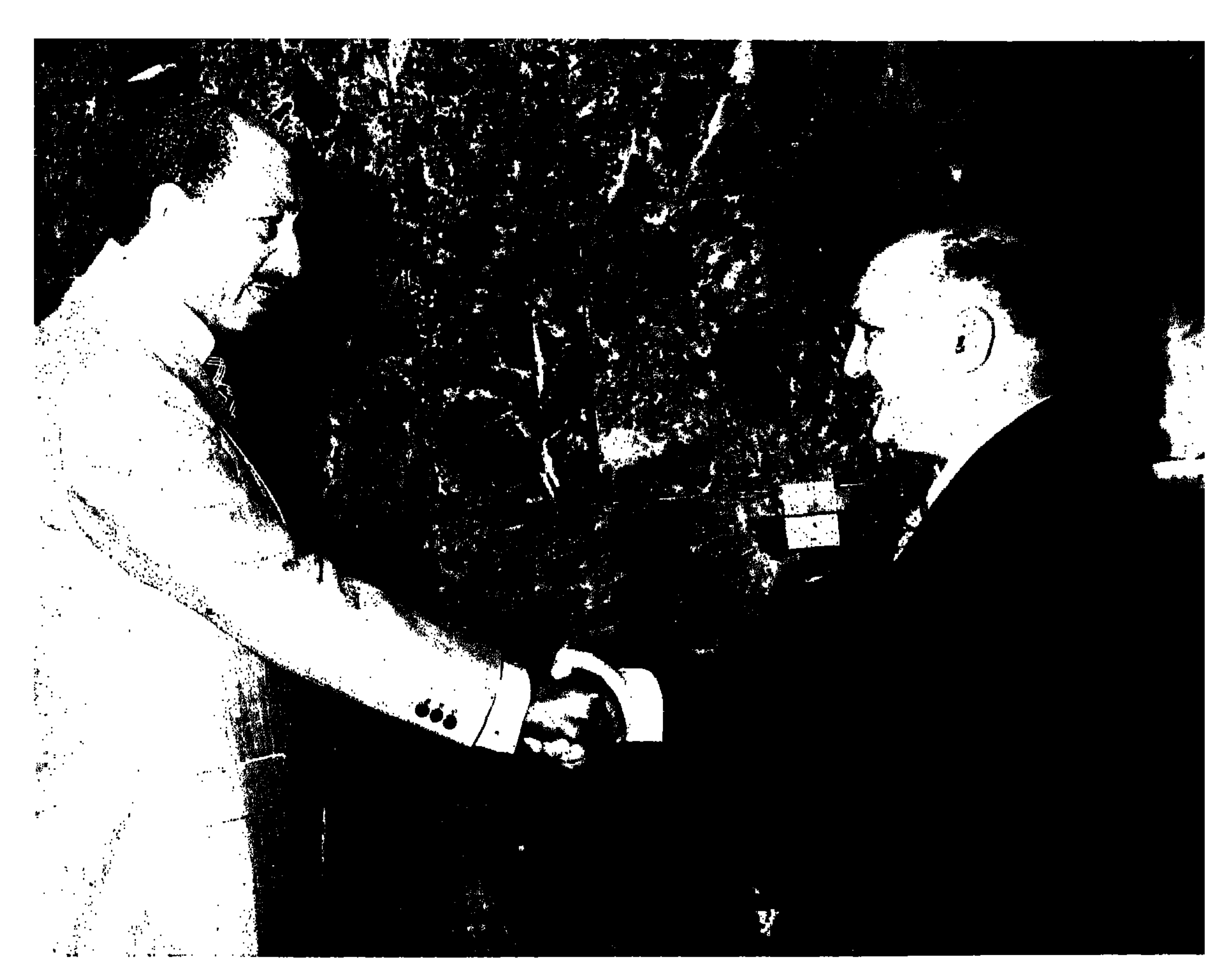
فيها اصابة جسيمة فى آخر يوم لمعاركها فى منطقة المضايق بعد معركة دامت ساعتين تحت قصف جوى مركز للطيران الاسرائيلى ، الذى ساد جو المعركة لمدة أربعة أيام ، وكانت أصابتى يوم الثامن من يوليو وتم اخلائى إلى مستشفى الهلال بالسويس حيث أجريت لى جراحة عاجلة فى نفس اليوم واخليت بعدها فى التاسع من يوليو إلى مستشفى المعادى حيث أجريت لى عملية جراحية ثانية .

وفى مستشفى المعادى كان لى لقاء لا أنساه بالرئيس السادات الذى كان فى ذلك الوقت نائبا للرئيس جمال عبد الناصر . فقد قامت السيدة جيهان السادات كمتطوعة من سيدات المجتمع اللائى يزرن الجرحى فى المستشفيات بزيارة لمستشفى المعادى والتقيت بها وتحادثت معى حديثا أغلب الظن أنها نقلته للسادات الذى خرج لأول مرة بعد وعكة صحية استمرت لمدة أسابيع لزيارة المستشفيات حيث زارنى بمستشفى المعادى فى ١٨ يوليو ١٩٦٧ .

وكنت أقدم رتبة مصابة فى المستشفى . وكانت اقامتى فيها من العاشر حتى الثامن عشر من يوليو فرصة أن اتلقى معلومات كثيرة جدا ومثيرة جدا من كافة الضباط والرتب من جرحى المعركة وتكونت لدى فكرة عن أداء كل القوات وليس فقط عن أداء وحدتى اللواء الثانى المدرع الذى كان يعمل احتياطى الجيش الميدانى واحتياطى عام الجبهة وتلقى ١٤ مهمة عشوائية ليس فيها مهمة واحدة مخططة من قبل ـ وهكذا كان الحال مع بقية الوحدات .

□ لقاء السادات . . فى مستشفى المعادى:

كان اللقاء بالسادات فى ذلك اليوم مثيرا للغاية . وقد حضر لغرفتى اثناء اجراء غيار لجروحى بواسطة الجراح الذى أجرى العملية الثانية . وتحمست لدخول السادات وطلبت من الجراح أن يغطى هذه الجروح وأن ينصرف حتى ينتهى لقائى مع نائب الرئيس ، وقصصت على السادات كل ما يتعلق بمهام اللواء الثانى ، التى كانت أكبر دليل على عشوائية هذه الحرب . واستمر حديثى مع السادات ما يقرب من الساعة قصصت فيها عليه قصة القوات المسلحة المصرية فى حرب ١٩٦٧ كاملة . ولما هم بالانصراف رجوته أن ينتظر حتى أكمل حديثى فقال : لقد قصصت كل شىء تقريبا . قلت : ولكن للحديث بقية ـ فالقوات المسلحة كما ترى قد أرغمت على الهزيمة بأن وضعت فى وضع الهزيمة منذ اللحظة الأولى لهذه المعركة . ونحن لم نفقد



التكليف برئاسة المخابرات العامة فى يوليو ١٩٧٥

انفسنا بعد . ويجب أن نسترد سلاحنا الذى فقدناه مرة أخرى . وأن نؤدى معركة أخرى تكون من تخطيط الرجال العسكريين الذين تدربوا فى أعلى المعاهد العسكرية ، والتى يجب أن يديروها بأنفسهم ليطبقوا ما تعلموه من علم عسكرى .

ويبدو أن هذه الكلمات رفعت من معنويات الرجل بل إنها وضعته فى اقتناع تام بأن القوات المسلحة المصرية مازالت بخير . وأنه يمكن فعلا من خلال تدريب واع ، ومن خلال اعادة تجهيز القوات المسلحة أن يكون فى مقدورها أن تؤدى اداء عسكريا ممتزا . وهذا ما خطط له السادات بعد وفاة عبد الناصر ، وكان صادقا فيما نوى وكان صادقا فيما اتخذ من قرارات .

وانصرف السادات ولم اكن أتوقع هذا التاثير لهذا الحديث ، فقد تناول ما أداه اللواء الثانى المدرع فى خلال معركة ١٩٦٧ فى كافة اجتماعات الاتحاد

القومى ، وفى بلدى فى محافظة أسيوط ، ثم فى المؤتمر العام للاتحاد القومى عام ١٩٦٧ ثم مرة أخرى فى كتابه « البحث عن الذات » وكانت أكثر الأمور اثارة لى شخصيا يوم أن كلفنى الرئيس السادات بتولى منصب رئيس المخابرات العامة ، فقد استدعانى نائبه حسنى مبارك إلى الاسكندرية فى الثامن من يوليو عام ١٩٧٥ وكنت وقتها مساعدا لوزير الدفاع وقال لى : « الرئيس السادات حدثنى عنك ما يقرب من الساعة منذ أيام ، ويبدو أن الرجل يعرفك معرفة كاملة فامنت على كلامه باننى أعرفه منذ عام ١٩٤٢ وان كانت معرفتى لم تتوثق به الا أيام كنت رئيسا للعمليات فى حرب اليمن . وفى هذا اللقاء مع النائب حسنى مبارك طلب منى أن أحضر للاسكندرية يوم ١٢ يوليو للقاء السادات لحلف اليمين لاختيارى رئيسا للمخابرات العامة .

وتوجهت إلى الاسكندرية فى اليوم المحدد حيث التقيت بالنائب حسنى مبارك وتوجهنا معا إلى فيلا الرئيس السادات فى المعمورة ، وكان السادات يرتدى بدلة أنيقة كعادته وكان منتصب القامة ، مرتفع الهامة واقفا فى وسط صالة الاستقبال . وهنانى بالمنصب الجديد ثم طلب ان نجلس سويا بعض الوقت فى حضور النائب حسنى مبارك . وجلسنا ووجه الرئيس الراحل كلامه إلى نائبه قائلا : « يا حسنى أنا أشهدك الله أن هذا الرجل هو السبب وراء اقدامى على دخول حرب ١٩٧٣ فقد زرته فى المستشفى فاوضح لى الوضع والموقف الذى وضعت فيه القوات المسلحة والأسباب الحقيقية لهزيمتها فى ١٩٦٧ ، وكان الموقف الذى فهمته منه بالأضافة إلى روحه المعنوية العالية فى هذه الظروف سببا لاستعادتى الثقة فى القوات المسلحة المصرية ، ثم بعد ذلك سببا فى اقدامى على اتخاذ قرار الحرب فى ١٩٧٣ .

وافقت من تاملاتى عندما وصل بى شريط الذكريات إلى هذا الحد . .

لا أنكر أننى احسست فى اليوم الذى كلفت فيه برئاسة وفد المفاوضات بمشاعر عدة جاءت وليدة حداثة عهدى بهذا الميدان وما يتطلبه من المام كامل بالأسلوب والمصطلحات الدبلوماسية والسياسية خلافا لممارساتى خلال السنوات الثمانى والثلاثين السابقة ، والتى تركزت أساسا على الأسلوب والمصطلحات العسكرية .

وفى اليوم التالى ١٩٧٨/١٠/٨ ، عقدت جلسة مع الدكتور بطرس غالى فى مكتبى بوزارة الدفاع والذى دخلته لأول مرة هذا اليوم منذ تكليفى وزيرا للدفاع . وبدأنا فى تشكيل الوفد المصرى للمفاوضات ، وكان حرصى أن

استعين فى مجموعة وزارة الدفاع بالعناصر التى شاركت فى مفاوضات الكيلو ١٠١ ، واتفاقيتى فض الاشتباك وكامب ديفيد وهم اللواء طه المجدوب واللواء لبيب شراب والعميد بحرى محسن حمدى .

وفى مجموعة الدبلوماسيين فالى جانب الدكتور بطرس غالى والدكتور اسامه الباز . . تم اختيار عدد من الخبراء من وزارة الخارجية ومن القانونيين وخبراء البترول .

وبدأت مرحلة من الدراسة المستفيضة لملفات المخابرات العامة عن اعضاء الجانب الاسرائيلى فى المفاوضات والاستماع إلى بعض من شاركوا فى المفاوضات فى كامب ديفيد وتحليل كل جوانب اتفاقيات كامب ديفيد .

ورغم اختلاف المصطلحات والمسميات ـ كما ذكرت ـ ورغم الصعوبة التى واجهتها فى المراحل الأولى من المباحثات فى التأقلم مع جو المفاوضات السياسية خاصة من ناحية التعبير وما تحويه من مصطلحات انجليزية وفرنسية ، بل ولاتينية أحيانا ، إلا أن ذلك لم يكن حائلا بينى وبين الاندماج فى جو المباحثات وتوجيهها من خلال مناقشاتى مع اعضاء الوفد ، وتكليف اعضائه بابراز ما يتم الاتفاق عليه كل فى مجال اختصاصه ، مع الاستفسار من زملائى فى الوفد عن اى مصطلحات يصعب على فهمها .

وكانت المفاوضات ـ كما سيرد فى الكتاب ـ شاقة ومجهده . وكانت هناك بعض المواقف من الجانب الاسرائيلى كان يمكن أن تكون سببا فى فض المفاوضات والعودة لأرض الوطن ، وهو خطأ وقع فيه بعض زملائى إذ لم تتحمله أعصابهم ، الا اننى ومعى زملائى أعضاء الوفد المصرى تذرعنا بكل معانى الصبر لانجاز الهدف الذى كلفنا به لاتمام المباحثات والوصول إلى ما يحقق الاحتفاظ بالأرض . . والسيادة .

ولعل خير شاهد على ذلك ما جاء فى كتاب عزرا فايتسمان The Battle For Peace. وما ردده أمام الرئيس الراحل من أن أحد أسباب اتمام المباحثات هو ما تذرعت والوفد المصرى به من صبر وسعة صدر مكن من احتواء المواقف الحرجة والسير فى المفاوضات دون قطع او انقطاع .

واذكر فى هذا المجال أنه فى بعض جلسات المفاوضات كان انفعال وزير الخارجية الأمريكى السابق سايروس فانس نتيجة لمواقف الهجوم التى انتحاها ديان عند مناقشة مقدمة المعاهدة ـ يمثل نفس انفعالنا او يزيد .

وللحقيقة فان فانس كان من الشخصيات التى احترمتها اكبر الاحترام

واكبرت فيها الحيدة والمنطق ، والبعد عن الالتواء ، وسايروس فانس محام قدير ورجل قانوني يحترم منطق القانون وفلسفته ، ويعرف أن القانون انما وضع في خدمة الحق وهو رغم غزارة علمه رجل خجول مهذب للغاية ، ولا يمكنه أن يتقبل أو يرضى عن كلمة خارجة أو نابية تقال من هنا أو هناك ، وهو في نفس الوقت رجل متفتح في كل المجالات ومستمع جيد ومحلل ممتاز ، وقد استطاع لأول وهلة أن يكتشف الدهاليز المظلمة التي يحاول مفاوض اسرائيل ـ ديان أن يسوق المفاوضات خلالها ، والتي حاولنا بالصبر الزائد أن نحتويها حتى لا تفشل المفاوضات في بدايتها . وحدث أنه أثناء مناقشة الملحق العسكري للمعاهدة ، وعند الحديث عن مدة الانسحاب أن أثار ديان تحفظا على صياغة المدة ، وهل تكون « في أقرب فرصة » أو « ليس متأخرا عن » واقترح أن تؤخذ من وثيقة كامب ديفيد ، حيث أن هذه الكلمات غير مريحة للشعب الاسرائيلي وتدخل فانس ليقول بحدة : إن هذا كان قرار الحكومة وهي التي تعهدت بالانسحاب خلال فترة السنوات الثلاث ، فلماذا يقحم الشعب هنا ؟

وعندما عاد ديان وروزين يتساءلان عن كيفية ابلاغ الأفراد بان عليهم أن يتركوا المنطقة في فترة كذا ، وانهما يفضلان أن تترك مفتوحة عاد فانس واكد لهم بحدة بالغة أن هذا قرار حكومة اسرائيل ، وليس الأفراد هم الذين يقررون .

وهكذا كان فانس في الحقيقة يتدخل دائما إلى جوار المنطق والحق ، وهذا شأنه في كل المراحل التي حضرها من المباحثات .

واستمرت المباحثات من ١٠/١١/١٩٧٨ حتى ٢٢/١١/١٩٧٨ على مدى ٤٢ يوما كنت أتردد فيها ما بين البيت الأبيض والخارجية الأمريكية ، وبلير هاوس وفندق الماديسون .

وكنت طوال هذه الفترة منذ تكليفي وزيرا للدفاع وحتى انتهاء المرحلة الأولى من المفاوضات في ٢٢/١١/١٩٧٨ وحتى عودتي للقاهرة ، بعد ذلك ، لم أكن قد تسلمت وزارة الدفاع أو سلمت مكتبي بالمخابرات العامة للفريق الماحي الذي عين خلفا لي في رئاسة المخابرات العامة .

وكانت هذه بداية الالتقاء بين عملي العسكري الذي عدت اليه وعملي الدبلوماسي بحكم رئاستي لوفد سياسي/عسكري في التفاوض ، وما تبعه في أعقاب الانسحاب من خط العريش/راس محمد من سلسلة اجتماعات تراست

فيها الوفد المصرى للاشراف على تسلم سيناء فى المراحل الخمس الأولى ، ومن اجل الوصول إلى برتوكولات لتطبيق معاهدة السلام فى نواحى التطبيع المختلفة . وكان اصرارنا ـ وهو السمة البارزة فى كل هذه المراحل ، والمراحل التى تلتها ـ هو أننا لم نعط ما لا نود أن نعطيه ولم نتجاوز الحدود التى رسمناها لأنفسنا فى اتفاقنا مع اسرائيل متمسكين بمبدأين رئيسيين :

١ ـ عدم منح اسرائيل أى معاملة تفضيلية .

٢ ـ لا تعديل لقوانيننا أو المبادىء التى أرسيناها لمجتمعنا .

وكان هذا هو الخط الذى تم توضيحه منذ بداية مفاوضات تطبيق المعاهدة مع الجانب الاسرائيلى .

ونعود إلى وزارة الدفاع ، فقد توليتها كما ذكرت يوم ٥/ ١٠/ ١٩٧٨ .

وتلا هذا رئاسة وفد التفاوض للمعاهدة المصرية الاسرائيلية لمدة ٤٢ يوما ، وبعد العودة كان لابد من تلقى تقرير شامل وتفصيلى عن وضع القوات المسلحة ووضع خطة العمل لعام ١٩٧٩ وقد تم فى هذا العام :

- وضع خطة تطوير القوات المسلحة .
- التقدم فى تطبيق خطة تنويع مصادر السلاح .
- توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية وما سبقها من الجولة الثانية للمفاوضات من ١١/٣ وحتى توقيع المعاهدة ٢٦/ ٣/ ١٩٧٩ .
- الانفتاح العسكرى على الولايات المتحدة التى أصبحت بعد توقيع المعاهدة هى المورد الأساسى للسلاح وقد تم الاتفاق معها بعد مفاوضات طويلة على صفقة قيمتها ١,٥ مليار دولار حتى نهاية عام ١٩٨٣ .

وأود أن أشير هنا إلى أن الاتجاه الذى تم استخلاصه من المفاوضات والحوار المصرى الأمريكى هو ان واشنطن لا ترغب فى أن ترقى مساعداتها العسكرية لمصر سواء فى الكم أو الكيف إلى مستوى ما تمنحه لاسرائيل .

وعلاوة على ذلك فقد شاهد هذا العام ١٩٧٩ تطورا آخر على الجانب السلبى ، وتمثل فى انسحاب الدول العربية الثلاث التى شكلت مع مصر الهيئة العربية للتصنيع والتى كان تشكيلها اول عمل ايجابى استراتيجى بين الدول العربية ، ومصر فى سبيل النهوض بمستوى التسليح ومستوى

التصنيع الحربى بما يعزز القدرة الدفاعية للدول العربية ، وبما يعزز التضامن بينها . ولكن فى ظل ما اعترى الفكر السياسى العربى فى هذه المرحلة من خلط للأوراق وفى غيبة من التخطيط الاستراتيجى العربى الذكى تغلبت الانفعالات ومال العرب إلى جانب السلبيات .

وكان الاعداد لفترة السلم بعد اتفاق السلام يستلزم جهدا كبيرا سواء على الصعيد السياسى أو العسكرى ، فالقوات المسلحة يجب أن تكون فى فترة السلم على نفس كفاءتها وقدرتها القتالية بما يتطلبه ذلك من اشراف دائب ومكثف على التدريب والنواحى الفنية والتخطيطية والادارية ، وذلك فى نفس وقت رئاستى للجان التفاوض مع الجانب الاسرائيلى ومشاركتى بصفة وزير الدفاع من مناقشة الموضوعات المتعلقة بالأمن فى مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى .

وكان العمل يمتد لمدة ١٨ ساعة يوميا لأسابيع متصلة . مما ترك بصماته على الجانب الصحى ، والزمنى المستشفى فى الولايات المتحدة لمدة تزيد على الشهر . وفى الاسماعيلية فى ٢٧/ ٤/ ١٩٨٠ وعلى شاطىء بحيرة التمساح فى المكان المفضل للسادات دائما كان لى لقاء به لأضع امامه تقريرا عن مقابلتى لعيزر فايتسمان وزيرا الدفاع الاسرائيلى فى القاهرة ضمن سلسلة من اللقاءات التى قام بها فايتسمان وقمت بها ضمن تبادل الزيارات بين مصر واسرائيل لتفهم الأوضاع هناك وفى الضفة الغربية ، ولمزيد من التفاهم المشترك وكان برفقتى وايزمان الذى اذكر أنه اثار فى هذا اللقاء مع الرئيس إزماعه ترك منصب وزير الدفاع دون ابداء اسباب لذلك . وقد ذكرت له أنه سيكون خسارة لعملية السلام أن يتنحى عيزر فايتسمان عن مناصبه القيادية والمسئولة فى اسرائيل . فقد كان اقتناعى أنه رجل حرب ورجل سلام ، وأنه بحكم نشأته مع العرب وصداقاته المتعددة للفلسطينيين فى اسرائيل وفى الضفة الغربية لا شك سيكون اكثر فهما للطبيعة والعقلية والفكر العربى من اى مسئول اسرائيلى آخر قادم من بولندا أو روسيا أو غرب أوروبا .

وكان السادات يرى ذلك أيضا ولكن المفاجأة فى هذا اللقاء كانت أن السادات خلال حديثى معه عن بعض الشئون العسكرية قال لى : « يا كمال أنا أرى انك بعد أن حققت هذه المعاهدة يجب أن تتولى منصب وزير الخارجية ، ونظرا لأقدميتك فى العمل السياسى سواء رئيسا للمخابرات العامة أو وزيرا للدفاع فاسعينك فى التشكيل الوزارى الجديد فى منتصف مايو وزيرا للخارجية ، ونائبا لرئيس الوزراء استمرارا لدورك فى الاشراف على مراحل

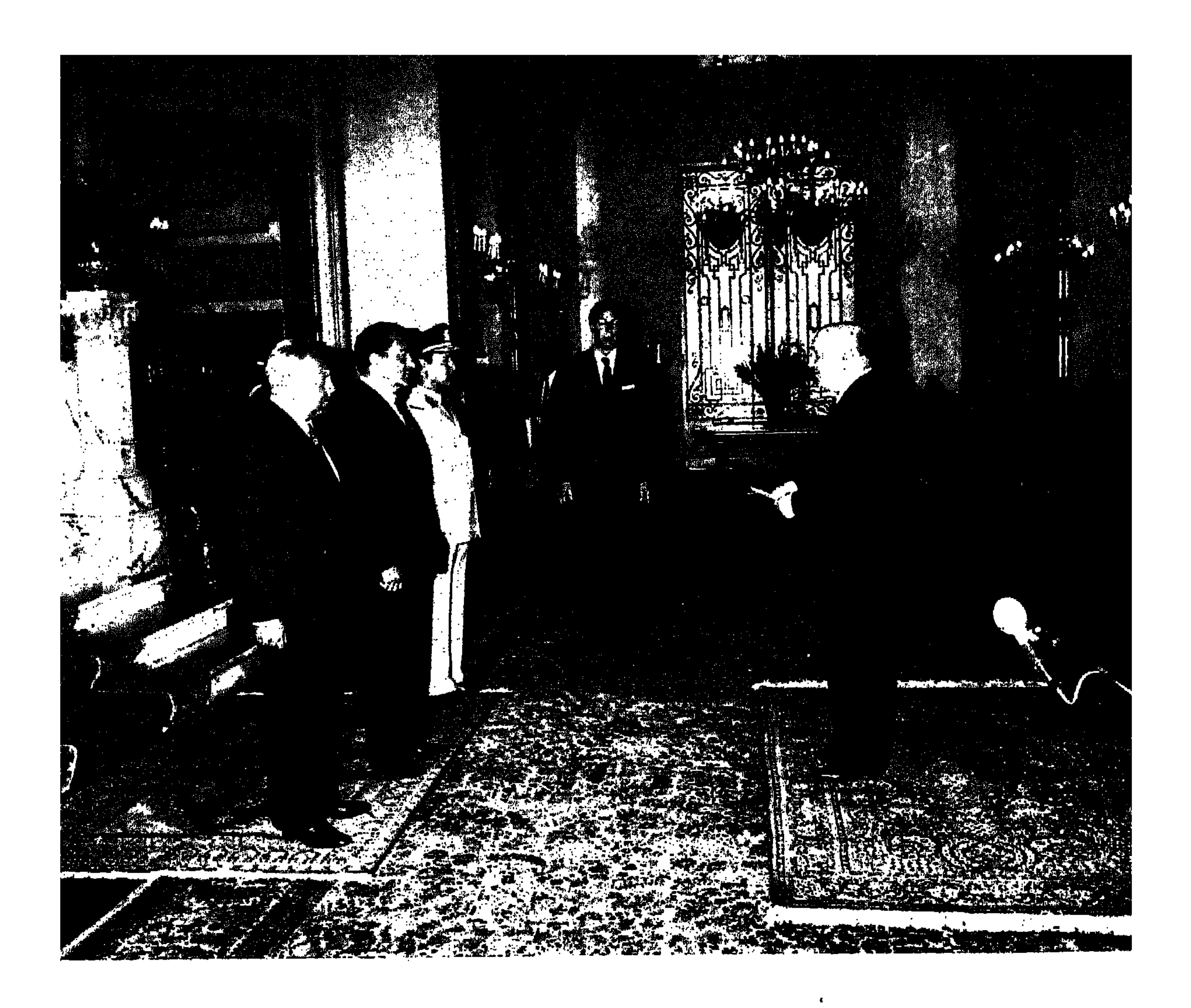
الانسحاب وتسلم سيناء ومباحثات الحكم الذاتى الفلسطينى ». وكانت هذه المقابلة قبل التعديل الوزارى الذى تم فى ١٨/ ٥/ ١٩٨٠ . وكانت التكليفات التى طلب منى الرئيس الراحل انجازها تتمثل فى :

- رئاسة وفد التفاوض بالنسبة لتطبيع العلاقات مع اسرائيل .
- استلام بقية سيناء بعد ان كان لى شرف استلام الأراضى التى انسحبت منها اسرائيل حتى خط العريش ـ رأس محمد وتقبيل العلم المصرى الذى رفع عاليا عليها .
- اعداد الترتيبات الخاصة بقوات السلام الدولية التى تطلبت الاتفاقية بمركزها فى سيناء وداخل اسرائيل سواء كانت هذه القوات تابعة للأمم المتحدة او قوات متعددة الجنسيات .
- رئاسة وفد مصر فى مفاوضات الحكم الذاتى خلفا للدكتور مصطفى خليل .

واقتضت هذه التكليفات سلسلة طويلة من الاجتماعات سواء فى مصر أو اسرائيل أو الولايات المتحدة حتى أمكن تحقيق هذا الانجاز الضخم فى جانب تطبيق المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، وتحقيق اشتراك دول كثيرة فى القوات المتعددة الجنسيات .

كان الطريق شاقا اقتضى جهدا جهيدا للتوصل إلى ١٨ بروتوكولا ومذكرة تفاهم بين مصر واسرائيل وقد تم اتصالنا بسكرتير عام الأمم المتحدة ، وأعضاء مجلس الأمن لمحاولة تشكيل قوة سلام دولية والتى افشلها شبح الفيتو الروسى ثم مشاوروراتنا مع العديد من الدول لاشراكها فى القوة المتعددة الجنسيات والمفاوضات من أجل تشكيل وتنظيم هذه القوة وتبعياتها ومهامها .

وعلى الجانب الآخر كانت تنتظرنى مهام تنظيمية خاصة باسلوب العمل فى وزارة الخارجية استلزمت سلسلة من الاجتماعات للتعرف على جوانب العمل وجهاز الوزارة ، والتوصل إلى خطة تهدف إلى رفع مستوى الأداء وكفاءة الأعضاء بما يحقق انجاز اهداف المرحلة خاصة فى مواجهة الحملة الشرسة التى باشرها اليسار العربى لفرض عزلة مصر ومقررات قمة بغداد حول القطيعة والمقاطعة العربية لمصر ، وما تبعه من ممارسات عربية عدائية ضد مصر وليس اسرائيل أو أمريكا ، لذلك كان أحد الأهداف الرئيسية للدبلوماسية المصرية فى هذه المرحلة مقاومة حملة عزل مصر فى المجال الدولى



حلف اليمين لرئاسة الوزارة يوم ١٦/٧/١٩٨٤

وفعلا لم تعان مصر من العزلة التى كان يريدها الرافضون عادت مصر للمؤتمر الاسلامى بعد تعليق عضويتها لعدة سنوات ، وكان ذلك نتيجة للنشاط المكثف للقيادة السياسية ولوزارة الخارجية التى اتسع نشاطها فى هذا المجال ليشمل قارات العالم الخمس .

وكانت الحلقة الأخيرة هى تكليفى برئاسة مجلس الوزراء بالنيابة فى ٦/٦/١٩٨٤ خلفا للمرحوم فؤاد محيى الدين ثم تشكيل الوزارة الجديدة فى ١٦/٧/١٩٨٤ إلى أن قدمت استقالتى فى ٤/٩/١٩٨٥ .



الفصل الأول

محاربون



□ فى اليمن

لم يكن لقائى بالسادات ـ قبل اللقاء بيننا فى مستشفى المعادى فى ١٨ يونيو ٦٧ ـ إلا مصادفة ، فمثلا كان لقائى الأول به فى ميس سلاح المدرعات عام ١٩٤٣ ، حيث كان يقضى مدة الاعتقال تحت التحقيق فى قضية سياسية ، ثم كان لقائى معه بعد ذلك فى اليمن عندما كان مسئولا سياسيا عن اليمن التى دخلتها القوات المسلحة المصرية بفصيلة وانتهت بجيش كامل ، والتى كانت أحد الأبواب الرئيسية لهزيمة عام ٦٧ .

فى اليمن ، وفى سبتمبر عام ١٩٦٣ عينت رئيسا للعمليات للقوات المصرية فى اليمن ، كانت مهمة هذه القوات شاقة ، وكانت فى واقعها بلا أهداف محددة ، فهى كما قلت بدأت بوحدة صغيرة لحماية قيادة الثورة اليمنية التى قادها السلال ، وانتهت بوجود مصرى كامل وصل فى مرحلة من المراحل إلى ٩ لواءات ، وبوصولى إلى اليمن قضيت حوالى شهر فى دراسة تجميع وتنظيم القوات الموجودة وفى استطلاع ودراسة الأراض فى مسرح العمليات اليمنى وزرت كل المحاور المنتظر العمل عليها .

وكان مبعث استيائى وهمى أننى وجدت القوات المسلحة المصرية هناك مبعثرة فى وحدات صغرى من نفس الوحدة على محاور مختلفة ، مما أفقد عنصر القيادة القدرة على السيطرة وأفقد بالتالى استعداد القوات لأى معركة . كان مسرح العمليات فى اليمن مسرحا فريدا فى نوعه ، فالأرض هناك جبلية وعرة جدا وقلما تجد فيها أرضا مستوية اللهم إلا فى الوديان ، وكانت طبيعة القتال فى هذا المسرح مختلفة عن القتال فى مسرح العمليات الرئيسى سواء فى سيناء أو فى أرض اسرائيل ، فأرض سيناء أرض صحراوية واسعة ومفتوحة عدا فى الجنوب حيث تتركز المنطقة الجبلية والتى تبعد عن المحاور الرئيسية للقتال .

وفى فرع العمليات باليمن لم أكن قد جاوزت رتبة العقيد ، وكانت تعمل معى مجموعة من شباب ضباط القوات المسلحة لم تتجاوز رتبهم المقدم والرائد ، كانت مجموعة من الشباب المؤمن المتحمس ، المؤمن بمصريته ووطنيته والمتحمس لاعلاء شأن القوات المسلحة المصرية ، كان منهم على ما أذكر المقدم/ محمود عبد الله الذى أصبح بعد ذلك رئيسا للمخابرات الحربية ، والمقدم عبد الحكيم عفيفى الذى أصبح بعد ذلك مديرا لسلاح المشاة ، والرائد فتحى عباس وهو وكيل الرقابة

الادارية الحالى ، والرائد مظهر عيسى الذى أصبح قائدا للمنطقة العسكرية الشمالية ، والرائد سلامة هلال رحمه الله الذى أصبح قائدا للمنطقة العسكرية المركزية ، والرائد فاروق رزق وهو المدير الحالى للمدرعات .

وقررت أن أعكف بمساعدتهم على إعادة تجميع وتوزيع القوات المصرية فى مسرح العمليات اليمنى فاعددت على الفور خطة لاعادة التجميع ، وخطة أخرى لاعادة التدريب وساعدنى فى ذلك ، وفى لم هذا الشتات للقوات أننى كنت أنتهز فرصة غيار الوحدات فكلما أرسلت القاهرة لواء انتهزت الفرصة لاعادة تجميع القوات فى لواءات وكتائب على محاور ومناطق محددة حتى يمكن السيطرة عليها واستطعت أن أتم بحمد الله فى آخر عام ١٩٦٤ وأوائل ٦٥ تجميع القوات بصورة مناسبة جدا ، فأصبحت فى قيادات مناطق بدلا من قيادات المحاور مما جعل عملية السيطرة أكثر سهولة ، وكذلك إمكانية التدريب ولو للوصول إلى مستوى تدريب الوحدات الفرعية الصغرى ، ولكن كل هذا لم يمنع من أن مسرح العمليات أجبرنا على أن تظل القوات فى شكلها العام مبعثرة ، ولا تستطيع أن تجرى التدريبات أو المناورات على المستوى الذى تعودت أن تصل إليه على أرض مصر غرب أو شرق القناة فى سيناء ، فلم يزد مستوى التدريب فى اليمن عن مستوى السرية ، وفى نفس الوقت فإن مسرح العمل كان مختلفا كما كان العدو أيضا مختلفا فلم تكن حرب اليمن سوى حرب عصابات وصراع مع القبائل التى تناهض ثورة السلال والمرتزقة الذين كانوا يدفعون عن طريق بعض الدول المجاورة ، وقد أدت هذه الطبيعة الجبلية للمسرح وهذه البعثرة للقوات إلى التأثير ليس فقط على الروح المعنوية للقوات أو الكفاءة القتالية لها ، ولكن أيضا على الكفاءة الفنية للمعدات التى لاقت من الصعوبات فى هذه الأراضى الجبلية ما انخفض بكفاءتها الفنية إلى أقل مستوى يسمح به للاستمرار فى العمل فى القوات المسلحة فلم تزد هذه الكفاءة عن ٦٠ ـ ٧٠٪ بينما كانت كفاءة المعدات عند دخول مصر لحرب أكتوبر مثلا ٩٩,٢٪ . ولذلك لم يكن غريبا على الاطلاق أن تواجه القوات المسلحة المصرية ، والتى وصلت إلى هذا العدد الكبير فى اليمن ـ الحرب التى اشتعلت فى مصر عام ١٩٦٧ والتى احتاج الأمر لاشتراكها فيها ـ وهى فى حالة سيئة من التدريب والاستعداد القتالى .

وقد التقيت بالسادات فى اليمن عدة مرات سواء بصحبة جمال عبد الناصر أو المشير عامر الذى اقتضى منصبه أن يتردد على القوات باليمن عدة مرات فى السنة .

ومن الطبيعى أننى لن أستطيع أن أسرد فى كتابى هذا كل الملابسات

والظروف التى صاحبت حرب اليمن ، ولكن كمثال للارتباك الذى كان يعترى القيادات العسكرية فى مصر بتأثير الاعتبارات السياسية التى كان لها الغلبة دائما أود أن أذكر إحدى زيارات المشير عامر لليمن التى كان يتجمع فيها فى ذلك الوقت ثلاث فرق كاملة ، أى حوالى نصف القوات المسلحة المصرية ، وكانت فى حالة غير مرضية من الكفاءة القتالية والفنية ، وكانت الزيارة بقصد بحث اعادة بعض القوات الموجودة فى اليمن إلى مصر لمواجهة المتطلبات والاعتبارات الأمنية التى رأتها القيادة السياسية فى ذلك الوقت ، وكان برفقة المشير عبد الحكيم عامر مجموعة من كبار قادة القوات المسلحة ، وكانت القاهرة قد اقترحت فتح محور من منطقة السر إلى منطقة الجوف فى الشمال الشرقى لليمن وهى منطقة جبلية غاية فى الوعورة ، وكنت بحكم عملى أعلم مدى وعورتها بعد أن قمت باستطلاع المحاور الرئيسية فى اليمن فى ١٤ طلعة هليوكبتر لمحاولة إضافة بعض التفصيلات إلى الخرائط ذات القياس الصغير والمفتقرة إلى أى تفصيلات تفيد العمليات الحربية لدرجة أننى كنت أستعين لاضافة المعالم والهيئات لهذه الخرائط برسام أسمه ابراهيم الفيومى أستدعيته من كلية أركان حرب علاوة على بعض الصور الجوية الملتطقة حديثا ، وقد أفادت هذه الوسائل رغم عدم كفايتها فى معرفة حقيقة مسرح العمليات .

واستمعت إلى المناقشة التى تمت بخصوص هذا المعبر بين القادة والمشير عامر والتى انتهت تقريبا بالموافقة على فتح المحور ، وجاء دورى وكنت أحدث الموجودين رتبة ، وقال المشير عامر نسمع كمال ، وبادرته متسائلا : أعتقد أن الغرض من زيارة سيادتكم هى سحب بعض القوات العاملة باليمن ، فأجاب بالايجاب . قلت : إن فتح هذا المحور سيتكلف ٣ لواءات لتأمينه وحراسته وتأمين مدخله ومخرجه ، كما أننا سنحتاج لكمية من الديناميت لفتح طريق معبد فى هذا الجبل الوعر تكاد تكون خيالية ، وأنا شخصيا كنت أمس فى الطلعة الخامسة فوق هذا المحور بالذات وأعرفه على حقيقته ، وقد بينت له مدى الوعورة التى يكتنفها طريق هذا المحور ، وأنه قد يكون هناك بعض العذر لهيئة العمليات بالقاهرة لأن المحور يظهر على الخرائط المساحية ذات القياس الصغير ٥٠٠,٠٠٠/١ وكأنه طريق مثالى .

وقد استجاب المشير عامر فورا عندما شاهد خرائطنا ، وألغى فكرة فتح هذا المحور ، وفى نفس الوقت فقد عرضت عليه خطة أخرى كنت قد أعددتها مع طاقم العمليات الذى ذكرته ، وكانت تهدف إلى تحقيق نصر عسكرى وسياسى فى نفس الوقت وهى إخراج الامام البدر من اليمن .

كان الامام البدر يقطن فى ذلك الوقت فى منطقة تسمى المحابشة ، شمال غرب حجة ، التى كانت المقر السابق له ، وكان هذا بالتالى يجعل هذا الجزء من اليمن بعيدا عن سيطرة الحكومة المركزية فى صنعاء ، وكانت الخطة تهدف إلى اخراج البدر من اليمن عن طريق الاقتراب غير المباشر بتضييق الحلقة عليه ، وتستخدم فيها القوات التى ترد حديثا من القاهرة للغيار قبل ضمها للمحاور ، وكانت دائما فى حالة جيدة من التدريب والكفاءة الفنية والقتالية العالية وغير مضارة معنويا أو نفسيا بعكس القوات الموجودة ، وقد صدق المشير عامر فورا على الخطة ، وكانت أن تتقدم القوات شمالا بموازاة الساحل فى اتجاه الحدود مع السعودية فى اتجاه جيزان ، بحيث أن مجموعة أخرى من القبائل تتجه من صعدا فى شمال اليمن فى اتجاه جيزان أيضا أو ما يسمى جبل شعار ، وبهذه الطريقة تقفل الدائرة على الامام البدر ، وهذه المجموعة من القبائل كانت تتلقى من القوات المسلحة مساعدات عسكرية صغيرةجدا كالهاونات والرشاشات المتوسطة بينما تعمل القوات المسلحة المصرية على منطقة ساحلية فى أرض منبسطة ، وهى الأرض التى دربت عليها وتتقن استخدامها . وفعلا تم تحقيق الهدف من الخطة عند تطبيقها مع ضرب جوى مركز على منطقة الامام البدر ، روعى فيه حساب زمن اقتراب القبائل ورد الفعل لديها وهو طبعا كبير لبدائيتها ، تم الاقتراب من قفل الدائرة حول الامام ، فما كان منه إلا أن بادر بالهرب من اليمن بما فى ذلك من تأثير كبير على تحول مجرى العمليات وبذلك تحقق الهدفان : السياسى والعسكرى .

ولا شك أن اسرائيل فى عام ٦٧ استطاعت أن تنتقى الوقت المناسب تماما لاجراء ضربتها ، حيث كان نصف القوات المسلحة المصرية متورط فى حرب اليمن ، وفى حالة لا تسمح بالاعتماد عليها فى مهام جديدة فى سيناء ، علاوة على النفقات التى أرهقت ميزانية الدولة ، فقد كانت حرب اليمن تتكلف حوالى المليون جنيه يوميا مما ساعد على زيادة التضخم فى مصر .

ولقد استطاعت صحيفة التايمز اللندنية ، فى مقال بعنوان « دعه ينزف » "Let Him Bleed" نشرته فى صدر صحيفتها الأولى أيام وجود الجيش المصرى فى اليمن ، أن تثبت صدق تقديرها ، فقد كان الجيش المصرى ينزف قواه ، ويتسنزف موارد مصر فى اليمن .

□ وفى حرب ١٩٦٧

عدت من اليمن فى يناير ٦٥ لأتولى مدير مكتب قائد القوات البرية حتى يوليو ٦٦ حين عينت قائدا للواء الثاني المدرع من الفرقة الرابعة المدرعة .

وفى ١٤ مايو ٦٧ أمرت الفرقة بالتحرك إلى سيناء ، وكان تمركز اللواء فى منطقة تمادا وسط سيناء .

كانت آخر المهام التى كلف بها اللواء الثانى المدرع الذى كنت أقوده فى يوم ٥ يونيو ٦٧ هى التحرك من منطقة التمادا حيث يتمركز إلى منطقة مطلة خرم للاشتراك مع قوات الاحتياطى المضاد للدبابات لصد هجوم العدو فى اتجاه الغرب . وكان الأساس مبنى على أن الهجوم الرئيسى للعدو سيكون من منطقة جبل سماوة شمال الكونتلا مارا بمطلة خرم ، وكان هذا التقدير على أساس أن العدو سبق استخدامه لهذا المحور فى عام ٥٦ ، وقد تم استطلاع هذا المحور بواسطتى وبرفقتى مجموعة استطلاع فى اليوم السابق للعمليات مباشرة ، وثبت أنه طريق غير صالح فى بعض أجزائه لتحرك الدبابات ، وكان هذا آخر استطلاع بعد أن تم استطلاع ١٤ مهمة تلقيناها منذ تجمعنا فى ٢٤ مايو فى منطقة وادى المليز فى تمادة .

وفى صباح اليوم التالى ، وبما أن التحركات كانت ستتم ليلية ، فقد أخذت مجموعة استطلاع ومجموعة عمليات وقائد كتيبة المقدمة ، وأتجهت إلى المنطقة الجديدة المزمع احتلالها باللواء لتحديد أماكن الوحدات وإعداد حفر الدبابات علاوة على تجهيز المعابر على وادى عقابة المتفرع من وادى السويس ، وهو وادى يعد من موانع التقدم ، وقد كلف كبير مهندسى الجيش بعمل هذه المعابر بناء على أحد استطلاعاتى السابقة ، واكتشفت أثناء الاستطلاع أن التجهيز الهندسى لم يتم بالكامل ولكنه تم بصورة سريعة ورديئة ، وقد قمت بدفع مفرزة خفيفة الحركة ، ومعها البلدوزرات لعمل الحفر المبدئى للدبابات فى المنطقة بحيث تجدها جاهزة عند وصولها ليلا ، وذلك خوفا من هجمات الطيران الاسرائيلى المتوقعة منذ أول ضوء . وكانت مسافة تحرك اللواء ١١٠ كم ويجدر هنا أن أذكر أن الهجوم الجوى للعدو صباح يوم ٥ يونية كان قد بدأ فى التاسعة على مطار المليز ، حيث كان قادة الجيوش والفرق فى انتظار وصول طائرة المشير عبد الحكيم عامر للاجتماع بهم ، وكنت أنا بالمصادفة فى كتيبة الدفاع الجوى للواء وأمرت الكتيبة بالاشتباك مع الطيران المعادى ، رغم أن المدفعية المضادة للطائرات كانت قد صدرت أوامر بتقييدها ـ عدم استخدامها ـ نظرا لانتظار وصول طائرة المشير . . وفعلا استطاعت الكتيبة أن تهدد حرية حركة الطائرات الاسرائيلية التى تحولت لضرب الكتيبة نفسها ، ولكن المدافع وهى ٥٧ مم ثنائية على جنزير استطاعت المناورة من موقع لآخر لمفاجأة العدو ، وبحيث لم يستطيع أصابة أكثر من موقع واحد منها .

وخرجت كما قلت للاستطلاع فى الواحدة ظهرا ، وكانت تحركاتى مع

المجموعة المصاحبة فى أرضى صعبة لا تزيد السرعة فيها عن ٥ ـ ٧ كم فى الساعة ، وتحت ظروف أقصى نشاط جوى للعدو الذى كان قد تسيد فعلا سماء مسرح العمليات بالكامل . ونتيجة لاكتشافى وعورة الطريق فى الوقت المطلوب فيه سرعة التحرك لتجنب تأثير الضرب الجوى فقد أرسلت ضابط عمليات عائدا إلى قيادة الفرقة لطلب تغيير خط السير ليكون عن طريق القسيمة / الكنتلا ، رغم أن المسافة ستزيد حوالى ٣٠ كم ولكن الطريق فى هذه الحالة سيسمح بانتشار الدبابات وتحركها بسرعات أكبر ـ ولكن قيادة الفرقة رفضت تغيير الاتجاه ، وطلبت تنفيذ الأوامر حرفيا . وبوصولى إلى المنطقة الجديدة قمت بتحديد أماكن الوحدات وأشرفت على عمليات الحفر الابتدائى لها ، وقمت فى المساء بتحريك اللواء إلى المنطقة الجديدة عن طريق وادى عقابة مما جعل تحرك اللواء غاية فى الصعوبة وعرض الدبابات والمركبات للغرز ، مما اضطر إلى اجراء عمليات نجدة ليلية لكثير من المركبات ، وفى أول ضوء كانت وحدات اللواء قد تمركزت فى مكانها الجديد ، ودخلت الدبابات للحفر عدا كتيبة واحدة تأخر وصولها بعض الوقت وفى هذه الأثناء بدأ طيران العدو فى مهاجمة منطقة الحسنة ، وكان بها أحد الأفواج المدرعة ، ورغم أن المنطقة قريبة من مكان اللواء إلا أن الحفر المسبق للدبابات أدى إلى عدم اكتشاف العدو لها فلم يتعرض بالهجوم الجوى للواء . وبعد وصول آخر كتيبة من اللواء لمكانها بحوالى نصف ساعة صدرت الأوامر إلى اللواء بالعودة إلى مكانه فى منطقة تمادا الساعة الحادية عشرة صباحا ، واستدعيت قادة الوحدات الفرعية لتلقينهم المهمة الجديدة ، ونظرا لأن تحرك اللواء سيكون نهارا فقد اتصلت لاسلكيا بقادة الفرقة أطلب أن يكون طريق العودة من الطريق الآخر الذى اقترحته سابقا ، ولكن قيادة الفرقة أصرت على عودة اللواء من نفس الطريق الذى ذهب منه ، وبدأت كتيبة المقدمة فى التحرك ووصلت مقدمتها إلى وادى عقابة الشديد الوعورة ، وهنا اكتشف العدو تحرك اللواء نتيجة للغبار الذى تثيره الدبابات أثناء تحركها ، وبدأ الطيران فى مهاجمة كتيبة المقدمة بعد أن تورطت فى الوادى الوعر فعلا ، وكان الهجوم شرسا وبواسطة لواء جوى كامل حيث اعتبر العدو لواء الدبابات صيدا ثمينا خاصة فى أثناء تحركه بهذه السرعة البطيئة ، ولم أجد بدا من مخالفة هذه الأوامر غير المقدرة لطبيعة الموقف الفعلى ، وأمرت باقى اللواء بالتحرك عن طريق الكنتلا حيث الأرض متسعة وصالحة ، وأمرت بالفتح والانتشار أثناء الحركة ، وكان للانتشار والغبار المصاحب للدبابات علاوة على السرعة المناسبة أكبر الأثر فى افشال هجمات الطيران الاسرائيلى على اللواء مما قلل من خسائر اللواء بشكل كبير جدا بالنسبة للخسائر التى منيت بها الكتيبة المتقدمة عن طريق وادى عقابة . ووصلت كتائب اللواء إلى تمادا فى نفس وقت وصول كتيبة

المقدمة المتورطة فى وادى عقابة رغم أن فارق المسافة يزيد على ٣٠ كم استطاعت سرعة التحرك أن تعوضها ، وهكذا قطعت الدبابات أكثر من ٢٢٠ كيلو متر على جنازيرها دون أن تحقق أى هدف من هذا التحرك العشوائى تحت رحمة الطيران الاسرائيلى ، ووصلت ليلا إلى منطقة التمادا واستمر هجوم الطيران حتى الثامنة وخمس دقائق مساء ، وبدخول الدبابات فى آخر ضوء للحفر بدأت فى حصر خسائر اللواء فوجدت طبعا أن خسائر كتيبة المقدمة وصلت إلى ٥٠٪ بينما لم تزد فى باقى الكتائب عن ١٥ ـ ٢٠٪ وبدأنا فورا فى عمليات نجدة معقدة للدبابات والأطقم المصابة فى طريقى التحرك استمرت طوال الليل ، وكان ذلك درسا مستفادا بأن القائد المحلى دائما أقدر على التصرف حسب الظروف الواقعية من القادة فى القيادة . والغريب أنه بعد وصول اللواء بحوالى الساعة اتصل قائد الفرقة باللواء يطلب حضورى وكنت فى ذلك الوقت أشرف بنفسى على عمليات النجدة ، وتوجه نيابة عنى أحد قادة الكتائب لابلاغ موقف اللواء ، وأثناء وجوده فى قيادة الفرقة اتصل اللواء صلاح محسن قائد الجيش بالفرقة تليفونيا ليأمر بتحريك وحداتها فورا فى مهام جديدة كان نصيب اللواء الثانى منها التوجه فورا لاحتلال مضيق الجدى قبل أول ضوء وستر القوات المنسحبة حتى الساعة ١٢ ظهرا ثم الارتداد إلى غرب القناة ، ولما كانت الأوامر شفوية فقد طلب قائد الكتيبة أن تعطى له مكتوبة فقام رئيس أركان الفرقة بكتابتها بخط اليد على قطعة من الورق حملها إلى قائد الكتيبة ، وكانت بالطبع مفاجأة غير سارة ولا تناسب حالة البعثرة التى كان اللواء يعانيها والانهاك الذى كان يستولى على الأطقم التى أنهت أكثر من ٢٠ ساعة من التحرك المتصل تحت الضغط الجوى المكثف للطيران ، ولكن الظروف التى كانت تسيطر على قرارات قيادة الجيش لم تأخذ فى اعتبارها الموقف الفعلى للوحدات ، وبمجرد استلامى للأوامر اصطحبت معى رئيس الأركان وقائد المدفعية والاستطلاع ، وتوجهت لاستطلاع منطقة المهمة الجديدة للواء عند مضيق الجدى ، بعد أن كلفت قائد كتيبة المقدمة بالتقدم وتحريك باقى الكتائب إلى نقطة مقابلة حددتها له عند تقاطع طريق عند نقطة مياه ، وأتممت احتلال المضيق فعلا ، ومكثت فى مكانه حتى الثالثة بعد الظهر دون أن تصدر أوامر أخرى . ولم نتمكن من الاتصال بقيادة الفرقة التى أصبح مكانها مجهولا لنا ، ولا تستجيب للنداءات اللاسلكية ، وقد تشككت فى أن تكون المهمة هى الانسحاب إلى غرب القناة ، حيث لم نكن قد اشتبكنا بأى وحدات معادية ؛ ولكن الأوامر المكتوبة بخط يد رئيس أركان الفرقة كانت تقضى فعلا بالانسحاب غرب القناة ، وقد اتخذت قرارى باتخاذ مواقعى شرق القناة وليس غربها ، حتى أتبين الموقف ، نظرا لأن الأوامر المتضاربة لباقى الوحدات كانت مسموعة باللاسلكى ، وكان الأمر يتطلب منى

تأكيد هذه المهمة ، خاصة وقد قابلنى مدير المدرعات فى ذلك الحين ، والذى يعد غير مسئول عن اصدار تعليمات إلى وحدات الجيوش الميدانية واقامتها وقال لى : إن التعليمات أن يعود اللواء عقب هذه المهمة إلى التمادا وليس إلى غرب القناة . وباءت محاولاتى للاتصال بقيادة الفرقة بالفشل ، فبدأت فى اعادة اللياقة الفنية للدبابات واعادة التموين بالوقود والزيوت ، ولم يكن اللواء قد وجد الفرصة لذلك طوال اليومين السابقين حتى أن بعض دباباته تعطلت على طريق الجدى أثناء اتجاه اللواء إلى المضيق ، نتيجة نفاد الوقود وأرسلت لها الوقود المطلوب لتنضم إلى اللواء ، وكانت دبابات اللواء بذلك قد قطعت أكثر من ٣٥٠ كم على الجنازير . ووصلت أخيرا الأوامر الجديدة وكانت بالعودة إلى مضيق الجدى مرة ثانية ، وكانت مدفعية اللواء قد صدرت لها الأوامر بالانسحاب غرب القناة ، ونفذتها فعلا إلى التل الكبير ، ثم صدرت الأوامر بالعودة ، ولم تصل إلا بعد انتهاء المعركة واستغرق اللواء طوال الليل فى اعادة التموين ، خاصة وأن عربات الامداد بالوقود لم تصل فى الموعد . المهم أنه بعد كفاح مرير استطاع اللواء أن يتحرك فجر يوم ٨ عائدا إلى مضيق الجدى ، وقبل الوصول إلى المدخل الغربى للمضيق سمعت فى اللاسلكى معلومات من قوات أخرى مفادها أن العدو موجود فى المضيق ، ويبدو أنها كانت عناصر استطلاع العدو ، فأمرت باستمرار التحرك مع الفتح للقتال فى تشكيل ما قبل المعركة تحسبا لملاقاة قوات العدو ، وباقتراب كتيبة المقدمة إلى مدخل المضيق وتأكدنا من وجود العدو وأمرت بالفتح للقتال ، ونظرا لضيق المكان اضطررنا للفتح على هيئة أنساق متتالية وببداية الاشتباك مع العدو تركت عربة القيادة المدرعة ، واستقليت عربة خفيفة لسرعة الحركة وتوجهت إلى مكان الكتيبة الأمامية المشتبكة مع العدو ، والتى استطاعت أن تحدث فيه اصابات كثيرة فى مركباته التى كانت تحاول عبور المضيق ، ولم يصب منها سوى دبابتين ، وأثناء وجودى بين تشكيل هذه الكتيبة شاهدت طلقة دخان أخضر تنفجر عند مدخل المضيق أمام فصيلة النقطة التى دفعتها لاستطلاع المدخل الغربى للمضيق ، وأدركت أن هذه كالعادة أشارة من القوات الأرضية للطيران لتحديد الحد الأمامى لقواتنا ، وفعلا بدأت القوات الجوية الاسرائيلية فى مهاجمة اللواء مبتدئة بالأنساق الخلفية من تشكيلات قتاله ، ولم يكن باللواء أية وسيلة للدفاع ضد هذه الهجمات الجوية فقد كانت دبابات اللواء من طراز ت ٥٥ ، وهو طراز غير مجهز برشاشات مضادة للطائرات علاوة على أنه لم يتبق فى كتيبة الدفاع الجوى للواء سوى ٤ مدافع ٥٧ مم مضادة للطائرات ، وهو مدفع ثنائى على جنزير . استطاع العدو تدميرها بمجرد أن بدأت الاشتباك معه ، وبذلك أصبحت له السيادة الجوية بالكامل فوق مواقع اللواء ، وبدأ فى اصطياد الدبابات وتدميرها واحدة بعد

الأخرى ، بواسطة صاروخ ثم عبوة نابالم حارقة لكل دبابة ، وكانت الطائرات تقترب من أهدافها لدرجة أنه كان يمكن للقوات رؤية طيارها بالعين ، وبدأت الأطقم تحاول الاشتباك مع هذه الطائرات بالطبنجات والبنادق الآلية لدرجة أن إحدى الدبابات حاولت الاشتباك بواسطة المدفع الرئيسى للدبابة بإيقافها على ميل مرتفع برفع مقدمتها وبالتالى المدفع . وطبيعى أن كل هذه المحاولات لم تكن لتؤثر بأى شكل على القوات الجوية المهاجمة ، وأثناء تحركى من الأمام إلى مواقع النسق الخلفى بدأ العدو فى التركيز بواسطة طائرة خاصة على العربة التى استقلها فى هجمات متتالية ، وهى تتحرك فى خط غير مستقيم لتجنب الأعداد الكبيرة من الصواريخ - جو/أرض - إلى وجهت إليها حتى انفجر أحد هذه الصواريخ بجوار العربة مباشرة ، مما أدى إلى انقلابها واصابة كل من فيها ، وكانت إصابتى جسيمة فى البطن ، وفقدت الوعى تقريبا إلى أن تنبهت لأحد الضباط يحاول فك القايش من حول وسطى ، فمنعته من ذلك متذكرا مناقشة لى منذ أسابيع مع كبير أطباء اللواء عن تأثير الطيران على القوات فى الأراضى المكشوفة حيث تذكرت أنه قال لى يومها أنه أحيانا يكون من المفضل عند الاصابة فى البطن الابقاء على الحزام مربوطا حول الوسط للتقليل ما أمكن من النزيف ، وفعلا صدقت نبوءة الطبيب ، وكنت أنا أول المستفيدين من هذه النصيحة ثم فقدت الوعى مرة ثانية أثناء نقلى إلى مستشفى الهلال بالسويس ، فلم أفق إلا عندما بدأ الأطباء فى حقنى بالمخدر لاجراء العملية الجراحية ، وقبل أن أغيب عن الوعى بتأثير المخدر سمعت من يقول أن فصيلة الدم (A) ، فصححت له نوع فصيلة الدم بأنها (B) ورحت فى غيبوبة التخدير ، وبذلك أنقذت نفسى للمرة الثانية من نقل دم من نوع خاطىء ، كان يمكن بالقطع أن يودى بحياتى . وقد استمر العدو فى ضرب دبابات اللواء حتى دمره بالكامل عدا ثلاث دبابات كانت اصاباتها لا تمنعها من الحركة ، استخدمت فى النهاية فى نقل الجرحى إلى المعابر شرق القناة . ومما أذكره أن العربة التى كنت أستقلها أثناء إخلائى والعربة المقلوبة الأخرى التى أصبت فيها والتى استطاع بعض الضباط إعادتها على عجلاتها كانتا آخر عربتين عبرت على الكوبرى إلى غرب القناة قبل نسف الكوبرى بواسطة مهندسى الجيش ، لمنع العدو من محاولة العبور إلى الغرب ، وقد تأجل النسف لحين مرور العربتين فكانتا بذلك آخر معدات سارت على هذا الكوبرى قبل نسفه ، وبنسف هذه المعابر أصبحت قناة السويس هى التى تدافع عن مصر وليست مصر هى التى تدافع عن القناة .

ويمكن للقارىء حتى غير العسكرى بسهولة أن يتبين مدى التخبط الذى كانت فيه القيادة التى تسارع بدفع الوحدات إلى اتجاهات دون أدنى مبرر ، ودون أن يكون لديها المعلومات المؤكدة عن تحركات العدو بواسطة الاستطلاع السليم .

كما يتضح أيضا أن معظم هذه القيادات قد عادت فعلا إلى غرب القناة بعد ساعات من المعركة تاركة التشكيلات والوحدات دون سيطرة ، ودون تحديد مواقعها فى غيبة أى معلومات أو تعليمات مما جعل الانسحاب بعد اتخاذ قراره بواسطة القيادة العليا بالقاهرة مصيدة وقعت فيها كل القوات ، بينما الانسحاب أحد صور الحرب التى تنظمها قوانين خدمة الميدان ، ويتطلب تخطيطا واعيا دقيقا ، بل إن كثيرا من الوحدات التى عبرت إلى الغرب قد أعيد دفعها ثانيا ، وبتعليمات متضاربة ، وكانت النتيجة تدميرها بالكامل .

لقد كانت القيادة العليا فى القاهرة بعيدة كل البعد عن الموقف الحقيقى فى سيناء ، ولم تكن هناك وسيلة لأى استطلاع بعيد بعد أن فقدت القوات الجوية كل طائراتها وسادت - بل انفردت بالسيادة - طائرات السلاح الجوى الاسرائيلى . ولعل هذا التخبط يظهر فى تكليف اللواء الثانى عند دفعه لسيناء بأربع عشرة مهمة ، ليس بينهما مهمة واحدة مقررة فى الخطة قاهر ، وهى الخطة الدفاعية التى كانت قائمة فى ذلك الحين للدفاع عن سيناء.ثم تغيير كل هذه المهام إلى مهمة عشوائية جديدة بمجرد بدء القتال كما أسلفت ، وبدت القيادة المصرية يوم ٥ يونيو وكأنها لم تكن تعلم أن فى مقدور العدو إجراء مثل هذه الضربة فى ظل قرار الرئيس عبد الناصر فى ٢٧ / ٥ بإغلاق مضيق تيران . وأنا أذكر أنه عقب إعلان بيان الرئيس جاءنى ضابط كان يشغل منصب رئيس الأمن فى القوات البرية ، وهو دفعة شمس بدران يسألنى سؤالا مباشرا : ما رأيك فى قرار عبد الناصر ؟ وقلت يومها أنه فعلا منتهى التحدى ، ولكن عبد الناصر ولا شك يستند تماما إلى معلومات مؤكدة بأن إسرائيل لن تقوم بضربة ، أو أنه يعتمد على قوة عظمى تدافع عنه فلسنا فى أوضاع تسمح لنا بدخول معركة .

وقد حدث فعلا أنه فى يوم ٥ يونيو ، وفى حوالى السابعة صباحا أن حضر إلى أحد قادة اللواءات المستدعاة من الاحتياطى ، والتى كانت القوات المسلحة ترسلها للجبهة وهى ما زالت بملابسها المدنية يطلب منى هو ورئيس إمدادات وتموين الجيش أن أصرف لجنوده وجبة غذائية ، وبعض التعيينات لأنهم لم يتمكنوا فى سرعة الحشد من صرف الوجبة ، وبادرت بتنفيذ هذه الرغبة فورا بل وقدمت له الوجبة الساخنة التى كانت معدة لافطار اللواء الذى أقوده ، وكان اللواء الاحتياطى هول ١٢١ احتياط الذى حشد على عجل ، وأرسل بلا استعداد وبقيادة اللواء أحمد توفيق عبد النبى الذى كان ملحقا حربيا فى باكستان وجاء فى أجازة للقاهرة فعين قائدا لهذا اللواء .

أعود لأقول : إننى قضيت فى مستشفى الهلال بالسويس يومين بعد العملية

الأولى ، وكانت المدينة تموج بالجنود والضباط العائدين من سيناء ، وتعج بالحركة والنشاط تحت تهديد إسرائيل بعبور القناة . وإزاء ذلك رئى أن أعود بعربة إسعاف من السويس للقاهرة ، وكانت أشق رحلة فى حياتى حيث كان الجرح لم يمض عليه أكثر من ٤٨ ساعة ، حتى وصلت إلى مستشفى المعادى ، وكان برفقتى أخى المرحوم الدكتور فؤاد الذى حضر إلىّ فى السويس للاطمئنان على الحالة ، وعاد معى إلى مستشفى المعادى ، وكان اللقاء بأسرتى صعبا حيث كانت الجراح والالتهابات شديدة التأثير والألم على بطنى من الأمام والجنب ، ولم أكن أطيق أى حركة أو هزة للفراش من الأقرباء الذين يحاولون مد أيديهم إلى أطراف للاطمئنان على وجودها .

وفى مستشفى المعادى أجريت لى جراحة أخرى ، ثم التقيت كما أسلفت بالرئيس السادات حيث قصصت عليه قصة اللواء الثانى المدرع ووحدات أخرى كثيرة من الجيش المصرى الذى هزم دون أن يحارب أو أن تعطى له الفرصة للقتال .

□ وفى حرب ١٩٧٣

وهكذا عادت المدرعات المصرية من سيناء فى ١٩٦٧ وقد اتحد شعور أفرادها على أنهم لم يمنحوا الفرصة لقتال شريف ، بل لم يمنحوا فرصة القتال على الاطلاق ، وكانت ٩٠٪ من خسائرهم بسبب الطيران الاسرائيلى الذى لم يجد بعد تدمير الطيران المصرى أى مقاومة تذكر .

وبدأ الاعداد لمعركة أكتوبر ٧٣ فى الواقع منذ اللحظات الأولى لتوقف القتال فى ٦٧ ، وبدأت المدرعات المصرية تعيد حساباتها على أساس التخلص من كافة المعوقات للبناء الجاد القوى لقوة مدرعة متفوقة تستطيع أن تسترد أراضيها السليبة وسمعتها التى اجترأ عليها غرور النصر الاسرائيلى ، وكانت المعوقات فى القوات المدرعة هى أولا عدم تناسب مستوى الفرد مع مستوى المعدة التى يستخدمها على تعقيدها،وثانيا عدم تناسب بعض المعدات المستخدمة مع متطلبات المعركة الحديثة ، وبالمقارنة بالعدو ، وثالثا عدم وضع الرجل الصحيح فى المكان الصحيح خاصة بالنسبة لقيادات التشكيلات والوحدات الميدانية علاوة على وجود بعض العيوب التنظيمية التى دعت إليها غالبا الامكانات القاصرة .

وأعيد اختبار جميع المهن فى المدرعات ، وشمل الاختبار المعلمين ومساعدى المعلمين سواء فى التشكيلات الميدانية أو المنشآت التعليمية للمدرعات ، وتم استبعاد الأميين والالتزام بمستوى ثقافى محدد لكل مهنة ، فقد كان غريبا مثلا أن

يكون سائق الدبابة أمى لا يعرف القراءة والكتابة ، فى الوقت الذى تزدحم غرفة سائق الدبابة بعدادات وأجهزة قياس التحكم مكتوبة بلغات أجنبية ، وكذلك الحال بالنسبة للرامى والقائد .

وتم تغيير جميع مناهج التدريب فى المنشآت التعليمية لتتناسب مع المستوى الجديد لفرد المدرعات ، ودعمت المنشآت التعليمية بالمعدات ومساعدات التدريب المطلوبة ، وتم التوسع فى إنشاء ميادين التدريب فى التشكيلات المدرعة والوحدات ، وأصبح لكل وحدة ميادينها الخاصة بالقيادة والرماية والتدريب التكتيكى .

وبدأ التدريب بأقصى طاقة ممكنة ، وخرجت الدفعات الأولى من المدارس ومراكز التدريب ، لتدفع فى شرايين الوحدات المدرعة دماء جديدة تماما . ومن الطبيعى أننى بحكم عملى كضابط مدرعات منذ تخرجى عام ١٩٤٢ فإن حديثى عن الحروب سيكون من وجهة نظر المدرعات أساسا ، حيث أننى كنت فى كل الحروب ، إما مقاتل فى صفوف المدرعات أو مدير لها فى ١٩٧٣ ، وفى الفترة بين ٦٧ ، ٧٣ كنت قائدا للفرقة ٢١ المدرعة فى الوقت الذى كانت تشتعل فيه حرب الاستنزاف فى الفترة ٦٩ ـ ٧٠ حتى وقف إطلاق النار .

ولقد كانت هذه الفترة أيضا من أهم الفترات فى تاريخ القوات المسلحة المصرية ، التى استطاعت خلال حرب الاستنزاف أن تستعيد الثقة فى نفسها وفى إمكانياتها ، وقامت القوات المسلحة فى هذه الفترة بأكبر جهد بشرى يمكن أن يتصوره أى خيال ، خاصة لبناء قواعد الصواريخ أرض/جو ، والتى كانت الحل الوحيد لقطع الذراع الطويلة لاسرائيل . وقد يذكرنى هذا الجهد بالذات بواقعة لا انساها ، ففى هذه الفترة وأثناء قيادتى للفرقة ٢١ المدرعة كانت وحدات الفرقة تقوم بإنشاء الحفر الخاصة بمواقع الصواريخ سام ٦ ، وكانت الوردية الواحدة من الجنود التى تقوم بالحفر ٦٠٠٠ جندى وضابط ، وكانت هذه مهمة يومية تحت التهديد باستخدام العدو للطيران لضرب هذه المواقع ، وقد قامت إسرائيل فعلا بضرب بعض المواقع فى تشكيلات أخرى ، وأصيب فيها حتى العمال المدنيين الذين كانوا يكلفون بالمعاونة فى الحفر من شركة عثمان أحمد عثمان وغيرها ، واستمر العمل فى إنشاء مواقع الصواريخ للفرقة ٢١ حتى بلغ حجم العمل الذى تم إنتاجه ٩٧٪ ، وشعرت بالسعادة عندما أبلغت من المرؤوسين بهذا الانجاز . ولكننى فى نفس اليوم وقبل آخر ضوء بحوالى نصف ساعة لاحظت أن الطيران الاسرائيلى قام باستطلاع جوى كما قد اعتدنا على حدوثه ، ولكننى بحاسة المتفاعل مع إسرائيل فى ثلاث حروب سابقة استشعرت الخطر حتى أننى طلبت فى الحادية عشرة مساء من عامل التحويلة أن يجمع لى كل قادة الوحدات على خط واحد فى

نداء مشترك ، وأصدرت لهم تعليماتى بأن لا تخرج وردية الساعة ٦ صباحا فى اليوم التالى ، وقد سارع بعضهم بالاعتراض بأن كمية العمل الباقية لا تحتمل هذا الانتظار ، ولو ليوم واحد ولكنى قلت أن هذا هو قرارى .

وفى اليوم التالى كنت فى إحدى الوحدات منذ الساعة ٨ صباحا كمرور تقليدى ، وفى حوالى التاسعة فوجئت الفرقة بضرب جوى شامل على كل مواقع الصواريخ فيها ، وبأعداد غير عادية من الطائرات ، وتنفست الصعداء ، فلم يكن فى القواعد أى إنسان يمكن أن تصيبه هذه الغارة الذى كان يمكن أن تصيب آلافا من الوردية التى تعمل فى هذا الصباح ، وعددها كما أسلفت حوالى ٦٠٠٠ وبعد أن انتهت الغارة انتقلت إلى مواقع العمل ، فوجدت أنه حتى المعدات التى كانت حول الواقع قد سويت بالأرض ، وأن كثافة الضرب الذى تم على المواقع كانت كفيلة بالقضاء على هذا العدد الهائل من الجنود وحمدت الله ، وكان درسا لقادة الوحدات التى لم تتحمس لقرارى بإيقاف العمل فى الوردية الصباحية ما زالوا يحدثوننى عنه للآن .

كان الدافع لتدعيم الدفاع الجوى المصرى فى الواقع هو غارات الانتقام الدائمة التى كانت إسرائيل تقوم بها على المدنيين وفى المصانع والمدارس ، فقد خسرت إسرائيل فى حرب الاستنزاف كميات هائلة من المعدات والأفراد ، وكانت نسبة كبيرة من هذه الخسائر نتيجة الضرب المباشر الذى تمارسه الدبابات المصرية من ٦٧ مصطبة أعدت على الضفة الغربية للقناة ، وكانت تستطيع منها أن تضرب ضربا مؤثرا على القوات فى الضفة الشرقية ، وكذلك الحال مع المدفعية حتى أن إسرائيل تكلفت جهدا ، وتكاليف باهظة لرفع ساتر ترابى على الشاطىء الشرقى للقناة ، وراحت تقوى هذا الساتر بكل ما تملك من المواد ، فاستخدمت حتى عربات السكة الحديد القديمة المستولى عليها فى سيناء بعد حشوها بالحجارة والأسمنت حتى تستطيع وقاية أفرادها ومعداتها أثناء العمل لبناء الخط الدفاعى الحصين الذى تصورت أنه سيمثل الحدود الآمنة لاسرائيل ، وهو خط بارليف الذى زادت تكاليفه عن ٢٥٠ مليون دولار .

وكلما احتدمت معارك الاستنزاف زاد حماس الجنود والضباط ، وكأنما صوت هذه الانفجارات يمثل لحن البداية فى سيمفونية النصر الرائعة التى تمت فى ٧٣ ، وكانت الخسائر التى توقعها المدرعات والمدفعية فى العدو متنفسا عن الغيظ الذى يكتمه كل فرد فى القوات المسلحة المصرية .

وعندما يأس السادات تماما من أى تحرك أمريكى أو روسى لانهاء المشكلة ، وخاصة وقد عقد الطرفان اتفاقا للاسترخاء فى الشرق الأوسط فى أوائل ٧٣ ،

وعندما علم أن هذه القضية لن يحركها إلا عمل إيجابى قوى قرر ـ فى قرارة نفسه ـ أن تكون الحرب هى هذا العمل الايجابى القوى ولو لمعركة محدودة محسوبة بدقة ، بحيث لا تكون وبالا على القوات المسلحة المصرية .

ولم يصارح السادات أحدا بما فى نفسه ، ولكننى كنت أحس أن هذا هو شاغله الأول والأخير . ومما أذكره فى هذا المجال ، وكنا فى عام ٧١ ، وفى إحدى المناورات البرمائية فى صيف ٧١ قامت بها قوة كتيبة برمائية تحركت من الميناء ولمسافة حوالى ٣٦ كم غرب الاسكندرية ، وكان مفروضا أن تنزل هذه القوة فى سيدى كرير ، وفى هذه المنطقة تم إنشاء منطقة يجلس فيها مشاهدو المناورة ، وعلى رأسهم السادات ، وفى الواقع أننى لم أكن وحدى الذى لاحظ أن السادات يحاول أن يلفت النظر أو كما نقول بالعامية « يعمل منظر » ولكن عندما شاء المصورون أن يأخذوا له بعض الصور بين الضباط فاذا به يصيح فيهم قائلا : « لا » صوروا القوات اللى حتنزل دلوقت من البحر ، صوروا عملية الانزال عشان إسرائيل تعرف فعلا إننا بنستعد للحرب .

وطبيعى أنه فى عام ٧١ لم يكن لدى أى من القادة أى انطباع فعلى بأن هناك قرارا بالدخول فى معركة عام ٧٣ ، رغم أن التدريب لدخول المعركة غير المعروفة التاريخ يتم بكل حرص وكل دقة وجدية ، فقد كان تدريب القوات المسلحة الذى يتم عادة فى سنتين فى وقت السلم يتم فى ستة أشهر فقط ، وهو جهد خارق للعادة لايدانية سوى جهد المعركة ذاتها .

وقد بلغ من حسن الاعداد للمعركة أن كل العمليات حتى الصغيرة منها مثل الخاصة باستخدام طلمبات المياه فى فتح الثغرات فى الساتر الترابى تمت تجارب لها فى مناطق ، وعلى سواتر مشابهة تماما كما أن كل التفصيلات الصغيرة المنتظرة أثناء عمل القوات ، خضعت لمراقبة وحسابات دقيقة لمعدلاتها ودقة تنفيذها ، كما خضعت بعض الخطط الموضوعة للحرب لاختبارات مشابهة وأذكر أحد هذه الاختبارات فى عام ٧٢ ، وكان على شكل مباراة لاختبار خطة تقدم أحد اللواءات الميكانيكية على محور خليج السويس ـ شرق الخليج فى سيناء ـ فى ضوء خبرة حرب ٦٧ الخاصة بتأثير تحرك القوات فى مناطق تحت السيطرة الجوية للعدو ، وقد عينت وأنا مديرا للمدرعات من قبل القيادة العامة للقوات المسلحة ممثلا للعدو ، ولأقوم بدور موشى ديان بالذات ، وفعلا أعطيت بعض القوات الجوية والبرية للتنفيذ ، كما قام قائد منطقة البحر الأحمر بدور القائد المصرى باعتباره المسئول عن هذا الاتجاه ، وفعلا أثبتت المباراة بما لا يدع مجالا للشك أنه خارج حماية الصواريخ ، أو فى عدم وجود سيطرة جوية أو على الأقل توزان جوى فوق القوات

المتحاربة فإنه لا يمكن لقوة فى أرض مكشوفة أن تتحرك بحرية كاملة دون خسائر جسيمة خاصة إذا توالت الغارات الجوية على هذه الوحدات ، وكان من الطبيعى أن أدرس شخصية موشى ديان وأسلوب تفكيره قبل المباراة الحربية ، وقد استمتعت فعلا بهذه الدراسة ، وبهذه المباريات الحربية على وجه العموم فقد كانت أقرب ما تكون إلى الواقع ، واستطاعت أن تؤكد دروس ٦٧ الخاصة باستخدام القوات فى الصحراء .

وكانت حرب ٧٣ وتمت فى التوقيت الذى حدا بمراسل أمريكى وهو توماس تشينام أن يقول « لقد أمسكت الخطة المصرية القيادة الاسرائيلية وهى عارية » فقد كان الخداع الاستراتيجى الذى قامت به مصر أكثر من رائع ، وكان أبرع ما فى المفاجأة المصرية أن العدو كان يتوقعها ، ولكن ثقته فى نفسه التى وصلت إلى حد الغرور كانت جزءا من الخطة المصرية .

ويهمنى فى هذا المجال أن أسوق فقرة من كتاب الجنرال الهندى باليت فى كتابه عودة إلى سيناء الصادر عام ٧٤ قال :

« إنه بالقطع ، لم يكن النقص فى المعلومات هو الذى جعل إسرائيل تخطىء الحساب فإن وسائل التصنت الأمريكية فى صحراء سيناء كانت قادرة على تمييز الاستعدادات المصرية ، وحتى نقص نشاط الاستطلاع الجوى الاسرائيلى بسبب شبكة الصواريخ المصرية لم يكن شيئا ذا بال ، فلقد أطلقت أمريكا قمرها الصناعى ساموس من قاعدته فى كاليفورنيا ، وهو مصمم خصيصا للتجسس فوق غرب آسيا وكانت تقاريره تمر بحرية إلى المخابرات الاسرائيلية ، وإمعانا فى دفع الاسرائيليين للاستمرار فى الاطمئنان بأن كل شىء يسير بطريقة طبيعية فى مصر فعل الرئيس السادات الشىء الوحيد الذى لا يتوقع أحد من عقلية تخطط لهجوم مفاجىء أن تفعله فقد أعلن السادات فى خطابه فى ٢٨ سبتمبر فى الاحتفال بالذكرى الثالثة لوفاة عبد الناصر ، وأنه ذاهب للقتال ، ولكن هذا بدا للاسرائيليين كأنما هو عام حسم آخر أو وعد من الوعود التى يغذى بها السادات شعبه .

وفى الأسبوع الأخير من سبتمبر وصلت لديان أنباء عن حشود مدرعة سورية مما دفعه إلى إرسال اللواء السابع المدرع الاسرائيلى سرا إلى الجولان ، ورغم ذلك فإن قادة إسرائيل فى تصريحاتهم الرسمية للمراسلين الأجانب فى الأيام العشرة السابقة على المعركة يقولون : إن العرب غير مستعدين للحرب وأن أى محاولة منهم للهجوم نتيجة لخطئهم فى الحساب ستستطيع إسرائيل معالجتها ، كما خرجت المخابرات الأمريكية التى أصابتها عدوى المخابرات الاسرائيلية بنفس الاستنتاج ، وحتى ديان رغم تحذيره من استعدادات سوريا

على الجولان فإنه لم يصدق حقيقة أن هناك حربا ، ولقد وضع القوات فى الاستعداد ولكنه أوقف إجراءات التعبئة العامة بالقوات المواجهة ذلك ، حيث أن ذلك يكلف ملايين الدولارات بغير داع . »

وفى اجتماع عقد صباح يوم المعركة مع مسز مائير نصح ديان مائير بألا تجرى تعبئة عامة أو تحركات للقوات حيث أن فى اعتقاده أنه لا حرب هناك ، رغم تصديق الوزارة الاسرائيلية بالتعبئة العامة يوم ٦ أكتوبر . لقد قال ديان بعد وقوع الحرب : لم أكن وحدى الذى فكر كذلك إننى لم أسمع أحدا يقول : إن الحرب على وشك الوقوع ، وهكذا أثمرت خطة الخداع الناجحة التى يمكن تلخيصها فى النقاط البارزة الآتية :

- اختيار اليوم المناسب عيد الغفران اليهودى وفى نفس الوقت يوم من أيام رمضان .
- اختيار توقيت الهجوم فى الثانية بعد الظهر ، وعلى أساس أن القمر يكون فى هذه الليلة ، بدرا حتى تستطيع القوات استكمال العبور ليلا .
- استدعاء الاحتياطى قبل ذلك بأيام ثم إعادة تسريحه بما لا يدع مجالا للشك فى انتهاء المناورات التدريبية .
- مراعاة السرية الكاملة فى إبلاغ القرار للقوات حتى أن بعض هذه القوات لقنت مهاما على أنها مشروع تكتيكى تدريبى ولم تعلم بعض القوات المشتركة فى المعركة إلا قبل المعركة بساعة واحدة .
- الجهود الخارقة والمضنية لستر تحركات معدات العبور إلى القناة ، وكانت دائما تتم ليلا .
- اختيار مجموعات الكسل ، التى تمثل الحياة الطبيعية فى المواقع مثل الغسيل والصيد والسباحة والنوم تحت أنظار نقط المراقبة المباشرة الاسرائيلية على الضفة الشرقية .

كما كان من نقط الفخر للقوات المسلحة المصرية أنها استطاعت أن تبطل مفعول خراطيم النابالم التى جهزها العدو على طول الخط لاطلاقها فوق مياه القناة ، ولم يكتشف قص خراطيم النابالم وسدها بالأسمنت سوى وحدة واحدة استدعت مهندسا للبحث عن سبب العطل وإزالته فى نفس يوم العبور ، وقد وقع فى أسر القوات المصرية قبل أن يفرغ من مهمته .

وكانت الضربة الجوية الرائعة التى قادها الرئيس الحالى حسنى مبارك ،

والتى عبرت القناة فى الثانية وخمس دقائق هى إشارة البدء لأروع عملية فى التاريخ لعبور مانع مائى ، وعلى الجانب الآخر وصلت خسائر العدو فى اليوم الأول أكثر من ١٠٠ طائرة بسبب هذه الشبكة المحكمة من الدفاع الجوى التى غطت كل الساحل ، حتى صدرت الأوامر للطيران الاسرائيلى بعدم الاقتراب من القناة بأكثر من ٢٠ كم وارتفعت أعمدة الدخان الأسود فى الضفة الشرقية على الساحل وفى العمق ، ودمرت مراكز سيطرة العدو ، وحدث ما حدث من ارتباك لا يماثله إلا ارتباك القوات المصرية فى ٦٧ .

وحتى لا أكون مغاليا فهنا أيضا أسوق ما كتبه المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية عن بداية معركة ٧٣ ، فهو يقول : « فى خلال ٢٤ ساعة من بدء الهجوم تمكنت قوات تقدر بثلاث فرق مشاة مصرية وحوالى ٥٠٠ دبابة من العبور وبدأت فى توسيع رأس الكوبرى » ، لقد سميت هذه الحرب حرب الساعات الست ، وكانت تسمية حقيقية ، ولم تكن البداية بالقطع هى كل شىء ولكنه الاستمرار ، ومن هنا فقد أجد الفرصة لأعطى القارىء فكرة عن حيوية وصعوبة هذا الاستمرار فى القتال ، وهذا ما كان يقع العبء الأكبر فيه على إدارة المدرعات التى كنت أديرها فى عام ٧٣ ، والتى كانت مسئولة عن إمداد كافة تشكيلات القوات المسلحة بالمركبات ذات الجنزير ، وبأطقم هذه المركبات .

وبمجرد أن بدأ القتال بدأت أتعامل مع الواقع . فالكتاب مثلا يقول : إن قائد الجيش الميدانى يحصر خسائره واحتياجاته ، ثم يطلبها منى ، ولكنى فى الواقع كنت أحصل على بيانات الجيوش والفرقة واللواءات من ضباط الاتصال الذين بعثتهم إلى هذه التشكيلات مبكرا جدا ، لدرجة أن بعض الإمدادات والخدمات كانت تصل إلى محتاجيها قبل أن يطلبوها ، لم أكن لأسمح بأن تضيع منى خبرة القتال السابقة لمجرد بنود جامدة فى الكتب ، لقد كنت قائدا لوحدة ميدانية ، وأنا أعلم ظروفها فى أرض مصر ، ربما أكثر من واضع التعليمات فى روسيا أو أمريكا ..

كان على إدارة المدرعات كما قلت عبء الإمداد بالدبابات والأطقم ، وهى الأفراد الذين يعملون على الدبابة ، والطاقم فى المدرعات المصرية عبارة عن قائد ـ رامى ـ معمر ـ سائق ميكانيكى ـ وتسمية سائق ميكانيكى هى تسمية شرقية حيث يتم تدريب السائق على الوظيفتين بحيث يستطيع أن يصلح الأعطال البسيطة فى الميدان دون الحاجة إلى معاونة فنية خارجية ، وهى تسمية غير معروفة فى النظم الغربية ، والتى كانت بالطبع تأخذ بها إسرائيل حيث أن فى صلب تنظيم الوحدات جماعات للإصلاح تقوم بهذه المهام .

كان الإمداد بدبابات الاستعواض يأتى إما من الدبابات التى أعيد إصلاحها بعد تلفيات عادية أو حربية ، وهذه هى النسبة الهامة أو من الدبابات الواردة من الخارج سواء من الاتحاد السوفيتى المصدر الرئيسى للسلاح فى ذلك الحين أو الدول الصديقة ، أو من الدبابات المستولى عليها من العدو ، وكانت دبابات الاستعواض هذه تتطلب من إدارة المدرعات إمدادها بالأطقم والذخيرة والوقود وإجراء النواحى الفنية الأخرى مثل : الصيانة الفنية ، واختبار الأجهزة ، وتنسيق المدافع والرشاشات ، وقمنا بتقسيم العمل بأن تقوم مدرسة المدرعات بإعداد الأطقم من الضباط وضباط الصف بالاشتراك مع مركز تدريب المدرعات الذى يقوم بعملية تجهيز الدبابة أو المركبة ذات الجنزير من الناحية القتالية من شدة الذخيرة إلى تنسيق المدفع والرشاش واختباره علاوة على اختبار كل دوائر السيطرة على النيران ، وكان مركز تدريب الجنزير هو المسئول عن الإعداد الفنى للدبابات والمعدات من ناحية قدرتها على الحركة ، وإعداد السائقين الميكانيكيين جنبا إلى جنب مع مدرسة المدرعات .

كانت سيمفونية رائعة ، واشترك فى تنفيذها شباب يستحقون التقدير .

فمعارك ٧٣ كانت معارك مشاة ودبابات فى أغلب المواقف ، وكانت كمية خسائر الدبابات فى الجانبين كبيرة ـ بالنسبة لإسرائيل فى المراحل الأولى وبالنسبة لمصر فى المراحل التالية ـ بعد ظهور الصواريخ (Tow) من الجيل الثالث كإمداد أمريكى متقدم للتغلب على القدرات القتالية الفائقة للمدرعات المصرية ، وخاصة فى فترة الثغرة ، ووجود القوات الإسرائيلية غرب القناة ولكن القوات المدرعة المصرية دخلت المعركة فى ٦ أكتوبر ٧٣ بنسبة صلاحية فنية لمركبات القتال ذات الجنزير ٩٩,٢٪ ، وخرجت من الحرب بنسبة ٩٨,٣٪ وكان الاعتماد الرئيسى لإسرائيل على الإمداد الأمريكى الفورى بالدبابات ، وقد استطاعت القوات المصرية خلال هذه الحرب أن تأسر دبابات أمريكية من أحدث طراز (م ٦٠ أ ٣) وما زالت عليها الأرقام الخاصة بالجيش الأمريكى ، ولم تقطع مسافة أكثر من ١٥٠ كم هى المسافة التى قطعتها إلى موانى الشحن ، ومن موانى التفريغ إلى حيث أسرت . وقد استطعنا وبسرعة فائقة أن ندرس هذه الدبابات وأن نعيد إصلاحها باستخدام الأجزاء الصالحة من الدبابات المدمرة وكانت نسبة كبيرة من هذه الدبابات تقع فى أيدى القوات المصرية وهى صالحة تماما ، وأحيانا والمحرك دائر .

ومن أقوال الأسرى الإسرائيلين ، ومن أقوال الجرحى من المصريين العائدين ضباطا وجنودا كانت هناك دراسات مستفيضة وسريعة للغاية ، ترسل أحدث المعلومات عن المعدات والأساليب القتالية للعدو ، بحيث تصل للوحدات فى التوقيت الذى يمكن أن تكون فيه ذات فائدة .

لقد صدرت للوحدات أثناء القتال كل المواصفات الفنية لمعدات العدو وطريقة صيانتها واستخدامها فور أسرها أو الحصول عليها كإمداد ، كما صدرت لها إرشادات التعامل مع وسائل نيران العدو المضادة للدبابات وكانت أنواع كثيرة من الصواريخ المضادة للدبابات الفرنسية والأمريكية تستخدم ضد الدبابات المصرية ، ولكن النصيب الأكبر كان من الإمداد الأمريكى سواء من أمريكا أو من قواعدها وحلفائها فى منطقة البحر الأبيض .

ولم تترك إدارة المدرعات درسا واحدا لم تلقنه لأبنائها فى كافة فروع القوات المسلحة ، فى نفس اليوم أو اليوم التالى على الأكثر ، ولم تكن وسيلة الحركة سلكية أو لاسلكية ، وإنما كانت آدمية وفى هيئة ضباط اتصال شديدى النشاط ، كانوا يصلون دائما فى الموعد المناسب .

ومن أمثلة ذلك أن القوات الإسرائيلية دأبت عند تعاملها مع وحدات الدبابات المصرية أن تدفع إلى مواقع الدفاع المصرى فصيلة دبابات ، تعود بمجرد أن تفتح الدبابات المصرية النيران عليها من المسافات البعيدة ، وتغرى بذلك الدبابات المصرية على الخروج لمطاردتها ، لتكتشف أن هذا كان شركا ، وتنهال عليها القذائف الإسرائيلية من دبابات متمركزة على الأجناب ، ونظرا لأن هذا الأسلوب تكرر فى أحد القطاعات فقد سارعت الإدارة بإرسال تحذير لمدرعاتها مع الأسلوب الصحيح للتعامل مع الدبابات الإسرائيلية فى هذه الحالات ، وقد تم فعلا تطبيق هذا الأسلوب واستطاعت المدرعات ببراعة أن تطوق هذه الكمائن وأن تحدث فيها إصابات بالغة .

لقد دلت كل خبرات الحروب العالمية السابقة ، وخاصة حروب الصحراء فى العلمين فى الحرب العالمية الثانية ، أن الإمداد أو استعواض الخسائر هو العصب الرئيسى للقتال ، وقد كانت هزيمة رومل ثعلب المدرعات الألمانى فقط لهذا السبب ، ولكننا كنا فى القاهرة ، وكانت المعركة فى السويس أو الاسماعيلية ، وكان قرب المسافة يدعونا إلى أن نرفع عبء الإصلاح والإخلاء أو حتى الإبلاغ عن الخسائر عن قادة الوحدات الميدانية ، وأذكر أننى فى بداية القتال قمت بزيارة الجبهة يوم ٨ أكتوبر ثم يوم ١٢ أكتوبر ، وقد اتخذت قرارا لتخفيف العبء عن قادة التشكيلات الميدانية بجمع كل أفراد المدرعات التى تصاب مركباتهم أو يصابون هم أنفسهم وإعادتهم لإدارة المدرعات لإعادة صقلهم وتدريبهم ، ودفعهم إلى الوحدات ، وهو واجب كان المفروض أن تقوم به هذه الوحدات طبقا لقوانين خدمة الميدان ، ولكننى وجدت أن هذا أنسب لى ولهم .

كانت الأطقم والمركبات الجديدة والمستصلحة تتجمع فى مركز تدريب

المدرعات بعد إعادة تجهيزها بالكامل ، ويقوم ضباط اتصال المدرعات بتسلمها وتسليمها إلى الوحدات فى أماكن تمركزها فى الجبهة .

ومما أذكره أنه فى فترة من الفترات ـ خاصة بعد استخدام إسرائيل لصواريخ (Tow) الأمريكية ـ زادت نسبة الإصابة فى الدبابات ، ولمعرفة القارىء فإن هذا الصاروخ المضاد للدبابات عبارة عن صاروخ محمول ذى توجيه أتوماتيكى ، مداه حوالى ٣٠٠٠ متر ويستطيع استخدامه أى طفل ولا أقول جندى مدرب ـ فهو ينظر من خلال تلسكوب به دائرة وما عليه إلا أن يضغط زر الإطلاق ويحافظ على وجود الدبابة داخل هذه الدائرة ليحدث إصابة ١٠٠٪ ، وهى إصابة غالبا ما تخرج الدبابة من المعركة ، وأحيانا تتسبب فى تفجير كل ما فيها من الذخيرة ، وبالتالى نسف الدبابة تقريبا ، وقد استخدم الإسرائيليون هذه الصواريخ من فوق الأشجار ، ومن فوق مآذن المساجد فى منطقة القناة أثناء الثغرة ، وعندما تدخلت أمريكا بكل ثقلها لإنقاذ إسرائيل ، وقد سارعت حينئذ إدارة المدرعات بإرسال خبرات التعامل مع هذه الصواريخ لكافة الوحدات والتشكيلات بحيث أمكن التخفيف سواء باستخدام الدخان أو الدانات الشديدة الانفجار من التأثير المدمر لهذا الصاروخ وقد استنتجت الإدارة وجود هذا الصاروخ من أقوال عساف ياجورى قائد اللواء الإسرائيلى المدمر ، والذى وقع فى الأسر ، وأذكر أنه فى فترة من الفترات عندما كانت طاقة الإصلاح غير كافية ، وكان الإمداد السوفيتى غير متواتر مع مستوى المعركة أننى طلبت من المشير إسماعيل استخدام لواء الدبابات الليبى المتمركز فى مرسى مطروح ، وقد اتصل السادات بالقذافى الذى أرسل اللواء بدون أطقم (أفراد) واستطعنا فى خلال ساعات أن نعيد إليه الكفاءة الفنية ، وأن نزيل آثار الصدأ والإهمال ، وأن ندفعه إلى الوحدات وعليه أفراد أطقم مصرية جديدة ، لتدخل ضمن أعداد الدبابات الموجهة لسد الخسائر . والغريب أن القذافى طلب إعادة اللواء إليه بمجرد وقف إطلاق النار ، وقد اعتذرت حينئذ للمرحوم المشير/ أحمد إسماعيل بأن هذه الدبابات أصبحت عضوية فى وحداتنا ولا يمكن نزعها منها حيث أنها كانت سدا لخسائرها ، ولكن القذافى ألح فى طلب إعادة اللواء ، واستطعت بصعوبة أن أعيد له ٤٠ دبابة فقط ، وقوة اللواء فى حدود ١٠٠ دبابة .

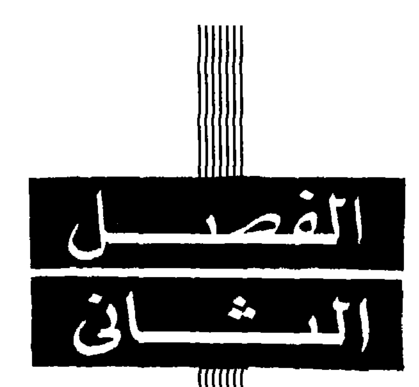
□ الجيش الرابع

ومن المواقف التى أذكرها بالفخر ، أننى فى يوم ٧ نوفمبر ٧٣ كنت فى زيارة للجبهة وأثناء مرورى على طريق الاسماعيلية قمت بتشغيل راديو العربة ، وسمعت من راديو إسرائيل أن موشى ديان قد صرح بأن مصر قد دفعت بالجيش الرابع إلى جبهة القتال ، وبالطبع لم يكن هناك جيش رابع فى القوات المسلحة المصرية ، وإنما كانت هذه هى إمدادات الدبابات التى استطعنا أن نرسلها إلى الجبهة لمحاصرة المعدات المدرعة فى الثغرة حتى وصلت نسبة دباباتنا إلى دبابات العدو ٤ : ١ أى أن كل دبابة للعدو غرب القناة كان يقف فى المرابض حولها ٤ دبابات مصرية ، ولا شك أن هذا كان من أهم الأسباب التى دعت كيسنجر إلى نصيحة إسرائيل بالتخلص من هذا الموقف ليس بالعودة إلى مواقعها وقت إيقاف القتال ، ولكن بسحب قوات الثغرة كلها إلى الشرق ، فقد كانت هذه القوات فى الحقيقية محاصرة .

إن ذكريات حرب ٧٣ ذكريات لا تنتهى ، وستظل حية فى ذاكرة كل ضابط وجندى مصرى اشترك فيها ، ولقد كان ضباط المدرعات بالذات هم أكثر الضباط نصيبا فى نسبة الخسائر فى القوات المدرعة المصرية ، وكانت نسبتهم إلى الجنود ١ : ٦ وهى نسبة عالية للغاية ، وأحب أن أذكر هنا أن نسبة الخسائر فى قادة الكتائب المدرعة كانت ٥٠٪ وأن نسبة الخسائر فى قادة اللواءات المدرعة كانت ٤٠٪ فمن بين قادة ١٠ لواءات مدرعة استشهد ٤ ، وقد أظهر الضباط فى المدرعات بطولات فردية صارخة ، وكانوا دائما فى مقدمة قواتهم ، وكان هذا درسا تعلموه فى حرب ٦٧ ، أو من تأثير الدعاية الإسرائيلية المضادة بعد هذه الحرب بأن الضباط كانوا فى واد والجنود فى واد آخر .

باختصار لقد كانت حرب ٧٣ مفخرة لمصر ، وللقوات المسلحة المصرية وكانت هى السبب المباشر والأكيد فى كل النتائج التى استطاع السادات أن يصل إليها بعزة وكرامة ، وقلب تملؤه الشجاعة والزهو والفخار ، ولعله من أكثر المواقف التى أذكرها بالتقدير للسادات يوم وقف يشاهد تنظيم التعاون للقوات قبل المعركة الحاسمة فى ٧٣ ، عندما جرى الحديث عن منطقة المضايق فى سيناء ، وعندما تذكر أننى كنت آخر من دافع عن هذه المضايق فى حرب ٦٧ ، فطلب منى أن أقوم بشرح طبيعة منطقة المضايق لقادة الجيوش ، لقد كانت نظراته وكلماته تدل على أنه إنسان يعى أحداث التاريخ قريبه وبعيده . فلم ينسى حتى حديثى معه فى مستشفى المعادى ، وقد مضى عليه فى ذلك الحين أكثر من سبع سنوات .

وقد تذكرت هذا عندما سمعت بعد ذلك خطبة السادات التى يقول فيها إنه مستعد لأن يصل إلى آخر العالم بحثا عن السلام ، وأدركت أن الرجل يعنى ما يقول لأنه عندما كان يفصح عن شيء فى صدره فإنه يأخذه مأخذ الجد تماما ، ولذلك أحسست أن السادات جاد فى ذلك فلم يكن فى ذلك خروجا عن المسار الذى سار عليه جمال عبد الناصر عندما قبل مبادرة روجرز ؛ ويومها أنتابتنى مشاعر غريبة ، فقد تذوقت مرارة الحرب خمس مرات فيها أربع مرات مع إسرائيل ، والخامسة حرب اليمن ، وأدركت مدى ما عانته مصر على مدى ثلاثين عاما من الحروب المتصلة والأحداث السياسية المتشابكة التى لم تترك زمانا أو مكانا لتتنفس مصر الصعداء فى خلال هذه الفترة ، وشعرت أنه لو نجح الرجل فى هذا الذى ينتويه فإنه يكون قد أنجز لبلده إنجازا لم يصله قائد أو زعيم من قبل ، ويومها دعوت من قلبى أن يوفقه الله للوصول لهذه الأهداف العظيمة التى تتسم بالذكاء والتقدير ، وأن يجمع كلمة العرب على قلب رجل واحد فى الحصول على سلام عادل وشامل فى منطقة الشرق الأوسط ؛ ليستردون فى ظله ما فقدناه جميعا فى يونيو عام ١٩٦٧ .



من أجل السلام على مائدة المفاوضات



□ مبادرة السلام لم تكن هى الأولى

لم تكن مبادرة السلام فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ هى أولى مبادرات السادات للسلام ، فمحاولاته للسلام لم تتوقف لحظة منذ توليه الحكم عقب وفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، ولعل أول هذه المبادرات الجديدة كانت فى خطابه الذى القاه فى مجلس الأمة يوم ٤ فبراير ١٩٧١ وهى المبادرة التى تدعو إلى إنسحاب إسرائيلى جزئى وإعادة فتح قناة السويس ، وقد أبلغت مصر مبادرتها فى ذلك الحين إلى وزير الخارجية الأمريكى ، وكذلك مفهومها للجدول الزمنى للانسحاب وترتيبات الأمن ، والغريب أن فى هذا الجدول المسلم لوزارة الخارجية الأمريكية فى ٥ مايو ١٩٧١ نفس ملامح المعاهدة المصرية الإسرائيلية التى وقعت بعد ذلك بسبع سنوات ، والتى قال البعض عنها أنها صناعة إسرائيلية ، وأسوق هنا ملامح الجدول الزمنى حتى يمكن للقارىء المقارنة بين ما كان فى ذهن السادات ، وما تحقق بعد ذلك بالمعاهدة . والجدول نشر ضمن وثائق وزارة الخارجية المنشورة لقد حدد الجدول إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية وقطاع غزة على مرحلتين :

١ ـ المرحلة الأولى :

(أ) تنسحب القوات الإسرائيلية إلى خط يمتد من العريش إلى رأس محمد .

(ب) يبدأ العمل فى تطهير قناة السويس .

(جـ) تعبر القوات المصرية قناة السويس .

(د) يتم تحديد موعد للانتهاء من المرحلة الأولى .

٢ ـ المرحلة الثانية :

(أ) تنسحب القوات الإسرائيلية كاملا إلى الحدود الدولية المصرية ومن قطاع غزة .

(ب) تعود الأوضاع الإدارية بقطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل ٥ يونية ٦٧ .

(جـ) يتم تحديد موعد للانتهاء من المرحلة الثانية .

٣ ـ الأمم المتحدة :

(أ) تضمن الأمم المتحدة وتشرف على إنسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية خلال المرحلتين .

(ب) ترابط قوات الأمم المتحدة فى قطاع غزة وشرم الشيخ .

٤ ـ المناطق المنزوعة السلاح :

توافق الجمهورية العربية على إقامة مناطق منزوعة السلاح شريطة أن تكون على جانبى الحدود ولمسافات متساوية .

٥ ـ وقف إطلاق النار :

يصبح وقف إطلاق النار نافذ المفعول عند البدء فى إتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ المرحلة الأولى .

٦ ـ إذا أخلت إسرائيل بإلتزامها يكون للقوات المسلحة المصرية العمل وفقا لإلتزام مصر ـ من وجهة نظر القانون والمبدأ ـ بالتحرير الشامل لكافة الأراضى العربية المحتلة.

وغنى عن البيان أن إسرائيل كالعادة لم توافق على هذه المبادرة المصرية كخطوة نحو تنفيذ القرار ٢٤٢ ، وقد ألقى وزير الخارجية الأمريكى خطابا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٤ أكتوبر ٧١ يستحث الأطراف المعنية للمضى قدما فى سبيل التنفيذ ، ولكن الذى حدث أن رئيسة وزراء إسرائيل ألقت خطابها فى الكنيست يوم ٢٦ أكتوبر ٧١ معارضة هذه المبادرة ومنددة بها على أساس أنها سوف تخل بأمن إسرائيل على أساس معارضتها الكاملة للعبور العسكرى المصرى للقناة ، وقدمت أفكارها الخاصة بالاتفاق لمدة غير محددة والأهم من ذلك ألا تعبر أى قوات مصرية شرق القناة وأن تخفف القوات المصرية غربها ، وأن ترابط القوات الإسرائيلية شرق القناة على مسافة تحددها الاتفاقية .

ولقد أثارت أفكار إسرائيل فى هذه الصور استياء العالم أجمع ، وأدان قرار الجمعية العامة رقم ٢٩٤٩ بتاريخ ٨ ديسمبر ٧٢ إسرائيل بالإعراب عن الأسف لعدم قيام إسرائيل بإرسال رد إيجابى على المذكرة التى كان ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة قد أرسلها لإسرائيل فى يوم ٨ فبراير ١٩٧١ ، وكانت مصر قد أعلنت ردها الإيجابى على مذكرة ممثل السكرتير العام فى ١٥ فبراير ٧١ ، معلنة استعدادها لعقد معاهدة سلام مع إسرائيل إذا قامت الأخيرة بالوفاء بإلتزاماتها التى ينص عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وقد صدر قرار الجمعية العامة

رقم ٢٧٩٩ بتاريخ ١٣ ديسمبر ٧١ يعرب عن التقدير للرد الإيجابى لمصر .

إذن فقد كانت العقبة هى عبور القوات المسلحة المصرية إلى شرق القناة ، ولقد كانت هذه النقطة بالذات من النقط المؤثرة على تفكير السادات وقراراته ، وهى التى أدت إلى قراره التاريخى بعبور القناة بالقوة وفى ٦ أكتوبر ٧٣ .. وبعدها وقف السادات يوم ١٦ أكتوبر ٧٣ وهو فى قمة الانتصار بعرض مبادرته الثانية بالدعوة لعقد مؤتمر سلام عالمى لوضع القواعد والإجراءات الخاصة بالتسوية السلمية فى الشرق الأوسط ، ولقد صدر فى أعقاب هذه المبادرة القرار رقم ٣٣٨ لمجلس الأمن بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٧٣ ، والذى يدعو لبدء المفاوضات فورا تحت إشراف ملائم بغية إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ، وما تبع ذلك من انعقاد مؤتمر جنيف للسلام فى ٢١ ديسمبر ٧٣ ، وما أسفر عنه من الاتفاقيات الأولى والثانية لفك الاشتباك بين مصر وإسرائيل فى يناير ٧٤ ثم فى سبتمبر ٧٥ .

وهكذا استطاعت إرادة السلام فى شخصية السادات أن تتغلب بعد أن زلزلت حرب أكتوبر كل المعتقدات الخاطئة التى سادت طوال فترة الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية منذ ١٩٦٧ ، وبعد أن أصبح السادات يتحدث من مركز القوة ، ومن فوق خرائب خط بارليف الشهير الذى وطأته أقدام الجنود المصريين فى ظهر السادس من أكتوبر ٧٣ .

لم يجد السادات من الأخوة العرب فى كل هذه المراحل غير الرفض والتشهير ، وباءت كل المحاولات لإيجاد تسوية سلمية تشترك فيها الأطراف العربية بالفشل ، ولم يجد السادات بدأ من القيام بخطوة أخرى جريئة لإنهاء الوضع المتجمد فى الشرق الأوسط ، والذى تقع تضحياته وأعباؤه على عاتق مصر المثقلة بهمومها الداخلية والخارجية ، والتى يقع جزء عزيز من أرضها تحت وطأة احتلال لا يعلم إلا الله مدى استمراره ، ولم يكن من المنطقى انتظار اتخاذ الأطراف العربية لموقف موحد منذ عام ٦٧ ، وهى نفس الأطراف التى لم تتخذ للآن فى عام ١٩٨٦ هذا الموقف الموحد ، والتى تعجز حتى عن عقد مؤتمر قمة تتناول فيه المشكلة .

ولم يهدأ بال السادات ـ منذ فك الاشتباك الثانى بين مصر وإسرائيل وإعادة تشغيل قناة السويس ـ عن التفكير فى خطوة حاسمة لإستعادة الأرض والسيادة وأصابه اليأس من موقف الاتحاد السوفيتى ، فقام بإلغاء معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية من جانب واحد فى مارس ٧٦ ، وكلف فى نفس العام حسن التهامى برحلته الشهيرة إلى المغرب والتى رافقته فيها والتى سيجىء ذكرها فى مكان آخر ، وتبادل السادات الرأى مع كافة دول العالم فى موقف الشرق الأوسط ، وكانت زيارته قبل المبادرة لرومانيا وإيران والسعودية ، والتى كانت من

الأسباب الرئيسية التى ألهمت السادات فكرة مبادرته الأخيرة فى عام ٧٧ بإعلان استعداده للذهاب للقدس ، ومما أذكره هنا أن السادات عند تفكيره فى زيارة القدس ، وكنا فى جلسة يحضرها إسماعيل فهمى وزير الخارجية المستقيل أن قال السادات : « مادام الباقى بيننا وبين إسرائيل حاليا هو مجرد حاجز نفسى ، فأنا مستعد لتحطيم هذا الحاجز بزيارة منى للقدس » ورد إسماعيل فهمى معترضا بقوله : طب بلاش يا ريس القدس ، خليها تل أبيب ، ولم يعلق السادات . والحقيقة أن السادات كان تفكيره فى هذا الوقت يتجه إلى مؤتمر قمة يحضره العرب وإسرائيل ، وقد زار الرئيس الأسد وصرح له بنيته فى الذهاب لإسرائيل ودعاه لرفقته ، ولولا رفض الأسد لأصبحت الزيارة عبارة عن مؤتمر قمة ثلاثى يضم أكبر أطراف القضية ، ولأمكن تحريك السلام فى المنطقة خطوات أكبر وأشمل ، ولكن يبدو أن الأسد كان أولا قانعا بما يأتيه من الدعم المادى العربى ، وثانيا لم يكن يريد أن يتحمل مع السادات نتائج هذه الخطوة الجريئة ، لقد فضل ، بل وتمنى أن يتحمل السادات أفدح النتائج ، لقد كان السادات مقتنعا أن قرارات مصر يجب أن تكون مصرية ، وكان الأسد يستلهم قراراته أيضا من السوفيت ، الذين كانت فكرة حل مشكلة الشرق الأوسط سلميا بعيدة تماما عن تصورهم أو رغبتهم فى المنظور القريب ، مما أقنع السادات قناعة كاملة بأن أوراق حل القضية فى يد الولايات المتحدة الأمريكية ، الحليفة القوية لإسرائيل ، وبذلك حرم الأسد من أن ينال بالمشاركة شرف تحرير أرضه المغتصبة أو المؤجرة لإسرائيل .

وكانت زيارة السادات وخطابه التاريخى فى الكنيست الإسرائيلى ، والتى كانت طريقا إلى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد التاريخية فى سبتمبر ١٩٧٨ بعد أن فشلت كل محاولات إشراك الأطراف العربية فى مؤتمر القاهرة التمهيدى لمؤتمر جنيف ، وتعاقب مؤتمرات الرفض فى أعقاب المبادرة فى طرابلس فى ديسمبر ٧٧ ، ثم فى الجزائر فى فبراير ٧٨ ، ثم فى دمشق فى سبتمبر ٧٨ بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، ثم فى بغداد فى سبتمبر ٧٨ ، وهو الذى واكب زمنيا مباحثات بلير هاوس التى رأيت أن تكون هى المادة الرئيسية لهذا الكتاب لأنها كانت الطريق المباشر لتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .

وعلاوة على هذه المبادرات فقد كان للسادات جهودا متشعبة لجس النبض لدى الطرف الإسرائيلى ، كان منها لقاءات حسن التهامى بالمسئولين الإسرائيليين عن طريق الملك الحسن الذى عرف بصراحته وشجاعته ، والذى كان أكثر الرؤساء واقعية فى التعامل مع إسرائيل كأمر واقع ، فهو الذى سمح لليهود المغاربة بالعودة من إسرائيل إلى المغرب ، وله علاقات متميزة مع اليهود المغاربة ، وكان من ضمن

هذه اللقاءات لحسن التهامى لقاء رافقته فيه أثناء عملى كرئيس للمخابرات العامة ، وكان ذلك فى صيف عام ٧٧ ، وكان جو القاهرة خانقا ، وكنت لم استمتع لظروف العمل بأى إجازة صيفية منذ عام ٦٧ ، وقررت فى هذا الصيف أن أحصل على أجازة لمدة ١٥ يوما أقضيها بالاسكندرية ، وفعلا توجهت مع عائلتى إلى الاسكندرية يوم الأربعاء ، وبدأت الأجازة ، وإذا بالرئيس السادات يطلبنى تليفونيا صباح الخميس ليخطرنى بأن هناك مهمة لى خارج القطر ، وأن حسن التهامى سيشاركنى فيها ، وأن على أن أتوجه إلى القاهرة فى نفس يوم الخميس لأستقل الطائرة يوم الجمعة مع حسن التهامى الذى سيخبرنى بالمهمة أثناء الرحلة ، وكانت المغرب هى الجهة التى سنتوجه إليها .

وبالفعل توجهت إلى مطار القاهرة فى الموعد المحدد واستقليت مع حسن التهامى إحدى طائرات رئاسة الجمهورية ، وحسن التهامى زميل لى وتخرج فى نفس دفعتى عام ٤٢ من الكلية الحربية ، وفى الطائرة توقعت أن يبادر حسن التهامى بإبلاغى بالمهمة التى نسافر من أجلها ، ولكن لم يفعل ، وحاولت أنا أن استفسر عن الموضوع ولكنه أرجأنى إلى ما بعد الوصول ، ووصلنا إلى الرباط وكان علينا أن نتوجه إلى أفران حيث المقر الصيفى لجلالة الملك الحسن وفى أفران نزلنا فى قصر الضيافة المواجه للقصر الملكى ، وكان الجو فى أفران بديعا وممتعا ، فهى على أرض جبلية عالية ، وتتمتع بطقس صيفى رائع ، ولم أشأ أن أكرر سؤالى للتهامى عن طبيعة المهمة تاركا له تقدير الوقت الذى يرغب فيه إبلاغى بها ، رغم تلهفى لمعرفة هذه المهمة ، ورغم محاولاتى الشخصية لإستنتاجها .

وفى صباح اليوم التالى قابلنا جلالة الملك الحسن الذى توجه معنا صاعدا إلى داخل القصر ، وفى أثناء صعودنا سلم القصر سأل الملك الأخ حسن التهامى إذا ما كان يود أن يكون اللقاء ثنائيا أو كما أسماه تيتاتيت أو أن يكون لقاء عاما وعقب أنه يرى أن يكون لقاء منفردا .

ودخلنا قاعة كبيرة لم يكن فيها غير شخصين ، يوحى منظرهما بأنهما من دولة أوربية أو فرنسا بالذات ، ولكن وجه أحدهما أحسست بأنه مألوف لدى ، أو على الأقل سبق أن شاهدت صورته ، وتصافحنا ، ثم أخذنى جلالة الملك إلى الخارج معه ، تاركين حسن التهامى مع الضيفين وبمجرد أن غادرت القصر إلى قصر الضيافة قفزت إلى ذهنى صورة فوتوغرافية شاهدتها لأحد هؤلاء الأشخاص ، ورجحت أنه إحدى الشخصيات الإسرائيلية التى احتفظ لها بملف فى المخابرات العامة ، ولكن ذاكرتى لم تسعفنى بالاسم وبعد انتهاء لقاء التهامى وحضوره إلى قصر الضيافة سألته عن الموضوع ، وكنت أتوقع ما حدث فقد قال : أنه موضوع يتعلق بصفقة سلاح فرنسية واستغربت أن يكون هناك تعتيم على

المهمة إلى هذه الدرجة ، ولكننى لمعرفتى بشخصية التهامى لم أستبعد مثل هذا التصرف ، ولم أشأ أن أفرض نفسى على الموضوع ، وآثرت أن أستفسر عن التفاصيل من الرئيس السادات ، وعندما عدنا للاسكندرية مرة أخرى توجهت لمقابلة الرئيس السادات ، وقصصت عليه قصة التهامى واستنتاجاتى ، فما كان منه إلا أنفجر كعادته ضاحكا حتى كاد أن يستلقى على ظهره ، وبالفعل حدد لى اسم الشخص ، وكان كمحى سكرتير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية ، وكانت الزيارة محاولة لجس النبض الإسرائيلى فى محاولة الوصول إلى التفاهم على السلام .

□ بداية رحلتى للسلام

سافر الوفد المصرى لمباحثات واشنطن برئاستى فى الثامن من أكتوبر ١٩٧٨ إلى الولايات المتحدة عبر فرنسا . وفى باريس توقفنا هناك ليلة كان لابد فيها من مقابلة بورج وزير دفاع فرنسا حيث كان هناك لقاء عمل بينى بينه لاستعراض بعض المسائل المتعلقة بالتعاون العسكرى بين مصر وفرنسا . وكان من أهم هذه المسائل موضوع التسليح . فقد كان الهدف هو تنويع مصادر السلاح ، **حيث أن الاتحاد السوفيتى كان قد توقف تماما منذ ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣ عن امداد مصر بالسلاح أو قطع الغيار** ، كما أن الولايات المتحدة لم تكن بعد قد قررت أن تكون المصدر الرئيسى للسلاح بالنسبة لمصر الأمر الذى لم يتم الا بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، والتى بدأت بعدها المباحثات للحصول على أول قرض امريكى للأمداد بالسلاح وكان مقداره ١٥٠٠ مليون دولار . وكنا قد باشرنا اللقاءات مع الجانب الأمريكى لهذا الغرض خلال الصيف فى مايو ويونيو ١٩٧٩ . حيث تم الاتفاق على أول صفقة من السلاح تصل لمصر ، وقرر الرئيس السادات فى ذلك الوقت ضرورة أن يظهر فى العرض العسكرى فى أكتوبر ١٩٧٩ أول مجموعة من الأسلحة والمعدات الأمريكية .

وكانت الصفقة تشتمل على طائرات أف ٤ ، ومجموعات من العربات المدرعة م ـ ١١٣ ، والسلاح الصاروخى « تو » الذى كانت له ذكريات مؤلمة فى حرب ١٩٧٣ حيث استخدمه الاسرائيليون . عند القيام بعمل الثغرة ، مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة فى المدرعات المصرية ، وكان هذا الصاروخ هو أحدث ما فى ترسانة الولايات المتحدة من الأسلحة المضادة للدبابات . وفعلا وصلت هذه الأسلحة قبل السادس من أكتوبر ١٩٧٩ ، وتم تدريب الطيارين على قيادة الطائرات أف ـ ٤ والسائقين على قيادة المركبة المدرعة م ـ ١١٣ والتى كنا قد

أسرنا منها عددا كبيرا فى حرب أكتوبر من الجانب الأسرائيلى وقمنا بدراستها دراسة كافية ، بل أننا أجرينا بعض الاصلاحات على العاطل منها ، ومن الدبابات السنتوريان ، وأمكن بهذه الطريقة استيعاب هذه المركبة وكذا الدبابة السنتوريان بصورة سريعة للغاية .

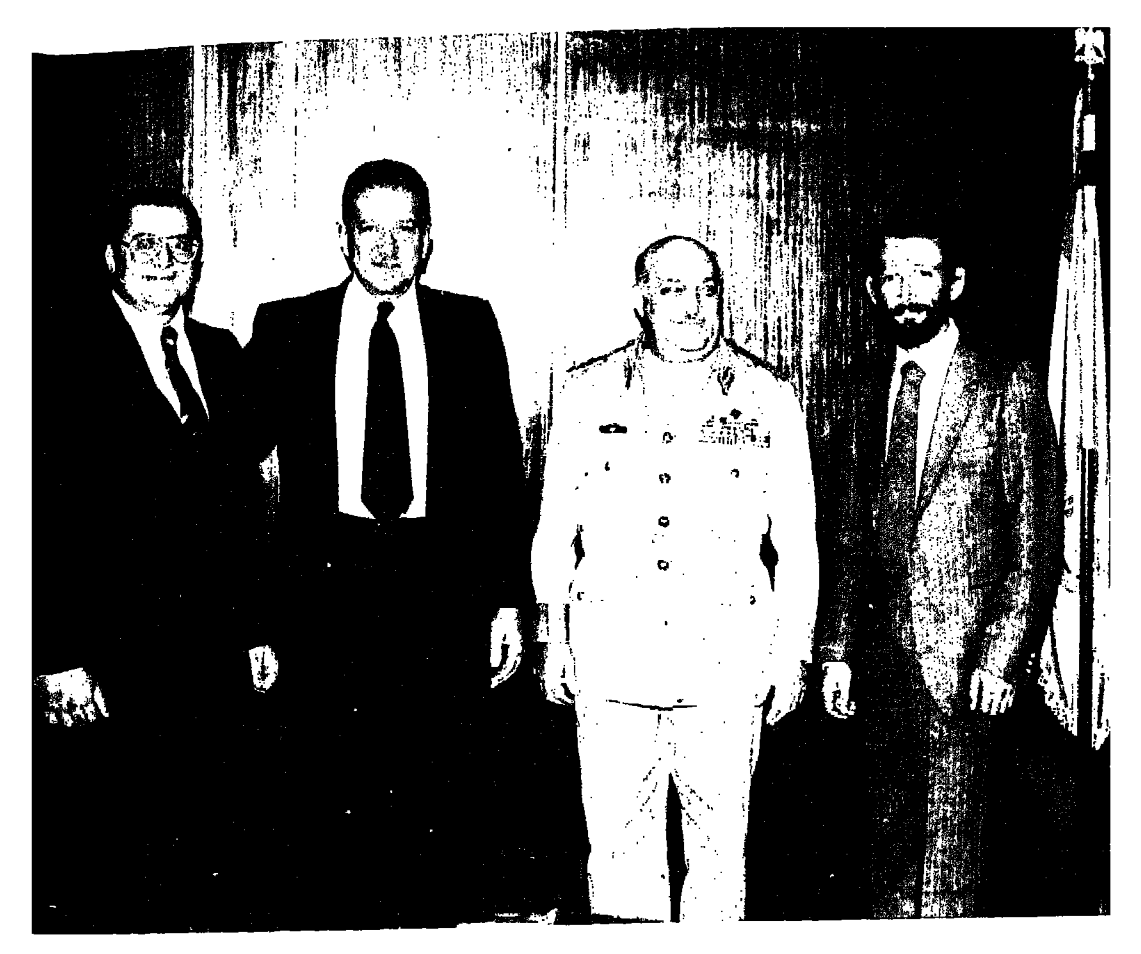
□ أول مقابلة مع اسرائيلى

وفى اليوم التالى لزيارة باريس توجهنا إلى واشنطن ، ونزلنا بفندق الماديسون الذى نزل فيه كلا الوفدين المصرى والاسرائيلى فشغل الوفد المصرى الدور التاسع ، بينما شغل الوفد الاسرائيلى الدور العاشر ، وكان هناك تساؤل يدور فى ذهنى عن كيف ومتى يمكننا أن نتبادل الزيارات مع الوفد الاسرائيلى تمهيدا لدخولنا المفاوضات ، وبيننا نوع من التعارف . وكفانى عيزر فايتسمان مشقة التفكير بمبادرته بزيارتى مما دعانى لأن أطلب من د . بطرس غالى أن يبادر هو بزيارة موشى ديان كرئيس للوفد الاسرائيلى . وقد استأثر عيزر فايتسمان بالقسط الأكبر من تفكيرى . . وكان كلانا وكأنه يعرف الآخر من قبل . وهذا بالطبع نتيجة مراجعة التقارير والصور والنشاطات التى يمارسها كلانا .

وكان هناك فى الواقع أكثر من وجه للتشابه بيننا فهو وأنا عسكريان خضنا غمار الحرب كخصمين اشتركا فى أربع حروب بين مصر واسرائيل منذ عام ١٩٤٨ . وها نحن نتأهب لخوض معركة أخرى على النقيض تماما . وهى معركة السلام حيث يتعين علينا أن نجلس على مائدة واحدة لنشارك فى صنع السلام . وكنت أعلم أن فايتسمان كان قبل مبادرة السادات من الصقور المتشددين . ولكنه أصبح بعدها صادقا فى رغبته فى تحقيق السلام . حقا لقد كان فايتسمان ـ وسيظل ـ مخلصا لقضية اسرائيل ، وهذا أمر طبيعى لكن هذا الاخلاص لم يحل بينه وبين الجدية فى طلب السلام والحرص عليه . **وقد أعاد ذلك إلى ذاكرتى ما سبق أن قاله فى رسالة تلفزيونية إلى مواطنيه عشية مغادرة الرئيس السادات للقدس بعد أول زيارة لها حيث قال : « أننا نحن الاسرائيليين يجب أن نضع رؤسنا تحت ماء بارد لكى نستقبل هذه الأفكار الجديدة » .**

لقد كان وايزمان يعتبر زيارة السادات للقدس حلما قد تحقق وهو الذى قال قبل مبادرة السلام مباشرة « يجب أن نكون شديدى الحساسية لأى اشارة للسلام ، وأن نفتح قلوبنا لأى محاولة عربية لأنهاء هذه الحرب » .

كان هناك وجه آخر للتشابه بيننا من حيث المعاناة الشخصية لكلينا بسبب



المؤلف وابنه شريف وعيزر وايزمان وابنه شاؤول

الحرب . فلقد أصبت شخصيا مرتين ، وكانت آخر هذه الاصابات من الطيران الاسرائيلي الذى كان يقوده عزرا وايزمان فى ١٩٦٧ . أما هو فقد أصيب فى شخص ابنه الأكبر مقاتل المظلات برصاصة قناص مصرى خلال حرب الاستنزاف ، وكانت الاصابة خطيرة بالقدر الذى جعل وايزمان يحترق ألما وقلقا على مصير هذا الابن المحبب اليه « شاؤول » .

كان عيزر وايزمان هو أول اسرائيلي التقيت به على مائدة السلام . . بل وأول اسرائيلي التقيت به فى حياتى ، لنناقش أمرا من الأمور .

ولقد كان وايزمان فعلا هو الانسان الاسرائيلي الذى يجب أن التقى به فى المرة الأولى . . فهو انسان يوحى بالثقة منذ أول لحظة ، وهذه كانت أول احتياجات مثل هذا اللقاء الأول .

ولقد شعرت أن « عيزر » انسان مفتوح القلب . . وصريح . . وأنه يدرك تماما مغزى هذا اللقاء الأول ، وتأثيره على مباحثات السلام ، ولذلك فقد كان



مع ديان ود . بطرس غالى فى فندق الماديسون

ودودا . . صريحا . . واثقا من نفسه ، ومن دوره فى طريق السلام ، وما كان أحوجنى إلى هذه الصفات فى الشخص الذى سيشاركنى البحث عن السلام الضائع .

حقا . . لم يكن وايزمان رئيس الوفد الاسرائيلى ، فديان هو الرئيس ولكن لوايزمان ثقلا كبيرا كوزير للدفاع ، وكسياسى له دوره فى صنع القرار فى اسرائيل .

كان وايزمان من أول الأشخاص الذين بهرتهم مبادرة السادات ، وزيارته للقدس لدرجة أنه وصفها بعد ذلك فى كتابه بأنها كزيارة الانسان للقمر ، وأنها أكبر الأحداث من نوعها فى التاريخ الحديث .

ولقد شعرت فعلا أن وايزمان حولته المبادرة من صقر متشدد إلى حمامة وديعة تبحث عن السلام .

وقد جلس وايزمان فى لقائى الأول به يقص لى بقلب مفتوح قصة لقائه الأول بالسادات فى مصر ، ومشاعره فى أول رحلة يطير فيها إلى القاهرة فى ظل السلام

وكيف ذكرته برحلته الأولى لمصر فى ٢٩ مايو عام ١٩٤٨ فى مهمة قتالية بعد مضى أسبوعين من اعلان دولة اسرائيل على احدى أربع طائرات مستر سميث ١٠٩ س أمدهم بها شيوعيو تشيكوسلوفاكيا ، الذين كانوا أول من أعترف باسرائيل ، وأن المهمة انتهت بموت أحد الطيارين وتدمير طائرته التى كانت تمثل ربع السلاح الجوى الاسرائيلى فى ذلك الوقت .

وتبادلنا الحديث عن الحرب بعض الوقت ، وكشفت له عن إصابة فى بطنى كانت بفعل الطيران الاسرائيلى الذى كان يقوده فى ١٩٦٧ .

وكان للقائه الأول مع السادات فى القاهرة قصة طريفة ، فقد كان وايزمان مصابا فى حادث ويضطر للاستعانة بعصا لتخفيف الألم عن ساقه أثناء السير ، وكانت الزيارة لا تحتمل التأجيل لحين شفاء قدمه ، ولذلك فقد دخل على السادات فى استراحة فى الاسماعيلية وهو على هذا الحال ، وقد بادره السادات ضاحكا لحظة أن رآه فى حديقة الاستراحة « إيه يا عيزر . . لسه بتهكع على العصا بتاعتك » وأغاظ التعليق وايزمان وزير الدفاع الاسرائيلى الذى يدخل لمقابلة رئيس مصر . . وهو « يحجل » . . فما كان منه إلا أن نفث غيظه فى العصا فألقاها بعيدا عنه ، وهو يسبها بالعربية « يخرب بيتو » ثم بالانجليزية ما معناه « تغور العصا » وكانت مفاجأة لم ينتبه منها الحاضرون الا على ضحكة هادرة مجلجلة من السادات ، انتشرت فورا إلى كل الحاضرين . كان حديث وايزمان مرحا ومتفائلا . وصريحا ، ولقد أعجبتنى صراحة وواقعية وايزمان واصراره على تنفيذ كل ما يقطعه على نفسه ؛ لذلك فقد كنت أميل أثناء المباحثات إلى أن أسمع من وايزمان ما يؤكد ما يعد به الآخرون .

وكان لقائى الأول معه مفيدا للغاية فى كسر الحاجز النفسى بيننا وأحسست أن كلانا استطاع أن يبعد مشاعره الخاصة حتى يزيل الكثير من آثار الماضى ، وحتى يستطيع أن يؤدى المهمة السامية التى يقوم بها وقد وعدته فى نهاية الزيارة بأن أرد له هذه الزيارة فى نفس اليوم وفعلا صعدت اليه بعد الظهر ، وفوجئت بوجود زوجته ، ووجود التليفزيون الاسرائيلى ، الذى كان قد أعد عدته لهذا اللقاء ، وكانت كسابقتها زيارة مجاملة وتعارف ، اعتبرتهما بداية طيبة لكل المباحثات .

ومن خلال هذه الزيارات المتبادلة بين الوفدين التقيت بموشى ديان رئيس الوفد الاسرائيلى ووزير خارجيتها ، والذى كان يقود اسرائيل إلى النصر فى عام ١٩٦٧ ، وكان يقودها فى الأيام العصيبة لحرب ١٩٧٣ ، والتى يسميها الاسرائيليون بيوم كيبور أى العيد الكبير ، **وقد وجدت ديان صادقا ومنطقيا مع**

نفسه وأن كان يخفى بعض المصاعب والقيود التى تضعها تل أبيب أمام خطواته وقراراته كرئيس لوفدها فى المباحثات ، بسلبه معظم السلطات االتى يجب أن يمتلكها المفاوض فى مثل هذه الأمور الشائكة .

وقد انعكس ذلك أيضا على المفاوضات المتعلقة بالملحق الخاص بالنواحى العسكرية فى احدى مراحل المباحثات ، عندما كان عيزر وايزمان قد سافر إلى تل أبيب ، واستدعى د . بطرس غالى إلى القاهرة ، وفى هذه المرحلة طلب ديان بعد توقف المفاوضات لفترة أن نستأنفها لأنهاء ما يتعلق بالجانب العسكرى من المعاهدة ، وقد رحبت بأن نحاول انجاز شىء ما فى هذه المعاهدة ، وبدأنا فى الخامسة بعد ظهر أول نوفمبر ، ولكنى لاحظت بعد نصف ساعة من المفاوضات أنه يعلق كل شىء انتظارا لوصول عيزر وايزمان . ولم أجد مفرا من انهاء المفاوضات وأن أطلب اليه ألا نتفاوض الا إذا كانت لديه سلطات واضحة المعالم ، حيث أن الحكومة المصرية قد فوضتنى فى استكمال ما بدأته فى كامب ديفيد فى النواحى العسكرية ، وكان لابد أن يكون له نفس السلطات ، لكى يكون هناك اتفاق متكامل بين الطرفين .

وكان من الواضح أن ديان قد اتصل بحكومته وأخذ الموافقة ، حيث طلبنى تليفونيا فى الساعة التاسعة ، وأخبرنى أنه مفوض بسلطات وايزمان وأنه يطلب استكمال التفاوض . وقد وافقت على الفور طلبا لحصر الخلافات على النواحى السياسية التى لا تمس الجانب العسكرى ، سواء من ناحية اسبقية الالتزامات أو أسبقية هذه المعاهدة على ما عداها من المعاهدات كما سيرد بعد ذلك .

وفعلا بدأنا العمل فى الملحق العسكرى ، ولم نجد صعوبات تذكر فى الوصول إلى ما نرمى اليه من أهداف تحقق معظمها فى كامب ديفيد ، وكانت تحتاج إلى نوع من التأكيد أو التحديد . وفعلا انتهى عملنا فى الرابعة صباحا حيث كنا قد اتممنا كل ما يتعلق بالملحق العسكرى للمعاهدة ، وبذلك استطعت أن أستكمل مع موشى ديان بما له من سلطات ومن خبرة عسكرية ما تبقى من نقاط ، كنا قد بدأناها سويا بين الوفد العسكرى المصرى والوفد العسكرى الاسرائيلى برئاسة عيزر وايزمان والوفد الأمريكى الذى كان يرأسه احد الجنرالات ، وكان معنا أثرتون .

وهكذا فانه عندما بدأت هذه المفاوضات مع ديان ، كان ديان يتقمص شخصية وزير الخارجية ، وليس وزير الدفاع ، وعندما أمتنعت عن التفاوض معه بهذه الصفة ، استرد صفة وزير الدفاع بعد ان طلب صلاحياتها من

دولته فأجابته ، وشعرت عندما استأنفنا هذه المفاوضات أنه فعلا جنرال ديان ، وأننا نتفاوض فى مسائل عسكرية فى المقام الأول ـ فقد كان موضوع المناقشة هو الملحق العسكرى للمعاهدة ـ ولم نجد كما أسلفت صعوبة فى الوصول إلى فهم مشترك لكل الموضوعات التى تعرضنا لها ، فهناك بديهيات واضحة ولغة مشتركة ، يمكن أن تجمع العسكريين فى تناغم واضح ومن هنا فقد استقر فى يقينى أن التفاوض مع العسكريين أسهل كثيرا ، وأن العسكريين بصفة عامة اقدر على اتخاذ القرار ، واقدر على تحمل مسئوليته ، ولقد عانيت الكثير من التفاوض مع رجال السياسة والقانون ، ومنهم ديان نفسه عندما كان فى شخصية وزير الخارجية ، ورئيس الوفد الاسرائيلى ، ولا يفوتنى هنا أن أسوق رأيا شخصيا فى ديان ، فموشى ديان رجل متواضع ومستقيم وصريح فى حدود مصلحة بلده ، وليس أدل على صراحته من قوله أمام كارتر ، وفى مؤتمر صحفى من أن مكان هذه المفاوضات ليس أمريكا ، ولكن الشرق الأوسط . وقد كان صادقا فعلا مع نفسه ، ولكن بالدرجة التى يمكن أن تجرح الآخرين ، فهو لم يبرر طلبه أمام الصحافة بأنه مقيد اليدين ، ويحتاج لسلطات المفاوض ، التى سلبها منه مناحم بيجن رئيس الوزراء .

□ الوافد الغريب

أنا رجل عسكرى النشأة والحياة والثقافة . شاءت الطبيعة العسكرية للمشكلة أن تكون مشاركتى فيها كاملة ، وأن تتم فى جو بعيد كل البعد عن الجو العسكرى : بل يمكن أن أقول أنه يقع على طرف نقيض منه . فالمحادثات محادثات سلام ، والموضوعات التى تطرح للبحث هى موضوعات قانونية فى المقام الأول تتعلق باعادة الحق لمستحقيه ـ فى ظل القانون والعرف الدوليين ـ وعلى مشهد من الرأى العام العالمى الذى آثارته هذه المشكلة طوال حقبة طويلة ولكنها لم تشد انتباهه بهذه القوة ، الا بعد مبادرة السلام ودخول القضية إلى الطريق الحضارى الطبيعى ، الذى قد يحمل حلولا منطقية لعناصرها المتشابكة .

وقد كان لعملى كرئيس لجهاز المخابرات العامة لمدة تزيد على السنوات الثلاث والنصف أثره الكبير فى تطعيم ثقافتى العسكرية بثقافة سياسية ، كان لها طبيعة خاصة ، فهى تنظر للأحداث من المنطقة المحجوبة أو المظلمة منها ، فيبدو أكثر وضوحا . وغالبا ما تكون وقائع ما يحدث فى دهاليز السياسة العالمية أساسا لفهم حقيقة ما يظهر على السطح من سياسات وأفعال .

وأشهد أننى رغم مراقبتى لهذه الدهاليز السياسية عن كثب طوال سنوات ،

الا أن اقترابى منها أصابنى أول الأمر بشىء من الرهبة ، كان أساسها فى الحقيقة أننى أولا أتفاوض باسم مصر . وثانيا غربتى عن كل الأجواء المحيطة بى ، فحتى رفقائى فى المهمة الشاقة كلهم أو أغلبهم من القانونيين ورجال السلك الدبلوماسى ، لم يجمعنى معهم أى عمل مشترك من قبل ، ورفقاء المفاوضات من الأطراف الأخرى أيضا لم يسبق لى لقاء معظمهم ، رغم معرفتى لكثير جدا عنهم . وفى نفس الوقت فقد كان رفقائى من المصريين أو الاسرائيليين أو الأمريكيين ينظر إلى كل منهم على أننى وافد جديد .

وأذكر فى هذا الشأن أنه كان مقررا الساعة الحادية عشرة يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٨ لافتتاح المباحثات ، وأنه جاءنى د . أسامة الباز فى الساعة التاسعة يسألنى ان كنت قد قرأت النسخة الانجليزية للخطاب المقترح لرئيس وفد مصر فى جلسة الافتتاح ، والتى سلمت لى . ولما علم أننى لم أكن قرأت الخطاب نتيجة انشغالى فى لقاءات ثنائية ملحة مع الجانبين الاسرائيلى والأمريكى قبيل الافتتاح ، رجانى أن اقرأ الخطاب مبكرا ما أمكن حتى يمكن اجراء أى تعديل أو تغيير لأى تعبيرات غريبة فيه بأخرى مما اعتدته أو افضله . وكان ذلك منه تعبيرا مهذبا عن رغبته فى تسهيل الصياغة الانجليزية للخطاب بما يتوافق مع ممارساتى للغة ، خاصة وأن بالخطاب العديد من المصطلحات القانونية التى قد تكون غريبة على كرجل عسكرى .

وعندما تصفحت الخطاب فى التاسعة والنصف لم أجد فيه ما يبرر التغيير .

وبعد أن ألقى ديان كلمته فى افتتاح المؤتمر وجدت القلق يبدو فى عيون زملائى المصريين ، ولكن ما إن انتهيت من القاء خطابى حتى شاهدت الراحة فى عيون الأصدقاء المخلصين ، رفقاء المهمة الشريفة باسم مصر .

كان الوفد الاسرائيلى يتكون من موشى ديان ، وعيزر وايزمان ومائير روزين والجنرال ابراهام تامير ثم انضم اليهم السفير دينتز والوزير يارون ثم بعدها أهارون باراك وكان ديان هو رئيس الوفد .

أما الوفد المصرى فقد كان يتكون منى رئيسا ، وكان اعضاؤه د . بطرس غالى ، د . أسامة الباز ، د . عبد الله العريان ، والسفير أشرف غربال .

وكان لدى الاسرائيليين ولا شك الكثير من التساؤلات عن الوافد الغريب على رأس الوفد المصرى . فقد التقوا من قبل بالمشير الجمسى فى المراحل السابقة منذ اجتماعات الكيلو ١٠١ ومحادثات فض الاشتباك ، ثم فى لقاءات ثنائية وجماعية فى محادثات القاهرة وزيارات عزرا وايزمان لمصر . وكان تعينى رئيسا

للوفد المصرى مفاجأة لهم ، ولكنهم بعد أيام معدودة من بدء المباحثات استطاعوا أن يكونوا صورة عنى قصها على بعد ذلك نوح موزيس المعلق فى جريدة يدعوت احرونوت الاسرائيلية . فعندما سأل موشى ديان بعد أربعة أيام من المباحثات عن رأيه فى المفاوض الجديد كان رد ديان « **انه أكثرنا صبرا ، وأهدؤنا نفسا ، وهو رجل موضوعى وعملى ويعرف ما يريد** » . نعم كان الصبر ولا شك هو الصفة الأساسية المطلوبة التى يجب أن تتوافر فى المفاوض ، خصوصا إذا كانت المفاوضات مع اسرائيل ، وخصوصا إذا ما كان الأطراف الذين سأتفاوض معهم كل له سماته الخاصة . الأمر الذى احتل جانبا كبيرا من تفكيرى .

□ المبادىء المصرية فى محادثات واشنطن (بلير هاوس)

اختلفت كما أسلفت ردود الفعل لوثائق كامب ديفيد من التأييد الكامل للتشدد الكامل ، وكانت طبيعة التحذيرات والتساؤلات التى أبداها المتشككون والرافضون لها تؤكد أهمية دور محادثات واشنطن للسلام فى الرد على هذه التحذيرات والتساؤلات ، سواء أكانت غربية أم شرقية أم عربية .

ومن هنا فقد توصلت من خلال تحليلى لفكر الرئيس السادات ـ سواء أثناء مقابلتى له لتكليفى برياسة الوفد أو قبلها فى اجتماعات مجلس الأمن القومى المصرى فى الفترة السابقة ـ أن أحدد المبادىء الثابتة التى يمكن أن تمثل الأساس فى التسوية المنشودة ، يمكننى أن ألخصها فى النقاط التالية :

- □ **إن هدف مصر منذ المبادرة ، وموقفها الثابت فى كل ما تلاها من مفاوضات هو الوصول لتسوية شاملة ، وليس إلى حلول جزئية أو اتفاق منفصل مع اسرائيل .**
- □ **إن هذه التسوية الشاملة يجب أن تتم فى حدود القرارين رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ علاوة على الاطار الذى وضعته وثائق وروح كامب ديفيد لمثل هذه التسوية الشاملة .**
- □ **إن مصر لا تقبل مساسا بالأرض أو السيادة ـ مصرية كانت أو فلسطينية ـ وهذا ما كان السادات يلخص به مهمة الوفد**

ولا يمل من تكراره ، وأن كل ما عدا ذلك قابل للتفاوض بطريقة منطقية وبناءة .

- إن مصر مستعدة لانهاء حالة الحرب واقامة علاقات سلام طبيعية مع اسرائيل كغيرها من الدول فى حدود القانون والعرف الدوليين ، يحكمها حسن الحوار ، ولكن دون تمييز خاص .
- إن مصر تقبل الاجراءات التى تحقق امن جميع الأطراف ما دامت تطبق على جانبى الحدود ، وتتم بطريقة متوازنة لا تمس بالسيادة وتكون قابلة لاعادة النظر والتعديل بعد استتباب السلام وزوال مخاوف عدم الثقة .
- إن على المفاوض المصرى أن يحرص على أن تكون أى صيغة يتفق عليها محددة وقاطعة ولا تقبل التلاعب أو التفسيرات المختلفة ، بحيث يسهل حل الخلافات التى قد تثور حولها فى المستقبل بالتفاوض أو بالتحكيم .
- إن أمريكا كما تعهدت شريك كامل فى المفاوضات ، ويجب السعى لتحميلها أكبر قدر من المسئولية عن سير المفاوضات وضمان ما ينتج عنها من تعهدات .

ومن خلال لقاءاتى بالرئيس السادات قبل سفرى على رأس الوفد إلى واشنطن أحسست بصدقه وحسن تقديره . احسست بصدقه فى الرغبة فى السلام والسلام الشامل فقط ، وأحسست بحسن تقديره فى توقع المحاولات المنتظرة لتمييع أهدافه المحددة .

ولكننى فى الوقت نفسه لم أخطىء فى داخله صلابة خارقة فيما يثق بأنه الحق ، غيرة عارمة على ما يمكن أن يمس مصر فى ذاتها أو عروبتها ، وتمنيت أن تكون مقابلات السادات مع معظم القيادات السياسية فى اسرائيل قد نقلت اليهم مثل هذا الشعور الصحيح بصدقه واخلاصه .

وقد تبينت فيما بعد ـ فى اثناء المفاوضات ـ أن الشعور بصدق السادات واخلاصه قد انتاب الجميع من الاسرائيليين والأمريكيين ، ولكن ردود فعله عليهم كانت مختلفة فالبعض فكر أول ما فكر فى استغلال هذا الصدق والاخلاص ، والبعض نصح باستغلاله بحذر ، بينما حذر المدركون للحقائق من عواقب مثل هذا الاستغلال لصدق وصراحة السادات صاحب القرار الحاسم فى أكتوبر ١٩٧٣ .

وأشهد أن الرئيس كارتر ـ بما يتمتع به هو الآخر من صدق وأخلاقيات ـ كان مع

هذا الرأى الأخير ، وقد وضح ذلك تماما فى الفترة السابقة على هذه المفاوضات مع حرصه على اتمامها ، وعدم أهدار مبادرة السلام التى قام بها الرئيس السادات بزيارته للقدس ، كما بدا ذلك واضحا أيضا من لقاءاته المتعددة مع وفدى التفاوض ، كلما أصطدمت هذه المفاوضات ببعض الصعوبات أو العقبات .

□ كارتر والقضية

بعد حوالى ساعتين من وصولنا إلى مطار دالاس بواشنطن فى مساء يوم ١٩٧٨/١٠/١١ ، تلقيت دعوة من الرئيس كارتر لأول مقابلة استغرقت ٢٥ دقيقة ، ولكنها كانت نافذة استطعت أن أطل منها على حقيقة مشاعره ، وأحسست أنه يحمل نفس الرغبة الصادقة من احلال السلام فى الشرق الأوسط ، وأن الأساس فى صدق هذه الرغبة هو ثقته فى السادات مرتئيا أننا بصدد الفرصة الوحيدة لحل القضية .

وشاهدت رئيس أكبر دولة فى العالم ـ ومن حوله أربعة من أبرز مساعديه برزنسكى ، آثرتون ، سوندرز ، كوانت ـ يطل باشراقه باسمة على آفاق السلام المنتظر .

كان متفائل وكنا متفائلين . ولخص وجهة النظر الأمريكية فى خطوط واضحة يهمنى أن أشير اليها :

- **إن الولايات المتحدة سوف تتصرف بروح الشريك ، وأنه شخصيا يضع نفسه تحت تصرفنا عندما نستشعر ضرورة تدخله .**
- **إن الولايات المتحدة قد وضعت مشروعا لمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل طبقا للنماذج المتعارف عليها ، وانها تطرحه على الطرفين للاسترشاد به كنقطة للبداية .**
- **إنه من المفيد استغلال المدة القصيرة المحددة فى كامب ديفيد للوصول إلى السلام وأن المرحلة الأولى من الانسحاب الاسرائيلى يمكن ان تختصر إلى ستة أشهر ، وأن الاسرائيليين الذين التقى بهم فى اليوم السابق لوصولنا وجدهم متفتحين فى هذا الشأن اسراعا بالاعتراف ، واقامة العلاقات . . التى يامل الدخول فيها حالما تتم المرحلة الأولى للانسحاب .**
- **إنه بالتالى يأمل فى اختصار فترة الانسحاب النهائى من سيناء إلى سنتين بدلا من ثلاث ، وأنه سيحاول تلبية مطالب اسرائيل المادية فى سبيل ذلك .**

- إن الخرائط التفصيلية لخطوط الانسحاب ومناطق الأمن المختلفة قد تم اعدادها كمقترحات تتجاوب مع مطالب الأطراف المحددة .
- إن بعض النقاط المنطقية المحددة مثل وجود محطات الانذار المبكر على جانبى الحدود ، والتى يشعر بتجاوب الاسرائيليين معها يجدد بحثها فى المفاوضات تثبيتا للأمن المتبادل .
- أنه لا يزال يأمل فى صحوة الأردن والفلسطينيين للاشتراك فى حل المشكلة تنفيذا لاطار كامب ديفيد للسلام ، وأنه ينتظر اشتراك الوفد المصرى فى صياغة الأسئلة الرئيسية التى يمكن أن توجه للاسرائيليين تمهيدا لتوضيح الرؤيـة فى شأن القضيـة الفلسطينية .
- إنه يرتاح للمناخ القائم ويأمل فى الوصول إلى اتفاق .
- إنه يتمنى أن يلبى دعوة السادات لتوقيع معاهدة السلام فى مصر تقديرا لمـا تحمله هذه الدعوة من معان تساعد على استجابة باقى الأطراف لجهود السلام .

وكان واضحا من عرض الرئيس كارتر لوجهة نظره فى سير المباحثات المقبلة ما يلى :

- إنه يأمل فى توقيع اتفاق فى اقصر وقت ممكن وهو متفائل بامكانية تحقيق ذلك فى خلال اسبوعين أو ثلاثة .
- إن أمريكا ستبحث كشريك مواقف الطرفين فى المشاكل التى لم تناقش ، وذلك فى مؤتمرات ثنائية ، ثم تمهد لتلاقيها فى مؤتمرات ثلاثية .
- إنه ينتظر من الوفد المصرى :
  - ☐ ملاحظاته على مشروع المعاهدة بين مصر واسرائيل والمقترح بواسطة الولايات المتحدة ، مع اعتبار وجهة النظر المصرية .
  - ☐ الأسئلة التى يطلب الوفد المصرى اجابات اسرائيل عليها بخصوص المشكلة الفلسطينية .

ومن هنا يتضح أن كارتر الذى كان يتصرف بروح كامب ديفيد ، كان يرى أن المواضيع المعلقة قليلة ، ولا تحتاج إلى جهد كبير لتصفيتها ، وأنه بالتالى كان يعلم إن هذه المباحثات التى تتم فى اطار اتفاق كامب ديفيد لابد أن تشمل ربطا بين المعاهدة المصرية الاسرائيلية وبين القضية الفلسطينية ، وهى لب المشكلة والا لمـا طالب الوفد المصرى بأسئلته بخصوص هذه المشكلة ، إذا كان المقصود



مع الرئيس كارتر فى زيارة لواشنطن وتصادف ذكرى مرور عام
على توقيع الاتفاقية بين مصر واسرائيل

بالمباحثات هو ما حاول ديان الايهام به ، إنه مجرد معاهدة مصرية اسرائيلية حتى أنه قال أنه غير مفوض فى بحث أى شىء يتعلق بالمشكلة الفلسطينية .

وأود هنا أن أسوق فقرة وردت فى كتاب ديان « الاختراق » فى الفصل الخاص بمباحثات بليرهاوس تثبت بوضوح علمه الكامل بأن هذه المباحثات لابد وأن تتطرق إلى المشكلة الفلسطينية ، حيث قال بعد ذلك فى كتابه صفحة ٢٠٣ « ألقيت خطابى فى الجمعية العامة فى صبيحة يوم ١٠/٩ وقد كان خطابا قصيرا يتناول موقف اسرائيل بالنسبة للموضوعات الدولية ، والمشكلات التى تواجه اليهود فى الاتحاد السوفيتى والاضطهاد الذى يعانيه اليهود فى سوريا على أيدى الحكومة ، وتناولت اتفاقيات كامب ديفيد بصفة عامة ، وتناولت باسهاب عنصرا واحدا فقط وهو القدس ، وكانت هذه مسألة ستتناولها المباحثات بين الأطراف المشتركة ، وقد كانت رغبتى شديدة فى أن أوضح موقف اسرائيل » .

ليس هذا طبعا طعنا فى ديان ، ولكنه أحد الدروس فى أحد أساليب

التفاوض . إن أكبر ما كان يميز الرئيس كارتر فى نظرى هو التقدير الموضوعى الكامل فى كل ما يعرض عليه من مشاكل ، ولذلك فلم يثر بيننا وبين المواقف الامريكية أى تعارض يستحيل حله .

بل إن الرئيس الأمريكى كان يتصرف دائما على أساس فهمه الصادق للسادات نتيجة للمكاشفات التى جرت بينهما فى مواقف سابقة ، ولقد ثبتت صحة ذلك اكثر من مرة . . **وأذكر أننى أرسلت للرئيس السادات نصا مقترحا غيرت فيه اللجنة القانونية المصرية ـ التى كانت مشكلة فى القاهرة لمراجعة ما يتم الاتفاق عليه من نصوص ـ نصا أمريكيا ، وكان رأى السادات أن النص الأمريكى أفضل .**

وكانت روح كامب ديفيد تسيطر على أسلوب كل منهما فى فهم الأمور ، ولذلك فقد كانت وجهات النظر فى هذا الجو من التصارح والتكاشف تتلاقى دون مواربة .

ولكن هل كان الطرف الثالث يحس بروح كامب ديفيد نفس الاحساس ؟

لقد أرسل بيجين وفد بلاده إلى مباحثات بلير هاوس بواشنطن مجردا من كل سلطات التصديق حتى بالنسبة للأمور المنصوص عليها صراحة فى اطار كامب ديفيد .

والدليل على ذلك ما ورد فى كتاب ديان « الأختراق » حين يقول :

« لقد أخبرت رئيس الوزراء أن هذا ببساطة غير محتمل ، فلم يكن من الممكن تصور أن نجلس مع الرئيس كارتر ووزير الخارجية فانس صامتين ، وأن نسرع إلى التليفون فى كل مرة يكون علينا أن نوافق أو نرفض مقترحاتهم ، أو حتى حين نقترح حلا وسطا » .

فالوفد الاسرائيلى إذن كانت لديه تعليمات من بيجين بالآتى :

- **ليس من حق الوفد مناقشة المشكلة الفلسطينية .**
- **ليس من حق الوفد أن يرد بالايجاب على أى طلب مصرى دون الرجوع لحكومته ، حتى لو كانت روح كامب ديفيد ترد عليه بوضوح .**
- **يجب أن يلتزم الوفد بالمبادىء التى أقرتها الحكومة الاسرائيلية قبل سفره وكلها تتنافى مع مبادىء كامب ديفيد ، وبعضها كان لنسف المفاوضات من أساسها مثل :**

□ **إن التنازل عن سيناء يجب أن تقابله مزايا اقتصادية تحت اسم تطبيع العلاقات .**

- ☐ **إن التنازل عن سيناء يجب أن تقابله مزايا اقتصادية تحت اسم تطبيع العلاقات .**
- ☐ **إن الوضع الأمنى الاسرائيلي في سيناء له الأسبقية عن الأمن المصرى .**
- ☐ **إن المعاهدة التي ستوقع تكون معاهدة بين مصر واسرائيل وليست مرتبطة بأى شكل بالتعهد لدى أطراف أخرى .**
- ☐ **إن مثل هذه المفاوضات إذا فشلت فيجب أن يظهر فيها أن الطرف المصرى هو المتشدد وهو السبب في الفشل .**

وهكذا أغلق بيجين المنافذ التي فتحتها وثائق كامب ديفيد الا من بصيص لا يرى منه الا المصالح الاسرائيلية ، وأغلق أمام وفده المنافذ الطبيعية اللازمة لمثل هذا الوفد للتحرك عن هذا الجمود القاتل ، الذى بدا فيه منذ أول وهلة . وكان للعرب أيضا نفس المواقف التي تساعد بيجين على التشدد في كثير من الأحيان ، وتعطيه الحجج والأسانيد التي يبتغيها للتشدد .

☐ العرب والسلام

... غريب أمرهم هؤلاء الأخوة العرب ، أو الأخوة الأعداء كما يحلو للبعض أن يسميهم . فالشيء الوحيد الذى يتفقون عليه دائما هو ألا يتفقوا حتى أصبحت مشاكلهم أضحوكة للعالم ، وأصبحت تصرفات بعضهم مثيرة للحيرة ، فالارهاب أصبح وسيلة بعض الأنظمة في داخل وخارج بلادها ، والخوف من الارهاب أصبح أيضا دافعا لكثير من الأنظمة على السلبية والتخاذل ، ولقد خسرت قضيتهم بالرفض الأعمى منذ البداية في عام ١٩٤٨ ما قد يعد مثاليا في كثير من الوجوه في الوقت الحالى ، وفي نفس الوقت فقد تحولت أموال الدعم العربي لبعض دول المواجهة لتصبح سببا كافيا لاطالة أمد الخلاف العربي الاسرائيلي ، حيث ينتهى بانتهائه المبرر لهذا الدعم ، وكأن معاداة اسرائيل وظيفة تتقاضى عنها بعض دول المواجهة مالا ونفوذا ، ولقد تحملت مصر الكثير منذ نشأ الخلاف العربي الاسرائيلي فاشتركت في أربع حروب فقدت فيها مئات الألوف من أبنائها وتدهور اقتصادها إلى الصفر أكثر من مرة ، فماذا قدم الأخوة العرب لمصر التي كان انتصارها في ١٩٧٣ سببا في زيادة دخولهم من البترول زيادة فلكية .

لقد أعطى العرب لمصر في الفترة من ١٩٧٣ وحتى نوفمبر ١٩٧٧ ما قيمته خمسة مليارات من الدولارات ، منها ملياران كوديعة بربح ٧٪ من خلال بنك مورجان ، وما قيمته ٣,٥ مليار دولار اسلحة ، وفي فترة مماثلة وهي من عام ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ دفعت أمريكا لمصر حوالى ٦,٦ مليار دولار

كمساعدات ، ولقد دفع العرب ما قيمته ٥٠ مليار دولار لحرب الخليج في الوقت الذي يقول بعضهم عن مصر أنها برميل بلا قاع ، وأود هنا أن أضرب لهم مثلا بتكلفة اللحظات الأولى من حرب أكتوبر ، فقد تكلفت الضربة الأولى للطيران والمدفعية والتي جهزت لعبور القوات المصرية ٤٠٠ مليون جنيه استرليني ، كانت تكلفة الستة والخمسين دقيقة الأولى من الحرب . فكم يا ترى تكون تكلفة الحرب كلها ؟ وكم تكون تكلفة الحروب الثلاث السابقة إذا اعتبرنا أن أرواح شهداء مصر كانت بلا ثمن ؟ ؟

لقد فهم السادات تماما أن انتظار توحيد كلمة العرب سوف يطول ، وأن ترك القضية العربية رهنا لهذا الحلم جناية على العرب وجناية على مصر في المقام الأول ، فالحالة الاقتصادية في مصر لا تحتمل الانتظار ، والشعب الذي اكتوى بهذه الحروب لابد من مساعدته للتطلع لمستقبل أفضل . وكانت مبادرة السادات في نوفمبر ١٩٧٧ قرارا حكيما بانهاء هذه الفترة من الانتظار القاتل ، وعندما وقعت مصر على وثائق كامب ديفيد في ١٩٧٨/٩/١٧ كان توقيعها اعلانا لبداية تحريك القضية العربية على كافة الجبهات والمحاور . ولم يكن مطلوبا من العرب إلا التعقل في تقدير هذه الفرصة الذهبية للسلام الذي لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون في صالح اسرائيل لأسباب عديدة تعلمها اسرائيل جيدا ، فالسلام العادل يعني نهاية التوسع الاقليمي وانكماش اسرائيل في حدود تجاوزتها أطماعها بكثير ، بل إنها لا تستطيع أن تتصور لنفسها حدودا آمنة إلا بعيدا عن حدودها بمقدار مدى قذائف المدفعية الثقيلة وربما الصواريخ . وهذا يعني ضرورة احتلال أرض الغير ، وحتى بفرض وجود حدود أمنية وحدود دولية فاسرائيل داخل الحدود الدولية رقعة ضيقة لا تحتمل الأعداد البشرية الهائلة التي تطمع في هجرتها إليها سنويا ، في الوقت الذي فشلت فيه معظم مشاريعها في صحراء النقب .

☐ اسرائيل والسلام

فالسلام سوف يعني لاسرائيل الآتي :

- ☐ حرمانها من استغلال ثروات الأرض المحتلة الزراعية والمعدنية وخاصة بترول سيناء .
- ☐ الحد من المساعدات والتبرعات الأمريكية واليهودية المتضاعفة بسبب التهديد بالحرب .
- ☐ التعرض لمنافسة اقتصادية مصرية وعربية في ظل أي رخاء اقتصادي في المنطقة العربية وخاصة مصر .

- عودة المنافسة السياحية بينها وبين لبنان .
- تحديد نصيبها من المياه العذبة لنهر الأردن والمصادر المشتركة الأخرى ، وقد ورد فى حديث لشارون أن اسرائيل فى ظل استمرار معدلات الهجرة ـ ودون توسع أو ايجاد مصادر بديلة للمياه ـ سوف تضطر بعد سنوات معدودة أن تخصص كل ما لديها من المياه العذبة للشرب فقط ، دون أن تجد لترا واحدا توجهه للزراعة أو الصناعة .
- تقلص دورها السياسى والعسكرى كحارس للمصالح الغربية فى الشرق الأوسط ، وبالتالى نصيبها من الدعم العسكرى .
- تامين أرواح الفلسطينيين المستهدفة حاليا من أكثر من دولة عربية ، مما يهدد بمنافسة بشرية معها داخل وخارج اسرائيل ، بينما تطمع هى فى تغير الأوضاع فى الضفة وغزة بما يسمح لها بأغلبية مؤثرة قبل أى استفتاء لتقرير المصير .
- تأثر الهجرة اليهودية بالسلام لن يكون مفيدا فى الحالتين :
  - فزيادة الهجرة إلى رقعة أرض محدودة يعنى زيادة الأزمة الاقتصادية .
  - ونقص الهجرة يعنى الحكم على اسرائيل ذات الملايين الثلاثة نسمة بالجمود فى خضم التزايد العربى والفلسطينى ، وفى نفس الوقت يناقض الهدف الأساسى من انشاء اسرائيل كوطن لكل يهود الشتات .
- بانتهاء حالة الحرب سوف تطفو التناقضات الحادة فى داخل اسرائيل ، التى تستتر حاليا تحت خيمة الخطر المحدق .
- قيام دول فلسطينية على حدود اسرائيل أمر مفزع يرفضه ٩٠٪ من الشعب الاسرائيلى ، مهما كانت الضمانات ويعنى فى نظرهم بداية مرحلة جديدة من الصراع .
- السلام يعنى اعادة حقوق العرب والمسلمين فى القدس التى تتمسك بها اسرائيل كعاصمة لها .
- فى بقاء فترة اللاحرب واللاسلم قضاء طبيعى على منظمة التحرير الفلسطينية التى تعانى الانشقاق والانقسام على يد أكثر من دولة عربية تستقطب زعمائها . والمتتبع لتفاصيل مباحثات السلام فى كامب ديفيد يستطيع أن يتأكد أنها لم تكن صفقة رابحة لاسرائيل بأى مقياس ، وأن

بيجين حاول دون كلل أن يحولها إلى معاهدة سلام مع مصر ، خاصة فى غياب كل الأطراف العربية بما فيها أصحاب القضية الأصليون ، ولكن السادات استطاع أن يربطها بالتزامات محددة لاسرائيل تجاه السلام الشامل فى المنطقة العربية على أساس القرار ٢٤٢ .

□الرفض العربى

ولكن الذى حدث أن غالبية الدول العربية عارضت نتائج كامب ديفيد (عدا عمان واليمن الشمالية والسودان) . وكان اتجاه الدول المعتدلة فى المعارضة يميل إلى أن نتائج قمة كامب ديفيد لم تحقق الآمال العربية من ناحية :

- عدم الانسحاب الكامل من الأرض العربية .
- تجاهل موضوع القدس .
- عدم الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى .

وقد اشتركت فى وجهة النظر هذه المغرب والسعودية وتونس ولبنان والكويت ومعظم دول الخليج .

أما دول الرفض فقد أعادت ما تكرره الاذاعات السوفيتية عن الحل المنفرد وخيانة مصر للقضية العربية ، وتزعمت العراق فى هذه الفترة حملة الرفض والتشهير وانضمت اليها سوريا واليمن الجنوبية والجزائر وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية ؛ وتعاطف الأردن مع هذه المجموعة . وعقد مؤتمر الرفض الأول فى طرابلس فى ديسمبر فى ١٩٧٧ ، والثانى فى الجزائر فى ١٩٧٨/٢/٢ ، والثالث فى سوريا فى ١٩٧٨/٩/٢٠ بعد اتصالها بالاتحاد السوفيتى ، ودعت الجزائر فيه إلى ايجاد صيغة للارتباط السياسى والأيدلوجى بالاتحاد السوفيتى ، الأمر الذى لم يلق قبولا كاملا من باقى الدول .

ثم عقد مؤتمر الرفض الرابع فى بغداد فى ١٩٧٨/١/٢ أى أثناء محادثات واشنطن الثلاثية بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، وأرسل مؤتمر بغداد مندوبين عنه للقاهرة لشراء عدول السادات عن توقيع اتفاق سلام مع اسرائيل ، الأمر الذى رفضه السادات ومن خلفه الشعب المصرى كله ، بل أنه رفض مقابلة مندوبى الوفد ، بما يحمل بين أوراقه من اهانة للموقف المصرى .

• وقد نجحت دول الرفض بعد ارتداد اهانتها إليها فى دفع الدول المعتدلة إلى التشدد ، وصدرت قرارات المؤتمر التى تنص على رفض نتائج قمة كامب ديفيد :

- وقف المساعدات الاقتصادية لمصر .
- ونقل الجامعة العربية من مصر .
- وتجميد العلاقات الدبلوماسية مع مصر .
- وإنشاء صندوق لمساندة دول المواجهة اشتركت فيه السعودية والكويت وليبيا والجزائر والعراق وقطر .
- **تم تشكيل لجنة تنسيق عسكرى بين العراق وسوريا والأردن والمنظمة ، وعقدت مصالحة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وبين السعودية واليمن الجنوبية ، وبين العراق والمنظمة .**

وبالطبع لم يقدم مؤتمر بغداد البدائل لحل مشكلة الشرق الأوسط سوى الاصرار على الرفض ودعم الصمود العسكرى لدول المواجهة ، وهو الأسلوب الذى اتبعته الدول العربية تجاه النزاع العربى الاسرائيلى منذ بدايته ، والذى لم ينتج الا مزيدا من الهزيمة والتفكك .

ولا يمكن لمثل هذا المؤتمر وقراراته الانتقامية أن يكون ذا أثر فى رجوع مصر عن خطواتها المحسوبة بدقة وعقلانية ، سوف يستغرق العرب فى الاتفاق عليها وقتا أطول مما تسمح به تطورات الأحداث فى العالم أو فى المنطقة العربية ذاتها .

لقد تناست هذه الدول حقيقة أساسية فى الشرق الأوسط وهى أن مصر مفتاح الحرب أو السلام فيها ، ونسيت أيضا أو تجاهلت ان ما لا يدرك كله لا يترك كله ، وأن خطوات مصر الواثقة على طريق السلام لم تهدف إلى مكسب اقليمى أو حل منفرد .

وكانت تقديرات بعض الدول العربية للموقف مثالا للتخبط وتصرف البعض منها مثالا للمراوغة ، ويكفينى هنا أن أسوق رأى الرئيس كارتر الذى أورده فى كتابه "Keeping Faith" يقول بالحرف الواحد : « وبينما نحن فى كامب ديفيد ، أخبرنى الرئيس السادات أن الملك حسين كان يرغب فى مد يد المساعدة لتنفيذ الاتفاقية وأنه ـ أى السادات ـ وحسين قد رتبا للقاء فى المغرب عندما يكون السادات فى طريقه إلى مصر إلا أننى علمت ـ مؤخرا ـ أن الملك قد قطع أجازته فى ماجوركا وألغى زيارته للسادات وعاد إلى عمان . وعندما اتصلت بالملك تليفونيا اكتشفت أنه يقع تحت ضغط بعض العرب الآخرين ليرفض الاشتراك فى المفاوضات القادمة لتنفيذ شروط اتفاقيتنا ، وشرحت للملك مزايا الاتفاق الذى وقعناه بالنسبة له وللفلسطينيين ، ووعد ـ على مضض فيما يبدو ـ بألا يصدر أى



المؤلف اثناء توليه وزارة الخارجية مع الملك حسين فى الأردن

تعقيب رسمى أو قرار إلا بعد أن نطلعه على الوثائق جميعا . عندئذ طلبت من فانس وزير الخارجية أن يذهب إلى الأردن والعربية السعودية ليلخص الأمر للقادة هناك ، وعندما اتصلت بولى العهد « الأمير فهد » ، أخبرنى بأنه يرحب بالزيارة ، واقترح أن يتوقف فانس فى سوريا ويعطى نفس المعلومات للرئيس الأسد ، ومن عجب أن الرئيس الأسد كان يبدو شغوفا بمعرفة ما جرى » .

وفى مكان آخر من نفس الكتاب يقول كارتر :

« وأوضحت الرسائل الخاصة أن السعوديين يساندون عملية السلام ، وكان الأسد حذرا ولكنه ترك الباب مفتوحا لا يريد أن يلقى به وحده للسوفييت ، وبدا أن الملك حسين مهتم ووافقنا على طلبه فى طرح بعض الأسئلة عن اتفاقية كامب ديفيد ، ليبلغ اجابات أمريكا لقادة العرب الآخرين » .

وفى مكان ثالث من نفس الكتاب يقول فى يومياته يوم ٢١ أكتوبر ١٩٧٨ بعد رحيل وفود مباحثات واشنطن :

« ولما رحلت الوفود تراسلت مع السادات وبيجين كى أحثهما على قبول النص الذى توصلنا إليه ، غير أن قلقى حول اجابتهما تبدد حين وافتنى بعض الأنباء الطيبة من المملكة العربية السعودية ، أرسلها الملك خالد شخصيا ومصحوبة برسالة تأييد قوية من ولى العهد الأمير فهد مشيرة إلى أن السعودية سوف تساند مباحثات كامب ديفيد عن الضفة الغربية وغزة ، وأنها ستحاول توحيد العرب فى موقف إيجابى تجاهنا وتجاه مصر فى اجتماع قادم لقادة العرب بالعراق فى أوائل شهر نوفمبر » ، ويقول فى مكان آخر بعد ذلك :

« عندما التقى العرب فى بغداد انضم السعوديون إلى جبهة الرفض فى شجبهم لمعاهدة كامب ديفيد ، وانزعجت لأن السعودية لم تف بما التزمت به لى من قبل ، وغضبنا جميعا عندما أصبح حسين تبعا لذلك متحدثا باسم أكثر العرب تطرفا » .

أما عن عرفات فيقول كارتر :

« كان يمكن للفلسطينيين ـ بانضمامهم للمفاوضات ـ أن يتقدموا خطوة واسعة تجاه تحقيق أهدافهم ، وكان لدينا تقرير فحواه أن قائد منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات قد أرسل مندوبا عنه إلى السعودية ، يطلب من حسين أن يتحدث باسم الفلسطينيين عند تنفيذ عملية كامب ديفيد ، ولكن أحدا من العرب لم يكن راغبا فى التحرك ما لم يأخذ عرفات المسئولية على عاتقه بنفسه ، وقد اختار ألا يفعل » .

وبعد ذلك فلنقرأ فى نفس الكتاب قول كارتر :

« كانت منازعات الشرق الأوسط تمثل العبء الأكبر حتى بالمقارنة بـ « سولت » ومسألة الصين وتايوان ، فقد كانت تستنفد الكثير من الوقت . ولعلنا كنا سوف نشعر بالراحة جميعا لو تخلصنا من مسئوليات هذه المباحثات المخيبة للآمال ، فضلا عن نكران الجميل بشأنها » .

وللحقيقة فان كارتر كان عند مناقشة أى موضوع ينزل إلى أدق التفاصيل وبعقلية مهندس البحرية ، وكثيرا ما كان يعتمد على تحليلاته الشخصية دون الاستعانة بمساعديه ، وكان دؤوبا على العمل بشكل لافت للنظر فقد كان يطلب منا أحيانا أن نتقابل معه على إفطار عمل الساعة الخامسة والنصف صباحا ، وكنا أحيانا نتحايل لعمل « واسطة » لتأخير اللقاء إلى السادسة والنصف .

كان كارتر يريد الوصول إلى السلام ، لأن السلام كان يتمشى مع خطه السياسى والأخلاقى فى الحفاظ على القيم والحفاظ على الدين والوصول إلى السلام فى ظل الوفاق الدولى ، فهو بذلك يتمشى مع النظرة العالمية للسلام ، وخصوصا فى الشرق الأوسط حيث تتصارع مصالح الكتلتين .

إذن لقد أصابت تصرفات الأخوة العرب كارتر بالشعور بالندم لمحاولة تغيير اتجاه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط عن التحيز الكامل لاسرائيل ، ولست أقول إن العرب فقط هم الذين أصابوه بذلك ، فقد فعل الاسرائيليون وبيجين بالذات - فى بعض فترات المفاوضات وحتى بعد إتمام الاتفاق ، نفس ما فعله العرب ، وأقر به فى نفس الكتاب .

وإننى شخصيا أعتقد أنها بوارق أمل لم تسنح للعرب الفلسطينيين منذ بداية القضية ، بل إنها فى كثير من نقاطها تبدى تعاطفا لم نتعوده من أمريكا تجاه الفلسطينيين ، وأنها كانت تصلح أساسا مبدئيا لمفاوضات السلام الشامل أهدرها أصحاب القضية بتحريض أو بضغط من بعض الأنظمة الدائرة فى فلك الاتحاد السوفيتى ، الذى لا يرى له أدنى مصلحة حالية فى حل القضية الفلسطينية ، السبب الرئيسى فى وجوده فى الشرق الأوسط . لا سيما لو كان الحل على الطريقة الأمريكية ، رغم أن الاتحاد السوفيتى كان الأسبق فى مد يد المعاونة للعرب لتحرير أراضيهم .

لقد كان كارتر جادا فى البحث عن السلام ، كما كان السادات جادا ، ولكن كل الأطراف الأخرى كانت لا تريد السلام ، وليس أدل على جدية كارتر مما كتبه ديان فى كتابه « الاختراق » .

« فى الثامن عشر من أكتوبر سلمنا آثرتون ردود كارتر على استفسارات الملك حسين ، وما أفزعنا هو أن قلقنا كان له ما يبرره ، فالأجوبة الأمريكية حادت كثيرا عما تم الاتفاق عليه فى كامب ديفيد حتى لقد كانت عدوانية المضمون فيما يتعلق باحتياجات اسرائيل الأمنية ، والموقف الذى اتخذته كل الحكومات الاسرائيلية ، بل أن هذه الردود تناقضت مع تصريحات الرئيس كارتر نفسه فعلى سبيل المثال كان الرئيس كارتر قد دأب على إخبارنا - بل والتصريح علانية - أن كل اسرائيلى له الحق فى تملك الأرض بل والاستقرار فى الضفة الغربية وقطاع غزة دونما أى اعتراض من أى سلطة عربية أيا كانت ، الآن بدا وكأنه يتراجع عن ذلك » .

فماذا كانت ردود الولايات المتحدة على الملك حسين والتى سلمها له آثرتون بشأن اتفاقية كامب ديفيد ؟ وهل تحتوى فعلا على سياسة معينة تنوى الولايات المتحدة السير فيها للنهاية ؟ !

إننى أورد هذه الأسئلة والرد الأمريكى عليها فى ١٩٧٨/٩/٢٧ على أنها من الوثائق الهامة فى تاريخ المباحثات المصرية / الاسرائيلية / الأمريكية لاحلال السلام فى الشرق الأوسط ، واعتبر أن فيها كوثيقة ، رأى الولايات المتحدة فى كل النقاط التى تساءل عنها الأخوة العرب قبل تقرير المشاركة فى هذه المباحثات أو عدم المشاركة .

الردود الأمريكية على الأسئلة الأردنية الخاصة بإطار اتفاق السلام في الشرق الأوسط

س ١ : **هل تعتزم الولايات المتحدة أن تكون شريكا كاملا فى المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ، والمتصلة بالقضية الفلسطينية عامة ؟ وفى أى مرحلة من مراحل المفاوضات ستشترك الولايات المتحدة وبأى دور ؟**

جـ ١ أجل إن الولايات المتحدة سوف تكون شريكا كاملا فى كافة مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية التى تؤدى إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل فى الشرق الأوسط .
وستستخدم الولايات المتحدة كل نفوذها من أجل أن تصل المفاوضات إلى خاتمة ناجحة ، وسوف يستمر الرئيس كارتر فى القيام بدور شخصى نشيط فى المفاوضات .

س ٢: **ماذا يعنى إطار الاتفاق فى فقرته (١) التى يشار فيها إلى ممثلى الشعب الفلسطينى ؟**

جـ ٢ : لم تجر محاولة لوضع تعريف شامل فى هذا الشأن ففى بعض الحالات تم تخصيص ممثلى السكان فى الضفة الغربية وغزة ، وفى حالة واحدة كان من الواضح أن عبارة فلسطينيين آخرين ، حسب الاتفاق المتبادل تشير إلى ممثلين من خارج الضفة الغربية وغزة ، ولا يحتاج الأمر إلى أن يكونوا مواطنين من مصر أو الأردن ، ويمكن بالطبع أن يكونوا فلسطينيين من مواطنى مصر أو الأردن ، أعضاء فى وفدى المفاوضات اللذين يمثلان هذين البلدين ، وفى حالات أخرى ورد ذكر سلطة الحكم الذاتى نفسها .
ولا تفسر الولايات المتحدة هذه العبارة على أنها تعنى مجموعة واحدة أو منظمة واحدة تمثل الشعب الفلسطينى ، إنما تفسرها على أنها تضم الأشخاص المنتخبين أو المختارين للاشتراك فى المفاوضات فمن المتوقع أن يوافق هؤلاء الأشخاص على أهداف المفاوضات على نحو

ما جاء بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وأن يكونوا مستعدين لأن يعيشوا فى سلام فى ظل علاقات حسن جوار مع إسرائيل فى إطار التسوية .

س ٣ : **لماذا تم اختيار مدة خمس سنوات كفترة انتقالية فى الضفة الغربية وغزة ؟**

جـ ٣ : إن فكرة السنوات الخمس الانتقالية فى الضفة الغربية وغزة كانت اقتراحا أمريكيا طرح على الأطراف لأول مرة فى صيف ١٩٧٧ والنقطة الأساسية فى الاقتراح هى مفهوم الفترة الانتقالية ، وليست فترة السنوات الخمس التى اقترحت وتمت الموافقة عليها .
ونحن نعتقد أن عملية انتقالية من عدة سنوات تنسحب فى بدايتها الحكومة العسكرية الاسرائيلية وإدارتها المدنية وتتم إقامة سلطة حكم ذاتى فى الضفة الغربية وغزة ، من الممكن أن توضح أن المشاكل العملية التى تنشأ خلال هذا الانتقال للسلام ، يمكن حلها بصورة مرضية . ونحن نرى أن الفترة الانتقالية هامة بالنسبة لبناء وكسب قوة دفع ، ولتحقيق تغييرات فى المواقف ويمكن أن تضمن تحقيق تسوية نهائية تحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وتضمن أمن إسرائيل والأطراف الأخرى .

س ٤ أ : **ما هو التعريف الجغرافى للضفة الغربية وغزة من وجهة نظر الحكومة الأمريكية ؟**
وهل القدس العربية والمناطق العربية المحيطة بها والتى أدمجت فى إسرائيل بعد يونيو ١٩٦٧ تندرج فى تعريف الضفة الغربية ؟

جـ ٤ أ : ترى الولايات المتحدة أن اصطلاح الضفة الغربية وغزة يشمل كل المنطقة الواقعة غربى نهر الأردن ، والتى كانت تقع تحت الادارة الأردنية قبل حرب ١٩٦٧ ، وكل المنطقة شرق الحدود الغربية لفلسطين تحت الانتداب البريطانى ، والتى كانت تقع قبل حرب ١٩٦٧ تحت الادارة المصرية وتعرف باسم قطاع غزة .
وفيما يتعلق بالمفاوضات التى تم تصورها فى إطار الاتفاق فنحن نعتقد أنه يتعين أن يكون هناك تمييز بين القدس ، وبين بقية الضفة الغربية ، نظرا للظروف والوضع الخاص بالمدينة ، ولذلك فنحن نتصور التوصل لحل عن طريق التفاوض بشأن الوضع النهائى

للقدس ، والذى يمكن أن يكون وضعا مختلفا فى طبيعته من عدة نواح عن الوضع فى بقية الضفة الغربية .

ولا يتعين الحكم المسبق على الوضع النهائى للقدس على ضوء الأعمال التى تمت من جانب واحد فى القدس منذ حرب ١٩٦٧ ، وما يزال الموقف الكامل للولايات المتحدة تجاه القدس هو الموقف الذى أعلنه السفير جولد بيرج فى الخطاب الذى ألقاه أمام الجمعية العامة فى ١٤ يوليو ١٩٦٧ ، وما أعلنه السفير بوست أمام مجلس الأمن فى أول يوليو ١٩٦٩ .

س ٤ ب : فى نهاية ترتيبات فترة السنوات الخمس الانتقالية ، ماذا سيكون الوضع فى الضفة الغربية وغزة من وجهة نظر السيادة ؟

ج ٤ب ، يتعين تحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة بما فى ذلك مشكلة السيادة على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل أجزائه .

وذلك فى مفاوضات بين الأردن ومصر وإسرائيل والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة ، والتى ينبغى أن تبدأ فى فترة لا تتجاوز العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية .

وبمقتضى بنود اتفاق إطار العمل فإن نتائج هذه المفاوضات ـ ومن بينها تحديد مسألة السيادة ـ سوف تطرح للتصويت عليها من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة للتصديق عليها أو رفضها .

ومن حيث أنه توجد علاقة تبادل بين المفاوضات الخاصة بمعاهدة السلام بين إسرائيل والأردن وبين المفاوضات حول الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة ، فإن إطار العمل يقضى بأنه يتعين على ممثلى سكان الضفة الغربية وغزة ، أن يشاركوا فى كل هذه المفاوضات .

وهكذا سوف يشترك الفلسطينيون فى كل عملية تفاوض لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة .

س ٤ ج : ما هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذين السؤالين ؟

جـ ٤ ج : إن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية تجاه التعريف الجغرافى قد وردت فى الفقرة ٤ (أ) السالفة الذكر ، وقد عبرت الولايات المتحدة

عن موقفها تجاه مشكلة السيادة فى الضفة الغربية وغزة فى الفقرة ٤ (ب) السالفة الذكر .

س ٤ د : **هل تبقى أى قوات إسرائيلية فى أى جزء من الضفة الغربية وغزة ، بعد فترة السنوات الخمس الانتقالية ؟ وإذا ما كان الأمر كذلك فبأى حق يستمر وجود هذه القوات ؟ وما هو تبرير ذلك ؟**

جـ ٤ د : يتعين أن تتناول المفاوضات الخاصة بتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة ، والتى تبدأ فى فترة لا تزيد عن عام من بداية الفترة الانتقالية ، ترتيبات الأمن بعد فترة السنوات الخمس المؤقتة فى الضفة الغربية وغزة بما فى ذلك مشكلة احتمال بقاء قوات أمن إسرائيلية ، ومدة وجودها .

س ٤ هـ : **ما هو موقف الولايات المتحدة تجاه هذه الأسئلة ؟**

جـ ٤ هـ : تعتقد الولايات المتحدة أن الاتفاق بشأن الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة ينبغى أن يلبى الأمانى المشروعة للشعب الفلسطينى ، وأن يوفر احتياجات الأمن الاسرائيلى ولن تعترض الولايات المتحدة فى حالة اتفاق الأطراف ، على أن ترابط فى الضفة الغربية وغزة أعداد محدودة من قوات أمن إسرائيلية ، فى أماكن معينة ، وأن يكون لها دور محدد ، باعتبارها عاملا فى توفير الأمن الاسرائيلى

س ٥ : **تحت أى سلطة إشرافية عليا ستعمل سلطة الحكم الذاتى خلال الفترة الانتقالية فى الضفة الغربية وغزة ؟ وهل ستكون هذه السلطة هى الأمم المتحدة أو سلطة إشرافية دولية مماثلة ؟ وما هو مصدر تمويل احتياجات سلطة الحكم الذاتى ؟ وما هى حدود سلطاتها ؟ ومن سيشكل الحدود على سلطاتها ؟**

جـ ٥ : يقضى إطار العمل ، بأن الأطراف مصر وإسرائيل والأردن إلى جانب الفلسطينيين المشتركين فى الوفدين المصرى والأردنى ، سيتفاوضون حول اتفاقية لتحديد سلطة الحكم الذاتى التى ستمارس فى الضفة الغربية وغزة ، ومن ثم فإن سلطة الحكم الذاتى التى تقام فى الفترة الانتقالية بمقتضى اتفاق دولى من جانب الأطراف الثلاثة . وستحدد

الاتفاقية سلطات الحكم الذاتى وتوفر الاستقلال الذاتى الكامل للسكان .

ولا يوجد فى إطار العمل ما يستبعد ـ إذا ما اتفقت الأطراف ـ تقرير تحويل سلطة إشرافية أو أى دور آخر للأمم المتحدة ، أو لسلطة دولية محايدة مماثلة ، أو تقرير عدم وجود سلطة إشرافية ، وفضلا عن ذلك فإن ممثلى مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتى ، سيشكلون خلال الفترة الانتقالية ، لجنة تعقد جلساتها باستمرار لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك . أما وسائل تمويل سلطة الحكم الذاتى فلم تناقش فى كامب ديفيد وهى متروكة لكى يتفق الأطراف بشأنها .

س ٦ أ : **هل تمتد السلطة القضائية والتشريعية لسلطة الحكم الذاتى والتى أشارت الوثيقة إلى أنها ستقام فى الضفة الغربية وغزة ، إلى الجزء الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلى فى الضفة الغربية وكذا إلى المناطق المحيطة بالضفة الغربية التى تضمها إسرائيل ، سواء بالنسبة للأرض أو الأشخاص ؟**

جـ ٦ أ : كما أشرنا فيما سلف فإن مشكلة وضع القدس لم يتم حلها فى كامب ديفيد ، وأنه ينبغى تناولها فى مفاوضات تالية ، كما أن الأسئلة المتعلقة بكيفية ارتباط السكان العرب فى القدس الشرقية ، بسلطة الحكم الذاتى ، من المطلوب تحديدها فى المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات الانتقالية .

س ٦ ب : **وما هو موقف الولايات المتحدة تجاه هذا السؤال :**

جـ ٦ ب : إن الولايات المتحدة ستؤيد فى تلك المفاوضات ، المقترحات التى من شأنها السماح للسكان العرب فى القدس الشرقية بالاشتراك فى الانتخابات الخاصة بتشكيل سلطة الحكم الذاتى ، وفى عمل سلطة الحكم الذاتى ، نفسها . غير أنه من المرجح ، ألا يكون أمرا واقعيا ، أن تتوقع أن يمتد نطاق الحكم الذاتى إلى القدس الشرقية خلال الفترة الانتقالية ، ومع ذلك لا ينبغى أن تؤثر مثل هذه النتيجة على الوضع النهائى للقدس ، والذى يجب أن يتحدد خلال المفاوضات التى يتعين أن تبدأ فى وقت لا يتجاوز السنة الثالثة من بداية الفترة الانتقالية .

س ٧ أ : **ماذا سيكون الوضع فى القدس الغربية المحتلة عند نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية ؟**

جـ ٧ أ : إن وضع الضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقتهما مع جيرانهما ، وكذلك السلام بين إسرائيل والأردن ، هى مسائل سيتم تحديدها فى المفاوضات التى أشير إليها فى الفقرة أ. ١ (ج) من إطار العمل . وتعتقد الولايات المتحدة أن وضع هذا الجزء من القدس الذى احتلته إسرائيل عام ١٩٦٧ ينبغى إيجاد حل له خلال هذه المفاوضات ، ويتصور إطار العمل أن تشترك فى هذه المفاوضات مصر وإسرائيل والأردن والممثلون المنتخبون لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة .

س ٧ب : **ما هو موقف الولايات المتحدة تجاه هذه المسألة ؟**

جـ ٧ ب : إن موقف الولايات المتحدة تجاه القدس قد ورد فى الفقرة ٤ (أ) السالفة الذكر ، ويتعين أن تضم الاتفاقيات التى تتوصل إليها هذه المفاوضات أو غيرها البنود الخاصة بتحديد الوضع النهائى للقدس .

وينبغى أن لا تؤثر الأحكام المسبقة على الأعمال التى تم القيام بها من جانب واحد فى القدس منذ حرب ١٩٦٧ على وضع القدس ، وأيا كان الحل الذى يتم الاتفاق عليه فإنه ينبغى الاحتفاظ بالقدس غير مقسمة ماديا ، كما يجب أن يوفر هذا الحل حرية المرور للأماكن المقدسة لليهود والمسلمين والمسيحيين دون تمييز أو تفرقة بالنسبة لممارسة شعائر العبادة بحرية . كما ينبغى أن يؤكد الحل على الحقوق الأساسية لجميع المقيمين فى المدينة . كما يجب أن تكون الأماكن المقدسة لكل دين تحت السيطرة الكاملة لممثليه .

س ٨ أ : **ماذا سيحدث للمستوطنات الاسرائيلية فى المناطق المحتلة خلال الفترة الانتقالية وبعدها ؟ وماذا سيحدث للممتلكات التى تقتنى والمبانى التى تشيد فى هذه المناطق وماذا سيكون وضعها ؟**

جـ ٨ أ : إن إطار العمل لم يتناول وضع المستوطنات الاسرائيلية فى المناطق المحتلة ولا الممتلكات التى تقتنى أو المبانى التى تشيد فيها . وسيتم تحديد سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى ، التى ستمارس الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وغزة خلال الفترة الانتقالية فى المعاهدة التى سيتم التفاوض بشأنها بين مصر وإسرائيل والأردن

وفلسطيين من الضفة الغربية وغزة ، أو فلسطينيين آخرين يشتركون ضمن الوفدين المصرى والأردنى ، كما تم الاتفاق على ذلك بالتبادل فى إطار العمل . وسيتم تناول مسألة المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة وعلاقتها بسلطة الحكم الذاتى خلال الفترة الانتقالية أثناء سير المفاوضات . كما أن إطار العمل يقضى بإنشاء لجنة تعقد جلساتها باستمرار ، وتضم ممثلين من مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتى . ويمكن لهذه اللجنة أن تتناول المسائل المعلقة ذات الاهتمام المشترك خلال الفترة الانتقالية . وستطرح مسألة المستوطنات الاسرائيلية ووضعها بعد الفترة الانتقالية للمناقشة ، خلال المفاوضات الخاصة بتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة . أشير إلى ذلك فى الفقرة أ ١٠ (ج) .

س ٨ ب : **ماذا سيكون التزام إسرائيل خلال الفترة القادمة ، وحتى نهاية الفترة الانتقالية بالنسبة لسياسة المستوطنات ؟**

جـ ٨ ب : إن موقف الولايات المتحدة هو أنه يتعين على إسرائيل أن تكف عن إقامة مستوطنات جديدة فى الضفة الغربية فى الوقت الذى تجرى فيه المفاوضات بشأن إقامة سلطة الحكم الذاتى . وسوف تحدد هذه المفاوضات مسألة المستوطنات القائمة وكذا أى نشاط استيطانى جديد خلال الفترة الانتقالية .

س ٨ جـ : **ما هو موقف الولايات المتحدة تجاه السؤالين السابقين ؟**

جـ ٨ ج : إن موقف الولايات المتحدة هو أن المستوطنات التى أقيمت خلال فترة الاحتلال العسكرى تعد انتهاكا لمعاهدة جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأفراد فى وقت الحرب ، ومع ذلك فإنه فى ظل علاقات السلام فإن الأطراف الملتزمة بإقرار السلام يجب أن تحدد الحقوق المتبادلة للسكان ، وبالنسبة لممارسة الأعمال ، والعمل ، والعيش ، وممارسة المعاملات التجارية الأخرى ، فى أراضى كل منهم للآخر .

س ٩ أ : **هل يحق للمواطنين الاسرائيليين الذين يقيمون فى الوقت الحاضر فى المستوطنات ، أن يشتركوا فى إقامة سلطة الحكم الذاتى وفى نشاطاته اللاحقة ؟**

جـ ٩ أ : يمكن للمواطنين الاسرائيليين الذين يقيمون فى المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة أن يشتركوا فى إقامة سلطة الحكم الذاتى فقط

باعتبارهم أعضاء فى وفد التفاوض الاسرائيلى ، ولا يوجد أى بند ينص على اشتراكهم بصفة منفصلة ، وأن اشتراكهم إذا ما حدث فى سلطة الحكم الذاتى يجب أن يتم تحديده فى المفاوضات الخاصة بالنظام الانتقالى .

س ٩ ب **ماذا سيكون عليه وضع الاسرائيليين الذين يقيمون فى الضفة الغربية وغزة خلال الفترة الانتقالية ؟ وهل سيكون هناك إسرائيليون ؟ وإذا ما كان الأمر كذلك فماذا سيكون وضعهم بعد نهاية الفترة الانتقالية ؟**

جـ ٩ ب : ستتناول المفاوضات التى ستجرى بمقتضى الفقرة ١ ـ ١ (٢) والخاصة بتحديد سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى وضع المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة ، وبناء عليه وضع المواطنين الاسرائيليين المقيمين فيها ، ومهما يكن العدد الذى يبقى بعد الفترة الانتقالية وأوضاعهم فإن ذلك سيتم الاتفاق عليه خلال المفاوضات الخاصة بتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة تبعا للفقرة ١ ـ ١ (ج) .

س ١٠ أ : **هل يمارس سكان الضفة الغربية وغزة فى نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية بحرية ، حق تقرير المصير من أجل تحديد مستقبلهم السياسى ؟**

جـ ١٠ أ : يقضى إطار العمل بأن يشترك الممثلون المنتخبون لسكان الضفة الغربية وغزة اشتراكا كاملا فى المفاوضات التى تحدد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة ، كما يقضى إطار العمل بأن الحل الذى يتم التوصل إليه خلال المفاوضات ينبغى أن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومطالبه ، ويعتبر القبول الواسع النطاق لنتائج هذه العملية ، فى مصلحة كافة الأطراف ، ويتصل اتصالا مباشرا بأن تتم العملية فى حرية . وفى هذا الصدد ، وفى الوقت الذى يتم فيه تنفيذ العملية التى وصفناها فيما سلف فإن قوة بوليس محلية قوية ستكون موجودة ، وتكون مسئولة أمام سلطة الحكم الذاتى ، لضمان عدم وجود أى تدخل فى العملية السياسية ، ولضمان هذه الحقوق .

س ١٠ ب : **ما هو موقف الولايات المتحدة ـ تجاه هذا السؤال ؟**

جـ ١٠ ب : إن الولايات المتحدة تؤيد حق الفلسطينيين فى الاشتراك فى تحديد مستقبلهم ، وتعتقد أن إطار العمل يقضى باشتراكهم هذا فى كافة

الخطوات الهامة المتعلقة بتحديد مستقبل الضفة الغربية وغزة ، وتعتقد الولايات المتحدة أن الفقرة أ ١٠ (ج) (٢) لا تستبعد إجراء الانتخابات من جانب سكان الضفة الغربية وغزة بعد التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة من أجل الغرض الذى تم الاعراب عنه ، والخاص بانتخاب ممثلين تطرح عليهم الاتفاقية للتصويت عليها .

س ١١ أ : ما هو الحل الذى يتصوره إطار العمل بالنسبة لمشكلة الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الأراضى المحتلة كلاجئين ، وبالنسبة لاستعادة حقوقهم ؟

جـ ١١ أ . تقضى الفقرة أ. ٤ من إطار العمل بأن مصر وإسرائيل سيعملان مع بعضهما البعض ومع الأطراف المعنية الأخرى للاتفاق على قرار بشأن حل مشكلة اللاجئين ، وينبغى تنفيذ الاجراءات التى يتفق عليها على نحو عاجل وعادل ودائم .

وتقضى الفقرة أ. ٣ من إطار العمل بتشكيل لجنة تعقد جلساتها باستمرار لتقرير الترتيبات الخاصة بعودة الأشخاص الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة فى ١٩٦٧ إليهما .

وبالاضافة إلى ذلك بما أن المؤسسات السياسية للحكم الذاتى تأخذ شكلها فى الضفة الغربية وغزة من خلال المفاوضات بين الأطراف ، فإن العلاقة بين تلك المؤسسات والفلسطينيين الذين يعيشون خارج المنطقة سيتم تناولها .

س ١١ ب : ما الذى تعتبره الولايات المتحدة أساسا لحل هذه المشكلة ؟ وكيف تحدد هذه الحقوق . ؟

جـ ١١ ب : تعتقد الولايات المتحدة أن الحل الخاص بمشكلة اللاجئين ، يجب أن يعكس قرارات الأمم المتحدة القابلة للتطبيق . ويتعين على أى برنامج يعد لتنفيذ هذه القرارات ، أن يوفر لهؤلاء اللاجئين الذين يعيشون خارج الضفة الغربية وغزة ، الخيار وفرصة الاقامة بصفة دائمة فى إطار الحقائق والظروف الراهنة .

س ١٢ : ما هو تصور اتفاق إطار العمل بالنسبة لمستقبل بقية الأراضى العربية المحتلة ؟ وما هو موقف الولايات المتحدة تجاه هذا السؤال ؟

جـ ١٢ : ينص إطار العمل على أن الهدف منه إقامة أسس سلام بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين . كما ينص على أن الهدف هو إقرار السلام الدائم والشامل ، العادل ، وأن أية مفاوضات ينبغى أن تنفذ كل بنود ومبادىء قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ . وتنص الفقرة ج ـ ١ بصفة خاصة على أنه ينبغى تطبيق مبادىء إطار العمل على المعاهدات بين إسرائيل والأردن ولبنان وسوريا بالاضافة إلى مصر .

وفيما يتعلق بالضفة الغربية بصفة خاصة فإن الفقرة ٩-١ (ج) تقضى بإجراء مفاوضات على أساس كافة بنود ومبادىء القرار ٢٤٢ والتى تحدد ضمن مسائل أخرى موقع الحدود . وأن الولايات المتحدة مستمرة فى تأييد إقرار سلام شامل لكل جيران إسرائيل . وفيما يتصل باحتمال إجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية بين إسرائيل وسوريا فإن الولايات المتحدة ستؤيد تطبيق كافة مبادىء وبنود القرار ٢٤٢ بالنسبة لهذه التسوية .

س ١٣ : **بالنسبة لتعريف متطلبات الأمن فى المنطقة ، هل توافق حكومة الولايات المتحدة على مبدأ المعاملة بالمثل تجاه هذه المتطلبات أو أن حكومة الولايات المتحدة ترى تطبيقها من جانب واحد فقط؟**

جـ ١٣ : إن الولايات المتحدة تقر إقرارا كاملا مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة لمتطلبات الأمن ، فى إطار مفاوضات الشرق الأوسط ، وتشير ديباجة إطار العمل بصفة خاصة إلى المعاملة بالمثل ، باعتبارها الأساس الذى يمكن أن يتفق بشأنه الأطراف بالنسبة لترتيبات الأمن الخاصة . كما يشير إطار الاتفاق إلى اهتمامات الأمن لدى كافة الأطراف وأمن إسرائيل وجيرانها .

س ١٤ : **حيث أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قد تقرر أن يكون أساسا لأية مفاوضات خاصة بالتسوية فى الضفة الغربية وغزة وغيرهما من جوانب النزاع ، ماذا ستفعل الولايات المتحدة فى حالة تضارب التفسيرات بين الأطراف المتفاوضة . خاصة على ضوء التفسيرات السابقة للحكومة الأمريكية للقرار رقم ٢٤٢ والالتزامات المترتبة عليها ، والتى كانت أساس قبول الأردن للقرار السالف الذكر؟**

جـ ١٤ : إن الولايات المتحدة ستلتزم أولا بتفسيرها الثابت للقرار ٢٤٢ وخاصة تفسيرها بأن بند الانسحاب فى هذا القرار ينطبق على جميع الجهات ، وفى حالة ظهور تفسيرات متضاربة بين الأطراف المتفاوضة ، فإن الولايات المتحدة ستسعى مثلما فعلت أثناء المفاوضات المكثفة فى كامب ديفيد إلى تحقيق اتفاق الآراء بين الأطراف ، كما ستعلن تفسيرها للوصل إلى حل للنزاع ، وما زال تفسير الولايات المتحدة للقرار هو التفسير الذى أعلنته منذ ١٩٦٧ .

كانت هذه الردود الأمريكية على الأسئلة العربية مثارا للنقد من إسرائيل . . والتى لم تر فيها إلا إصرار الولايات المتحدة على الآراء والمسلمات التى تبودلت فى كامب ديفيد ، والتى كانت إسرائيل تقصد بها فى النهاية الوصول إلى اتفاق منفرد مع مصر ـ ولم تتصور أنها ستسجل بهذا الأسلوب .

وكان رفض العرب لها راحة لاسرائيل نفسها ، والتى كانت مرغمة على الدخول فى مباحثات تعلم مسبقا أنها ستؤدى إلى وصول الفلسطينيين إلى بعض حقوقهم ، وخاصة الحكم الذاتى ، ثم قيام الدولة التى يمكن أن يؤدى الموافقة على قبولها إلى سقوط أى حاكم إسرائيلى مهما كانت شعبيته . لقد تنفست إسرائيل الصعداء عندما رفض العرب هذه الردود ، وأسوق هنا ما قاله ديان فى كتابه :

« وما أحزننى هو أن أرى وزارة الخارجية الأمريكية متمسكة بفكرة تغيير مواقفها . الذى قد يجذب القلوب العربية . ذكرنى هذا بمقابلة بين بن جوريون و « ماجنتر » فى السنين التى سبقت إعلان دولة إسرائيل . شغل ماجنتر منصب رئيس الجامعة العبرية وكان متحمسا أشد الحماس لفكرة اتفاقية سلام عربية / إسرائيلية ، وكان قد صرح أنه إذا ما استطعنا التوصل إلى هذا السلام فسيكون بمقدورنا حينئذ الحصول على الدولة « دولة إسرائيل » ولكن بن جوريون رد قائلا : « أنه فقط بعد تأسيس الدولة سيمكننا التوصل إلى سلام مع العرب » .

وكانت المفاجأة عندما أعلن ديان على الصحفيين فى غداء عمل يحضره الرئيس كارتر ووفود المباحثات الثلاثة أنه يرى أن مكان هذه المباحثات يجب أن يكون الشرق الأوسط وليس أمريكا ؟؟ وأثارت هذه الجملة استياء الرئيس الأمريكى وكل الذين استمعوا لها ، وكانت دليلا على إحساس ديان بالعجز عن التصرف نتيجة لتجريده من كل السلطات الطبيعية للمفاوض .

وبالفعل فقد ضاق كل من الوفدين المصرى والأمريكى بالتردد الذى يكتنف خطوات الوفد الاسرائيلى فهو لا يستطيع أن يبدى موافقته على أى نقطة

ولو ثانوية ، فلابد من الاتصال بإسرائيل ، وكان ديان يحاول أن يعطى هذه الاتصالات صيغة الالتزام بالديمقراطية فى إسرائيل ، والتى تستوجب ضرورة عرض كل الأمور على الكنيست والحكومة ، فى ظل تطاحن حزبى يجعل من الصعب البت فى أمر دون الرجوع فيه إلى الآراء المتضاربة هناك ، وكان يعنى أن كل الموافقات التى يبديها ديان موافقات شخصية لابد أن يرجع فيها لتل أبيب حتى تصبح لها قوة الموافقة الكاملة . .

واضطرت هذه الطريقة ديان للتهرب من الموافقة حتى على الأمور المنطقية التى لا يحتمل حدوث خلاف بشأنها ، وخاصة تلك التى كانت هناك نصوص عنها فى وثائق إطار كامب ديفيد ، ومن هنا فقد كانت السمة المميزة لموقف المفاوض الاسرائيلى هى السلبية فى الموافقة والايجابية فى الاعتراض . ولم تكن هذه هى الروح التى توقعتها الأطراف الموقعة على اتفاق كامب ديفيد ، والتى حددت ثلاثة أشهر لانهاء المفاوضات والتوقيع على معاهدات السلام .

□ منعطفات شــــاقة

فى نفس ليلة وصولنا إلى فندق ماديسون بعد لقائنا بالرئيس كارتر فى البيت الأبيض ، وتبادلنا الزيارات مع الوفد الاسرائيلى . كان الاتجاه السائد لدى الوفود هو أنه يمكن الاسراع بالانسحاب فى مقابل الاسراع فى تطبيع العلاقات وأبدى ديان أمله فى إمكانية توقيع معاهدة السلام قبل أول نوفمبر ١٩٧٨ .

وقد لاقت هذه النتائج الابتدائية صدى طيبا لدى الرئيس السادات عندما أبرقت له بها ، فأثنى على موقف الرئيس كارتر وأيده ، وعلى مواقف ديان ووايزمان التى بدت للوهلة الأولى كبداية طيبة . ولكن المقابلات التى أعقبت هذه البداية مع ديان كانت تعطى مدلولا آخر ، فالاقتراحات الاسرائيلية بالاختصار والأسراع لم تكن إلا طريقا شاقا تكمن فى منعطفاته كل المحاذير . فاختصار المفاوضات للوصول إلى اتفاق قبل أول نوفمبر لم يكن يحمل فى ذهن المفاوض الاسرائيلى إلا قصدا واحدا وهو الاسراع بعقد اتفاق منفرد ، حيث لم تكن الصعوبة أبدا فى الاتفاق على الجلاء عن سيناء ولكن عن الضفة الغربية وغزة ، وكذلك اختصار فترة الانسحاب الأولى إلى ستة أشهر لم يكن يعنى لدى المفاوض الاسرائيلى إلا سرعة الاعتراف بإسرائيل ، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينها وبين مصر .

وكان من السهل توقع ما تلا ذلك من مصاعب ، حينما واجه الاسرائيليون موقفنا الثابت والصادق من المفاوضات وهو أن السلام الجزئى ليس هدفنا وأن

العلاقات الطبيعية يجب أن تتوازى وتتوازن مع تنفيذ مراحل الاتفاق الشامل ، وأن أية صيغة لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية يجب أن تحمل ربطا محددا فى مستقبل الضفة الغربية وغزة .

لقد ظن الاسرائيليون أننا أكثر منهم تلهفا للسلام ؛ لأننا أكثر حاجة إليه ، ولم تكن هذه هى الحقيقة ، فلو أن الأمر كذلك لوقع السادات معاهدة السلام فى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، حينما ألحوا عليه فى الانتظار لحين صياغة الوثيقة .

وكأنما يتصورون أنه كلف نفسه هذه المشقة الهائلة ، ليستسلم تحت قبة الكنيست الاسرائيلى .

وفى المقابلة التى تمت بين ديان وبطرس غالى يوم ١٢ أكتوبر ١٩٧٨ وهو نفس يوم افتتاح المباحثات أعرب ديان عن استعداده لبحث صيغة ترضى الفلسطينيين مساهمة من إسرائيل فى تحقيق التسوية الشاملة . وهكذا حاول ديان التظاهر بأنه يجاهد للافلات من القيود التى وضعتها عليه الحكومة الاسرائيلية .

ولما كانت مناقشات مجلس الشعب المصرى وقراراته ـ فيما يتعلق بكامب ديفيد ـ معلومة لاسرائيل ، كما كان معلوما أن اللجنة الوزارية لمؤتمر بغداد سوف تنعقد فى ٢ نوفمبر ١٩٧٨ فقد كانت حجة ديان فى الاسراع بالاتفاق قبل أول نوفمبر ١٩٧٨ هى الرد على ما يمكن أن يثار فى اجتماع هذه اللجنة فى بغداد .

وهكذا بدا ديان وكأنه يفهم الموقف المصرى والعربى من جوانبه المتعددة ، فكان هذا هو القناع التى تستر به قبيل بدء المباحثات .

وبعد افتتاح المباحثات فى البيت الأبيض وفى أول اجتماع بين الوفد المصرى والأمريكى يوم ١٢ أكتوبر ١٩٧٨ كان واضحا أن فانس يعلم الأهمية التى تعلقها مصر على إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، أو على الأقل إيجاد ربط يمنع من توقيع معاهدة منفردة لا تتصل بالتسوية الشاملة للقضية تنفيذا لاتفاق كامب ديفيد .

وراح فانس يستعرض أفكاره بالنسبة للضفة الغربية وغزة مبينا اقتناع الجانب الأمريكى بضرورة إحراز تقدم فى هذا الموضوع قبل توقيع اتفاق السلام ، وأن أفكاره ترمى إلى إقناع إسرائيل بالموافقة على كل أو بعض النقاط التالية :

- عودة الأراضى العامة فى الضفة الغربية وغزة إلى الحكم الذاتى الفلسطينى .
- ترتيب انتخاب أعضاء المجلس الفلسطينى بحيث تكفل الحرية والأمان فى الانتخابات دون تدخل إسرائيل (بإشراف دولى) .

- انسحاب القوات الاسرائيلية إلى مواقع محددة .
- تحديد سلطات ومسئوليات المجلس الفلسطينى .
- إجراء خطوات منفردة من إسرائيل تدلل بها على حسن النية ، وتؤكد الثقة والطمأنينة فى الضفة وغزة مثل :

- ☐ إنهاء حظر التجمع والسماح بالاجتماعات السياسية .
- ☐ توسيع نظام جمع شمل العائلات .
- ☐ إصدار عفو عن بعض المسجونين السياسيين .
- ☐ السماح بالعبور بين الضفة الغربية والأردن .

كانت هذه هى اجتهادات فانس التى استوحاها من روح وإطار كامب ديفيد ، وفى الوقت نفسه فقد طلب منا تقديم مقترحاتنا بهذا الخصوص ، وتم بالفعل تقديم ورقة مقترحات من جانبنا اشتملت على عشرين نقطة من أبرزها : الاستعانة بلجنة دولية من الحكماء ، تضم بعض الشخصيات ذات الوزن على المسرح العالمى ؛ لمراقبة تنفيذ الاجراءات التى ستتم فى الضفة وغزة . ومقترحات حول الانتخابات للسلطة الفلسطينية الذاتية ، وكذا فكرة إرسال وفد مصرى إلى غزة لتهيئة الجو هناك ، وشرح نتائج قمة كامب ديفيد لممثلى الشعب الفلسطينى ، وقد نالت المقترحات المصرية استحسانا من الجانب الأمريكى .
فماذا كان رد فعل إسرائيل ؟

☐ الأقنعة تتســـاقط

فى اجتماع الوفود الثلاثة فى بليرهاوس مساء الجمعة ١٣ أكتوبر سقطت الأقنعة الاسرائيلية على مائدة المفاوضات .

وقد قدم فانس مشروعه المعدل للمعاهدة على أساس المقترحات التى أبداها الطرفان ، وتطرقت المناقشة إلى النقاط التالية :

- الارتباط بين المعاهدة والتسوية الشاملة :

- ☐ اعترض الجانب الاسرائيلى على ذكر الربط فى المعاهدة المصرية الاسرائيلية على أساس أن هذا سبق ذكره فى إطار كامب ديفيد الذى سيكون أساسا لاتفاقيات أخرى ، وأن كل ما يمكن ذكره فى المعاهدة هو تأكيد الالتزام بهذا الاطار .

□ عندما أكد الوفد المصرى ضرورة ذكر الارتباط صراحة فى المعاهدة على أساس أنها خطوة أولى لمعاهدات أخرى ، ومثلا يمكن أن تحتذى به باقى الدول العربية الأطراف ، ويكون مشجعا لها على ذلك ، قال ديان أن هذه الأسباب بالذات هى التى تدفعه للرفض فهم غير متأكدين من قبول الأطراف العربية الأخرى .

وقد أوضح صراحة أن إسرائيل تريد عقد اتفاقية مع مصر فقط دون ربطها باتفاقيات أخرى ، ووصل ديان بعد المناقشات القانونية لهذا الرأى إلى المخرج المتوقع حين قال :

إن الوفد الاسرائيلى مفوض من البرلمان بتوقيع اتفاقية مع مصر فقط . ولا يمكن له الاستمرار إلى أبعد من ذلك فى غير هذا الاتجاه .

وأكد الوفد المصرى أننا لا نسعى لاتفاق منفصل أو مرحلى أو فصل قوات جديد ، وعارض فانس وجهة نظر روزين المستشار القانونى للوفد الاسرائيلى الذى يحاول أن يقلل فيها من أهمية النص الصريح على الحل الشامل ، على أساس أن ذكر إطار كامب ديفيد يكفى . وأعرب فانس تحريكا للمباحثات عن إمكانية نقل هذه الفقرة من مكانها لمكان آخر ، ويهمنى هنا أن أشير إلى أن الاسرائيليين كانوا يلعبون على وتر انهيار المباحثات للتأثير على الجانب الأمريكى لعلمهم باهتمام الرئيس كارتر بإنجاحها . وأشير هنا إلى ما جاء فى كتاب الاختراق لموشى ديان حيث قال : « إن الرئيس كارتر كان قد عبر عن رغبته فى إنهاء المباحثات فى أسبوعين أو ثلاثة ، أما إذا حاول الوفد المصرى المفاوض ربط القضية الفلسطينية بالمفاوضات المصرية الاسرائيلية ، فإن الولايات المتحدة ستؤيد ذلك ، إلا أنها لن تصر على ذلك إذا ما أدى إلى انهيار المباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام » .

- وافق ديان وروزين على الفقرة الخاصة بضرورة التوازن والتوازى فى تنفيذ الالتزامات والتى اقترحها الجانب المصرى .
- اختلف الجانبان فى صياغة المادة التى تدل على إنهاء حالة الحرب وهل تنتهى بتوقيع المعاهدة أو بانتهاء مظاهر الحرب وهى الاحتلال .
  ووافق الجانبان على صياغة مقترحة من فانس تقول : « إن الحرب بين الجانبين سوف تنتهى ويسود السلام » .
- طالب الوفد المصرى بتعديل فى صياغة فقرة الحدود بين مصر وإسرائيل لابعاد اللبس الوارد فى الصياغة الأمريكية ، والذى يمكن أن يفهم منه أن غزة تدخل فى حدود إسرائيل ، وكان هذا تحويلا لموضوع الحدود

ليمس القضية الفلسطينية ، فغزة كما هو معروف كانت تحت الاشراف المصرى قبل يونيو ١٩٦٧ .

واقترح الجانب الاسرائيلى تجميد الموضوع بتضمينه فى خطاب ملحق بالمعاهدة ، يرسل من مصر وتفيد إسرائيل باستلامه كتمثيل لوجهة النظر المصرية ، وبالطبع لم نوافق على ذلك .

- كان المشروع الأمريكى يتضمن عبارة تلزم كل طرف بعدم تأييد أية دعاوى ضد سيادة الطرف الآخر واستقلاله السياسى ، وكان هذا كما جاء فى اعتراضنا عليه يعنى مثلا التعهد بعدم تأييد الفلسطينيين فى حقهم فى السيادة على الضفة الغربية وغزة ، وهذا مالا تلتزم به مصر .
- وكان بالمشروع الأمريكى أيضا عبارة تلزم كل طرف بعدم السماح لقوات دولة أخرى بالوجود على أرضه وكان هذا يعنى فى الاعتراض المصرى عليه أولا انتقاص لسيادة مصر ، وثانيا منعها من حماية أرضها فى حالة وقوع خطر حتى لو كان من جانب آخر غير إسرائيل ، وكان رأى مصر أنه يكفى أن يتعهد كل طرف كما هو وارد فعلا فى النص الأمريكى بعدم السماح بشن عمليات عسكرية أو أعمال عنف من أرضه ضد الطرف الآخر .

وللمرة الثانية قرر ديان تمييع الموضوع فاقترح تأجيل مناقشة هذه الفقرة لحين الوصول للبند الخاص بأولويات الالتزامات ، والذى كان يعلم مسبقا أن مصر لن توافق عليه .

فإذا ما راجعنا نقط الخلاف السابقة لوجدناها كلها تتعلق بالقضية الفلسطينية ، فحتى إنهاء حالة الحرب كانت بالنسبة لمصر وضع نهاية للمشكلة الفلسطينية ، وليس مجرد إتفاق بين مصر واسرائيل .

ولم يكن إصرار مصر على الحل الشامل موقفا تفاوضيا ، ولكنه كان التزاما ومطلبا أكده مجلس الشعب المصرى فى مناقشاته لنتائج كامب ديفيد ، وقد أمر الرئيس السادات بارسال محضر مناقشات مجلس الشعب للوفد المصرى فى واشنطن للالتزام به ، وكان المقصود بذلك وضع كل الأطراف فى الصورة الصحيحة بالنسبة للالتزام المصرى العربى ، من واقع التفاعلات الحقيقية فى مراكز صنع القرار فى مصر البلد الديمقراطى العربى ـ فى الوقت الذى تحتم فيه روح كامب ديفيد على جميع الأطراف الالتزام بعدم تحميل طرف أكثر مما تحتمله ظروفه الداخلية والدولية ، وهو الشىء الذى تجاهلته اسرائيل تماما بالنسبة لمصر .

فإسرائيل تريد اتفاقا منفصلا يزيد من حدة الخلاف بين مصر والدول العربية لعل في هذه الهوة إضعافا لمصر الآن والعرب مستقبلا ، عندما تشترك أطرافهم في مفاوضات مشابهة ، وهي كذلك تثير الخلافات الداخلية في مصر التي يجمع شعبها على ضرورة الحل الشامل ويعتبر أى حل منفرد ضربة لعروبته ، وهي في نفس الوقت تفتح الباب بحرص للجانب المصرى للتهاون معها في القضية العربية ، باتخاذ صيغ مائعة لا تعنى في حقيقة الأمر التزاما من أحد .

وهكذا انزعج الاسرائيليون عندما توقفنا عند مشروع المعاهدة لنبحث عن نص يربط بينها وبين تسوية المشكلة الأم ، مشكلة فلسطين .

وانزعج الاسرائيليون والأمريكيون على السواء عندما جاء رد السادات في ١٠/١٥ ليضع بعد كل جملة في المشروع تتحدث عن العلاقات الطبيعية كلمة Gradually أى بصورة تدريجية . فمن ناحية لم يكن من المقبول أن تستخدم واجهة كامب ديفيد للسلام الشامل لطبخ معاهدة مصرية اسرائيلية منفردة ، ومن ناحية أخرى لم يكن من المعقول أنه بمجرد توقيع أو بمجرد اتمام الانسحاب الجزئى الأول من سيناء يمكن أن تقوم علاقة طبيعية كاملة بين مصر واسرائيل ، ولما تزال الخطوات الباقية للسلام رهنا بارادة اسرائيل .

لقد كانت قناعة الوفد المصرى كاملة ، ولم تكن لديه مجرد تعليمات ، فالوفد كان بتشكيله قريبا من حقائق المشكلة من عهد بعيد ملاحقا لتأثيراتها الداخلية عسكريا وسياسيا ، وتأثيراتها الخارجية منذ بداية أحرج فتراتها في ١٩٦٧ .

لقد بحث الوفد المصرى عن صدق السادات في وجوه مفاوضيه من الاسرائيليين ولكن بدا أن هؤلاء تجاوزوا السادات إلى ربع أو نصف قرن بعده مفترضين أن السلام فورة لا تلبث أن تزول وأن أى اتفاق مع مصر هو اتفاق مرحلى تربح منه اسرائيل تحييد مصر ، أو فصلها عن المعسكر العربى كله في صراعها مع باقى أطرافه ، وما أضعف هذا المعسكر بدون مصر .

☐ وجهات نظر

عند مناقشة نتائج إطار كامب ديفيد للسلام الشامل في الشرق الأوسط أتفقت الآراء في مجلس الشعب المصرى بما في ذلك المعارضة والمستقلون حول عدد من المسائل التي يرى المجلس أن يسترشد بها المفاوض المصرى ، وليست هذه القرارات سرا على أحد ، فجلسات مجلس الشعب المصرى مفتوحة ، وتنشرها

الصحف بتفصيلاتها وقرارات لجانها أيضا مفتوحة إلا فيما يؤثر على الأمن القومى المصرى .

فماذا كانت توصيات اللجنة الخاصة لمجلس الشعب ؟ ؟

*** بالنسبة لاتفاقية اطار السلام بين مصر واسرائيل :**

- ☐ التدرج فى اقامة العلاقات الطبيعية مع اسرائيل تصاعديا حتى الانسحاب النهائى بحيث تسير هذه العلاقات بالتوازى مع الخطوات الايجابية ، التى تقوم بها اسرائيل نحو السلام .
- ☐ تخفيض فترة الانسحاب الشامل للقوات الاسرائيلية بحيث لا تزيد عن سنة .
- ☐ يراعى فى العلاقات الاقتصادية المصلحة الوطنية بلا تميز لأى من الطرفين فى أى وضع اقتصادى يزيد عما تقتضيه العلاقات الاقتصادية الدولية .
- ☐ إخضاع المطارات والمستوطنات فى سيناء لسيادة مصر الكاملة وإخلاء المستوطنات من سكانها وتسليمها لمصر دون تخريب أو تدمير .
- ☐ تعديل خط تمركز القوات المصرية بعد الانسحاب الكامل من سيناء بحيث يشمل تمركزها جميع ممرات سيناء تحقيقا للتناسب فى ضمانات الأمن الممنوحة للطرفين .
- ☐ تحديد فترة بقاء القوات الدولية بحيث لا يكون لوجودها صفة الدوام مع ايضاح مهامها وحجمها وجنسية أفرادها .
- ☐ التمسك بضرورة انضمام اسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .
- ☐ تعويض مصر عن الأضرار التى لحقت بالمدنيين نتيجة للأعمال الحربية وعن استغلال اسرائيل لثروات سيناء .
- ☐ تأكيد السيادة الوطنية على الطريق بين مصر والأردن مع تحديد الجهات التى تتحمل نفقات هذا الطريق وصيانته والأغراض التى يستخدم فيها .

*** بالنسبة لاتفاقية اطار السلام الشامل فى الشرق الأوسط :**

- ☐ ضرورة التنسيق بين أى اتفاقية لسيناء مع الخطوات التى تتخذ فى الضفة الغربية وغزة .
- ☐ ضرورة مواصلة مصر لدورها الايجابى لتنفيذ بنود الاتفاقية الخاصة بالضفة الغربية وغزة .

- □ التمسك بالحق العربى ف السيادة على القدس العربية ف ضوء الخطابين المتبادلين بين الرئيسين كارتر والسادات .
- □ بذل الجهود الدبلوماسية لتحقيق اشتراك الدول المعنية ف اتفاقيات السلام النهائية (والافادة بما تحقق لمصر من انسحاب شامل عن سيناء والمستوطنات بما يؤكد أن القرار ٢٤٢ يعنى انسحاب اسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة بعد ١٩٦٧) .

ولقد حذر مجلس الشعب أيضا من موقف اقتصادى حساس لمصر إذا ما استمرت الدول العربية على رفضها لأى اتفاق لا يرضي الجماهير العربية ، ولا يرد على الأسئلة التى تثيرها الدول العربية الرافضة تحت لواء الاتحاد السوفيتى .

وحتى تكون مثل هذه التوجيهات من مجلس الشعب المصرى واضحة للجميع ، فقد سلم الدكتور الباز نسخة منها إلى المستر آثرتون ف الاجتماع الذى تم بين الوفد الأمريكى والوفد المصرى ف ١٧ أكتوبر ١٩٧٨ .

□ السلام من وجهة النظر الاسرائيلية

بدراسة المشروع الأمريكى وملاحظات اسرائيل عليه ، ومن خلال اللقاءات الثنائية التى تمت بين أعضاء الوفد المصرى والاسرائيلى تجمعت لدى الجانب المصرى الخيوط الأساسية لوجهة النظر الاسرائيلية للسلام ، الذى يمكن أن تحققه المعاهدة المنتظرة بين مصر واسرائيل . وللحقيقة لم تخرج وجهة النظر هذه عن الخطوط والملاحظات والاستفهامات التى وقعها السادات بيده على الصورة الأولى للمشروع الأمريكى والصورة الثانية المعدلة بناء على ملاحظات الجانبين . فماذا كانت وجهة نظر اسرائيل للسلام ؟ ؟ كانت وجهة نظر اسرائيل للسلام مع مصر كالآتى :

- تهدف اسرائيل إلى عقد اتفاق ثنائى دائم بينها وبين مصر ، يتضمن أن يقوم ف أعقابه مباشرة اعتراف كامل ، إنهاء لحالة الحرب ، إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بعد الانسحاب المبدئى ، إقامة علاقات اقتصادية متميزة ، تشمل استمرار الاستفادة من ثروات سيناء المعدنية والسمكية ، اقامة علاقات ثقافية وحضارية .

- لا دخل لمثل هذا الاتفاق بأطراف أخرى لم تشترك فى المفاوضات ، حيث أن بعضها يرفض حتى القرار ٢٤٢ الذى يقوم على أساسه المفاوضات ووقعت على أساسه اتفاقية كامب ديفيد .
- لا تقبل اسرائيل أى بند فى الاتفاق مع مصر يرتبط بحقوق فى الضفة الغربية أو غزة أو القدس . وحتى الحكم الذاتى المقرر فى كامب ديفيد للشعب الفلسطينى تخضع تفصيلاته للتفاوض فى مرحلة أخرى بعد الاتفاق المصرى الاسرائيلى ، ولا داعى لربطه بهذا الاتفاق .
- يضمن الاتفاق مع مصر تحييدها تماما عن الساحة العربية .

بمعنى :

- ☐ أن للاتفاق أولوية على كل الاتفاقات السابقة لمصر حتى مع الدول العربية .
- ☐ أن يشمل الاتفاق الامتناع عن تأييد أى دعاوى ضد اسرائيل أو وجود قوات لدول عربية غير مرتبطة باتفاق مع اسرائيل .
- ☐ الا تسمح مصر « أو تحرض » على أى أعمال عدوانية ضد اسرائيل تشن من أراضيها .

- **ليس فى نية اسرائيل أن تجعل من هذا الاتفاق الثنائى مع مصر مثلا يحتذى عند عقد اتفاقيات مماثلة مع الدول العربية الأخرى ، حيث تختلف الظروف السياسية والاقليمية ، وعلى سبيل المثال :**

- ☐ لا يمكن أن تتخلى اسرائيل عن السيطرة العسكرية على الضفة وغزة مهما كان شكل الحكم الذاتى ، بل ويجب أن يؤكد الحكم الذاتى دخول هذه المناطق تحت السيادة الاسرائيلية .
- ☐ القدس الموحدة عاصمة اسرائيل وأقصى ما يمكن لغير اليهود هو زيارة الأماكن المقدسة والاشراف البلدى عليها عند الضرورة .
- ☐ إخلاء المستوطنات فى سيناء لا يعنى اطلاقا إخلاء مماثلا فى الضفة الغربية أو غزة ، حيث تكون المستوطنات فى هذه المناطق :
  - ○ سياجا أمنيا حول اسرائيل .
  - ○ سياجا بشريا يستطيع بتطوره أن يؤثر فى التكوين الديموجرافى للضفة وغزة .

- إن موافقة اسرائيل على تجميد المستوطنات كان ينصب على فترة الأشهر الثلاثة المحددة فى كامب ديفيد لانتهاء المحادثات المصرية الاسرائيلية حول معاهدة السلام بين الطرفين وليس المحادثات الخاصة بالضفة وغزة .

☐ مع الحقائق وجها لوجه

عندما تمت المقابلة بين الوفدين المصرى والأمريكى فى بلير هاوس يوم ١٩٧٨/١٠/١٧ كانت الصورة قد وضحت تماما ، وخاصة فى ضوء العوامل الثلاثة الآتية :

- سقوط الأقنعة عن وجه المفاوضين الاسرائيليين وحكومة الليكود .
- وصول ملاحظات الرئيس السادات على المشروع الأمريكى .
- وصول توصيات مجلس الشعب المصرى .

وأحب هنا أن أؤكد أن أى ملاحظات للرئيس السادات أو توصيات مجلس الشعب المصرى ، لم تخرج عن الخط العام التى رسمته محادثات كامب ديفيد بالنص أوبالروح ، بل ولم يرد على الموقف المصرى أى تغيير ليس فقط منذ مباحثات كامب ديفيد . . ولكن منذ المبادرة وخطاب الرئيس فى الكنيست الاسرائيلى . وهذا واضح من مقارنة هذا الموقف الواحد مع الأزمنة المختلفة لهذه الأحداث حتى الآن .

وتم اجتماع بين الجانبين المصرى والأمريكى خصص لبحث الجوانب غير العسكرية فى المشروع الأمريكى بشأن البروتوكول المتعلق بسيناء وقد شملت هذه المناقشات بصفة رئيسية نقطتين أساسيتين :

- بترول سيناء .
- العلاقات الطبيعية بعد السلام

☐ البترول فى سيناء

وكان رأى الجانب المصرى فى موضوع البترول يتلخص فى الآتى :

☐ ضرورة توقف اسرائيل عن أعمال استغلال أو استكشاف بترول سيناء والغاز الطبيعى والموارد الأخرى فيها ، وفى مياهها الاقليمية بمجرد

توقيع الاتفاق ، وبالتالى فلا يتم أى تعرض للجهود المصرية للتنقيب بواسطة الشركات التى حصلت على مثل هذا الامتياز من مصر .

وكان سند مصر فى ذلك والأساس فى هذا الطلب هو عدم شرعية عمليات الاستغلال القائمة بواسطة اسرائيل فى الأراضى المحتلة باعتراف وتصريح الولايات المتحدة نفسها علاوة على مطابقة ذلك لقواعد القانون الدولى .

- تعيد اسرائيل كافة حقول البترول ومنشآتها ومتعلقاتها سليمة لمصر وتقوم لجنة فنية من الطرفين باجراءات التسليم لضمان عدم الاضرار لحين التسليم بعد الانسحاب المبدئى .

ومن خلال رأى مستر آثرتون الذى أبداه تعليقا على هذه الملاحظات ، والذى سلم فيه باقرار الولايات المتحدة الأمريكية بعدم شرعية استكشاف أو استغلال البترول فى الأرض المحتلة سقط قناع آخر من أقنعة المفاوض الاسرائيلى عندما أعلن آثرتون رغبة اسرائيل فى استمرار شركة « نيبتون » فى عملياتها بخليج السويس وذلك فى اطار العلاقات الطبيعية بين مصر واسرائيل ، كما أن اسرائيل تطلب من مصر تعهدا لتزويدها بكمية من بترول سيناء سنويا . . ؟ ؟

وكان الرد المصرى

- إن استمرار الأعمال غير الشرعية تحت أى ستار آخر مرفوض تماما خاصة وأن مصر قد أعطت الامتيازات للتنقيب عن البترول فى الخليج لشركات أخرى ، وفى غير ذلك مساس بالسيادة المصرية تحاول اسرائيل ادراجه فى بنود المعاهدة .

- إن العلاقات الطبيعية مع اسرائيل سوف تسمح لها بالشراء من البترول المصرى الفائض شأنها شأن أى دولة أخرى دون تفضيل أو تمييز ، اللهم إلا ما تتمتع به اسرائيل من قرب مصادر البترول ، مما قد يوفر عليها تكاليف النقل .

- الأصل فى البيع يجب أن يكون بيعا للفائض الفعلى ، وبالتالى فلا يمكن الالتزام ببيع كمية محددة سنويا مع تزايد الطلب على البترول للاستهلاك الداخلى تمشيا مع برامج التنمية والتطوير ، ولتسديد حصص الشركات الحاصلة على حق التنقيب ، علاوة على أن البيع يجب أن يكون بأعلى سعر فى عطاء عالمى فى السوق الدولية دون تفضيل لأحد .

وقد أثار آثرتون ملاحظة تتعلق بالشك فى إمكانية الكف عن تشغيل الآبار بمجرد توقيع المعاهدة وتركها حتى يحين موعد التسليم بعد فترة الانسحاب الابتدائى التى قد تدوم ستة أشهر حيث أن ذلك لا يضمن بقاءها صالحة للاستخدام ـ وقد تأجل الرد على ذلك لحين الاسترشاد برأى خبراء البترول من الجانبين والذين تم استدعاؤهم من مصر لواشنطن على وجه السرعة ، فكانت وجهات النظر السياسية متفقة تماما مع وجهة النظر الفنية .

□ العلاقات الطبيعية

وكان رأى الجانب المصرى أن العلاقات يجب أن تتوازى مع مراحل الاتفاق ، وأبدى المستر آثرتون تخوفه من أن يستجلب ذكر التدرج فى اقامة العلاقات شك اسرائيل فى جدية النوايا المصرية للسلام ، وذكر أن من رأيه أن كلمة بعد الواردة فى اتفاق كامب ديفيد (أى بعد الانسحاب المبدئى) لا تفترق كثيرا عن كلمة عند . . .

إذ ليس من المتصور أن تستغرق اتمام هذه العلاقات الدبلوماسية سنة أو أكثر . ولذا فمن المفضل أن تتم عقب الانسحاب المبدئى مباشرة .

وكان المنطق المصرى فى هذا الخصوص واضحا وصريحا :

□ إن العلاقات الدبلوماسية شأنها شأن أى علاقة أخرى تنشأ بالتدريج ، فيتم اصدار بيان عنها ، ثم بعثة برئاسة قائم بالأعمال ، ثم تبادل للسفراء قد يكون وقته المناسب كما ترى مصر هو انتهاء الانسحاب النهائى عن سيناء .

□ ليس من المقبول ارتفاع علم اسرائيل على سفارتها بالقاهرة بينما لا تزال أعلامها ترفرف على أراضى مصرية محتلة ، بل وأن هذه النقطة كانت مثارا للنقاش فى مجلس الشعب ووردت فى توصياته التى يضعها الوفد المصرى تحت تصرف آثرتون .

□ وقد ضرب الوفد المصرى مثلا لهذه العلاقات ، بالعلاقات بين مصر وأمريكا وكيف عادت بالتدريج بعد قطعها عام ١٩٦٧ ولم تصل لمستوى السفراء ألا بعد حرب ١٩٧٣ رغم أنه لم تكن بين الدولتين فى هذه الفترة عداوة أو حرب .

ثم أنه ليس معنى العلاقات الطبيعية أن تفرض اسرائيل علاقات سياسية أو اقتصادية متميزة ، تطلب النص عليها فى الاتفاق مثل موضوع البترول حيث تكون العلاقة فى هذه الحالة علاقات غير طبيعية تحمل طبيعة الاذعان .

وأحب أن أقول هنا أن هذه الاحتياطات الاسرائيلية لم يكن لها ما يبررها ما دامت النوايا خالصة ، وما دام التدرج يتمشى مع وفاء اسرائيل بالتزاماتها ، ولكن المفاوض الاسرائيلى كان يريد أن يعقد صفقة ، وأن يأخذ البضاعة كلها ولا يدفع سوى العربون .

ولست أشك لحظة واحدة فى أن اسرائيل كانت تستطيع أن تختصر أجل الانسحاب النهائى إلى سنة أو أقل إذا أرادت ما دامت ستقوم بتسليم المنشآت كاملة وبالثمن لمصر .

ولكن اسرائيل تريد الوقت حتى تتأكد ، وحتى تنظر كيف تتطور الأمور فى المنطقة ، متجاهلة أن مثل مشروع السلام الشامل الذى ترجوه مصر يمكن أن يجتذب باقى الأطراف بموضوعيته وبصدقه واستقامته .

□ المقابلة الثالثة

بوصول محادثات واشنطن إلى هذا الحد من التشابك دعا الرئيس كارتر الوفد المصرى لمقابلته فى محاولة لوضع النقط على الحروف ، ولانقاذ المحادثات من الدخول فى دائرة مغلقة ، وتناول اللقاء مع كارتر موضوعات كان بعضها عسكريا وبعضها ذا طبيعة سياسية أو عامة . فالموضوعات العسكرية انحصرت فى موضوعين أساسيين :

- **طلب مصر زيادة القوات الموجودة فى المنطقة المحدودة التسليح .**
- **وضع الصواريخ المصرية أرض/جو شرق قناة السويس .**

وقد كان رأى الرئيس كارتر مستمدا من خلفيات كامب ديفيد التى لا يزال يذكر تفصيلاتها ، فوافق على أن زيادة القوة بالقدر الذى تطلبه مصر فى المنطقة المحدودة التسليح هى نفسها المتفق عليها فى كامب ديفيد ، وأن خطأ حدث كان من الصعب إصلاحه قبل التوقيع ، وأن الأوان لذلك . وبالنسبة للصواريخ فقد استفسر عن نوعها ، وأبدى ارتياحه حين علم أنها أرض/جو حيث تكون بالتالى صواريخ دفاعية . وبالنسبة للربط بين المعاهدة والتسوية الشاملة أبدى الرئيس تفهما لهذا المطلب ، ورأى أنه يمكن إما تضمين الديباجة لهذا المفهوم أو اللجوء إلى خطابات متبادلة مكملة تفسر هذا الواقع .

وبالنسبة للتدرج فى إقامة العلاقات فقد أبدى الرئيس كارتر رغبة شخصية فى استجابة مصر لطلب إسرائيل إقامة العلاقات بعد الانسحاب الابتدائى ، تشجيعا لها على المضى فى خطوات السلام وأبدى ثقته فى أن الرئيس السادات سوف

يجيبه لهذا المطلب ، خاصة وقد قبل الاسرائيليون فى مقابل ذلك تنفيذ الانسحاب المبدئى فى ٦ أشهر بدلا من ٩ ، كما قبلوا الانسحاب من العريش فى خلال شهرين بدلا من أربعة أشهر وفتح الطريق بين العريش وغزة ، وأقترح تمشيا مع فكرة مصر أن يصدر الاعتراف عقب الانسحاب المبدئى الأول ، وأن تفتح سفارات على مستوى القائم بالأعمال ترفع إلى مستوى السفير خلال فترة قصيرة ، وأشار إلى تقدير جهود بيجين باتخاذ القرار الصعب برفع المستوطنات بعد تشدده المعروف فى هذا الصدد .

أما بالنسبة لأولوية الالتزامات المترتبة على المعاهدة ، فقد أعرب الرئيس عن أمله فى أن يصل الجانبان إلى اتفاق فى هذا الشأن ، وقد أكد له الجانب المصرى ما سبق تأكيده من قبل عن أن مثل هذا النص فى غيبة اتفاق باقى الأطراف قد يمثل تخليا من مصر عن تعهداتها السابقة للعرب ، وهذا مالا توافق عليه مصر بل وما قد يعرض أمن مصر نفسها للخطر .

وأعرب الرئيس الأمريكى عن أمله فى تلبية دعوة الرئيس السادات لزيارة مصر ، وحضور توقيع المعاهدة ، وعن ثقته فى فهم السادات لمدى الحاجة لطمأنة إسرائيل بواسطة تطبيع العلاقات على أننا نسير إلى السلام بلا تردد أو تخوف .

وأعاد عرض استعداده دائما لوضع نفسه تحت تصرفنا إذا دعت الحاجة إلى تدخل من جانبه .

ويجب هنا أن أسجل الملاحظات الآتية فى مواجهة الرافضين على مختلف المحاور :

- **إن مصر نتيجة الرفض من الدول الأطراف فى القضية قد واجهت موقفا صعبا ، وأن وجودهم أو تفتحهم ولو عن بعد كان يمكن أن يفيدها فى الخروج بنموذج سليم ينطبق على الكافة .**

- **إن الولايات المتحدة أصبحت نتيجة للرفض العربى تعتقد أن الضغط على إسرائيل قد يعنى إلقاؤها فى مغامرة تدفع الولايات المتحدة خسائرها .**

- **إن الرئيس السادات الذى يتولى رئاسة أكبر دولة عربية فى المنطقة ، ويمثل تعدادها أكثر من ثلث الأمة العربية لا يقبل أن تكون التصرفات غير المسئولة فى الأمة العربية سببا فى زيادة أحمالها وأثقالها التى يحملها فى الواقع شعب مصر حربا وسلما ، وأنه بواقعيته أراد أن ينير للشعوب العربية الطريق ، ويترك لها تقدير**

حقيقة الواقع فلا تطير مع أدعيائها بأجنحة الخيال إلى ضياع بعد ضياع .

- **إن السادات كان يعد نفسه لتوقيع نموذج مشرف ، وإن التنازلات التى قد يبديها قد تتعلق بالوقت ، لا بالأرض أو السيادة ، فالتمثيل الدبلوماسى ـ على سبيل المثال ـ إذا تم بسرعة فى ظل الالتزام والضمان الأمريكى للتنفيذ المخلص للمعاهدة لا يضر أحدا ، بل ربما يفيد ، والمهم النوايا .**

- **إن موقف الرفض من الملك حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية خلق الأعذار لاسرائيل وأمريكا على السواء للتقليل من أهمية ربط الاتفاق المصرى الاسرائيلى بالسلام الشامل ، وبالتالى وضع أهم العراقيل فى سبيل هذا الاتفاق الذى تعتقد إسرائيل مؤمنة انه لن يكون فى صالح تطلعاتها .**

ولقد كان الغريب فعلا أن إسرائيل حتى عندما يصبح الأمر متعلقا بشروط الاتفاقية المصرية الاسرائيلية تحاول أن تظهرها إتفاقا مع مصر بمعزل عن الأمة العربية .

فعدم ذكر الربط بين المعاهدة والتسوية الشاملة قد يعنى تأكيد مقولة الحل المنفرد ، التى ترددها روسيا ودول الرفض ، وإعطاء أولوية للمعاهدة المصرية الاسرائيلية على باقى المعاهدات يعنى بالذات معاهدات الدفاع العربية المشتركة ، مما سيؤدى إلى خلخلة الجبهة العربية . أما الاصرار على تعهد مصر بتوريد البترول لها وهى تمثل دولة معادية لباقى أطراف النزاع العربية فأمر قد يصبح مثارا للنقد ، خاصة وأن البعض كان يطالب حتى إيران كدولة إسلامية بمنع ضخ النفط لاسرائيل .

فكأن إسرائيل قد تسببت فى إحالة المعاهدة المصرية الاسرائيلية لو تمت بهذه الصورة إلى صك إدانة لمصر ، تظهر فيه بمظهر المتساهل فى حقوقه وسيادته ، وتجعل اشتراك أطراف أخرى فى مثل هذا السلام المتعسف المشروط أمرا تحيطه المحاذير والشكوك ، وتجعل بالتالى نسف مثل هذا الاتفاق . . سهلا ومرهونا بإرادة أطراف أخرى .

إن وعدا بإعطاء الفلسطينيين الحق فى تقرير المصير بعد الحكم الذاتى كفيل بدحض جميع الحجج الفلسطينية للرفض . إن نصا بأن ما يسرى فى هذه

الاتفاقية أساس لأى اتفاقيات مع أطراف أخرى يسلب هذه الأطراف حجتها إذا كان الاتفاق عادلا ، ويتم على أساس قرارى الأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

أما محاولة الوصول إلى منتصف الطريق مع مصر ـ صاحبة القوة والقدرة ـ فيعنى الوصول إلى أقل من المنتصف بكثير مع باقى الدول العربية ، وهذا المطلب الاسرائيلى أصبح أساس الفهم المصرى فى هذه المفاوضات التى أصبحت فى غيبة الادراك الاسرائيلى الواعى لحقيقة الموقف لا تعود إلا إلى طريق مسدود ، وقد كان .

□ إعــلان التشــدد

فى الاجتماع الذى تم فى ١٩/ ١٠/ ١٩٧٨ والذى اشتركت فيه الوفود الثلاثة بدا وكأن الاسرائيليين قد قرروا نسف مفاوضات السلام .

فحتى الأمور التى أبدوا موافقة ابتدائية عليها قبل ذلك عادوا فرفضوها مما اضطر ألفريد آثرتون إلى إبداء أسفه على هذا التطور السلبى فى الموقف الاسرائيلى دون أن يلقى اللوم على أحد .

ولا يفوتنى هنا أن أنوه إلى أن ألفريد آثرتون كان فى بداية الاجتماع قد أعلن عن أن الرئيس كارتر سيحضر إلى بليرهاوس فى خلال ساعة لابداء رأيه فى المسائل المعلقة .

. وربما كان هذا هو الذى دعا الوفد الاسرائيلى إلى إعادة التشدد بغية الوصول إلى نتائج أفضل بطريقة الحل الوسط .

وأثناء غداء العمل الذى حضره الرئيس كارتر مع الوفود الثلاثة أكد الرئيس تعهده بالقيام بدور نشيط للمساعدة فى الوصول إلى اتفاق ، وأعرب عن أمله فى إزالة نقط الخلاف على الفور . !!

وعلى الفور نطق ديان بما طفا على سطح أفكاره ، فقال : إن مفتاح الحل فى الحقيقة يوجد فى العاصمتين القاهرة وتل أبيب لأن هناك مسائل لا يمكن للوفدين الخروج فيها عن تعليمات الرؤساء .

إن ديان يعترف بأن الموقف المتشدد الذى أودعوه حقيبته عند السفر لا يسمح له بالمشاركة الفعلية فى إيجاد حلول لنقاط الخلاف ، وهو متشدد من حيث أنه يتنكر لكل الحلول العملية التى اتفق عليها فى كامب ديفيد ، بروح كامب ديفيد . لقد تحولت وثائق كامب ديفيد بين يدى ديان إلى ألواح جامدة لم يسبق تفسيرها من قبل .

ولما كان الرئيس كارتر من حاضرى ومفسرى إطار السلام فى كامب ديفيد ، واحد الذين عاشوا كل ظروف الاتفاق فقد رأى ديان أن يسد عليه باب التفسير ، بحجة غياب بيجين والذى يتطلب أى قرار من الوفد الاسرائيلى موافقة شخصية منه . !!

وأبدى كارتر استعداده للاتصال بالقادة عند اللزوم ، وأنه بعد سماع وجهات نظر الطرفين سيأمر بإعداد مشروع جديد (التعديل رقم ٦) لطرحه على الوفود ، وقد أبدى وجهات نظره فى المسائل المعلقة من واقع ما توحى به نصوص كامب ديفيد :

- أنه لم يكن هناك فى كامب ديفيد أدنى شك فى وجود رابطة ملموسة وقوية بين اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل وبين التسوية الشاملة ، وبالذات بين الاتفاقية وبين تسوية موضوع الضفة الغربية وغزة .
- أن الرئيس السادات محق فى ضرورة إيجاد ضمان ملموس لتحرك فعلى فى موضوع الضفة الغربية وغزة ، وأنه يمكن البدء فى اتخاذ بعض الخطوات بحيث تنفذ أولا فى غزة ثم فى الضفة دون الفصل بينهما .
- أعرب عن أمله فى انضمام الملك حسين إلى عملية السلام فيما بعد .
- أنه يعتقد أن مصر وإسرائيل تستطيعان الاتفاق فيما بينهما على التحرك فى الضفة الغربية وغزة ، وأنه ربما يكون مفيدا من الآن أن يتفق على موعد إجراء انتخابات حتى يطمئن الفلسطينيون إلى جدية التحرك وصدق العزم على حل قضيتهم .
- اقترح الرئيس كارتر أن تتخذ إسرائيل بعض الاجراءات من جانبها مثل إعلان السماح بالنشاط السياسى والافراج عن المعتقلين أو السماح بعودة النازحين لجمع شمل العائلات .
- أعرب الرئيس عن الأمل فى أن يكون الوفد الاسرائيلى مرنا فيما يتعلق بالاشارة إلى التسوية الشاملة فى ديباجة المعاهدة وفى الرسائل المتبادلة .
- أعرب الرئيس عن أمله فى أن تسرع مصر بتبادل العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل .
- أعلن كارتر أن مفهومه أن إخلاء المستوطنات الاسرائيلية سيتم فى خلال مرحلة الانسحاب النهائى .

وقد أثار ديان فى غداء العمل هذا ما أثاره فى الاجتماع السابق من التشدد الذى يحاول بمختلف الأسانيد أن يبرره .

- فهو يعلل رفض ربط المعاهدة المصرية بأية إجراءات فى الضفة وغزة بحجة أن سكان الضفة وغزة لن يتعاونوا على تنفيذ هذه الاجراءات ، وأنهم غير موافقين على اتفاقيات كامب ديفيد .

وكأنما يريد ديان أن نصدق أن إلغاء الحكم العسكرى الاسرائيلى عن الضفة الغربية ، أو فتح المعتقلات ، أو جمع شمل العائلات شىء يتطلب موافقة الشعب الفلسطينى أو تعاونه ، وهذه مغالطة .

فالواقع أن الشعب الفلسطينى فقط لا يصدق أن إسرائيل يمكن أن تفعل ذلك والمطلب هو شاهد عملى على صدق نواياها .

ثم هى إذا فعلته فبأى قصد ، وإلى أى غاية . إن الشعب الفلسطينى يأمل فى تمكينه من تقرير مصيره ، ولكن ما تعلنه إسرائيل لا يزيد عن إدخال الضفة وغزة كولاية تابعة لاسرائيل ، وفى هذه الحالة فحتى الانسحاب العسكرى إلى نقط أمن لا يمكن تصديقه على أنه تخل من إسرائيل عن الضفة ، إلا إذا قامت إجراءات سياسية معينة كالانتخابات ، لتحديد الممثلين للشعب الفلسطينى باختصار ، يجب أن تبدأ إسرائيل بالنية والعمل ، أن يبدأ الفلسطينيون بالموافقة .

- ويعترض ديان أيضا على أى وجود مصرى فى غزة ، التى اقترح الجانب المصرى البدء بها بحكم الاشراف المصرى عليها قبل ١٩٦٧ بحجة أنه لا يوجد نص فى وثائق كامب ديفيد يقول ذلك .

فهو إذن يحاول إغلاق جميع الأبواب التى يمكن أن تؤدى إلى تفهم الفلسطينيين أو تعاونهم ، فبالنسبة للضفة الغربية يقول وايزمان فى نفس الاجتماع أن معظم العمد فيها ينتمون لمنظمة التحرير .

أما بالنسبة لغزة فديان يعارض أى وجود مصرى ولو مؤقت لحين إبرام الانتخابات وقيام الحكم الذاتى .

فكيف إذن يمكن الوصول إلى الفلسطينيين لاشراكهم فى قضيتهم والأبواب كلها توصدها التخوفات الاسرائيلية .

من هنا علق الرئيس كارتر على ذلك قائلا : « إنه قد يكون من المفيد أن يتفق من الآن على موعد إجراء الانتخابات حتى يطمئن الفلسطينيون إلى جدية التحرك ، وصدق العزم على حل قضيتهم » .

□ ويعترض ديان أيضا على ذكر الاجراءات الخاصة بالضفة وغزة فى المعاهدة المصرية حتى لا تبدو معاهدة مشروطة أو معلقة على شرط .

فهو لا شك يعلم مسبقا أن نية تحقيق هذا الشرط غير واردة لدى إسرائيل ، وبالتالى فذكره فى المعاهده قد يقوضها من أساسها .

إن تحديد جدول زمنى للانتقال بالضفة وغزة من الحكم العسكرى الاسرائيلى إلى حكم الذات ـ حتى ولو حالت إرادة الفلسطينيين أنفسهم دون تحقيقه ـ شىء لا تحب إسرائيل مجرد الالتزام به ، وكان واضحا أن إسرائيل التى أركبتها مبادرة السادات مركب السلام كانت تجدف فى الاتجاه الآخر .

□ سجناء كامب ماديسون

أثبتت المفاوضة مع الاسرائيليين أنها تتطلب قدرا كبيرا من الصبر ، والتحكم فى الأعصاب ، ولقد فطنت إلى ذلك منذ الاجتماع الأول ، حيث كان الفارق كبيرا جدا بين درجات الحرارة لدى الجانبين . فعلى قدر الحماس الدافق الذى يبدو على الوفد المصرى ، فإن الوفد الاسرائيلى كان يبدو متجمدا ، كأنه ينظر إلى مشاهد مملة من رواية يعرف نهايتها ، أو على الأقل يعرف لها نهاية واحدة .

وقد أزعج الوفد الاسرائيلى أننى نجحت فى إخفاء هذا الحماس ، وأننى لست قلقا بطبيعتى . وأذكر أن أحد أعضاء الوفد الاسرائيلى قال عنى لوزير الطاقة اسحاق موداعى مرة يهدىء من روعه ، وكان قد انضم حديثا لوفد المفاوضات « أن هذا الرجل قليل الكلام ، ولكنه إذا قال يجب أن تصغى له جيدا ، لأنه دائما يعنى ما يقول » .

وبعد مرور حوالى أسبوع من الجهد الشاق اكتشفت أن الجو داخل الفندق خانق ، لا لخلل فى أجهزة التكييف ولكن لأن مناخ المفاوضات كان خانقا مليئا بالضباب فكنت أطل عبر النافذة وأتمنى أن أملأ صدرى بهواء نقى بارد خارج هذه الردهات ، وكان هذا أملا بعيد التحقيق !!

وأذكر أنه فى حفل عشاء أقامه مونديل نائب رئيس الجمهورية للوفود الثلاثة فى وزارة الخارجية الأمريكية قال مونديل مداعبا الوفود : « إذا لم تنتهوا سريعا من المعاهدة فسوف نرسلكم إلى كامب ديفيد » . وقلت له بصدق « بل إننا فعلا سجناء فى كامب ماديسون » وضحك الجميع لاحساسهم بأن هذا كان أقرب إلى الواقع ، وصارت مثلا .

وأخيرا لم أجد مفرا من الخروج لممارسة رياضة المشى على الأقل فأنا رجل عسكرى ورياضى واعتدت الحركة الدائمة ، فكنت أقصد البحيرة الموجودة بين النصب التذكارى لواشنطن وقبر جفرسون وأذكر أن مونديل اقترح على لدواعى الأمن أن أقوم برياضة المشى عنده فى مقر نائب رئيس الولايات المتحدة ، حيث يقع داخل أو فى نطاق قيادة القوات البحرية (الأدميرالتى) وهى محاطة بحدائق وطرق يمكن التنزه فيها بحرية أكثر . كان مونديل فى الواقع مجاملا جدا ، وكانت هذه النزهات تساعدنى على إزالة أى توتر ، وتعيدنى أكثر هدوءا وصبرا .

وللحقيقة فإن التذرع بالصبر كان أسلوبا ناجحا فى معاملة الاسرائيليين أدى فى كثير من الأحيان إلى إثارة أعصابهم . وكنت أقول لنفسى دائما أن الثابت فى مكانه ، ولا يتعب ، ولكن الذى يلف ويدور هو فى النهاية الذى يسقط فريسة للتعب واشهد مع ذلك أن الاسرائيليين يتمتعون بطول النفس ، فلم ترد نقطة واحدة لم تشهد منهم لفا ودورانا فلم يتخذوا مسارهم ابدا فى خط مستقيم ، وهو نوع من المثابرة والصبر أيضا .

☐ الجانب الأمريكى

قد يقول قائلا أننى فى هذا الكتاب رفيق بالأمريكين أو مترفق بهم ، ولكننى للحقيقة ولوجه التاريخ أقول : إننى أحسست عن قناعة بصدقهم وأمانتهم ، وأنا لا أنفى التأثير المتعاظم لليهود فى أمريكا أو التأثير الكبير لاسرائيل كدولة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط ، ولكننى بأمانة الكاتب ، وبخبره المسئول والمشترك أقول : إنهم كانوا يحاولون أن يقوموا بدور بعيد عن دور الوسيط فى هذه القضية فقد حاولوا أن يكون دورهم التوفيق بين وجهات النظر ولو بالايحاء للأطراف المشتركة فى المفاوضات بأن قراراتهم نابعة من ذاتهم ، ولم يكن من الصعب فى وقت من الأوقات أن اكتشف بوصفى رئيس لوفد المفاوضات المصرى أن بعض ما يردده الأمريكيون صورة طبق الأصل للأفكار الاسرائيلية ، فمصر قد دخلت هذه المفاوضات وهى على اقتناع كامل بأن أمريكا هى شريان الحياة لاسرائيل ، وأن إسرائيل هى الدعامة الرئيسية لأمريكا فى الشرق الأوسط فى خضم هذه السياسات المتضاربة التى تحتوى هذه المنطقة ، سواء من ساساتها أو من القوى الأخرى ، وأهمها من وجهة النظر الأمريكية : القوى الشيوعية .

وعلى ذلك فلم أستبعد أن تحاول الدبلوماسية الأمريكية التخفى بعيدا عن شبهة الانحياز الاسرائيلى بتبنى الأفكار الاسرائيلية ، بل وأحيانا نص الوريقات

الاسرائيلية ، ولكن ذلك كان من السهل على المفاوض المصرى اكتشافه ومعالجته فى حينه بنفس الطرق الدبلوماسية الهادئة الهادفة فى نفس الوقت .

ومما أذكره فى هذا الخصوص أنه أثناء المفاوضات ، وعند بحث مراحل الانسحاب الاسرائيلى أن آثرتون ومعه جنرال آخر لا أذكر اسمه أحضر لى خريطة عن مراحل الانسحاب المقترحة ، ولاحظت أن إسرائيل كانت تحاول الاحتفاظ بمنطقة آبار البترول لآخر وقت ممكن حتى تستطيع استنزاف هذه الحقول إلى أقصى حد ممكن ، وقد أرادوا فى سبيل ذلك أن تحل منطقة جبل التيه محل منطقة الآبار فى إحدى المراحل . ومنطقة هضبة التيه ووادى التيه منطقة قاحلة فى وسط سيناء ، وليس لها أهمية خاصة أو طرق يمكن أن تجعل منها مرحلة خاصة من مراحل الانسحاب ، وعجبت بقبول الأمريكان لهذه الفكرة التى كانت بالقطع فكرة إسرائيلية وقلت لآثرتون : إن إسرائيل بهذه الطريقة تريد لكم أن تتوهوا فى هذه المفاوضات ٤٠ سنة ، وسألته : إن كان يعلم معنى كلمة التيه بالعربية ، وشرحت له معناها ، وأن هذه المنطقة هى التى تاه فيها موسى لمدة ٤٠ سنة حتى وصل إلى نهر « مصر » وهو نهر وادى العريش ، وكان يسمى فى ذلك الوقت نهر مصر ، وسألت آثرتون سؤالين : الأول عن وسيلة الوصول لهذه المنطقة قبل تسلم المنطقة التى أمامها على خليج السويس ، وبالنظر فى الخريطة اعترف أنه لا توجد وسيلة . وهنا كان سؤالى الثانى ، وهل ستعطينى أمريكا طائرات هليوكوبتر لاستخدامها فى الوصول لهذه المنطقة لمجرد أن إسرائيل تريد تأجيل الانسحاب عن المعبر الطبيعى لهذه المنطقة عن طريق منطقة آبار البترول .

وعندما وصلت المناقشة إلى هذا الحد أسرع آثرتون بجمع الخريطة من أمامى وقال : أنا أسف ، أرجو أن تنسى هذا الموضوع تماما ، وسحب الخريطة بارتباك ظاهر ، ورغم ذلك فما زلت أقول أن الأمريكان كانوا أمناء معنا ، وأنهم كانوا يحاولون مساعدة المتفاوضين ، وليس الوساطة بينهم ومن يقرأ كتاب كارتر أو كتاب فانس أو هارولد سوندورز فإنه سيتأكد من صحة انطباعاتى عن الأمريكان ، وعن الدور الذى كانوا يقومون به أثناء المفاوضات فلم يقم أى منهم بمحاولة الضغط على الجانب المصرى لقبول مالا يريد قبوله ، وليس معنى تعاطفهم أحيانا مع بعض المطالب الاسرائيلية أنهم كانوا مستعدين للخداع أو المراوغة للوصول إلى موافقة الجانب المصرى عليها ، وهذه شهادة للتاريخ .

□ كارتر والمشروع السادس للمعاهدة

اجتمع الرئيس كارتر بالوفد المصرى مساء الجمعة ٢٠ أكتوبر ١٩٧٨ ثم فى صباح السبت ٢١ أكتوبر فى مجال التوفيق بين وجهات النظر فيما يتعلق بالمشروع رقم ٦ الذى تم إعداده بعد الاستماع إلى ملاحظات الأطراف عليه .

وأكد الرئيس كارتر فكرة تبادل خطابات بشأن الضفة الغربية وغزة على أن ينص فيها على اجتماع للطرفين المصرى والاسرائيلى خلال شهر مثلا ، لوضع الأسس والاتفاق على الاجراءات والجدول الزمنى لنقل السلطة من الحكم العسكرى الاسرائيلى إلى أهالى الضفة وغزة .

كما أفاد بأنه نجح فى حذف عبارة عن الارهاب الدولى حاولت إسرائيل حشرها فى بنود المعاهدة . وطبيعى أن غرض إسرائيل من وراء ذلك هو خلق موقف تضاد بين منظمة التحرير الفلسطينية ومصر حتى يمكنها بعد ذلك أن تتذرع بعدم تعاون الفلسطينيين فى إقامة الحكم الذاتى ، كما أوضح أنه يوافق على وجهة النظر المصرية التى ترى عدم إلزام مصر بمنح إسرائيل أى أفضلية بالنسبة للبترول ، وأنه يكفى ما أخذوه من تلك الآبار فى الفترة السابقة .

وبالنسبة لأولوية الالتزامات فرغم أنه وافق الجانب المصرى على وجهة نظره بالنسبة لهذه الأولوية إلا أنه نصح بالتفاوض مع الاسرائيليين لاجراء أى تعديل فى المادة يراه الجانب المصرى ، وكان واضحا أنه لقى ممانعة شديدة من الجانب الاسرائيلى فى هذا الخصوص .

□ يهودا والسامرا !!

وفى اجتماع ثلاثى تم يوم ٢١ أكتوبر ، وأثناء بحث صيغة الخطابات المتبادلة بشأن الضفة الغربية وغزة ، عاد ديان ليثير المشكلة المضحكة الخاصة بإصرار بيجين على تسمية يهودا والسامرا ، مما قد يجعل الخطابات المتبادلة غير متطابقة . وقد تدخل أثرتون بإقتراح اللجوء إلى نفس أسلوب كامب ديفيد بأن يسمح لبيجين بإرسال خطاب يذكر فيه أنه يقصد يهودا والسامرا فى كل ما يتعلق بالضفة الغربية وغزة ، ونوقشت أيضا فكرة إشتراك أمريكا فى ذلك الخطاب المتبادل . وفى نفس الوقت فقد قام جدل طويل حول موضوع أولوية الإلتزامات والتى يبذل الرئيس كارتر بشأنها جهدا كبيرا مع الوفد الإسرائيلى .

وفى يوم ١٩٧٨/١٠/٢٤ وردت برقية من الدكتور مصطفى خليل تحمل رأى الرئيس السادات فى المشروع الأمريكى السادس الذى أرسل للقاهرة فى حينه ، وكان يشتمل على ثلاث نقاط رئيسية ، لن يستطيع قبول الإتفاق أو توقيعه ما لم يتم تضمينها فيه .

- مدة سريان المعاهدة - ويجب النص عليها بحيث لا تكون للإجراءات المترتبة عليها صفة الاستمرار ، فصفة الاستمرار يجب ألا تنسحب إلا على طبيعة السلام وعلاقاته . أما الأوضاع العسكرية فى سيناء والمترتبة على المعاهدة فيجب إقرار إمكانية إعادة النظر فيها (خاصة فى ضوء إصرار إسرائيل على عدم عبور الصواريخ أرض/جو إلى شرق القناة) .
- أن يتضمن الاتفاق السيادة المصرية الكاملة على سيناء ، وأن هذه السيادة سوف تمارس مقترنة بالانسحاب الإسرائيلى على مرحلتين وليس بانتهاء المرحلة الأخيرة .
- رفض الرئيس تماما للنص على أى أولوية لهذه الإتفاقية على باقى إتفاقيات الأطراف .

وقد أرسل الرئيس السادات خطابا إلى الرئيس الأمريكى كارتر ضمنه وجهة النظر هذه ، وأشار فيه إلى تصريحات ديان الخاصة بتدعيم المستوطنات فى الضفة الغربية مما يزيد من تعقيد الإجراءات الخاصة بالوصول إلى اتفاق سلام .

وللحقيقة كان الرئيس السادات مرنا فى كل ما يبحثه ، ولكنه صلب فى كل ما يقرره ، فهناك موضوعات يمكن المجاملة فيها لإرضاء الطرف الأمريكى دون الإخلال بالمبادىء ، وهناك موضوعات أخرى لا يمكن قبول المناقشة فيها ، ولقد كانت بعض مطالب إسرائيل صارخة فى تجاهلها لقواعد القانون والعرف الدوليين والعدالة الطبيعية والمنطقية التى تسود علاقات المجتمع الدولى ، فهى ترى أن تسوية المشكلة تعنى تنازل إسرائيل عن مميزات كثيرة ، ولا يعنيها أنها حصلت عليها بطرق غير مشروعة ، وكأنها تطلب تعويضا فى مقابل رد الحقوق لأصحابها . لقد كانت إسرائيل تعمل فى المقام الأول لمصلحتها لا مصلحة السلام ، فالسلام دواء مر ، لا تستطيع أن تتركه ، ولا تطيق تعاطيه .

☐ عودة لبترول سيناء

على مدى أكثر من ٧ ساعات من الاجتماع بين الوفود لبحث أسلوب تسليم حقول البترول المصرية فى سيناء ، اشترك فيها من الجانبين المصرى والإسرائيلى

خبراء البترول ، وكان على رأسهم فى بعض الاجتماعات من الجانب الإسرائيلى وزير الطاقة . لم تسفر هذه الاجتماعات عن تحسن فى الموقف الإسرائيلى الطامع فى ميزات أقل ما توصف به أنها منافية للسيادة المصرية على مصادر الثروة فى أراضيها ، فالسلام يعنى علاقة طبيعية بين دول نبذت الحرب فى علاقاتها المشتركة ، ولكنه لا يمكن تفسيره على أنه علاقات اقتصادية جبرية ، ينص عليها فى معاهدة سلام ، وإلا فلا معاهدة ولا سلام .

لقد كان الغرض من الاجتماعات هو بحث إجراءات تسليم حقول البترول فى سيناء إلى مصر ، ولكن المفاوض الإسرائيلى أفاد أن التعليمات التى لديه تفترض استمرار شركة نبتون فى التنقيب على البترول فى منطقة علما على أساس أن لدى إسرائيل أكثر من ٣٠٠ دراسة جيولوجية عن سيناء ، ولا يعقل ألا يستفاد من هذه الدراسات ، وأنه فى حالة رفض مصر لاستمرار هذه الشركة فى العمل فإنه سيضطر إلى طلب تعليمات جديدة من تل أبيب .

ولم ينس الجانب الإسرائيلى طبيعة الصفقة عندما عرض استمرار شركة نبتون فى العمل فربط بين هذا الاستمرار وبين إمكانية :

- تسليم المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية وسائر المعلومات عن حقل علما .
- تسليم البيانات المتعلقة بجهود إسرائيل لاستكشاف البترول والغاز الطبيعى فى سيناء على مدى سنوات الاحتلال الإحدى عشرة .
- تسليم مسح جيولوجى مفصل عن سيناء يتضمن نتائج ٣٠٠ دراسة جيولوجية .

وفى اجتماع آخر يوم ١٠/٢٤ حضره من الجانب الإسرائيلى مستر فاردى المدير العام بوزارة الطاقة ، ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للبترول والشركة الوطنية الإسرائيلية للبترول ، حاول أن يضيف إلى حجج إسرائيل ما قد يستحيل على الجانب المصرى قبوله مثل :

- إن استمرار شركة نبتون فى استغلال حقول علما يساعد فى إطراد ارتفاع الإنتاج ، بينما إحلال شركة أخرى مكانها قد يجعل إنتاج الحقل متخلفا بحوالى سنتين ، من وجهة نظرهم طبعا .
- إن استمرار العمل بالمعدلات الحالية سيكون له تأثير إيجابى على ميزان المدفوعات المصرى فيدر عليه عشرات الملايين من الدولارات سنويا .
- إن شركة أومكو الأمريكية حصلت على عقد الامتياز من مصر قبل

اكتشاف حقل علما ، فلماذا تستمر فى جنى ثمار اكتشاف لم تبذل أى جهد للتوصل إليه ؟ ..

ولم أتمالك نفسى من الابتسام حينما سمعت أن مستر فاردى قلق إلى هذا الحد على ميزان المدفوعات المصرى .. !!

كما شعر الجانب المصرى أن إسرائيل لا تمل من التأكيد فى كل اجتماع على حتمية طلب تعهد من مصر بإمدادها بكمية سنوية من البترول .

وقد كان الرد المصرى الذى ساقه المفاوضون باشتراك خبراء البترول المصريين ، الذين تم استدعاؤهم إلى واشنطن مخيبا لآمال إسرائيل فى إرهاب أو إغراء مصر على قبول الأوضاع الشاذة التى تقترحها رغم أن الجانب الإسرائيلى امتدح خبراء البترول المصريين فى محاولة لاستمالتهم ، فقال إن شروط التنقيب التى تتبعها مصر هى من أفضل الشروط فى العالم ، وأن إسرائيل بعد مناقشتها اعتمدتها بالنص فى معاملاتها مع شركات البترول .

وقد كان الرد المصرى :

- إن استغلال إسرائيل منذ البداية لحقول بترول سيناء غير شرعى ، ولا يمكن تأييده فى معاهدة سلام تهدف إلى إزالة كل الآثار غير المشروعة للوضع السابق عليها .
- إن منح شركة نبتون حق الاستمرار فى استغلال حقل علما إفتئات على حق شركة أومكو التى منحت فعلا هذا الامتياز منذ عام ١٩٧٤ باتفاق مع الشركة المصرية العامة للبترول ، والتى بدأت عمليات التنقيب بالفعل قبل عام ١٩٦٧ .
- إن إقامة علاقات السلام لا تنشأ بهدم أوضاع قانونية أو فرض معاملات تميزية أو تفضيلية ، وإشراك شركة نبتون مع أومكو يعنى إخلالا بالعقد المصرى معها ، بما يعد إلتفافا حول بنوده ونقضا لها وهذا غير مقبول .
- إن فائض البترول المصرى ضئيل ولا يتعدى عام ١٩٧٨ مثلا ٦٥ ألف برميل ، بينما يتصاعد الاستهلاك المحلى ليصل إلى ٣٠٠ ألف برميل ، علاوة على ١٥٠ ألف برميل تخص الشركات المستغلة ، وبالتالى فمصر لا تضمن كمية معينة كفائض فى السنوات المقبلة ، وعليه فالالتزام بإمداد إسرائيل بكمية سنوية محددة مخاطرة لا تقبل مصر الإقدام عليها .

وردا على الاعتبارات الفنية التى أثارتها إسرائيل بخصوص الفوائد التى يمكن أن تعود على مصر إذا خضعت للشروط الإسرائيلية أفاد الجانب المصرى :

- ☐ إن التأخير أو التخلف الذى تتخيله إسرائيل فى الإنتاج فى حالة تغيير الشركة مبالغ فيه ، حيث أنه لو امتنعت إسرائيل عن تسليم المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيقية فإن ذلك لن يؤدى إلا إلى زيادة شهر أو شهرين فى الفترة الزمنية للتشغيل .
- ☐ إن الاحتمال الآخر ـ وهو تخريب الحقول ـ عبارة عن جريمة فى الأوساط البترولية لا نتصور أن إسرائيل سوف تقدم عليها .
- ☐ إن البترول ثروة محفوظة ، وإنتاجه بعد أعوام لا يضر مصر بل قد يكون فى صالحها ، ولقد أغلقت مصر بعض الآبار بمناسبة حرب ١٩٦٧ ثم أعادت فتحها بعد عدة شهور دون أن يتأثر إنتاج تلك الآبار ، وفى ذلك ما يرد على حجة ضرورة استمرار التشغيل لضمان سلامة الحقول عند تسليمها ، والذى سبق لمستر آثرتون أن أشار إليه .

وردا على الأمثلة القانونية التى ساقها الوفد الإسرائيلى عندما ضرب مثلا بسماح إسرائيل لشركة إينى الإيطالية باستمرار استغلال حقول أبو رديس بعد ١٩٦٧ ـ لصالح إسرائيل طبعا ـ قال الوفد المصرى إن هذه الشركة كانت تستغل الآبار استغلالا شرعيا بتصريح من الحكومة المصرية قبل ١٩٦٧ ، وبذلك فهناك فارق كبير بين وضعها ووضع شركة نبتون التى بدأت التنقيب فى خليج السويس ، وهى تعلم عدم شرعية هذا التنقيب وموقف الولايات المتحدة واضح فى هذا الشأن ضمن مذكرة الخارجية الأمريكية المؤرخة فى ١٩٧٦/١٠/١ والموجهة لحكومة إسرائيل .

ورغم المحاولات فقد كان الرد الثابت لمصر هو رفض السماح لأى شركة باستمرار التنقيب أو الاستغلال لبترولها ، ورفض الالتزام بتوريد كمية محددة سنويا ، وأن على إسرائيل إذا رغبت فى شراء البترول المصرى الدخول فى المنافسة الدولية العادية ، باستغلال ميزة قربها وقلة تكاليف النقل دون طلب أى معاملات تفضيلية ، فى هذا الشأن أو غيره من الشئون الاقتصادية ..

ويجدر بى قبل الانتقال من موضوع البترول أن أوضح الملاحظات الآتية :

- ☐ **إن الولايات المتحدة رغم اعترافها بعدم أحقية إسرائيل فى استمرار استغلال بترول سيناء ، إلا أنها كانت تتعاطف مع فكرة الالتزام بإمداد إسرائيل بالبترول ، على أساس أن البترول مطلب إسرائيلى**

من الولايات المتحدة نفسها كضامن لحياة إسرائيل ، خاصة بعد أحداث إيران .

- إن إسرائيل كانت تعتمد تماما على البترول المصرى وتعتبر أن استغلالها له سيدوم للأبد ، وكأنما أصبحت سيناء فعلا جزءا من أرضها ، وتسليمها خسارة مادية لإسرائيل .. ويقول ديان فى كتابه « الاختراق » : « أردت أن أوجه نظر الرئيس ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، للنظر بعين الاعتبار إلى فداحة الخسائر المادية التى ستتعرض لها إسرائيل عند توقيعها معاهدة السلام مع مصر ، وأن هذه المعاهدة ستعود على مصر بالمكاسب من حيث العائدات والمصادر » ويقول ، فى مكان آخر : « إنه شىء لا يصدقه عقل ولا يقبله فكر أن نقوم بتسليم حقول البترول لمصر دون وجود ترتيبات مناسبة تحل محل إمدادات البترول التى سنفقدها » .
- إن موقف إسرائيل فى كثير من الأحيان ظهر وكأنه إصرار على تعليق الانسحاب من مناطق البترول على الموافقة على شروط اسرائيل ومطالبها البترولية .
- فى البرتوكول الخاص بالانسحاب من سيناء (الملحق (أ) من المعاهدة) اقترحت الولايات المتحدة فى اجتماع عقد فى أول نوفمبر ١٩٧٨ أن تتعهد مصر بإعطاء إسرائيل أولوية شراء ١,٥ مليون طن بترول سنويا لمدة ٥ سنوات طبقا لحق الرفض الأول ، وبشروط لا تقل تميزا عن الشروط الممنوحة لأى دول أخرى ، وأوضحنا أن منح إسرائيل حق الرفض الأول إخلال بالأسلوب المصرى فى بيع فائض البترول بأعلى سعر وإعطاءها هذا الحق يخل أيضا بمبدأ عدم التمييز فى علاقاتنا المستقبلية معها ، أضف إلى ذلك أن فائض البترول المصرى لن يصل لهذه الأرقام الضخمة فى ضوء الخطة الخمسية الضخمة ، التى تتضمن أولوياتها التصنيع بما فى ذلك التوسع فى الصناعات البتروكيميائية .
- فى الاجتماع الذى عقد فى ٥ نوفمبر ١٩٧٨ أعلن وزير الطاقة الإسرائيلى اسحاق موداعى رفض مجلس الوزراء الإسرائيلى الفكرة الأمريكية بعدم تضمين معاهدة السلام نصوصا خاصة بالبترول ، بسبب التعقيدات التى يثيرها هذا الموضوع ، وقال بالنص « إنه نظرا لأن موضوع البترول هو أحد العناصر الهامة التى يتوقف عليها التوصل إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، فإن النص على بند خاص بالبترول فى

صلب المعاهدة ، وإيجاد حل مقبول من الطرفين بشأنه ، يعتبر أمرا ضروريا » ، وطلب حضور وزير البترول المصرى لواشنطن للتفاوض معه .. !! وللحقيقة فقد شعرت فى هذا الاجتماع أن إسرائيل تحتاج إلى رد أكثر حسما فى هذا الموضوع وكان ردى :

- إننا لن نقبل تقنين وضع باطل كالخاص باشتراك شركة نبتون .
- إن مصر لا يمكن أن تعطى إسرائيل ميزات تميزها عن أية جهة أخرى فى مجال التنقيب عن البترول ، وأسلوبنا معروف .
- إن مصر حريصة على تطبيع العلاقات ، ولا مانع لدينا من بيع البترول لإسرائيل بشرط الالتزام بنفس الأسس التى يسوق بها البترول المصرى الفائض .
- إن المبادىء بالنسبة لنا لها أهمية قصوى لا ترقى إليها المكاسب أو الأموال ، وقد ضرب الرئيس السادات مثلا قريبا على ذلك حين رفض عرضا عربيا من دول قمة بغداد قدره ٥ مليار دولار سنويا ولمدة ١٠ سنوات فى مقابل التراجع عن توقيع هذه المعاهدة التى نتفاوض من أجلها .
- إن إسرائيل يجب أن تعلم الآن ، وفى علاقاتها المستقبلية معنا أن فى تاريخنا حساسيات شديدة لأى شكل من الضغط والإجبار ، ولولا الاحتلال الإسرائيلى لسيناء والتعرض لنا فى مجال التنقيب عن البترول بها لأمكن تسوية مثل هذا الموضوع بسهولة أكثر .

وبالفعل تغيرت لهجة الوزير الإسرائيلى . فأبدى تفهمه لكل ما سمع وراح يعرض مازحا طريقة بالمجان يقدمها لنا للتعامل مع شركة أومكو ، وهى أن أومكو تتسلم بئرا أو بئرا ونصف بئر ومعلومات إضافية جاهزة ، دون أن تنفق شيئا من الجهد والمال لقاء ذلك . وعليه فإن لمصر أن تطالب شركة أومكو بما يتناسب مع هذا الموضوع المجزى للشركة ، وأنه يقترح إعادة النظر فى عقد شركة أومكو بما يمكن مصر وإسرائيل من التوصل إلى حل ، لا يتعارض مع السيادة المصرية أو مع المبادىء التى نتمسك بها ، فهو إذن فى جميع الأحوال ومهما كانت الظروف مصر على ترديد هذه الأساليب المضيعة للوقت ، والمفقدة للصبر ، مهما احتوت من تهديد لجهود السلام التى نعكف عليها منذ أكثر من عشرين يوما من الجهد والإرهاق .

ولذا فقد كلفته فى نهاية المقابلة بمهمة لدى مجلس الوزراء الإسرائيلى بشرح رغبتنا فى تطبيع العلاقات ولكن بلا حساسيات ، ودون فرض أو تكريس لأوضاع باطلة أو غير قانونية سابقة لمعاهدة السلام التى نحن بصدد الاتفاق عليها .

□ بين التضليل والتسويف

وهكذا وعلى مدى الأيام المرهقة الطويلة ، منذ وصول الوفد المصرى إلى واشنطن يوم ١١/١٠/١٩٧٨ وحتى يوم الجمعة ٣/١١/١٩٧٨ وهو اليوم الذى تقرر فيه سفر الدكتور بطرس غالى والدكتور الباز إلى القاهرة للتشاور ، كان الموقف الإسرائيلى مفرطا فى المساومة ، يسلك فى سبيل ذلك حتى الطرق غير القانونية مثل عرض المشاكل على أطراف خارجية بشكل مضلل للحصول منهم على قرارات تفيد المفاوض الإسرائيلى . وأضرب مثلا على ذلك لجوء الوفد الإسرائيلى إلى ثلاثة من رجال القانون الأمريكيين للحصول على فتوى منهم بشأن الوضع القانونى ، المترتب على المادة السادسة المقدمة فى مشروع المعاهدة ، والخاصة بأولوية الالتزامات ، وقد حصل الإسرائيليون على هذه الفتوى فعلا لصالحهم . وكان هذا التصرف الإسرائيلى مفاجأة للجانب الأمريكى الذى لم يتصور إدخال عناصر خارجية حتى ولو كانت أمريكية ؛ لأن فى ذلك انتقاص لقدرة الموجودين فعلا يتم فى نفس الوقت فى غياب الحجة المضادة عن مصدرى الفتوى ، ولقد ضيع الوفد المصرى هذه الفرصة على إسرائيل عندما أعاد الاتصال بنفس رجال القانون الأمريكيين وحصل منهم على فتوى معارضة للأولى ، وكانت حجتهم - التى لا أعتقد أنها تغتفر ببساطة - أن الإسرائيليين عرضوا الأمر عليهم بطريقة مضللة ومخالفة للحقيقة .

وكان الموقف غريبا على الجميع حتى أن كارتر هدد حين علم بلجوء الإسرائيليين إلى هؤلاء الخبراء بأن يترك لإسرائيل حل المشاكل عن طريقهم ، وأن ينسحب هو من المفاوضات .

ولقد حاول الوفد الأمريكى أن يجد له طريقا وسطا حتى لا تكون هذه المادة حجر عثرة فى سبيل الاتفاق ، ولكن الوفد المصرى ظل على إصراره على الاعتراض على الفقرات ٢ ، ٥ من هذه المادة مهما كانت المبررات .

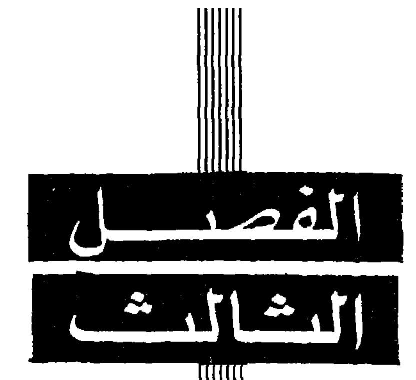
ولا يفوتنى هنا أن أذكر المستشار القانونى للوفد الإسرائيلى « روزين » ، وهو صورة لشكل الرجل القانونى المتجمد ، وقد كانت مناقشاته ذات الصفة السفسطائية أحيانا تصيبنى بالحيرة ، فالأمور التى نحن بصددها ليست المجال الطبيعى لأعمال التفسيرات القانونية العائمة التى تعرض النصوص للتفسيرات المتناقضة عند التطبيق . لقد كان الأمر يتطلب كل الوضوح ، ولم يكن ذلك من طبيعة روزين حتى أننى فى أحد الاجتماعات مع وزير الطاقة الإسرائيلى أبديت رأيى فى المستر روزين فى حضوره ، وهو أنه لفرط شطارته وقدرته وحرصه أفقدنى الثقة فيه !!

ولكن هكذا تأكد – على حد قول رجال القانون – أن لديهم حلا لكل مشكلة ، ولكن لديهم أيضا مشكلة لكل حل .

وقد اضطر الوفد الإسرائيلى إلى الاستعانة بخبير قانونى آخر هو باراك الذى كان يمثل اعتدالا وموضوعية ، والذى استطاع أن يجد له لغة مشتركة مع الدكتور أسامة الباز والدكتور أشرف غربال وفانس ، وكلهم من خريجى جامعة هارفارد الأمريكية . لقد كان باراك يمثل باختصار الصدق القانونى ، وهى صفة قد تتمثل فى رجل القانون أو لا تتمثل مهما كانت درجة علمه أو اجتهاده ، وهى بالتالى صفة لازمة عندما يكون الأمر متعلقا بصياغة معاهدة للسلام ، تقرر مبادىء مصيرية بين مجموعة من الدول ، فإقرار المبادىء لا تصلح له النصوص ذات التفسيرات العائمة أو المعومة ، أو التى يمكن أن تكون فى يوم ما سببا فى نسف كل أو بعض هذه المبادىء ، وبالتالى الإضرار بجوهر السلام الذى تهدف إليه المفاوضات ، والذى سعى إليه السادات بكل الثقة والوضوح ، وكانت ثقته ووضوحه مساعدين للمفاوض المصرى ، الذى كانت أهدافه بالتالى واضحة ومحددة وثابتة ، بعكس المفاوض الإسرائيلى الذى كانت أهدافه مبهمة ، تتراوح بين أقصى آمال التوسع وأدنى حدود الإقرار بالواقع والحق والعدل .

ولذا فقد كان الموقف الإسرائيلى صورة حية للتردد والتناقض فى الوقت الذى كان فيه الموقف المصرى صورة حية للثبات والمرونة . فالمبادىء ثابتة ، والأساليب مرنة ، والصورة فى كاملها رد بليغ على كل أساليب الدعاية الرافضة ، فلا اتفاق مسبق ولا خطط سرية ولا أثر لدعاة الرفض عن بيع القضية .. فإن القضية لم تناقش منذ بدأت فى الوجود على هذا المستوى المشرف من المنطق والمواجهة ، بل إن كل العقبات للاتفاق المصرى الإسرائيلى فى حقيقتها عربية وليست مصرية ، وتخلى مصر عن أى حق عربى كان يمكنها بسهولة من اتفاق أفضل ، ولكن العكس تماما هو الذى حدث ، فقد واجهت مصر تعنتا إسرائيليا فى الموضوعات المصرية فقط لأنها كانت عربية النظرة للسلام . وقد ظهر من المحادثات ارتفاع وتيرة الخلافات حول المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، فقط عندما تكون المناقشات حول ربط السلام الشامل بأى إجراء يتفق عليه .

ولعل الشعوب العربية قد استطاعت – كما استطاع العالم كله – أن تلمس صدق الرئيس المصرى والشعب المصرى فى البحث عن حل للمشكلة ، التى لم تعان أمة أو شعب من جرائها قدر ما عانته مصر ، الدرع الحامية للعروبة منذ أن انطلقت أول طلقة إلى صدر القضية ، فتلقاها صدر مصر .



للمحادثات بقية



ساورنى القلق أكثر من مرة أثناء المباحثات وحتى الاجتماع الثلاثى الذى تم فى ٣١/ ١٠/ ١٩٧٨ ، وأحسست أن التشدد الاسرائيلى يخفى نوايا غير طيبة ، وأن هدفه الضغط على مصر فى أحد اتجاهين لا ثالث لهما : إما عقد صلح منفرد ، وإما مواجهة فشل المباحثات . وفى نفس الوقت كانت تراود المفاوض الاسرائيلى أطماع كثيرة فى شكل هذا الصلح المنفرد مع مصر :

- **فهو صلح تتمنى اسرائيل أن يضمن لها كل ما تريده من الدول العربية جميعا ، مع عدم التعامل مع هذه الدول ولو بوثيقة توقعها مصر أولا ، ويترك فيها مكان لتوقيع من يريد من أطراف النزاع فى الوقت وبالطريقة التى يريدها .**

- وهو يضمن لها الأمن ، حيث لا تشعر اسرائيل بتهديد مباشر لأمنها الا من اتجاه مصر ، وتعلم أنه لا طاقة لأحد على خوض حرب معلنة معها فى غياب مصر ، بل إن الحسابات الاستراتيجية للمنطقة بنيت على أساس توازن بين اسرائيل وكافة الدول العربية . فاذا استطاعت بهذا الصلح أن تحيد ثلث الأمة العربية ، وثلثى القوات المسلحة التى تواجهها اسرائيل على جبهاتها ، كانت الحسبة أكثر بساطة وأهون عاقبة .

- وهو صلح يضمن لها الاعتراف ، وإن كان هذا الاعتراف قد سلمت به كل الدول العربية التى وافقت على القرار ٢٤٢ . ولكن الاعتراف بها من مصر أكبر الدول العربية سيكون له قيمة أخرى ومن هنا كان اصرار المفاوض الاسرائيلى على سرعة إتمام اجراءات التبادل الدبلوماسى على مستوى السفراء عقب الانسحاب الابتدائى مباشرة ، ومن أجل ذلك وافقوا على تقديم موعد الانسحاب ستة أشهر .

- وهو صلح تتمنى أن يعطيها ميزات اقتصادية هائلة ، تتمثل فى الاشتراك فى استغلال حقول البترول المصرية وأسماك بحيرة البردويل ، أو على الأقل مورد ثابت للبترول لمدة ٦ سنوات قادمة . وأن يتيح لها انتهاء المقاطعة المصرية مع رفع الحواجز عن الأفراد والبضائع والأموال بينها وبين مصر ، التى يمثل تعدادها ثلث الأمة العربية ، والتى تعتبر سوقا ضخمة وخاصة فى وجود الهوة الحضارية التى رأيت كل الاسرائيليين يعتقدون خطأ أنها تفصل بينهم وبين العرب ، وليست حرب ١٩٧٣ ببعيدة .

- إن الصلح المنفرد يضمن الفرقة والتناحر بين الجبهة العربية وهذا هو المناخ المثالى لاسرائيل فى المنطقة لتبقى قوية ، لذلك فانها تحاول اذكاء الفرقة حتى فى أحرج لحظات المباحثات باعلانها تدعيم المستوطنات فى الضفة ، وانشاء

مستوطنات جديدة كأنما تعطى العالم العربى الحجة تلو الحجة على عدم جديتها فى اعادة حقوق الفلسطينيين .

وهكذا أصبح الصلح المنفرد هو الهدف الأساسى للمفاوض الاسرائيلى وكانت حججه فى ذلك غير مقنعة .

- فالقول بأن ما يمنع إعطاء حق للفلسطينيين هو ما يجب أن يتبعه من قيام سلطة الحكم الذاتى فى الوقت الذى يرفض فيه الفلسطينيون اتفاق كامب ديفيد ، والمشاركة فى مباحثات السلام ، قول مردود عليه بأن العقبة الوحيدة فى وجود ممثلين للفلسطينيين هى اسرائيل نفسها ، برفضها الاعتراف بأن منظمة التحرير هى الممثل الشرعى والوحيد لهم ، رغم أن ديان ووايزمان أقرا بأن كل عمد الضفة ينتمون للمنظمة . ومعنى رفض اسرائيل التفاوض مع الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى أن اسرائيل لا تريد هذا السلام الشامل .

ويهمنى هنا أن أقرر من واقع شعورى الخاص فى ذلك الوقت وملاحظاتى إن اسرائيل يزعجها الحل الشامل للقضية ، فاعطاء الفرصة للدول العربية لتنعم بالسلام والتعاون سوف يعطيها فرصة الوصول إلى أن تصبح قوة تتضاءل معها أهمية اسرائيل فى المنطقة ، علاوة على فقدان اسرائيل لمساحات شاسعة من الأراضى والثروات التى تدخل فى تخطيطها الاقتصادى لعشر سنوات أخرى على الأقل .

- والقول بضرورة اعطاء معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية أولوية على كافة المعاهدات والارتباطات الأخرى للطرفين هو محاولة علنية لعزل مصر ، والا فكيف الحال إذا اعتدت اسرائيل بدعوى الأمن مثلا على دولة عربية شقيقة ترتبط معها مصر أو لا ترتبط بمعاهدات دفاع مشترك هل تكون مثل هذه المعاهدة مانعا لمصر عن مد يد العون للشقيقة العربية ؟ ! وكيف يمكن أن نحرم على مصر وجود قوات من دولة عربية أخرى على أرضها إذا جاءت لتتعاون مع مصر فى دفع شر لا تستطيع التكهن باتجاهه ، فالشرور حول مصر كثيرة بحكم موقعها وواقعها ولا يخلو أى من اتجاهاتها من شر متوقع .

لقد أصبح الشرق الأوسط ميدانا يحتل أسبقية أولى بين ميادين الصراع فى العالم خاصة بعد هذه التغيرات المتلاحقة التى تحيط برقعته الاقليمية فى آسيا أو أفريقيا أو البحار المجاورة .

- القول بأن معاهدة السلام المصرية تعنى سلاما لا نهاية له أمر قد يلاقى قبولا عند الجميع ، ولكن أن ينص فى صلب المعاهدة على اجراءات تقيد قدرة مصر فى سبيل أمن اسرائيل بشكل لا نهاية له فهذا أمر غير مقبول ، فأية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قيود قد ترضاها مصر لطمأنة اسرائيل ، لا يمكن أن تستمر أكثر من زمن محدود فعلى الناحية المقابلة ترفض اسرائيل أية قيود على نظم التسليح فيها بحجة أنها لا تتعامل مع مصر فقط ولكن مع باقى دول المواجهة العربية ، ومع مهام أخرى تحتمها استراتيجيتها وارتباطاتها فى المنطقة مع الولايات المتحدة ! وهى فى نفس الوقت ترفض توقيع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (أعلن تقرير وكالة نوفوستى السوفيتية فى ديسمبر ١٩٨٥إن اسرائيل تمتلك ٤٠ رأسا نوويا تكتيكيا والصواريخ اللازمة لحملها ، وتوصيلها إلى أهدافها وأنها أجرت تجاربها النووية تحت الأرض فى صحراء النقب) ، وهذا ما لم تستطع الولايات المتحدة نفيه أو تأكيده .

إن اسرائيل تحاول أن تضع أحلامها عبر التاريخ فى ضمانات تضمنها المعاهدة المصرية الاسرائيلية . أن اخلاص مصر واسرائيل فى تحقيق السلام أمر لابد ، وأن يحقق هذا السلام ، ولكن إخلاص مصر وحدها فى هذا الشأن قد يقلب موازين الأمور إلى العكس .

لقد شعرت فى هذه الأيام التى مضت من المحادثات أن السادات وضع اسرائيل فى كفة الميزان بوزنها وثقلها الطبيعى ، مع كل الاعتبارات العالمية .

□ الشوط الثانى

سافر وزير الدولة للشئون الخارجية د . بطرس غالى ومعه د . أسامة الباز إلى القاهرة ، كما أسلفت فى ١٩٧٨/١١/٣ ، للتباحث والاشتراك فى تقدير موقف القيادة المصرية من هذه المحادثات التى استمرت حتى الآن بلا نتيجة .

وعن هذه الفترة بالذات أود أن أسوق إلى القارىء ما ورد فى كتاب* الرئيس كارتر عن رأيه فى المباحثات ، فهو يقول : « كان من الصعب التباحث مع اسرائيليين ، لأنهم كانوا دائما ما يركلون الكرة من ديان إلى وايزمان إلى بيجين ثم العكس » .

وفى مكان آخر يقول : « فمن الواضح أن الاسرائيليين يريدون معاهدة منفصلة مع مصر ، وأنهم يريدون الاحتفاظ بالضفة الغربية وغزة على الدوام وأنهم إنما يثيرون مسألة المستوطنات فى الضفة الغربية ومسألة القدس الشرقية ، ليمنعوا الأردنيين أو الفلسطينيين من الاشتراك فى المفاوضات .»

---

* كتاب Keeping Faith

وفى مكان آخر يقول : « وعرض السادات تأجيل انسحاب اسرائيل من الأراضى المصرية فى سيناء ، كمقابل لتأكيد انتخابات حرة لممثلى الفلسطينيين داخل الأراضى المحتلة » .

وأعتقد أن فى هذا ردا كافيا على الذين يدعون أن مصر خانت القضية فالسادات مستعد لتأجيل الانسحاب من قطعة غالية من وطنه فى سبيل ضمان البدء فى اجراءات جادة لحل المشكلة الفلسطينية .

وكان موقف العرب غير مشجع . وكان هذا يشكل ضغطا على السادات فالملك حسين رغم أنه يرى ضرورة الحفاظ على حوار أردنى أمريكى الا أنه ليس لديه الحماس الكافى للاشتراك فى المباحثات فى هذه المرحلة والسعودية أيضا ، رغم وعودها لكارتر بتدعيم خطواته كانت ـ شأنها شأن الأردن والفلسطينيين ـ ترى أن النتيجة النهائية ، التى قد يسفر عنها الحكم الذاتى بعد ترتيبات الفترة الانتقالية الطويلة ، لن تكون فى صالح الفلسطينيين ، ولن تضمن السيادة للعرب على القدس ، وقد ساعدهم على ذلك التصريحات المتلاحقة لبيجين وأعضاء وزارته عن المستوطنات وعن القدس العاصمة الموحدة لاسرائيل ، بل وعن الضفة الغربية وغزة والتى يجب أن تبقى تحت نوع من السيادة الاسرائيلية العسكرية ضمانا للأمن . ولم يستطع الفلسطينيون فى الضفة وغزة أن يأخذوا بناصية القرار بالانضمام إلى المباحثات ما لم تأت الاشارة بذلك من الأردن أو المنظمة بل إن بعض الزعماء الأكثر حركة فى غزة كانوا يرون أن معالجة هذا الموضوع بدون مصر أفضل حيث أن تدخل مصر قد يؤدى إلى تعقيد علاقاتهم مع المنظمة . وكان الانطباع العام لدى الفلسطينيين مؤداه أنهم أضعف من التفاوض مع اسرائيل ، وأنهم يشكون فى قدرة الولايات المتحدة على الضغط على اسرائيل .

فالموقف العربى إذن كان مساعدا لاسرائيل فى رفضها المباحثات حول السلام الشامل بكل جوانبه وأهمها قضية فلسطين .

وفى الاجتماع الذى عقد بين الوفدين المصرى والاسرائيلى قبل يومين من سفر بعض أعضاء الوفد المصرى للقاهرة للتشاور ، تلخصت وجهة النظر الاسرائيلية فيما يأتى :

☐ إن ما ورد فى وثائق كامب ديفيد لا يتضمن ما يمنع اسرائيل من تدعيم مستوطناتها فى الضفة وغزة .

☐ إن سياستهم بالنسبة للضفة وغزة هى الاحتفاظ بالمستوطنات وحق شراء الأراضى وأن يتعايش السكان تحت أى صورة من الاستقلال الذاتى سواء

ضمت الضفة للأردن أو غير ذلك ، وأن وجود ستة آلاف اسرائيلى لن يؤثر على مليون ومائة ألف عربى .

- ☐ ☐ أنه ليس من سياستهم الغاء الحكم العسكرى ، ولذلك ليس من سياستهم اخلاء الضفة وغزة من القوات لأهمية ذلك لأمن اسرائيل .
- ☐ ☐ إن اسرائيل لا ترى الفصل بين موضوع الضفة الغربية وموضوع غزة ، لما قد يثيره ذلك من مشاكل تتعلق بارتباطات كثيرة بين العلاقات فى القطاعين ، وأنهم لا يوافقون على أى اشتراك لمصر فى ادارة قطاع غزة .
- ☐ ☐ أما بالنسبة للمفاوضات الحالية فهم يرون أن يكون الاتفاق على أن تبدأ المفاوضات بين مصر واسرائيل بخصوص الاجراءات المتعلقة بالانتخابات والاجراءات الأخرى ، بعد شهر من توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، شاملة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة .
- ☐ ☐ استعداد اسرائيل لدراسة بعض الاجراءات الخاصة فى غزة مثل نقل القيادة العسكرية والحاكم العسكرى إلى بير سبع والافراج عن بعض المسجونين السياسيين .

كما يتلخص رأى الاسرائيليين فى مشروع المعاهدة المعروض فى الآتى :

- ☐ ☐ إنه رغم الموافقة على صدور خطابين بصيغة واحدة من ربط الاتفاقية المصرية بالضفة وغزة ، الا أن اسرائيل عادت لتؤكد أن الخطابين لن يكونا بصيغة واحدة لتشدد بيجين فى هذا الاتجاه ! مما يفقد الخطابات قيمتها القانونية .
- ☐ ☐ تعترض اسرائيل على النص فى الخطابات على أنها تتعلق بتحديد سلطات ومسئوليات المجلس الادارى المنتخب ، بحجة أن هذه المسألة يمكن الاتفاق عليها بعد الانتخابات ، وأن المفاوضات يجب أن تقتصر على بحث اجراءات الانتخابات التى سوف تسفر عن ممثلين فلسطينيين لأول مرة ، وعندئذ يمكن التفاوض مع الوفود العربية بما فى ذلك الفلسطينيون على باقى التفصيلات .
- ☐ ☐ إن أى اتفاق بين مصر واسرائيل سيكون نظريا على الورق فى غيبة اشتراك ممثلين فلسطينيين وأردنيين .
- ☐ ☐ إن ديان أمام إصرار أمريكا على الصيغة الأمريكية المقترحة للخطابات المتبادلة (والتى سبق أن وافق عليها الوفد الاسرائيلى من قبل) لايملك الا عرض الأمر على بيجين ، وأن ديان لم يوافق الا على مبدأ ارسال خطابات متبادلة ، أما الصيغة فلا يملك الموافقة عليها قبل بحثها فى تل أبيب . وقد

طلب ديان فى اجتماع يوم ٣١ أكتوبر مهلة ٤٨ ساعة لعرض الأمر على بيجين عند حضوره .

☐ إن اسرائيل مصرة على رأيها فيما يتعلق بالمادة الرابعة والسادسة من المعاهدة والخاصتين بترتيبات الأمن فى سيناء وأولوية الالتزامات المترتبة على المعاهدة .

☐ إن اسرائيل ترى ضرورة النص عى بعض الافضليات الاقتصادية لصالحها خاصة فيما يتعلق بموضوع بترول سيناء وأسماك بحيرة البردويل .

☐ فى البروتوكول الخاص بالنواحى العسكرية فان اسرائيل ترفض فكرة عبور قواعد الصواريخ أرض/جو إلى الضفة الشرقية للقناة .

كانت وجهة النظر المصرية والتى لم تتغير منذ البداية فيما يتعلق بنقاط الخلاف هى :

* أنه لا اتفاق دون ربط المعاهدة المصرية بموضوع الضفة وغزة ومستقبل الفلسطينيين ، الذى يجب أن يتحدد باجراءات معينة ينص عليها ، مع تحديد تواريخ لاجراء الانتخابات وقيام الحكم الذاتى تمهيدا لتقرير المصير بعد الفترة الانتقالية .

* إن هذا الربط يجب أن ينص عليه فى ديباجة المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، ويجب أن تشمل المعاهدة ملاحق أو خطابات بتفصيلاته لها قوة المعاهدة ذاتها .

* إن الاتفاق على سلطات ومسئوليات الحكومة الذاتية ضرورى قبل اجراء الانتخابات فى الضفة الغربية وغزة .

* إن مصر لا توافق على اعطاء أى حقوق خاصة بشراء الأراضى أو اعتبار أن انحسار الحكم العسكرى لا يسرى على الأراضى العامة .

* إن مصر ترى أهمية وجود مصرى فى قطاع غزة عقب انسحاب قوات الحكم العسكرى الاسرائيلى إلى نقاط الأمن التى يتفق عليها ، وذلك لحين تسليم السلطة الفعلية للسلطة المنتخبة .

* أنه لا أولويات لبنود هذه المعاهدة على الالتزامات المصرية تجاه العرب أو غيرهم .

* أنه لا أفضليات اقتصادية سواء بالنسبة للبترول أو أى مجال آخر يمكن أن تعطيها مصر لاسرائيل .

* أنه بمجرد التصديق على المعاهدة يسمح للخبراء المصريين بدخول أماكن انتاج البترول فى الأرض المحتلة ، وتصبح كل الموارد الطبيعية فى الأماكن المحددة ملكا لمصر .

* لا تستطيع مصر منذ الآن الارتباط بكميات محددة من البترول تورد لاسرائيل سنويا والأولوية للاستهلاك المحلى ، ثم لنصيب شركات البترول القائمة بالتنقيب ، والفائض يطرح عن طريق مزايدة عالمية ولاسرائيل الحق فى الدخول فيها والاستفادة من قربها لمنابع هذا البترول .

* إن المعاهدة رغم سريانها الدائم كقاعدة سلام فان ترتيبات الأمن فيها يجب أن تخضع لتحديد زمنى .

* إن القدس الشرقية تتبع للضفة ، وأن ما يسرى على الضفة يجب أن يسرى عليها ، وأن حل المشكلة الفلسطينية وموضوع القدس هما الأصل فى أى سلام شامل ، يمكن أن تشترك فيه مصر . وأن أى سلام منفصل يخرج عن الأهداف المصرية تماما ، ولن تؤدى محاولة الوصول إليه إلا إلى فشل المفاوضات .

* إن مصر لا تمانع فى اقامة علاقات دبلوماسية وتجارية وحضارية مع اسرائيل فى ظل القواعد العامة للقانون والتجارة الدوليين ، وأن العبرة فى هذا المجال بالنوايا . ويتوازى تنفيذ الاتفاقيات مع هذه العلاقات .

* إن ترتيبات الأمن يجب أن تكون متبادلة ، وألا تحمل فى طبيعتها شكا فى نوايا أحد الأطراف للحصول على ميزات فردية ، قد تكفل له فى المستقبل الحصول على أوضاع أفضل .

* إن مصر لا توافق على النص على اعطاء الولايات المتحدة الحق فى اجراء المسح الجوى بعد انتهاء الانسحاب النهائى ، أو تمركز أى طائرات أمريكية فى المطارات المصرية .

وكانت وجهة النظر الأمريكية :

* إصرار الولايات المتحدة على ربط الاتفاقية المصرية الاسرائيلية بالضفة والقطاع فى حدود الصيغة التى اقترحها كارتر شخصيا للخطاب المتبادل بشأنها ، والذى يشير إلى أن الهدف هو اجراء انتخابات خلال فترة زمنية محددة ، وأن الولايات المتحدة لا ترى داعيا لأن يعدل الاسرائيليون عما قبلوه فعلا .

* إن واشنطن سوف تحاول الحصول على موافقة اسرائيل على بعض الاجراءات خلال الأسابيع القادمة ، بهدف خلق الجو الملائم لاشراك الفلسطينيين ، وذلك مثل رفع الحظر عن الأنشطة السياسية فى الضفة وغزة ، والافراج عن بعض المعتقلين السياسيين الفلسطينيين وتخفيف الوجود العسكرى فى المدن .

* أنه ببداية المفاوضات بعد توقيع المعاهدة ـ التى سينص فى خطاباتها المتبادلة الملحقة على تحديد وقت لذلك ـ سوف تلعب الولايات المتحدة ولجنة دولية من الشخصيات ذات الوزن العالمى دورا نشطا فى مراقبة الاجراءات التى تتخذ فى الضفة وغزة ، ومنها الانتخابات للسلطة الفلسطينية الذاتية .

* الاصرار الأمريكى على الابقاء على فقرات ديباجة المعاهدة المصرية الاسرائيلية التى تشير إلى الحل الشامل .

* الاصرار الأمريكى على الفقرة التى تقترحها مصر بشأن اعطاء الطرفين الحق فى المطالبة فى أى وقت بتعديل النصوص المتعلقة بترتيبات الأمن (المادة الرابعة من المعاهدة) .

* إن الولايات المتحدة تأمل أن توافق اسرائيل على الصيغة الأمريكية المخففة المقترحة للبند الخاص بأولوية الالتزامات .

* إن الولايات المتحدة تعلم ضخامة المطالب المالية التى سوف تطلبها اسرائيل مقابل الانسحاب من سيناء ، ولكن قبول الادارة الأمريكية بهذه المطالب يجب أن يتوقف على قبول الاسرائيليين للتعاون مع مصر وأمريكا لتحقيق تغيير جدى فى الوضع فى الضفة وغزة ، طبقا لما تم الاتفاق عليه فى كامب ديفيد .

* إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفقد الأمل فى دخول باقى الأطراف مثل الأردن والفلسطينيين إلى مجال المحاولات الرامية لتحقيق السلام الشامل فى الشرق الأوسط .

* لم تخف الادارة الأمريكية غضبها من اصرار اسرائيل على تفسير اتفاقيات كامب ديفيد تفسيرات تخالف روحها ونصوصها ، خاصة فيما يتعلق بالكف عن انشاء المستوطنات أو الغاء الحكومة العسكرية فورا بعد انتخاب المجلس الفلسطينى .

□ مصر . . بين الالتزام والالزام

حمل الجانب الأمريكى للجانب المصرى فى الاجتماع الذى عقد فى ٤ نوفمبر ١٩٧٨ قائمة من المطالب الاسرائيلية فيما يختص بعلاقاتها مع مصر بمجرد توقيع المعاهدة . ففى الوقت الذى ترفض فيه اسرائيل تقييد نفسها بتحديد توقيتات قيام الحكم الذاتى فى الضفة وغزة ، وتخضع ذلك لمفاوضات مقبلة قد تستمر أعواما طويلة ، فهى تطلب لنفسها مطالب تفصيلية تدل على اهتمامها بتحقيق كافة المكاسب المادية والمعنوية من الاتفاق دفعة واحدة ، دون أن تلتزم بتحقيق شىء لأى طرف حتى فى المدى البعيد . كانت مطالب اسرائيل التى تطلبها على وجه السرعة أى بمجرد توقيع الاتفاق هى :

- □ مرور السفن الاسرائيلية والبضائع من وإلى اسرائيل عبر قناة السويس ومضيق تيران وخليج العقبة فور سريان المعاهدة .
- □ إنهاء المقاطعة الاقتصادية فور سريان المعاهدة باعتبار أنها تنهى حالة الحرب .
- □ اقامة وسائل اتصال كاملة بين البلدين بريدية وبرقية وتليفونية عقب الانسحاب المبدئى .
- □ التفاوض حول الاتفاقيات المختلفة المتعلقة بالتجارة والعلاقات الثقافية والطيران المدنى وابرامها خلال فترة زمنية محددة .
- □ اقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء عقب الانسحاب المبدئى مباشرة .
- □ ترى اسرائيل أن الاتفاقيات التجارية والثقافية يجب أن تشمل اتفاقيات للتجارة والاستثمار ، اتفاقيات صيد أسماك ، اتفاقيات حول بترول سيناء ، اتفاق ثقافى ، اتفاق طيران مدنى ، إنشاء ممر جوى خاص بين مصر واسرائيل ، اقامة النصب التذكارى للحرب ، استعادة القطع الأثرية والدينية .

وهكذا يستطيع القارىء أن يتخيل فهم اسرائيل لمثل هذه المعاهدة التى ستقر السلام والعلاقات العادية بين دول المنطقة من إصرارها على تضمين المعاهدة الالتزام بكل هذه القائمة ، محددة بمواعيد ثابتة ، فى الوقت الذى تغنى عن كل هذه القائمة مثلا جملة اقامة علاقات طبيعية .

فالعلاقات الطبيعية يمكن أن تشمل كل هذه القائمة ، وما يزيد عنها بكثير جدا ، وفى نفس الوقت فالعلاقات الطبيعية يمكن ألا تشتمل على كل هذه الاتفاقات ، والا كانت فى بعض الأحيان قيدا على سيادة ومصلحة أحد الأطراف . فعلى سبيل المثال ، فعقد اتفاق لصيد الأسماك بين مصر واسرائيل يسمح لاسرائيل باستمرار استغلال بحيرة البردويل يعد ضرارا بالمصالح المصرية ، حيث أن مصر تستورد الأسماك فى الوقت الذى تصدر فيه اسرائيل الأسماك والأمثلة كثيرة .

إن العلاقات الطبيعية ليست اخطبوطا تتمتد حبائله لتلف كافة المصالح بلا تمييز ، ولكنها استثمار عاقل للعلاقة الحضارية بين بلدين لكل منهما سيادته ، ولكل منهما ظروفه الخاصة .

إن معظم هذه المطالب إذا قبل شكلا فهو مرفوض موضوعا أحيانا لانتفاء المصلحة ، وأحيانا لتناقضه مع السيادة وهى جوهر العلاقات الطبيعية .

إن إنشاء العلاقات الطبيعية لا يعنى الانتقال بسرعة من حالة الكراهية إلى حالة من الحب العميق وهذا ما يفهمه كل مراقب للمأساة العربية الاسرائيلية منذ نشأتها ، ويجب ألا يتصور أحد أن كل البشر يستطيعون أن يكونوا بمثل شجاعة وعقل السادات ، فمبادرة السادات كسرت الحاجز النفسى ، ولكنها لم تزله تماما ، بل ان تصرفات اسرائيل منذ المبادرة خلقت ضبابا كثيفا يمكن أن يعيد هذا الحاجز بشكل أو بأخر . وان كان هذا فيما أعتقد لن يكون فلقد هدمت المبادرة أساسه ، وسوف ينهار بمضى الوقت .

ومصر لا تمانع فى الاسراع بالغاء هذا الحاجز ولكن كيف ؟ أيمكن أن يتم ذلك بالقفز على مصالح الأطراف الأخرى ، عربية كانت أم دولية ، وكأنما نكسر حاجزا لنقيم آخر ، أم بالقفز على المصالح الوطنية وكأنما نزيد هذه الحواجز تعقيدا بمضى الوقت . إن العلاقات الطبيعية هى العلاقات العادلة التى تأخذ فى الاعتبار كل الظروف المحيطة بالأطراف صاحبة هذه العلاقات فى تفاعل مع الظروف الاقليمية والدولية ، فأى تناقض مع الطبيعة لابد وأن تكون له ردود فعل غير طبيعية .

- **وكان الرد المصرى** بأن مصر تقبل الالتزام ولكنها لا تقبل الالزام فتقنين استمرار استغلال اسرائيل لموارد سيناء البترولية والسمكية مرفوض لأنه ينافى السيادة ، ولا يتفق مع المصلحة المصرية . والالزام بالتفاوض على الاتفاقات التجارية والثقافية وابرامها فى وقت محدد أمر ينافى القواعد الفنية التى تحكم مثل هذه الاتفاقات بما تشمله من دراسات للجدوى والفائدة ،

لابد منها لعدالة هذه الاتفاقات أما الالتزام بعقد مثل هذه الاتفاقات فهو أمر طبيعى تحكمه روح العلاقات الطبيعية المتطورة بين الأطراف ، فتحديد وقت ونوع هذه الاتفاقيات يجب أن يخضع للدراسة دون تعمد للابطاء ، ودون اندفاع أعمى . وكافة مظاهر التمييز لاسرائيل مرفوضة كالزام مصر بتخصيص ممر جوى خاص بين الطرفين أو معاملة اسرائيل بالنسبة للبترول ، أو أى مادة تجارية أخرى على أساس حق الرفض الأول ، بل إن مثل هذه الامتيازات قد تفتح آفاقا جديدة للخلافات العربية فى الوقت الذى لم تلتزم اسرائيل فيه بأى التزامات جدية تخفف من شعور الأطراف العربية الأخرى بعدم جدية نواياها فى احراز سلام عادل شامل . علاوة على ذلك فان اتفاقيات كامب ديفيد تضع حدودا زمنية لكافة العلاقات إذا لم يتفق الأطراف على غيرها ، فمثلا تحدد لاقامة العلاقات الطبيعية وقتا بعد اتمام الانسحاب المبدئى كحد أدنى أما الحد الأقصى فهو سنتان أو ثلاث .

والتقدم نحو اقامة العلاقات الطبيعية يجب أن يأخذ فى الاعتبار مدى التقدم نحو تنفيذ الأحكام الأخرى لمعاهدة السلام ، وخاصة ما يتعلق منها بالقضية الأساسية ، والسبب الأساسى فى الحروب السابقة وهى قضية الحقوق والآمال المشروعة للشعب الفلسطينى .

□ موقف . . ومواقف

وللحقيقة أحب أن أقر أن الموقف الأمريكى كان متفهما تماما لكل الاعتبارات التى ساقتها مصر ! ! ولكنه كان مدفوعا بضرورة إنهاء الاتفاق فى أسرع وقت ممكن ، ولم يكن هذا فى مصلحة الاتفاق ، ولا فى مصلحة مصر . وكان لابد من الرد الصريح الواضح وجاء هذا الرد مع د . بطرس غالى والسفير أسامة الباز فى ١٧/٨/١٩٧٨ فى أعقاب مشاوراتهما فى القاهرة وهو فى هيئة تعليمات قاطعة للوفد المصرى ، تخص نقاط الخلاف القائمة كان مؤداها أنه بعد استعراض جميع النصوص المطروحة للبحث فى مؤتمر واشنطن انتهى الرأى إلى وجوب التمسك بالمبادىء التالية ، والتى لن توقع مصر أى معاهدات بدونها :

- وجوب الاتفاق كتابة وقبل توقيع المعاهدة على : موعد اجراء الانتخابات فى الضفة الغربية وغزة ، سلطات ومستويات الحكم الذاتى ، موعد انتهاء الحكم العسكرى وادارته المدنية ، وقيام الحكم الذاتى فى الضفة وغزة ، انسحاب القوات الاسرائيلية إلى مواقع محددة ، وجود مصرى فى قطاع غزة (شرطة أو حرس حدود) لحين استقرار الوضع على أن تتوافق هذه الخطوات زمنيا مع اكمال الانسحاب الموقت من سيناء .

- يجب أن يكون واضحا فى المادة الأولى الخاصة بالسيادة أن ممارسة السيادة المصرية تتم على كل جزء تنسحب منه اسرائيل دون انتظار استكمال الانسحاب النهائى .
- تعديل المادة الثالثة ـ الفقرة الثانية ـ بحيث لا تلتزم مصر بأى التزام خارج حدودها .
- النص فى المادة الرابعة الخاصة بترتيبات الأمن على أنه يجوز لأى من الطرفين طلب تعديل أحكام المادة ، وأن على الطرف الآخر التفاوض حول هذا الموضوع بغرض تخفيف القيود المفروضة .
- فيما يتعلق بالمادة الخاصة بالعبور فى قناة السويس فانه لا يجب أن يكون هناك خروجا عن أحكام اتفاقية القسطنطينية أو أحكام القانون الدولى سواء فى المفهوم أو الصياغة . .
- ترفض مصر جميع الصيغ المقترحة ـ الأمريكية والاسرائيلية ـ الخاصة بأولوية الالتزامات فلا معاملة خاصة لاسرائيل فى هذه الاتفاقية ، ولكنها تعامل معاملة سائر الدول والمجتمع الدولى .
- بالنسبة للبترول وخامات وثروات سيناء فلا تلتزم مصر بامداد اسرائيل منها أوالسماح لها باستغلالها ، وأن ما يجرى عليها فى هذا الصدد هو ما يجرى على سائر الشركات العالمية دون تمييز .
- لا تقييد لسيادة مصر بالزام كتابى فى الاتفاق على أى نشاط مشترك يتميز عن العلاقات العادية بين البلدين .

وقد أرسل السادات خطابا إلى كارتر ضمنه هذه المفاهيم وأعاد تأكيد كافة المبادىء المتفق عليها فى كامب ديفيد ، وأن أكبر المشاكل على الاطلاق هى المشكلة الفلسطينية التى سبق أن وضعت الخطوط الرئيسية لحلها فى كامب ديفيد ، والتى تحاول اسرائيل التنصل منها فى المفاوضات الجارية . واقترح السادات بعض الاجراءات فى غزة ثم الضفة : مثل تحقيق الحكم الذاتى وانتهاء الحكم العسكرى ، وانسحاب القوات الاسرائيلية إلى نقط أمن محددة ، وتحديد الموعد النهائى لهذه الاجراءات لتشجيع الأطراف الآخرى على الاشتراك مع التحديد الدقيق والقوى للمسئوليات الخاصة بالحكم الذاتى . كما نصح الرئيس السادات بحدوث اجراءات تخفيفية بواسطة اسرائيل فى الضفة وغزة مثل السماح بعقد الاجتماعات السياسية ، واطلاق سراح المسجونين السياسيين ، واعادة شمل العائلات الفلسطينية ، وأوضح أنه يرى أن الموعد المناسب لاتمام هذه الاجراءات هو موعد انتهاء الانسحاب المبدئى الاسرائيلى من سيناء .

وحث السادات كارتر على بذل المزيد من الجهد لعقد اتفاق صلب يصلح مثلا للاتفاقات المنتظرة بين اسرائيل وباقى الأطراف تأكيدا لاحلال السلام السامل فى المنطقة .

□ سيناء . . وبداية النهاية . . !

جلست أفكر بعد الاجتماعات التى عقدت يومى ٥ ، ٦ نوفمبر فى الأهمية القصوى التى تعطيها اسرائيل لثروات سيناء ، ورحت أراجع الوثائق والتقارير الخاصة بهذه الثروات منذ ١٩٦٧ للآن ، وعجبت كيف تطلب اسرائيل استمرار استغلال سيناء ، وهى التى استغلتها بطريقة غير مشروعة على مدى أحد عشر عاما .

فهى تطالب وتصر على عقد اتفاقية حول صيد الأسماك بحجة أن الكثير من العائلات الاسرائيلية ، أصبحت تعتمد على الصيد فى بحيرة البردويل للرزق ، ونسيت أن عائلات مصرية كانت تعتمد حتى ١٩٦٧ على الصيد فى البحيرة ، وانقطع عنها هذا المصدر بالاحتلال ، ونسيت أن مصر تستورد السمك ، وليس لديها أى اتفاقيات صيد مع أى من الدول حتى العربية . لقد انشأت اسرائيل مستوطنة ناحال يام على بحيرة البردويل وهى كيبوتس أنشأته حركة الكبيوتس الموحد بغرض استغلال أسماك البحيرة (٦٠٠ مركب صيد) علاوة على الكثير من المستوطنات الأخرى المجاورة للمناطق الصالحة للزراعة والرعى فى سيناء . وطاف بذهنى أيضا مدى الخسارة التى منيت بها مصر بعد أن أسفر عدوان ١٩٦٧ عن تدمير واغلاق مناجم الكاولين والجبس والملاحات ، وكذا مناجم الفحم فى المغارة وأغلقت اسرائيل مناجم المنجنيز الغنية فى أم بجمة ونقلت معداتها إلى اسرائيل بحجة أنها غير اقتصادية ، رغم أنها كانت تنتج فى عام ١٩٦٧ ـ بواسطة شركة سيناء للمنجنيز ـ أكثر من ٢٠ ألف طن من الخام العالى الدرجة ، وفيما يتعلق بالبترول فقد كان انتاج حقول سيناء قبل عدوان ١٩٦٧ نحو ٤,٥ مليون طن ، وقد استغلت اسرائيل هذه الحقول بالكامل ، رغم أن احتياجها من البترول بين ٣ ـ ٣,٥ مليون طن سنويا . . وصدرت فائض انتاجها إلى أوروبا الغربية بل أنها أجهدت هذه الحقول بزيادة طاقة الانتاج إلى ما يفوق المعدل الطبيعى المعروف علميا لكل حقل ، أضف إلى ذلك الاستغلال السياحى لسيناء وشواطئها على مدى السنين السابقة .

إن على اسرائيل إذن أن تدفع ، لا أن تطالب بدرج استمرارية هذه المغانم فى صلب المعاهدة المصرية الاسرائيلية للسلام ، لقد كنت أنظر إلى وجوه المفاوضين الاسرائيليين ـ بتعجب ـ وهم يطالبون بما ليس من حقهم ،

ويصرون على مطالبهم للدرجة التى قد تقنعك أنه بدون الرضوخ لها فلا سلام ولا اتفاقية .

لقد أحس فانس أن الهرب من الالحاح الاسرائيلى فى موضوع البترول يبدو مستحيلا فراح يحاول اقناع الوفد المصرى بأن المواقف القانونية ليست كل شىء ، وأن هناك اعتبارات واقعية يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ولكن مصر رفضت تكريس أى وضع غير قانونى تحت أى اعتبار . ومن أمثلة هذه الأوضاع استغلال اسرائيل لحقول الغاز الطبيعى الذى اكتشفته فى منطقة رفح ، والذى تطلب مد خطوطه إلى داخل اسرائيل بحجة أنها السوق الطبيعية لهذا الغاز ، كما يقول وزير الطاقة الاسرائيلى .

وبالطبع لم تكن مسألة البترول هى العقبة الرئيسية من وجهة نظر مصر ، ولكن هناك أكثر من مسألة تحتاج إلى حسم واضح ، ومازالت اسرائيل تتنصل من اتخاذ قررات حاسمة بشأنها ، خاصة وأن ديان يعلق دائما موافقته على رأى رئيس الوزراء الاسرائيلى ، بينما يجوب رئيس الوزراء العالم ليطلق تصريحاته المتشددة .

ويمكن تلخيص نقط الخلاف التى كانت معلقة حتى الاجتماع المصرى الاسرائيلى على المستوى الوزارى فى صباح الخميس ٩ نوفمبر فى الآتى :

- إصرار مصر على أن يتم بالتوازى مع ما يتم فى سيناء تقدم مماثل فى الضفة وغزة دفعا لديناميكية السلام .
- الانسحاب من سيناء يجب أن تحدد له مراحل فرعية داخل المراحل المتفق عليها فى كامب ديفيد ، وذلك لتفويت الفرصة على إسرائيل للمساومة بالانسحاب من مناطق البترول نظير عقد الاتفاقيات التى تنشدها .
- أن معاهدة السلام يجب أن تكون لها مدة لا ينتهى بعدها السلام ، ولكن ينظر فى تخفيف إجراءات الأمن المتبادلة باعتبار أن السلام يصبح واقعا ملموسا .
- ليس للمعاهدة المقترحة أولوية على التزامات مصر تجاه الدول الأخرى عربية كانت أو غير عربية .

لقد قاربت مباحثات بلير هاوس على الشهر ، وإسرائيل ما زالت تمضغ نفس الحكاية ، وتتبع نفس الأسلوب . لقد كانت الحالة التى وصلت إليها المفاوضات فى الواقع تعنى بداية النهاية . وكان تعثر المفاوضات يعنى من وجهة النظر الأمريكية مزيدا من الجهد والمشقة لمحاولة التوفيق ، وتخفيفا لآثار اجتماع قمة بغداد الذى كانت نتائجه تشغل الرأى العام العربى والعالمى ، ويستوى فى ذلك كل الأمريكيين حتى اليهود منهم . وكان كارتر فى حيرة مما يجرى حوله ، وقد عبر عن ذلك بما كتبه عن هذه الفترة فى كتابه Keeping Faith حين قال « عندما التقى العرب فى

بغداد أنضم السعوديون إلى جبهة الرفض فى شجبهم لمعاهدة كامب ديفيد ، وكانوا يصرون على إخبارنا ـ وربما يكون ذلك صحيحا ـ أن حركة المؤتمر كان من الممكن أن تكون أكثر فعالية بغير تأثيرهم المتواضع ، وأنزعجت لأن السعودية لم تف بما التزمت به لى من قبل ، وغضبنا جميعا عندما أصبح حسين تبعا لذلك متحدثا باسم أكثر العرب تطرفا » .

□ مارشال كوين

كان الوفدان المصرى والإسرائيلى فى واشنطن كما أسلفت ينزلان فى طابقين متتاليين (التاسع والعاشر) من فندق ماديسون وهو واحد من أفخر الفنادق الأمريكية يملكه « مارشال كوين » وهو يهودى أمريكى يتميز بشخصية رائعة ، وبحاسة فنانة عرفت ملامحها عن قرب عندما دعيت إلى منزله فى واشنطن على حفل عشاء ضم مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكيين والسفراء الغربيين ، وهو شخص اجتماعى ودود ، يتميز بذوق فنى رفيع يبدو فى مجموعة التحف النادرة التى يحتويها منزله . وقد حاول مارشال كوين كأمريكى أن يعبر عن فرحته بالسلام المقبل ، ولكنه كان حصيفا فلم يحاول التعليق بأى رأى يمس المباحثات من قريب أو بعيد ، ألا التمنيات بالتوفيق .

ولم أشك لحظة واحدة بعد مقابلتى لمارشال كوين فى أنه يعبر عن صورة صادقة لليهودى الأمريكى ، فكل ما يهمه أن يحل السلام فى الشرق الأوسط ، وألا تعانى الدولة اليهودية خطر الحرب والتدمير . لقد أحسست أن مبادرة السادات بعد حرب أكتوبر كانت علاجا ناجحا ضد كل الدعايات الصهيونية التى أنفق عليها مليارات الدولارات .

لقد كانت المبادرة بمنطقيتها وبساطتها أسهل فى التصديق وأسرع فى التأثير ، وفى مناخ جد مختلف خلقته حرب أكتوبر ، التى كانت بمثابة غسيل كامل لأذهان العالم من الآثار المخربة التى أحدثتها الدعاية الصهيونية عن العرب ، وعن مصر فى حرب ١٩٦٧ وما بعدها ، وعن الجثث الهامدة التى تفصلها عن العالم فجوات حضارية بعيدة الغور ، والتى تتعامل مع العالم المتحضر بمنطق البداوة الفج المتعصب !!

لقد أحسست أثناء مناقشاتى مع أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى والسفراء الغربيين أن مبادرة السادات كانت بالنسبة للعالم الحر المتفتح بادرة رائعة ومذهلة ، بينما كانت بالنسبة لإسرائيل أسفينا قلب كل الحسابات

والتقديرات ، ووضع عليها عبئا هائلا لمواجهة موقف جديد أسقطت كل مدلولاته وشواهده كل الهياكل التى بنتها الدعاية الصهيونية فى غيبة الوعى العالمى بحقيقة العرب ، وحقيقة المشكلة .

لقد التقيت بمارشال كوين مرات كان آخرها وهو يقدم لى هدية تذكارية بمناسبة سفرى بعد وصول المباحثات إلى طريق مسدود ، ورأيت على وجهه نفس ما يمكن أن تراه على وجه كل أمريكى . كان يأمل أن تنزاح عن كاهله هذه المسئولية المرهقة مسئولية حماية إسرائيل .

□ لعبة اسمها القط والفأر

حملت قرارات مؤتمر قمة بغداد الذى انتهى فى ١٩٧٨/١١/٥ على مصر باعتبار أنها تحاول الانفصال عن الإجماع العربى والسعى إلى سلام جزئى ، وخرجت قرارات المؤتمر الرافضة تحمل إلى العالم رفض اتفاقيات كامب ديفيد ، وما يترتب عليها ، وإدانة مصر بالإنفراد بمحاولة حل القضية ، ورفض أى حلول قد تتوصل إليها مصر ، وتوقيع عقوبات اقتصادية على مصر وتطبيق المقاطعة عليها ، مع إحكام المقاطعة على إسرائيل ، وكذا معالجة ما أسموه بالخلل الاستراتيجى الناجم عن خروج مصر من ساحة المواجهة مع إسرائيل بدعم دول المواجهة ماديا ، وتقدم رئيس الوفد الليبى إلى المؤتمر بأربعة مطالب هى نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى بغداد أو دمشق ، وتجميد عضوية مصر فى الجامعة حتى تعدل عن سياستها الحالية ، ووقف كل تعامل اقتصادى مع مصر ، وقطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع مصر .

وكأنما أرادت الدول العربية الرافضة أن تشكل ضغوطا جديدة على مصر فى أحرج الأوقات التى تحاول فيها مصر أن تستعيد لهذه الدول حقوقها ، فى قضية فشلت هذه الدول فى تقديم حلول لها سوى هذه الحلول النظرية التى أثارت سخرية العالم فى ذلك الوقت .

وفى الاجتماع الذى عقد بعد ظهر يوم ١٩٧٨/١١/١٠ فى فندق ماديسون بين الوفدين المصرى والإسرائيلى نقل الوفد المصرى رأى القاهرة ، الذى أوردته سابقا والذى حمله إلينا د . بطرس غالى ، د . أسامة الباز عند عودتهما من القاهرة ، وقد أشار الوفد المصرى بالضرورة الملحة لربط المعاهدة بالقضية الفلسطينية ، خاصة بعد قرارات مؤتمر بغداد ، رغم أن هذه القرارات لاحقة على موقف وهدف مصر الأصلى منذ توقيع وثائق كامب

ديفيد . وطالب الوفد المصرى بأن تتحدد فى الخطابات المتبادلة بين مصر وإسرائيل بخصوص الضفة وغزة تواريخ محددة كما يلى :

- يبدأ التفاوض على تحديد طريقة إجراء الانتخابات للمجلس الفلسطينى خلال شهرين من بدء سريان المعاهدة المصرية الإسرائيلية .
- تتم الانتخابات فى بحر خمسة أشهر من هذا التاريخ .
- إنتقال السلطة من الحكم العسكرى الإسرائيلى إلى المجلس الفلسطينى فى بحر أسبوعين من إجراء الانتخابات ، وإعادة توزيع القوات الإسرائيلية فى الضفة وغزة .

وكان رد ديان على المطالب المصرية أنه لا يستطيع أن يوافق على شيء إلا بعد استشارة رئيس الوزراء الموجود حاليا فى كندا ، إلا أنه يرى الملاحظات التالية :

- إن موضوع عودة النازحين بعد ١٩٦٧ لديارهم يجب - طبقا لاتفاق كامب ديفيد - أن يتم الاتفاق على شروطه مع المجلس الفلسطينى بعد انتخابه .
- بالنسبة للجدول الزمنى فلا صعوبة فى بدء المفاوضات بعد شهر من سريان المعاهدة ، ونقل السلطة بعد أسبوعين من انتخاب المجلس الفلسطينى ، ولكن الصعوبة فى تحديد موعد الانتخابات من الآن لضرورة موافقة الفلسطينيين على هذا الموعد .
- فيما يتعلق بإعادة توزيع القوات الإسرائيلية فى الضفة وغزة فيرى ألا ينص فى المعاهدة عليه ، ولكن فى خطابات متبادلة بين (بيجين وكارتر) .
- إسرائيل تعارض أى وضع خاص لمصر فى غزة كوجود بعثة فنية مصرية أو التعجيل بالانتخابات فى غزة قبل الضفة .

وكان من الغريب فى هذا الاجتماع أن ديان - وكأنما أراد أن ينسف كل ما هو محتمل من تقارب - أعلن أنه يريد تنبيه الوفد المصرى بأن تعهد بيجين بعدم إنشاء مستوطنات فى الضفة ينتهى قريبا (٣ أشهر) ، وبالتالى فهو يحرص على التنبيه إلى ذلك حتى لا تفاجأ مصر إذا أنشأت إسرائيل مستوطنات جديدة .

إنها لعبة القط والفأر ، ففى الوقت الذى يجرى فيه الحديث عن إنسحاب إسرائيل من الضفة وغزة وإنهاء الحكم العسكرى ، يتكلم ديان عن إنشاء مستوطنات جديدة ، وتتصاعد التصريحات من داخل إسرائيل بواسطة وزير الإسكان ورئيس الوزراء عن هذه المستوطنات ، فتعلن إسرائيل مثلا إخلاء مجمعين عسكريين فى الضفة لإقامة مستوطنتين (أيلون موريه - شومرون).

مكانهما بحجة عدم وجود أراض حكومية أخرى لبناء هذه المستوطنات ، وبالطبع فقد تسابق السكان العرب فى رام الله وعبيدة فى البناء فى أملاكهم لمنع إسرائيل من مصادرتها لبناء مستوطنات ، بل لقد عاد بعض الفلسطينيين المهاجرين لأمريكا لبناء هذه المبانى لإثبات وضع اليد ، وامتلأت الصحف الإسرائيلية والعالمية بأخبار هذا السباق المحموم بين أصحاب الحق وبين إسرائيل .

وحملت الأنباء العالمية فى نفس الوقت أنباء عن استنزاف إسرائيل المفرط لحقول « علما » للبترول ، لدرجة أن نسبة الملوحة فى البترول المستخرج زادت بنسبة كبيرة ، (حتى ٢٠٪) فى أعقاب تزايد ضخ البترول من الحقل (إذاعة إسرائيل) مما اضطر إسرائيل إلى تخفيض الإنتاج منها إلى ١٩ ألف برميل يوميا بدلا من ٢١ ألفا ، خوفا من امتناع معامل التكرير عن تسلمها . وأعلنت إسرائيل على لسان وزير الإسكان أنها ستحتاج إلى ٣,٥ مليار دولار لتغطية الانسحاب من سيناء ، علاوة على المعونات العسكرية المطلوبة لاسرائيل وهى ١,٨ مليار دولار ودارت حول نفقات الانسحاب ونفقات إعادة بناء المطارات التى ستتركها إسرائيل فى سيناء مناقشات كثيرة ، حول تقسيمها إلى قرض ومنحة ونسبة هذا التقسيم ، وبالغت إسرائيل فى تقدير هذه المبالغ وسافر وزير المالية الإسرائيلى إلى واشنطن للتباحث مع المسئولين الأمريكيين ، لزيادة قيمة المنحة على حساب القرض ، وقد قرأت فى كتاب ديان (الاختراق) مؤخرا رأى الرئيس كارتر فى ذلك الوقت فى هذه المبالغ ، وكان ديان يصف إحدى مقابلاته مع الرئيس الأمريكى فيقول : « عندما أشرت مرة أخرى إلى الطلب الذى تقدمنا به من أجل المساعدة المادية لنا فى عملية نقل المستوطنات المدنية البالغ عددها ١٤ مستوطنة أثير الجدل والنزاع حول هذا الطلب ، حيث أن أمريكا طالما نظرت إلى هذه المستوطنات على أنها غير شرعية ، وأعتبرتها عقبة فى طريق السلام وأن مطالبة أمريكا الآن بتقديم المساعدات فى عملية نقل هذه المستوطنات شىء يفوق الحد » . وقال كارتر أيضا : « إننا قدمنا لكم طوال هذه السنوات مبالغ كبيرة من المال ، والآن ومع قدوم السلام راودنا أمل الإقلال من هذه المبالغ » .

وكان من الطبيعى أن أى مبالغ ستدفعها أمريكا لنقل المستوطنات من سيناء يمكن أن تستخدم فى بناء مستوطنات جديدة فى الضفة وغزة ، وليس فى النقب .

□ بيجين . . والسلام

سافر ديان وايزمان يوم ١٠/١١/١٩٧٨ إلى تورنتو بكندا للاجتماع مع رئيس الوزراء الإسرائيلى وعرض القرارات المصرية عليه ، واستغرق الاجتماع بينهم ٣ ساعات ، وأعلن مجلس الوزراء الإسرائيلى فى ١٢/١١/١٩٧٨ رفضه للمطالب التى تقدم بها الوفد المصرى بحجة أنها لا تتمشى مع اتفاقيات كامب ديفيد ، وفى نفس الوقت أعلن بيجين أنه متفائل ، وأن إسرائيل توطد العزم على توقيع معاهدة سلام مع مصر .. !! أما الصحف الإسرائيلية فقد طالبت بوقف المفاوضات لفترة محددة كنوع من الضغط على مصر لتتساهل فى مطالبها . وقد أكدت مصر على لسان رئيس وزرائها أن وفد مصر باق ومستمر فى المفاوضات ، وذلك ردا على أنباء أذاعتها وكالة رويتر عن إيقاف مصر للمباحثات واستدعائها وفدها إلى القاهرة . كان رأى بيجين إذن بعد مرور شهر من المفاوضات أنه لا ينبغى الربط بين اتفاقيتى كامب ديفيد أو الخلط بينهما ، وأن المباحثات الجارية تهدف إلى تنفيذ إحدى هاتين الاتفاقيتين ، وهى المعاهدة مع مصر ، أى أن إسرائيل تراجعت عن مضمون الرسالة الملحقة بمعاهدة السلام والخاصة بهذا الربط ، وكان هذا شيئا لا يطاق بكل المقاييس أن نهدر كل هذا الجهد والوقت لنجد أنفسنا بعد شهر كامل قد عدنا إلى نقطة البداية .

ولم تفلح المقابلة العاجلة التى تمت بين فانس وبيجين فى مطار نيويورك فى تحقيق سد الفجوة القائمة فى المباحثات ، رغم تقديم فانس لعدة صيغ بديلة بالنسبة للضفة وغزة ، وقام الرئيس كارتر بالاتصال بالسادات وبيجين لانتشال المفاوضات من الأزمة بعد إعلان إسرائيل رفضها الربط بين المعاهدة ومفاوضات الضفة وغزة .

وتذرع السادات بأقصى ما يمكن من الصبر حين جامل أمريكا والرئيس كارتر شخصيا فسمح باستمرار المباحثات ، ولكنه قرر إيفاد نائبه حسنى مبارك برسالة لكارتر ، وفى هذه الفترة كانت تعقد فى واشنطن اجتماعات اللجان العسكرية ؛ لوضع الترتيبات النهائية للانسحاب الإسرائيلى من سيناء مع تعديل حجم القوات المصرية فى مناطق مركزها بالزيادة مع وجود بعض نقاط للخلاف تنتظر وصول الحكومة الإسرائيلية لقرار بشأنها .

وسافر د . بطرس غالى من واشنطن إلى القاهرة ، والتقى بنائب رئيس الجمهورية السيد حسنى مبارك فى باريس أثناء رحلة مبارك لواشنطن يوم ١٥/١١/١٩٧٨ .

وهكذا وصلت المباحثات إلى مفترق الطرق وأعلن السادات أنه يحمل إسرائيل مسئولية فشل المفاوضات .

وصرح حسنى مبارك فى باريس أن مصر لم تخرج عن نطاق اتفاقيات كامب ديفيد ، وأنها تواصل السعى لحل دائم للمشكلة الفلسطينية كلها برغم أنها تركز اليوم بالفعل للتوصل إلى حل فى قطاع غزة ، لما لمصر من ارتباطات ومسئوليات سابقة ، وذلك دون خروج عن موقفها بشأن الضفة الغربية ، وأكد أن مصر لن توافق على الفصل بين المنطقتين التابعتين للشعب الفلسطينى .

وكانت هذه الخطوة المقترحة بالنسبة لغزة هى محاولة لتسهيل الوصول إلى خطوات محسوسة فى طريق السلام على أساس أن مصر أكثر قدرة على إجراء نوع من التفاهم مع زعمائها ، مما قد لا يتوافر فى الضفة ، ولكنه يصبح نموذجا لباقى المناطق ، وهذا الحل كان ردا على محاولات إسرائيل تعقيد الأمور بإفتراض عدم إمكان إجبار الفلسطينيين على قبول حلول لا تشترك فيها المنظمة ، وبالتالى فهى لا ترى إمكانية تحديد موعد للانتخابات .

وفى نفس الوقت كان طلب مصر البدء بغزة يعنى تجديد الدعوة لأى أطراف أخرى تبدى استعدادها للمشاركة فيما يخص الضفة . وجدير بالذكر أن الإذاعة الإسرائيلية أذاعت يوم ١٥ / ١١ أن رئيس ديوان الملك حسين دعا زعماء الضفة والقدس الشرقية إلى اجتماع فى عمان لتعقبه حملة ضد الشيوعيين ؟؟ .

واستمرت حملة محمومة فى الصحف الإسرائيلية وصحف الرفض العربى ، التى استطاعت إسرائيل إستدراجها للرد ، وكان واضحا أنها حملة مدبرة لمواجهة زيارة نائب الرئيس لواشنطن .

□ النقط . . على الحروف

كنت فى استقبال السيد النائب حسنى مبارك لدى وصوله إلى قاعدة أندروز مساء الأربعاء ١٥ / ١١ / ٧٨ ، والحقيقة أننى أحسست بارتياح لوصوله فى هذا الوقت الذى كانت كل ظروفه توحى بضرورة وضع النقط على الحروف ، خاصة وقد كان حضوره اليوم بعد اجتماع لى مع عيزر وايزمان فى الصباح لاستعراض موقف الجزء العسكرى من الاتفاق والموقف العام للمحادثات . وكان واضحا لى أن الأمر يحتاج إلى دفع جديد ، يكسر هذه الحلقة المفرغة التى ندور فيها مع الوفد الاسرائيلى منذ وصولنا فى ١٢ / ١٠ / ١٩٧٨ .

وللحقيقة أقول إن شخصية السيد حسنى مبارك شخصية متميزة ، توحى بكل الثقة ، وكل الارتياح وقد كانت لخطواته فى هذه المرحلة الحاسمة آثار ملموسة

فى وضع الأمور فى نصابها ، وفى إيضاح الموقف المصرى الواعى لكل جوانب المشكلة .

وكان من الطبيعى أن يحبس المراقبون أنفاسهم فى انتظار نتائج زيارة السيد حسنى مبارك لواشنطن ، وقد أذاعت إسرائيل أكثر من بيان بأنها فى انتظار المقترحات الجديدة لمصر ، ولكنها فى نفس الوقت اندفعت فى تصريحات متباينة وفى اتجاهات متعددة دلت كلها على عصبية إسرائيل ، وتخوفها من مهمة حسنى مبارك .

وقد بدت هذه العصبية فى قرارات متعددة للحكومة الاسرائيلية تنقض الكثير من نقط الالتقاء السابقة ، فمن تصريحات عن رفض الربط بين المعاهدة والقضية الفلسطينية إلى إلغاء الاجتماعات السياسية فى الضفة الغربية وفى غزة ، إلى تصريحات برفض المقترحات المصرية التى وضحت من تصريحات السيد النائب فى باريس بخصوص إمكان تقديم الاتفاق فى غزة بعض الوقت عن الضفة .

وتقرر أن يلتقى السيد النائب حسنى مبارك بالرئيس الأمريكى كارتر صباح اليوم التالى لوصوله .

وقبيل هذا الاجتماع أعلن الرئيس كارتر فى حديث إفطار قصير مع المراسلين عن الآتى :

- إن المفاوضات حطمت أماله فى الوصول إلى اتفاق مبكر .
- إنه لا يعتزم الدعوة إلى عقد اجتماع قمة آخر .
- إنه يرى أن المشاكل الرئيسية التى تواجه الوصول إلى حل هى عدم منح السلطة الكافية للمفاوضين ، ونقل الخلافات إلى صفحات الجرائد .
- إنه قلق للتسويف فى الوصول إلى اتفاق .
- إن دور الولايات المتحدة سيظل جسرا للاتصال بين مصر وإسرائيل .
- إن كلا من الطرفين يريد السلام .
- إنه قد يصبح من الضرورى تعديل بعض نقاط اتفاقيات كامب ديفيد .
- إن الخلافات الباقية بين مصر وإسرائيل برغم أنها طفيفة فإنها مهمة من الناحية السياسية .

وكان واضحا من الحديث أن المفاوضات قد خيبت آمال الرئيس الأمريكى فى تفاهم سريع ، وأنه يلقى باللوم على من يعنيه دون أن يعينه ، ولعله ليس من قبيل

المصادفة أن يعلن ديان فى نفس اليوم أن صيغة المعاهدة أصبحت جاهزة ، عدا عملية الربط ، وأن يعلن فى إسرائيل عن إتمام تخطيط إجراءات وإمكانات الانسحاب من سيناء طبقا لما قد يتفق عليه دون معاونة مادية ، ومطالبة سيمحا ايرلنج وزير المالية الاسرائيلية فى مفاوضاته مع وزير المالية الأمريكى فى نفس اليوم بخمسة بلايين دولار بين قرض ومنحة ، أى أن كل عناصر الاتفاق الخاص بسيناء قد انتهت . وأن المشكلة الوحيدة هى إصرار مصر على الربط بين هذا وبين الضفة وغزة ، أو غزة ثم الضفة الغربية . كل ذلك فى محاولة لابعاد أصابع الاتهام الموجهة إلى إسرائيل بعرقلة المباحثات ، أو بالأحرى بالرغبة فى عقد اتفاق منفصل مع القاهرة .

● وتم اللقاء المرتقب بين الرئيس الأمريكى كارتر ونائب الرئيس المصرى حسنى مبارك ، والذى تبادل فيه الطرفان كل ما يتعلق بنقاط الخلاف بأقصى ما يستوجبه الموقف من صراحة ، ونقل السيد النائب وجهة نظر الرئيس السادات ـ التى تستمد خلفيتها من مبادرته ، ومن روح ونص اتفاقيات كامب ديفيد ، والتى لم تتبدل أو تتغير منذ اللحظة الأولى .

□ مصر ترفض السلام المنفرد ، وتوقيع الاتفاقية دون ربطها بالسلام الشامل لا يعنى إلا الصلح المنفرد .

□ إن المصاعب التى تدعيها إسرائيل بخصوص الربط يمكن التغلب على أكثرها بتقديم الاتفاق بخصوص وضع غزة عن الضفة الغربية بمده حوالى ستة أشهر إذا تعذر الاتفاق على إمكان التنفيذ فى القطاعين فى الموعد المقترح وهو شهر بعد توقيع الاتفاقية .

□ إن الربط يجب أن يتم بجدول زمنى يحدد موعد الانتخابات ، وقيام الحكم الذاتى وسلطاته فى تزامن مع ما يتم بخصوص سيناء ، أو بخصوص تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل .

□ إن مصر جادة فى الوصول إلى هدف السلام ، وأنها تنتظر من الولايات المتحدة دورا فعالا فى الوصول إلى هذا الهدف .

وعكست تصريحات المستر فانس فى ساعة متأخرة من يوم الجمعة ١٧ / ١١ الذى حضر فيه السيد النائب حسنى مبارك الغداء الذى دعى إليه فى وزارة الخارجية الأمريكية ردود فعل هذه المقابلة لدى الجانب الأمريكى .

فقد صرح المستر فانس بعد لقاء بالسيد حسنى مبارك أن مصر قد تقدمت بآراء جديدة وبناءة للربط بين الانسحاب الاسرائيلى من سيناء وإجراء الانتخابات

فى الضفة وغزة ، وأنه ينتظر رد الجانب الآخر فى اجتماعه المرتقب يوم الأحد ١٩/١١ لمجلس الوزراء الاسرائيلى على المقترحات المصرية ، وعلى مقترحات وسيطة تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية .

وعكست تصريحات الرئيس السادات المتفائلة يوم ١٧/ ١١ ردود فعل التفهم الأمريكى لوجهة النظر المصرية ، فأعلن أن معاهدة السلام سيتم توقيعها إن عاجلا أو آجلا .

وعكست التصريحات الاسرائيلية تشكيلة غريبة من الاتجاهات ، فلم تسمع أجهزة الاعلام من تصريحات فانس عن الآراء الجديدة البناءة إلا كلمة جديدة . وانطلقت إسرائيل فى تيار إعلامى مستمر قبل جلسة مجلس الوزراء الاسرائيلى يوم الأحد ١٩/ ١١ لاتخاذ قرار بخصوص هذه المقترحات الجديدة .

وبالطبع لم يكن هناك فى هذه الآراء من جديد ، إلا الفاصل الزمنى بين ما يطبق فى غزة وما يطبق فى الضفة ، وهو ستة أشهر قد تسمح بإعطاء مثل مشجع يتم تطبيقه فى غزة ، إذا تعذر الاتفاق على جدول زمنى فى القطاعين ، والقضية واحدة بكل المفاهيم .

● وفى حديث للسيد حسنى مبارك لاذاعة مونت كارلو أكد سيادته الآتى :

- إن لب القضية هو المشكلة الفلسطينية ، وأن هذا شىء معروف منذ ثلاثين عاما .
- إن الربط بين المعاهدة والقضية الفلسطينية مطلب مصرى منذ بدء المفاوضات فى واشنطن حيث أن هذه المعاهدة يجب أن تكون جزءا من حل شامل .
- إن هذا المطلب يتمشى مع اتفاقيات كامب ديفيد وسبق الاتفاق عليه ، وليس فيه غريب إلا الدهشة التى يحاول الاسرائيليون رسمها على الوجوه .
- إن التقديم الزمنى للاجراءات فى غزة عند الضرورة لا يعنى فصلا موضوعيا بين المعايير المطبقة على سائر الأرض المحتلة .
- إن مصر لم تطلب جدولا زمنيا لغزة وآخر للضفة الغربية ، ولكن هناك ربطا للحل فى هاتين المنطقتين وتحقيق الاستقلال الذاتى فيهما فى آن واحد .
- إن مصر لم تخالف المبادىء الأساسية المتفق عليها للحل الشامل ، وأن موقفها ثابت ومعروف لكل الأطراف .
- إن حضوره إلى واشنطن ليس لنقل مقترحات جديدة ، ولكن لشرح وجهة النظر المصرية بطريقة أكثر تفصيلا .

■ إنه متفائل ، ويرجو ككل مصرى أن يتحقق السلام الشامل العادل فى الشرق الأوسط .

وودعت السيد حسنى مبارك مساء السبت ١٨ / ١١ بعد زيارته الناجحة وما أن ابتعدت الطائرة حتى قفز إلى مخيلتى وجه الرئيس السادات ، بنفس الملامح التى انطبعت فى ذهنى منذ آخر لقاء معه ، قمة الجدية والإخلاص ، وقمة العزم والإصرار ، وتذكرت كل أحاديثه عن السلام المرتقب وكل تقديراته عن سير المحادثات ، وأكبرت فيه هذا الإصرار المؤمن الواثق ، وهذه النظرة البعيدة الثاقبة ، فكل ما كان وقع كان شيئا مما توقع .

لقد أثبت السادات أنه الطرف الأكثر صدقا فى نوايا تحقيق السلام ، وأنه الأكثر ثباتا على الرأى والمبدأ ، والأكثر صلابة فى الحق .

* * *

□ بين خيوط العنكبوت

لقد نقل الرئيس السادات اللعبة إلى الجانت الآخر ، وراحت إسرائيل فى انتظار الموعد المرتقب لاجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد ١٩ / ١١ - والذى يتقرر فيه الرد على المقترحات المصرية والأمريكية - تتصرف بنفس الطريقة التى اعتادتها ، ومنها :

● حظر الاجتماعات السياسية فى الضفة فى اجتماع بين قائد منطقة يهودا وشمرون ورؤوساء بلديات الخليل ورام الله ونابلس .

● رفض الحاكم العسكرى بقطاع غزة عقد اجتماع لالقاء محاضرة سياسية عن اتفاقية كامب ديفيد من الدكتور جوبيرى من شرق القدس (برغم أنه عقد قبل أسبوعين محاضرة بالقدس لم تمنعها السلطات) .

● أعلن ديان رغبة إسرائيل فى البقاء فى معظم أجزاء سيناء من شرم الشيخ جنوبا إلى العريش شمالا لمدة عامين على الأقل على سبيل الاختبار بعد أن تكون العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الكاملة قد أقيمت بين مصر وإسرائيل .

وفى نفس الوقت علا الحديث عن التقديرات المبالغ فيها للتعويضات التى تطلبها إسرائيل كنفقات للانسحاب من سيناء ، والتى قدرت من ٣,٥ - ٥ بلايين دولار .

وبرغم أن مجلس الوزراء الاسرائيلى اجتمع يوم الأحد ١١/١٩ ، ولم يصل إلى قرار بعد تخصيص الجزء الأكبر من الجلسة لسماع تقرير عيزر وايزمان وزير الدفاع وموشى ديان وزير الخارجية ، وبعد مناقشة الحل الوسط الأمريكى ، فقد صرح بيجين فى الجلسة التى عقدها فى مركز حركة حيروت فى تل أبيب فى نفس اليوم أن المقترحات المصرية الجديدة غير مقبولة لدى الحكومة الاسرائيلية لخروجها عن اتفاق كامب ديفيد ، وأنه يعتزم الاقتراح على الحكومة رفض المقترحات الخاصة بربط الانسحاب الاسرائيلى بجدول زمنى ، كما أكد أن إسرائيل لن توافق على دخول قوات شرطة أو مكتب اتصال مصرى إلى قطاع غزة ، وأن شروط إسرائيل لتوقيع معاهدة سلام مع مصر وإجراء مفاوضات حول الضفة وغزة هى :

- ☐ أن يبقى جيش الدفاع الاسرائيلى بالضفة الغربية .
- ☐ أن يضمن أمن إسرائيل .
- ☐ أن تستمر أعمال الاستيطان .

وجاءت هذه التصريحات البعيدة عن السلام فى الذكرى الأولى لمبادرة السلام .

- ● **وفى حديث للرئيس السادات مع التليفزيون الفرنسى فى هذه المناسبة اعتصر الرئيس صبره وتحمله :**

- ☐ فأعلن عن استعداده لمقابلة بيجين لتسوية الـ ١٠٪ الباقية من الخلافات .
- ☐ وأعرب عن أمله فى أن يتم توقيع المعاهدة فى سيناء قبل موعد تسلم جائزة نوبل .
- ☐ وأكد أن حرب أكتوبر هى آخر جولة من الحروب بين إسرائيل والدول العربية .
- ☐ وأشار إلى أن بوسع إسرائيل أن تدبر شئون حائط المبكى غير أن شرق القدس والأماكن المسيحية المقدسة يجب أن تكون تحت سيادة عربية .
- ☐ وأكد أنه لن يوقع على معاهدة سلام منفرد مع إسرائيل .
- ☐ وأكد على ضرورة تعيين جدول زمنى لتطبيق الحكم الذاتى فى غزة ثم الضفة .

وفى استطاعة القارىء أن يلاحظ أن السادات لم يزل على نفس الخط وبنفس

الاصرار ، وأن رغبته فى السلام هى الحقيقة الوحيدة المؤكدة فى كل حقائق الشرق الأوسط . .

● **ولكن ما هى حقيقة رغبة إسرائيل ؟**

لقد اجتمع مجلس الوزراء الاسرائيلى يوم ٢١ / ١١ /١٩٧٨ لمدة خمس ساعات أصدر بعدها بيجين تصريحات مؤداها :

- إن إسرائيل وافقت على مسودة المشروع الأمريكى لمعاهدة السلام كما هى بموافقة ١٥ صوتا واعتراض صوتين .
- إن إسرائيل لا توافق على المقترحات المصرية الأخيرة ، وتعتبرها مناقضة لاتفاقية كامب ديفيد .
- إن إسرائيل على استعداد للدخول فى مفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن الحكم الذاتى للضفة وغزة ، بعد توقيع اتفاقية السلام .

● وفى نفس اليوم أعلن أن الحكومة الاسرائيلية أعدت عدة قرارات أخرى مؤداها :

- اعتراض إسرائيل على أى جدول زمنى للحكم الذاتى الادارى فى الضفة وغزة .
- إن أى اقتراح يخص الانسحاب من سيناء يدرج خلال المفاوضات سيكون مرهونا بتصديق الحكومة ، حيث لن يكون فى استطاعة طاقم المفاوضات بواشنطن تحديد مواعيد أو مراحل الانسحاب قبل الرجوع للحكومة .
- إن قرار الحكومة بشأن استعداد إسرائيل لبدء مفاوضات تنفيذ الحكم الذاتى بعد التوقيع على اتفاقية السلام يحل محل القرار السابق ، الذى وافقت عليه الحكومة بخصوص صياغتها لخطاب ملحق باتفاقية السلام ببدء المفاوضات خلال شهر من توقيع الاتفاقية .

وبالطبع فإن الملاحظات التى يمكن استنتاجها من هذه القرارات كانت مزيدا من التشدد : فإسرائيل وافقت على مسودة المشروع بما فيها من نقاط تعترض عليها مصر ، وبالتالى فهى لا توافق على مقترحات مصر للخروج من دائرة الخلاف .

- وإسرائيل تراجعت عن كتابة خطاب بخصوص الحكم الذاتى يلحق بالمعاهدة ، لأن موافقة الحكومة على الخطاب - كما يقولون - قد شجعت مصر على التقدم بطلبات جديدة بشأن تحديد جدول زمنى ، وهذا ما تخشاه إسرائيل .

- إن سحب التفويض الخاص بترتيبات الانسحاب من سيناء من المفاوض

الاسرائيلي الغرض منه المناورة والمساومة على موضوع البترول ، والربط بين الاتفاق وبين إجراءات الحكم الذاتي .

ـ ورد في بيان رئيس الحكومة أمام اللجنة الخارجية للكنيست أنه عند تطبيق الحكم الذاتي فإنه سيتم الحفاظ على المبادىء والمصالح الاسرائيلية ، ومن بينها دعم الاستيطان وربط المستوطنات اليهودية بالسلطة الحاكمة في إسرائيل ، وحماية الأمن الداخلي عند تطبيق الحكم الذاتي ، ولا يعني هذا إلا تكريس الاحتلال الاسرائيلي في ظل الحكم الذاتي .

وبرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية رحبت بقرار الحكومة الاسرائيلية ، فإنه كانت هناك تحفظات كثيرة حول إمكانية الوصول إلى اتفاق في ظل رفض الحكومة الاسرائيلية للمقترحات المصرية ، التي تشكل الأساس لقبول مصر للمشروع ، وقررت مصر استدعاء الوفد المصري للقاهرة للتشاور ، وكانت أهم ملامح هذا القرار أنه صدر قبل صدور قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي بالموافقة على مسودة المشروع الأمريكي خالية من التعديلات المصرية ، فلم يكن الأمر يحتمل الانتظار حتى تخرج إسرائيل من جعبتها سهما آخر . وقد كان توقيت سحب وفد المفاوضات المصري للتشاور مناسبا تماما بحيث لايعد سحبه تعليقا للمفاوضات الجارية ، وفي نفس الوقت فإن وزيري خارجية ودفاع إسرائيل كان عليهما السفر إلى إسرائيل لحضور اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي يوم ٢١/١١ .

وقد أكد جورج شيرمان المتحدث الرسمي باسم المؤتمر أن الوفد المصري سوف يعود إلى واشنطن ، وأن المفاوضات لن تتوقف بين مصر وإسرائيل إلى أن يتم اتفاق بينهما حول نص المعاهدة ، ولكن في إسرائيل تولى المستر مناحم بيجين ـ بتصريحاته التي أعقبت جلسة مجلس الوزراء الاسرائيلي ـ نسف أي جسور للتفاهم يمكن أن يعتمد عليها في استئنناف هذه الجولة من المباحثات .

أما ديان فقد صرح بعد جلسة مجلس الوزراء بأن معاهدة السلام التي أقرتها الحكومة الاسرائيلية لن تتعرض لأي تغييرات أو إضافات جديدة ؛ لأن المعاهدة بأكملها تعتبر جملة واحدة ، وأن هذا الاعتبار قائم بالنسبة لاسرائيل ولمصر ، لأنه من الممكن قبولها أو رفضها ، وأضاف أنه ليس هناك أي سبب لدى وفد المفاوضات الاسرائيلي الآن للعودة إلى واشنطن لمناقشة بنود المعاهدة .

* * *

□ العـودة

توقفت المفاوضات ، وكان من الواضح أن الأمر سيحتاج إلى وقفة أطول للوصول إلى اتفاق بشأن الخلاف فيما يتعلق بأسبقية الالتزامات وتوقيتات الحكم الذاتى وماهيته ، وبمبادرة من الرئيس كارتر ووزارة الخارجية الأمريكية اقترح أن أمضى عطلة نهاية الأسبوع فى رحلة ترفيهية ، وخصصت طائرة من الرئاسة لاستقلها مع باقى أعضاء الوفد الموجودين فى واشنطن إلى أورلاندو حيث توجد مدينة والت ديزنى ، ولكننا أثناء الطيران وبعد حوالى ساعة من الاقلاع تلقينا مكالمة تليفونية من رئاسة الجمهورية فى القاهرة ، وكان من المتعذر أثناء الطيران أن نتبين بوضوح أصوات المخاطبين وطلبت الانتظار لحين الهبوط ، وبمجرد أن تم الهبوط توجهنا إلى إدارة والت ديزنى ، ومن هناك قمت بالاتصال بالقاهرة ، وتلقيت التعليمات بالعودة إلى القاهرة . وتناولنا بعض الأطعمة ، ولم تتح لى الفرصة لمشاهدة الاضافات التى استجدت فى مدينة والت ديزنى الرائعة ، وكنت قد زرتها سابقا عام ١٩٧٦ ، وعدنا إلى واشنطن لجمع حاجياتنا ، وتوجهنا إلى القاهرة ، حيث كانت لى جلسة فى نفس اليوم مع الرئيس السادات لبحث الموضوع من كافة جوانبه ..

□ وزير دفاع .. مع إيقاف التنفيذ

وفى خضم الأحداث وحتى هذه اللحظة كنت أعتبر نفسى وزيرا لدفاع مصر مع وقف التنفيذ ، فقد تواكبت هذه المهمة مع تعيينى وزيرا للدفاع ، ومكثت فى واشنطن اثنين وأربعين يوما دفعة واحدة دون أن أمارس مهامى الجديدة . والآن على أن استعد مرة أخرى لدور القائد العام للقوات المسلحة المصرية ، وما يستتبع ذلك من الحفاظ على درجات الاستعداد العسكرى فى كافة نواحيه الفنية والقتالية والمعنوية ، وكما أنه لابد من إعداد القوات المسلحة لمرحلة جديدة هى مرحلة السلام بعد حروب امتدت على مدار ثلاثين عاما ، وهى مرحلة تستلزم مزيدا من التخطيط والجهد والصرامة ، وتحتاج أيضا لإعداد نفسى من جديد ، وإعادة للتوزيع الاستراتيجى للقوات المسلحة بعد تأمين الحدود الشرقية لمصر ، بل لابد من وضع خطط جديدة على ضوء الأوضاع التى ستترتب فى حالة الوصول إلى معاهدة السلام . وكان لابد أن تشمل توجيهاتى بعد العودة مباشرة البدء فى التخطيط لمشروع استراتيجى لتطبيق كل ذلك ، كما سيكون من اللازم أيضا تشكيل مجموعة عمل تكون مسئولة عن تسلم أجزاء سيناء فى التوقيتات التى ستتحدد لاستلامها بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلى .

ولم تكن هموم مصر لتنتهى بمعاهدة السلام مع العدو التقليدى للعرب فاسرائيل للأسف لم تكن وحدها مصدر التهديد لمصر ، فمصر كانت مستهدفة لأحقاد كثيرة فى المنطقة : منها الواعى ومنها المجنون ، وتتمثل هذه الأحقاد المجنونة فى حدودها الغربية وأذكر عندما كنت رئيسا للمخابرات العامة ، وفى يوم ٢ يوليو ١٩٧٧ وقبل أن تتم المبادرة أو توقع اتفاقات كامب ديفيد ، وكان تركيزنا ما زال على الجبهة الشرقية فى مواجهة إسرائيل ، أن القذافى عقيد ليبيا ـ كما كان السادات يسميه ـ قام بحشد قواته على الجبهة الغربية لمصر ، واجتاح نقاط الحدود المصرية ، وأسر ٣٨ فردا من نقط متفرقة بدعوى أن هذه النقط تدخل فى الحدود الليبية لمسافة ٢٠٠ متر وطبيعى أن السبب تافه ، وكان من الممكن جدا التفاهم بين الدولتين لتحديد أدق للحدود ، وخاصة أن العلاقات المصرية الليبية كانت موجودة ، والقنوات الدبلوماسية تعمل . وقد ثار التساؤل فى ذلك الوقت عن الدوافع وراء هذا الهجوم ، هل هو إحراج الرئيس السادات ؟ هل هو تعبير عن فشل الوحدة المزعومة مع ليبيا ، والتى كان يحاول القذافى فرضها بشكل أو آخر ، وكلنا يذكر أن القذافى كان يعرض ترك رئاسة الدولة المشتركة بعد الوحدة للرئيس السادات على أساس أن يشغل القذافى منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة فى البلدين ، وكان هدفة من ذلك كما كان يقول هو أن يجتاح إسرائيل ، ولكن بطريقته الخاصة ، وكانت هذه الطريقة الهمجية الساذجة هى نقل القوات المسلحة المصرية إلى سوريا حيث يتم الهجوم من اتجاه واحد هو اتجاه سوريا .. !!

لماذا إذن هاجم القذافى نقط الحدود المصرية ، هل هو رد فعل لرفض مصر لهذه الخزعبلات ، أم أنه فى الواقع كان عملا مدبرا لصالح إسرائيل ، حيث يؤدى لإجبارنا على توزيع اهتمامنا ومجهودنا بين الجبهتين الشرقية والغربية فى آن واحد ؟؟ وطبيعى أن النتيجة كانت شعورا بالمرارة من هذه التصرفات غير المسئولة ، وتفكيرا فى أمر هذه القوة المسلحة المجهولة الهدف والموجودة فى مواجهة جبهتنا الغربية ، هل كان هدفها تونس مثلا ؟ لو كان الأمر كذلك فهى كارثة قومية عربية ، أم هى موجهة لمصر ؟ وهو الجنون بعينة ، أم للدول الأفريقية فهو ثغرة فى الوحدة الأفريقية . وكان الموضوع محيرا ، كيف يوجه القذافى الضربة إلى القوات المصرية العربية التى أدعى أنه يهدف لقيادتها بعد الوحدة ، للقضاء على إسرائيل ؟! لابد إذن أن هناك أهدافا استراتيجية تستهدف توجيه مصر للجبهة الغربية ، وليس الشرقية ، ولا يستبعد هنا دور السوفيت فهو المحور الحقيقى الذى تدور فى فلكه نزعات هذه الفئة من الأطراف الرافضة . ولقد كان للخلاف المصرى الليبى أكبر الأثر فى دعم موقف الاتحاد السوفيتى بعد أن ضعفت قوته فى المنطقة منذ خروج الخبراء السوفيت عام ١٩٧٢ . فزادت ليبيا من التسهيلات الممنوحة له بلا حدود .

ولقد حدث ما حدث وقامت القوات المسلحة المصرية بتلقينه درسا لن ينساه ، ونرجو له مخلصين ألا ينساه مستقبلا ، لأنه من الصعب على الجندى المصرى أن تمتد يده إلى خارج حدوده ليحارب دولة عربية ، ترتبط مع بلاده بعهود واتفاقيات ، كان الأمر غريبا ، ولكنه لم يكن مستبعدا على العقيد القذافى . ومثل هذه التصرفات تكون أشد مرارة وقسوة عندما تحدث من صديق .. ولعل المثل الصادق على ذلك كان ما أذكره فى يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣ ، وكنت متجها إلى جبهة القتال ، وكانت القوات المسلحة فى قمة انتصارها ، وأدرت الراديو فأستمعت إلى إحدى المحطات التى تصورت حينئذ أنها محطة إسرائيل تبعث دعايتها المضادة ، وكانت المحطة تتحدث عن الفشل المنتظر للقوات المصرية .

وكانت المفاجأة الغريبة أنها إذاعة ليبيا ، وأنها كانت ترجع هذا الفشل إلى عدم اتباع خطة العقيد الجهنمية الساذجة ، كما أسلفت ، وكان هذا تصريحا على لسانه تنقله إذاعته ليسمعه العالم ويسمعه الجندى المصرى المنتصر ، والذى لم يمض على رفعه علم مصر على الضفة الشرقية لقناة السويس أكثر من ٤٨ ساعة .

□ ردود فعل تعثر محادثات بلير هاوس

كانت هذه المحادثات أملا لكل الأطراف التى ترغب فى السلام وافترض المراقبون منذ البداية أنها جاءت تنفيذا لأحكام إطار السلام الموقع فى كامب ديفيد ، حيث تحدد الهيكل العام للسلام الشامل بوضوح ، ومن هنا فقد كان هناك تفاؤل من الجميع لسرعة الوصول إلى اتفاق ، ولكن موقف إسرائيل المتشدد من قضية ربط معاهدة السلام المصرية بالقضية الفلسطينية ، جعل كل الآمال تنهار فجأة ، فهذا الموضوع هو لب السلام ، ولا سلام فى الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية قائمة .

■ ففى الولايات المتحدة :

- صرح مسئول فى وزارة الخارجية الأمريكية أن نسبة ٩٥٪ من معاهدة السلام فى الشرق الأوسط قد اكتملت ، وأن القضايا المختلف عليها قد تقلصت ، ورفض التكهن بتوقيع الاتفاقية قبل نهاية هذا العام ، وأضاف أن القضايا المتبقية تتسم بالصعوبة ، وأن الولايات المتحدة تنتظر رد الفعل المصرى على المقترحات الأمريكية .
- وصرح فانس أنه لا يكفى أن توافق إسرائيل على نص المعاهدة الأصلية التى عرضت فى واشنطن خاصة أن هذه المعاهدة لم تجب على السؤال الهام حول

ماهية العلاقة بين السلام المصرى - الإسرائيلى وبين الحكم الذاتى .

● ولم ترتح الحكومة الأمريكية لنشر جريدة الأهرام لنص المسودة التى تشتمل على التعديلات المصرية على المعاهدة ، ردا على نشر إسرائيل النص الذى وافق عليه مجلس الوزراء الإسرائيلى بما فى ذلك الملحق السياسى من المعاهدة .

ولكن أمريكا لم تفقد الأمل فى الوصول إلى اتفاق ، وقد عكست كل التصريحات والتعليقات الأمريكية هذا الأمل فى حدوث اتفاق حول المشاكل المعلقة .

● وقد حضر وفد من الكونجرس إلى القاهرة قادما من إسرائيل برئاسة السيناتور كليرون بيل ومن أعضائه جاكوب جافيتش وهنرى جاكسون ولفيف من لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس . وقد صرح جافيتش بأن الخلافات بين مصر وإسرائيل يمكن التغلب عليها ، وبالتالى فإنه يمكن توقيع معاهدة السلام بينهما فى وقت قريب برغم ما يبدو على السطح من أن المفاوضات المصرية الإسرائيلية قد وصلت إلى حالة تجمد .

● وتحدث السيناتور جاكوب جافيتش عن مخاوف إسرائيل من حدوث فراغ وفوضى فى الضفة الغربية وغزة لإنعدام التأييد من الجانب الفلسطينى .

● أما جاكسون المعروفة اتجاهاته فقد صرح بأنه شخصيا يرى أن جوهر المشكلة قد وجد حلا وهو الانسحاب من سيناء والأرض المصرية التى احتلتها إسرائيل عقب ١٩٦٧ . أما مسألة الضفة وغزة فهى مسألة أخرى تماما . وجدير بالذكر أن وكالة تاس السوفيتية اهتمت بالرد على هذا التصريح بالذات فوصفته بأنه سخيف .

● وفى الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة لم تكف لحظة عن محاولة بعث الحياة فى المفاوضات المصرية الإسرائيلية وقد قام الرئيس كارتر شخصيا بجهود متصلة فى هذا الشأن ، ساعدت إلى حد كبير فى إحياء الأمل فى عودة مفاوضات السلام .

■ وفى إسرائيل :

عاد مناحم بيجين ليؤكد كل النقاط المتشددة التى تسد الطريق تماما أمام المباحثات :

● فأكد أن القدس لن تقسم أبدا وستبقى عاصمة إسرائيل .

● وأكد أن إسرائيل لا تستطيع أن تتعهد بقائمة زمنية لإقامة الحكم الذاتى فى

الضفة وغزة ، وأن تحديد هذه القائمة سيعرض تنفيذ الاتفاق مع مصر للخطر .

- إن إسرائيل لا يمكنها أن تقبل خضوع الأراضى العامة فى الضفة وغزة لمؤسسات الحكم الذاتى .

وتوالت تصريحات الوزراء المسئولين الإسرائيليين تعكس شبكة منظمة من الدعايات .

فصرح ديان لوفد مجلس الشيوخ الأمريكى الذى يزور إسرائيل فى ذلك الوقت بأن المستوطنات تمثل درعا لإحباط أية محاولة ضد إسرائيل .

وصرح تامير وزير العدل الإسرائيلى بأنه على القاهرة أن تعلم أن سيناء « لم تعد فى جيبها » .

وقال إيبان وزير خارجية إسرائيل السابق فى حديث لراديو إسرائيل فى ١١/١٥ إنه بمجرد التوقيع على معاهدة السلام مع مصر فسوف يواجه العالم واحدة من أكبر الأزمات الدولية بشأن الضفة الغربية وغزة .. وقال إنه لا يعتقد أن التاريخ الدبلوماسى كله قد شاهد مثل هذه الوثائق التى يختلف الموقعون عليها اختلافا حادا فى تفسير معناها .

وأتهمت الصحف الإسرائيلية الولايات المتحدة بأنها تقف موقفا مؤيدا للعرب وأنها تطلب من إسرائيل تنازلات غير محتملة .

ووقفت معظم الصحف الإسرائيلية ضد الحكم الذاتى للضفة وغزة وحذرت من عواقبه .

وهكذا لم يبق من السلام فى الفكر الإسرائيلى إلا اسمه فقد صرح رابين أن حالة إسرائيل العسكرية أحسن بكثير مما كانت عليه ، وكان الحديث أمام وفد من الجباية اليهودية يزور إسرائيل .

وصرح شارون بأنه يعتقد أن إسرائيل تنوى الاستمرار فى بناء مستوطنات جديدة والحفاظ على المستوطنات القائمة ، وأنه لا يرى أى بقاء لإسرائيل دون إنشاء مستوطنات أخرى .

وصرح متحدث باسم وزارة الطاقة أن إسرائيل سوف تعيد تشغيل بئر جديدة للبترول على الساحل فى خليج السويس ، وأن هذه البئر سوف ترفع إنتاج الآبار السبع إلى ٢٥,٠٠٠ برميل يوميا .

وفى نفس الوقت فإن التعليقات الإسرائيلية لم تخل أحيانا من نبرة تفاؤل ، ولكنه كان دائما أشبه بالستار ، لا تكفى نقوشه للدلالة على ما يدور خلفه .

■ وفى البلاد العربية الرافضة :

علا صوت الشماتة من فشل المحادثات المصرية الإسرائيلية ، وأعادت منظمة أو منظمات التحرير الفلسطينية عزف كل النغمات السابقة .

وأعلن ياسر عرفات أن خطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة لن تمر ، وسيقاومها الشعب الفلسطينى وندد ياسر عرفات باتفاقيات كامب ديفيد .

وصرح فاروق قدومى بأن اتفاقيات كامب ديفيد تضع الشرق الأوسط على أعتاب سنين طويلة من الحرب .

وصرح وفاء نبهان ممثل منظمة التحرير فى البحرين بأن الهدف الأكبر للمنظمة ما زال يتمثل فى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود معا فى سلام .

وأنهى ما يسمى بمؤتمر الشعب العربى دورته فى دمشق متخذا قراراته التى أسوق منها :

- اعتبار ميثاق الجبهة القومية للصمود والتصدى وميثاق العمل السورى/ العراقى مرتكزا لحشد الطاقات العربية فى مواجهة إسرائيل .
- تنفيذ قرارات قمة بغداد بشأن دعم منظمة التحرير الفلسطينية .
- التأكيد على ضرورة تصعيد الكفاح المسلح فى الأراضى المحتلة وإيجاد صيغة للتلاحم بين سوريا ومنظمة التحرير .
- تعزيز صمود الدول العربية التى تعارض اتفاقية كامب ديفيد وإدانة الدول المساندة لها .
- تقديم الدعم لليمن الديمقراطية للوقوف فى وجه محاولات السيطرة على باب المندب .

وكان المؤتمر قد أصدر بيانا سياسيا قبل ذلك أكد فيه الوقوف بحزم إلى جانب ليبيا فى وجه ما أسماه بالتحركات العسكرية المصرية .

وطالبت صحيفة الأخبار الأردنية بإحياء الجبهة الشرقية ضد العدو الصهيونى وتزويدها بطاقات عربية ، تمكنها من الصمود فى وجه النتائج المحتملة لمفاوضات السلام ، وأنه لابد من عمل جاد لتفويت عملية الصلح المصرى الإسرائيلى .

ومن الدول المعتدلة فى ذلك الوقت . أدلى الهادى نويره رئيس وزراء تونس الذى كان يقوم بزيارة رسمية للولايات المتحدة بتصريح أوجب فيه انضمام منظمة

التحرير الفلسطينية إلى حوار السلام فى الشرق الأوسط ، وأكد على وجوب قيام دولة فلسطين بمقتضى شروط خطة التقسيم التى أقرتها الأمم المتحدة سابقا ، كما أعلن أنه وجد الولايات المتحدة متعاطفة أكثر للتفسير المصرى للموضوعات التى أوقفت المحادثات بسببها مثل الربط بين اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية والحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة ، وأكد أنه لا حرب بدون مصر .. ولكن لا سلام بدون حل القضية الفلسطينية .

■ وفى الدول الشرقية :

ظل موقف الاتحاد السوفييتى من مفاوضات السلام على نفس التشدد والعداء ، وتعددت التصريحات السوفيتية عن مخططات الإمبريالية الأمريكية فى الشرق الأوسط .

احتفل الاتحاد السوفييتى على نطاق واسع بيوم التضامن الدولى مع الشعب الفلسطينى فبعث ليونيد برجنيف ببرقية إلى ياسر عرفات أشار فيها إلى أن الاتحاد السوفييتى سوف يقف بثبات إلى جانب الشعب الفلسطينى فى نضاله من أجل تحقيق حقوقه الوطنية المشروعة ، وأنه لم يتنازل عن خطه المبدئى الرامى إلى تحقيق التسوية الشاملة وإقرار السلام العادل الوطيد فى الشرق الأوسط .

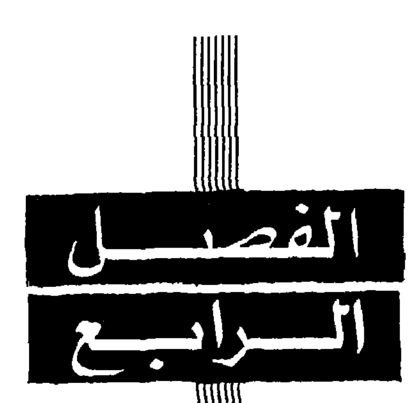
ولم تخرج مواقف الدول الشرقية المتشددة الأخرى عن موقف الاتحاد السوفييتى فى رفض المفاوضات المصرية الإسرائيلية .. والتحذير من مخططات أمريكية فى منطقة الشرق الأوسط وإتهام النظام المصرى بالخيانة للقضية .

■ وفى الدول الغربية :

كانت الاتجاهات السائدة :

- تأييد الجهود المبذولة لإقرار السلام فى الشرق الأوسط تأكيدا لاتفاقيات كامب ديفيد .
- التنديد بالمواقف الإسرائيلية المتشددة وإسداء النصح للأطراف العربية الأخرى للمشاركة فى جهود السلام وإبداء حلول بدلا من الرفض السلبى .

* حث إسرائيل ومصر على استئناف المفاوضات للوصول إلى السلام .
* الإعراب عن أمل متجدد فى الوصول إلى حل يؤدى إلى توقيع معاهدة السلام فى القريب .
* أبدت معظم الدول الغربية استعدادها للاشتراك فى جهود السلام وضماناته .



للحقيقة وجه واحد



يهمنى هنا أن أتوقف برهة بعد هذا الجهد المصرى المضنى فى سبيل السلام ، وبعد اشتراكى شخصيا فى مرحلة من هذا الجهد الجهيد لأقرر أننى وصلت إلى قناعة واحدة ، يمكننى على أساسها تفسير كل المتناقضات الموجودة ، وهى أن للحقيقة وجها واحدا ، وأن مجرد محاولة رؤية هذا الوجه من زوايا مختلفة لا يمكن أن يغير من حقيقته .

وقد يستطيع الانسان أن يتصور أن لكل ظروفه وأسلوبه وضغوطه الواقعة عليه ، وأنه تبعا لذلك تختلف الانعكاسات وردود الفعل ، ولكن الذى لا أستطيع أن أتصوره أن يفترض الانسان الحق والباطل فى كيان واحد ، فيتعامل مع الشىء على أنه حق أحيانا ـ عندما يكون ذلك موافقا لهواه ـ ومع نفس الشىء على أنه باطل ـ عندما يحسه مخالفا لأطماعه أو أهوائه .

فالسلام مثلا تنظر إليه إسرائيل على أنه حق ، إذا غنمت من ورائه كل أطماعها المزمنة فى أرض فلسطين ؛ وهى لذلك تستميت فى أن تحوله إلى معاهدة سلام منفرد مع مصر بحيث لا تمس أطماعها فى الضفة وغزة ، فإذا ما نظرت إليه مصر من زاوية واقعية ، فطلبت السلام الشامل العادل الذى يضع فى اعتباره أن للفلسطينيين حقوقا مشروعة ، جرمت إسرائيل السلام وأبطلته واعتبرته خدعة للنيل من أمنها وسلامتها .

فإسرائيل التى وافقت بسعادة بالغة على قرار التقسيم ١٨١ فى ١٩٤٧ حينما لم يكن لها فى أرض فلسطين إلا دعاوى على الورق ، تناست نفس القرار حينما تذكره الفلسطينيون الذين رفضوه أول مرة ، فطالبوا به أساسا للتفاوض مع إسرائيل .

فماذا جرى يا ترى فى هذه الفترة من ١٩٤٨ للآن حتى تتغير نظرة إسرائيل تماما تجاه هذا القرار ؟ لقد حدثت أربع جولات كبيرة ، وآلاف من الجولات الصغيرة ، فى كل بيت وكل شارع وكل مزرعة فى الأرض الفلسطينية المحتلة وفى الأرض العربية الأخرى . وكانت إسرائيل هى الطرف المعتدى فى كل الجولات على الاطلاق ، وكانت دعواها فى الاعتداء ، الدفاع عن النفس ضد الهول العربى القادم من كل اتجاه ، واتسعت رقعة الأرض المحتلة حول إسرائيل حتى شملت حقوق كل الدول المجاورة ، حتى لبنان الذى كان سويسرا الشرق الأوسط فى حيدته وبعده عن النزاع ، والذى استطاعت إسرائيل أن تمد إليه الجسور حينا ، وأن تدمرها أحيانا بكل قسوة .. والدعوى .. ما زالت كما هى .. الأمن ..

وبانتهاء الجولة الثالثة فى ١٩٦٧ ، كانت إسرائيل تحتل من الأراضى العربية اضعاف مساحتها . وكانت تستند فى كل اتجاه على مانع طبيعى . . أقنعت نفسها أنه يصلح حدا دائما لها ، من ناحية قناة السويس ، وفى الناحية الأخرى مرتفعات الجولان ، وفى الثالثة نهر الأردن ، وفى الرابعة البحر الأبيض .

وشعر الاسرائيليون بمشاعر آمنة ، أكدها بارليف بحصونه الضخمة على القناة . . حيث تتكدس على ضفتها الغربية القوات المصرية المنتكسة فى ٦٧ ، وحيث يكمن الخطر الأكبر على الأمن الاسرائيلى ، واستطابت إسرائيل هذا النوع من الشعور بالأمن . أن تكون أنت آمنا بينما غيرك مهدد مرتجف ، تسقط قذائفك على نسائه وأطفاله .

واندحرت إسرائيل من الخطوط الأربعة ، ظهر السادس من أكتوبر ، ولكن حرب أكتوبر شملت حدا خامسا لم تحسب إسرائيل حسابه ، وهو الحد النفسى ، الذى تصورته أنه أكثر هذه الحصون متانة وقدرة على المقاومة ، ففى كل شارع فى إسرائيل بل فى كل بيت سقط قتيل أو جريح ، وذهلت الأمهات والزوجات حينما اكتشفن أن الأمن الذى يستظللن به ، ما هو إلا وهم كبير ، وأن الخوف مكتوب على الاسرائيليين إلى الأبد منذ كانوا منتشرين فى شعاب الجبال وحتى قيام الساعة .

فالأمن هو السلام . . وكثيرون من زعماء إسرائيل لا يريدون السلام ، وكيف يكون السلام قائما ، وهى ثكنة عسكرية ، يحمل فيها السلاح حتى النساء .

ولقد هاجمت حرب أكتوبر هذا الحاجز النفسى وشككت فى جدواه ، ثم جاءت مبادرة السادات فحطمت هذا الحاجز ، وشعر كل مواطن فى إسرائيل ولو للحظة واحدة عند هبوط طائرة السادات فى مطار القدس ، بأن الأمن هو السلام ، ولكن سرعان ما أقام رواد التشدد والتعصب فى إسرائيل حاجزا آخر ، وهو الشك فى نوايا الطرف الآخر ، ولم يكن هذا حاجزا مفتعلا فى ذلك الوقت . . فقد وقف وايزمان يسأل السادات بحق ، هل كان ينوى فى الأيام القليلة السابقة هجوما جديدا على إسرائيل . . ؟؟

وبرغم القناعة التى أكسبتها المبادرة للعالم كله برغبة السادات الأكيدة فى تحقيق السلام . . فقد استيقظت فى نفوس الاسرائيليين من رعاة العهد القديم مشاعر منقسمة بين التخوف والطمع . فالتخوف هو تخوف على الأطماع والأحلام التى أصبحت قاب قوسين أو أدنى من التحقيق بأوضاع إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ . !

إن معنى السلام العادل أن تقبع إسرائيل وراء حدود معينة . . وهذا يكتم أنفاس فرسان الحرب ذوى الذراع الطويلة ، الذين يرون أن حدودهم حيث يقف الجندى الاسرائيلى ، حتى لو كان هذا الجندى نفسه يشعر أنه بعيد جدا عن حدوده ، وأنه قد يموت ضحية هذا التخطيط الجائر للمنطقة . وكان هذا فى اعتبار قادته تأمينا له ، ولعائلته فى الوقت الذى تتعرض فيه هذه العائلة كل يوم حتى فى السوق ، وحتى السينما ، وفى المواصلات ، لانفجار الحق تحت أقدامها .

نعم إن السلام معنى رائع كالايمان تماما ، ولكن يقتضى من الانسان تقشفا . . وزهدا لا يحتمله إلا المسالم المؤمن ، لا فرق فى ذلك بين دولة وبين فرد . فالدولة نفس بشرية تجمع كل تناقضات شعبها . .

□ □ □

□ الحذاء . . والقبعة . . !!

أذكر أننى خلال حمى المفاوضات وفى بعض لحظات سكونها - على قلتها - تركت الفندق فى نزهة قصيرة على الأقدام قاصدا محل أحذية على مقربة نسبية من فندق ماديسون الذى أقيم فيه ، وكان الدافع الحقيقى وراء نزولى هو السعى إلى جو من الهواء النقى ، أزيل به هذا الالتهاب القاسى الذى شمل كل ذرة من هواء دهاليز السياسة التى كنا نقطعها جيئة وذهابا بصدور مختنقة .

ولقد اكتشفت فى هذا المشوار - على قربه - تعطش الشعب الأمريكى إلى السلام . . فقد تابعنى منذ مغادرتى الفندق عدد من المراسلين ومندوبى محطات التليفزيون الأمريكى العديدة . . أعادونى إلى نفس الهواء الملتهب الذى حاولت الفرار منه تحت سقف الفندق ، فقد تصور المراسلون أننى فى طريقى إلى البيت الأبيض ، لتوقيع المعاهدة وسمعت ضمن بعض المتابعين لخطواتى مذيعا يصور هذه اللحظات الخالدة لانتهاء المباحثات إلى بر السلام . .

وأحسست بعد خطوات غير بعيدة أننى محاط بما هو أقسى من الجو الذى فررت منه ، ودخلت إلى أول محل صادفنى وكان محلا للقبعات وتذكرت أننى أسير برأسى العارية . . حتى من الشعر ووجدتها فرصة لشراء قبعة ، وللاتصال بالفندق ، للاستغاثة بسيارة تنقذنى من هذا الموقف . . وبالفعل وصلت السيارة ، وركبتها إلى محل الأحذية المنشود . وفى المحل تذكرت بعد انطواء طويل فى الأوراق والوثائق أن الحياة ما زالت تسير فى عجلة لا تعرف التوقف ، لأن توقف الحياة يعنى الموت . وعندما عبرت بنظرى إلى المعروض من الأحذية كانت عينى أحيانا

تنخفض إلى ثمن الحذاء بطريقة لا إرادية لو أنها لم تحدث لفزعت على نفسى من تغير غير مستحب .

وعندما وقع نظرى على الحذاء المناسب اندفعت بتلقائيتى إلى النظر إلى الثمن . وبالطبع لم أكن فى هذا الوقت أبحث عن الأرخص أو الأجمل أو الأفضل بأى مقياس ، بل كنت فى الواقع أبحث عن نهاية لهذه النزهة التى لم أحسب حساب مشاكلها ، ولكنى شددت حينئذ إلى حقيقة واحدة وهى أن لكل شىء ثمنا ، حتى لو كنت عاجزا عن دفعه ، فأنت تريد أن تعلمه . وحتى لو كنت راغبا عنه فأنت تريد أن تقيمه ، فالثمن إذن هو التقييم العصرى للرغبة ، أما الرغبة نفسها فهى ثمن آخر . . للحياة نفسها ، أو هى فى الحقيقة ثمرة الحياة ، وإرضاؤها يساوى الحياة ، وإلا صارت الحياة خسارة مستمرة . . !!

إن الرأسمالية كنظام اقتصادى قامت على هذه المعادلة ، فإرضاء الرغبة له ثمن يدخل فى حساب الجدوى ، وحتى لو صارت الحسبة مغامرة محسوبة العواقب ، والعقلية الاسرائيلية عقلية تحسب الفائدة فى كل الأنظمة ، حتى البدائية منها . على أن التاريخ يقول إن كل الأنظمة الاقتصادية من صنع العقلية اليهودية أما باقى الأنظمة الاجتماعية والخلقية فهى من صنع البشر ، واليهود فوق البشر مهما كانت هويتهم ، هكذا تقول حكمتهم المأثورة . وهو طبقا لهذه الحكمة مستهدف من الجميع يحتاج دائما إلى الأمن ، برغم أنه لم يتهدد أمنه فى وقت من الأوقات عبر التاريخ ، إلا بسبب سوء فهمه لمعنى هذا الأمن . . !!

فليس معنى الأمن أن تكوم أمامك العوائق حتى لا يصل إليك الأذى ، فهذه العوائق قد تقف فى طريق الخير أيضا فتمنعه من أن يصل إليك ، وليس معناه أن تتحصن بالمال . فالمال فى حد ذاته سلعة ، تشتريها بالجهد والصحة ، ولكنه لا يشترى لك جهدا ولا صحة . إن لكل شىء ثمنا ، فإذا كانت العبرة فى حياتنا الدنيا ، بالثمن ، فما هو الثمن الذى يستطيع الانسان المؤمن الصابر أن يدفعه فى سبيل الأمان والطمأنينة ؟ أو بالأحرى ما هو ثمن السلام . . إذن . ؟

أهو الحب . . ؟؟ إن بين إسرائيل ومصر طريقا شاقا طويلا حتى يتبادل الشعبان مشاعر الحب ، فهذا الثمن بالذات تعجز الشعوب العربية عن تقديمه فجأة فى ضوء تجاربها السابقة ، بل يعجز أى شعب فى العالم مهما بلغ إيمانه ومثاليته عن تقديمه ، وإذا علم أنه يقدمه فى سلة ذليلة اسمها المسالمة ، ولا أقول السلام . .

□ ثمن الســـلام

يختلف مفهوم السلام لدى إسرائيل . . عنه لدى أى من الأطراف العربية وقد وضح ذلك منذ بداية الحديث عن السلام المنتظر فى الشرق الأوسط ، شكله ، ومفهومه . .

ففى حين أصرت إسرائيل على أن إقامة علاقات سلام عادية بينها وبين العرب شرط مسبق لاتمام أى انسحاب من الأراضى المحتلة فى إطار اتفاقيات السلام ، فقد رأى العرب أن إنهاء حالة الحرب والانسحاب من الأراضى المحتلة وإقرار حقوق الشعب الفلسطينى تتم أولا ثم يترك تطبيع العلاقات للأجيال القادمة حيث يستطيع مناخ السلام أن يكون جوا ملائما لها .

وأصرت إسرائيل على أن يقترن إنهاء حالة الحرب وإقامة السلام بتحديد واضح لطبيعة العلاقات بينها وبين جيرانها العرب ، بل أصرت أيضا على أن يتوازى مع انسحاب من أية أرض عربية حدوث تقدم ملموس فى قيام علاقات السلام .

أو كما عبر زعماؤهم : قطعة أرض مقابل قطعة سلام . أما فكرة الانسحاب الكامل . . أو إعادة الحقوق الفلسطينية ، فلم تكن واردة فى ذهن سياسى واحد فى إسرائيل .

وتعاطفت الولايات المتحدة والعالم الغربى مع مطالب إسرائيل لضرورة إقامة علاقات السلام لطمأنة إسرائيل إلى جدية السلام ، حيث ادعت إسرائيل أن العرب يريدون من وراء السلام استرداد أراضيهم فحسب .

وجاءت مبادرة السلام ، وسمع الشعب الاسرائيلى والعالم صوت السادات يقول لهم . .

« إننا نرحب بكم بيننا ، بكل الأمن والأمان » .

وأحدثت هذه الكلمات تحولا كبيرا وتاريخيا فى المناخ السياسى للشرق الأوسط .

وأحدثت كلمات السادات الصريحة الجريئة فى الكنيست الاسرائيلى زلزالا فى تقديرات المواقف الاسرائيلية بل العالمية . . أيضا .

وبدأت إسرائيل فى مواجهة ذلك فى إعادة تقدير موقفها ، أو على الأصح إعادة تقدير مطالبها فى مقابل السلام وأصبح تطبيع العلاقات هو الثمن الرئيسى

للسلام ، ويجب أن يكون ثمنا فادحا على كل حال . .

وبدأت فى إسرائيل دراسات - عن شكل العلاقات المتميزة - وليست الطبيعية - التى تراها إسرائيل لازمة لاقامة السلام ، وناقش الاسرائيليون فى أعقاب زيارة الرئيس للقدس على المستويات الرسمية والفنية والأكاديمية المجالات الممكنة لهذا التعاون المقبل بين إسرائيل ومصر . .

وسارع كثير من المؤسسات بوضع الخطط والمشروعات التى يمكن تنفيذها مع مصر فى حالة إبرام معاهدة سلام . . وكان من أبرز هذه المشروعات :

- الاستغلال المشترك للبترول والغاز الطبيعى فى سيناء ومد خطوط الأنابيب من حقول الانتاج فى خليج السويس إلى إسرائيل ، وكان لهذا الموضوع كما أسلفت أهمية قصوى فى مباحثات بليرا هاوس .
- الاستغلال المشترك لمصايد الأسماك المصرية فى بحيرة البردويل وشمالى السويس .
- إقامة محطة قوى ذرية مشتركة بين مصر وإسرائيل فى منطقة العريش على أساس إنتاج كهرباء وتحلية مياه البحر فى سبيل استزراع سيناء وقدر شمعون بفتاح عالم الذرة الاسرائيلى أن مثل هذا المشروع يربط مصر وإسرائيل لمدة ٣٠ سنة على الأقل (يشمل إنشاء ١٧٠ مستوطنة جديدة فى النقب) .
- تحويل سيناء إلى جسر يربط الشعب المصرى والاسرائيلى على أساس التعاون الاقتصادى الطويل المدى فى مجال البترول والذرة والبتروكيماويات ، تستفيد منه مصر من الخبرة الاسرائيلية .
- قدم « موسى شفرير » رئيس لجنة حقول بترول أبو رديس مذكرة لرئيس وزراء إسرائيل للاستغلال المشترك لحقل علما فى خليج السويس ، على أساس أن هذا الحقل يعد مصدرا ثانيا للبترول من حيث الأهمية فى الشرق الأوسط بعد الخليج الفارسى . .
- اقترح شفرير أيضا استغلال المياه الجوفية فى شبه جزيرة سيناء لتوطين شبه الجزيرة بلاجئين فلسطينيين ومستوطنين يهود (وكأنما يريد خلق مشكلة جديدة . . !!) .
- استغلال الفوسفات والرمل الزجاجى والفحم والجبس والكارون والمنجنيز . . (وهى المشروعات المصرية التى أفسدها احتلال ١٩٦٧) .

● طالب وزير السياحة الاسرائيلى بإقامة كازينو سياحى ومرسى لليخوت فى شرم الشيخ ، وهو يفترض فى تصريحاته بهذا الشأن استمرار إسرائيل فى إدارة المشروعات والمرافق التى أقامتها للسياحة فى سيناء بما فى ذلك طريق إيلات : شرم الشيخ . .

● وفى الوقت ذاته ، اتسع اهتمام إسرائيل إلى إدخال اليهود الأمريكيين وغيرهم من الأمريكيين المتعاطفين معها فى هذه المشروعات المتوقعة على أساس أن اشتراك الولايات المتحدة يضمن ثباتا أكثر .

■ **وفى الولايات المتحدة** تولت اللجنة اليهودية الأمريكية الدعاية لمثل هذه الدراسات والمشروعات فقامت ندوات فى جامعات أمريكا مثل :

● ندوة جامعة « جورج واشنطن » بشأن تطوير استغلال المياه فى جنوب سيناء وقطاع غزة وكان محور الندوة مشروع مشترك بين مصر وإسرائيل بتمويل من السعودية ؟؟

● ندوة جامعة « جون هويكنز » والخاصة بدراسة مشروع نووى لتحلية مياه البحر وتوليد الكهرباء شمال سيناء ، وطرحت فكرة بديلة بتحويل جزء من مياه النيل إلى المنطقة لتنمية إمكاناتها الزراعية ، والتعاون بين مصر وإسرائيل على أساس أن أراضى مصر القابلة للزراعة قليلة (؟؟) وأنه يمكن الاستفادة بفائض مياه السد العالى . . !!

■ وقبل أن أستمر فى سرد باقى الاجراءات التى تتصورها إسرائيل فى نطاق العلاقات الطبيعية . . أبدى الملاحظات الآتية على ما سبق من مشروعات مقترحة . .

● أن كل هذه المشروعات لا تقدم فيها إسرائيل إلا الخبرة فقط كأنما مصر خالية من هذه الخبرات فى كل المجالات .

● أنها كلها تقوم على أراض مصرية وباستخدام مصادر الثروة المصرية دون الاسرائيلية . .

● حتى ماء النيل تريد إسرائيل أن تستخدمه فى المشاركة فى استزراع سيناء ومده إلى النقب الاسرائيلى . . كدليل على التعاون بحجة أن مصر ليس بها أراض قابلة للاستصلاح . .

● تجاهلت إسرائيل مشروعات الأمن الغذائى القائمة على قدم وساق فى مصر والمحتاجة إلى كل لتر من مياه النيل أو المياه الجوفية ، وكل لتر من البترول . .

- تود إسرائيل أن تقوم مصر بتوطين اللاجئين الفلسطينيين فى سيناء وهى لا تكتفى بذلك ولكنها تتصور أنه من الممكن توطين اليهود أيضا ، وكل ذلك فى مجال تطبيع العلاقات . .
- حتى الموارد السياحية المصرية تود إسرائيل المشاركة فى استغلالها بما فى ذلك استمرار الاستغلال غير المشروع القائم فى ظل الاحتلال الاسرائيلى .
- تحاول إسرائيل أن تعطى للمشاريع المقترحة صفة مشتركة مع مؤسسات وشخصيات أمريكية . . أو من الدول الغربية .

وهكذا فإن جميع العلاقات التى تعرضها إسرائيل . . علاقات متميزة وليست طبيعية بأى حال . . وكلها تقوم على دعاوى زائفة :

- خاصة بالتقدير المبالغ فيه لنتائج المشروعات (تتصور أن فائض حقل علما يزيد من دخل مصر ٢٠٠ مليون دولار سنويا بما يساعد فى سد عجز ميزان المدفوعات) .
- خاصة بالتفوق التكنولوجى الاسرائيلى الذى تتصور إسرائيل وجوده ، بل وجود ما أسمته بالفجوة الحضارية بينها وبين مصر ، وهو أمر تعلم إسرائيل نفسها كذبة بل استخدمت عكس هذا المنطق عندما تحدثت عن دعاوى الأمن وقدرات مصر الفنية فى النواحى العسكرية .

■ ويهمنى أن أعود إلى حرب أكتوبر لأوضح الآتى ردا على دعوى التفوق التكنولوجى الاسرائيلى :

- إن الاختبارات التى أجريت على الدبابات الانجليزية سنتوريان المعدلة بواسطة إسرائيل والتى وقعت فى الأسر على أيدى القوات المصرية ، أثبتت أن التعديلات الاسرائيلية قد خفضت من قدرة هذه الدبابات ، وحتى الطلقات الاسرائيلية الصنع لم تكن مطابقة لمواصفات أدوات التنشين الانجليزية المركبة على الدبابات .
- إن المعلومات التى أمكن للمصريين الحصول عليها من استجواب الأسرى دلت على أن الفرد المصرى يتفوق فى تدريبه الفنى على الفرد الاسرائيلى فسائق الدبابة المصرى على سبيل المثال سائق/ميكانيكى يتلقى من التدريب أضعاف ما يتلقاه السائق الاسرائيلى الذى يعتمد فى صيانة وإصلاح مركبته على العناصر الفنية بدرجة ١٠٠٪ .
- إن التعديلات على المعدات الشرقية ، كانت باعتراف السوفييت أنفسهم عالية

الكفاءة ، وقام الاتحاد السوفيتى بتطوير معداته على أساس الخبرات المصرية ، برغم محاولة الاتحاد السوفيتى إخفاء المعلومات الفنية عن المعدات الشرقية المسلمة لمصر . .

- إن بعض المعدات الشرقية المتخلفة مثل الصواريخ المضادة للدبابات (وهى من الجيل الأول) استطاعت على يد المصريين أن تتفوق على مثيلاتها الأمريكية والفرنسية من الجيلين الثانى والثالث ، بل إنها أحدثت هزات عنيفة فى تقديرات موازنة القوى بين الكتلتين فى مجال الأسلحة التقليدية .
- بلغ التفاؤل الإسرائيلى أقصى حدوده بتصور علاقات ضمنية مع السعودية حيث تفترض أنها ستمول المشروعات الاستغلالية الإسرائيلية فى مصر ، فإسرائيل تريد استغلال الموارد الطبيعية المصرية ، والأموال السعودية فى نظير تقديمها للخبرة ؟؟

■ وبرغم أن هذه الأفكار الإسرائيلية لم تقدم كلها بطريقة رسمية فإن أكثرها حساسية وهى الخاصة باستغلال البترول المصرى وأسماك بحيرة البردويل كانت من النقاط الرئيسية التى حاولت إسرائيل إقحامها على مباحثات واشنطن ، وإعطاءها ثقلا يوازى ثقل السلام نفسه ، وعلاوة على هذه المشروعات فقد بلغت إسرائيل قمة الانتهازية حينما استغلت فكرة الرئيس السادات عن مشروع يشابه مشروع « مارشال » لمصر ، لتتقدم عن طريق مؤيديها من أعضاء الكونجرس بمشروع أمريكى عبارة عن (مشروع مارشال للشرق الأوسط) وقد تقدم به خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ المعروفين بتأييد إسرائيل غداة بدء المفاوضات المصرية فى واشنطن ، حيث تقدم به السيناتور هنرى جاكسون يوم ١٢ / ١٠ / ١٩٧٨ إلى مجلس الشيوخ الأمريكى وتضمن تقديمه دعوة كل من مصر وإسرائيل ، كى تستكشف مع الحكومة الأمريكية والحكومات الغربية فرص تنفيذه .

وهكذا أقحمت إسرائيل نفسها فى هذا المشروع المصرى المقترح تحت دافع « الفقر والتخلف الذى تعانى منه الأغلبية العظمى لشعوب المنطقة » ونسيت إسرائيل أنها ليست ضمن الدول الفقيرة فى المنطقة حيث يبلغ الناتج القومى للفرد بها لعام ٧٦ مبلغ ٣٩٢٠ دولارا بالمقارنة بـ ٢٨٠ دولارا فقط للفرد فى مصر .

■ وقد وضحت النوايا الإسرائيلية ضمن فقرات مشروع القرار ٥٩٠ المذكور والذى عرض على مجلس الشيوخ الأمريكى .

ـــ ففى الفقرة الثالثة يشير القرار إلى إمكانات مصر ودول أخرى فى المنطقة دون تحديد إسرائيل على وجه الخصوص .

ـــ وفى الفقرة الرابعة يركز القرار على دور الولايات المتحدة فى إزالة الفقر عن مصر وغيرها (من الدول الفقيرة) فى الشرق الأوسط دون الإشارة أيضا إلى إسرائيل .

ـــ وفى الفقرة الأخيرة ظهرت إسرائيل دون مناسبة حين حث الكونجرس رئيس الولايات المتحدة على دعوة مصر وإسرائيل لكى تستكشف مع الحكومة الأمريكية وحكومات الدول الصناعية الغربية الأخرى فرصة مشروع مارشال جديد للشرق الأوسط ، يؤدى إلى مشاركة اقتصادية كاملة مع الشعبين الإسرائيلى والمصرى .

وهكذا وضع القرار إسرائيل كواسطة بين الدول الغربية المانحة ، والدول الفقيرة المستهدفة والتى لا تعد إسرائيل منها بأى مقياس .

وراحت إسرائيل تتحدث عن مشروع مارشال للشرق الأوسط على أساس إنشاء صندوق لهذا الغرض برأس مال بليون دولار لمدة عشر سنوات ، يساهم فيه كل من الولايات المتحدة والسوق الأوروبية كل بنسبة الثلث . أما الثلث الباقى فتموله كندا والدول الإسكندنافية وغيرها .

ولقد تعمدت إسرائيل فى كل محاولاتها السابقة أن تضع مصر فى موقف الرافض للسلام إذا ما رفضت هذه العلاقات الاقتصادية الإجبارية التى تحاول إسرائيل فرضها برغم أن حق الرفض من حقوق السيادة ، وأن فرض القبول افتئات على هذه السيادة .

وهكذا فإن إسرائيل ترى أن السلام يجب أن يعوضها عما ستخسره ، وما ستخسره هو فى الواقع الأراضى العربية المحتلة والتى تسعى لتحريرها ، فكيف يا ترى تحل هذه المعادلة الصعبة ؟

إن الحل على الطريقة الإسرائيلية يعنى منتصف الطريق ، وهذا المنتصف كما قال الرئيس السادات سيقع فى أرضى .

إن إسرائيل لم تحتل هذه الأراضى لتأمين نفسها فى الواقع ، ولكنها احتلتها لأنها كانت ترغب فى ذلك وتخطط له منذ ثلاثين سنة .

فإذا قيل لها أخرجى الآن فهى تطلب الثمن ، وهو المشاركة فى استغلال هذه الخيرات العائدة إلى أصحابها .

ولكن مصر برغم استعدادها الكامل لتطبيع العلاقات فإنها تدرك تماما أن هذه العلاقات لها من الاعتبارات ما يحكمها .. ولقد كان من أهم الأسباب

التى تدعو مصر للتمسك بعدم الإلتزام فى المرحلة الحالية بالدخول مع إسرائيل فى أى مشروعات للتعاون الاقتصادى المشترك ما يلى :

ـــ أننا حتى إتمام الانسحاب النهائى سنكون فى مرحلة بناء الثقة المتبادلة وهى مرحلة قد تحفل بكثير من المشاكل التفصيلية التى قد تكون فى واقعها مشاكل عادية من النوع الذى تمر به علاقات أى دولتين ، ولكنها مع إسرائيل سوف يساء تفسيرها ، ومن هنا فالأجدر ألا نكبل أنفسنا إلا بالحد الأدنى من الالتزامات . وعلى سبيل المثال فإذا نشأت مشاكل لبعض المشاريع المشتركة مع إسرائيل على غرار مشاكل هضبة الأهرام أو مجمع الغزل والنسيج بالعامرية .. فإنها لن تفسر إلا على أنها تحيز ضد إسرائيل .

ـــ إن معاهدات السلام عادة لا تشمل تفصيلات مشروعات التعاون الاقتصادى المشترك ، وإلا فإن النص على هذه المشروعات سيفسر على أنه شرط فرضته إسرائيل على مصر لإبرام اتفاقية السلام والالتزام بالانسحاب ، وهذا الشعور بالإذعان لن يساعد على تقديم الثقة ، ولن يغرى باقى الأطراف العربية على الانضمام إلى عملية السلام .

ـــ ضرورة خضوع المشاريع الاقتصادية لدراسات فنية للجدوى وللتلاؤم مع خطة التنمية . والنص على مشروعات غير مدروسة فى المعاهدة أو ملحقاتها قد يخلق بالتالى تناقضات تؤثر على البناء الاقتصادى المصرى الذى يمر بمرحلة النقاهة بعد معاناة طويلة .

ـــ مادام السلام لم يشمل باقى الدول العربية فإن أية مشروعات مصرية/ إسرائيلية سوف تخضع لقوانين المقاطعة العربية مما يؤثر على جدواها ، خاصة إذا قورنت بمشروعات مماثلة مع دول أجنبية أخرى .

ـــ إن الالتزام الواقع على مصر فى حدود إطار كامب ديفيد ينحصر فى التبادل التجارى للسلع والمنتجات وليس فى الدخول فى مشروعات اقتصادية مشتركة ، وهذه المشروعات يمكن أن تتم بعد تأمين الثقة المتبادلة بإتمام الانسحاب النهائى والتقدم بخطى واضحة على طريق تقرير المصر للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة .

ولا شك أن أى مشاكل تنشأ بين الدولتين بشأن عدم تنفيذ إسرائيل لإلتزاماتها تجاه القضية الفلسطينية ، سوف تؤثر بشكل أو بآخر على أى مشروع مشترك .

ـــ أن نص المادة الثانية من البروتوكول بشأن علاقات الطرفين (الملحق بمشروع معاهدة السلام) للتطبيق بعد الانسحاب المبدئى يقضى بالدخول فى مفاوضات فى

موعد لا يتجاوز ٦ أشهر بعد إتمام الانسحاب المبدئى وذلك بغية عقد اتفاق تجارة يستهدف إنماء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل علاوة على إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزى وإنهاء المقاطعة الاقتصادية .

ونلاحظ بناء على ذلك :

- أنه لا تمييز ضد أو لمصلحة إسرائيل .
- لا يمنع النص من تمييز أية دولة أخرى كالسودان مثلا .
- لا يمنع النص مقاطعة أية دولة أخرى تتعامل معها إسرائيل مثل جنوب أفريقيا وروديسيا حتى لو أدى مثلا إلى مقاطعة الماس المصقول فى إسرائيل ما دام منشؤه جنوب أفريقيا .
- إن النص ينصب على التجارة فقط وليس الاستثمار .
- النص ينصب على التجارة فقط أى الواردات والصادرات السلعية ، وبصفة مبدئية فإن فرص الاستيراد من إسرائيل ما زالت محددة للأسباب الآتية :

- تتركز الصادرات الإسرائيلية فى الماس المصقول والمنسوجات والموالح والفاكهة والزهور ومعظمها (عدا الماس) سلع إما منافسة للإنتاج والصادرات المصرية أو ليست مناسبة من حيث الأسعار للسوق المصرية .
- تزايد الواردات المصرية بعد عام ١٩٧٣ ناشىء عن المواد الغذائية والتبغ ، وبعض المواد الزراعية الأخرى ومعظمها غير متوافر فى إسرائيل .
- الاستيراد المصرى يتم من قروض عربية أو أمريكية ميسرة وتسهيلات موردين وقروض البنك الدولى ومؤسسة التنمية الدولية ، ومن الصعب الاستفادة من هذه القروض فى الاستيراد من إسرائيل للأسباب الآتية :

  * من الصعب استخدام الدعم العربى للاستيراد من إسرائيل فى ظل المناخ الحالى .
  * تشترط معظم الدول المانحة للقروض الميسرة استخدام هذه القروض للاستيراد من أسواقها .
  * قروض البنك الدولى تستخدم فى تمويل المشروعات التى تنفذها مجموعة البنك الدولى فى مصر .

- الواردات المصرية خلاف المواد الغذائية والتبغ عبارة عن مواد خام وسلع وسيطة وقطع غيار يتم استيراد جانب كبير منها من الولايات المتحدة بتمويل من المعونة الأمريكية - أو من السوق الغربية لضمان توافر أنسب تكنولوجيا

متقدمة ـ علاوة على أن إسرائيل ليست من الدول المعروفة بتصدير هذه الأنواع من السلع .. !!

- ستسعى إسرائيل دون شك لاستيراد البترول والغاز الطبيعي والقطن المصرى .. وليس لدى مصر مانع من ذلك ما دام يتم موافقا كما أسلفت للشروط التجارية الدولية ، دون تمييز لإسرائيل ، ومادم الهدف هو السلام .

وهنا نتساءل : ما هو السلام من وجهة نظر إسرائيل ؟؟

□ ماهيـة السـلام

إن الأحداث تتلاحق فى سرعة فائقة ، وشريط الأرض تحت أقدام كل المجتمع الدولى يسير بمعدل متزايد ، وبسرعة تلهبها تكنولوجيا العصر .. ومن هنا فلم تعد كل التقديرات التى تدعمها الإمكانات التكنولوجية صحيحة ، ولم تعد كل التقديرات المحلية خاطئة . ووضح أنه من المهم أن يكون الخط العام للمجتمع الدولى يتمشى مع روح الوثائق التى اصطلحت عليها البشرية المجهدة حتى يتجنب كوارث عديدة أقربها إلى التصور ، حرب عالمية ثالثة لا مهزوم فيها ولا منتصر .. ضحيتها كل البشرية .

ولقد انتهزت إسرائيل كل التناقضات الممكنة بين مواقف القوى الكبرى فى صالحها منذ إنشائها إلى الآن وسارعت إلى الاعتراف بها القوتان العظميان عقب إعلانها فى السادسة من مساء يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ بتوقيت واشنطن . وكان لكل من الدولتين اعتباراتها وأهدافها الخاصة ، استطيع الجزم بأنها كانت متعارضة بل متنافرة .

ولست أريد الدخول فى تفاصيل تاريخية كثيرة ، ولكى يهمنى أن أذكر بالحقائق الآتية :

- أن إسرائيل استفادت من نتائج الحرب العالمية الثانية : وعدا من بريطانيا بإنشائها كوطن قومى لليهود ، وقرارا بتقسيم فلسطين ، ثم أموالا طائلة فى هيئة تعويضات وهبات .
- إن إسرائيل استفادت من صفقة الأسلحة الشرقية الشهيرة لمصر عام ١٩٥٥ ، أن انفتحت لها ترسانة الولايات المتحدة الأمريكية ، وليس فقط ترسانة أوربا الغربية التى كانت تمولها بالسلاح .
- إن إسرائيل استفادت من تناقض المصالح الغربية نفسها عام ١٩٥٦ فركبت أحصنة الدول الغربية إلى القناة ، وعادت وقد حصلت على حق المرور فى مضايق تيران .

- إن إسرائيل استفادت من تلاقى المصالح الشرقية والغربية للإطاحة بالنظام المصرى بقيادة عبد الناصر عام ١٩٦٧ ، فسجلت أكبر انتصاراتها المدعمة بالقبول من معظم العالم على اعتبارها قزما هزم العملاق ، واحتلت أضعاف مساحتها من الأراضى العربية ، واقتربت أو كادت من دولة الحلم الأكبر من النيل إلى الفرات .
- إن الولايات المتحدة خسرت بعد حرب ١٩٦٧ أكثر مما أعطاها النصر الإسرائيلى من فائدة فقد تأكدت أقدام الاتحاد السوفيتى فى المنطقة ، وظل عبد الناصر على رأس النظام ، ولا يقول قائل بأن الاتحاد السوفيتى خسر مصر بعد ذلك ، فقد كسب عن طريق خطوته فى مصر خطوات أخرى فى أماكن تعلمها الولايات المتحدة .
- إن إسرائيل استفادت من حاجة الاتحاد السوفيتى إلى التعاون الاقتصادى الغربى ، أن انفتحت لها أبواب الهجرة من الاتحاد السوفيتى ، والتى لم تكن الدوافع الاقتصادية فقط أهم أسبابها ، كما توقع الكثيرون ، ولكن للاتحاد السوفيتى هدفا أكبر من وراء الهجرة وفى إسرائيل حزب من أكبر الأحزاب الشيوعية فى المنطقة .. !!
- إن إسرائيل استفادت من تنافس القوتين فى حرب ١٩٧٣ وغيرة الولايات المتحدة على هزيمة الأسلحة الأمريكية بواسطة الأسلحة الشرقية ، برغم أن السر كان يرجع إلى المقاتل المصرى ، فاستطاعت الولايات المتحدة بتدخلها أن تحيل الهزيمة الإسرائيلية القاسية ، إلى هزيمة محتملة .
- إن إسرائيل استفادت من اللحظات العصبية فى حرب ١٩٧٣ عندما أعلنت كلتا القوتين العظميين حالة التأهب النووى ، أنها جعلت من وجودها سببا أساسيا لعدم قيام الحرب الثالثة ، وبالتالى فقد جعلت لها فى ميزان القوى الغربى أهمية خاصة ، بينما استندت قدم الاتحاد السوفيتى على وجود إسرائيل فى الشرق الأوسط .
- وتصاعدت أحداث إيران بشكل منذر ومفاوضات واشنطن فى مراحلها الحاسمة ؛ لتعطى لإسرائيل سندا للتدليل باعتبارها النظام الوحيد الذى يمكن أن تثق فيه الولايات المتحدة فى المنطقة .
- وباختصار لقد استفادت إسرائيل فى كل نواحى القوة والضعف فى المعسكرين الشرقى والغربى ، بعقلية تجارية ، لا تعرف إلا حساب المصلحة ، وهذا مشروع فى السياسة الدولية .

ولكن الأمة العربية لم تعرف ذلك إلا مؤخرا لقد تعاملت كل القوى العربية

مع مشكلة الشرق الأوسط على أنها مشكلة إقليمية ، يمكن فيها الاعتماد على القوى الكبرى لإحراز مكاسب حاسمة ، ولم يفهم من الساسة العرب أن مشكلة الشرق الأوسط مشكلة دولية فى المقام الأول إلا أنور السادات .

وهنا أصبح معنى السلام ـ برغم ما فيه من بساطة عاطفية ـ يحمل تعقيدات سياسية ودبلوماسية غاية فى التشابك ، وأصبح إقراره يحتاج من الأمة العربية إلى دور مقنع على مسرح السياسة الدولية .

وقد تولت مصر هذا الدور ، ومصر دائما يشاء لها قدرها أن تتولى أدوار الهيكل العام للأمة العربية ، دون أن تستند إلى محتواه وإمكانياته ولكن لا مفر من ذلك ، لأنها هى فى الحقيقة التى تمثل هذا الهيكل الذى بدونها يتهاوى على رؤوس المستظلين به منذ قرون .

وقد فهم السادات السلام على أنه الحق ، وكان هذا هو المعنى المزعج ، الذى حاولت إسرائيل منذ نشأتها أن تشوهه وأن تلغيه ، فبضاعة إسرائيل هى حقوق العرب فى فلسطين ، واسترداد هذه الحقوق كاملة يعنى الإفلاس الكامل لإسرائيل .

أما إسرائيل .. فلقد كان لها مفهوم آخر للسلام .

إن السلام بالنسبة لها بعدا عن شقى الرحى ، يسمح لها أن تستعيد أنفاسها لتنقض . وما دامت الرحى تدور على غيرها ، فهى ظافرة .

والسلام الذى تقبله إسرائيل مكرهة بفعل مبادرة السادات هو نوع من التنويم المغناطيسى الذى تعتقد أنه سوف يمكنها من سلب العرب كل الميزات ، فى مقابل بعض الأرض ، وعلى أن تضمن لها هذه الميزات العودة بسرعة إلى نفس الأوضاع العدائية الحالية فى أى وقت .

إن الفلسطينيين ـ وهم محقون ـ يقولون إننا إذا طلب منا قبول قرارات الأمم المتحدة ، فإننا نقبلها فى سلة واحدة ، فليس القرار ٢٤٢ وحده هو الذى يعطيهم الحقوق المشروعة التى يطلبونها .

فقرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ يعطى أيضا حلا للمشكلة حيث يقسم فلسطين إلى :

دولة عربية تشمل ٤٤٤٦ ميلا مربعا (٤٢٪) .
دولة يهودية وتشمل ٥٨٩٤ ميلا مربعا (٥٦٪) .
نظام دولى لمدينة القدس التى تشمل ٦٨ ميلا مربعا .

وقرارات الأمم المتحدة أرقام ١٨١ ـ ١٨٦ ـ ١٩٤ ـ ٢٦٧ ـ ٣٩٤ كلها تعطى الفلسطينيين حقوقا لو نالوها لزادت على مطالبهم الحالية سواء من حيث

قيام الدولة المستقلة أو عودة اللاجئين ، أو الحصول على التعويضات العادلة عما فقدوه .

ولن أناقش أسباب عدم قبول الفلسطينيين والعرب لهذه القرارات وعدم سعيهم لإخراجها إلى واقع التنفيذ ، فهذه قصة طويلة مملة ، ولكن يجب الآن أن أقول أن لهذه القرارات حقوق ارتدت للشعب الفلسطيني باعتراف المجتمع الدولي رغم عدم اعتراف ممثلي الشعب الفلسطيني بهذه القرارات .

فالحق الفلسطيني حق معترف به مسبقا من دول العالم ، وفقط تغيرت من حوله الظروف . وبرغم أن الظروف لا تغير الحق إلى باطل ، فإنها قد تؤثر على قناعة الغير بهذا الحق نتيجة لأفعال لاحقة للاعتراف به .

وقد ترك الفلسطينيون والعرب كل الظروف المواتية لإستعادة هذا الحق في زمن كانت فيه الأحداث العالمية والمتغيرات الإقليمية بطيئة لا تحمل ما تحمله الأحداث الحالية من سرعة وتشابك ، وليس أدل على ذلك من أن إسرائيل أعلنت قيام دولتها في ١٤ مايو ١٩٤٨ بعد مرور أقل من عام على قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ على حين ما زالت القوى الفلسطينية ترفض حتى إعلان حكومتها المؤقتة حتى بعد مضى أكثر من ثلاثين عاما على قرار التقسيم الذى اعتبر حينها مجحفا لهم وتعتبره إسرائيل الآن مجحفا لها .

لقد آن الأوان لتصفية هذا الموقف المعلق منذ نشأة إسرائيل ولقد تقدم السادات بالسلام ـ لا أقول نيابة عن العرب ـ لأن لكل منهم شأنه ورأيه ، ولكنى أقول نيابة عن العروبة ـ بكل سماحتها ومرونتها ـ فهو يرأس عائلة قوامها ثلث الأمة العربية ، وعمرها حضارة التاريخ منذ عرف ، وهو يلتزم بما التزمت به مصر دائما من وفاء وتضحية تجاه الأمة العربية ، فمصر كانت وما زالت هى المثل الصحيح ، لكل معانى العروبة ، فالسادات الذى يريد أن يمنح العائلة المصرية السلام ألقى بها يوما في جحيم المعركة في ١٩٧٣ بطريقة يسمونها في القرية « يا قاتل يا مقتول » في سبيل أن تسترد كرامة فقد ها العرب كلهم منذ ١٩٦٧ .

ورغبة السادات فرصة للجميع ، وأولهم إسرائيل ، ولكن إسرائيل أحيانا لا ترى فيها هذه الفرصة ، وقد اعتمدت اسرائيل في خطواتها لتجنب السلام على عوامل عديدة كان لبعضها وجاهته الوقتية في مواجهة الظروف العربية التى سادت جو محادثات السلام ، وكانت هذه العوامل هى :

- عدم رغبة الفلسطينيين في الاشتراك في محادثات السلام وبالتالى في تنفيذ نتائجها حتى لو كانت في مصلحتهم .

- عدم موافقة الدول العربية ـ أو معظمها ـ على الأسس التى تقوم عليها محادثات السلام تحت دعاوى مختلفة .
- عدم رغبة الاتحاد السوفيتى فى قيام السلام فى الشرق الأوسط دون ضمانات للكسب المصلحى له كقوة عظمى .
- استمرار حالة التهديد بالحرب من الدول العربية الأخرى بما يكفل لإسرائيل التذرع بالاحتفاظ بالقوى المتفوقة بل واستخدامها متى شاءت .
- حاجة الولايات المتحدة لإحراز تقدم فى خطوات السلام سواء من وجهة نظر كارتر الشخصية لتدعيم رئاسته أو مغامرته بسمعته كأكبر زعيم لأكبر قوة فى العالم .
- حاجة إسرائيل إلى الوقت للتأثير على مواقف الإدارة الأمريكية باقتراب موعد الانتخابات القادمة ؛ لا ستغلال مواطن القوة اليهودية فى المجتمع الأمريكى .
- حاجة الشعب الإسرائيلى إلى ضمان مبالغ فيه لأمنه الذى أحاطته الإدارة الإسرائيلية بأخطار وهمية طوال ثلاثين عاما ، ضمت أربع حروب .
- شخصية المستر بيجين التى تمثل أقصى التطرف الإسرائيلى على مدى السنين الطويلة منذ إنشائها مع وجود خاصية التكتل فى مواجهة الأخطار التى خلقتها الصهيونية فى نفسية الشعب اليهودى والتى تدفع بهذا الشعب إلى الالتفاف حول أقصى نقطة فى الميزان . . لإعطائه الثقل الكامل .
- الخلفية التى رسمتها إسرائيل لتخلف الشعوب والدول العربية وخطورة الاعتماد على ثبات النظم العربية .
- ثلاثون عاما من العداوة المرة بين إسرائيل والعرب منذ نشأتها رسمت فى مخيلة شعوب العالم صورة بالغة التشاؤم ، وحسبت بعض القوى حسابها على أساس أنها أصبحت مشكلة بلا حل .

وكل عامل من هذه العوامل يحتاج إلى صفحات طويلة لتوصيفه والتدليل عليه ، وقد فات وقت هذا التوصيف والتدليل ، فلم تعد السرعة التى يسرى بها تيار الحياة فى العالم المعاصر تسمح بهذا الرجوع التاريخى أو العلمى إلى حدود هذه العوامل ، ولكن فقط ـ وبالكاد ـ تسمح بالرجوع إلى نتائجها واحتمالات تطورها ، تحسبا للوقوع فى نفس الأخطاء السابقة .

إن السادات جاء بالحل ، واختصره فى كلمات : العدل والكرامة ، ومهما تشبثت إسرائيل بهذه العوامل المواتية لتعطيل السلام فسوف تتهاوى هذه العوامل واحدا بعد الآخر وأقول إنها تهاوت فعلا بتوقيع المعاهدة .. فى ١٩٧٩/٣/٢٦ .

□ للطريق بقية

كان نص مشروع السلام الذى نشرته صحيفة الأهرام القاهرية يوم ١٩٧٨/١١/٢٤ هو النص الذى يتفق مع وجهة النظر المصرية ، وكان النشر بالطبع يهدف فى المقام الأول إلى تعريف الشعب المصرى بالخطوط العامة لمثل هذه المعاهدة المقترحة :

وكان النشر يستهدف الرد على :

- المعارضة الداخلية فى مصر لبعض نقاط الاتفاق مثل أولوية الالتزامات وضمان الربط بين المعاهدة المقترحة وشمولية السلام بطريقة واضحة طبقا لقرارات مجلس الشعب .
- المعارضة العربية سواء من الدول الرافضة أو المتحفظة والتى حاولت أن تصور المعاهدة كاتفاق منفصل ، أو كمؤامرة على القضية العربية .
- الصيغة غير الصحيحة للمعاهدة كما تصورها تصريحات الإسرائيليين وكما نشرت بعد ذلك فى إسرائيل .
- الحملة التى يقودها الاتحاد السوفيتى لعرقلة جهود السلام وتصوير الدور الأمريكى على أنه مخطط مدبر للإضرار بالقضية فى سبيل خلق وضع أفضل للولايات المتحدة فى المنطقة .

وكان طبيعيا أن يكون هناك اختلاف فى النصوص التى نشرت فى مصر وفى إسرائيل ، فقد توقفت المفاوضات بسبب الاختلاف حول النقاط التى شملتها هذه النصوص المقصودة ، ورغم أن رد فعل النشر كان غير مريح بالنسبة لوزارة الخارجية الأمريكية التى علقت عليه بالاندهاش ؛ فإنه فى نظرى كان ضروريا فى هذا الوقت ، خاصة بعد الآمال العريضة التى كان يعلقها كلا الشعبين المصرى والإسرائيلى ، والشعوب الأخرى المحبة للسلام ، والتى أقلقها توقف المباحثات .

وقد حملت الصحف الإسرائيلية وباقى وسائل الاعلام على الموقف الأمريكى من المفاوضات ، وأتهمت الولايات المتحدة بالتحيز للجانب المصرى وقد أثارت تصريحات المسئولين الإسرائيليين حول هذه النقطة ، غضب الرئيس الأمريكى الذى كان بالطبع أكثر الأطراف علما بحقيقة الموقف الإسرائيلى المتشدد ، رغم محاولاته المخلصة لوضع أساس موضوعى للسلام الشامل فى الشرق الأوسط ، فلم يكن موقف الرئيس الأمريكى فى الواقع تحيزا لمصر ، بل تحيزا للحق والمنطق فى ضوء المفاهيم والقناعات الأساسية التى تم التوصل إليها فى كامب ديفيد .

وفى الوقت الذى كانت الحملة الإسرائيلية تتزايد على الولايات المتحدة ومصر ، كانت تساعدها فى ذلك بعض المواقف العربية على غير اتفاق ، فقد أنهى ما يسمى بمؤتمر الشعب العربى فى دمشق دورته الطارئة فى ٢٨ / ١١ والذى كان يرأسه عبد المجيد فريد (من مراكز القوى السابقة فى مصر) بقرارات حمل فيها على اتفاقية كامب ديفيد ، ونادى بضرب المصالح الأمريكية فى المنطقة ، وسحب الأرصدة العربية من البنوك الأجنبية ، واعتبار ميثاق الجبهة القومية للصمود والتصدى لميثاق العمل السورى / العراقى مرتكزا لحشد الطاقات العربية فى مواجهة إسرائيل ، وبالطبع اختتم مؤتمر المغرضين العرب قراراته بالدعوة لتوثيق العلاقات مع الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتى .

وفى نفس الوقت أيضا ، صوتت مصر فى الجمعية العامة للأمم المتحدة لمصلحة قرار يدعو لفرض حظر على شحنات السلاح إلى إسرائيل ، على أساس أنها خطوة لا تتفق مع روح كامب ديفيد .

وأعلنت إسرائيل أنها لن تخفض ميزانية الدفاع الجديدة للعام القادم ، والتى بلغت ٣٠٦ مليارات ليرة إسرائيلية ، بحجة التقارب الذى يتم بين سوريا والعراق .

وكان من الطبيعى أن تنتهز إسرائيل فرصة إنشقاق الصف العربى ، والتمثيلية غير المتقنة التى تتم بين سوريا والعراق ، لإظهار التقارب والتوحد ، فى الوقت الذى يشكل جوهر العلاقات بين هذين القطرين العربيين فى الماضى والحاضر أكبر عقبة فى سبيل توحيد الصف العربى فى اتجاه منطقى يتناسب مع تطورات الواقع العربى .

وأعلن ياسر عرفات أنه سيقاوم أية خطة للحكم الذاتى فى الضفة وغزة وندد باتفاقيات كامب ديفيد ، وأشاد بمقررات مؤتمر القمة فى بغداد .

والمتتبع للتصريحات التى أدلت بها هذه القيادات السياسية الفلسطينية يمكنه أن يقرر الآتى :

- إن هناك فجوة كبيرة بين الحياة التى يعيشها الشعب الفلسطينى ، وتلك التى تعيشها هذه القيادات .
- إن هذه بعض هذه القيادات تبدو كأنها تحاول أن تعيق وصول القضية إلى حل يحرمها من التمتع بأموال الدعم الهائلة .
- إن هذه القيادات المتضادة والمتناحرة تعلم أنها تقود الشعب الفلسطينى بالإرهاب فقط ، وأنها عاجزة حتى عن الاتفاق على قيام حكومة فلسطينية تحصل على تأييد هذا الشعب المطحون الذى تحاول هذه القيادات أن تخلق له

أهدافا خيالية بعيدة عن التحقيق لتطيل من فرص استغلاله ، دون الوقوف أمامه فى موقف الالتزام والمحاسبة والمسئولية .

● إن اللقاءات التى يسمع عنها الشعب العربى بين القيادات الفلسطينية وكافة الجهات المعنية بالقضية ، برغم أنها متضاربة ومتعاكسة فإنها لا تحمل إلا موقفا مترددا لهذه القيادات من حيث :

ـ الاتفاق على قيادة واحدة ، يمكن أن يسميها العالم العربى حكومة ، وهذا السر الأكبر فى الإخفاق .

ـ إجراؤها فعلا لاتصالات سرية مع أطراف تعلن أنها لا تقبل التعامل معها ، لمجرد حفظ خط رجعة فى الاتجاهين .

ـ وقوعها تحت تأثير الضغط الهائل الذى يمارسه الاتحاد السوفيتى على بعض دول الرفض التى تقع بالتالى تحت ضغوط أدبية من شعوبها تجاه المشكلة الفلسطينية .

ـ تضارب أقوال وتصريحات ممثليها الذى يعكس تضارب أهدافها ومواقفها المعلنة مع اتجاهاتها غير المعلنة .

ـ إن هذه القيادات تضرب مثلا للعالم المتحضر على مدى تخلفها عن فهم الظروف السياسية العالمية ، وبالتالى فهى لا تحصل إلا على قناعته بعدم كفاءتها لحمل المسئولية الخطيرة التى تتقمصها وفى هذا خسارة للقضية وتشويه لصورة منظمة التحرير التى ترى مصر أحقيتها فى تمثيل الفلسطينيين .

وإمتدادا للقناعات الأمريكية والعالمية السابقة على مدى ثلاثين عاما والخاصة بتهالك الموقف العربى المتناحر والمتنافر ، فقد أعلنت بعض المصادر الأمريكية صراحة عن نوايا الولايات المتحدة لإعطاء اهتمام أكبر لمشاكلها الذاتية وعدم إضاعة الجهد فى الحلقة المفرغة للشرق الأوسط .

وبالطبع لم يكن هذا هو الموقف الأمريكى الحقيقى ، والذى لا يستند فقط على الظروف الملبدة للموقف المحلى فى الشرق الأوسط ولكن على متغيرات عالمية ، لا تستطيع أية إدارة أمريكية أن تغفلها ولو للحظة واحدة ... !!

وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية فى ١١/٢٩ ـ ضمن إعلانها بمقاطعة الاحتفالات بيوم فلسطين فى الأمم المتحدة ـ أنه ليس لدى وزير الخارجية فانس أية خطط لزيارة الشرق الأوسط فى القريب العاجل .

وأعلنت إسرائيل فى هذه الفترة سلسلة من المواقف المتشددة أو التى يمكن أن ترمز إلى التشدد :

- أعلن متحدث باسم وزارة الطاقة يوم ٢٩ / ١١ أن إسرائيل سوف تعيد تشغيل بئر بترولية جديدة على الساحل فى خليج السويس تؤدى إلى وصول إنتاج الآبار السبع هناك إلى ٢٥٠٠٠ برميل يوميا .
- أعلن عن حضور وزير الدفاع الإسرائيلى لتدريب عسكرى بالذخيرة الحية فى المنطقة الوسطى .
- أكدت إسرائيل بقاء الحكم العسكرى فى الضفة الغربية وغزة بعد الحكم الذاتى .
- أعلن إريل شارون فى ١٩٧٨/١٢/٢٧ أن سياسة الاستيطان مستمرة بعد تجميدها ٣ أشهر ، وأن إسرائيل لن تتنازل عن حقها فى الاستيطان ومحاربة الإرهاب ، وأنه من غير المعقول أن تقوم مستوطنات إسرائيلية على أرض عربية ، وكان هذا يعنى أن هذه الأراضى إسرائيلية .

وفى الوقت نفسه أعلن الرئيس السادات - أكثر من مرة - أن موضوع المعاهدة مع إسرائيل يحتل أسبقية متأخرة فى اهتماماته بعد كامب ديفيد ، وكان محقا فى ذلك لأسباب كثيرة يعلمها أكثر الشعب المصرى الذى كان يتتبع تحركات السادات الصادقة لتوفير الأمن الغذائى لمصر ، فلم يكن من الممكن أن يدور السادات فى هذه الحلقة المفرغة أكثر من ذلك فى الوقت الذى تحتاج فيه مصر إلى كل جهوده لرفع المعاناة عن الشعب المصرى ، الضحية الحقيقية للصراع العربى الإسرائيلى .

وكما توقع المراقبون فقد تجدد نشاط الولايات المتحدة سريعا ، وأعلن جورج شيريمان - المتحدث الأمريكى - عن لقاء منتظر بين كارتر والدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء المصرى يوم ١٩٧٨/١٢/١ .

وفى يوم الجمعة ٣٠ / ١١ تسلم بيجين رسالة من الرئيس السادات بواسطة صموئيل لويس السفير الأمريكى فى إسرائيل ، وحضر تسليم الرسالة السيناتور بيرد الذى كان يزور منطقة الشرق الأوسط مبعوثا من الرئيس الأمريكى كارتر .

□ المباحثات المصرية الأمريكية فى واشنطن

وصل الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء المصرى إلى واشنطن يوم ١٩٧٨/١١/٣١ بهدف الاجتماع بالرئيس كارتر ، وكان الهدف من الاجتماع كسر الجمود الذى استمر أكثر من أسبوعين فى الجهود التفاوضية بين مصر وإسرائيل ، وكان وصول الدكتور مصطفى خليل فى ظل ظروف كثيرة متناقضة لكل الأطراف ، أسوقها من واقع أحداث الأيام الموافقة لهذه الزيارة :

* تأكيدات إسرائيلية ببقاء الحكم العسكرى فى الضفة وغزة فى ظل الحكم الذاتى المنتظر ، وذلك فى أثناء بحث الرد على رسالة السادات إلى بيجين بخصوص الوضع الراهن .
* دعوة من القنصلية الأمريكية لعدد من الشخصيات الفلسطينية للاجتماع بالسيناتور بيرد لبحث إمكان قيام هذا الحكم الذاتى .
* اجتماع وإيزمان وبيرد لبحث النتائج المترتبة على الانسحاب المنتظر من سيناء .
* اعتراض إسرائيلى على قيام مجلس تشريعى فى ظل الحكم الذاتى المنتظر .
* رئاسة ياسر عرفات لوفد فلسطين للتباحث مع الأردن لإيجاد أسلوب لتنسيق المواقف .
* دعوة من سوريا إلى الولايات المتحدة لوقف الاعتماد على نظام السادات .
* إعلان مندوب دولة الإمارات فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن اتفاقيات كامب ديفيد أغفلت حقوق الفلسطينيين .
* تقارير عن سوء الموقف فى إيران وضعف موقف الشاه واختلاف الآراء حول ردود الفعل الأمريكية المنتظرة .
* تقرير عن خلافات بين موسكو ورومانيا فى اجتماعات وارسو ورفض فيها الرئيس شاوشيسكو التوقيع على قرار يدين اتفاقيات كامب ديفيد .
* اجتماعات اللجان العسكرية المصرية / الإسرائيلية فى واشنطن لإستكمال الملحق العسكرى للمعاهدة المنتظرة .
* مهاجمة اليمن الجنوبية - الحليف الجديد لموسكو - للنهج الخيانى لنتائج كامب ديفيد وإرسال الاتحاد السوفيتى لطائرات مقاتلة اليوشن ٣٨ لليمن الجنوبية .
* اجتياز قوة مسلحة أثيوبية لحدود السودان .
* تصديق الحكومة الإسرائيلية على سفر بيجين إلى أوسلو ليتسلم جائزة نوبل للسلام .
* امتناع الرئيس المصرى أنور السادات عن السفر إلى أوسلو وقراره بإيفاد سيد مرعى الرئيس الأسبق لمجلس الشعب نيابة عنه .
* إجماع الصحف العالمية على عدم استحقاق بيجين لجائزة نوبل للسلام على أساس أن بيجين هو العقبة الحقيقية أمام السلام .
* جهود أمريكية فى إتجاهين :
- عقد اتفاق سولت ٢ مع الاتحاد السوفيتى .

- خلق واقع جديد فى الساحة الدولية للتعاون مع الصين .

وقد ظهرت آثاره باعلان قيام العلاقات الأمريكية الصينية فى أول يناير ١٩٧٩ .

* وأخيرا منح القذافى منظمة التحرير الفلسطينية غواصة .

واجتمع رئيس الوزراء المصرى بالرئيس الأمريكى كارتر ثم بوزير خارجيته فانس ، وأوضح رئيس الوزراء وجهة نظر مصر فى الخلافات المثارة ، واستعداد مصر لإستئناف المفاوضات ، إذا كان هناك واقع جديد يمكن أن تستند إليه هذه المفاوضات .

وقرر الرئيس كارتر .. لإيجاد هذا الواقع الجديد ، إيفاد وزير خارجيته فانس إلى الشرق الأوسط .

واستطاعت جولة السيناتور بيرد فى الشرق الأوسط التى كانت تتم فى وقت زيارة رئيس الوزراء المصرى لواشنطن ، والتى شملت دول فى المنطقة أن تمهد لزيارة وزير الخارجية الأمريكى ، حيث شملت إسرائيل/سوريا/الأردن/الضفة الغربية/السعودية/مصر/وكانت محصلة الزيارة ثورة عارمة من إسرائيل ضد تصريحات بيرد عقب عودته إلى واشنطن .

وأعلنت الخارجية الأمريكية أن رحلة فانس إلى الشرق الأوسط التى تهدف إلى كسر الجمود الحالى فى المفاوضات المصرية الإسرائيلية كانت دوافعها :

* المباحثات التى تمت بين الرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء المصرى .
* الرسالة التى سلمها رئيس الوزراء مصطفى خليل لكارتر .
* رسالة بيجين إلى كارتر .

وطبقا لاتفاقيات كامب ديفيد فقد كانت نهاية الموعد المحدد لعقد الاتفاق المصرى الإسرائيلى للسلام هو ١٧/١٢/١٩٧٨ ومن هنا فقد كانت الفرصة أمام زيارة فانس للمنطقة والتى بدأت يوم ١٠/١٢ فرصة ضيقة وحافلة وأخيرة ، على الأقل فى مجال التنفيذ العملى لاتفاق كامب ديفيد . وكان واضحا أن الولايات المتحدة أو الرئيس كارتر بالذات يأمل فى احترام الالتزامات الزمنية لاتفاقيات كامب ديفيد ، تدعيما لقيمة هذه الاتفاقيات ، وتدعيما لموقفه الشخصى منها كوسيلة للسلام فى الشرق الأوسط . وقد صرح الرئيس كارتر فى ٧/١٢/١٩٧٨ بأن الفشل فى الاتفاق خلال عشرة أيام ستكون له آثار بعيدة المدى .

□ دوافع الثبات والتغير

وبالطبع .. لم يجد فانس فى وجه السادات ولا ضميره حين قابله يوم ١٠/١٢/٧٨ ما يوحى بأنه تغير ، فهو نفس الفلاح المصرى المخلص ، وهو نفس الزعيم المصرى الواثق فى نفسه وشعبه ، وهو نفس الإنسان الذى بحث بكل قيمه عن العدل والسلام .

ولعل من المفارقات أنه فى نفس الوقت الذى اجتمع فيه فانس والسادات فى القاهرة كانت تجرى فى أوسلو احتفالات تسليم جائزة نوبل للسلام ، وكان بيجين وأسرته فى قاعة الاحتفالات لتسلم الجائزة ، وهو الذى لم يتقدم نحو السلام إلا بقدر ما يستحقه فى نظر العالم من الجائزة ، بينما وقف سيد مرعى مندوب الرئيس السادات لتسلم الجائزة يعلن على لسان السادات « أن أية تسوية لا تأخذ فى الاعتبار حقوق الفلسطينيين سوف تنهار بسرعة .. » .

وأنه فى نفس الوقت أيضا يتم لقاء بين ياسر عرفات وجورج حبش فى بيروت ، يتعهد كلاهما فيه على تحدى قرارات السلام فى كامب ديفيد .

وخرج فانس من لقائه مع السادات ثم مع الدكتور مصطفى خليل ليصرح قبل سفره إلى إسرائيل بأن المباحثات سجلت تقدما طيبا .. وأن نقط الخلاف .. هى :

- الربط بين المعاهدة وبين حل المشكلة الفلسطينية .
- مشكلة أولوية التزامات المعاهدة بالنسبة للالتزامات المصرية/ العربية .

نفس الموقف ، ونفس المبادىء ، ونفس الكلمات والحروف .

وفى أثناء عودة بيجين إلى إسرائيل التى عاد لها وهى تستعد لجنازة جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل السابقة ، والتى وافاها الأجل يوم ٨/١٢/١٩٧٨ - قبل سفره - أعلن فى حديث للتليفزيون الفرنسى ولا تزال جائزة السلام فى حقائبه « أنه لم يعلن أبدا التخلى عن شبه جزيرة سيناء ، وأنه سيتم اعتبارا من الآن تقسيم سيناء إلى ثلاثة أجزاء حتى لا تتحول مرة أخرى إلى قاعدة عدوان ضد إسرائيل » .

فالسلام فى نظر بيجين ، ما زال يحمل نفس المفهوم ، وهو تجريد الدول المحيطة حتى من مقومات الدفاع ؛ ليضمن عدم تهديد أمن إسرائيل ، وكأنما خلقت إسرائيل فى المنطقة لتظل الأقوى والأقدر على المبادأة بالهجوم ، وانتهاز الفرص التى قد يتيحها المستقبل لتحقيق أحلام التوسع .

واستهجن العالم هذا التباين الفاضح بين مواقف الطرفين .

وسافر فانس إلى إسرائيل ليحضر جنازة جولدا مائير مع وفد من ٣٣ شخصية أمريكية منهم والدة الرئيس الأمريكى كارتر وهنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى السابق .

وانتهت زيارة فانس للمنطقة ، برفض الحكومة الإسرائيلية للمقترحات المصرية لإعادة السلام إلى مجراه وإعلانها عن تقديم مصر لمطالب جديدة تخالف ما سبق الاتفاق عليه ، وعن رفضها للموقف الأمريكى وأسلوبة فى تفسير المقترحات المصرية .

وفى نفس اليوم الذى أعلنت فيه الحكومة الإسرائيلية بيانا برفض المقترحات المصرية ١٥/١٢/١٩٧٨ أعلن الرئيس كارتر فى واشنطن ولم يتبق على الموعد المحدد فى كامب ديفيد للاتفاق غير يوميم يائسين :

- أنه يستبعد عقد لقاء قمة جديد .
- أن الموقف الآن بين يدى إسرائيل .
- أن بلاده تأمل عقد الاتفاق فى موعده .
- أن السادات يعارض المستوطنات ويعدها غير شرعية ، وعقبة فى سبيل السلام . وتوافقه الولايات المتحدة على ذلك .
- أن موقف مصر من تبادل السفراء منطقى وحكيم ، وأعلن مسئول أمريكى يوم ١٦/١٢ أن البيان الذى أصدرته الحكومة الإسرائيلية مضلل ولا يستحق الرد .

واستدعت إسرائيل الجنرال إبراهام شامير رئيس اللجنة العسكرية فى مفاوضات بلير هاوس من واشنطن .

وراحت الصحف الإسرائيلية ، وتصريحات المسئولين تعكس حملة إعلامية ضخمة ضد الموقف الأمريكى الذى أدعت انحيازه إلى الجانب المصرى ، وأعلن الكنيست الإسرائيلى فى ١٩/١٢ بعد جلسة عاصفة قراره بأن إسرائيل لا تستطيع قبول المقترحات المصرية التى تعرض السلام والأمن للخطر .. وأن الموقف الأمريكى للمباحثات متحيز ، ولا يسهل تقدم المسيرة .

وأطلقت إسرائيل إشاعة .. مؤداها أن الرئيس كارتر وجه إنذارا إلى إسرائيل قبل جلسة الكنيست بفترة وجيزة بالموافقة على الاقتراحات المصرية ، وأن الأمر كله مرهون بموقف إسرائيل .

ودمرت جلسة الكنيست يوم ١٩/١٢ آخر فرصة لتحقيق السلام فى موعده المرتقب .

وأعلن الدكتور أشرف غربال أن الوثيقة التى رفضتها إسرائيل أعدت كلماتها بواسطة وزير خارجيتها ووزير الخارجية الأمريكى ، وكان هذا الكلام صادقا تماما ، فكل ما وافق عليه ديان فى واشنطن كان فقاعات ، انفجرت فى الكنيست وانتهت إلى لاشىء .

□ □ □

□ بروكسل وحلقة جديدة

دعا وزير الخارجية الأمريكى مصر وإسرائيل لعقد لقاء فى بروكسل لبحث إمكان استئناف المفاوضات ، وسط جو مشحون بالتساؤلات والتناقضات ، ففى الوقت الذى أصدرت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات خاصة بالفلسطينيين كانت كلها بإجماع كبير ، وشملت وقف الإجراءات التى تعوق عودة السكان المطرودين ، أو التى تؤثر على الهيكل البنائى السكانى فى الأرض المحتلة ، وإدانة إسرائيل بإنشاء المستوطنات ، فقد راح المسئولون الإسرائيليون يتبارون فى تصريحات تحمل معانى التشدد والعناد .

- فأعلنت إسرائيل فى ٢٠ / ١٢ أنها أوقفت سحب المعدات العسكرية من سيناء بسبب الجمود فى المفاوضات .
- أعلن وزير الاسكان الإسرائيلى فى ٢١ / ١٢ أن المستوطنات تبنى فى أرض الميعاد ، فى غزة ونابلس وأريحا وبيت لحم والقدس .
- أعلن وزير الدفاع أنه لم يتم شىء من شأنه الإضرار بالاستعداد الإسرائيلى لأى هجوم مفاجىء فى سيناء . .
- أعلن وزير الطاقة أن إحدى الشركات الأمريكية العاملة فى منطقة خليج السويس سوف تقوم بحفر بئر بترولية جديدة فى منطقة الخليج .

ومثل هذه التصريحات اليومية الإسرائيلية إلى جانب تصريحات بيجين وديان ، التى تهدد كل عناصر الاتفاق بين وجهات النظر العربية والإسرائيلية ، كانت هى الخلفية التى رأت إسرائيل أن يتم عليها لقاء بروكسل المرتقب فى ٢٣ / ١٢ فى الوقت الذى كانت إسرائيل فى الواقع تعمل بجهد كبير لنقل ما تستطيع نقله من الأسوار والأجزاء السابقة الصنع من منشئاتها فى سيناء منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد ، برغم مطالبها المبالغ فيها من الولايات المتحدة لتعويضها عن هذه المنشئات .

وحتى تزيد من الفرقة والتناحر فى الصف العربى أذاعت إسرائيل اقتراحا من إيجال آلون وزير الخارجية السابق بالاكتفاء باتفاق مرحلى إضافى فى سيناء تنسحب فيه إسرائيل إلى خط العريش رأس محمد وتنهى مصر حالة الحرب ؛ وذلك كبديل فى حالة عدم تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد ، وبالطبع كانت إسرائيل تعلم تماما أنه اقتراح مرفوض أعلن رفضه السادات مئات المرات منذ مبادرته ، وخطابه فى الكنيست . فهو لا يطلب اتفاق فك اشتباك ثالث ، ولن يوقع على مثل هذا الاتفاق ، ولكن إسرائيل أرادت بذلك أن تعطى الرفض فرصة التشهير ، وتوقع تنازلات مصرية كبيرة .

ولست أشك لحظة فى أن هذه التصريحات الهستيرية كانت عبارة عن رد فعل قوى لإحساس إسرائيل بقرب تغير الموقف السياسى والاستراتيجى فى الشرق الأوسط ، وبعد أحداث إيران فى غير مصلحتها ، فى الوقت الذى تتهم صحفها الولايات المتحدة بالانحياز للجانب المصرى آخذة هذه الأوضاع الاستراتيجية فى الاعتبار .

ولعل أصدق مثال على ذلك تصريح ديان فى أوربا وهو فى طريقه إلى بروكسل ، « بأن إسرائيل لن تتخلى عن مستوطناتها فى المناطق المحتلة حتى لو تعارض ذلك مع رأى مصر وأمريكا والعالم كله » .

وأعلن الدكتور مصطفى خليل عقب وصوله بروكسل واجتماعه مع وزير الخارجية البلجيكى أن هناك ثلاثة احتمالات لإنهاء الخلاف :

- ☐ أن تستأنف المحادثات حول المعاهدة كما هى .
- ☐ أن يتم الاتفاق على نقط الخلاف فى إطار رسائل متبادلة .
- ☐ أن تجرى مفاوضات حول المعاهدة كلها .

وأن مصر ترى أن تتركز المفاوضات على الرسائل المتبادلة التى ستلحق بالمعاهدة ، وأنه لا مبرر لإعادة المفاوضات كلها .. والواقع أن جميع الأطراف التى ترقب سير عملية السلام وتشجعها كانت متفقة مع مصر على هذا الرأى ، خاصة بعد أن وضح أن إسرائيل تحاول أن تجعل الموقف أكثر ميوعة بما يمكنها من العودة إلى رفض ما تم قبوله قبل ذلك فى أمر من الأمور فى مواجهة اختلاف الرأى فى أمر آخر ، وهى تعتمد فى ذلك على أن ديان لم يكن مفوضا بالموافقة على أية مسائل حيوية فى بلير هاوس ، دون الرجوع إلى الحكومة ، وبدون رجوع الأخيرة إلى الكنيست ..!!

وفى العشاء الذى التقى فيه الدكتور مصطفى خليل وديان قبل وصول المستر فانس إلى بروكسل حاول الدكتور مصطفى خليل أن يوضح لديان أهمية الجدية فى

محاولة الوصول إلى حل شامل ، وذلك فى مواجهة الظروف المتغيرة التى تحيط بالمنطقة فى الوقت الحالى ، والتى يمكن تلخيصها فى الآتى :

- الموقف فى إيران وتأثيره على استمرار الوضع فى المنطقة انطلاقا من حقيقتين :
  - احتمال حدوث فراغ فى منطقة الخليج يدعو أطرافا أخرى للمغامرة مما سيزيد الموقف تعقيدا والتهابا .
  - إزدياد احتياج الولايات المتحدة والغرب إلى البترول العربى مما يستدعى تشجيع الدول العربية المنتجة للبترول لإتخاذ موقف سياسى يتيح لها مساعدة الغرب فى أزمته دون حساسيات .
- التقارب الأمريكى الصينى الذى سيدفع الاتحاد السوفيتى إلى زيادة نشاطه فى منطقة الخليج والتى بدأها فعلا بمعاهدة مع اليمن الجنوبية .
- الوضع فى أفريقيا والتهديدات التى توجهها النظم الموالية للاتحاد السوفيتى إلى المنطقة العربية ، مما يضاعف الحاجة لتحقيق استقرار فيها يشجع الدول المعتدلة على اتخاذ مواقف بعيدة عن التطرف ..

وخلص الدكتور مصطفى خليل من هذا إلى أن أية معاهدة تعقد بين مصر واسرائيل يجب أن تكون مشجعة للأطراف العربية المترددة ، للمشاركة فى جهود الحل السلمى فى المستقبل القريب ، ولن يكون ذلك ممكنا الا بوضوح تأسيسها على الحل الشامل العادل ، الذى يراعى حقوق الفلسطينيين وهى لب المشكلة ، وأن مصر فى سياستها التى أعلنها الرئيس السادات لن تعقد اتفاقا منفردا ، يزيد من فرقة العرب ، أو عزلة مصر عن أشقائها العرب والسادات ـ كما تعلم اسرائيل والعالم ـ رجل مبادىء لا يضحى بمبادئه أو يتخلى عنها تحت أى ظرف من الظروف .

وفى الاجتماع الثلاثى الذى تم فى صباح اليوم التالى ١٢/٢٤ بين فانس وخليل وديان ، والذى استمر ثلاث ساعات اتفق فانس مع التحليل المصرى للمناخ العالمى ، والذى يحتم أن يكون السلام فى منطقة الشرق الأوسط شاملا .

وأوضح المخاطر التى يمكن أن تتعرض اليها جميع دول المنطقة ما لم يحدث استقرار ينشأ عن سلام شامل .

وقد دارت المناقشة فى هذا الاجتماع عن نقاط محددة انحصرت فى :

- المادة الرابعة الخاصة بترتيبات الأمن وطلب مصر تحديد وقت لاعادة النظر فيها .
- المادة السادسة الخاصة بأولوية الالتزامات وطلب مصر الغاءها لعدم جدواها أو تعديلها .
- موضوع تبادل السفراء .

- موضوع الربط بين المعاهدة المصرية واجراءات اقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة .
- بالنسبة للمادة الرابعة الخاصة بترتيبات الأمن قال ديان أنه ليس هناك اعتراض حقيقي على ما تطلبه مصر من اعادة النظر في ترتيبات الأمن ، وأنه يوافق على أن يكون هناك تعديل بعد خمس سنوات في أي وقت يطلب فيه أحد الطرفين ، وبذا يتم ما تطلبه مصر .
- أما بالنسبة للمادة السادسة فقد ركز ديان على الفقرة الخامسة وقال : إن اسرائيل لن تكون هي المعتدية على أي بلد عربي ، ولكنها تخشى أن تقوم سوريا أو المنظمة بايعاز من أطراف أخرى بشن الحرب عليها ، وتساءل عما يكون عليه موقف مصر في هذه الحالة ، وقد رد عليه الدكتور مصطفى خليل بالآتي :

— أن مصر لا تستطيع ولا تقبل أن ترتبط بمعاهدة تعطي الأولوية لالتزاماتها تجاه أية دولة بل إنها ترتبط بتعهدات مع كثير من الدول على قدم المساواة .

— أن النص على الأولوية لن ينصب فقط على مثياق الضمان العربي ولكنه بمثل هذه الصياغة سيمتد إلى كافة الالتزامات حتى الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول العربية .

— أن هذا النص لا داعي لوجوده من الناحية العملية إذ إن سوريا أعلنت رغبتها في اقامة السلام ، وأنه كانت أمامها فرصة الحرب عندما غزت اسرائيل جنوب لبنان ، ولكنها امتنعت .

— أن حق الدفاع الشرعي - فرديا كان أو جماعيا - مكفول طبقا لجميع المواثيق الدولية .

— إن هذا النص بوضعه الحالي يسبب أضراراً بالغة ، إذ أن قوى الرفض تستخدمه للايهام بأن مصر تخلت عن العرب وفضلت عليهم اسرائيل ، وكان هذا سبب تخاذل الدول العربية المعتدلة .

— أن اتفاقيات الدفاع المشترك والضمان الجماعي العربي ليست موجهة بالضرورة ضد اسرائيل ، ولكن ضد أي عدوان خارجي أيا كان مصدره ، فاليمن أو السودان أو الكويت أو السعودية كلها معرضة للعدوان من دول غير اسرائيل ، فكيف يكون موقف مصر من ذلك في الوقت الذي تتأثر فيه مجالات أمنها الحيوية بعمق نتيجة لمثل هذه الاعتداءات .

— أن كثيرا من الدوائر العربية تفسر هذا النص على أنه سيشجع اسرائيل على فتح معركة مع سوريا في لبنان ، وهو أمر يعلو عن حد التكهن ، وذكرته كثير من

الصحف العربية فى الوقت الذى لا يصح فيه العكس ، فسوريا غير قادرة على الدخول فى معركة دون مصر .

وقد فرض ديان احتمالات كثيرة مثل شن سوريا الحرب لتحرير الجولان مع ادعاء أنها حرب دفاعية **وكان الرد** :

- إن سوريا أعلنت قبولها للحل السلمى .
- إن الرئيس السادات أعلن مرارا أن ما يسرى على مصر يسرى على سوريا ، وهذا يعنى أن سوريا يمكن أن تقبل الارتباط بترتيبات أمن مشابهة بشرط الا تطالب اسرائيل بضم أية أرض سورية أو الابقاء على مستوطناتها فى الجولان ، أو أن تنكر على سوريا حقها فى ممارسة السيادة الكاملة على الأرض التى تنسحب منها اسرائيل .
- وبالنسبة لموضوع المستوطنات فقد تساءل ديان عما يكون عليه موقف مصر إذا أصرت اسرائيل على اقامة المستوطنات ، وأمتنع الفلسطينيون نتيجة لهذا عن الانتخابات واقامة الحكم الذاتى .

وكان رد الدكتور مصطفى خليل أن مصر لا يمكن أن تقبل اقامة المستوطنات على الأراضى العربية وأن اصرار اسرائيل لن يكون الا عامل تعطيل لاشتراك الأطراف العربية الأخرى ، ويجب أن تفهم اسرائيل أن عقد اتفاق سلام بين مصر واسرائيل لا يعنى وجوب اتفاق مصر مع السياسة الاسرائيلية فى أية مشكلة محلية أو دولية ، أو أن تتطابق السياسة الخارجية للبلدين ، ومصر تدين سياسة الاستيطان الاسرائيلية والمعاملة بين مصر واسرائيل ستحكمها نفس القواعد التى تحكم علاقاتها بالدول الأخرى بما فى ذلك احتمال قطع العلاقات الدبلوماسية ، ويجب أن يكون هذا مفهوما من الحكومة الاسرائيلية . فالاتفاق يجبرنا فقط على عدم اللجوء لحالة الحرب وحل الخلافات بالطرق السلمية .

وقد أيد المستر فانس وجهة نظر الدكتور مصطفى خليل وهى ـ كما هو معروف ـ متطابقة مع وجهة النظر الأمريكية فى عدم شرعية اقامة هذه المستوطنات .

- وبالنسبة لموضوع تبادل السفراء فقد كان رأى ديان :

ـ إن اسرائيل ترفض ربط تبادل السفراء بالتطورات التى تقع فى الضفة الغربية وغزة ، وأن هذا يتعارض مع كامب ديفيد .

ـ إن فكرة الاسراع بتبادل السفراء لم تقدمها اسرائيل ، ولكنها فكرة الرئيس السادات .

ـ إن الأسلم ربط تبادل السفراء باتمام الانسحاب الأول من سيناء لا بما سوف يحدث فى الضفة الغربية وغزة .

وتدخل فانس فى الحديث فنفى أن الرئيس السادات هو صاحب فكرة التبكير بتبادل السفراء ، وأنها كانت رغبة الرئيس كارتر لحث اسرائيل على الاسراع فى تنفيذ الانسحاب الأول ، وكتقدير لموافقتها على الانسحاب من العريش خلال شهرين ومن منطقة البترول خلال أربعة أشهر .

وكان قبول الرئيس السادات فى الواقع استجابة لرجاء الرئيس الأمريكى حتى يطمئن الاسرائيليون لجدية عملية السلام ، وقال ديان إنه لم يكن يعرف ذلك بينما أكده الدكتور مصطفى خليل طبقا لما سمعه من الرئيس السادات شخصيا .

وقال الدكتور مصطفى خليل ما دامت اسرائيل قد تراجعت فى موقفها وسحبت موافقتها على مراحل فرعية للانسحاب ، وعلى تقصير مدة الانسحاب الأول ، وهو ما يعنى أنها تريد أن تستغل حقول البترول المصرية لأطول مدة ممكنة ، فان موافقتنا المبدئية على تبادل السفراء بعد الانسحاب الأول تكون غير قائمة لزوال الأساس الذى بنيت عليه .

وعليه فعلى اسرائيل أن تعيد النظر فى تراجعها .

- أما ما يتعلق بالموضوع الذى اعطته مصر الثقل الرئيسى وهو الربط بين المعاهدة وتحقيق الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة ، فقد قال ديان : إن اسرائيل توافق على الحكم الذاتى ، وأنها صاحبة الاقتراح ولكنها تعارض التوقيتات التى تربط بين التطورات فى الضفة والقطاع وبين الانسحاب من سيناء وتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية ، وقد كان الدكتور مصطفى خليل واضحا كل الوضوح فى هذا الصدد فقرر أن مصر يجب أن تحصل على ضمان بالتزام اسرائيل بتحقيق الحكم الذاتى ، ولذلك فيجب الالتزام على وجه التحديد بالآتى :

(أ) الاتفاق على أسلوب اجراء الانتخابات (Modalities)

(ب) اختصاصات الحكومة الذاتية .

(جـ) موعد قيام الحكم الذاتى .

وإن اسرائيل إذا كانت جادة فى موضوع قيام الحكم الذاتى فلا يصح أن تعترض على التوقيتات الزمنية ، ومن الغريب أن ديان يقول ردا على ذلك ان الاتفاق على أسلوب اجراء الانتخابات سيتضمن موعدا لاجرائها ، وفى نفس الوقت فهو يمانع فى تحديد هذا الموعد ، وكأنما يعلن عن نواياه المستترة لعرقلة هذه الاجراءات برغم اقراره بضرورتها ، وهو يتعلل فى هذا الصدد بأن المفاوضات

الخاصة بتحديد سلطات الحكومة الذاتية قد تستغرق وقتا طويلا ، وقد رد الدكتور مصطفى خليل بأن ذلك غير حتمى ، مادام مفهوم الحكم الذاتى واضحا وراسخا . ولكن الحقيقة أن هذا المفهوم سوف تحاول اسرائيل تمييعه ، وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك أن هذا المفهوم سوف يكون وسيلة اسرائيل لمحاولة التحلل من التزاماتها . . !

وقد تساءل ديان عن الموقف فى حالة احجام الفلسطينيين عن اقامة الحكومة الذاتية ، وكان رد الدكتور مصطفى خليل أن معارضة اسرائيل الارتباط بمواعيد معينة لاجراءات الانتخابات وقيام الحكم الذاتى هى من الأسباب الرئيسية لاحجام الفلسطينيين ، وبعض الأطراف العربية الأخرى عن تأييد الاتفاقية ، علاوة على ارتباط مصر بتحمل المسئولية والسير فى العملية دون انتظار لموافقة الأردن ، أو الجهات الفلسطينية ذات المطامع الشخصية التى قد تكون موافقة اسرائيل على الموعد احراجا لها على أساس أن الحكم الذاتى لمصلحة الفلسطينيين ، ومصلحة جميع الأطراف . وعدم قبوله تطرف لا يمكن تبريره . وقد ضرب له الدكتور مصطفى خليل مثلا بالسعودية التى ترفض الاتفاقية لخلوها من أى نص يخص القدس الشرقية فى الوقت الذى ترى فيه مصر أن ما ينطبق على الضفة ينطبق على القدس والمثل الآخر هو الأردن التى ترفض الاتفاقية لأنها لا تتضمن نصا على ممارسة الشعب الفلسطينى لتقرير مصيره فى الوقت الذى ترى فيه مصر أن قيام الحكم الذاتى سوف يؤدى حتما بعد الأعوام الخمسة إلى تقرير المصير لأن مبدأ تقرير المصير مبدأ متفق عليه .

وكان اعتراض ديان ليس على المبادىء ، ولكن على أن صيغة الخطاب المتبادل بهذا الخصوص قد تم اعدادها بين مصر والولايات المتحدة دون اشتراك اسرائيل ؟

وكان اعتراضه فى ذلك الواقع مغالطة واضحة . . فقد انبثقت الصياغة المقترحة عن عدة مسودات للخطاب اشتركت اسرائيل فى وضعها فالخطاب ليس صيغة جديدة ، ولكنه بلورة واضحة لما تم الاتفاق عليه ، فى الوقت الذى تتجنب اسرائيل فيه هذا الوضوح أملا فى تمييع مفاهيمه .

وقد أكد الدكتور مصطفى خليل أن ذكر القدس الشرقية أمر ضرورى لوضع النقط على الحروف ، وهو الوسيلة الوحيدة لاجتذاب الدول المعتدلة لمنطق الاتفاق .

ولم يكن فى مقدور ديان أن يعلن نواياه صراحة فى هذا الاجتماع فلجأ إلى المناورة ، واعتمد على أنه غير مفوض ليعلن أنه يوافق على المبادىء ، ولكنه سوف يعرض الأمر على الحكومة الاسرائيلية ويوصى بقبوله إذا كان ذلك سيؤدى إلى ارضاء السعودية والدول العربية الأخرى ، وقد حرص الدكتور مصطفى خليل على

تسجيل هذه الموافقة المبدئية ، واعتبارها خطوة بناءة . ولم ينس الدكتور مصطفى خليل أن يوجه نظر ديان إلى أن التصريحات الاسرائيلية المتلاحقة والمتناقضة ، لا تخدم أى غرض بناء ولكنها تزيد الموقف اشتعالا ، وتجعل من الصعب الوصول إلى صيغة معقولة يرضى بها الطرفان ، ووعد ديان بمراعاة ذلك ، ولكنه لم ينفذ .

وقد شهدت الفترة التالية لمباحثات بروكسل سيلا من التصريحات الهدامة بدأها ديان نفسه ، فى الوقت الذى صرح فيه الرئيس السادات فى ١٢/٢٧ فى مؤتمر صحفى بأنه توجد فرص طيبة للغاية لاستئناف المفاوضات ، ووصف الاجتماع الذى تم بين خليل وديان بأنه كان مفيدا للغاية ، ويمكن أن يكون تمهيدا لمباحثات جديدة ، بينما أعلن بيجين فى اليوم السابق أن اسرائيل برغم استعدادها للتفاوض فانها لا توافق على :

- تضمين المعاهدة ما يلغى مفعولها لدى وجود تناقض مع التزامات مصر بالدول العربية الأخرى .
- ارتباط تبادل السفراء بقيام الحكم الذاتى .
- طلب مصر اعادة النظر فى لمعاهدة بعد خمس سنوات .
- قيام دولة فلسطينية الأمر الذى يحولها من وجهة نظره إلى قاعدة سوفيتية .

ولما كان اجتماع بروكسل بغرض التعرف على وجهات النظر ، فقد انفض الاجتماع على الأمل فى الرجوع إلى الحكومتين ، وابلاغ فانس بوجهات النظر حتى بحث الخطوات المقبلة .

□ كامب ديفيد الثانى . . حلقة أخرى

منذ انتهت مباحثات بروكسل يوم ١٩٧٨/١٢/٢٤ حتى استئناف المحادثات على المستوى الوزارى مرة أخرى فى كامب ديفيد الثانى ، والأحداث تتلاحق فى مختلف الاتجاهات بوقع سريع وبنغمات حادة .

□ ففى ايران التى غادرها الشاه مضطرا ارتفعت صيحات الثورة الاسلامية بالعداء السافر لاسرائيل وتهديد الجالية الموجودة ، وقررت الحكومة الامتناع عن امداد اسرائيل بالبترول ثم قطع العلاقات معها ، واعلان وقوف الشعب الاسلامى الايرانى جنبا إلى جنب مع الشعب الاسلامى العربى فى مطالبه العادلة فى مواجهة العنصرية الاسرائيلية .

وأعلنت الحكومة الايرانية عن كفها عن أداء دور رجل الشرطة فى المنطقة .

- وبعد اعلان الولايات المتحدة اعادة العلاقات الطبيعية مع الصين ، بدأ الاتحاد السوفيتى يتحرك بطريقة عصبية فى مختلف الجهات لاثارة القلاقل والاضطرابات فى المناطق الحساسة من العالم ، وخاصة تلك المناطق التى تشعر الولايات المتحدة بمسئوليات خاصة تجاهها لقربها من مناطق البترول العربية .

وفى ١٢/٣٠ أعلن أن بريجنيف عرض رغبة الاتحاد السوفيتى فى شراء بترول سعودى ، واقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية ، وكان بذلك يحاول استقطاب الدولة المعتدلة الباقية .

- أعلن عن اجتماع المجلس الفلسطينى الوطنى فى دمشق فى ١٩٧٩/١/١٥ وسط سيل من التصريحات المتناقضة مع الزعماء الفلسطينيين ، فأعلن فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير أن المجلس سوف يبحث تشكيل حكومة فلسطينية فى المنفى ، بينما أعلن خالد الحسن عضو المجلس المركزى لمنظمة فتح اعتراضه على حكومة فى المنفى ، وأنها ستحول النضال الفلسطينى إلى أداة لتحقيق أهداف ليبيا التى عرضت استضافة هذه الحكومة ، وأعلن ربحى عوض أن التفكير فى حكومة فى المنفى سابق لأوانه ، وقد يؤدى إلى مزيد من الفرقة والانقسام فى الساحة الفلسطينية .

وبدأ خالد فاهوم افتتاحية الجلسة الأولى يوم ١/١٥ بالتنديد باتفاقيات كامب ديفيد ، وفى أثناء انعقاد المجلس هاجم ياسر عرفات ما أسماه الفرض الأمريكى للحكم الذاتى ، والذى يمثل العبودية للشعب الفلسطينى .

- شهدت الساحة العربية من تحركات الرافضين ما أدهش المراقبين على مختلف المستويات ، ولم يخل تصريح لرئيس أو لوزير من ادانة هذا السلام القادم إلى المنطقة ، وعلت جعجعات كثيرة كانت تخفى تشققات عميقة فى العلاقات بين هذه الدول ، وكللت معظم محاولات الوحدة أو الاتحاد أو التفاهم بفشل حقيقى حاولت التصريحات أخفاءه ففشلت المصالحة بين الأردن والفلسطينيين . وفشلت الوحدة المزعومة بين البعثين العراقى والسورى ، وفشلت سوريا فى الحصول على الأسلحة التى وعد بها الاتحاد السوفيتى دون عقد معاهدة على غرار العراق ، وشهدت المنطقة العربية تحركات محمومة من وإلى موسكو .

- حفلت الساحة اللبنانية بالاضطرابات ، ومارست سوريا كافة عمليات الارهاب والبطش ، إلا صد الغزوات المتكررة لاسرائيل فى جنوب لبنان فى حملاتها الانتقامية أو التأديبية ضد الفدائيين الفلسطينيين .

- قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولات مكثفة لتهيئة جو مناسب لاستئناف

المباحثات المصرية الاسرائيلية ومحاولة اشراك اطراف عربية أخرى ، وفى هذا النطاق كانت جولة آثرتون السفير المتجول ، وكذا جولة الرئيس الأمريكى السابق فورد . وقد شملت هذه الجولات كل دول المواجهة علاوة على السعودية ، رغم انشغال الولايات المتحدة فى استقبال نائب رئيس وزراء الصين فى زيارته للولايات المتحدة .

□ اجتمع زعماء الدول الغربية الرئيسية الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ ألمانيا الاتحادية ـ بريطانيا فى جواديلوب لمناقشة الموقف الغربى .

□ **تم التكامل بين مصر والسودان .**

وفى مناسبة التكامل المصرى السودانى ، خطب الرئيس السادات خطابا أعلن فيه على مسمع من العالم كله :

- إن توقف المباحثات يعود إلى اصرار مصر على تحقيق الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة وانهاء الحكم العسكرى الاسرائيلى فيها ، فى توافق مع خطوات الحل فى سيناء .
- إن مصر لن تتراجع عن مبدأ مصيرى فى سبيل كسب ذاتى ، وأنها لا تريد صلحا منفردا ، وأن اقرار الحق الفلسطينى هو جوهر السلام .
- دعوة إلى الفلسطينيين لتوحيد الكلمة وتشكيل حكومة فى المنفى .
- استنكار مصر لما يحدث فى لبنان ، وأن مصر طلبت السلاح الأمريكى لممارسة مسئولياتها فى الدفاع عن الحق العربى والأفريقى .
- اتهام للاتحاد السوفيتى بتدبير المؤامرات وخلق المحاور ، واثارة الاضطرابات ، وتهديد الاستقرار فى المنطقة .

وبالطبع لم يكن فى مطالب الرئيس السادات ما هو جديد على المبادىء التى أعلنها أو على اتفاقيات كامب ديفيد ، والتى كانت اسرائيل برغم التوقيع عليها تحاول أن تفرغها من أهم مضامينها ، وهو حق الشعب الفلسطينى .

وفى ١٩٧٩/١/١٥ وصل آثرتون السفير الأمريكى المتجول وهربرت هانسل المستشار القانونى إلى اسرائيل فى محاولة أمريكية جديدة لتقريب وجهات النظر .

وفى يوم وصوله أعلنت اذاعة اسرائيل عن بداية حفر بئر جديدة فى حقل علما فى منطقة خليج السويس .

وفى اليوم التالى لوصوله ناقشت اللجنة الاقتصادية فى الكنيست مشروعا ينص على حفر قناة تصل البحر الأبيض بنهر الأردن .

وفى نفس اليوم الذى وصلت بيجين فيه رسالة من الادارة الأمريكية بشأن

احتجاج الولايات المتحدة الأمريكية على قرار الحكومة بانشاء مستوطنات جديدة صدقت اللجنة المالية فى الكنيست على ميزانية ٧١٠ ملايين ليرة لتكثيف مستوطنات الضفة الغربية .

وفى يوم ١/١٨ أعلن عن حديث لجودمان يؤيد فيه اقامة خط مباشر من موسكو إلى اسرائيل لنقل المهاجرين .

وفى يوم ١/١٩ أعلن رئيس الأركان الاسرائيلى أنه يتم أعداد الجيش الاسرائيلى لمعركة مرتقبة قد تنضم فيها مصر إلى سوريا والأردن فى الهجوم على اسرائيل .

ولست أريد أن أسترسل فى سرد كل مظاهر التشدد التى أكسبتها اسرائيل لنفسها بمناسبة زيارة آثرتون ، وفى أثنائها حتى رحيله فى يوم ١/١٨ فقد كانت كلها تعبر عن المطالب ووجهات النظر الاسرائيلية التى تريد أن تفرضها كواقع لا تفكر فى تغييره ، وحتى اعلان رئيس الأركان عن استعداد الجيش الاسرائيلى لرد عدوان قد تشترك فيه مصر مع سوريا والأردن كان فى الواقع قصة مختلقة ترد على مطالب مصر فى المفاوضات بالغاء أية أولوية بمعاهدة السلام المقترحة على اتفاقية الضمان الجماعى العربى واتفاقيات الدفاع المشترك .

ولقد كانت مهمة آثرتون فى اسرائيل مهمة شاقة وغير محتملة ، وكالعادة كان كل تقدم يحرزه تعود به تصريحات المسئولين خطوات إلى الوراء ، حتى أن اذاعة لندن علقت على مهمة آثرتون بأنها مهمة يائسة لاحياء المفاوضات .

وبرغم اعلان الرئيس كارتر فى ١/١٨ بأن ٩٩٪ من العقبات التى تعترض توقيع المعاهدة قد أزيلت ، فقد استمرت مباحثات آثرتون مع الجانب الاسرائيلى حتى يوم ١/٢٤ أعلن بعدها أنه تم حل أغلبية النقاط التى طرحت ، ومن بينها البندان الرابع والسادس من مشروع المعاهدة وأنه سينقل لمصر وجهة النظر الاسرائيلية ، ثم يعود مرة ثانية إلى اسرائيل .

وفى نفس يوم وصول آثرتون إلى القاهرة كان المستر بيجين يصرح فى احتفال برابطة الفلاحين فى اسرائيل بأن ربط المعاهدة المصرية الاسرائيلية بتسوية المشكلة الفلسطينية ـ أمر غير مقبول .

وأعلن ديان فى اليوم التالى قوله : إن أحداث ايران قد توحى للرئيس السادات بأن الاتفاق مع اسرائيل ضرره لمصر أكثر من نفعه لذلك فمن المحتمل أن يعدل عنه » .

وبالطبع لم يجد آثرتون فى القاهرة من التشوق إلى استئناف المفاوضات ما يمكن أن يثنيها عن المبادىء المصرية التى لم تتغير لحظة واحدة منذ مبادرة السادات فى ١٩٧٧ .

وغادر آثرتون القاهرة إلى اسرائيل يوم ١/٢٧ ومنها إلى واشنطن ، وكان واضحا أنه لم يحرز تقدما يذكر .

وبعد حوالى عشرة أيام من عودة مستر آثرتون إلى واشنطن ، تلقت اسرائيل ومصر على التوالى دعوات رسمية من الرئيس كارتر لاستئناف المباحثات على المستوى الوزارى فى كامب ديفيد وقبلت كل من مصر واسرائيل الدعوة التى تحدد لها ٢١ فبراير ١٩٧٩ .

وكان اللقاء فى المباحثات التى سميت « بكامب ديفيد الثانية » .

□ عودة إلى كامب ديفيد

تشكل الوفد المصرى لمؤتمر كامب ديفيد الثانى برئاسة رئيس الوزراء المصرى ووزير الخارجية الدكتور مصطفى خليل ، ومثل إسرائيل فيه رئيسا لوفدها موشى ديان وزير الخارجية ، ومثل فانس الولايات المتحدة وكان إرسال السادات لرئيس الوزراء المصرى على رأس الوفد إيماءة لم تفهمها إسرائيل لاهتمامه البالغ بتحقيق السلام وتقصير أمد المفاوضات طبقا للصلاحيات الكبيرة التى تمتع بها رئيس الوزراء المصرى ووزير الخارجيةفى نفس الوقت ، فى مواجهة الصلاحيات الضيقة التى يتحرك فى إطارها وزير الخارجية الاسرائيلى الذى أعلن فى أكثر من تصريح قبل سفره أنه طالب الحكومة الاسرائيلية بإعطائه صلاحيات أكبر ، خاصة بعد أن خذلته قرارات الحكومة أكثر من مرة خلال مباحثات بلير هاوس وبروكسل ، وأظهرت ضيق الصراط الذى تفترض إسرائيل أن على وزير خارجيتها أن يتبعه دون الرجوع إليها .

ولعله من المفيد هنا لشرح مباحثات كامب ديفيد الثانى أن أقرر أن ثبات الموقف المصرى ـ على خلاف الموقف الاسرائيلى ـ كان هو الأساس فى محادثات كامب ديفيد الثانى ، وكان له الأثر الأول فى عدم إطالة أمد المباحثات أو دورانها فى حلقات مفرغة ، فالمبادىء التى أقرتها مصر ووافقت عليها الولايات المتحدة الشريك الحكم فى المباحثات ، والتى وافقت إسرائيل عليها فى المحادثات السابقة لم تكن حكمة المفاوض المصرى لتعرضها لأى تشكيك أو مساومة فى هذه الجولة من المباحثات ، ولقد سبقت هذه المباحثات أسئلة محددة أرسلها الرئيس السادات إلى إسرائيل ، وكانت إجاباتها عنها مرشدا للمفاوض المصرى ، ومن هنا فإنه من المهم أن أذكر أن خطابا من رئيس الوزراء المصرى الدكتور مصطفى خليل قد أرسل فى أعقاب مباحثات بروكسل ، وهو يمثل اتجاه محصلة الجهود المصرية فى جميع مراحل المفاوضات السابقة منذ التوقيع على إطار كامب ديفيد .

ويلخص الدكتور مصطفى خليل فى هذا الخطاب وجهة النظر المصرية التى وردت فى مباحثات بروكسل ، وكذا وجهة النظر الاسرائيلية فى بعض نقاط الخلاف حتى تكون تسجيلا لموافقتها خلال المباحثات وقد أرسل الخطاب بناء على الردود الاسرائيلية على الأسئلة التى وجهها الرئيس السادات إلى إسرائيل والتى كانت فى مجموعها تحمل من المغالطات ما يستحيل معه استئناف المفاوضات ، حيث يمكن فى هذه الحالة أن تستأنف من فراغ ، ولقد تضمن خطاب الدكتور مصطفى خليل فى الواقع الأسس التى تقبل مصر التفاوض على أساسها ، والتى بدونها تكون مصر غير مستعدة للدخول فى حلقة مفرغة أخرى ، وكان الخطاب شهادة تقدير للسيد مصطفى خليل الذى شهد له الرئيس السادات بالذكاء والكفاءة كمفاوض وكرئيس وزراء .

لقد تضمن الخطاب النقط التالية وأسوقها ملخصة فى سطور برغم أن الخطاب كان يتكون من ١٩ صفحة ، وقد قصد به تذكرة المستر فانس بالنقاط الآتية :

- إن مصر تقدر الجهود الكبيرة التى تبذلها الولايات المتحدة فى سبيل السلام .
- إن الظروف الدولية المحيطة تحتم أن يكون السلام شاملا وليس جزئيا وأنه لن يكون فى مصلحة السلام العالمى ، وخاصة فى الشرق الأوسط أن تعزل مصر عن جيرانها العرب نتيجة لاتفاق منفصل مع إسرائيل ، حيث إن مصر يجب أن تكون قادرة على أداء واجبها الحيوى الطبيعى كمدافعة عن باقى الأقطار العربية ضد أى تهديدات خارجية .
- لا ترفض الدول العربية جميعها حتى المتشددة منها إنهاء الصراع بالطريق السلمى ، وأن ميثاق الجامعة العربية عام ٤٥ قبل نشأة إسرائيل لا يحتوى على مادة واحدة موجهة إلى إسرائيل ، وكذا اتفاقات الدفاع المشترك الموقعة فى ١٩٥٠ والمنفذة فى ١٩٥٢ خلت من أى بند يشير إلى إسرائيل بالذات ، وعليه فإذا وقع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل فلن يتعارض هذا الاتفاق مع أى اتفاقات أخرى فى الوقت الذى تستطيع مصر فيه التعاون مع البلاد العربية الأخرى للدفاع عن نفسها وتوفير السلام والاستقرار فى منطقتنا العربية .
- إن الاتفاق الذى يجب أن يتم فى إطار كامب ديفيد ، والذى يشمل حل القضية الفلسطينية بجميع جوانبها يجب أن يكون بالشكل الذى يجتذب إليه باقى الأطراف ويشجعها على المشاركة ، وليس على عزل مصر ، وكذا لا يدفع الدول المعتدلة إلى اتخاذ خطوط أكثر تشددا .

- إن الحجج الدينية التى تسوقها إسرائيل لتبرير توسعها فى غزة والضفة الغربية كان لها وقع سيىء على الحركات الاسلامية فى إيران وتركيا ، وبالطبع سيكون لها نفس الأثر فى الدول العربية الاسلامية إذا نحن فشلنا فى الوصول إلى سلام شامل .

- إن تصريحات الحكومة الاسرائيلية لم تعكس نفس التفاؤل الذى أظهره المستر ديان فى محادثات بروكسل وأعطت ظلالا قاتمة للجدوى من عقد أى لقاءات أخرى مشابهة للقاء بروكسل ، حيث عكست مناقشات الحكومة فى ١٢/١٥ فى مجملها الرفض الكامل للمقترحات الأمريكية لتفسير المادة السادسة من مشروع المعاهدة ورفضها لتحديد تاريخ لانتقال سلطة الحكم الذاتى للفلسطينيين ، والذى سبق أن وافقت عليه فى واشنطن .

- إن الأسبقية الصحيحة ـ طبقا لما قرره مجلس الوزراء المصرى فى ١٩٧٩/٢/٣ ـ يجب أن تتطابق مع إطار كامب ديفيد الذى أعطى حل المشكلة الفلسطينية أسبقية متقدمة على موضوع السلام بين مصر وإسرائيل .

حدد إطار كامب ديفيد الفترة الانتقالية بما لا يتجاوز خمس سنوات ، وأنها تبدأ منذ قيام الحكم الذاتى ، وأن المباحثات تحدد الوضع النهائى للضفة وغزة وليس متأخرا عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية ، ومن هنا فتحديد تاريخ انتقال الحكم الذاتى يصبح له أهمية مطلقة لأنه يكمل الجدول الزمنى المذكور فى إطار كامب ديفيد ، وإلا ترك تاريخ قيام الحكم الذاتى فى يد إسرائيل وحدها ، وأنه يمكن أن يبدأ بعد عدد غير محدود من السنين الأمر الذى يجعل من المعاهدة بين مصر وإسرائيل عمليا اتفاقا منفصلا .

- مثل هذا الاتفاق المنفصل لن يجذب العرب أو الفلسطينيين ، وسيؤكد الشكوك التى تقوم حول نية إسرائيل المستقبلة تجاه مصر والضفة وغزة ، وهى شكوك تؤكدها كل يوم التصريحات الرسمية التى تصدر من إسرائيل ، ولن تحمل إسرائيل مسئولية فى هذا التأخير طبقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من مشروع المعاهدة التى لا تلقى اللوم إلا على الغير .

- ذكر البند الخامس من إطار كامب ديفيد أن الولايات المتحدة سوف تدعى للاشتراك فى المحادثات المتعلقة بالتصديق على المعاهدة وتحديد الجدول الزمنى لتنفيذ واجبات الأطراف .

- اقترح ديان فى بروكسل كحل أن يوجه كل طرف أسئلة للولايات المتحدة تضع عليها إجابات يوافق عليها الطرفان وتلحق بالمعاهدة كجزء متمم لها ، وللأسف

فقد رفضت الادارة الاسرائيلية أى تغييرات للمادة السادسة محل الخلاف . .

- وأن قول إسرائيل إن المعاهدة الاسرائيلية يجب أن تقف على أقدامها هى نفسها ، لا يجب أن يفسر فى هذه الحالة على أنها معاهدة سلام منفصلة ، وأن واجبات الأطراف تتم وتحترم بعيدا عن أية علاقة بالسلام الشامل . .

- إن العرب كما أوضحت للمستر ديان فى بروكسل لم يكونوا قط البادئين بشن الحرب ضد إسرائيل ونحن لن نقبل أن نرى إسرائيل تشن حربا جانبية مع سوريا فى لبنان . .

ويجب أن يكون تفسير الفقرة الخامسة من البند السادس متطابقا مع هذا المفهوم : وإلا كانت مصر تعمل ضد مصالحها وضد أمن الأمة العربية ، وفى الحقيقة ضد مصالح العالم أجمع . .

- بخصوص المادة الرابعة من مشروع المعاهدة الفقرة الرابعة ، فإنه يبدو لى أن إسرائيل قد قبلت مبدأ تفسيرنا الذى أقر فى اجتماعنا الأخير فى أثناء زيارتكم للقاهرة ، وأنهم فقط لا يريدون تحديد تاريخ معين لمراجعة ترتيبات الأمن ، وفى اعتقادنا أنه يمكن إيجاد حل بهذا الخصوص .

- إن معنى الدخول فى مفاوضات لاحقة مع إسرائيل مع كل التصورات الموضوعة بواسطة الحكومة الاسرائيلية أننا نعفى إسرائيل من مسئولياتها عن عدم قبولها للتفسيرات والخطاب الملحق بها فى ١٧ / ١٢ / ٧٨ ، وسوف تقتنص إسرائيل هذه الفرصة لتقول للعالم إن مصر هى السبب فى فشل هذه المفاوضات المقترحة .

- لا أطلب منكم وضع ضغوط على إسرائيل ، ولكن أن تفتحوا أعين إسرائيل على الأخطار التى يمكن أن تترتب على جعل مصر معزولة ، وغير قادرة على تنفيذ دورها فى الدفاع والاستقرار فى العالم العربى .

- كما أرجو أن تفهموا إسرائيل أن اتجاهات الجماعات الدينية المتطرفة لاقامة مستوطنات جديدة ، أو تدعيم الموجودة هو شىء خطير ، وله آثاره السيئة فى البلاد الاسلامية ، وغذى مشاعر عدائية فى كل الحكومات تجاه إسرائيل والولايات المتحدة . .

- إن نقط الخلاف يجب أن تسوى عن طريقكم أولا ، وأن أى اجتماع على المستوى الفنى بين الأطراف لن تكون له أية فائدة بل من المحتمل أن يزيد الأمور تعقيدا .

● نحن نعتمد على موضوعيتكم وصدق حكمكم فى تذليل الصعاب الأخيرة فى سبيل تحقيق السلام الشامل .

وقد أرفق الدكتور مصطفى خليل بخطابه بيان مجلس الوزراء المصرى المنعقد فى ٣/ ١/ ١٩٧٩ بخصوص تحليله لتطورات عملية السلام الشامل فى الشرق الأوسط . .

هذا ويمكننى أن أقول إن عناصر هذا الخطاب الذى أرسل إلى فانس كانت بمثابة الخط الرئيسى لمباحثات كامب ديفيد الثانى فى الفترة من ٢١/٢/١٩٧٩ حتى ٢٥/ ٢/ ١٩٧٩ .

وقد اتخذت هذه المباحثات شكل لقاءات ثنائية منفردة بين رؤساء الوفدين الأمريكى والمصرى من جانب والأمريكى والاسرائيلى من جانب آخر ، وكانت هذه اللقاءات هى الصيغة الغالبة للمحادثات ، بينما كانت هناك بعض اللقاءات بين رؤساء الوفود الثلاثة ، وقد كانت هذه اللقاءات محدودة العدد ، علاوة على لقاءات بين أعضاء الوفدين الأمريكى والمصرى من جهة والأمريكى والاسرائيلى من جهة أخرى . ولم يتم اجتماع ثلاثى بكامل تشكيل الوفود أو بين الوفدين المصرى والاسرائيلى .

وقد تقدم الوفد الأمريكى بعدة وريقات لتفسير نقاط الخلاف القائمة ، وقام الوفد المصرى بإجراء ما رآه من تعديلات عليها ، وناقشها الوفد الأمريكى بدوره مع الوفد الاسرائيلى وهكذا .

كما قام الوفد المصرى بتقديم خطابات من جانب واحد بعضها تفسيرى ، والآخر لتقرير المواقف المصرية تجاه بعض الموضوعات تحفظا على بعض الحقوق التى حاولت التصريحات الاسرائيلية السابق إعلانها أن تهددها .

ولست أريد أن أخوض فى هذه التفصيلات التى لم تحتوى على جديد بالنسبة للاصرار المصرى على السلام الشامل ، والمراوغة الاسرائيلية للحصول على سلام منفرد ، أو إعطاء الحكم الذاتى المنتظر شكلا منقوصا مشوها تنفر منه الأطراف العربية الأخرى ، وبالأخص الفلسطينيون ، خاصة ذلك المشروع للحكم الذاتى الذى اقترحته لجنة بن أليسار الحكومية الاسرائيلية .

وقد انصبت التعديلات الثلاثة المصرية على الخطاب الأمريكى الخاص بالحكم الذاتى ، والذى وردت فيه لأول مرة كلمة الحكم الذاتى الكامل على الآتى :

- تحديد جهة وموعد المباحثات الخاصة بالحكم الذاتى الفلسطينى وموعد إجراء الانتخابات .
- الاصرار على تحديد تاريخ هدف لاجراء انتخابات قبله وهو نهاية ١٩٧٩ .
- التأكيد على أن الفترة الانتقالية تبدأ من تاريخ قيام سلطة الحكم الذاتى فى قطاع غزة لو بدىء به أولا فى القطاع ، ثم تلته الضفة الغربية .

وقد أعاد الوفد المصرى تأكيد ما سبق أن تقدمت به فى مباحثات بلير هاوس بالنسبة للاجراءات التى يتعين على إسرائيل أن تبادر بها فى الضفة وغزة لخلق جو مناسب لتنفيذ أية خطوات تالية ، ومن هذه الاجراءات على سبيل المثال :

- العفو على المسجونين السياسيين الفلسطينيين ومساعدتهم على استئناف حياتهم العادية فى الضفة وغزة .
- رفع الحظر عن الاجتماعات السياسية .
- السماح بحرية الرأى والتعبير فى الضفة وغزة .
- الوقف والامتناع عن القيام بالمناورات العسكرية فى الضفة وغزة .
- إجراءات تتعلق بتوحيد وجمع شمل الأسر الفلسطينية عن طريق عودة أعداد مناسبة من الأفراد الذين ارتحلوا عن محل إقامتهم منذ ١٩٦٧ .

وأخيرا فقد أبلغ الوفد المصرى الولايات المتحدة بأن التصريحات التى تصدر من الجانب الاسرائيلى لتصوير الحكم الذاتى ، وخاصة مشروع بن اليسار المذكور تعدها مصر خروجا عن اتفاق كامب ديفيد وتهيدا خطيرا لاتجاه السلام فى المنطقة ، **وأن مصر تطلب بناء على ذلك تعديل البند الخاص بتبادل السفراء بين البلدين ليكون متوقفا على قيام سلطة الحكم الذاتى الكامل .**

وخلال المباحثات لم يقدم الوفد الاسرائيلى أية موافقة رسمية على أى موضوع ، بل إن وزير الخارجية الاسرائيلى طلب فى أحد الاجتماعات من الجانب الأمريكى إحضار بن اليسار حتى يستطيع أن يأخذ قرارا معه بعد المناقشة ، كما ذكر أكثر من مرة أنه لا يمكنه اتخاذ قرار نهائى إلا بعد مناقشته مع الوفد الاسرائيلى بالكامل ، مبررا ذلك بالاتجاهات المختلفة التى يمثلها علاوة على أنه ليس مفوضا تفويضا كاملا من الحكومة الاسرائيلية ، برغم أن الدكتور مصطفى خليل أعلن أنه مفوض تفويضا كاملا لاتخاذ أى قرارات دون الرجوع إلى مصر . .

وفى مواجهة إصرار رئيس الوفد الاسرائيلى على السفر إلى إسرائيل

للتشاور ، وإطلاع مجلس الوزراء على نتائج الاتصالات ، على أن يعود ثانية إلى كامب ديفيد لاستئناف المباحثات فقد قرر رئيس الوفد المصرى أيضا أن يسافر الوفد المصرى إلى القاهرة منعا للمراوغة الاسرائيلية التى تكررت قبل ذلك عدة مرات فى مباحثات سابقة تحت ستار التشاور . .

وقد طلب الوفد الأمريكى أن يصدر البيان الختامى للمؤتمر بحيث يشير إلى أن الوفدين المصرى والاسرائيلى قد توجها إلى بلديهما للتشاور . .

وبرغم أن نقط الخلاف قد ضاقت إلى الدرجة التى تمكن بقليل من المثابرة والموضوعية من الوصول إلى اتفاق ، فقد جاءت فكرة سفر الوفد الاسرائيلى لتعطيل هذه الآمال ، ولتلقى ظلالا من الشكوك على الرغبة الاسرائيلية الحقيقية من إقرار السلام . .

وبرغم ذلك فقد أعلن الدكتور مصطفى خليل من لندن وهو فى طريقه إلى القاهرة أنه تم التوصل إلى مشروع اتفاق ، ولم تبق إلا موافقة بيجين ومجلس الوزراء الاسرائيلى عليه .

وأعلن الرئيس كارتر يوم ٢/٢٥ دعوته إلى عقد اجتماع على مستوى رؤساء الحكومات فى نهاية الأسبوع فى كامب ديفيد يحضره هو شخصيا مع الدكتور مصطفى خليل ومناحم بيجين لتخطى العقبات الباقية فى طريق السلام .

وبادر بيجين حتى قبل وصول الدعوة الرسمية إليه بإعلان أنه لن يحضر مثل هذا الاجتماع حتى لا يتعرض لضغوط الرئيس كارتر فى سبيل تنازلات أكثر ، فى الوقت الذى لا يشترك فيه الرئيس السادات فى هذا الاجتماع .

واجتمع مجلس الوزراء الاسرائيلى يوم ٢/٢٧ لمدة خمس ساعات لمناقشة النتائج التى توصل إليها الوفد الاسرائيلى فى كامب ديفيد وقررت الحكومة الاسرائيلية فى هذا الاجتماع بتحريض من رئيسها رفض دعوة الرئيس الأمريكى كارتر للسيد مناحم بيجين رئيس الوزراء الاسرائيلى للاشتراك فى اجتماع يعقد على مستوى رؤساء وزراء مصر وإسرائيل بحضور الرئيس كارتر ، بحجة عدم دعوة الرئيس السادات شخصيا لحضور هذا اللقاء ، ولم يصوت من الوزراء لمصلحة سفر بيجين إلا ديان ووايزمان . .

وأعلن رئيس وزراء إسرائيل عقب اجتماع مجلس الوزراء أنه أصبح واضحا لحكومته أنه لم يتم إحراز تقدم فى المفاوضات ، وأنه على العكس فقد اتخذ الوفد المصرى موقفا يتسم بمزيد من التشدد .

وبعد مكالمة من الرئيس كارتر لبيجين فى نفس اليوم أعلن فى بيان أمريكى

رسمى أن بيجين وافق على السفر للتباحث مع الرئيس الأمريكى ، ولم ينس بيجين أن يعلن قبل سفره أنه ذاهب للتفاوض مع الرئيس الأمريكى فقط ، ولن يتفاوض مع الدكتور مصطفى خليل لو تصادف وجوده هناك ، وكان هذا من قبيل تحصيل الحاصل فقد كان رئيس الوزراء المصرى فى القاهرة .

وتوالت التصريحات الاسرائيلية التى تدعى عدم التكافؤ بين وظيفتى رئيس الوزراء فى إسرائيل ومصر ، حيث تعلو سلطات رئيس الوزراء الاسرائيلى سلطات نظيره المصرى ـ وعرف الدكتور مصطفى خليل قيمة قراره بمغادرة الوفد المصرى واشنطن فى حينه .

وكان واضحا أن إسرائيل تحاول أن تختلق العقبات بعد أن تأكدت أن وجهة النظر الأمريكية فى نقاط الخلاف التقت مع وجهة النظر المصرية ، وأنه لم يعد هناك مفر من الاعتراف بالحق والمنطق فى سياق المباحثات . .

وقد أعلن الدكتور مصطفى خليل فى مؤتمر صحفى الحقائق الآتية :

- أن الخطاب الذى قرأه الرئيس الأمريكى على العالم متضمنا الدعوة كان بإعداد وموافقة كل من الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل .
- إن اقتراح حضور بيجين لكامب ديفيد اقتراح إسرائيلى من ديان لأنه غير مفوض بالموافقة أو التقرير .
- إن موشى ديان اتصل بمناحم بيجين تليفونيا قبل أن يوافق على خطاب الرئيس كارتر . .

كما أعلن الدكتور مصطفى خليل أنه تم التوصل إلى صياغة شبه نهائية لنقاط الخلاف ، ولكن ديان لم يفوض باتخاذ القرار بخصوص مسودة الخطاب الذى يربط الاتفاق بالحكم الذاتى ، والذى يحدد بدقة إجراءات تطبيقية فى غزة ثم الضفة ، كما أعلن أنه تم الانتهاء من صيغة تفسيرية للمواد الرابعة والسادسة مع الحفاظ على الالتزامات المصرية تجاه الدول العربية .

سافر بيجين إلى واشنطن واجتمع مع كارتر يوم ١ /٣/ ١٩٧٩ فى الوقت الذى كان فيه الرئيس السادات يمارس الاشراف المنهمك لشئون مصر الداخلية فى الاسكندرية بعد جولات نشيطة لتأكيد خطوات الأمن الغذائى فى مصر ، وأعلن السادات أنه ينتظر رأى الرئيس كارتر بعد مباحثاته مع بيجين ، بل أعلن المقربون منه أنه على استعداد للسفر إلى واشنطن ، وكان هذا طبيعيا ، فالسادات مستعد أن يفعل أى شىء فى سبيل أن يفقد إسرائيل ورئيس وزرائها فرصة المراوغة تحت أى شكل وبأى سبب .

والسادات بصراحته وجرأته خصم ثبت أن إسرائيل بكل دهائها لا تستطيع أن تقف أمام إرادته الحرة فى تحقيق ما يريده .

وكانت المباحثات بين كارتر وبيجين شاقة للغاية ، لا أشك أن الرئيس كارتر قد بذل فيها من الجهد العصبى أكثر مما يستحق نتيجة لأدبه وتواضعه ، وإيمانه بالله .

لقد تصور بيجين أنه يستطيع أن يقنع الولايات المتحدة الأمريكية ، برغم تلبد المناخ العالمى والاقليمى ، أن نظام إسرائيل الديمقراطى هو النظام الوحيد المستقر فى المنطقة ، وأن معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية إذا لم تشتمل على المادة السادسة الخاصة بأولوية الالتزامات فسوف تكون معاهدة حرب ، وسوف تكون دافعا للدول العربية على اختلاق العذر لمهاجمة إسرائيل ، وأن مصر لن تجد ما يمنعها من مساندة مثل هذا العدوان . ولم ينس بيجين فى مؤتمره الصحفى قبل مغادرة إسرائيل أن يقول ردا على سؤال عن مدة المفاوضات إن المفاوضات لن تنتهى فى وقتها المحدد وإن دولا مختلفة أجرت مفاوضات سلمية استمرت سنين عديدة .

ولم يحتمل الرئيس كارتر المراوغات التى بدأها بيجين حتى قبل لقائه بالرئيس بإعلانه عن الأزمة العميقة التى وصلت إليها المفاوضات والتشدد المصرى الذى أبداه الدكتور مصطفى خليل أثناءها ولم تكن هذه هى الحقيقة .

كما سربت إسرائيل أنباء تقول : إن هناك إنذارا أمريكيا لاسرائيل بإنهاء المفاوضات فى خلال عشرة أيام وإلا وضعت أمريكا سياسة جديدة لها فى الشرق الأوسط لا تشترك فيها إسرائيل ، وقد كذبت المصادر الأمريكية هذا الزعم وكذبه ديان نفسه ، ولم يجرؤ بيجين أن يؤكده أمام أسئلة الصحفيين .

وإزاء محاولة بيجين إضفاء جو من التشاؤم على المباحثات ، فقد كان الرئيس كارتر صريحا وقاطعا :

- فأعلن لبيجين اختلاف أمريكا مع وجهة النظر الاسرائيلية القائلة بأنه بعد رحيل الشاه لم تعد هناك دول معتدلة فى الشرق الأوسط تربطها علاقات قوية مع الولايات المتحدة غير إسرائيل .
- وأنه برغم التزام أمريكا بأمن إسرائيل فإنها تقدر صداقة العالم العربى وخاصة مصر .

ولا يفوتنى هنا أن أذكر أنه فى أعقاب زيارة المستر هارولد براون وزير الدفاع

الأمريكى للقاهرة فى المدة من ١٦ ـ ١٨ فبراير ١٩٧٩ أعلنت الولايات المتحدة على لسان رئيسها أن مصر أكثر الدول استقرارا فى المنطقة ، وأن الولايات المتحدة سوف تقوم ببحث تسليح القوات المسلحة المصرية كعامل استقرار فى المنطقة .

وقد كانت لهذه التصريحات أكثر من رد فعل سواء لدى إسرائيل أو بعض الدول العربية المعتدلة الأخرى .

ولم ينس بيجين أن يرد على هذه التصريحات عند وصوله إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد أعلنت المصادر الاسرائيلية أن بيجين سيقوم بحملة إعلامية ضخمة فى الولايات المتحدة ، وسيقوم بعديد من الاجتماعات مع أعضاء الكونجرس وزعماء الطائفة اليهودية فى الولايات المتحدة لهذا الغرض .

وفى المقابل فقد أعلن يونج مندوب أمريكا فى الأمم المتحدة أن ضمانات سلام دائم فى الشرق الأوسط أهم بالنسبة للرئيس الأمريكى من إعادة انتخابه للرئاسة . .

وفى يوم ٤/٣/١٩٧٩ أعلن فى واشنطن أن بيجين سيغادر إسرائيل مساء ٣/٥ متوجها إلى نيويورك لبدء حملته الدعائية ، وأعلن بيجين أن مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط لا تزال تواجه أزمة عميقة وأنه مختلف مع الرئيس كارتر فى نقاط أساسية ، وفى برنامج تليفزيونى فى محطة (A.B.C.) الأمريكية باسم أسئلة وأجوبة طلب بيجين نفسه الاشتراك فيه ، أعلن بيجين أن مباحثاته فى البيت الأبيض لم تسفر عن أى تقدم حقيقى ، وزعم أن المطلوب من إسرائيل الآن أن توقع على اتفاقية زائفة ، ولكنها لن تفعل ذلك ، وأعلن أيضا أنه تم التوصل إلى بعض الاتفاق حول قضية إعادة النظر فى ترتيبات الأمن . .

وبرر رفضه لدعوة كارتر للاجتماع على مستوى رؤساء الوزراء بأنه فى ضوء المطالب المصرية فإن مثل هذا الاجتماع سيكون ضارا أكثر منه مفيدا .

ولأول مرة أعلن الرئيس كارتر منذ بدء مباحثاته مع المستر بيجين بأنه لم يحرز أى تقدم ، وكان الجو العام الذى تبين من المباحثات فى الولايات المتحدة أن مناحم بيجين يحاول أن يستتر خلف مجلس وزرائه المنقسم على نفسه ، وأنه لم يتزحزح عن موقفه المتشدد بوصة واحدة .

ومع ذلك فقد أعلن فى القدس أن الحكومة الاسرائيلية وافقت بأغلبية بسيطة على المقترحات الأمريكية لكسر الجمود فى المفاوضات ، والتى وصفها إيريل شارون وزير الزراعة بأنها تمثل تغييرا حاسما فى الموقف الأمريكى تجاه المفاوضات .

* * *

◻ معـادن الرجال

فى يوم ٤/٣/١٩٧٩ حمل السفير الأمريكى هيرمان أيلتس للرئيس السادات تقريرا بعث به الرئيس كارتر إليه . . وكان التقرير متشائما لا يدل على تقدم يذكر ، وفعلا أعلن السادات أنه سيسافر إلى واشنطن مدعوا أو غير مدعوا وانه سيقابل بيجين ويواجهه على مرأى ومسمع من الشعب الأمريكى والعالم كله ، وحدد لسفره يوم الثلاثاء ٦/٣/١٩٧٩ .

ولم يكن القرار كما أوضحت وليد انفعال لحظى ، ولكنه كان فى الواقع نتيجة لتتبع مسار الأحداث وتوقع نتائجها ، ورغم ذلك فقد كان القرار مفاجأة للسفير الأمريكى الذى هدأ السادات بابتسامته من روعه قائلا : « إنها قضيتى ولابد أن أدافع عنها وأتحمل مسئولية ذلك أمام ربى ووطنى والعالم كله » .

وفى محادثة تليفونية بين الرئيس أنور السادات والرئيس الأمريكى عرض الرئيس كارتر أن يقوم بزيارة للمنطقة ، ورحب الرئيس السادات بذلك ، وقد فهم مغزى هذه الزيارة فى هذا الوقت بالذات ، وأكبر فى الرجل هذا الاصرار على تحقيق السلام العادل حتى لو تحمل فى سبيل ذلك مخاطر غير محدودة ، وأصدر البيت الأبيض يوم ٥/٣ بيانا رسميا بزيارة كارتر لمصر وإسرائيل . .

ورحبت كل الدوائر فى مصر وإسرائيل بهذه الزيارة ، وأحست الشعوب المتعطشة للسلام بآفاق مضيئة لأمل جديد ، وأحست دول الرفض باقتراب النهاية ، وصدرت بيانات محمومة من هذه الدول ، بينما قالت مصادر الاعلام السوفيتية إن الرئيس كارتر يلقى بثقله للتوصل إلى اتفاق منفرد بين مصر وإسرائيل لتعزيز المواقع الأمريكية فى الشرق الأوسط بعد أحداث إيران ، وذكرت الصحف الأمريكية أن الرئيس كارتر جازف بسفره شخصيا إلى الشرق الأوسط لتنشيط عملية السلام ، وأجمعت هذه الصحف على أن عودة الرئيس الأمريكى خاوى الوفاض من الشرق الأوسط ستكون كارثة محققة ، بينما حاولت الأبواق المغرضة أن تصور رحلة كارتر على أنها ذات هدف خفى وهو حضور مراسم التوقيع النهائى على معاهدة الصلح بعد أن أتم تسوية كل المشاكل ، بتنازلات مصرية . . !!

ومن بيروت حملت الأنباء دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، لسكان الأرض المحتلة للخروج فى مظاهرات خلال زيارة الرئيس كارتر وطالبت رؤساء الدول العربية بالاجتماع فى مؤتمر قمة لبحث نتائج هذه الزيارة التى وصفتها بأنها تعكس

جهود الولايات المتحدة لتصفية القضية الفلسطينية ، بينما أذاعت وكالة الأنباء العراقية أن وزراء الخارجية والاقتصاد العرب سيجتمعون فى بغداد عما قريب للنظر فى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على مصر إذا وقعت معاهدة السلام مع إسرائيل .

وحضر كارتر إلى القاهرة وكانت مصر كلها فى استقباله ، ولعله من نافلة القول أن أصف هذا الترحيب الحار الذى استقبله به شعب مصر ، فقد نقلت وكالات الأنباء تفاصيل هذا الاستقبال ، وكان طريق كارتر من المطار إلى قصر القبة حيث نزل ملحمة خالدة ، وكانت رحلته إلى الاسكندرية ملحمة أخرى ، وسمع كارتر بأذنيه صوت الجماهير واسم السادات يخرج من قلوبها إلى مسامع العالم كله .

ولكن هذا الشعب الأصيل . . لم تحركه عاطفته فحسب ، بل حركته أصالته وعراقته . . وإحساسه المرهف بالصدق والصديق .

ولا شك أنه خلال هذه الرحلة . . استطاع الرئيس كارتر أن يثق فى أمور ثلاثة :

- أن الشعب المصرى يميل بكليته إلى السلام .
- إن الشعب المصرى يقف بثبات وصلابة خلف قيادته السياسية .
- إن نظام السادات هو أكثر النظم ثباتا واستقرارا فى المنطقة .

ولست أشك لحظة فى أن الرئيس كارتر كان يعلم مسبقا كل هذه النقاط ، فليس من المتصور أن يتحرك رئيس أكبر دولة فى العالم دون أن يعلم تماما مواطىء قدمه ، **ولكن من أبلغ الدلائل على ذكاء هذا الرجل انه وازن بين ثلاثة أمور** :

- ☐ أن بيجين كان يخشى أن ينفرد به كارتر عندما يمثل هو وفد بلاده ليمارس ضغطا عليه ، كان يتجنبه بإيفاد ديان عاريا من سلطات التصديق مستندا إلى التعهد الأمريكى برعاية إسرائيل .
- ☐ إن السادات إذا حضر إلى واشنطن سيحضر مشحونا بطاقة كبيرة من الغيظ والتبرم بمسلك رئيس الوزراء الاسرائيلى ، وأن حضوره سيمثل مواجهة لا تحمد عقباها ، قد تكون فيها نهاية الطريق إلى السلام . .
- ☐ إن السادات بشخصيته التى عهدها كارتر سوف يقدر تماما دوافع الرئيس الأمريكى ، وبالتالى سيحاول أن يتغاضى عن أخطاء الطرف الآخر حتى لا يعود كارتر خالى الوفاض . . ولكن الشىء الذى كان مؤكدا لدى الرئيس كارتر هو أن

السادات لن يفرط فى حق أو سيادة ، ولن يتزحزح عن إحلال السلام العادل الشامل فى الشرق الأوسط ، ولن يوقع اتفاقا يمكن ان يسميه الرافضون اتفاقا منفصلا ، فليس هناك دافع واحد يمكن أن يجبر السادات على ذلك ، وهو يرأس أعرق الشعوب فى الشرق الأوسط ، بل العالم بأسره . . !!

وخاطر كارتر بهيبة الولايات المتحدة مستندا إلى قيم السادات ، الرجل الذى أجمع المتعاملون معه على أنه أشجع من يمارس السياسة فى هذا العصر ، والذى قرر الحرب عندما تصور العالم كله أنها مستحيلة ، وقرر السلام عندما كان الغليان والتوتر هو السمة الغالبة فى العالم - ولا سيما فى الشرق الأوسط - مستندا إلى قرار الحرب ، ولم ينس كارتر أن يصرح فى واشنطن قبل مغادرتها **أن تحقيق السلام يتطلب فى بعض الأحيان من الشجاعة أكبر مما تتطلب الحرب** .

وعرض الرئيس الأمريكى الموقف بكامله على الرئيس المصرى ، وسمع منه رأى مصر الأخير ، ولم يكن هذا الرأى بعيدا عن التصور والاقتناع الأمريكى ، ولم تكن نقاط الخلاف بين مصر وإسرائيل - إذا طبقت اتفاقية كامب ديفيد بروحها ونصها - تشكل عقبة فى طريق السلام . . فالعقبة الحقيقية كانت فى أطماع إسرائيل وسوء نواياها بالنسبة للمستقبل ، ولم يكن السادات مستعدا لأن يجعل معاهدة السلام جسرا لأطماع إسرائيل فى المنطقة ، وهى أطماع تاريخية يحفظها كل طفل مصرى وعربى عن ظهر قلب .

ومع بداية محادثات الرئيس كارتر فى القاهرة ، أعلن الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء المصرى عقد اجتماع طارىء لمجلس الوزراء لمناقشة المقترحات الأمريكية وأعلن بعده :

- إن مصر لن تقبل على الاطلاق أى قاعدة أمريكية أو جنودا أمريكيين فى سيناء أو فى أى مكان آخر على أرض مصر كجزء من ترتيبات الأمن للشرق الأوسط . .
- أن الولايات المتحدة ستزود مصر بالأسلحة ، ولكن بدون الحصول على أية امتيازات أو تحالفات من أى نوع . .

ولم يعرف المراقبون هل يوجه هذا الاعلان إلى الولايات المتحدة أم إلى الاتحاد السوفيتى الذى يقلقه كثيرا توطد أقدام الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، أم إلى إسرائيل التى تعلق على أمنها أكثر من أمنية مستحيلة . .

وقد صدرت من الجانب الآخر فى إسرائيل عدة تصريحات مؤداها :

- أنه حتى إذا تم التوصل إلى اتفاق حول النقاط الأساسية فإنه سيكون من الضرورى استكمال المباحثات حول عدد من الالتزامات الأمريكية تجاه

إسرائيل ، وفضلا عن ذلك فإن الاتفاق يجب أن يعرض على الكنيست لاقراره .

● أكد بيجين أن فكرة توقيع حلف دفاعى بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد أثيرت خلال محادثاته مع الرئيس كارتر ، وأنه سيوصى الحكومة الاسرائيلية بقبول هذا الحلف إذا ما عرضته حكومة واشنطن .

ووصفت أجهزة الاعلام السوفيتية زيارة الرئيس كارتر للشرق الأوسط بأنها تهدف إلى زيادة الوجود العسكرى الأمريكى فى سيناء ، ومن ثم السيطرة عليها بالتواطؤ مع إسرائيل . .

وقد جددت التصريحات الاسرائيلية مخاوف إسرائيل من مطالبة الرئيس كارتر لاسرائيل بمزيد من التنازلات عند زيارته عائدا من القاهرة ، وقالت إن كل شىء الآن مرهون بإرادة مصر ، وأن ردها بالايجاب على المقترحات الأمريكية الأخيرة هو الفيصل الأخير فى التوقيع على المعاهدة .

ولم ترد مصر بالايجاب ، بل أعلن الدكتور مصطفى خليل أن هناك تعديلات يجب أن تدخل على المقترحات الأمريكية حتى يمكن أن تحوز قبول مصر . .

ووصل الرئيس كارتر إلى إسرائيل ، وصرح جودى باول بأنه ليس لدى كارتر نية العودة إلى القاهرة ، وأنه سيعود إلى واشنطن ، وكان هذا يعنى أن الكرة فى الملعب الاسرائيلى ، وأن إهدار فرصة السلام فى مقدورها إن استطاعت . .

وفى مأدبة عشاء أقيمت تكريما للرئيس كارتر فى الكنيست يوم ٣/١١ أعلن مناحم بيجين **أنه ما زالت هناك مشكلات خطيرة** يتعين تذليلها قبل إمكان التوقيع على المعاهدة . .

وأعرب كارتر فى كلمته فى نفس الحفل ردا على بيجين **أن الخلافات الضئيلة الباقية** سيكون من الممكن تذليلها . .

ودعا بيجين لعقد اجتماع مفاجىء لمجلس الوزراء الاسرائيلى فى العاشرة من مساء نفس اليوم . وأعلن أن فانس سيتوجه إلى القاهرة لابلاغ المسئولين المصريين بموقف إسرائيل الذى سيتخذ فى جلسة مجلس الوزراء .

وأعلن عن لقاء بين الرئيس كارتر ومجلس الوزراء الاسرائيلى فى اليوم التالى قبل أن يغادر إسرائيل ، **وقال مراسل الاذاعة الاسرائيلية إن بعض الوزراء الاسرائيليين صرح بأن الرئيس كارتر حمل معه إلى إسرائيل مقترحات مصرية جديدة ، وأن الصعوبات تتركز فى ثلاث نقاط :**

● الربط بين معاهدة السلام والحكم الذاتى .

- تبادل التمثيل الدبلوماسى .
- تزويد إسرائيل بالبترول .

ولجأ الرئيس كارتر إلى فراشه فى هذه الليلة دون أن يعلم قرارات مجلس الوزراء الاسرائيلى ، وفى اليوم التالى قرر الرئيس كارتر مد زيارته لاسرائيل يوما آخر يعود بعده إلى القاهرة . . !!

وكانت قرارات مجلس الوزراء الاسرائيلى

- إن إسرائيل ستكون مستعدة لأن تبحث مع مصر بعد التوقيع على معاهدة السلام إمكانية إقامة حكم ذاتى فى غزة يكون منفصلا عن الحكم الذاتى المقترح فى الضفة الغربية .
- إن إسرائيل تعارض وضع ضباط اتصال مصريين فى غزة .
- إن على المصريين أن يلتزموا صراحة بتزويد إسرائيل بالبترول من الحقول الموجودة فى سيناء .
- إن تبادل السفراء يجب أن يتم بعد استكمال المرحلة الأولى من الانسحاب من سيناء .

وأضاف بيجين فى الاجتماع الذى عقد للجنة الخارجية والأمن بالكنيست والتى حضرها الرئيس كارتر . . قوله « أنه يأمل أن تكون لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل أولوية على أى اتفاق يربط أحد البلدين بطرف ثالث . . » .

ولم يشك أى مراقب لجلسة الكنيست الاسرائيلى التى عقدت بحضور الرئيس كارتر فى أن ملامحها كانت مسرحية .

وكظم كارتر غيظه وخيبة أمله ، ولكنه قرر أن يقضى ليلة أخرى فى إسرائيل تقدم فيها بمقترحات أمريكية جديدة كمحاولة أخيرة لتقريب وجهات النظر ، وقد عرضت هذه المقترحات على مناحم بيجين فى اللقاء الذى تم بينه وبين الرئيس كارتر على مائدة الافطار صباح يوم الثلاثاء ٣/١٣ وقد أعطى بيجين موافقة ابتدائية على المقترحات الأمريكية التى قرر عرضها على مجلس الوزراء الاسرائيلى والكنيست لأخذ الموافقة النهائية . .

وغادر كارتر إسرائيل إلى القاهرة ، وفى مطار القاهرة الدولى تم اللقاء بين كارتر والرئيس انور السادات ، وقد عرض الرئيس كارتر هذه المقترحات على الرئيس ثم تم بحثها على مستوى رؤساء الحكومات الدكتور خليل والمستر فانس . .

وكانت مقبولة فى مجملها وتغطى المطالب الرئيسية المصرية ، والتى أدركت كل الأطراف أنه بدونها لن توقع المعاهدة .

واتصل الرئيس كارتر من مطار القاهرة بالمستر مناحم بيجين لابلاغه موافقة الرئيس السادات على معظم ما تمت الموافقة عليه فى إسرائيل ، وعليه تقرر عرض هذه المقترحات على مجلس الوزراء الاسرائيلى فى اليوم التالى ، ثم على الكنيست فى الأسبوع التالى . **وأعلن بيجين أنه إذا لم يوافق الكنيست على هذه المقترحات فإن الحكومة سوف تستقيل . .**

وفى مطار القاهرة أصدر الرئيس كارتر بيانه التاريخى الذى أنهى به مهمته السلمية فى الشرق الأوسط ، وكان نص البيان « لدى بيان أود أن أتقدم به وأعتبره ذا أهمية خاصة . . لقد أعطيت الرئيس السادات تقريرا كاملا حول محادثاتى فى إسرائيل ، وخلال هذه الزيارة تقدمت الولايات المتحدة ببعض المقترحات لحل المشاكل البارزة ، وهذه المقترحات قد تم قبولها من جانب بيجين ووزاراته ، والرئيس السادات قد قبل أيضا هذه المقترحات ، وهى على أساس المحادثات التى جرت فى القاهرة وفى إسرائيل ، وقد تقدمت الولايات المتحدة بمقترحات للرئيس السادات وبيجين لكى تحل بعض المسائل القليلة المتبقية . وفى هذا اليوم قد قبل المستر بيجين أن يتقدم بهذه المقترحات لحكومته لكى تقوم بدراستها وسوف يتم ذلك فى أقرب فرصة ممكنة .

والرئيس السادات قد قام بمراجعة هذه المسائل المتبقية وقد قبل نص هذه المقترحات . .

وإننى قد أخبرت بيجين على خطوط التليفون قبول الرئيس السادات لذلك ، **والآن قد حددنا جميع الجوانب المتبقية للمعاهدة الخاصة بين مصر وإسرائيل والتى سوف تكون حجر الزاوية للاتفاق الشامل لحل مشكلة الشرق الأوسط . . وشكرا . .** » .

وغادر الرئيس كارتر القاهرة فى حوالى الخامسة من مساء يوم ١٣/٣ وقد عاد الأمل من جديد إلى كل القلوب المحبة للسلام .

وأعلن بيجين فى إسرائيل تصريحا له بأن إسرائيل قدمت تضحيات كثيرة من أجل تحقيق السلام . .

* * *

☐ وجاءت الأنباء من القدس عن وكالات الأنباء الغربية تفيد بأن النقاط التى تم الاتفاق عليها هى :

- أن اسرائيل وافقت على ألا يكون لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية الأولوية على الالتزامات السابقة لمصر ، وخاصة المعاهدة العسكرية مع دول عربية .
- الربط القانونى بين المعاهدة وتطبيق نظام الحكم الذاتى فى الضفة الغربية والقطاع ، وأصبح الخلاف ينحصر فى كلمة أوكلمتين فقط .
- الحكم الذاتى للفلسطينيين فى الأراضى التى تحتلها اسرائيل ، وقد وافقت اسرائيل على أن تبدأ المفاوضات فى هذا الشأن فور توقيع المعاهدة وعلى أن يتسنى لسكان هذه الأراضى انتخاب سلطة الحكم الذاتى خلال عام واحد .
- وافقت مصر على أن تقام العلاقات الدبلوماسية بعد المرحلة الأولى من الانسحاب الاسرائيلى من سيناء مع المطالبة بتعجيل هذا الانسحاب فى مجموعه .
- وافقت اسرائيل على اقتراح مصر باقامة الحكم الذاتى فى غزة أولا ثم الضفة الغربية ـ وفى مقابل ذلك . رفضت الاعتراف لمصر بأى وضع خاص فى غزة أو السماح لها بفتح مكتب اتصال فيها .
- لم تمانع مصر فى بيع البترول لاسرائيل دون شروط تفضيلية وبأسعار السوق من فائض بترولها .

وفى اليوم التالى وافق مجلس الوزراء لاسرائيل على المقترحات الأمريكية تمهيدا لتقديمها إلى الكنيست ، وتقرر أن يعقد مجلس الوزراء اجتماعا آخر للموافقة على معاهدة السلام بأكملها .

وأبلغ بيجين الرئيس كارتر تليفونيا يوم ١٤/٣ بموافقة الحكومة الاسرائيلية ، وقالت وكالات الأنباء أن مصر لم تقدم أى تنازلات ، وأنه لو كانت هناك تنازلات مصرية لما كانت هناك حاجة لاجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلى فى اليوم التالى لسفر كارتر .

ورفض الرافضون السلام المنتظر ، وتحفظ المعتدلون عليه ، وأرسلت مصر رسائل إلى كل البلاد العربية التى لها تمثيل دبلوماسى مع مصر ، وكذا الدول الغربية والشرقية صاحبة المواقف المعتدلة وقامت الولايات المتحدة بنفس المجهود فى اتجاهات عربية وغربية .

وساد الارتياح الكامل الشعب المصرى بجميع طوائفه ومستوياته بعد فترة من الترقب والانتظار ، تابع فيها كل مصرى كل خطوة فى سبيل السلام بقلب مفتوح ، فلم يكن هناك مصرى واحد مقتنعا بجدوى الحرب التى فرضت على

المنطقة ، وتركزت على أكتاف الشعب المصرى منذ عرفت القضية ، فاذا كان للحرب هدف فتحقيقه بالسلم أولى وأجدر .

وقد انتصر هذا الشعب الفدائى فى ١٩٧٣ وبادر بفتح طريق استرداد حقوقه والحقوق العربية المهدرة المضيعة بين أهلها . . فى ١٩٧٩ . . وسوف يظل هذا الشعب يرفع راية العروبة والحق أبد الدهر .

فمصر كما قلت هى العروبة فى صورتها المشرقة ، وهى عقل الأمة العربية وقلبها ومبادئها .

لقد قدمت مصر ، ولم تنتظر الجزاء من أحد ، ولكنها فى المقابل لم تعط عقلها لأحد ، لقد كان القرار المصرى دائما لمصر .

وسافرت يوم ٣/١٦ على رأس وفد مصرى عسكرى للاتفاق حول اجراءات الانسحاب من سيناء والمراحل الفرعية لهذا الانسحاب ، وهى اجراءات توقفت يوما لأن نوايا اسرائيل لم تكن قد خلصت بعد فى التخلى عن خيرات سيناء .

وأذكر أنه فى اليوم التالى لمغادرتى القاهرة إلى واشنطن صرح موشى ديان **« أن المعاهدة اتفاق طيب رغم ان ثمنها المتمثل فى تسليم سيناء بالكامل ثمن باهظ جدا »** .

ولست أشك لحظة فى أن ديان حين صرح بذلك لم يكن يقصد الحسرة على الأمر الواقع ، ولكن على المستقبل ، فالمعاهدة المصرية أساس السلام وحجر الزاوية له فى الشرق الأوسط .

وما ينطبق على مصر سوف ينطبق على سوريا ، وسوف ينطبق على فلسطين العربية وهذا ما يزعج ديان .

وفى محادثاتى مع وايزمان تمت تسوية النقاط المتعلقة بالانسحاب عدا التوقيت الخاص بتسليم حقول البترول ، والذى استمرت المساومة فيه حتى قبيل ساعات من التوقيع على الاتفاق ، وانتهت المحادثات للنتائج التى أعلنت بتوقيع المعاهدة فى الملحق الخاص بالمراحل الفرعية للانسحاب من سيناء والمرفق ضمن هذا الكتاب .

ونشرت الأهرام القاهرية يوم ١٩٧٩/٣/١٨ مشروع المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، بينما وزعت اسرائيل على أعضاء الكنيست الاسرائيلى مشروع معاهدة السلام فى جلسته يوم ٣/٢٠ بعد أن أدخل عليها المستر بيجين من اللمسات ما يجعلها مقبولة أمام المعارضة فى الكنيست .

وأعلن متحدث أمريكى أن المشروع الذى نشر فى اسرائيل للمعاهدة غير دقيق ، وبه الكثير من الأخطاء ، واعترف بيجين واعتذر عن الخطأ .

وقد كانت جلسة الكنيست الاسرائيلى أطول جلسة عقدها فى تاريخه ، طلب فيها الكلام ١١٩ عضوا من مجموع الأعضاء وهم ١٢٠ عضواً ، واستمرت الجلسة التى أقرت فيها المعاهدة من صباح ٣/٢١ حتى الرابعة والربع يوم ٣/٢٢ ووافق الكنيست الاسرائيلى (بأغلبية ٩٥ عضوا فى مقابل ١٨ عضوا) على المعاهدة .

وتجدر الاشارة بأن مجلس الوزراء كان قد أقر المعاهدة بكامله يوم ٣/١٩ عدا وزيرى الزراعة والمواصلات .

وبدأت تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلى منذ افتتاح جلسة الكنيست تخاطب الأطماع الاسرائيلية بلهجة مطمئنة فأعلن :

- أن القدس لن تقسم ، وأنها عاصمة اسرائيل .
- إن اسرائيل لن تنسحب إلى حدود ١٩٦٧ .

وأثارت تصريحات بيجين فى هذا الوقت ردود فعل كثيرة فقد تلقفتها الأبواق العربية الرافضة تحاول أن تستغلها لصالح معارضتها للاتفاق ، واستنكرتها مصر رغم علمها بأنها موجهة لطمأنة الرأى العام الاسرائيلى ، وقال كارتر أنها استعداد من بيجين للجولة القادمة من المباحثات بشأن الضفة وغزة وأن كل مفاوض دائما يبدأ من أكثر المواقف تشددا ثم ما يلبث أن يتغير موقفه .

وأعلن الرئيس كارتر التزامه بالمشاركة الفعلية فى حل القضية الفلسطينية ، وأنه يدعو منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة فى جهود السلام .

وأعلن فى واشنطن أنه سيتم توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية يوم الأثنين ٢٦ مارس ١٩٧٩ فى البيت الأبيض ، ونشرت وزارة الخارجية النص الانجليزى للمعاهدة .

وسافر الرئيس السادات إلى واشنطن على رأس وفد مصرى رسمى من أثنى عشر مسئولا . وآخر شعبى ضم ستة عشر عضوا عن المؤسسات الشعبية والنقابية والسياسية لمختلف قطاعات الدولة .

□ □ □

□ وكان السلام . .

فى احتفال تاريخى مهيب فى البيت الأبيض نقلته الأقمار الصناعية إلى العالم كله ، تمت مراسم التوقيع على معاهدة السلام .

وألقى الرئيس كارتر كلمة فى الاحتفال قال فيها :

خلال الثلاثين عاما الماضية كانت الحروب دائرة بين مصر واسرائيل وظلت مصر واسرائيل فى حرب مستمرة ، وخلال الستة عشر شهرا الأخيرة تبادلت مصر واسرائيل الرغبة فى السلام .

واليوم نحتفل بالنصر ، لا بالنسبة لحملة عسكرية دامية . ولكن بالنسبة لحملة سلام ملهمة قادها زعيمان تبدو عظمتهما فى تاريخ الأمم . قادا هذه الحملة من أجل السلام بكل الشجاعة والذكاء . وبكل الهام القيادة التى تقود رجالها وعتادها فى أرض المعركة ، وفى نهاية هذه الحملة لم تتخضب أرض هذه المعركة بدماء الشباب ، ولم تعد الأمهات فى مصر واسرائيل باكيات من أجل أطفالهن فى معركة تجرى بدون معنى .

إن اصرار هذين القائدين من رجال السياسة الدولية قد أتى بالثمار الطيبة ، لقد جاء السلام .

إننى أكرم هذين الزعيمين وأعضاء حكومتهما ، ممن ساهموا فى معاهدة السلام التى نوقعها الآن . .

وفوق كل هذا فاننى أكرم شعبى هذين البلدين ، اللذين كانت رغبتهما الملحة باعثا على استمرار كسبنا على الأقل الخطوة الأولى من خطوات السلام ، والخطوة الأولى على طريق شاق طويل .

ويجب ألا نقلل من العقبات التى تعترض الطريق ، فهناك عقبات مازالت تفصل بين الطرفين الموقعين على هذه المعاهدة ، وأيضا بينهما وبين جيرانهما ممن يخشون ما حدث .

ولكى نتغلب على هذه العقبات ، ولكى نطرد المخاوف يجب أن نكرس أنفسنا لهدف الوصول إلى سلام أوسع نطاقا ، سلام قائم على العدل لكل الذين عانوا من حالات الصراع فى منطقة الشرق الأوسط .

إن لدينا آمالا وأحلاما ودعوات ، ولكننا لا نسير وراء الخداع ، ويبقى الآن باقى العالم العربى ممن يحتاج إلى تعاون ، ونحتاج إلى تعاونه وتأييده من أجل السلام . وإننا على يقين من أن الشعوب العربية الأخرى تنشد السلام وترغب

فيه ، ولكن بعض القيادات ليست بعد راغبة فى احترام هذا المطلب ، ويجب تعزيز مكاسب السلام من كل من عانوا فى منطقة الشرق الأوسط ، الأمر المؤكد أن الموقف والتفاهم ضروريان للشعوب المتعادية كى تصبح جيرانا بكل معنى الكلمة .

ولن تزول جميع المشاكل تلقائيا بمجرد أن ورقة قد وقعت ، إن الأيام المقبلة تتطلب منا كل جهودنا حتى نجعل هذه الأمانى حقيقة واقعة .

دع الذين يسدون الطريق أمام السلام يدركون أن ثلاثتنا وكل من يرغب فى الانضمام الينا سنظل مع السلام ، وليسجل التاريخ أن العداء العميق يمكن ازالته دون اراقة الدماء أو التضحية بروح عزيزة ، ودون تدمير أرض طيبة .

إن السلام ايجابى وليس سلبيا ، إنه يعمل ولا ينتظر ، ان السلام يهاجم . . إن السلام يضع خططه ، ويحيط بأعدائه ، إنه يجمع قواه ويقتحم الأبواب ، ان السلام يجمع أسلحته ويخترق الدفاعات المحكمة ، كما تشن الحرب يشن السلام .

إن عقيدتنا الدينية تعطينا الأمل ، وفى القرآن الكريم نقرأ : « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » .

والنبى أشعيا دعا للسلام : دعونا ننبذ الحرب وندعوا الله جميعا أن تتحقق هذه الأحلام . .

□□□

ثم القى الرئيس السادات كلمة قال فيها :

الرئيس جيمى كارتر . .

الأصدقاء الاعزاء . .

إن هذه اللحظة بالتأكيد ، من أسعد اللحظات فى حياتى ، انها لحظة تحول تاريخى ذات أهمية كبرى لكافة الأمم المحبة للسلام ، ان الذين وهبوا القدرة على الرؤية لا يمكن أن يخطئوا فهم ابعاد مهمتنا المقدسة ، ومنذ البداية أدرك الشعب المصرى ، بما لديه من تراث ووعى تاريخى فريد معنى هذا المسعى وقيمته ، وفى كافة الخطوات التى قمت بها لم أكن أؤدى مهمة شخصية ، وانما كنت أعبر فحسب عن ارادة أمة ، إننى فخور بشعبى وبانتمائى له ، واليوم ، يبزغ فجر جديد من ظلام الماضى ، ويبدأ فصل جديد فى تاريخ التعايش بين الأمم ، وهو فصل جديد بقيمنا الروحية وحضارتنا ، فلم يواجه الرجال من قبل مثل هذا النزاع المعقد المشحون بالعواطف .

كما لم يكن الرجال من قبل فى حاجة إلى مثل هذه الشجاعة والخيال لمواجهة تحد واحد .

كما لم تثر قضية من قبل مثل هذا الاهتمام الكبير فى كافة أرجاء المعمورة الأربعة . أن الرجال والنساء ذوى النية الحسنة قد عملوا طوال الليل وآناء النهار من أجل الوصول إلى هذه اللحظة السعيدة .

لقد سعى المصريون ـ والاسرائيليون على السواء ـ لتحقيق هدفهما المقدس غير هيابين بالصعوبات والتعقيدات .

لقد أعطى بسخاء المئات من الأفراد المخلصين فى كلا الجانبين من فكرهم وجهدهم لجعل هذا الحلم العزيز حقيقة حية ، غير أن الرجل الذى حقق المعجزة كان الرئيس كارتر .

فبدون أى مبالغة ، أن ما قام به الرئيس كارتر يشكل واحدا من أعظم الانجازات فى عصرنا .

لقد كرس قدراته وكل جهده ، وفوق ذلك ايمانه الراسخ بالانتصار النهائى للخير ضد الشر من أجل ضمان نجاح مهمتنا .

ولقد كان الرئيس كارتر بالنسبة لى أفضل صديق وشريك على طول الطريق من أجل أقرار السلام .

فقد استطعنا بعمق ادراكه العادل والتزامه الأصيل بحقوق الانسان ، أن نتغلب على معظم العقبات الصعبة . إذ تأتى لحظات معينة بتلاشى فيها الأمل ، ويتقهقر أمام الأزمات ، ورغم ذلك لم تهتز ثقة الرئيس كارتر وتصميمه .

إنه رجل الايمان والرحمة ، ولذلك فان توقيع معاهدة السلام والخطابات المتبادلة أمر يعزى قبل أى شىء آخر لروح جيمى كارتر وقدرته .

ومما يبعث على السعادة أن الرئيس كارتر كان محاطا بعناية الله ومزودا بتأييد شعبى ، ولهذا فنحن نشعر بالامتنان لكل فرد من الشعب الأمريكى أسهم بطريقته الخاصة فى نجاح مساعينا .

كما أن تفهم مئات الآلاف من الاسرائيليين الذين لم يتزعزع التزامهم بالسلام قد أثلج قلوبنا وقوى عزمنا ، وأن استمرار هذه الروح أمر حيوى لتتويج جهدنا .

وإننا ندرك ان المراحل الصعبة سوف تأتى فى المستقبل ، وان توقيع هذه الوثائق لا يمثل غير مجرد بداية للسلام ، ولكنها بداية ضرورية لا يمكن اغفالها ، ويبقى بعد هذا وذاك العديد من الخطوات الأخرى التى يتعين

القيام باتخاذها دون ابطاء أو مماطلة ، وسوف يتوقف الكثير على نجاح هذه الخطوات .

إننا جميعا ملتزمون بمواصلة هذه الجهود ومتابعتها حتى يتم لجميع الأطراف فى الصراع قطف ثمار التسوية الشاملة التى اتفقنا عليها ، ولقد قال الرئيس كارتر مرة :

« إن الولايات المتحدة ملتزمة ودونما تحفظ بمواصلة المتابعة لتحقيق عملية السلام حتى يصبح جميع أطراف الصراع العربى الاسرائيلى كلهم فى سلام .

واننا لنقدر مثل هذا التعهد من زعيم رفع لواء الأخلاقية والالتزام الخلقى كبديل للانتهازية وسياسات القوة .

ولا يوجد هناك من هو أحق بتأييدكم ومساندتكم أكثر من الشعب الفلسطينى الذى تعرض أبناؤه وقاسوا من الظلم الفادح الذى وقع عليهم فى الماضى ، ان الفلسطينيين بحاجة إلى أن يطمئنوا على أنه سوف يكون فى وسعهم اتخاذ الخطوة الأول على الطريق إلى تقرير المصير وقيام دولتهم خاصة ، وفى هذا يصبح قيام الحوار بين الولايات المتحدة وممثلى الشعب الفلسطينى تطورا على قدر كبير من الفائدة .

ومن ناحية أخرى فانه يجب علينا أن نكون على يقين من أن الشروط الواردة لاطار كامب ديفيد بشأن اقامة سلطات الحكم الذاتى مع الاستقلال الذاتى الكامل قد تم تنفيذها .

ولابد من القيام بالنقل بالفعل للسلطة إلى ايدى الفلسطينيين فى أرضهم ، والا فانهم وبدون أن يتحقق ذلك تظل المشكلة قائمة دونما حل .

ولسوف تخدم الخطوات التى قمنا باتخاذها فى الماضى القريب المصالح الحيوية للعرب ، إن تحرير أرض عربية واعادة قيام السلطة العربية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، سوف يكون من شأنها بالضرورة تأكيد المصالح الاستراتيجية المشتركة لنا .

وبينما نأخذ نحن المبادرة نحو حماية هذه المصالح فلسوف نظل مع ذلك على وفائنا لالتزامنا العربى ذلك أن هذا الالتزام بالنسبة لنا هو مسألة قدر ومصير .

إننا ننظر إلى العمل من أجل السلام على أنه الطريق الوحيد الذى يتسق مع حضارتنا ومع عقيدتنا .

دعونا نقل : لا حروب جديدة ولا مزيدا من سفك الدماء بين العرب واسرائيل الذين عاشوا سويا وعلى مر القرون فى سلام ووئام .

دعونا نقل : لا مزيد من المعاناة ، ولا مزيد من انكار الحقوق بعد الآن ، ولا مزيد من اليأس ، ولا مزيد من فقدان الايمان والاخلاص .

دعونا نطلب ألا تنعى أم فقدان ابنها وألا يضيع أحد الشباب حياته فى صراع لا يستفيد منه أحد .

دعونا نعمل سويا حتى يأتى اليوم الذى تحول فيه السيوف إلى محاريث لحرث الأرض ، وتتحول فيه الرماح إلى مناجل للحصاد .

إن الله الذى دعا عباده إلى السلام سوف يهدى من يشاء إلى سواء الصراط .

□□□

ثم القى مناحم بيجين كلمة قال فيها :

لقد أتيت من أرض اسرائيل وأنا هنا فى تواضع ، كأبن من أبناء الشعب اليهودى وواحد من جيل الكارثة ، أن الشعب اليهودى القديم بجميع أقسامه يتضرع من أجل السلام الدائم وينبذ الحروب وهذه الرؤية هى التى عبر عنها الشعب اليهودى لابد لنا أن نلتزم بهذه الرؤية ، وأن يكون الايمان راسخا بها . . انها ضوء الشمس وبسمة الطفل وحب أم ومتعة الأب وسعادة العائلة .

إنها انجاز الانسان وانتصار القضية العادلة والسلام فوق كل هذا .

وهذه الكلمات سبق أن ذكرتها فى ديسمبر فى العام الماضى عندما تسلمت جائزة نوبل للسلام ، وهى كلمات تنطبق تماما على الرئيس السادات ، وانى أكررها هنا فى هذه اللحظة التاريخية الهامة أنه ليوم عظيم فى تاريخ أمتين : مصر واسرائيل لقد دارت بينهما الحروب خمس مرات ، دعونا ننس هذه الذكرى ، وأن نتذكر أبطالنا الذين سقطوا فى ساحة الحرب . وهاتان الدولتان تقابلتا أيضا من أجل السلام والصداقة والتعاون ، إنه ليوم عظيم فى حياتك ياسيادة رئيس الولايات المتحدة أن تحقق هذه الانجاز بجهدك .

وبعون الله ، أن صديقنا الرئيس السادات هو الجندى المجهول لعملية السلام ، انى اتفق اننا سنذكره ، انه جندى فى ساحة السلام .

ولكن جيمى كارتر رئيس الولايات المتحدة هو أيضا جندى مجهول ، وأننا سوف نتذكر معا وأجيالنا القادمة كل هذا ، **أنه ليوم عظيم فى حياتك ياسيادة رئيس جمهورية مصر العربية ، لقد أوضحت القيم الانسانية التى يمكن أن تغير التاريخ ، وانك لقائد عظيم فى ساحة القتال أيضا أنك تتمتع بهاتين الخصلتين** ، ولكن حال الوقت الآن بالنسبة لنا جميعا بالنسبة لشعبنا والآخرين الا يكون هناك مزيد من اراقة الدماء وأن يكون السلام إلى الأبد .

سيداتي وسادتي . . انه لأعظم يوم في حياتي حينما أتى عام ١٩٤٨ ورفع علمنا بعد قرون عديدة من الشتات والاضطهاد ، ولقد تضرعنا إلى الله أن نرى هذا اليوم .

واليوم الثانى كان اليوم الذى أصبحت فيه القدس مدينة واحدة وطفرت الدموع وقبلت الاحجار العتيقة أن قلوبنا بكت من ذكرى هذه الأيام .

وهذا هو اليوم الثالث فى حياتى إذ وقعت اتفاقية السلام مع جارتنا العظيمة مصر .

إن قلبى ملىء بالفرحة ، ولقد اعطانى الله العمر كى أنجو من معسكرات التعذيب ، وأن أكرس حياتى ، وأن أقبل آراء الأجانب ، وما هو أكثر من ذلك من أجل شعبى . . وحتى بالنسبة لأصدقائى المقربين ، وكان لهذا كله ثماره ، وهو فى اليوم المناسب والمكان المناسب لأن أتذكر أرض طفولتى أبى وأمى لأنهما كانا من بين الستة ملايين الذين ضحوا بدمائهم فى أوروبا من نهر الراين إلى الدانوب ، وذلك لأنهم ولدوا يهودا ، وأنهم فقدوا أرضهم ، لأنقاذنا من الموت الذى حاق بنا جميعا .

ثم قرأ بيجين بالعبرية بعد أن غطى رأسه بطاقية سوداء العبارة الآتية من سفر أشعيا فقال : « على الأمم أن تصهر السيوف لتصنع منها المحاريث ، وتصهر الرماح لتصنع منها المحاطب لتقليم الأشجار ولتكف الأمم عن أن تشهر السيف فى وجه الأمم الأخرى ولتكف عن تعلم الحرب » .

□ □ □

وفى حفل العشاء الذى أقيم بعد التوقيع ألقى الرئيس كارتر كلمة جاء فيها :

« إننى مع هذا النخب تحية لكم جميعا وبهذه المناسبة السعيدة لقد صلينا وعملنا من أجل السلام . ونحن الآن نشكر الله ونحتفل ببداية السلام فى الشرق الأوسط فى ظل الشعبين المصرى والاسرائيلى وكلاهما من أبناء ابراهيم عليه السلام ، ويؤمنان بالله وبالسلام لا يعرفان الا العداوة بينهما لمدة طويلة .

أما الآن وشكرا لله فقد انتهت تلك العداوة .

بعد ثلاثين عاما وأربع حروب وبعد ضحايا وشهداء وعذاب عظيم نرى الآن أمامنا عهدا جديدا ، عهدا نأمل ألا يوجد فيه عنف فى الشرق ، وأن نجد فيه أمل الجميع تعبيرا مليئا بالسلام ، وأود أن أشير هنا إلى حقيقة بسيطة أنه فى الوقت الذى لم يستطع فيه البعض التحرك لأنهاء المأساة التى كانت تبدو بلا نهاية فان الرئيس السادات ومناحم بيجين كانت لهما من الجسارة والجرأة فى أن يفكرا

فيما لا يمكن التفكير فيه ، وأن يقوما بما خاف الآخرون القيام به ، وكانت لهما الجرأة على القبض على زمام التاريخ وتحويله تجاه السلام .

ونحن نأمل أن ينضم الآخرون إلينا فى جهودنا لكى نجعل من هذه المعاهدة حجر الزاوية لسلام شامل حقيقى ودائم ، ولقد شهدت المائدة التى تم عليها توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل قبل ذلك توقيع أربع اتفاقيات أخرى هى :

ـ برتوكول السلام الذى أنهى الحرب الأسبانية الأمريكية فى أغسطس ١٨٩٨ .

ـ ميثاق « كولدبرج بريان » فى أغسطس عام ١٩٢٨ ، والذى يدين اللجوء للحرب كوسيلة لحل المشاكل بين الدول .

ـ كما شهدت المائدة المصنوعة من خشب شجر البندق توقيع اتفاقية (سولت) للحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى أكتوبر عام ١٩٧٢ .

ـ أما الاتفاق الرابع فهو معاهدة حظر التجارب النووية تحت الأرض التى تجرى لأغراض سلمية .

وهكذا أصبح السلام حقيقة واقعة بعد أن كان أملا فحسب ، وانفتحت أبواب السلام على مصراعيها لمن يريد الدخول . .

وتنفس الشعب المصرى الصعداء ، بعد أن قرأ سطور المعاهدة التى أعادت لمصر وللعرب حقا كان فى ذمة التاريخ ، وكان استقبال الشعب المصرى لقائده المؤمن محمد أنور السادات استفتاء رائعا على السلام ، أجمع فيه الشعب المصرى على تأييد خطوات قائده .

□ □ □

وفى خطاب الرئيس السادات أمام لجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس الأمريكى بعد توقيع المعاهدة وجه الدعوة إلى الأطراف العربية الأخرى للانضمام إلى جهود السلام وقال :

« ليس هناك حل آخر سوى العمل الشاق ، وإما أن يقتنع الآخرون بذلك أو يأتى الوقت الذى يأتى فيه أشخاص سيقتنعون بذلك وينضمون إلينا » .

وقد كان خطاب الرئيس السادات فى حفل العشاء وفى لجنة الشئون الخارجية بيانا واضحا لكل خطوات السلام المقبلة من وجهة نظر مصر ، وضع فيه الرئيس النقط على الحروف ، وأكد على عدة نقاط كان أهمها :

- إن المفاوضات القادمة حول الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة تعتبر اختبارا جيدا ، وأن على الولايات المتحدة أن تؤكد فكرتها الخاصة بإنشاء حكومة مستقلة تتمتع بالحكم الذاتى فى الضفة وغزة ، وأن القدس العربية يجب أن تعود إلى السيادة العربية .
- إن مصر لا تريد القيام بمغامرات عسكرية بل على العكس تدرك مدى عدم جدوى العمليات العسكرية فى كثير من المواقف . .
- إن مصر لن تلعب دور الشرطى فى المنطقة ولا تعتزم أن تكون رجل البوليس لأى دولة ، وأن فكرة « فراغ القوة » القديمة لا يمكن العودة إلى إحيائها فى عالم اليوم ، فكل دولة يمكنها أن تملأ الفراغ فى منطقتها ، فالمشكلة اليوم لا تتعلق بالفراغ ولكن بالتدخل . .
- إن مصر ضد أى نوع من الاستقطاب لأنه يولد التوتر ، وأنها تتمسك بفلسفة عدم الانحياز .
- إن علاقة مصر والولايات المتحدة يجب أن تكون صورة للتعاون فى جميع المجالات وقد امتد هذا التعاون ليشمل المجال العسكرى .
- إن مصر التى تحتل موقعا استراتيجيا فريدا تضطلع بمسئولية خاصة فى حماية العالم العربى ومشاركة أفريقيا من أجل حمايتها من التغلغل والتدخل الأجنبى .
- إن نجاح أى مفاوضات مقبلة سوف يعتمد على الارتفاع إلى مستوى الأحداث ، وأن عودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى أمر حتمى ، لأننا لا نستطيع أن نعود بالتاريخ إلى الوراء . .

وفى كلمة وجهها الرئيس السادات إلى شعب مصر من الولايات المتحدة قال :

«إننا اليوم نتجه جميعا بقلوبنا إلى القوات المسلحة ، التى جعلت هذا اليوم ممكنا ، وجعلت السلام ممكنا ، بعد أدائها الرائع فى أكتوبر ١٩٧٣ » .

وكانت هذه الكلمة بمثابة وسام رأى السادات أن يقلده لمستحقيه ، وأن يذكر للعالم أن مصر وقعت معاهدة السلام ، من موقع القوة حيث غيرت حرب أكتوبر كل المفاهيم القديمة ، وأحيت مفاهيم جديدة ، وقد كانت إسرائيل فى مقدمة من استوعبوا هذه المفاهيم التى ما زال استيعابها صعبا على الكثير من الساسة فى الأمة العربية ، وإن لم يكن صعبا على الشعوب العربية والتى أحست من المحيط

إلى الخليج - إن فجرا جديدا قد طلع على المنطقة العربية ، وأنه فى ضوء هذا الفجر سوف تبدو كل المبهمات فى شكلها ولونها الطبيعيين . .

□ □ □

□ بين الرفض . . والقبول

« نحن أمة سجلت منذ سبعة لاف عام حق الانسان فى أن يحكم بالعدل ، وأن يلتزم الحاكم بإجلال دمية الانسان ، ونحن أمة أعطت البشرية فى عصور لم تكن تعرف إلا شريعة الغاب ، فليس غريبا بهذا التراث أن ننبذ الحرب فى سبيل الحرب » .

« أنور السادات »

منذ تم توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ كخطوة أولى لسلام شامل فى منطقة الشرق الأوسط . والعالم ينظر مشدوها إلى الأحداث المتلاحقة التى راحت تنفجر فى كل بقعة من بقاع هذه المنطقة الحساسة منه . .

فالسلام الذى تحقق بتوقيع المعاهدة كان خطوة للأمام من المستحيل أن تعود إلى الوراء ، كخطوة اجتازت مسافات شاسعة ، ووقفت بالمنطقة على أعتاب عالم جديد ، وعصر جديد .

لقد كان وضوح المعاهدة فضحا لكل أسانيد الرفض وكل أباطيل الخيانة والغرض :

- فالمعاهدة بنصها وبشهادة موقعيها والعالم أجمع خطوة فى سبيل السلام الشامل فى المنطقة ، وليست معاهدة سلام منفصل ، كما ادعت أبواق الرفض .
- والمعاهدة أعطت مصر الأرض والسيادة ولم تتنازل مصر عن بوصة واحدة من الأرض أو السيادة .
- والمعاهدة تقف على أقدام الانتصار الخالد فى أكتوبر ١٩٧٣ ، وليس على أقدام الاستسلام أو الهزيمة .
- المعاهدة فتحت لأول مرة باب الحل للقضية الفلسطينية والذى أغلقه المتعنتون

منذ عام ١٩٤٧م ، وأعطت لأصحاب الحق سندا لم يحصلوا عليه بأساليب المغامرة والمقامرة . .

● وأخيرا فالمعاهدة أعطت مصر الفرصة لتبدأ عصرا جديدا من البناء والقوة ، لا يتمناه لها بعض الأقزام فى المنطقة من كافة الاتجاهات .

وليس من شك فى أن المعاهدة كانت مثلا لما يمكن أن تكون عليه المعاهدات مع الأطراف الأخرى مثل سوريا مثلا ، حتى أن ديان أعلن فى تصريح له فى ١٦ / ٤ / ١٩٧٩ أمام المستوطنين اليهود فى وادى الأردن وأن إسرائيل يمكن أن تضحى بالجولان فى سبيل سلام مع سوريا ، وقد قامت على أثر هذا التصريح ضجة كبرى فى إسرائيل ، ونادى الكثيرون باستقالة ديان ، ولكن ديان لم يستقل ، ولم يكن ما قاله إلا إحقاقا لواقع ، وكل ما هناك أنه أعلن قبل أوانه ، مما دفع المتشددين إلى القول بأن مثل هذا التصريح يمكن أن يضعف من موقف إسرائيل فى أى مفاوضات فعلية مع سوريا . .

فالمعاهدة بين مصر وإسرائيل إذن خطوة رائدة على طريق لا مفر لجميع الأطراف من سلوكه للوصول إلى السلام ، ولكن هل تريد كل الأطراف هذا السلام ؟ !

إن مصر لم تبع الأرض لأحد ، ولذلك فهى تسارع إلى استردادها ولا تشعر فى ذلك بما قد يشعره من باع الأرض وقبض الثمن ، فأصبح هو نفسه يشك فى أحقيته فى استرجاعها .

لقد تحولت كافة اتجاهات الشعب السورى إلى هذا الطريق الواضح الذى بدأته مصر ، ولكن الشعب السورى يرزح تحت كابوس ثقيل اسمع البعث العلوى ، حيث يقنن الارهاب ، وتقتل المعارضة فى مهدها بقوة القانون . .

تحرقت كافة اتجاهات الشعب الفلسطينى داخل الأرض المحتلة إلى نفس الطريق ، ولكن الشعب الفلسطينى يرزح تحت كابوس ثقيل من الاحتلال والبطش .

وتحولت كافة اتجاهات الشعوب العربية الأخرى إلى هذا المنطق الجديد فى الشرق الأوسط . . والذى يمكن أن يحول هذا الجو الخانق . . إلى آفاق واضحة . . أخشى ما يخشاه بعض حكامه أن يرى فيه شعوبهم مواطىء الأقدام . .

فالانفصال الحقيقى فى الأمة العربية يكمن فى حكامها واتجاهاتهم ونزعاتهم

التى تختلف من بلد إلى بلد . . ولكنها تجتمع فى النهاية لتقف بكل الحقد والغطرسة فى وجه مصر الشقيقة الكبرى التى أزاحت قناع الغموض وغشاوة الجهل السياسى ، فرأت الطريق أوضح ما يكون ، والتى بدأت الخطوة الأولى لحل النزاع العربى الاسرائيلى ، وهو السبب الأول للتخلف والمعاناة فى المنطقة العربية . .

ولكن ما رأته مصر لم يكن على هوى بعض حكام الدول العربية الأخرى ، الذين يمكن تقسيمهم إلى :

- متاجرون فى القضية ، مستفيدون منها وتنضم إلى قائمتهم بعض دول المواجهة التى تتلقى الدعم بلا حساب ولا محاسبة .
- طامعون فى السلطة والمكانة لمنافسة مصر . . فى مركزها التاريخى على رأس الأمة العربية .
- خائفون مرتعدون . . تهددهم أذرع البطش الطويلة التى تمثل البلطجة الثورية الفلسطينية صاحبة الاتجاهات والانتماءات البالغة التشعب ، فى العالم العربى .
- طامعون فى الربح المادى الذى يمثله الانضمام لجبهة الرفض التى تشترى من هذه الأنظمة المهتزة رأيها وإرادتها .

فالأمة العربية إذن ليست مختلفة على الهدف النهائى ، ولكنها مختلفة على الأسلوب .

وأسلوب السادات فى حل القضية كان من الوضوح بحيث يخلق فى المنطقة العربية ، أوضاعا جديدة توجب على ساستها أن يتخذوا لأنفسهم أشكالا جديدة تلائمها ، فسوريا يجب أن تحدد ما تريد بالضبط ، ويجب أن تتخلى عن أطماعها فى لبنان وفى السيطرة على الجنين الفلسطينى حتى قبل أن تتكون ملامحه . .

ومنظمات التحرير الفلسطينية من كافة الاتجاهات يجب أن تتخلى عن المزايدة بالقضية ، ويجب أن تتخذ فيما بينها قرارا واحدا بتشكيل حكومة مؤقتة تتولى التفاوض لتقرير المصير ، ومجرد تشكيل هذه الحكومة يمكن أن يثير فيما بين هذه المنظمات حربا ضروسا لا تهدأ . . لأن الأمر لم يعد فى يد منظمة التحرير وحدها .

- والعراق والجزائر وليبيا والسعودية يجب أن تتخلى عن أحلام الزعامة ، وأن تقبل تقسيما جديدا للمنطقة تقف فيه كل القوى فى مكانها وثقلها الحقيقى . ولكن هل هذا ممكن ؟؟

أعتقد أن الزمن يسير فى اتجاه تصحيح هذه الأوضاع : . وقد بدأت فعلا الخلافات العميقة . . التى حاول الرفض تغطيتها فى الظهور إلى السطح : فهناك الخلاف السورى العراقى ، والجزائرى المغربى ، والأردنى الفلسطينى ـ العراقى الكويتى ، العراقى الايرانى ، السورى اللبنانى ، والتونسى الليبى . وأخيرا البحرينى القطرى .

وكلها خلافات لن يصلح لحلها هذا الجو من التعصب ، ولن يفلح جو الرفض فى تغطيتها طويلا . وليس لها من سبيل للحل إلا بالأسلوب العصرى المتطور الذى يعتمد على الموضوعية والصراحة والتكاشف . .

ولا شك أن شعوب الأمة العربية التى تراقب هذه التطورات المتلاحقة فى العالم العربى بذهول أحيانا وبعدم تصديق أحيانا ، لن تسكت طويلا على إهدار حقوقها وكرامتها وأحيانا آدميتها . فالعروبة ليست شعارات ترفع ولكنها خصال متأصلة ، لا يستطيع أحد أن يمنحها أحدا أو يسلبها منه . .

وبالتالى فلن تستطيع شكيمة الحكام مهما قويت أن تمنع المشاعر العربية الأصيلة من أن تلتقى فى كل مجال من مجالات الحياة . .

وسوف تكون مصر دائما كما كانت المثل الأعلى للشعب العربى الأصيل صاحب المبادىء والخلق ، والذى وسع صدره كل السخافات فى العالم العربى طوال الثلاثين عاما الماضية . . وكل سهام الحقد والكراهية من قوى الاستعمار القديم والجديد . .

□ الرفض العربى

كانت قرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب فى بغداد هى نتاج سلبيات الرفض العربى ، وكانت كلها بالطبع موجهة إلى مصر ، ويمكن تلخيصها فى الآتى :

- سحب السفراء العرب على الفور وقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر خلال شهر .
- نقل الجامعة العربية إلى تونس وانتخاب ٦ دول للاشراف على هذا النقل وتجميد عضوية مصر فى كافة منظماتها .
- التوقف عن توريد البترول ومنتجاته لمصر . .
- وقف القروض والضمانات والتسهيلات المصرفية لمصر اعتبارا من تاريخ توقيع المعاهدة ، وفرض المقاطعة وسحب الودائع العربية فى البنوك المصرية .

- هذه القرارات كحد أدنى ، وعلى كل دولة أن تتخذ أى إجراءات أخرى تراها ملائمة .

ورغم أن مصر ـ كما هو واضح ـ كانت الهدف الأول لهذه القرارات الانفعالية ، إلا أن ياسر عرفات أعلن التحفظ على قرارات المؤتمر لعدم تطبيق المقاطعة على الولايات المتحدة الأمريكية ، بالاضافة إلى مصر . . وبالطبع لم تكن هناك دولة عربية مستعدة للدخول فى هذا المضمار حيث تمثل الولايات المتحدة قمة المصلحة لدى الكثير من الأطراف ، وحيث تلعب باقى الأطراف على الحبلين . .

وبالطبع فقد رفضت مصر هذه القرارات وما ترتب عليها ، ولم يكن أى من هذه القرارات فى الواقع ذا تأثير كبير على مصر ، التى بدأت تخطط للمستقبل بوعى كامل للظروف الدولية المحيطة . . متحسبة لكل الاحتمالات التى أسفر عنها إجماع دول المؤتمر ، عدا السودان وعمان ، وهما الدولتان الوحيدتان اللتان امتنعتا عن المشاركة فى هذا السخف ، لدرجة أن وزير خارجية سوريا هدد بالاطاحة بالرئيس النميرى ، والسلطان قابوس ، لعدم اشتراكهما فى المؤتمر ، وقال بالحرف الواحد « سنطارهم فى كل مكان وبكل وسائل العنف الثورى » .

ولم يكن تصريح خدام هو آخر السخافات بل لقد صدرت عن العواصم العربية الكثير منها ووصل الأمر إلى درجة اختلاق أخبار كاذبة ومضحكة فى نفس الوقت تردد على مسامع الشعوب العربية وشعوب العالم ، وهى فى الواقع اتهام لمردديها وليس لمصر ، ولننظر لأمثلة هذا الهذيان الاعلامى ، الذى لا يحتاج إلى تعليق :

- أذاعت الكويت ودمشق أخبارا عن مظاهرات عارمة فى مصر ضد السادات وضد المعاهدة ، فى الوقت الذى كان استقبال الشعب المصرى للرئيس عند عودته بعد توقيع المعاهدة شيئا فاق كل الخيال وكل التوقعات ، ثم كانت نتيجة نتيجة الاستفتاء الشعبى مثلا حيا على إجماع الشعب المصرى على الموافقة على معاهدة السلام التى وافق عليها مجلس الشعب بأغلبية ساحقة .
- أذاعت وكالة الأنباء العراقية أنباء عن اعتقال ٦٠٠ طالب وطالبة من الجامعة المصرية فى الوقت الذى تخلو فيه مصر من معتقل واحد . .
- طلبت العراق من فالدهايم ـ تنفيذا لمقررات مؤتمر بغداد ـ نقل مكاتب الأمم المتحدة من القاهرة . .
- قالت الصحف الأردنية إن بيجين يزور القاهرة ليقدم للسادات برنامجا متكاملا

للطريقة التى يجب أن يتعامل بها بعد أن عزلت الأمة العربية نظام السادات عزلا كاملا ؟؟ .

- أذاع راديو السلام والتقدم اليسارى أن مصر متهمة بمحاولة خلق توتر على الحدود مع ليبيا التى يثير بترولها - على حد قوله - أطماع المصريين ؟؟

- أذاع أبو إياد أن منظمة التحرير ستحارب مع ليبيا ضد مصر . . إذا قامت مصر بالاعتداء عليها . .

- نشرت صحيفة الرأى الأردنية أن الولايات المتحدة شرعت فى تدريب وحدة عسكرية ذات ملامح عربية لاستخدامها كرأس جسر فى أية عملية أمريكية أو إسرائيلية فى المنطقة العربية ، ورددت إذاعة دمشق هذه الخزعبلات .

- أذاعت ليبيا أن رجال المخابرات الأمريكية يساعدون على إعادة تخطيط المخابرات المصرية على ضوء ما أسمته بحركات الضباط الأحرار الجدد فى مصر .

- أذاعت دمشق أن مصر أرسلت ٥٠ ألف جندى مصرى إلى السودان ، وأن أمريكا وعدت بتسليحهم وذلك لقمع ما أسمته بمعارضة الشعب السودانى لمعاهدة السلام المصرية .

- أعلن وزير الدفاع السعودى أن السبيل المتاح حاليا لاستعادة القدس هو الحرب ، وأن ما يؤخذ بالحرب لا يسترد إلا بالحرب ، وأن العالم لن يلومنا إذا حملنا السلاح ثانية .

- **أعلن ياسر عرفات يوم ٢١ / ٤ / ١٩٧٩ أن مشكلة الثورة الفلسطينية ليست تحرير الأرض ، ولو أن الأمر كذلك لحررناها من زمن** ، ولكن المشكلة أن العرب يخوضون معركة حضارية ضد الحضارة الصهيونية الدخيلة . .

- أذاع راديو السلام أن هناك مصريين يحاربون فى لبنان ، وأن تقسيم لبنان مخطط مصرى / إسرائيلى / أمريكى . .

وبالطبع فلست فى حاجة إلى التعليق على هذه الأمثلة من السخافات المتناقضة مع كل منطق أو عقل ، ولكنها تدل على إفلاس حقيقى ، اضطر هذه الأبواق إلى اختلاق الأكاذيب بصرف النظر عن قابليتها للتصديق . .

فالرافضون لا يقدمون البدائل والحلول ، ولكنهم يقدمون مزيدا من المزايدات والبذاءات ، فحتى مؤتمر جنيف وهو البديل الوحيد المطروح ، أعلنت سوريا على لسان رئيس وزرائها أن تنشيطه أمر مستبعد . .

والحل الوحيد إذا فى نظرهم هوبقاء الحال على ما هو عليه ، وفى ذلك غاية ما تتمناه إسرائيل . . فالحرب حاليا مستبعدة ، فلا سوريا تستطيع الدخول فى حرب مع إسرائيل ، ولا هى تسمح للقوات العراقية بالدخول إلى أراضيها للمساعدة فى مثل هذه الحرب . .

وهى فى نفس الوقت تمنع الفدائيين الفلسطينيين من العمل من أراضيها . . أو من جنوب لبنان ، وهى تكتفى بوضعها السلبى المشين فى الجنوب اللبنانى حيث تمثل قواتها الاستعمار الجديد للبنان . . الذى يحترم الخط الأحمر بين قواته ، والعصا الغليظة لقوات إسرائيل . .

□ □ □

□ الحصـــان الميت

فى خطبة السادات فى مجلس الشعب المصرى يوم ٥ / ٤ / ١٩٧٩ استطاع أن يعرى كل المخططات المسعورة التى تحاول النيل من مصر . .

فأكد أن الشعارات أو حتى قنبلة هنا وهناك ، لا تحرر الأرض ، وأن استمرار الرفض سوف يؤدى إلى ضياع الحق الفلسطينى للأبد ، فجميع القرارات التى صدرت عن الأمم المتحدة صارت بفضل الرفض العربى المتكرر كالحصان الميت فى الوقت الذى لا تصلح فيه المظاهرات لطرد المحتل أو الشعارات لحل القضية ، وقد جرب الشعب الفلسطينى التحالف مع كل قوى المنطقة العربية ، ولكنه خذل ودحر ، وضرب من كل القوى ، فى أيلول الأسود ، وفى تل الزعتر ، وفى الجنوب اللبنانى . ورغم أن مصر كانت عونه الأوحد ، وأنها سوف تعمل جاهدة فى إعلاء شأنه وإحياء قضيته ، إلا أن بعض الزعماء المرتزقة لا يريدون عن الانحراف بديلا . .

مصر قدمت الفلسطينيين إلى حليفهم الحالى الاتحاد السوفيتى ، وإلى العالم كله فى الأمم المتحدة ، وقبلها فى جامعة الدول العربية ، وكان المصوتون ضد قرار ضمهم إليها هم نفس حماة الرفض الحاليين ، مثل سوريا وليبيا . .

ومصر هى التى دعت الفلسطينيين إلى إعلان حكومة فى المنفى ، ولكنهم عجزوا عن ذلك بفضل انقسامهم إلى شيع وأحزاب تخضع للمزايدين من كل مذهب ولحاملى الذهب ، ومقدمى الدعم ثمنا للعبودية والضياع ، وللباحثين عن زعامة الأمة العربية رغم فقدانهم لأقل مقوماتها وأبسطها .

فإذا كان من حق أحد أن يطالب بالحجر على هذه الزعامة لصالح الشعب الفلسطينى . . فيجب أن تكون هى مصر ، صاحبة الرشد والوعى والقدرة .

وبين الرئيس السادات أن المساعدات العربية فى مختلف الجولات كانت أقنعة للبطولة ، استطاع المتنطعون على القضية الفلسطينية أن يضعوها على وجوههم لاخفاء الاخفاق والسلبية والخيانة ، وغالبا ما عادت بالخزى على الأمة العربية ، كالمثل الذى ضربته سوريا ، أو البعث السورى ، الذى باع الجولان فى ١٩٦٧ ، والقذافى الذى طالب بسلاحه الموجود فى مصر قبل أن تنتهى المعركة فى ١٩٧٣ ، والعراق الذى رفض الحظر البترولى فى ١٩٧٣ ببيان رسمى بينما استخدم القذافى دولا وسيطة لتوصيل بتروله لأوروبا وأمريكا . .

وعن القدس فقد ذكر السادات الرافضين بحديثه الذى سجله للتليفزيون الاسرائيلى وهو فى واشنطن وقال فيه :

« إن للعرب والمسلمين فى القدس حقوقا تاريخية لا يمكن أن يتجاهلها أحد ، وأن سبعمائة مليون مسلم عربى يرفضون السيادة الاسرائيلية على القدس العربية » .

وبين أن القدس التى هى جزء من الضفة الغربية لا تصلح كقميص عثمان لبعض الرافضين ، فمصر لم تفرط فى القدس ولن تفرط فيها ، وما ينطبق على القدس هو تماما ما ينطبق على الضفة الغربية وغزة » وهى موضوع المحادثات الحالية بين مصر وإسرائيل فى إطار قرارات كامب ديفيد التاريخية .

وقال الرئيس إن الذين رفضوا إطار كامب ديفيد لم يكلفوا أنفسهم حتى مشقة قراءته ليعرفوا أنه إطار عمل وليس معاهدة ، وليس حلا ، ولكنهم يرفضون لأنهم يشعرون أن حل القضية سوف يعريهم من حججهم لاستنزاف الدم المصرى فى قضية من صنعهم . .

وعن إدعاءات صحف وإذاعات الرفض : فقد أعلن الرئيس السادات أنه لا يوجد فى خارج مصر جندى واحد يدافع عن أرض غير مصرية . . فلا يوجد جيش مصرى فى السودان ، أو فى عمان ، أو فى لبنان كما تدعى الأبواق الخاسرة فى كل أوكار السياسة العربية ، وأن مصر رغم ذلك ، مستعدة لتقديم العون إلى أصدقائها ، فى الشرق الأوسط ، وفى الخليج وفى أفريقيا عندما يطلبون ذلك . .

* * *

□ الخطوة الأولى

لقد كانت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التى وقعت فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ التى ألحق بها خطاب للربط بينها وبين الحق الفلسطينى فى الواقع الخطوة الأولى الصحيحة فى سبيل انتهاء النزاع العربى الاسرائيلى ، وإحلال السلام الشامل فى المنطقة ، وادعاء الاتحاد السوفيتى لأعوانه من الرافضين بأنها اتفاق منفصل ليس إلا مناورة ، الهدف منها إبقاء الحال على ما هو عليه من تمزق فى الصف العربى وضياع للحق الفلسطينى وحق دول المنطقة فى العيش الآمن ، وفى الاستقرار ، فجو السلام الذى تسعى إليه مصر لا يناسب مخططات الاتحاد السوفيتى فى المنطقة ، ولهذا فسوف يظل الاتحاد السوفيتى على رفضه لحلول المشكلة ليس لأنها حلولا غير عادلة ، ولكن لأنها قد تعوق مصالحه فى مواجهة الصراع القائم بين الكتلتين .

ولم يقدم الاتحاد السوفيتى إلى دول المواجهة ـ السلاح الذى تستطيع به تحرير الأرض العربية المغتصبة ، أنه فقط يستخدم إمدادات السلاح كوسيلة لتدعيم مركزه ونفوذه ، وإلا فلماذا يقدم لليبيا مثلا ـ وهى ليست من دول المواجهة ـ أكثر أسلحته تطورا . . بينما يمتنع عن تقديم مثلها لسوريا أو مصر ، وهو يقدم لليبيا هذا السلاح وهو يعلم أنه سيتحول بعد سنوات قليلة جدا إلى قطع من الحديد الخردة ، فلا ليبيا قادرة على صيانته ولا على استخدامه . اللهم إلا إذا استخدمه الروس أنفسهم أو بواسطة بعض المرتزقة ، وفى هذه الحالة فلن يستخدم ضد إسرائيل . . ؟؟

لقد آن الآوان ليتخلص العالم العربى من خيالاته المريضة . . وأن ينزل إلى أرض الواقع والممارسة . . وسوف يستطيع ان فعل ، أن يفهم التيارات السياسية المعقدة فى عالم اليوم ، وأن يرتفع بنفسه عن أن يكون أداة فى يد أصحاب المصالح المشبوهة فى المنطقة .

لقد كان الاتحاد السوفيتى هو أول المبادرين بالتحرك حتى قبل توقيع المعاهدة ، فزار جروميكو سوريا يوم ١٩٧٩/٣/٢٤ وهو نفس يوم سفر الرئيس السادات لواشنطن ، وأعلن أن الزيارة للاتفاق على موقف محدد لدول الرفض فى مواجهة مصر . أما اضافة اسرائيل أو الولايات المتحدة إلى البيانات الصادرة عن دول الرفض فلم تكن الا استكمالا لمظهر التشدد فى الوقت الذى تتعامل معظم هذه الدول مع الولايات المتحدة ، وتتلقى منها المعونات والقروض أو تشترك معها فى

ارتباطات اقتصادية ، بينما تتعامل أكثر من دولة مع اسرائيل ذاتها وهى الخلية التى يمدها الاتحاد السوفيتى بآلاف المهاجرين .

وفى نفس الوقت فقد أعلن الاتحاد السوفيتى معارضته لتشكيل قوة من الأمم المتحدة تنفيذا لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، وهدد باستخدام حق الفيتو ضد هذا القرار .

ورغم أن ذلك لا يمكن أن يعطل تنفيذ المعاهدة الا أنه يدل على اصرار الاتحاد السوفيتى على موقفه من الرفض الصريح ، والاستمرار فى محاولة تعكير الجو لهدم السلام المرتقب . .

ولقد كان تسلم مصر لمدينة العريش ، وهو الحدث التاريخى الذى تحركت له وكالات الأنباء العالمية بكل الاهتمام ، حدثا ثانويا فى جرائد دول الرفض ، كثيرا منها لم تذكره ، وكأنما تخشى أن تشعر شعوبها بقيمة المعاهدة الحقيقية .

ثم كانت بداية محادثات الصفة الغربية وغزة ، وهى المحادثات التى تمثل الخطوة التالية فى طريق السلام ، وقد قوبلت هذه المحادثات بالتشكيك فى جميع أوكار الرفض ، وأحاطتها ادعاءات كثيرة أهمها : إن اسرائيل سوف تحاول بكل جهدها افشال هذه المحادثات .

وفى مواجهة ذلك فقد أعادت الولايات المتحدة بعد رحلة السيد حسنى مبارك نائب الرئيس تأكيدها لممارستها لدور الشريك الكامل فى هذه المحادثات ، مما يعنى ضرورة الوصول بها إلى نتائج ملموسة .

وأود هنا ان أؤكد أن محاولة تعطيل محادثات الضفة وغزة أو فشلها لن تعود بفائدة على اسرائيل .

فالسلام الحقيقى بين مصر واسرائيل لن يتحقق قبل أم ينال الفلسطينيون حقوقهم المشروعة فى تقرير مصيرهم ، واقامة دولتهم ، ومحاولة الانتظار لحين دخول الرئاسة الأمريكية فى مأزق الانتخابات فى هذه الجولة أو تلك للرئاسة لن يفيد أحدا غير الاتحاد السوفيتى الذى ينتظر نتيجة فشل محادثات الضفة وغزة ، ليعلن على العالم أن الاتفاق المصرى الاسرائيلى اتفاق منفصل . . تاييدا لوجهة نظره فى محاولة أمريكا الانفراد بالحل .

وأحب أن أقرر هنا من موقع الفهم الصادق للرئيس السادات وللشعب المصرى من خلفه أن سيناء ثمن بخس إذا قورن بالحق الفلسطينى وهو لب النزاع وقلبه ، **فليس هناك مصرى واحد مستعد لأن يبيع الحق الفلسطينى فى سبيل صحراء سيناء ، ليس لأن سيناء متضائلة القيمة ، ولكن لأن القضية**

الفلسطينية رمز متعاظم القيمة فى نظر المصرى ، وهو عربى بطبيعته وسليقته ، لا يقبل الخيانة ، ولا يقبل الخداع ، ولا يباع .

إن كل الخطوات الناجحة التى قطعتها مصر واسرائيل فى شوط السلام لا يجب أن يوقفها شبح الخوف من نوايا اسرائيل الحقيقية ، فالارادة ليست لاسرائيل فقط ، وهذا الخوف تحاول اسرائيل أن توقظه فى نفوس العرب بتصريحات مسئوليها عن الضفة وغزة ونوع الحكم الذاتى المزمع الوصول اليه ، حتى تزيد من الفرقة العربية تدعيما لموقفها التفاوضى الذى يبدأ غالبا من منتهى التشدد ، ولكنه فى النهاية لابد وأن يخضع لكثير من البديهيات التى تحاول انكارها .

إن سياسة الاستيطان الاسرائيلية عمل أقل ما يوصف به أنه عمل استفزازى للمشاعر العربية . ويمثل خرقا لقرارى الأمم المتحدة ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ولكل القواعد الدولية المتعارف عليها .

إن الذى يسلم بحق الآخرين لا يحاول أن يسلبهم أرضهم حتى لو تصور أن فى هذا أمن له ، فالوسائل كثيرة لضمان الأمن ، ولكن الأرض مقدسة ـ كل الأراضى مقدسة ـ وليس فقط القدس التى تحاول اسرائيل أن تجعل منها عاصمة لها ، وهى فى الواقع عاصمة الأديان السماوية الثلاثة ، ولن يسمح معتنقو هذه الأديان فى مشارق الأرض ومغاربها بهذا المسخ لحقيقة المدينة المقدسة .

□ لعنة الرفض

نعم إن الزمن عامل تعول عليه اسرائيل . . ولست أشك فى أنها تطمع فى تهويد هذه الأراضى العربية المحتلة ، ولكن هذا المطمع أصبح الآن فى عداد المستحيل بعد هذه الخطوات التى تمت على طريق السلام ، واستمرار الاعتقاد بامكانية تنفيذ ذلك لن يفيد الا فى اطالة أمد الصراع ، أو تحويله من السكون النسبى إلى حركة أكثر عنفا ، جربت اسرائيل فى الماضى جداوها وتأثيرها ، ولست أظن أن الشعب الاسرائيلى الذى تنسم أولى نسمات السلام ، سوف يقبل أن تكون هذه الأطماع الخيالية سببا فى عودته إلى شبح الحرب .

إن مصر والعالم العربى كله ، يقف الآن على اعتاب مرحلة جديدة من تاريخ الشرق الأوسط ، وقد استطاع الرئيس السادات بحكمته وشجاعته أن يعيد كتابة هذا التاريخ ، وأن يضع من القواعد المنطقية الواضحة ما يكفل لهذا التاريخ أن يتطور ويتغير ، بحركة دائبة مستمرة . ولن تستطيع أى قوة فى العالم أن تعترض مسارها الطبيعى . ومصر فى الواقع هى الصورة المشرقة لهذا التاريخ المقبل بكل

الآمال العربية ، فمصر الحرية ، ومصر الديمقراطية ، ومصر العروبة ، وسوف تظل دائما فى مقدمة الصف ، ترفع إلى الأبد راية الحق ، وتحمل على أكتافها مسئوليته وتبعاته .

وسوف تظل مصر ـ رغم كل ما يحدث فى الساحة العربية من تمزقات ـ تفتح صدرها لكل عائد إلى الرشد ، أو لائذ بالصواب .

فجبهة الرفض كما أرى تعانى من التمزق والتشقق ، ولا تكاد تجتمع فيها دولتان على رأى أو هدف واحد ، وكأنما كان الرفض لعنة حلت على معتنقيه ، فمنذ قرارات بغداد ـ التى إدعى الرافضون بأنها جسدت تضامن العرب ـ بدأ العرب فى غيبة الشقيقة الكبرى مصر . . يتصارعون فيما بينهم طمعا فى مال أو سلطة أو جاه ، واندلعت فيما بينهم معارك بالسلاح وبالكلمة ، جعلتهم مثلا منكرا للتفرق والتمزق .

فنحن العرب قتلنا أنفسنا على مدى التاريخ ، وباسم الاسلام والعروبة اقمنا المشانق والمذابح ، وأنهكنا انفسنا سنين طويلة حتى لم يعد فينا رمق ولا أمل ، ولولا حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، لدفن العرب وقضاياهم المزعجة فى مقابر التاريخ الحديث ، وهم أعلام التاريخ الغابر الذين جعل منهم الاسلام أمة الحق إلى يوم الدين .

إن مصر سوف تفتح صدرها لكل انسان حر فى الأمة العربية ولكل انسان حر فى العالم أجمع . فالانسانية فى حد ذاتها دولة كبرى تجمع البشر على كافة أشكالهم ومعتقداتهم ، ومصر عضو مؤسس فى دولة الانسانية ، كانت حضارتها منذ القدم نبراسا لكل رفقاء التاريخ .

ونحمد الله . . أن وهبنا فى مصر وفى هذا الوقت بالذات هذا القائد الشجاع ، النادر الشجاعة أنور السادات ، ليحول مشاعرنا إلى ارادة ، وارادتنا إلى قوة قادرة ، تستلهم قدرتها من ارادة الحق وقدرته ، فكم على مدى التاريخ ذبحت أمم وشعوب ، لم يستطع قادتها فى لحظة ضعف أو عجز أن يستلهموا القرار الصحيح ، وأن يجردوا أنفسهم من ذاتية ترابية تضعف فى كثير من الأحيان هذه الصلة الخالدة بين الخالق والمخلوق .

وليس هناك من ضير على العالم اليوم أن يرفع رأسه لينظر إلى مصر . فأجدادهم على مدى التاريخ لم يجدوا فى ذلك الا الخير .

□ □ □



الفصل الخامس

بداية عمل آخر شاق



كان توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية في ٢٦/٣/١٩٧٩ بمثابة البداية لسلسلة متشابكة ومعقدة من الإجراءات على الصعيد العسكرى والسياسى ، سواء في مصر أو في إسرائيل .

ففى مصر كان علينا أن نستعد لتسلم سيناء ، هذا الجزء الغالى من أرض مصر بعد احتلال دام أكثر من ١٢ عاما منذ الاحتلال الإسرائيلى في يونيو ١٩٦٧ . وكان علينا بعدها أن نبدأ في عملية تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل في ظل السلام والبدء في مباحثات الحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة متوازيا مع عملية التطبيع .

وطبيعى أننى بحكم عملى حينئذ كوزير للدفاع والإنتاج الحربى كان على أولا أن أعيد التوزيع الاستراتيجى للقوات المسلحة المصرية ، وتنفيذ خطة تطويرها ، وأن أعد العدة لتسلم سيناء في مراحل الانسحاب الإسرائيلى المحددة طبقا لبنود المعاهدة في تعاون مع كافة الوزارات الأخرى ، وكان علىَّ أيضا أن أرأس اللجنة العليا للتطبيع بعد الانسحاب الإسرائيلى إلى خط العريش رأس محمد ، ثم كان قدرى أن أعين وزيرا للخارجية المصرية بعد ذلك لأتحمل مسئولية العمل السياسى ، بعد أن تحملت العبء العسكرى .

وعندما بدأت في إعادة صياغة هذا الكتاب وجدت أن أحداث حياتى في خدمة مصر كانت أكبر من أن تحصرها ذاكرتى ، فهى متلاحقة ومتشابكة ، لدرجة أننى عندما أعدت تجميع مراحلها المختلفة ذهلت لكل هذا الكم الهائل من الأحداث والمشاكل والتحركات التى خضت غمارها ، دون أن تتاح لى الفرصة لحصرها أو لتدوينها ، وعلمت ساعتها كيف كان ذلك على حساب أسرتى وطاقتى . فلم يرتفع ضغط العمل عن كاهلى لحظة واحدة لفترة تزيد عن ١٨ عاما متصلة ، وعلى قدر ما هالنى هذا الكم الهائل من الجهد ، على قدر ما شعرت بالرضى .. وراحة النفس والضمير .. فقد اشتركت في صياغة كل كلمة في الملحق العسكرى من المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، بالاشتراك مع الجانب الإسرائيلى والأمريكى ، وكانت هناك مناقشات طويلة في هذا الخصوص من جانب مصر لزيادة القوة العسكرية التى تسمح بها المعاهدة في سيناء بحيث لا تخل بالجانب الأمنى المصرى . فأمن مصر على الجبهة الشرقية كان شاغلى الأكبر في مواجهة المتطلبات العديدة والمغالى فيها في بعض الأحيان للأمن الإسرائيلى . وفعلا حققت ما استطعت أن أطمئن إلى أنه القدر الذى يحقق التوازن المعقول ، فقد كانت القوات المصرية التى ستوجد في سيناء علاوة على قوات الحدود والشرطة عبارة عن فرقة ميكانيكية كاملة مكونة من

٤ لواءات ، ٧ كتائب مدفعية ميدان ، ٧ كتائب مدفعية مضادة للطائرات ، وهذا يحقق الامكانات الآتية : ٢٢ ألف رجل ، ٢٣٠ دبابة ، ٤٨٠ مركبة قتال مدرعة ، ١٢٦ قطعة مدفعية ميدان ، ١٢٦ مدفعية مضادة للطائرات من عيار ٣٧ مم فأكثر . هذا مع وجود بند فى المعاهدة بإعادة النظر فى الاتفاقية بعد مرور وقت معقول تستتب فيه أقدام السلام فى المنطقة . وكان علينا بالطبع أن نعطى لتدريب القوات التى ستتمركز فى سيناء بعد إخلائها أهمية بالغة ، حيث اختلفت الظروف الاستراتيجية المحيطة بوجودها ، وحيث أصبح أيضا من الضرورى لنا كعسكريين ألا نستسلم للاسترخاء فى ظل السلام ، وكانت السمة المميزة لهذه الفترة هى أننا نعمل فى ظل السلام كما لو كنا فى حالة حرب ، وفى ظل جو من العداء العربى المستعر من حولنا ودون تعاون يذكر مع أى من الأطراف العربية ، سواء منها المتصل مباشرة بالقضية أو البعيدة عنها موقعا وتفكيرا . وتحت ضغوط كثيرة شكلها الاتحاد السوفيتى الذى لم تكن المعاهدة المصرية الإسرائيلية بالنسبة له إلا انتصارا للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، أحس إزاءها الاتحاد السوفيتى بضآلة دوره وعدم فاعليته ، وبديهى أن تشكيل القوات المسلحة المصرية من أسلحة ومعدات سوفيتية الصنع كان وسيلة متاحة له لممارسة الضغوط من قطع للإمداد بالأسلحة والمعدات ، وقطع الغيار التى يعتبر الإمداد بها مجددا لعمر وكفاءة هذه المعدات والأسلحة ، وكان علينا أن نحافظ رغم ذلك على كفاءة المعدات . وقد قمنا فى سبيل ذلك بجهود تشبه المعجزات للحصول على قطع الغيار أو بدائلها بل وتصنيعها سواء فى داخل الجمهورية العربية أو خارجها فى بعض دول غرب أوربا ، وقد استطعنا فعلا أن نحافظ على معداتنا الشرقية ، وأن نطورها أحيانا لتصبح أكثر كفاءة من مثيلاتها العاملة فى القوات المسلحة السوفيتية ، وذلك بإضافة معدات تكميلية غربية ، كأجهزة الرؤية الليلية ، ومقدرات المسافة التى تعمل بأشعة الليزر ومعدات التصوير الجوى المتقدمة ، وما إلى ذلك من إضافات وتحسينات قد لا يكون مثل هذا الكتاب مجالا لها . ثم بدأت الولايات المتحدة الأمريكية دورها كمصدر رئيسى لمصر للسلاح ، بما صاحب ذلك من تطوير شامل للقوات المسلحة المصرية تنظيما وتسليحا وتدريبا ، علاوة على ما قررته مصر من تنويع مصادر السلاح من دول غرب أوروبا كما سيأتى ذكره بعد ذلك . ومن إنتاج لأنواع كثيرة من الأسلحة فى مصر بواسطة المصانع الحربية أو هيئة التصنيع العربية فى ظل مقاطعة الدول العربية المؤسسة لهذه الهيئة ، لأى تعاون أو تطوير بل وانسحابها بالكامل منها ، مما شكل تحديا كان علينا أن نواجهه بكل ما نملك من جهد وما يتيسر لنا من مال وخبرة . وقد نجحنا فى ذلك بحمد الله .

☐ بداية الانسحاب

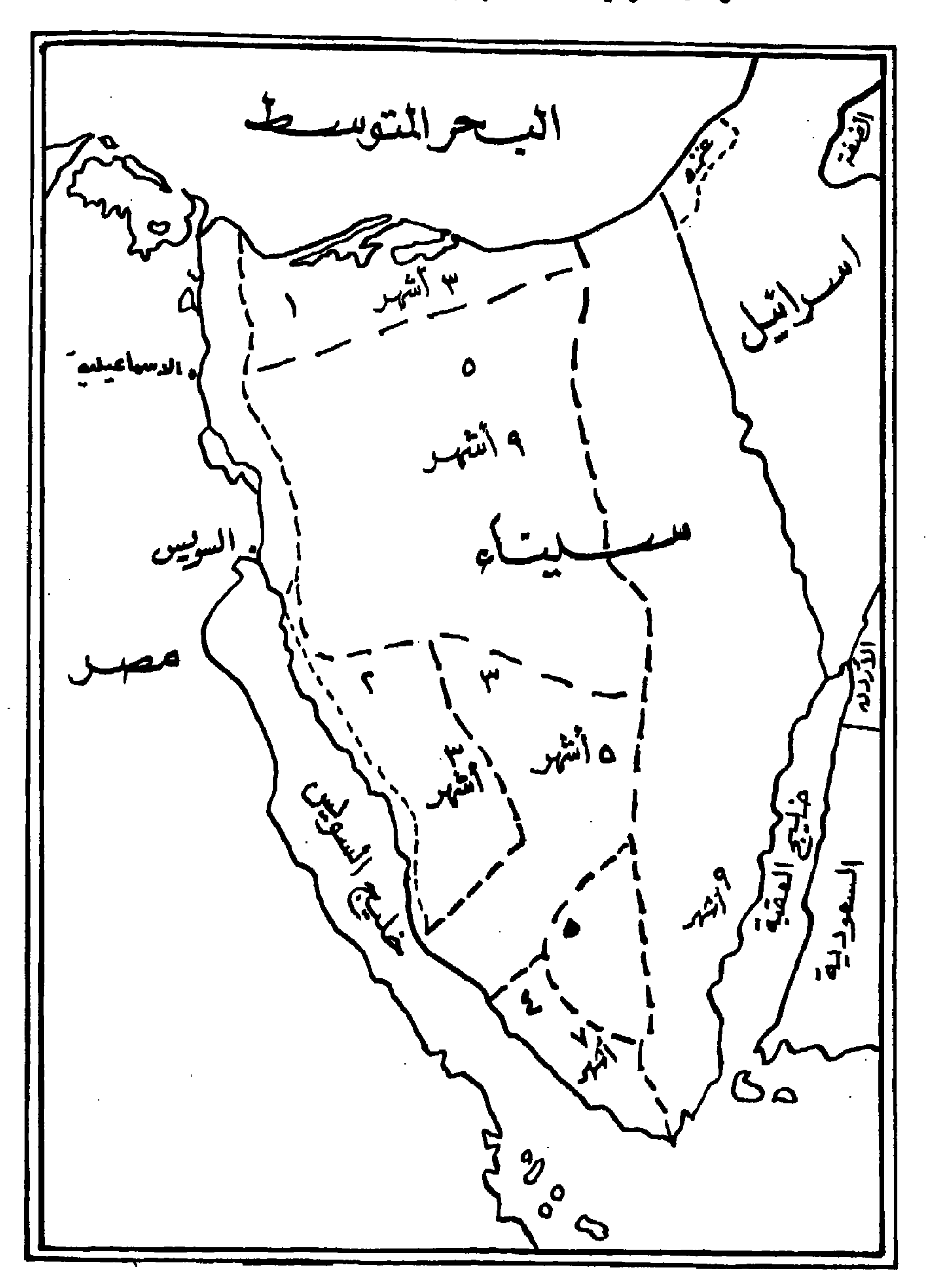
كان الانسحاب الإسرائيلى المبدئى طبقا للملحق العسكرى يشتمل على خمس مراحل فرعية ، يتراوح طولها الزمنى ما بين شهرين وتسعة أشهر من تاريخ توقيع المعاهدة ، يتم خلالها الانسحاب الإسرائيلى المبدئى حتى خط العريش رأس محمد ، ثم تتم المرحلة الأخيرة للانسحاب الكامل للحدود الدولية فى خلال ثلاث سنوات .

وفى بداية أبريل عام ٧٩ بدأت إسرائيل فعلا فى نقل بعض المعدات الثقيلة تمهيدا للانسحاب من المرحلة الأولى ، وعلاوة على بدء استعداداتها لتسليم مدينة العريش والذى كان مقررا له يوم ٢٥ مايو ١٩٧٩ ، أى بعد شهرين من توقيع المعاهدة ، وقبيل هذا اليوم بدأت إسرائيل فى محاولات لاستمرار بعض الأوضاع على حالها فى منطقة العريش ، ومن أمثلة ذلك طلبها السماح لسكان ينعوت وهى مستوطنة ٢ كم شرق العريش بالاستمرار فى زراعة أراضيها .

كما طلبت استمرار بقاء بعض الإسرائيليين فى العريش بعد يوم ٢٦/٥/١٩٧٩ وكذا السماح للصيادين الإسرائيليين بممارسة الصيد فى مياه العريش ، ولكن مصر أصرت على عدم الاستجابة لأى من هذه المطالب على أساس أن وجود إسرائيليين أو دخولهم للعريش يمكن أن يتم بعد إنهاء الانسحاب ، وفى مرحلة تطبيع العلاقات بالطرق العادية ، والتى لن تتم قبل ثمانية شهور ، وهو الموعد المحدد للانتهاء من المرحلة الأولى من الانسحاب حتى خط العريش رأس محمد . وعلى هذا الأساس تقرر عدم السماح لسكان ينعوت بالزراعة وعدم السماح للصيادين الإسرائيليين بالصيد فى المياه الأقليمية أمام ساحل العريش وغربها ، مما دعا إسرائيل إلى طلب أن تبدأ مفاوضات التطبيع مبكرة ، وكان هذا بالطبع مبدأ مخالفا لنصوص المعاهدة فلم نوافق عليه .

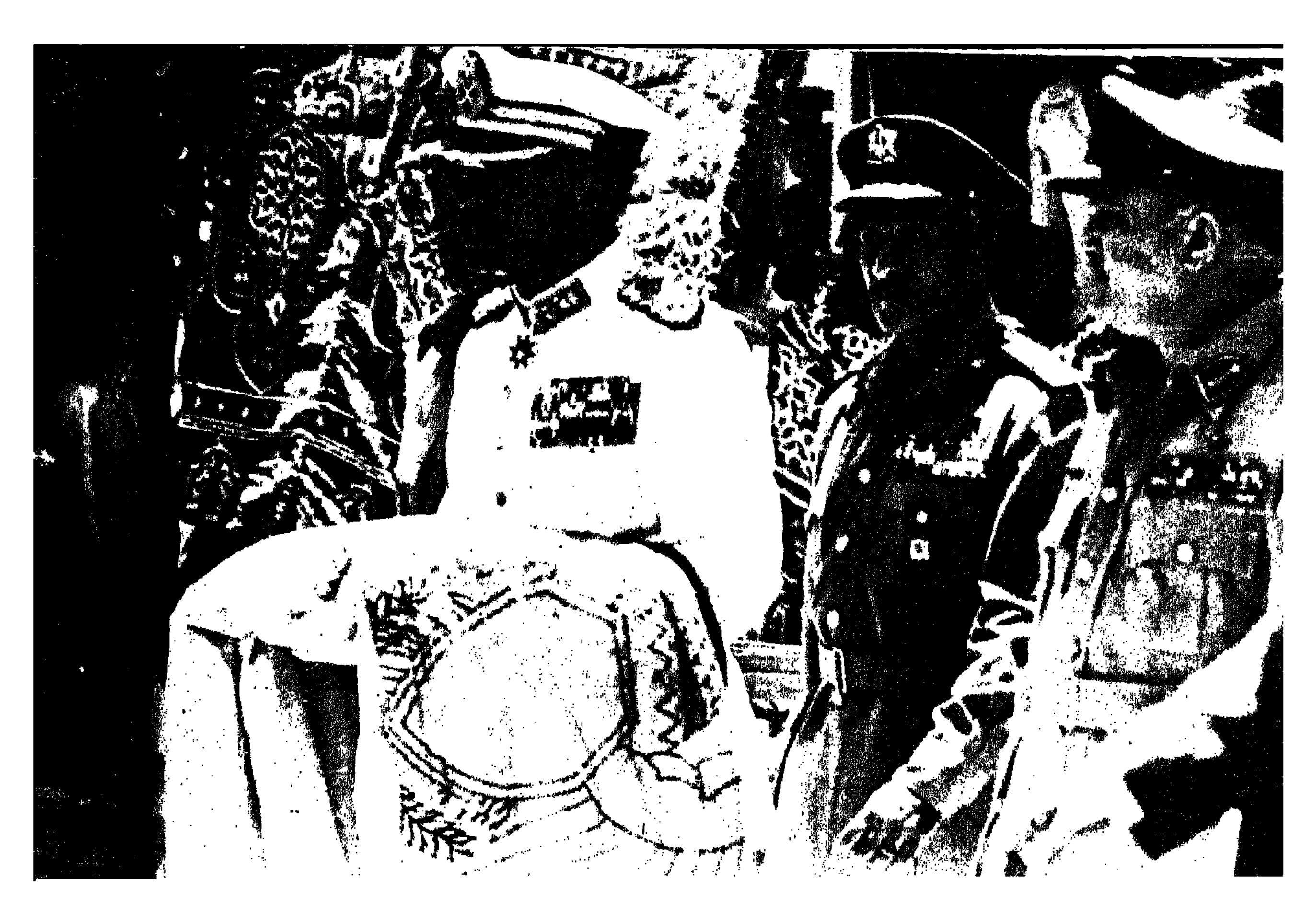
كان يبدو لنا أن إسرائيل تحاول دائما أن تنتقص من الإلتزامات التى أقرتها بنفسها بشكل أو بآخر . وأذكر أنه عند تبادل وثائق المعاهدة فى ٢٥/٤/١٩٧٩ أن إسرائيل حاولت أن يكون التبادل بنصوص المعاهدة دون الخطابات والملاحق التكميلية بها ، وكاد ذلك يتسبب فى أزمة حيث صدرت للوفد المصرى تعليمات بالعودة فورا إذا أصر الجانب الإسرائيلى على ذلك ، مما أدى إلى تأخير الاحتفال بتبادل وثائق التصديق على المعاهدة بعض الوقت حتى أقرت إسرائيل بالوضع الطبيعى ، وتبادل كل ما يتعلق بالمعاهدة .

المراحل الفرعية للانسحاب إلى خط العريش رأس محمد



ولقد بدأت اللجنة العسكرية المشتركة اجتماعاتها يوم ١٩٧٩/٤/٢٩ فى منطقة الطاسة بسيناء ، ورأس الجانب المصرى فيها العميد صفى الدين أبو شناف ، ورأس الجانب الإسرائيلى العميد دوف زيون وحضر اجتماع اللجنة فى هذه المرة ١٦ ضابطا مصريا برتبتى العقيد والمقدم من مختلف أفرع القوات المسلحة ، ومن الضباط الذين اشتركوا فى كل الحروب بين مصر وإسرائيل ، وحضرها أيضا من الجانب الإسرائيلى ١٥ ضابطا معظمهم من المظلات وسلاح الطيران الإسرائيلى . وقد تقرر فى هذا الاجتماع أن يقوم الاستطلاع المصرى بزيارة يوم ١٩٧٩/٥/٦ لمنطقة الانسحاب رقم ١ ، وهى القطاع الساحلى الذى يشمل مدينة العريش ، كما تقرر أن تجتمع أيضا لجنة مدنية مشتركة يوم ١٩٧٩/٥/٧ فى نفس المنطقة على أساس أنه بناء على نتائج الزيارات سوف تتحدد الخطط التفصيلية فى اجتماع مشترك لاحق يوم ٥/١٣ لبحث تحديد الخط « أ » والخط المرحلى ، وإقامة وسائل الاتصال التليفونى بين القاهرة والعريش ، وعمل الترتيبات اللازمة لحفل تسليم العريش والذى يقام يوم ٥/٢٧ ، ويحضره الرئيس السادات ومناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل . وكانت أهم القرارات التى اتخذت فى هذا الاجتماع الأول للجنة العسكرية المشتركة :

- إعادة مدينة العريش والمنطقة (أ) والطريق الساحلى لبحيرة البردويل ومطار العريش والطريق الجنوبى إلى مفترق طرق بير لحفن ظهر يوم الجمعة الموافق ٢٥ مايو .
- دعوة المجموعات المصرية من الإدارة المدنية لزيارة العريش للاطلاع ـ على الطبيعة ـ على ظروف الحياة هناك والإعداد لزيارة الرئيس السادات وبيجين .
- الموافقة على بعض الأمور التى تخص مدينة العريش وبدو المنطقة ، روعى فيها حقوق أصحاب الأملاك من أبناء المدينة المصرية ، والذين عاشوا أثناء الاحتلال فى مدن مصرية أخرى خلال السنوات الأخيرة .
- الاتفاق على تزويد سيناء بالمياه من آبار العريش ، واستمرار العمل فى مغسل ضخم على مشارف المدينة ، وعلى حرية المرور فى المنطقة العازلة .
- الاتفاق على استخدام القوات الإسرائيلية لقطاع من الطريق بين العريش وبير لحفن وذلك لإخلاء القوات والمعدات خلال أوقات النهار ولمدة ساعتين فى الليل وفقا لجدول زمنى .
- تحديد خط المنطقة الأولى والخط شبه المرحلى والخط المؤقت جنوب الطريق الساحلى .
- طلبت إسرائيل من السلطات المصرية الموافقة لجماعات إسرائيلية مكونة من



السادات يتسلم العلم من كمال حسن على وزير الدفاع

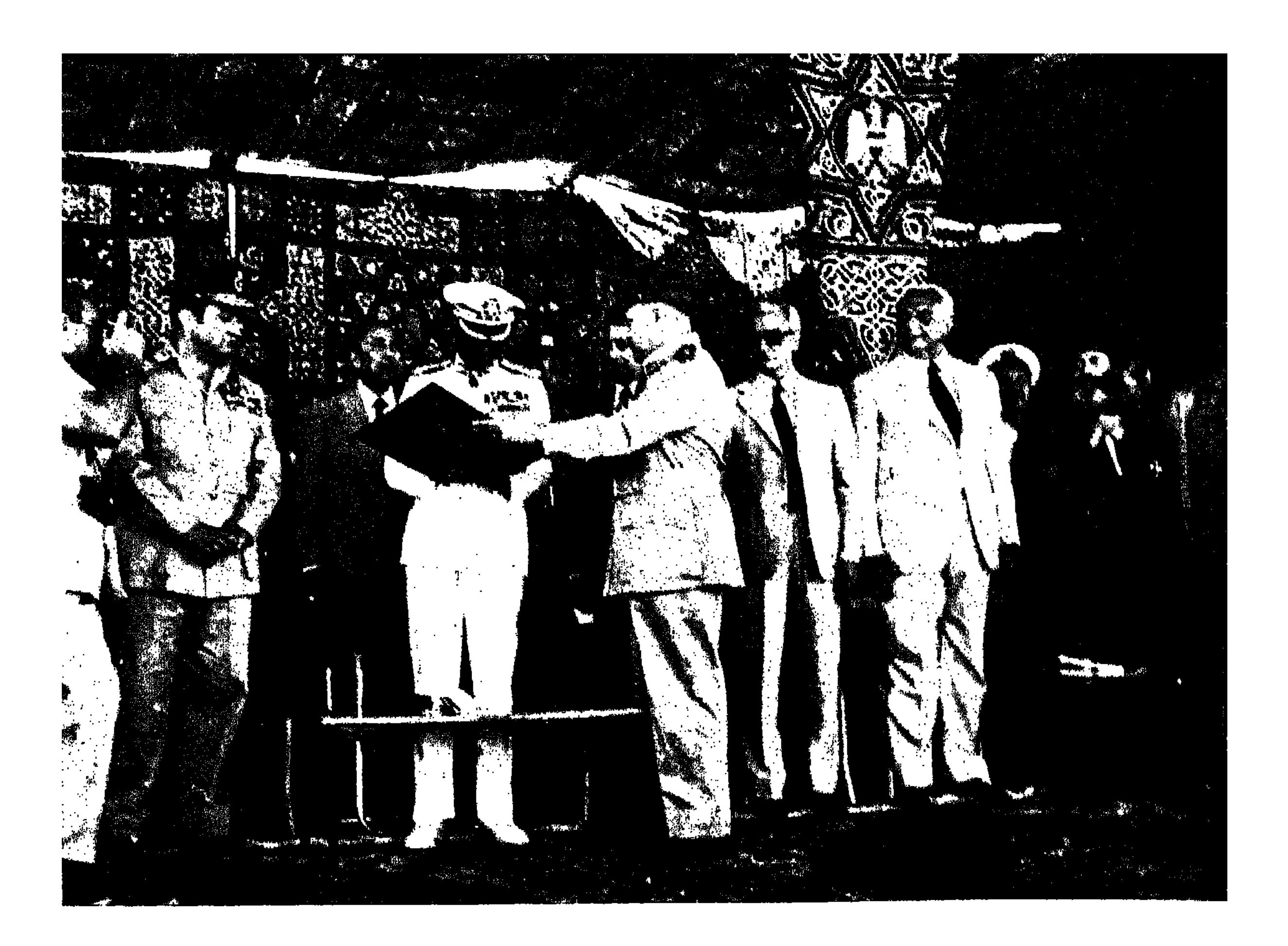
لرفعه على مدينة العريش بعد الانسحاب الاسرائيلى منها

ممثلين للحاخامات العسكريين وأعضاء من بعض العائلات الإسرائيلية بالبحث عن ٢٣ جثة ما زالت مفقودة لجنود وطيارين إسرائيليين ، وفى هذا المجال أيضا تمت الموفقة على معالجة مسألة النصب التذكارية العسكرية وترتيبات الحفاظ عليها وتأمين الوصول إليها .

- تنظيم الدخول والخروج إلى خط العريش رأس محمد فى المنطقة رقم ١ على طريق غزة ، وكذلك على بعض طرق أخرى بالمنطقة لاستعمال سكانها من البدو .

وللحقيقة فإن اجتماعات اللجان العسكرية المشتركة كانت تتم فى جو ودى تسوده روح من التعاون المشترك بين كلا الطرفين وعلى العمل الجدى لحل جميع العقبات بتفاهم كامل بحسن نية .

وفى يوم الجمعة ١٩٧٩/٥/٢٥ تم الانسحاب الإسرائيلى من العريش ، وحضر حفل التسليم مساعد وزير الدفاع المصرى وقائد المنطقة الجنوبية



السادات يوقع وثيقة تسليم العريش للسلطة المدنية

الإسرائيلى حيث رفع العلم المصرى على المدينة بعد غيبة ١٢ عاما ، وكانت قد بدأت قبل ذلك بعدة أيام إجراءات الاستعداد لاحتفالات موسعة بتسلم المدينة ، والتى يرأسها عن الجانب المصرى الرئيس السادات . واستعدادا لهذه المناسبة وفى وقت قياسى كعادة المصريين بناة الأهرام فى القيام بأعمال عظيمة فى سرعة مذهلة ، أقيم نصب تذكارى ضخم لشهداء الحرب المصريين بدأ العمل فيه قبل يومين من تسلم العريش ، وذلك بالاتفاق بينى وبين وايزمان ، وكان الغرض منه تمجيد هؤلاء الجنود الشجعان الذين ضحوا بحياتهم فى سبيل مصر الغالية ، وفى سبيل التمهيد لهذا اليوم الخالد الذى عادت فيه الأعلام المصرية ترفرف على العريش .

وفى يوم ٢٦ / ٥ / ١٩٧٩ ، يوم الاحتفال بتسلم العريش كان اليوم عظيما حقا ، وكما لو أن الرئيس السادات أراد أن يمجد عمل القوات المسلحة ، وأن يثبت فعلا أن أداء هذه القوات فى أكتوبر ١٩٧٣ هو الذى أدى لمثل هذا اليوم المشهود ،

وليس أى عمل أو جهد آخر ، أرتدى السادات لباس القائد الأعلى للقوات المسلحة ـ لباس الأدميرال ـ ووقف حشد كبير من ممثلى الشعب المصرى بكل فئاته ، علاوة على جرحى الحرب من مصر ، وكان معظمهم أو كلهم على عجلات ، كان يوما مشهودا ، قبلت فيه العلم المصرى وسلمته للسادات الذى قبله ومر به على حشود المصريين من مختلف الطوائف من كل أنحاء الجمهورية الذين حضروا الاحتفال . وارتفعت صيحات الفرح بينما كان العلم المصرى يرتفع على صاريه بين فيض من المشاعر الجياشة دمعت له عيناى من رهبة الموقف ، ومن عمق إحساسى بهذه الحظات التى تعود فيها قطعة عزيزة غالية من أرض الوطن إلى مصر .. الأم .

وقضينا هذه الليلة فى العريش ، وفى صباح اليوم التالى حضر بيجين وبعض الوزراء الإسرائيليين بناء على الدعوة التى وجهها السادات له أثناء وجوده فى القاهرة فى الشهر السابق ، وركبنا الهليكوبتر متوجهين إلى بير سبع . وباقترابنا من بير سبع استعدت ذكريات قديمة منذ عام ١٩٤٨ وما قبلها كانت كل المعالم قد تغيرت . لقد صارت بير سبع مدينة كبيرة بها جامعة بير سبع التى تم فيها اللقاء ، كان البشر يعم الجميع فى هذا اللقاء التاريخى . مصر وقد استعادت العريش ، وإسرائيل تجد رئيس أكبر دولة عربية مع بعض وزرائه يقف على أرضيها مبتسما لقدوم السلام ، كانت حفاوة بالغة من الجانب الإسرائيلى ، **ووقف نافون رئيس إسرائيل ليلقى خطابه ، ولكنه بدأ خطاب الترحيب بداية غير موفقة ، فقال : ها نحن قد سلمناكم العريش ، وتكهرب الجو ، كنت اجلس بجوار السادات الذى أثارته هذه الجملة ثورة عارمة . فقال : « ما هذا ؟ ما هذا ؟ . » وعندما اعتلى المنبر ليرد على الخطاب قال فى حدة : « أنا لا اقبل أن يقول أحد سلمناكم العريش ، لقد التقى على أرض العريش اليوم معوقو حرب أكتوبر من الجانبين المصرى والإسرائيلى ، كشاهد على أننا لم نسلم العريش ، ولكننا استعدناها بالقتال المرير وبالدم الغالى الذى أهدر فى سيناء »** . لقد أبت كرامة الرجل أن يتخيل رئيس إسرائيل ولو للحظة واحدة أنه يسلم العريش عن طيب خاطر لمصر ، بينما الواقع أنه لا خيار له فى تسليمها ، وأن خطوات الجندى المصرى المنتصرة فى أكتوبر هى التى أعادت سيناء ، وكان جرحى الحرب من الجانبين قد التقوا فى هذا اليوم فى نادى ضباط العريش .

بعد انتهاء احتفالات العريش كان لابد من الاعداد جنبا إلى جنب للمراحل الأخرى للانسحاب ، وكان الاعداد للمرحلة الفرعية التالية للانسحاب فى الجانب المصرى يتم على مستوى الجانبين المصرى والاسرائيلى ، وكانت هذه المرحلة تتضمن الانسحاب من مناطق البترول والمعادن فى سيناء على مساحة ٦٠٠٠ كيلو متر مربع ، وكانت تشمل مناطق أم بجمة ، عسل ومطامر ، وادى فيران ،

وادى سدر حيث مناجم المعادن والمنجنيز والكاولين والرمل الزجاجى والجبس وبها ٩ آبار للمياه الجوفية ، علاوة على آبار بترول عسل ومطامر . وقد اجتمعت اللجنة العسكرية المشتركة فى العريش ثم فى بير سبع لبحث خطوات الانسحاب ومطلب اسرائيلى بالبحث عن مزيد من جثث الاسرائيليين المفقودين فى أكتوبر ١٩٧٣ وفعلا تم فى الأسبوع التالى تسليمهم ١١ جثة . وكان البحث جاريا عن ٢٣ جثة أخرى .

□ قوات حفظ السلام

وببداية مفاوضات ومراحل الانسحاب الجزئى من سيناء إلى خط العريش ـ رأس محمد أصبحت ضرورة وجود قوات لحفظ السلام الدولى بين مصر واسرائيل أمرا يفرض نفسه ، وبدأ الضغط الزمنى لتشكيل هذه القوات يبدو ملحا .

كان من المقرر أن ينظر مجلس الأمن الدولى يوم ٢٤/٧/١٩٧٩ أمر تجديد عمل القوات الدولية فى سيناء وسط توقع المصادر السياسية اعتراض الاتحاد السوفيتى على قرار التجديد ، واستخدامه لحق الفيتو لايقاف مثل هذا القرار .

وبدأت سلسلة من الاتصالات للوصول إلى مخرج ، ووصل للقاهرة فى ٣٠/٥/١٩٧٩ وليام بيتر مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون المنظمات والهيئات الدولية ، لبحث موضوع تجديد مدة قوة الطوارىء الدولية والبدائل الأخرى فى حالة اصرار الاتحاد السوفيتى على استخدام حق الفيتو ضد تجديد مدة بقاء قوات الطوارىء فى سيناء .

ولابد هنا من الاشارة إلى الاتصالات المكثفة التى تمت بسكرتير عام الأمم المتحدة بهذا الشأن ، وكانت هذه الاتصالات من الجانب الأمريكى والاسرائيلى والمصرى لمحاولة ضمان اشتراك الأمم المتحدة فى حظ السلام فى الشرق الأوسط ، وان كانت فكرة كل طرف عن البدائل الممكنة مختلفة ، فاسرائيل مثلا كانت تميل لفكرة أن تقوم الولايات المتحدة بهذه المهمة أو أن تقوم بها قوات اسرائيلية مصرية مشتركة ، بينما كانت مصر تفكر فى شكل دولى لهذه القوات مثل تشكيل قوة من دول أفريقية أو دول الحياد الدائم مثل السويد أو النمسا ، وكانت أمريكا قد قدمت اقتراحين لحل الخلاف أحدهما ينادى بتشكيل قوة حفظ للسلام متعددة الجنسيات تحت اشراف أمريكى ، والثانى بانشاء دوريات مصرية ـ أمريكية ـ اسرائيلية مشتركة لمراقبة الانسحاب الاسرائيلى . ولكن مصر رفضت ذلك ، وكان هدفها ألا تنفرد دولة بهذا الضمان ، وان كانت توافق على استخدام امكانيات الولايات

المتحدة الفنية كالمسح الجوى وغيره كمساعدة لمراقبى الأمم المتحدة ، مع تدعيم قوة المراقبين وكانوا فى ذلك الوقت ٢٠٠ ـ ٣٠٠ فرد .

وقد اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قبيل عرض موضوع مد فترة قوات الطوارىء الدولية فى سيناء على مجلس الأمن ، والذى كان مقررا له يوم ١٩٧٩/٧/٢٤ على قيام فريق من مراقبى الأمم المتحدة بالاشراف على تنفيذ الانسحاب ، على أن تسحب كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وحداتهما المشتركة فى هيئة الرقابة الدولية بحيث لا تمثل القوتان العظميان فى عملية الاشراف على تنفيذ الانسحاب . وعلى ذلك فقد قرر مجلس الأمن بالاجماع فى ٧/٢٤ انهاء عمل قوات الطوارىء الدولية ، ولم يناقش عملية استمرارها حيث لم يتقدم أحد بطلب لمناقشة هذا الاستمرار . ومن المعروف أن هيئة الرقابة الدولية كانت موجودة أصلا فى سيناء ولم يلغ عملها منذ عام ١٩٦٧ ، ولكن لم يكن لها دور فعال ، وعليه فقد رأت مصر أن تأخذ هذه الهيئة دورا تكميليا رغم اعتراض اسرائيل على ذلك ، وكانت وجهة نظرنا أنه من صالحنا الابقاء عليها ، وأن تقوم بفتح نقاط فى سيناء على أساس أن تبقى كشاهد مستظل بظل الأمم المتحدة . ولم يكن هذا يتطلب إذنا من الدول الخمس أصحاب العضوية الدائمة فى الأمم المتحدة ، وكان تعيينها من سلطة سكرتير عام الأمم المتحدة ، ولم تكن هى فى الواقع البديل لقوات الطوارىء ولكن عملها تكميلى ، لأن البديل هو للقوات المتعددة الجنسيات التى أمكن بعد ذلك تشكيلها من استراليا ونيوزيلاندا والدانمارك ، ودول أخرى كثيرة من غرب أوروبا بالاضافة للولايات المتحدة .

وعموما فان تشكيل هذه القوات لم يكن ليبحث قبل عام من مرحلة الانسحاب الأخيرة أى فى عام ١٩٨١ ، وقد تم فعلا الاتفاق على ذلك .

وتقرر فى مراحل الانسحاب الأولية أن يقوم بالاشراف أفراد قوة الرقابة الذين كانوا موجودين فى مركز الاتصالات فى أم خشيب ، والذى كان مسئول عن فض الاشتباك فى ١٩٧٣ ، والذين رئى أن يتحولوا إلى معاونة القوة المتعددة الجنسيات مستقبلا فى بعض النواحى المتعلقة بدور الأقمار الصناعية ، مثل أن يقوموا فى المرحلة الأولى للانسحاب بمباشرة الاشراف على الانسحاب حتى خط العريش ، رأس محمد ، وذلك إلى أن تشكل القوة المتعددة الجنسيات ، وطبيعى أن ذلك كان يتطلب تدعيم هيئة الرقابة ليصل عدد أفرادها إلى حوالى ٧٠٠ فرد ، وكلهم كما هو معروف من المدنيين الفنيين وقد أضطر هذا الولايات المتحدة إلى زيادة عدد الأمريكيين العاملين بمحطة الانذار المبكر فى سيناء ، للوصول إلى هذا العدد حيث أن عدد أفراد هيئة الرقابة الذين قرر فالدهايم ابقاءهم واستمرار مهمتهم فى المنطقة لم يزد عن ٣٠٠ فرد .

وسوف أعود إلى ذكر القوات المتعددة الجنسيات التى أمكن تشكيلها حيث كان من الضرورى الاتصال بمجموعة من الدول التى لابد أن تتوافر فيها شروط خاصة : منها الحيدة التامة ، ومنها أن تكون على علاقة دبلوماسية بكل من مصر واسرائيل ، وقد بدأت هذه الاتصالات بواسطة كل من مصر وأمريكا واسرائيل واستمرت طوال فترة الانسحاب الأولى ، وحتى قبيل موعد الانسحاب النهائى إلى الحدود الدولية . وجرت فى هذا الخصوص لقاءات فى واشنطن بين الأطراف الثلاثة فى سبتمبر ١٩٧٩ سأعود إلى ذكرها فى حينها .

□ سيناء العائدة

منذ توقيع الاتفاقية فى ١٩٧٩/٣/٢٦ وقبيل تبادل وثائق التصديق عليها فى ٢٥/ ٤/ ١٩٧٩ بدأ التفكير فى أسلوب اعادة الحياة الطبيعية لسيناء بعد هذه الغيبة الطويلة عنها ، وقرر السادات فى هذا الشأن تشكيل لجنة وزارية برئاستى للعمل على تحقيق سرعة انجاز مشروعات احياء سيناء ، خاصة وأن وزارة الدفاع كان يقع عليها العبء الأكبر فى ذلك . وقد تقرر أن تبدأ هذه اللجنة عملها فى ١٩٧٩/٤/٩ ، وأن يشترك فيها محافظا سيناء ووكلاء أول الوزارات المعنية بهدف الاشراف على تسلم المرافق ، ووضع خطة استكمال الخدمات والاحتياجات الملحة لجماهير سيناء ، ووضع خطة لاعادة المهجرين إلى سيناء بعد اعداد أماكن الايواء وملحقاتها من خدمات بالتعاون مع جميع الوزارات كل فيما يخصه . وقد أعلنت تمهيدا لعمل هذه اللجنة بعض القرارات التنفيذية لعودة سيناء للسيادة المصرية واستئناف الحياة المدنية الطبيعية فيها . ومن هذه القرارات التى أصدرتها فى ٤/ ٤/ ١٩٧٩ :

- الغاء تصاريح الدخول لسيناء اعتبارا من ١٩٧٩/٤/٥ .
- تتولى السلطة المدنية أعمال الأمن فى مدن وقرى سيناء .
- أن تسلم القوات المسلحة الفائض من منشآتها ومعسكراتها لمحافظتى شمال وجنوب سيناء لاستغلالها فى المنافع العامة .
- حرية المرور على الطرق الرئيسية المؤدية إلى المناطق الآهلة بالسكان فى سيناء .
- أن تستعين اللجنة العسكرية المشتركة بلجان من المحافظات لتسليم المرافق الحيوية والمنشآت المدنية فى محافظتى سيناء .
- أن تتولى وزارة البترول مسئولية تسلم آبار البترول بعد ٧ أشهر طبقا لما هو محدد بالمعاهدة .

● تتسلم وزارة الدفاع من الجانب الاسرائيلى كافة الخرائط الخاصة بمواقع حقول الألغام والموانع داخل سيناء وتضع خطة ازالتها .

وفى أول اجتماع للجنة اعادة الحياة لسيناء قمنا بمناقشة المطالب الجماهيرية العاجلة لسكان شمال سيناء ، والتى تتضمن انشاء شبكة اتصال تليفونية بين العريش والقاهرة ، تقوم بانشائها القوات المسحلة . وكذا انشاء كوبرى متحرك ومعدية ركاب وسيارات للربط بين ضفتى القناة . وقد التقيت بوفد من ممثلى جماهير سيناء للتعرف على مشاكلهم على الطبيعة ، وقد شملت الاحتياجات انشاء خط حديدى مزدوج بين القنطرة شرق والعريش ، وتوسيع الطريق البرى من القنطرة حتى بير العبد بعرض ١٢ مترا ليتساوى فى عرضه مع بقية الطريق بين العريش وبير العبد ، كما قررت اللجنة صرف اعانات نقدية للعائدين إلى المناطق المحررة لمدة سنة ، وتخصيص تعويضات عاجلة عن الأموال والممتلكات والخسائر المادية والبشرية التى لحقت بالأهالى ، وناقشنا تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لاقامة مساكن شعبية ومتوسطة واعادة تخطيط مدينة العريش لتستوعب ١٠٠ ألف نسمة ، مع تعديل قانون تمليك الأراضى الصحراوية لمزارعى سيناء والاعتراف بوضع اليد وتطبيق الاعفاءات والتيسيرات الضريبية ، واستمرار رعاية طلاب سيناء بالجامعات حتى عودة الحياة لطبيعتها بالمناطق المحررة ، علاوة على انشاء شركة لاستغلال بحيرة البردويل والثروة السمكية فيها وفى سواحل البحر الأبيض ، علاوة على الاستغلال السياحى للشواطىء .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الشأن أنه تم يوم ٢٢/ ٤/ ١٩٧٩ توصيل مياه النيل إلى سيناء عبر قناة السويس لأول مرة عن طريق سحارة تضم ٦ خطوط من المواسير ، طاقة كل منها مليون ونصف مليون متر مكعب يوميا وتستمد هذه السحارةمياهها من ترعة المنايف ، وهى احدى تفريعات ترعة الاسماعيلية ، وكان من المقرر أن تستخدم هذه المياه فى رى ٣٠ ألف فدان تقع فى السهل الأوسط من سيناء .

وفى هذا المجال أيضا قام الرئيس السادات بتفقد مواقع العمل فى نفق الشهيد أحمد حمدى تحت قناة السويس ، والذى كان مقررا أن ينتهى العمل فيه فى أبريل من عام ١٩٨٠ ، لتسهيل تدفق حركة المرور من وإلى سيناء بما يفى باحتياجات تعميرها .

وطبيعى أن اعادة الحياة إلى سيناء كان هدفا استراتيجيا فى المقام الأول ، فسيناء هى البوابة الشرقية لمصر ، وازدهار الحياة فيها وزيادة عدد السكان فيها مطلب حيوى مستقبلى للأمن المصرى فى هذا الاتجاه ، علاوة على أن سيناء عانت كثيرا طوال ثلاثين عاما من الحروب من أهمال تطوير الحياة فيها واستغلال

ثرواتها المعدنية والزراعية والسياحية ، والتى كان يمكن أن تفتح مجالا للعمل لعدد كبير من سكان مصر ، والتى تعانى من تكدسهم فى الشريط الضيق فى وادى النيل ، بينما تعانى سيناء من العزلة .

إن سيناء تحتاج فى الواقع إلى خطوات حاسمة لانهاء عزلتها عن الوادى ، وفكرة الاستيطان فى حد ذاتها فكرة ذكية أتمنى أن نستطيع تطبيقها فى سيناء ، كما أتمنى لو أن اسرائيل طبقتها فى صحراء النقب لا فى الضفة وغزة . وفكرة المستوطنات المصرية فى سيناء تعطى مصر فوائد كثيرة : فهى دفاع بشرى عن الجبهة الشرقية دون الحاجة لوضع قوات مسلحة على الحدود مع اسرائيل ، وهى حل لمشكلة التكدس السكانى وضيق الرقعة المزروعة ، لذلك وجب أن نملك كل شبر فى سيناء لمن يزرعه ، ويدافع عنه وحينئذ سيكون من السهل علينا اقامة مشروعات تستغل فيها ثروات سيناء من بترول ومعادن ومن قيمة سياحية عالية لشواطئها وأديرتها . وفكرة الناحال الاسرائيلية هى الفكرة المطلوبة على حدودنا ، بأن يسكن هذه المستوطنات على الحدود مستوطنون مدنيون ، يمكن أن يكونوا من المسرحين من القوات المسلحة والشرطة ، وهم كذلك يستطيعون حمل السلاح للدفاع عن قراهم وقت الحاجة طالما أن فيها ثرواتهم وناتج جهدهم من زراعة أو صناعة ، وليس من الضرورى أن تبدأ المستوطنات ثابتة ومبنية ، بل يمكن أن يتم ذلك بالتدريج وبمبان سابقة التجهيز ، أوحتى كارافانات فنحن نضع جمارك على الكارافانات بحيث لا يستطيع استخدامها أو استجلابها الا القادرون ، بينما تستخدمها اسرائيل فعلا كمنازل لسكنى المستوطنين كما شاهدت فى جولاتى فوق مستوطنات الضفة الغربية .

إن صحراءنا ليست عقيمة ، بل ان أجزاء كثيرة منها صالحة للزراعة ، ولا تتطلب الا الماء والجهد البشرى ، لتصبح جنة مورقة .

نحن نكره الانعزال ، ولذلك فليس هناك اقبال من المواطنين للعمل فى سيناء أو فى الصحراء الغربية لبعد المسافة عن الموطن الأصلى . ولكننا إذا ملكنا هذا المواطن أرضا ، أحبها ودافع عنها ، خاصة إذا أنهينا عزلتها من ناحية ربطها بشبكات الاتصال الممكنة من طرق واتصال تليفونى وبرقى وتليفزيونى وتلكس وأنفاق عبر القناة فان سيناء فى هذه الحالة تصبح على مرمى البصر والسمع .

ونحن أخطأنا بعدم تعمير الساحل الشمالى ، ولكننا نخطىء أكثر بعدم تعمير ساحل سيناء . فهى تمتاز بموقع نادر وأرض أسهل فى استغلالها سواء للسياحة أو الزراعة أو الصيد ، وهذه السواحل أكثر ارتباطا بالبحر الأبيض المتوسط من الساحل الشمالى ، وأقرب إلى الأحداث المؤثرة على الأمن القومى المصرى سواء من ناحية البحر الأبيض أو الأحمر . إن فكرة قرية ميت أبو الكوم الجديدة فى سيناء

كانت فكرة عبقرية من أفكار السادات ، وهى فكرة بسيطة ولكنها عميقة . فالسادات يريد أن يجعل له موطنا آخر فى سيناء يخاف عليه ويغرم به ، وليت كل قرية ومدينة فى مصر أصبح لها مثيل أو شبيه حتى بالاسم فى سيناء ، التى تمثل ٢٠٪ من المساحة الكلية لمصر .

ولقد كان تفكير السادات ايضا فى بناء مجمع الأديان الثلاثة تفكيرا بسيطا وطيبا ، ولكنها كانت فكرة متسامحة يمكن أن تجعل لمن يفكر فى استغلالها مسمارا ، ونحن نسميه فى مصر مسمار جحا . لقد كان السادات ذكيا حينما فكر فيها ، ونحن ايضا كنا اذكياء عندما أرجاناها إلى أن يتضح صدق النوايا ، حتى لا نخلق لنا قدسا أخرى فى سيناء تنشأ لغيرنا حقوقا فيها .

لقد أمتلكت اسرائيل سيناء كلها غصبا وعدوانا لمدة ١٢ عاما ، ولم تستأذن فى ذلك ، ولم تقدم أوراقا ولم تتطلب اعتمادات ، ولكن المواطن المصرى إذا أراد امتلاك فدان فى سيناء فعليه أن يغرق فى بحر من التعقيدات تجعله يحجم حتى عن مجرد التفكير فى ذلك ، **ولقد كنت اتصور عندما عينت رئيسا للجنة اعادة الحياة لسيناء أننى قد أستطيع أن أعمرها أو اخطط لذلك ، ولكننى فى الواقع لم أجد من الوقت ولا الامكانيات التى تسمح لى أن افرغ لها أكثر من الوقت الذى أستغرقته الاجتماعات والمباحثات العديدة مع أهالى سيناء ومحافظيها وبين وزاراتنا المثقلة بالأعباء .**

أن سيناء هى الجوهرة المفقودة فى تاريخ مصر بأكمله ، وهى الكنز الذى لم نفطن إلى وجوده الا عندما حرمنا منه ، وكم من كنوز مفقودة فى بلدى وفى الشرق العربى كله .

لقد كانت القرارات التى اتخذتها لجنة اعادة الحياة إلى سيناء من اطلاق لحرية المرور إلى الاعتراف بوضع اليد إلى البدء فى توصيل مياه النيل الخ . قطرة فى بحر ، ولكنها لم تجد لدى الناس صداها الطيب لأنها لم تجد أيضا لدى الوزارات المعنية فى ذلك الوقت صدى غير الاحساس بالمسئولية ، فلم تقدم الا الاجراءات المؤقتة التى يتطلبها اعادة تسلم سيناء وتغيير كل ما هو اسرائيلى فيها .

لقد عينت لسيناء لجنة لاعادة الحياة فيها برئاسة وزير الدفاع ثم لجنة لتعميرها برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، ولكننى أعتقد أن سيناء تحتاج لوزارة باسمها على غرار وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة يكون مقرها سيناء ، ويمكن أن توجه اليها القروض والمنح والاستثمارات الوطنية والأجنبية فى كافة المجالات بمعاونة من الحكومة ، وبعيدا عن البيروقراطية المعروفة .

وتعمير سيناء يجب أن يبدأ من حدودها الشرقية ، من مكان المنطقة « ج » فيها كما أسميناها فى المعاهدة ، ابتداء من رفح على البحر الأبيض ومرورا بالقصيمة والكنتيلا ورأس النقب ، ثم ساحل خليج العقبة مرورا بنويبع وذهب ونبق إلى رأس محمد . ومهما كانت ضخامة المبالغ المطلوبة للتعمير ، فان الجهد البشرى لأصحاب الأرض الجدد سوف يفوق كل تقدير وسوف يعود تعمير سيناء على مصر بالنفع فى المستقبل القريب فى ظل السلام والتعاون مع كافة دول المنطقة .

كان اقتراب موعد تسليم كل منطقة فى سيناء طبقا لمراحل الانسحاب المقررة يتطلب العديد من الترتيبات التى تتناسب مع طبيعة الجزء الذى يتم الانسحاب منه ، بحيث يشتمل تكوين اللجان الادارية القائمة بعملية التسلم على خبراء فى كافة الشئون التخصصية منتدبين من الوزارات وأحيانامن معاهد البحوث المتخصصة ، لاجراء حصر شامل للواقع الموجود وللاحتياجات المستقبلية تمشيا مع الخطة الموضوعة للنهوض بسيناء .

واستمرت اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة على كافة المستويات ، أحيانا برئاسة وزراء الدفاع ، وأحيانا برئاسة قادة الجيوش أو ضباط الاتصال من الجانبين . وقد تقرر أن تجتمع اللجنة يوم ١٩٧٩/٧/٢٩ فى اسرائيل برئاسة وزراء الدفاع فى البلدين بغرض بحث الخطوات التالية للانسحاب ، وبحث مشكلة الاشراف بعد انسحاب قوات الطوارىء الدولية ، وهى المشكلة التى لم يكن قد تم حسمها بعد رغم كل الجهود التى بذلت فى هذا الشأن .

□ جولة فى الضفة الغربية

وتوجهت يوم ٧/٢٩ إلى اسرائيل وبرفقتى ثلاثة من وزارة الدفاع وهم اللواء عبد الحميد حمدى واللواء لبيب شراب والعميد صفى الدين أبو شناف فى أول زيارة رسمية يقوم بها وزير مصرى لاسرائيل بعد توقيع اتفاق السلام . وفى مطار بن جوريون فى تل أبيب التقيت بعيزر وايزمان الذى أعرب عن سعادته البالغة بهذه الزيارة ، وكان ودودا للغاية ، ودعانى فى اليوم التالى أو يوم ١٩٧٩/٧/٣٠ على وجه التحديد لجولة بطائرة هليوكبتر فوق الضفة الغربية استمرت الجولة حوالى أربع ساعات ، ومن خلالها جولة على الأرض استمرت حوالى الساعتين زرنا فيها وادى الأردن ابتداء من البحر الميت عند جسر الملك حسين ، وكان من الواضح أن ديان كان من الذكاء عقب حرب ١٩٦٧ أن فتح جسر الملك حسين بين الأردن والضفة الغربية حيث تم خلالها تبادل البضائع ومرور الأفراد مما أدى لاستمرار العلاقة بين الضفة والأردن على المستوى السياسى والأفراد والعائلات .



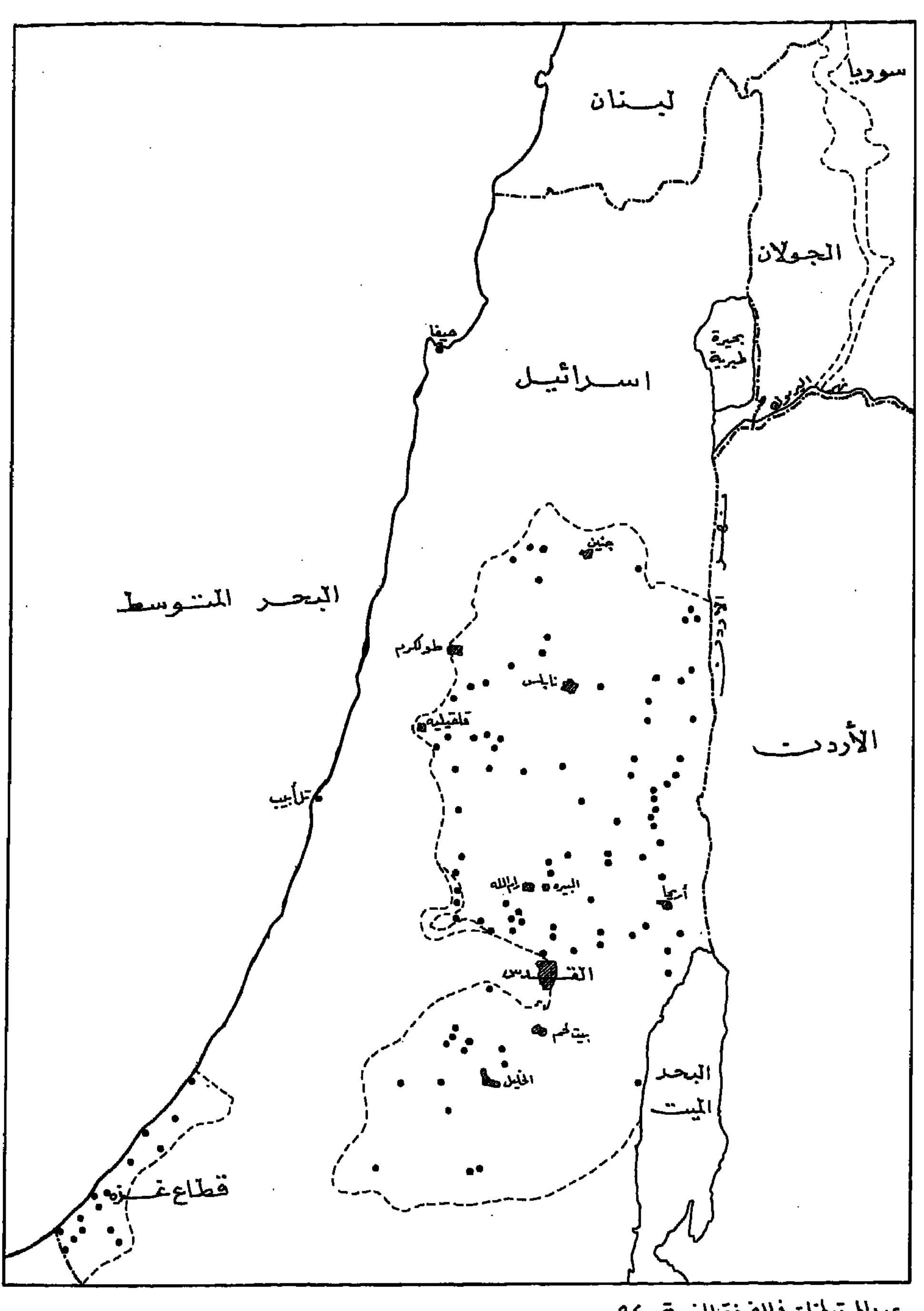
فى زيارة الضفة الغربية لنهر الأردن مع عيزر وايزمان

وأثناء المرور بالهيوكبتر فوق الضفة الغربية شمال خط القدس ـ تل أبيب ـ وليس جنوبه ـ ألقيت نظرة خلف الخط فى اتجاه الجنوب ، وكان من الواضح فى منطقة الخليل وبيت لحم أن المستوطنات الاسرائيلية الثابتة أو المبنية كانت تغمر المنطقة بطريقة لافتة للنظر . أما فى المنطقة شمال هذا الخط وكانت المستوطنات الثمانى والثلاثين الموجودة حتى هذا التاريخ عبارة عن مقطورات محملة على أحجار (كرافانات) أو أكشاك من الخشب أو الصاج مما يعطى الانطباع بانها عبارة عن نقاط ارتكاز للناحال معظمها على المواقع المتحكمة فى الوديان التى يقطنها ويزرعها الفلسطينيون . وشاهدت أيضا المستوطنات المحيطة والمشرفة على نابلس ، وكانت أيضا من تركيبات سابقة التجهيز ولكنها كما قلت كانت فى أماكن حاكمة ، ومحيطة بمناطق سكنية . أما المستوطنات ذات الكثافة الكبرى والمبنية فقد كانت بين القدس والخليل ، كانت أحياء كاملة واضحة التجهيز ومستكملة البناء ، وكانت هناك تحصينات بالطوب والحجارة داخل الضفة بين القدس وتل أبيب ، ولقد

خرجت بانطباع بأن المستوطنات فى معظمها أكذوبة كبرى ، وأن الحديثة منها كانت هياكل أو أسلوبا من أساليب وضع اليد لا أكثر .

كما لاحظت أيضا أثناء الجولة وعند زيارتنا لمصانع الطائرات قرب قلقيليا ، أن المسافة بين المصانع والمدينة العربية قريبة جدا ، ولا تزيد عن ١٨٠٠ متر وأن هذه المنطقة كانت من أكثر المناطق تسببا فى ازعاج اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ حيث كانت منشآت المصانع فى مرمى البندقية ، وأدركت مغزى ما حاول وايزمان أن يوحى إلى به من انطباعات قد تعطى لهم العذر فى احتياطاتهم الأمنية ، وكان تعليقى فى المؤتمر الصحفى فى مطار تل أبيب عند العودة بعد الجولة أن اسرائيل لا يجب أن تنظر حولها من خلال نظارات الحرب لمسألة الحدود بينها وبين الضفة ، وأنه فى حالة السلام يجب أن تغير اسرائيل نظرتها لمسألة الأمن طالما أن اجراءات الأمن قد اتخذت واستقرت بالنسبة للضفة ذاتها ، وقلت أن من الأفضل أن تنتهى المشاكل لأن الأساس هو السلام ، والمشاكل لا تنشأ الا فى جو الحرب ، وعليه فان اسرائيل يجب أن تخلى المستوطنات إذا كانت تفكر حقا فى السلام فالمستوطنات عمل استفزازى لا يخدم السلام ولا يخدم أمن اسرائيل ، وعلى اسرائيل أن تتخلى عن وجود قوات فى داخل الضفة الغربية تطبيقا لكامب ديفيد ، وأنه لكى يعيش الشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة فى سلام مع اسرائيل لابد من حل الموضوع بأسلوب السلام ، وليس بأسلوب الاعداد للحرب ، وكانت صدمة لوايزمان ومرافقيه الذين كانوا يتصورون أننى بعد هذه الجولة يمكن أن أسلم بحق اسرائيل فى البقاء فى الضفة للحفاظ على أمنها ، وكان هذا بالطبع أبعد ما يكون عن ذهنى لأنه لا يمكن أن نغفل أن فى هذه المنطقة بالذات ٧٦٠ ألف مواطن عربى ، وفى غزة ٤٨٠ ألف آخرين أى عبارة عن مليون وثلثمائة عربى لا يجب لاسرائيل ذات الملايين لثلاثة مواطن أن تهدد حقهم فى السيادة على ممتلكاتهم والشعور بالأمان فيها وأذكر أن وايزمان رد قائلا : « إننا قد نختلف كجنرالات قدامى ، ولكن طبيعة ومعالم الأرض لا تختلف وأنه يتمنى أن تتغير وجهات نظر كلا الجانبين ، ولكنه فى النهاية لم يكن لديه الا أن يقدر كثيرا الصراحة التى تحدثت بها فى المؤتمر فى مواجهة الصحفيين من مصر واسرائيل ، ومن الوكالات العالمية وفى هذه الزيارة قابلت ايجال آلون حيث كان ضمن البرنامج زيارة لاحدى مستوطنات طبرية ، وهى مستوطنة يقيم فيها آلون بعد أن تبرع بأرضه فى الخليل لاقامة هذه المستوطنة الاسرائيلية ، وفى طريقى عبر المستوطنة كان الواضح أن السكان اليهود فيها على قدر من التوتر لم أدر هل هو بسبب الزيارة أم أن هذه طبيعة المستوطنين الجدد الذين مازالوا فى مرحلة القلق ، والذين لم يتكيفوا بعد فى جو من الاستقرار . ومن هذه المنطقة ألقيت نظرة على مرتفعات الجولان التى

المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية وقطاع غزه



عدد المستوطنات في الضفة الغربية ٩٤
« « في قطاع غزه ١٥



مع ايجال آلون فى اليوم السابق لوفاته

خدمت فيها عام ١٩٦١ أثناء الوحدة مع سوريا كرئيس أركان ثم قائد لواء ٧٠ مدرع والتى كنت أعتبرها السد المنيع لسوريا فى مواجهة اسرائيل ، كانت نظرتى اليها من الجانب الآخر هذه المرة/تملؤها الحسرة والتعجب ، كيف يمكن أن يسقط مثل هذا الجبل الضخم فى أيدى اسرائيل بكل هذه السهولة ، كانت المسافة بين المستوطنة والجولان لا تزيد عن ٢٠ كم هى عرض البحيرة ، وكان من السهل أن أتبين صعوبة غزو هذه المرتفعات من اتجاه اسرائيل ، وللحقيقة أنه كان منظرا رهيبا ، وكان يدعو للأسف فى نفس الوقت ، وأعتملت لحظتها فى داخلى مشاعر كثيرة جدا كادت تشغلنى عمن كانوا حولى ، وعلى مائدة الغذاء . سألنى ايجال آلون لماذا قاتل الجندى والضابط المصرى فى حرب ١٩٧٣ بكل هذه الشراسة وهذا الاقدام ؟ . . وكان للسؤال وجاهته على كل حال وقد أجبته بأن أحد الأخطاء الكبرى لاسرائيل بعد ١٩٦٧ أن نشوة النصر أنستها الكثير من العوامل والتقديرات . الأول منها كان أسلوب معاملة اسرائيل للأسرى المصريين وما نشر

من صور مستفزة للكرامة المصرية ، والثانى أنهم لم يتفهموا الطبيعة المصرية التى استوعبت على مدار ٢٥٠٠ سنة كدولة كافة الغزوات التى تعرضت لها ، فمصر هى الدولة الأولى فى العالم التى طردت الاستعمار من أرضها متمثلا فى الهكسوس بينما فى دول أخرى كثيرة مثل انجلترا على سبيل المثال والتى دخلها النرويج واستوطنوا فيها وأصبحوا هم انجلترا اليوم ، كما أن اسرائيل قد نسيت أيضا عادة الثأر لدى المصريين حتى فى حياتهم العادية ، فكان من المستحيل ألا يثأر المصريون لهزيمة عام ١٩٦٧ ، هذه هى الطباع المصرية الأصيلة ، التى فاتت على المخطط الاستراتيجى الاسرائيلى فى حرب ١٩٦٧ ، فحرب ١٩٦٧ كانت خطأ سياسيا عسكريا ، ولكنها لم تكن خطأ حربيا تلام عليه القوات المصرية بأى مقياس . كان ايجال آلون قرأ بعض خطب السادات التى ذكر فيها لقاءه بى فى مستشفى المعادى بعد حرب ١٩٦٧ ، والذى أعطاه الفكرة الكاملة عما حدث فى ١٩٦٧ ، وسألنى آلون عن الحديث الذى دار بينى وبين السادات فى ذلك الوقت والذى ذكره السادات فى أكثر من خطبة ومن كتاب فكررت عليه ما دار بينى وبين السادات كما هو مذكور فى أول هذا الكتاب ، فقال على الفور : « **إننا أخطأنا حينما أنشأنا اسرائيل إلى جوار مصر فى منطقة فلسطين ، وربما كان من الأوفق لو أن التاريخ أعاد نفسه أن نختار لها أى مكان آخر فى أفريقيا أو غيرها من العروض التى قدمت لهرتزل فى مؤتمر بازال** » .

وبعد ظهر نفس اليوم توجهت إلى زيارة لحيفا ، حيث حضرت وأعضاء الوفد حفل استقبال فى بلدية حيفا ، وزرنا المتحف البحرى ثم تناولنا الطعام فى فندق دان كارمن بدعوة من عمدة حيفا ، واذكر عندما كنا على جبل الكرمل فى حيفا حيث ترى الميناء والمطار ، والتحصينات الحربية أننى نظرت إلى عيزر وايزمان بابتسامة وقلت له مداعبا . ها هى الأهداف كلها تحت أبصارنا ، وكنا من قبل نرسل لاستكشافها طلعات عديدة من الاستطلاع الجوى أو نطلب صورها من الأقمار الصناعية . . والآن هى أمامنا بكل تفصيلاتها ، ولكننا ننظر اليها الآن نظرة أخرى . . !

وعلى ذكر هذه المداعبة ، فقد قرأت بعد ذلك بسنوات فى كتاب عيزر وايزمان « المعركة فى سبيل السلام » أنه أحس نفس الاحساس تقريبا عندما كان فى أول رحلة له بالطائرة إلى مصر فى ظل مبادرة السلام عندما نظر إلى مطار الماظة الحربى الذى يقع فى طريق مطار القاهرة الدولى الذى نزلت فيه طائرته .

وفى اليوم التالى عقدنا جلسة مباحثات بمقر وزارة الدفاع حول الخطوات التنفيذية للانسحاب وبعض المشاكل المترتبة عليه ، وكان منها مشكلة الاشراف على الانسحاب ، وكان اقتراح اسرائيل ـ كما ذكرت وكما ذكر وايزمان فى المؤتمر



مع شارون فى زيارة الضفة الغربية

الصحفى فى مطار بن جوريون بعد لحظات من وصولنا ـ أن يتم هذا الاشراف بواسطة دوريات مصرية إسرائيلية مشتركة ، ولكننا كنا نفضل الاشراف الدولى حيث أن الانسحاب يتم فى أرض مصر ، ولا يوجد ضابط مصرى يقبل أن يخضع للتفتيش أو الرقابة من ضابط إسرائيلى . كانت هذه قناعتى كوزير للدفاع ، وعليه فلم نتمكن من الوصول إلى اتفاق على هذه المشكلة ، وتأجلت المناقشات فيها أكثر من مرة حتى تمت المباحثات الثلاثية فى واشنطن فى سبتمبر ٧٩ كما سيرد بعد ذلك .

وفى نهاية الزيارة رتب وايزمان زيارة للوفد المصرى إلى أشدود لزيارة مصانع الألكترونيات ، وفى أشدود تذكرت حرب ١٩٤٨ والتى اشتركت فيها ، وكانت القوات المصرية آنذاك قد وصلت إلى أشدود ، بل وتجاوزتها شمالا إلى قرب تل أبيب ولكن هذه المرة لم أجد فى أشدود قوات ، بل وجدت مدينة صغيرة حديثة

ونظيفة وعندما توجهنا إلى قاعة بلدية المدينة . فوجئت بأن معظم سكان المدينة من اليهود المصريين أو اليهود الذين عاشوا أو استوطنوا بلاد عربية أخرى حتى أن بعضهم قابلنا والدموع فى عينيه . حقا لقد اختلطت دموع الفرح ودموع الأسى ، **وسمعنا فى أشدود هتافات بالعربية بحياة السادات بطل السلام ، وشعرنا بالتأييد الكامل لكل خطوات السلام التى شهدتها الجماهير الاسرائيلية وأحست فيها أملا كان بعيد التحقيق .**

كانت الزيارات المتبادلة بين وزراء الدفاع فى البلدين ـ وكذا الوفود العسكرية ـ أمرا يعطيه وايزمان الكثير من الاهتمام ، وكان من رأيه أن الاتصال الشخصى بين الضباط والقادة يمكن أن يقرب ما بينهم ، وأنه يمكن أن يذيب بعض رواسب الماضى . ومن هنا فقد طلب منى أن أحضر معى بعض القيادات المصرية فى زيارة لاسرائيل ، ووجدت أنا أن هذا لا يخلو من فائدة ، فهو قد يقرب إلى القيادات الاسرائيلية المستوى العلمى والعسكرى المصرى الذى أسىء الظن به ، وقد اصطحبت معى فى إحدى الزيارات مجموعة من القيادات التى اشتركت فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان منهم اللواء ابراهيم العرابى واللواء فؤاد عزيز واللواء عبد رب النبى حافظ واللواء لبيب شراب وآخرون ، وكنت أهدف من ذلك أيضا إلى تعريف القيادات المصرية بعقلية المخطط العسكرى الاسرائيلى وأسلوبه ، وفى هذه الزيارة حضرنا حفل فى دار البلدية ، أعد خصيصا للوفد المصرى وهو عرض للفنون الشعبية . وأذكر أن اللواء ابراهيم العرابى قال لوايزمان حينذاك ، أنه لم يجد فى هذه العروض الشخصية أو الفن الاسرائيلى ، فهى كلها منقولة شكلا وروحا من فنون أوروبا الشرقية . والمعروف أن العرابى وغيره من أعضاء الوفد درسوا فى الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا ، ومعروف أيضا أن معظم قادة إسرائيل من مواليد روسيا وأوروبا الشرقية ، وأن معظم الشعب الاسرائيلى أيضا من مهاجرى هذه المناطق . كانت اللقاءات على درجة من الحساسية ، ولكنها لم تخل من فوائد حيث بدت معظم الأشياء فى ظل السلام أكثر إشراقا وأقل عتامة ، وكان اعتمال المشاعر المختلفة والمتضادة أحيانا فى نفوس الجميع وكأنها نوع من التطعيم ضد أمراض الخوف والحقد .

وفى هذه الزيارة التقيت بإيجال يادين وكنت قد قرأت عنه أنه مغرم بكتابات ليدل هارت كاتب الاستراتيجية البريطانى أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ، وهو صاحب فكرة الاستراتيجية غير المباشرة أو الاقتراب غير المباشر ، وبالتقائى بإيجال يادين وجدت أنه شخصية هادئة جدا ، تغلب عليه صفة أستاذ التاريخ الباحث ، وهو كثير العناية بالبحث عن الآثار الاسرائيلية ، لوضع التاريخ الاسرائيلى ، وهو مشترك فى هذه الهواية مع ديان الذى يعشق الآثار هو الآخر .



مع إيجال يادين فى الزيارة الرسمية لوزير الدفاع المصرى لاسرائيل .

وفى نفس برنامج هذه الزيارة زرنا مسعدة أو الماسادا وهى عبارة عن تل شديد الارتفاع وحاد الانحدار يطل على البحر الميت ، حيث كان يتمركز فيه أيام الرومان حوالى ٤٠٠ من اليهود الفارين من الظلم والاستبعاد الرومانى فى ذلك العهد وصعدنا إلى هذا الحصن وشاهدنا آثاره ، وبعد الزيارة بادرنى صحفى إسرائيلى من مجلة جيش الدفاع الاسرائيلية بسؤاله :

« هل وضعت الماسادا فى اعتبارك عندما كنت تفاوض فى واشنطن للوصول إلى اتفاق السلام ؟ » .

كان السؤال استفزازيا وغير منطقى .

وكان الرد أننى كنت أضع أمامى المستقبل وليس الماضى ، ولم اضع الماسادا ولا الفالوجا أيضا حيث حوصر الجيش المصرى فى ١٩٤٨ ولم يستسلم على الاطلاق بل صد الهجمات المتتالية فى بطولات سجلها التاريخ ،

ولم ينتجر كما فعلوا فى الماسادا . ان الفارق كبير جدا ، ولكن هذا لم يخطر ببالى وأنا أنظر للأمام لمستقبل يمكن أن تتجاور فيه الشعوب فى ظل سلام شامل وسعى لمستقبل أفضل ، وأسقط فى يد الصحفى ، وأغلب ظنى أنه لم ينشر هذا الرد على سؤاله ، **وأحب أن أذكر هنا أننى رغم زياراتى المتكررة لاسرائيل من خلال المفاوضات أو من خلال الزيارات الرسمية ، والتى بلغت حوالى ٧ زيارات إلا أننى رفضت كافة العروض لزيارة القدس العربية والمسجد الأقصى ، بل ورفضت فى إحدى المرات أن أصل حتى لحدودها واعتذرت بأننى سأدخلها يوما ما بنفس راضية عندما تحل مشكلتها** ، ومن الحق على أيضا أن أقرر أن السادات أيضا رغم زيارته لاسرائيل أكثر من مرة إلى حيفا (أو تل بيب) إلا أنه لم يدخل القدس إلا فى زيارته الأولى لالقاء خطابه فى الكنيست بعد المبادرة وكان لزيارته فى ذلك الوقت مغزى آخر .

□ تحية العلم

ومن ذكرياتى لهذه الزيارة الرسمية لاسرائيل كوزير للدفاع أننى واجهت مشكلة حادة ، ولكنها من المشاكل الطريفة التى لا تحس بطرافتها إلا بعد أن تنقشع ، فقد كان على أن أحضر الاحتفال الرسمى باستقبالى ، وطبيعى أن على أن أحيى العلم الاسرائيلى طبقا للتقاليد العسكرية ، وكنت وزيرا للدفاع ، ولكننى فى الصباح وقبل مراسم الاحتفال بساعات أحسست بألم روماتيزمى فى أصابع يدى اليمنى ، وهى آلام عادية أعتدتها نتيجة إصابة بعض المفاصل بالروماتويد ، ولكنى لاحظت أن الأصبع الوسطى فى اليد اليمنى منحية إلى الأمام ، ويصعب على إعادتها لمكانها حتى بمساعدة الأصابع المجاورة ومددت يدى أمامى ففزعت من الحرج الذى يمكن أن يقابلنى إذا قمت بأداء التحية وأصبعى على حالها من الانحناء للأمام ، وأسرعت أستدعى الدكتور تحسين الحديدى (أستاذ الأمراض الروماتيزمية) وكان يرافقنى فى هذه الزيارة لمراعاتى طبيا خاصة بالنسبة للروماتيزم الذى عانيت منه الكثير وطلبت منه حلا عاجلا يعيد أصبعى إلى استوائها مع باقى أصابع الكف ، وأشار على بأخذ حقنة فى مفصل الأصبع ، ووافقت على مضض ، وكانت حقنة مؤلمة حقا ، ولكن الوقت حتى الاحتفال لم يسمح فعليا بسريان تأثير الحقنة إلى الأصبع المنحنية . . وكانت ورطة ، ولم ينقذنى منها إلا أننى تذكرت أننى فى ملابسى المدنية وبدون غطاء للرأس وأن التقاليد العسكرية تسمح فى هذه الحالة أن يتم التعظيم بواسطة لفت الرأس إلى اتجاه العلم مع ضم الذراعين للجنب ، وكانت هذه الطريقة الوحيدة لتجنب احتمال عمل أزمة دبلوماسية فى أول زيارة رسمية لاسرائيل .

□ قبلة فى رمضان

وفى نفس الزيارة لاسرائيل . . وكنا فى رمضان ، توجهت مع عيزر وايزمان إلى شارع ديرتجوف فى وسط تل أبيب مشيا على الأقدام ، نظرا لأنه فى هذا الشارع لا يسمح فيه بمرور السيارات فى بعض أيام الأسبوع ، وعند صعود أحد الكبارى الموجودة فى طريق سيرنا ووسط زحام شديد من الصحفيين ورجال الأمن المصرى والاسرائيلى والجمهور ، وإذا بسيدة إسرائيلية فى الستينات تخترق الصفوف وتندفع إلى لتعانقنى بشدة مع قبلة - غير مفطرة - وقالت الله يبارك وفعلت نفس الشىء مع عيزر وايزمان بين ومضات كاميرات المصورين والصحفيين ، وشعرت على الفور أنها إحدى الأمهات اللائى فقدن فى الحرب مع مصر أبنا أو زوجا أو أخا أو اللائى لهن فى القوات الاسرائيلية ابنا تأمل ألا يحارب ، أو تضطره الظروف لمواجهة الموت فى أى حرب مقبلة .

ومن الظريف أنه فى اليوم التالى ظهرت فى إحدى الصحف العربية الرافضة وتحت عنوان « قبلة فى رمضان » صورة للسيدة الاسرائيلية ، وهى تعانق وزير الدفاع المصرى ، ولقد ذكرنى هذا الحادث بسؤال من الصحفية الاسرائيلية سمدار بيرى مراسلة يدعوت أحرنوت عن مقابلتى مع إسرائيليين أو مصريين فقدوا أعزاء لديهم فى الحرب بين الدولتين ، ولا أدرى لماذا قفزت إلى ذهنى على الفور أكثر من صورة منها صورة هذه السيدة ، وصورة أخرى لزوجة أحد المفقودين فى سيناء ، تقدمت إلى أثناء إحدى زياراتى لاسرائيل تطلب البحث عن جثة زوجها ، وقد استجبت فورا لطلبها وتم فى هذه الفترة العثور على الجثة وسلمت إلى إسرائيل ، وقفز إلى ذهنى أيضا صور ثلاثة من قادة اللواءات المدرعة فى ١٩٧٣ أحدهم العميد أ. ح. محمود خليل وكان قائدا للواء الأول المدرع ، وأصيب إصابة أدت إلى فقدانه لنعمة البصر - واستمر فى الخدمة حتى رقى إلى رتبة اللواء وخدم فى كلية الدفاع الوطنى ، ونال درجة الدكتوراة فى العلوم السياسية ، وكان مثلا حيا للضابط المصرى ، لم يمنعه حتى فقدانه للبصر من أن يستمر فى البذل والعطاء ، وتذكرت أيضا عائلة الشهيد العميد أ. ح / توفيق أبو شادى الذى استشهد فى سيناء وكان قائدا لللواء المدرع ، وكانت شجاعته واقدامه مثلا للقائد المصرى ، والعميد أ . ح نور عبد العزيز الذى كان قائدا ان قائدا للواء الثالث المدرع والذى وصل إلى أبعد نقطة فى سيناء وصلتها الوحدات المصرية فى حرب ١٩٧٣ على مشارف ممر متلا ، حينما دفعت الفرقة ٢١ لتطوير الهجوم فى ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ تخفيفا للضغط على الجبهة السورية ، والذى كان دائما فى مقدمة قواته مما عرضه

للموت فى مركبة قيادته بواسطة صاروخ جو/ أرض وكانت زوجته وما زالت مثلا حيا للصبر والشجاعة . أنها صور أكثر من أن يحصرها الذهن ، ولكن مكانها الحقيقى جعبة التاريخ العريق ، لهذا الشعب العريق الذى جبل على العطاء منذ فجر التاريخ .

ومن ذكرياتى أيضا فى هذه الزيارة أنه كان من المصادفات وفاة إيجال ألون فى نفس فترة الزيارة ، بل وفى اليوم التالى لمقابلتى له ، وكنت متأثرا بذلك ، ولكننى لم أكن أمتلك الوقت لحضور تشييع الجنازة . وفى اللقاء الصحفى الذى سبق مغادرتى لاسرائيل سألنى المراسلون إذا كنت سأبقى لحضور الجنازة واعتذرت بالوقت ، فطلبوا منى نعيا لايجال آلون ، ولم أجد بدا من ذلك ، فقلت إن إيجال آلون رجل وطنى من الطراز الأول ، وقد كان أصغر وزير دفاع فى بلده ، وقد ضحى من أجل بلده بالكثير من الجهد والمال ، وليس أدل على ذلك من تنازله عن ٤٠٠ فدان كان يمتلكها لانشاء مستوطنة ، وأنه فضل أن يعيش عمره الباقى فى مستوطنة مع الوافدين الجدد لاسرائيل على الشاطىء الغربى لبحيرة طبرية .

□ عودة إلى حيفـا

كانت زيارتى التالية لاسرائيل برفقة الرئيس السادات فى الرابع من سبتمبر ، وقد تمت الزيارة بعد رحلة بحرية على الباخرة المصرية « الحرية » ، التى بنيت فى عهد اسماعيل باشا وتعد أقدم قطعة بحرية تجوب البحار فى العالم ، وكان فى استقبال الباخرة المصرية عند دخولها إلى المياه الاقليمية الاسرائيلية تشكيل من عشر سفن حربية حاملة للصواريخ ، وتشكيل من الطائرات المقاتلة الاسرائيلية ، وكان استقبالا رسميا وشعبيا حافلا للسادات عند وصوله لحيفا واستقبلته الجماهير على الطريق ومن فوق أسطح المنازل بالهتافات والزغاريد ، **حتى أن العرب الفلسطينيين واليهود الناطقين بالعربية هتفوا بالروح بالدم نفديك يا سادات** ، وكان للهتاف وقعا غريبا على الأسماع وهو يصدر من داخل إسرائيل . لقد أصبح الشعب الاسرائيلى متعاطفا إلى أقصى الحدود مع السادات رجل السلام الذى استطاع أن يحول مشاكلهم المعيشية داخل وطنهم الجديد إلى أحلام وردية فى ظل السلام ، فالمشكلة الرئيسية فى إسرائيل كانت هى شبح الحرب الذى يجثم على حدودها وفوق سمائها ، والذى دعا العديد من الاسرائيليين إلى الهجرة العكسية إلى خارجها ، وشعرت وأنا أتابع الاستقبال الحافل بأن الشعب الاسرائيلى برغبته الملحة فى السلام قد وضع قادته أمام معادلة صعبة ، فالسلام كما يعنيه السادات هو سلام شامل كامل فى المنطقة كلها وليس على الحدود

المصرية الاسرائيلية ، بينما يرى قادة إسرائيل فى ذلك الوقت أن هذا السلام يجب أن يكون سلاما منفصلا مع مصر فقط . وأن إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وقيام الدولة الفلسطينية أمر لا يمكن لاسرائيل أن تقبله أو تقدم عليه ، وهى التى تخطط للتوسع وتوفير المكان المناسب لمهاجرين جدد إلى إسرائيل عن طريق التوسع فى بناء المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة ، حيث الأرض الصالحة للزراعة ، وحيث يتوافر الماء اللازم للمشروعات التى يمكن أن يستغلها هؤلاء المهاجرون الجدد ، ونسيت إسرائيل أنه ما ضاع حق وراءه مطالب ، وأن الفلسطينيين مهما طال الزمن أو قصر ملتفون حول أمل الشعب الفلسطينى ، وأنها بمقاومتها لآمالهم المشروعة إنما تزيد من تعميق هذه الكراهية والحقد والحرب ، بل وتجميد السلام القائم بينها وبين مصر وهو المرتبط أصلا بصيغة واضحة للحكم الذاتى الفلسطينى فى وثائق كامب ديفيد ، وأحسست أن السادات بخطواته الجريئة فى طريق السلام قد وضع قادة إسرائيل أمام واقع صعب . لقد كانت هتافات الاسرائيليين ترحيبا بالسادات وكأنها دعوة علنية لقادتهم لادراك الحقائق بألوانها الواقعية ، بل وتحذيرا لهم من إفساد هذا الواقع الجديد .

وانتهى هذا الاستقبال الرائع بوصولنا إلى أحد الفنادق على جبل الكرمل ، وكانت الطبيعة أكثر من جميلة حولنا ، ولكن منظرها لم يستوقفنا لحظات فقد كان ولابد أن يبدأ على الفور لقاء عمل بين السادات وبيجين ونافون ، وبينى وبين عيزر وايزمان أعقبه غذاء وأعقب الغذاء مباحثات أخرى ، وكانت كلها منصبة على الموضوع الذى فرض نفسه كموضوع للساعة وهو إيجاد البديل لقوات الطوارىء الدولية التى ستصبح الحاجة إليها ملحة فى مراحل الانسحاب النهائية ، وكان هناك أيضا موضوع التبكير بالانسحاب من سانت كاترين ، وأسفرت المباحثات عن تقدم فى موضوع تبكير الانسحاب ، ولكن بقيت مشكلة القوات المتعددة الجنسية التى تؤيد مصر والولايات المتحدة إنشائها بينما تؤيد إسرائيل إنشاء دوريات مشتركة مصرية وإسرائيلية تحت إشراف الولايات المتحدة وحدها ، وهى الحليف الدائم الانحياز لاسرائيل ، والذى يمكن لاسرائيل أن تستظل بقوته لتنفيذ مخططاتها .

وفى صباح اليوم التالى فوجئت بحضور عيزر وايزمان والجنرال ابراهام تامير إلى غرفتى ، يطلبون منى التوقيع على ورقة أحضروها معهم ، وقرأت الورقة وقالوا : أن السادات قد اتفق مع مناحم بيجين على تشكيل ما يعرف بدورية ضباط ، وما يعنى داورية من ضابط مصرى وضابط إسرائيلى فى مرحلة الانسحاب المبدئى لمتابعة تنفيذ الانسحاب ، وكان هذا يعنى ببساطة كما ذكرت قبلا مرور ضابط مصرى مع ضابط إسرائيلى على القوات المصرية .

والواقع أن الرئيس السادات كما علمت بعد ذلك قال لمناحم بيجين : إننا ليس لدينا مشاكل وليس فى نيتنا أى نوع من الخيانة ، وأنه طالما وقعنا معاهدة السلام فلا مانع عندى من أى إجراء لطمانتكم بما فى ذلك شكل من التعاون المشترك فى الاشراف على الانسحاب . وتلقف الجانب الاسرائيلى هذا الحديث المتسامح من السادات وارادوا تسجيله على ورقة عليها توقيع وزير الدفاع المصرى ، ورفضت أن أوقع على الورقة وقلت لوايزمان : أنا لا يمكن أن أسمح لنفسى كوزير دفاع مصر أن أوقع على مثل هذه الورقة ، وسوف أقاوم هذا الاتجاه كوزير للدفاع باقصى ما لدى من قوة ولن أنفذها مهما كانت النتائج . وتكهرب الجو ، ولكن حديثى أو قرارى كان اكثر جدية من محاولة إثنائى عنه .

□ مياه النيل

لقد كان السادات سياسيا بارعا يجيد التلويح بالمغريات ، ولكنه كان يدرك الأبعاد الحقيقية لكل الموضوعات تحت البحث والمناقشة ، وقد ذكرنى ذلك بموضوع مياه النيل التى قامت الدنيا فى مصر بسببها عندما قيل أن السادات ينوى توصيلها إلى إسرائيل ، وكان واقع الأمر أن السادات فى لقائه مع بيجين فى أسوان كان يحاول بشتى الطرق أن يضع أقدام الفلسطينيين فى القدس ، وكان يعلم أن هناك مشكلة مياه فى إسرائيل فلوح بما معناه أنه فى نظير أن تصبح القدس عربية فإنه قد يمكن إمدادها بماء النيل ، وكان السادات يعلم استحالة موافقة بيجين على عروبة القدس ، بل وقد رد بيجين يومها بأن استقلال إسرائيل ليس محلا للبيع . لذلك فأنا أقرر هنا للتاريخ أن هذا الحديث عن مياه النيل كان حديثا شخصيا بين الرجلين ، ولم يكن أبدا موضوعا يبحث على مائدة المفاوضات فى أى وقت من الأوقات .

لقد حاول السادات بشتى الطرق أن يجتذب بيجين خارج الخط الجامد الذى كان يسير عليه وهو رغبته فى اتفاق ثنائى ، لأن إرث إسرائيل هو الضفة وغزة ولا تجوز المناقشة فيه ، وما زال هذا خط الليكود حتى كتابة هذه السطور ، ومن أجل ذلك كان بيجين يحاول التطويل بعد المبادرة لكسب الوقت أمام الحرج الذى وضعه فيه السادات بمبادرته ، وكان المنطقى تجاوبا مع المبادرة أن يبادر بيجين بعمل إيجابى مثل ما اقترحه ديان مثلا من تسليم العريش عقب المبادرة مباشرة ، ولكن الذى حدث أن بيجين حاول استغلال الوقت لصالحه بكل التعقيدات التى خلقها بعد المبادرة بغرض كسب الوقت حتى يجمع الرأى العام الداخلى فى صفه ،

وليس فى صف حزب العمل المعارض الذى كانت تصريحاته معتدلة للغاية ، وحتى يستطيع فى المستقبل أن يضمن احتفاظ إسرائيل بالضفة وغزة ، وأن يجعل اتفاق كامب ديفيد الذى وقع بعدها له طبيعة ثنائية لا أكثر ولا أقل . ومن هنا أذكر أن رأى الرئيس السادات بعد اجتماعات ليدز ورأى كرايسكى بعد مقابلة حسن التهامى أن هذا أوان وقفة مع بيجين ، ولذلك فبعد تصريحات بيجين وقتها حول العريش وإبقاء مستوطنة ينعوت ومغسلتها أمر السادات بإعادة طاقم التفاوض الاسرائيلى فورا من مصر إلى إسرائيل ، وكان يتكون من جنرال تامير وآخرين . والاعتذار عن قبول رسالة بيجين سواء عن طريق الجمسى أو السفير الأمريكى ، وقرر إعلان خط متشدد دون أن يسمح لبيجين أن يستغله .

والحقيقة أن مناحم بيجين من الشخصيات العنيدة ، ورغم أنه له بعض الفضل فى الوصول إلى اتفاقية السلام إلا أنه يرجع إليه الفضل أيضا فى العقبات التى دأب على خلقها فى طريق السلام . لقد ألتقيت ببيجين عدة مرات وكان لقائى الأول به أثناء لقائه مع السادات فى الاسماعيلية .

ولا أنكركم أننى لم أكن متعاطفا مع آراء بيجين وزاد هذا الإحساس عندى عند سماع رده على خطاب السادات فى القدس ، فى الكنيست الإسرائيلى ، فقد استشعرت فيه التعصب والجمود ، وطبيعى أننى بما أعرفه من تاريخ مناحم بيجين لم يكن الأمر على غريبا ، ولكننى تصورت أن مبادرة السلام يمكن أن تغير ـ ولو بقدر ما فيها من الشجاعة والصراحة ـ بعضا من الغموض المخيم على أفكار بيجين فارس العهد القديم وفى إسرائيل ، على أساس أن فيها تحقيقا لأحلامه فى الاستقرار والأمان ، ولكننى أعتقد أن بيجين لم ينظر إلى السلام من هذه الناحية ولكنه نظر إليه كإنجاز لصالح إسرائيل ، وقد بدأ بيجين بالحماس للسلام الشامل وانتهى بالإصرار على التسوية السلمية بين اقليمى مصر وإسرائيل . أما ما يخص يهودا والسامرا كما يحلو له أو كما يصر على تسميتها فإنه لم تراوده لحظة واحدة فكرة التخلى عن سيطرة إسرائيل عليها ، ومع ذلك فهو يتحدث عن الحكم الذاتى الإدارى فقط على أنه أقصى آمال السكان العرب فى الأراضى المحتلة ، التى يمكن أن يطمعوا فى تنازلات إسرائيل بشأنها .

لقد كنا فى قارب واحد ، ولكن بيجين كان دائما يجدف فى الإتجاه المعاكس .

ولكى أكون عادلا فى حكمى على مناحم بيجين أقول أنه رجل مؤمن بأفكاره ولا يجامل فى سبيل ما يعتقد ، بل أنه يتشدد إلى أقصى الحدود ويتحمس لما يؤمن به أشد التحمس . وبيجين سياسى محنك ، وهو كثير القراءة وافر المعلومات ، ولا أشك فى أن مناحم بيجين لو كان فى المعارضة وقت المفاوضات لما أمكن الوصول

إلى السلام ، فبيجين كان قويا واثقا فى نفسه ، وحصل على شعبية فى ذلك الوقت أهلته للتوقيع على كامب ديفيد ، ومعاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية .

وبيجين شأنه شأن معظم القادة الإسرائيليين مستعد لإتخاذ أى قرار مهما عظمت نتائجه ما دام يعتقد أنه لصالح إسرائيل ، وهم فى ذلك ولا شك مستندون إلى التأييد الكامل من الولايات المتحدة لسياساتهم واستجاباتها المستمرة لمطالب أمنهم ، حتى لو كانت على حساب الآخرين . وأذكر أن بيجين اتفق مع السادات على لقاء فى شرم الشيخ فى فترة الانسحاب الجزئى ، وكانت شرم الشيخ ما زالت محتلة ، وقد صحبت الرئيس السادات فى هذا اللقاء الذى انتهى بعقد مؤتمر صحفى أثنى فيه الرئيسان على سير عملية السلام ، وتقرر فى هذه الجلسة إنشاء اللجنة العليا للتطبيع والتى رأسها عن الجانب الإسرائيلى وايزمان وأنا من الجانب المصرى ، وأذكر أن بيجين بعد أن صافح السادات وعانقه مودعا وجدته على غير العادة يعانقنى بحرارة ويقول لى (God pless you) « بارك الله فيك » وأثار عناقه لى دهشتى البالغة خاصة وقد بدا لى أنه يخفى شيئا لم أتبينه ، وفى الطائرة أثناء العودة صرحت للرئيس السادات بهذه الملاحظة ، وقلت له أن بيجين سلم على بترحيب وعمق شديدين ، ويبدو أن وراء هذا الترحيب حدثا أو شيئا لا أعلمه ، وفعلا ، وبعد مرور ٤٨ ساعة على هذا اللقاء وفى حوالى الخامسة بعد الظهر اتصل بى الرئيس السادات تليفونيا فى المنزل ، وهو فى حالة ثورة عارمة ، وطلب منى سرعة إصدار بيان عنيف ضد إسرائيل فقد سمع فى إذاعتها أنها قامت بضرب المفاعل الذرى العراقى ، وقال أن بيجين بهذا العمل قد تسبب فى إحراج شديد للرئيس ، وأن هذا العمل لا يتمشى مع خطوات السلام المنشود فى المنطقة ، وأصدرت البيان ، وكان من الطبيعى أن أصدره باسم وزارة الخارجية ، ولكن الرئيس فيما يبدو رأى أن يصدر بيانا أعنف وباسم رئاسة الجمهورية ، وقد كان فعلا وصدر كلا البيانيين وأذيعا قبل أن تعلن العراق عن قصف المفاعل فيها ، وكان لسرعة صدور البيانات فى هذا الموعد وقبل إعلان العراق رسميا عن قصف المفاعل أثرا فى توضيح موقف مصر من عمل كان من الطبيعى أنها لم تعلم به ، ولو علمت لكان لها موقف آخر من إسرائيل فليس من المعقول أن تسمح مصر بالمساس بأى دولة عربية . وقد احتجت إسرائيل بعد ذلك بأنه كان من المقرر أن يتم اللقاء بين الرئيس وبيجين قبل ذلك بأسبوع أو أكثر ولكن الظروف هى التى حالت بين الرئيس السادات وتلبية هذه الدعوة . وأن إسرائيل اضطرت لضرب المفاعل فى هذا التوقيت عندما علمت أن المفاعل العراقى أوشك أن ينتهى العمل فيه وأرادت أن تضربه قبل أن يبدأ فى العمل حتى لا يتسبب ضربه بعد العمل فى خسائر جسيمة للعراق وللمدنيين فيه ، وطبعا لم يكن هذا التبرير لينطلى على

العالم ، فقد كان مفاعلا للتدريب ، وكل ما هناك أن إسرائيل لم تشأ أن تتقدم دولة كالعراق فى مجال التكنولوجيا النووية ، وهى دائما تتبع الأنشطة العربية فى هذه المجالات بالتعطيل ، وما زالت هناك علامات استفهام كبيرة حول مقتل الدكتور المشد عالم الذرة المصرى الذى كان خبيرا لدى العراق ، والذى أغتيل فى باريس أثناء رحلة التعاقد مع فرنسا لإستيراد بعض المعدات الخاصة بالمفاعل .

□ عودة إلى واشنطن

تنص المادة السادسة من الملحق الأول من المعاهدة المصرية الإسرائيلية فى الفقرة الثامنة على أنه : يتفق الطرفان على الدول التى تشكل منها قوات الأمم المتحدة والمراقبون على أن تكون من غير الدول ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، كما اتفق الطرفان على أنه فى حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بأحكام الفقرة الثامنة من المادة ٦ من الملحق الأول ، فإنهما يتعهدان بقبول أو تأييد ما تقترحه الولايات المتحدة بشأن تشكيل قوات الأمم المتحدة والمراقبين .

ولما كانت وجهات النظر فى كل من مصر وإسرائيل قد اختلفت فى هذا الشأن ، فقد تقرر أن تجرى محادثات فى واشنطن فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٩ على مستوى وزراء الدفاع والخارجية لبحث هذا الموضوع ، وسافرت يوم ١٥ سبتمبر إلى واشنطن برفقة وفد عسكرى كان يضم اللواء محسن حمدى ولواء لبيب شراب ، وأنضم له لواء عبد الحليم أبو غزالة الملحق الحربى المصرى وقتئذ فى واشنطن ، فقد كان من المقرر أيضا بحث احتياجات مصر من السلاح مع هارولد براون وزير الدفاع الأمريكى وفى نفس الوقت كان نائب رئيس الجمهورية حسنى مبارك موجودا فى زيارة عمل لواشنطن ، وكان مقررا عند عودتى من واشنطن المرور على باريس لإجراء مباحثات مع وزير الدفاع الفرنسى يوم ١٩٧٩/٩/٢٤ بشأن احتياجات مصر من الأسلحة الفرنسية تنويعا لمصادر السلاح ، حيث كان هذا هو الخط الذى رأت مصر إتباعه حتى بعد أن أعتزمت الولايات المتحدة أن تكون المورد الرئيسى للسلاح لمصر ، ولم يتأكد اعتزامها على ذلك إلا فى مايو ١٩٧٩ ، ولهذا الموضوع تاريخ لعل من الواجب أن أذكره هنا ، وأن أكتب لوجه الحقيقة عن فكر السادات فى معالجته .

□ استراتيجية السادات

ففى أحد اللقاءات مع الرئيس السادات فى ١٩٧٨/٣/٢٥ ، أى بعد مبادرة السادات كان للرئيس رأيا فى أننا يجب أن لا ننسى الالتزام بخط استراتيجى واضح ، وضرب مثلا بأن بن جوريون التزم بعد ثورة ١٩٥٢ فى مصر بخط واضح أيضا وهو الإيقاع بين مصر الثورة وبين الولايات المتحدة للإنفراد بصداقة القوة العالمية ، وقد نجح فى ذلك فعلا ، وبين السادات أن الاستراتيجية الإسرائيلية دائما وعلى مدى تاريخها ، تلجأ إلى قوة كبرى وهذا هو الأمر الطبيعى لدولة تريد الحصول على السلاح والقوة . وضرب مثلا أيضا بأن أمريكا ساعدتنا فى السنة الأولى للثورة . أيام السفير كافرى مما أزعج إسرائيل فلجأت لعملية لافون التى اشتهرت بفضيحة لافون ، وكان السادات يرى أن الخط الاستراتيجى الواضح لنا أنه يجب عدم التعرض للعلاقة المصرية الأمريكية ، وقد كان السادات ملتزما بهذا الخط بل أنه وضعه نصب عينه مركزا على الولايات المتحدة والعلاقة معها ، وعلى صداقته العميقة مع كارتر ومع كبار المسئولين الأمريكيين ، وقد نجح فعلا فى خلق أسس طبيعية لهذه العلاقة رغم إصراره فى نفس الوقت على إعطاء مصر شخصية مستقلة فى قرارها عن أى قوة كبرى ، وأذكر أن كيسنجر قال للسادات فى وقت من الأوقات أنه لو أن السادات طلب من الولايات المتحدة أى شىء نظير إخراجه للخبراء الروس عام ١٩٧٢ لاستجابت الولايات المتحدة لطلبه نظير ذلك ، ولكن السادات كان يرغب فى أن يكون قرار إخراجهم قرارا مصريا وبناء على سياسة مصرية وليست أمريكية ، وقد كان هذا اقتناع السادات دائما ، وكان يفخر بأن السلم والحرب إرادة مصرية وليس إرادة أى دولة كبرى ، وكانت هذه نقطة جوهرية فى سياسة السادات بل وفى شخصيته .

ولم تفاتح الولايات المتحدة مصر برغبتها فى أن تكون المورد الرئيسى للسلاح لمصر حتى بعد أن انخفضت درجة حرارة العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى ، بعد إخراج الخبراء فى مايو ١٩٧٢ . ولم تتأكد رغبة الولايات المتحدة فى ذلك إلا فى أوائل عام ١٩٧٩ حين التقى هارولد براون وزير الدفاع الأمريكى بالسادات فى الاسماعيلية بحضورى ، وصارحه بأن الولايات المتحدة قررت أن تكون المورد الرئيسى للسلاح ، وكان هذا بالطبع بعد أن زالت مخاوف الولايات المتحدة من احتمال استخدام هذا السلاح ضد حليفتها إسرائيل ، وفعلا حضر إلى مصر فى ١٩ مايو ١٩٧٩ - أى بعد توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية بشهرين تقريبا - مساعد وزير الدفاع الأمريكى على رأس وفد عسكرى لتوقيع اتفاق عسكرى قيمته ١٥٠٠ مليون دولار .

وقد صاحب ذلك وقتئذ مناقشات فى وزارة الدفاع حول توزيع هذا المبلغ على الأسلحة اللازمة لمصر وهى كثيرة ، وبدلا من الطائرات F 5 التى كان من المزمع أن تتولى السعودية تمويلها لمصر عام ١٩٧٨ والتى استمر التفاوض بشأنها حتى أوائل عام ١٩٧٩ حصلت مصر على الطائرات F 4 الفانتوم وهى بالطبع أكثر قوة وكفاءة من الطائرة F 5 علاوة على أنواع أخرى من الأسلحة تم الاتفاق عليها فى أكثر من زيارة سابقة لوفود أمريكية ، كان يرأسها أحيانا وزير الدفاع ، وتم الاتفاق أيضا على الخطوات التنفيذية لصفقة الأسلحة التى ستحصل عليها مصر والتى لم يكن تحديدها أو مناقشتها مع الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة صعبا رغم أن احتياجات مصر من السلاح كانت متعددة ، وقد كنت أحد المسئولين عن خطة تطوير القوات المسلحة بعد حرب ١٩٧٣ قبل وأثناء عملى مساعدا لوزير الدفاع ، وقبل تعينى رئيسا للمخابرات العامة مما سهل كثيرا وضع القرار بالنسبة لاختيار السلاح ونوعه وكميته طبقا لخطة التطوير ، وقد اشتملت هذه الصفقة علاوة على الطائرات F 4 على صواريخ متطورة مضادة للطائرات (ودبابات م ٦٠ أ ٣) وناقلات مدرعة م ١١٣ والصواريخ TOW المضادة للدبابات ، والتى أدخل جيلها لمصر لأول مرة والتى استخدمتها إسرائيل فى عام ١٩٧٣ ضد القوات المدرعة المصرية فى المراحل الأخيرة من الحرب عندما ألقت الولايات المتحدة بثقلها كله لإعادة التوازن لصالح إسرائيل وإنقاذها من هزيمة محققة ، فزادت من إمدادتها بأحدث ما فى الترسانة الأمريكية من السلاح ، ومنه الدبابات م ٦٠ أ ٣ والصواريخ TOW المضادة للدبابات .

وقد رأيت وقتئذ ـ بناء على طلب السادات بأن تشترك بعض هذه الأسلحة فى العرض العسكرى فى أكتوبر ١٩٧٩ ـ أن تكوين شركة لنقل الأسلحة لمصر قد تأخر وقتا طويلا ، وأنه من الأصوب أن تتولى وزارة الدفاع الأمريكية نقل هذه الأسلحة لمصر بمعرفتها ، وطبيعى أن هذه كانت تجربة مثيرة حيث تصل هذه الأسلحة إلى مصر فى ظروف من العداء العربى الذى بلغ منتهاه بعد مؤتمر بغداد ، وأصبحت شحنات الأسلحة تمر فى هذا البحر من العداء الذى يمتد من شمال المغرب عند جبل طارق وحتى حدود مصر مارا بالمغرب والجزائر وتونس وليبيا القذافى . وكان تأمين هذه الشحنات أمرا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لنا ، وعلى ذلك فقد كان من الأنسب إلقاء مسئولية تأمينها على وزارة الدفاع الأمريكية وقتئذ فى المراحل الأولى للإمداد بالسلاح الأمريكى .

كانت المفاوضات فى واشنطن فى ١٨/٩/١٩٧٩ والتى نحن بصدد الحديث عنها سهلة ، وأبدى الأمريكيون تفهما كبيرا لاحتياجاتنا ومطالبنا من السلاح وكانت كلها تقريبا فى حكم المتفق عليها .

ومن المهام الأساسية لهذه الزيارة كما ذكرت مناقشة أمر الإشراف على الانسحاب الإسرائيلى من سيناء ، وتمت فى هذه الخصوص عدة اجتماعات بينى وبين فانس وزير الخارجية فى ١٨ / ٩ وبعدها مع الوفدين الأمريكى والإسرائيلى . كان برفقتى فى هذه المحادثات أشرف غربال سفير مصر فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت والسفير إيهاب وهبه من الخارجية ، وكان فانس يرأس الوفد الأمريكى بينما يرأس وايزمان وفد إسرائيل . وفى هذه الاجتماعات أصر الجانب المصرى على ضرورة المشاركة الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالترتيبات التى سيتم الاتفاق عليها فى حين اقترح الجانب الإسرائيلى قيام دوريات مراقبة مشتركة من مصر وإسرائيل ، وقد أبدت إسرائيل عدم ارتياحها إزاء إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على الاتفاق مع وجهة النظر المصرية ، وعلى عدم إنهاء مهمة هيئة الرقابة الدولية فى سيناء . تمت خلال هذه المباحثات اتصالات بينى وبين د . عصمت عبد المجيد رئيس الوفد المصرى فى الأمم المتحدة لاستطلاع رأى فالدهايم سكرتير الأمم المتحدة بهذا الخصوص ، كما فعل سيروس فانس الشىء نفسه .

ونجحنا فى الإبقاء على المراقبين الدوليين ، وفى تشكيل مجموعة من المراقبين الأمريكيين تشترك فى الإشراف على الانسحاب ، وتضمن أيضا استخدام طائرات الاستطلاع الأمريكية (ى ـ ٢) فى عملية الاشراف ، وفعلا بدأت وزارة الخارجية الأمريكية مشاوراتها مع أعضاء الكونجرس للحصول على موافقتهم على تشكيل هذه المجموعة الأمريكية من المراقبين المدنيين ، وذلك بزيادة عدد الأمريكيين العاملين بمحطة الإنذار المبكر فى سيناء (التى انشئت بعد اتفاقية فض الاشتباك فى سيناء عام ١٩٧٤) لحين الوصول إلى اتفاق بشأن تكوين قوة متعددة الجنسيات بعد انتهاء الانسحاب النهائى من سيناء أى بعد سنتين ، وهو مشروع طويل الأجل ويحتاج لدراسة متأنية كما يحتاج إلى موافقة الدول المعنية للانضمام لهذه القوة المتعددة الجنسية خارج إطار الأمم المتحدة .

وأعلن فانس فى ١٩/٩/١٩٧٩ أنه تم التوصل إلى اتفاق مبدئى حول تشكيل قوة حفظ سلام ، وأن صيغة تشكيلها سوف تعرض على الحكومات الثلاث لإقرارها رسميا .

وقد استطعنا بهذا الاتفاق أن نضمن ألا يوجد فى المنطقة أ والمنطقة ب أى قوات أجنبية ، وأن المراقبين المدنيين الأمريكيين والذين لا يتجاوز عددهم ٢٠٠ هم الذين سيقومون بعمليات المراجعة فى المنطقتين مع زيادة فترات المسح الجوى ، بينما تقوم دوريات مصرية وأخرى إسرائيلية بإنشاء نقط مراقبة كل على جانبه

لمراقبة المنطقة العازلة ويتولى الفنيون الأمريكيون معاونة المصريين من جانب والإسرائيليين من جانب آخر فى مراقبة الالتزام الدقيق بأحكام المعاهدة ونصوصها ، باشتراك طائرات استطلاع أسبوعية فوق هذه المناطق ، وأن يتم تبادل المعلومات دون أن تكون هناك دوريات مشتركة مصرية إسرائيلية ، وكل هذه الإجراءات ليست أصيلة فى المعاهدة ، كما هو معلوم ولكن كان الغرض منها تحقيق نوع من الأمان لإسرائيل التى كانت تعتقد أن إنسحابها من سيناء دون أى حماية يعتبر مغامرة كبرى ، وقد عبر عن ذلك موشى ديان فى كتابه « الاختراق » فى معرض حديث له مع الرئيس كارتر وبرزنسكى « أما عن جانب قوات الأمم المتحدة قلت أنه إذا لم تتمكن الأمم المتحدة من تخصيص جهة معينة تتحمل مهام القيام بدور القوات الدولية ، كما هو منصوص عليه فى المعاهدة فعلينا أن نختار واحدة من اثنتين لا ثالث لهما ألا وهما قيام قوات أمريكية بهذه المهمة أو قيام قوات إسرائيلية مصرية مشتركة بهذه المهمة وأضفت قائلا أننا لا نوافق بأى حال من الأحوال على الجلاء من سيناء إذا وقع القطاع الذى ننسحب منه تحت سيطرة المصريين وحدهم » .

بل إن ديان ولا شك كان أيضا لا يريد القوات الدولية ، ولكنه يريدها أمريكية فقط بدليل أنه فى مكان آخر من نفس الكتاب ، وفى معرض حديث له مع فالدهايم فى نيويورك قبل مباحثات واشنطن ١٩٧٨ وقبل توقيع المعاهدة . يقول : « قال فالدهايم أنه سيوكل إلى قوات من الأمم المتحدة مهمة حراسة السلام ، وهذه هى قبل كل شىء المهمة الأساسية للأمم المتحدة ، غير أننى ذكرته ـ آسفا ـ بأنه فى عام ١٩٦٧ فشلت قوات الأمم المتحدة المتمركزة فى شرم الشيخ فى القيام بالمهمة الموكولة إليها فقد تركوا رسالتهم ومواقعهم وسببوا قيام حرب بين مصر وإسرائيل وبسرعة حول فالدهايم دفة الحديث ليتكلم عن لبنان » .

وأذكر أنه عند مناقشة مشكلة القوات التى يمكن أن تشترك فى هذه المهمة أن اقترح جنرال أمريكى أن نضع دائرة تليفزيونية مغلقة على طول قناة السويس ، تتحكم فيها القوات الأمريكية لحصر عدد المعدات والأفراد داخل سيناء فقلت له : أنت تريد أن تبدأ العلاقات بيننا وبينكم بتفجير هذه العلاقات فى سبيل إسرائيل ، وكان ردى عنيفا ، ولكننى لم أتمالك نفسى كى أجعله أقل عنفا . وطبيعى رفض الاقتراح منى رفضا تاما .

وفى أثناء عودتى من هذه الرحلة توقفت فى باريس لعدة أيام أجريت فيها مباحثات مع وزير الدفاع الفرنسى حول حاجة مصر لبعض أنواع السلاح الفرنسى ، حيث أن السادات تبنى فكرة تنويع مصادر السلاح حتى لا تعتمد مصر على



مع السادات فى العرض العسكرى فى ٦ اكتوبر ١٩٧٩
والذى اشتركت فيه المعدات الأمريكية لأول مرة

الولايات المتحدة وحدها فى هذا الشأن ، وكذلك بدأت محادثات مع فرنسا وإنجلترا وإيطاليا ، بعضها يتعلق بشراء الأسلحة والبعض يتعلق بتدعيم الصناعات الحربية فى مصر لتصنيع أنواع من الطائرات والمدافع والصواريخ المضادة للدبابات ، كما تطلب تطوير المعدات الشرقية الموجودة لدينا الاتصال ببعض الشركات اليابانية والألمانية ؛ للحصول على بعض الأجهزة الألكترونية التكميلية التى استطعنا بإدخالها على المعدات الشرقية أن نزيد من كفاءتها بنسبة أكثر من ٥٠٪ .

وفى السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٧٩ عدت إلى مصر ، وفى اليوم السابق عادت لمصر منطقة الانسحاب الثالثة ، والتى استردت فيها مصر مساحة ٧٠٠٠ كليومتر مربع فى جنوب سيناء تمتد ٩٠ كم داخل سيناء من شاطىء خليج السويس ، وتضم واحة فيران ومجموعة آبار جوفية ، وتشتمل على جزء من طريق الطور/ أبو رديس بطول ٣٨ كيلومترا ، وقد ارتفع العلم المصرى على أكبر تجمع

سكانى فيها يوم ٢٥/٩/١٩٧٩ ، وتم الاحتفال فى أبو دربة ، وبدأت المباحثات فى اللجنة العسكرية المشتركة لتسليم المرحلة الرابعة للانسحاب ، وهى منطقة الطور وسانت كاترين التى كان متفقا على تقديم موعد تسلمها ليكون فى المرحلة الرابعة بعد ٧ أشهر تقريبا من توقيع المعاهدة بدلا من ٩ أشهر ، وبذلك انتقلت إلى مرحلة بين الرابعة والخامسة .

وفى القاهرة كانت الاستعدادات داخل القوات المسلحة على قدم وساق للعرض العسكرى المعتاد فى ٦ أكتوبر من كل عام ، وكان الرئيس السادات يعطى لهذا العرض أهمية خاصة بعد توقيع معاهدة السلام ؛ لإظهار أن استعداد الجيش المصرى لم يتأثر بالمعاهدة ، وقرر أن تشترك فيه الأسلحة والمعدات المتقدمة التى حصلت عليها مصر من الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا والصين وغيرها ، وتم الإعداد لإشتراك القوات الجوية بالطائرات الفانتوم لأول مرة جنبا إلى جنب مع الطائرات الميراج والجازيل الفرنسية والطائرات الكوماندو الإنجليزية والميج ١٩ الصينية ، علاوة على العربات المدرعة م ١١٣ الأمريكية والمسلحة بالصواريخ المضادة للدبابات وكان ظهور هذه المعدات الغربية جنبا إلى جنب مع الأسلحة والمعدات الشرقية شاهدا على التطور الشامل الذى بدأ فى القوات المسلحة المصرية ، كما ظهر فى العرض الصاروخ سوينج فاير الإنجليزى المضاد للدبابات ، وهو أول إنتاج للهيئة العربية للتصنيع التى أصرت مصر على أن تبقى رمزا للجهد الاستراتيجى المشترك للدول العربية ، بل ولتطويرها لتقوم بمهمتها القومية التى ثبت بعد ذلك أنها كانت ذات فائدة عظمى هى والمصانع الحربية المصرية لدعم العراق فى حربها مع ايران .

□ قصة الهيئة العربية للتصنيع

وللهيئة العربية للتصنيع قصة يجب أن أسرها للقارىء ، كانت الهيئة العربية للتصنيع قد تشكلت بجهد مشترك من أربع دول عربية هى مصر والسعودية وقطر والإمارات . وفى ٢٤ أبريل ١٩٧٩ وبعد توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية بشهر واحد وبدون سابق إنذار وبالمخالفة لقوانين الهيئة الموقع عليها من هذه الدول ، أعلنت الدول العربية الثلاث المشتركة فى الهيئة انسحابها من الهيئة ، بل وتصفيتها واصدر القرار بذلك وزير الدفاع السعودى على أساس أنه كان يراس الهيئة فى هذه الدورة ، ولم يكن لهذا القرار التشنجى أن يحكم بالإعدام على هذه الهيئة المنتجة ، فبادرت كوزير للدفاع بإعلان بيان نشرته الصحف المصرية والعربية أعلنت فيه أن هذا هو قدر مصر ، وأن الهيئة لا تحل بجرة قلم ،

وانها ستبقى ، وأن كل ما جاء فى بيان الدول الثلاث عن تصفيتها مخالف للائحة الأساسية ولقانون الهيئة الذى ينص على أن أى قرار بشأنها يصدر بإجماع الدول الأربع المؤسسة ، وبالتالى فعدم اشتراك مصر فيه يجعله باطلا ، وأعلنت استمرار الهيئة العربية للتصنيع . وأذكر أن السادات أخذه الحماس فأعلن أننا سنحولها إلى الهيئة المصرية للتصنيع ، ولكن هذا فى الحقيقة كان يمكن أن يضر بالأموال المودعة لحسابها فيجعلنا غير قادرين على التصرف فيها وكانت حينئذ ٥٠٠ مليون دولار مودعة فى أكثر من بنك . منها مثلا ٧٨ مليون دولار كانت مودعة فى أحد البنوك على ذمة وزارة دفاع مصر لتصنيع طائرات هليكوبتر بريطانية ، وقررت تجميد هذا المبلغ وغيره فى البنوك الأخرى ، وقد أعاد البنك مبلغ ٧٨ مليون دولار فى خلال ٤٨ ساعة بينما بلغنى أن أحد البنوك الأخرى فى باريس حول ما يخص الهيئة إلى أحد البنوك الخاصة فى كندا الأمر الذى دعانى لاستصدار حكم قضائى بالحجز على فرع البنك فى مصر على أساس أن التصرف فى هذه الأموال لا يتم إلا بتوقيع اثنين الأول رئيس مجلس الإدارة والثانى مدير عام الهيئة ، وكان مصريا وهو أحمد زندو . وعليه فتصرف البنك فى غياب توقيع المدير العام خاطىء ويستوجب الحجز عليه بواسطتنا كهيئة ، وقمت كوزير للدفاع بدور رئيس مجلس إدارة الهيئة رغم أنه لم يكن لى حق التوقيع لأن البنوك جمدت فيها المبالغ الخاصة بالهيئة والتى أصبحت اليوم ما يقرب من ٩٠٠ مليون دولار .

واستمرت الهيئة فى العمل . ووضعنا خطة استمرار التشغيل ، وجاءنى بعدها وكيل وزارة الدفاع البريطانية ليؤكد لى استمرارية مشروع إنتاج الطائرات الهليوكوبتر ، ولكن للأسف وفى اليوم التالى لمقابلة وكيل الوزارة بحضور السفير والملحق العسكرى البريطانى وجدت أنهم قد خضعوا تماما للضغط السعودى لإنهاء العقد وعدم الاستمرار فى المشروع ، وبذلك أخلوا بالاتفاق الذى تم معى فى اليوم السابق مباشرة الأمر الذى دعانى لإلغاء تصنيع الطائرة البريطانية ، وبذلك تخلصنا من عناء هذه الطائرة لأنها لم تكن على المستوى الفنى المطلوب ، ولكننا فى مصر قبلنا تصنيعها تحت الإلحاح الشديد للدول العربية الثلاث .

ولم تجد الدول الثلاث بدا من الدخول فى مفاوضات معنا للتصفية ، وقد أعلنت مقدما أن التصفية سترتب للعمال المصريين قبل الهيئة مبلغ حوالى ٦٠٠ مليون دولار كتأمينات وتعويضات ، حيث أن الهيئة قامت أساسا على إنتاج ٤ مصانع من المصانع الحربية المصرية التابعة للإنتاج الحربى ، وأن كل ما أضيف بعد ذلك هو مصنع واحد للعربات الجيب كانت تكلفته ضئيلة لا تتجاوز ١ ـ ٢ ٪ من قيمة المصانع الأربعة الأخرى ـ وبدأت مفاوضات التصفية فى

باريس ، ولكن لجان التفاوض العربية فشلت فى الوصول إلى تسوية نتيجة أنها لم تكن تحمل من بلادها أى تفويض بأى حل .

ومضت الأيام ودارت العجلة داخل مصانع الهيئة لتصنيع وسد احتياجات القوات المسلحة المصرية ، وتم تطويرها واستمرار عملها بصورة لا تقل بحال عن الصورة السابقة لعملها ، بل وأكثر ، وقامت بفوائد كبرى كما ذكرت فى إمداد بعض الدول العربية الشقيقة بالسلاح فى معارك السنوات الأخيرة .

وأسفت على عدم قدرة الأخوة العرب على توحيد استراتيجياتها بعيدا عن السياسات الوقتية ، فلا شك ولا خلاف فى أن التصنيع الحربى هدف يجب أن تبذل من أجله الدول العربية مجتمعة أقصى جهد ممكن ، ولكننا على الطريقة العربية لا نفرق بين الاستراتيجيات والسياسات التشنجية ، فليس هناك استرتيجية عربية لا للتصنيع ولا التسليح ولا لأى هدف آخر ، بينما الأخطار محدقة بهم سواء من الشرق أو الغرب أو الجنوب ، ولن نستطيع درئها فى غيبة استراتيجية موحدة .

□ المرحلة الرابعة للانسحاب

وعودة لموضوع الانسحاب ومراحله فقد بدأ الاستعداد لتسلم المنطقة الرابعة بدخول مجموعات الاستطلاع لمعاينة مرافقها ومنشآتها ، وضمت هذه المجموعات مديرى المصالح الحكومية ، ورؤساء المرافق ، ومندوبى التموين والصحة والأمن والحكم المحلى ، وممثلى مشايخ البدو من قبائل الجبالية والقرارشة ، وكانت المنطقة تشمل الطور ـ جبل موسى ـ درير سانت كاترين ـ وصفصافة ورأس محمد وتبلغ مساحتها حوالى ١٥٠٠ كيلومربع وعدد سكانها حوالى ٢٥٠٠ نسمة ، وكانت إسرائيل قد افتتحت فى فبراير ١٩٧٩ فندقا باسم خان خريب سعة ٥٠ غرفة ، وأنشأت فيها طريق فيران/سانت كاترين بطول ٥٠ كم وبالمنطقة مطار سانت كاترين على مسافة ٢ كم من الدير وبه ممرات لاستقبال طائرتين حمولة ٤٠ فردا ، ٢٠ طائرة حمولة ٨ أفراد ، وفى منطقة الدير موتيلات سياحية تستوعب ١٤٠ فردا ومستشفى صغير وفصول محدودة لتعليم الأطفال ، والمعروف أن دير سانت كاترين يضم الكنيسة الكبرى وكنيسة العليقة ويضم ثانى مكتبة دينية فى العالم بعد الفاتيكان ، وتحتوى على مخطوطات أثرية نادرة : منها صورة العهد النبوى الذى أعطاه محمد رسول الله ﷺ ليوحنا والى مدينة أيلة كأمان للدير ورهبانه ؛ لحمايتهم على مر العصور .. أما العهد الأصلى فقد استولى عليه السلطان سليم ، كما يوجد حول الدير الأسوار التى بناها



السادات بعد تقبيل العلم فى منطقة سانت كاترين

الأمبراطور جستنيان كقلعة لوقاية الدير ، وفى المنطقة أيضا ٥ تجمعات سكانية ومسجد بمنارة ومخازن للحبوب وأفران ، وقد عين لجنوب سيناء محافظ مصرى هو اللواء فريد عزت وهبه ، وكانت هناك إجراءات مصاحبة للتسليم يجب إتمامها بأسرع ما يمكن لتمصير الحياة فى المنطقة فكان لابد من سحب البطاقات الإسرائيلية من الأفراد وتسليمهم بطاقات مصرية بدلا منها ، وكذلك رخص السيارات ورخص القيادة وصرف ترخيصات مصرية بدلا منها ، وكذا تحليل عينات المياه فى الآبار الموجودة وتطعيم الأهالى ضد الأمراض والأوبئة وإنشاء جمعيات استهلاكية للمواد التموينية ومدارس ابتدائية ، وكذا استبدال العملات الاسرائيلية بالعملات المصرية من أحد فروع البنوك المصرية فى أبو رديس .

وكان من أهم ما تحويه منطقة الطور التى استلمتها مصر فى ١٩٧٩/١١/٢٥ حقول علما للبترول وطاقتها ٢ مليون طن سنويا ومعروف أن

إسرائيل هى التى اكتشفتها فى فترة الاحتلال ، وكانت تعتمد عليها اعتمادا أساسيا كمصدر للبترول .

وكانت مصر قد تسلمت أيضا منطقة سانت كاترين والدير الموجود بها فى ١٥/١١/١٩٧٩ ، وأعلن السادات يوم ١٩/١١/١٩٧٩ من فوق جبل الراحة ، وبعد أدائه لصلاة شكر حضرها شيخ الجامع الأزهر وبابا الأقباط وحاخام اليهود المصريين فى كلمة وجهها للعالم ، دعا فيها إلى إنشاء مجمع للأديان الثلاثة فى اكتتاب عالمى قيمته ٦٠ مليون دولار ، ويتكون من مسجد ومكتبة وكنيسة تمثل المذاهب المسيحية الثلاثة ومعبد يهودى ، وذلك على قمة جبل موسى على ارتفاع ٧٣٦٣ قدما ، وكان التصميم قد أعد لهذا المجمع بحيث ترتفع فوقه خمسة أبراج عالية اثنان منها يحملان الصليب والثالث يحمل الهلال والرابع يحمل نجمة دواد أما الخامس فسيحمل تصميما لشعارات الأديان الثلاثة مجتمعة كرمز لوحدتها .

□ مرحلة الانسحاب الخامسة

وبانتهاء احتفالات تسليم هذه المرحلة بدأت اللجنة العسكرية المشتركة فى ١٠/١٢ بحث إجراءات تسلم المرحلة الخامسة التى تسترد فيها مصر القطاع الأوسط لخط العريش رأس محمد الممتد لمسافة ٢٢٥ كم ، وتضم منطقة المضايق الاستراتيجية علاوة على ثلاثة مطارات عسكرية (المليز ـ تمادة ـ السر) ومجموعة مهابط للهليكوبتر ، وهذه المنطقة تضم مناجم الفحم بوادى الصفا بجبل المغارة جنوب غربى مدينة العريش ، وتبلغ طاقة إنتاجها حوالى ٣٠٠ ألف طن سنويا ، ويقدر احتياطى الخام فيها بحوالى ٣٧ مليون طن . وبالمنطقة مجموعة من الطرق الرئيسية تضم طريق القطاع الأوسط بسيناء بين الاسماعيلية والحسنة بطول ٢٠٠ كم ، وطريق الشط/ متلا بطول ٤٠ كم ، وطريق جبل الحيطان/ الحسنة بطول ٧٧ كم ، وطريق السويس الحسنة بطول ٩٠ كم . وتقرر تسلم هذه المنطقة فى ٢٥ يناير عام ١٩٨٠ وبتسلمها تكون مصر قد استردت ٤٥ ألف كيلومتر مربع من سيناء أى حوالى ثلاثة أرباع مساحتها ، ويكون بذلك قد تم الانسحاب الأولى إلى خط العريش رأس محمد الذى قامت مجموعات من المساحة المصرية والإسرائيلية بوضع علامات تحديد له . وقد تقرر بينى وبين وايزمان أن تبدأ اللجان فى منتصف فبراير ١٩٨٠ المباحثات الخاصة بإتمام الانسحاب النهائى إلى الحدود الدولية ، وكانت هذه هى أكثر المباحثات مشقة نتيجة لضرورة الوصول إلى حل لمشكلة الرقابة الدولية على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، ولتشكيل قوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات .

وأذكر أنه فى المراحل الأخيرة من الانسحاب من خط العريش ـ رأس محمد أن العلاقة كانت قد توطدت تماما بينى وبين عيزر وايزمان ، وكانت المرحلة كما ذكرت تشمل الانسحاب من ثلاثة مطارات بالمليز والسر وتمادا ، ولم أجد حرجا فى أن أطلب من وايزمان أن يسلم المطارات الثلاثة ليست فقط سليمة وكاملة بل ومعاد دهانها . وصدق وايزمان وعده وسلمت المطارات كأنها جديدة تماما ، وأذكر أن السادات عندما توجه لزيارة منطقة المضايق يوم ٣ فبراير ١٩٨٠ وشاهد وسمع عن الأسلوب الذى أتم به عيزر وايزمان التسليم ، قال فى خطبة له لقيادات الجيش الثانى وأهالى وشيوخ قبائل سيناء ومندوبى الصحافة العالمية جملته الشهيرة « لن تشهد سيناء حربا بعد اليوم » .

وفى هذا اليوم اصطحبنى الرئيس السادات مع النائب حسنى مبارك وبعض القيادات السياسية للحزب الوطنى فى طائرة مستير حيث طرنا على طول خط العريش رأس محمد إلى أن وصلنا إلى رأس محمد جنوبا وتوجهنا بعدها للقاهرة بعد زيارة خاطفة لسيناء ، وكان السادات بادى الانفعال والسعادة فى نفس الوقت بأن كل هذه المنطقة قد عادت لمصر سلما بعد البلاء الذى أبلته القوات المسلحة فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣ . وقد تذكرت أنا عندما شاهدت المطارات الثلاثة الجديدة فى سيناء الانسحاب الإسرائيلى عام ١٩٥٦ من سيناء ، وكان الفرق واضحا تماما فقد كنت ضمن القوات التى دخلت لاستعادة السيطرة على سيناء حينئذ ، حيث وجدنا أن إسرائيل لم تترك منشأة واحدة قائمة على أرض سيناء إلا وقد دمرت أو سويت بالأرض ولم نجد طريقا إلا وقد حرث حرثا كاملا ووضعت الألغام بين بقايا أحجاره .

وتبينت مدى فداحة ما تكبدته مصر فى الحروب السابقة ماديا وبشريا ، واستشعرت حلاوة النصر فى ذلك اليوم فلولا نصر أكتوبر ما حصلنا على بقية سيناء كاملة سليمة ، لقد كان نصرا لجنود جيش مصر ولقيادته السياسية صاحبة القرار الخالد بالحرب ثم القرار التاريخى للسلام .. !!

الفصل السادس

التطبيع ومباحثاته



بدأ تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل طبقا لمعاهدة السلام فى موعده بل وأحيانا قبل موعده . انطلق فى سيولته فلم تعقه فى الحقيقة إلا بعض الاجراءات أو التصريحات الاسرائيلية ، وإن كانت حتى هذه الاجراءات والتصريحات لم تمنع مصر من الوفاء بالتزاماتها ، رغم اننا نعلم ويعلم الجانب الآخر أننا فى وضع لا يسمح لنا بالحرية الكاملة فى التصرف فى ظل الظروف الدولية والعربية والداخلية المعقدة .

وقد بدأت فى الحقيقة إجراءات التطبيع بعد أقل من شهر واحد من توقيع المعاهدة ، وحتى قبل الاحتفال بتبادل وثائق التصديق عليها باجتماع بين وزيرى الطاقة المصرى والاسرائيلى فى ١٧ / ٤ / ١٩٧٩ لبحث إجراءات تسليم حقول بترول علما ، الذى تزامن مع قرار من منظمة الأوبك بعدم توريد بترول لمصر على أساس أن مصر ستقوم بتوريد البترول لاسرائيل ، وذلك بناء على قرارات قمة بغداد ، رغم أن مصر فى الحقيقة لا تستورد بترول من هذه الدول ، لأن لديها الاكتفاء الذاتى للاستهلاك الداخلى حتى قبل الانسحاب الاسرائيلى من سيناء ، ولكن كانت هذه الظاهرة كفيلة لادراك إسرائيل بأن كل إجراء يمس التطبيع فى العلاقات بينها وبين مصر سيقابله إجراء مضاد من طرف آخر سواء من الدول العربية غالبا والأفريقية أحيانا .

وشمل التطبيع المبكر للعلاقات بين مصر وإسرائيل عدة زيارات قام بها السادات أحيانا كزيارته لحيفا فى سبتمبر ١٩٧٩ ، وتلتها زيارتى لاسرائيل والضفة الغربية بالذات فى يوليو ١٩٧٩ ، واتفاق مع وايزمان على إقامة اتصالات تليفونية بين قادة جيوش الجانبين ورؤساء اللجان العسكرية المشتركة ، وهو نوع من التمهيد لسهولة الاتصال والتفاهم والتطبيع بين الطرفين . وفى نفس الوقت قررت الخارجية المصرية فى سبتمبر ١٩٧٩ إنشاء إدارة جديدة فيها باسم لجنة تطبيع العلاقات رأسها السفير طه المجدوب ، وقد جاء ذلك متزامنا مع القرار الاسرائيلى بأحقية شراء الأراضى فى الضفة وغزة وهو ما أعلن عنه د. مصطفى خليل رئيس الوزراء فى نفس يوم إعلان إنشاء الادارة الجديدة معبرا عنه بأنه يثير المشاكل التى لاداعى لها .

وقد صاحب هذه الفترة استقالة موشى ديان فى أكتوبر ١٩٧٩ احتجاجا على سياسة بيجين تجاه السلام ، قبل أن تتم إسرائيل انسحابها المبدئى إلى خط العريش رأس محمد والذى كان مقررا له ٢٥/ يناير ١٩٨٠ .

ورغم كل الظروف فقد قررت مصر بيع ٢ مليون طن سنويا من البترول لاسرائيل ، وأعلن وزير البترول المصرى عن ذلك بعد مباحثات السادات مع وايزمان وهلال مع موداعى فى أوائل نوفمبر ١٩٧٩ ، وقد أعلن السادات بعدها فى ١٠/١٢/١٩٧٩ أمام الصحافة العالمية أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل سوف يتم فى موعده ، ودون تأخير .

وقبل شهر من الموعد المقرر للانسحاب المبدئى إلى خط العريش رأس محمد ، وفى ١٧ ديسمبر ١٩٧٩ وصل إلياهو بن أليسار مدير مكتب مناحم بيجين لبحث ترتيبات اجتماع السادات مع بيجين فى ٧ يناير ١٩٨٠ ، وفى نفس الوقت لدراسة المسائل التطبيقية الخاصة بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بما فى ذلك اختيار مكان سفارة مصر فى تل أبيب وسفارة إسرائيل بالقاهرة ومدى المساعدات التى يمكن أن يقدمها كل جانب لاختيار المقر ، وعدد أفراد كل بعثة والمسائل الأخرى المتعلقة بإنشاء القنصليات وأماكن إقامتها .

وأعلنت مصر على لسان السفير طه المجدوب رئيس إدارة تطبيع العلاقات فى ٢/١/١٩٨٠ أنه سيتم فى القريب إلغاء القيود التى فرضت أثناء الحرب مثل إلغاء المقاطعة ، والقيود على دخول السفن الاسرائيلية للموانى المصرية ، وبالتالى المرور فى قناة السويس ، وفعلا صدر القرار الجمهورى بإلغاء المقاطعة فى ١٨/فبراير ١٩٨٠ وفى ٥ يناير ١٩٨٠ أبلغت مصر حكومة إسرائيل بترشيحها للسفير سعد مرتضى كأول سفير لمصر فى إسرائيل .

وقد صاحب هذه الفترة زيارات لمسئولين إسرائيليين كان منها زيارة وايزمان فى ٢٢ يناير ١٩٨٠ وبرفقته الجنرال ابراهام تامير مساعده لشئون الأمن لتقييم ما تم حتى هذا التاريخ والتباحث حول المرحلة القادمة لاستكمال انسحاب إسرائيل حتى الحدود الدولية . وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء المصرى فى ٢/٢/١٩٨٠ بأن أرأس اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية ، وأن يتشكل أعضاؤها من ممثلين بدرجة لا تقل عن وكيل وزارة من وزارات الدفاع ـ الداخلية ـ الاقتصاد والتجارة الخارجية ـ السياحة ـ الطيران المدنى ـ المواصلات ـ النقل ـ البترول ـ الثقافة ، بالاضافة إلى الهيئة العامة للاستعلامات وهيئة الاذاعة والتليفزيون وإدارة النقد ـ البنك المركزى وأعضاء لجنة تطبيع العلاقات بوزارة الخارجية ، ومن أرى ضمه إليها عند الحاجة ، وتحددت اختصاصات هذه اللجنة العامة للتطبيع فى الآتى :

- دراسة الموضوعات المتعلقة بالجوانب المختلفة لتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل من خلال اللجان الفرعية المتخصصة بالوزارات المعنية .

- اقتراح النظم والاجراءات والترتيبات المتعلقة بتنفيذ مراحل التطبيع حسب نصوص معاهدة السلام .
- معاونة الوزارات والأجهزة المعنية فى إعداد الدراسات اللازمة لمواجهة تطبيع العلاقات مع إسرائيل .
- مواجهة الحالات الاستثنائية للتطبيع والتى تتم تنفيذا لقرارات سياسية .
- إعداد مشروعات الاتفاقات بين مصر وإسرائيل والتى تسفر عنها المباحثات وفقا لأحكام الملحق ٣ من معاهدة السلام .

وقد رأت القيادة السياسية أن توكل إلىَّ كوزير الدفاع هذه المهمة ؛ نظرا لانشغال د. غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، والذى كان معينا لهذه المهمة فى ذلك الحين بنشاط مباحثات الحكم الذاتى واجتماعات المنظمة الأفريقية التى بدأت فى ١٩٨٠/٢/٦ ، وفى نفس الوقت لاقتناع القيادة السياسية بأن هناك جزءا كبيرا من عمليات التطبيع يقع عبؤه على القوات المسلحة . وفى نفس الوقت فقد أعلن أنه تقرر أن يرأس وايزمان وفد إسرائيل فى مفاوضات التطبيع وعاد السفير طه المجدوب من إسرائيل بعد اجتماعه مع وايزمان وشامير لعرض اقتراح ينظم أعمال اللجان السبع التى تقرر تشكيلها فى البلدين ، وتختص بالثقافة والتجارة والسياحة والمواصلات والنقل البرى والبحرى والطيران والزراعة بعد طلب مصر استبعاد لجنة شئون الطاقة ؛ لعدم الحاجة إليها نظرا للقرار السياسى بالسماح لاسرائيل بشراء ٢ مليون طن بترول كما سبق ذكره ، شأنها فى ذلك شأن أى دولة أخرى مشترية للبترول المصرى . وقد تم تحديد جدول لاجتماعات اللجان الفرعية سواء فى مصر أو إسرائيل وتحديد موعد لانهاء أعمال كل لجنة ، وقد ضمت كل لجنة فرعية عددا لا يزيد عن ٥ ـ ٦ أعضاء من كل دولة على أن تمثل وزارتا خارجية البلدين فى كل لجنة فرعية وفى بعض الأحيان ممثلين عن السفارات وضمت كل لجنة فرعية مستشارا قانونيا .

واستطاعت اللجنة العليا للتطبيع ، والتى اتفق على إنشائها فى كل من مصر وإسرائيل برئاسة وزراء الدفاع أن تصل خلال ثلاثة أشهر بعد عقد ستة اجتماعات ، فى الفترة من ٣١ يناير ١٩٨٠ وحتى ٧ مايو ١٩٨٠ إلى اتفاقات ومذكرات تفاهم منها ، ثلاثة اتفاقات للنقل الجوى والتجارة والثقافة وست مذكرات تفاهم وترتيبات شملت الاتصالات والطيران المدنى والسياحة والزراعة والمواصلات البرية والبحرية ومرور الفلسطينيين ، وبالاضافة إلى ذلك اجتمع ممثلون عن وزارتى العدل والداخلية لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك . .

وخلال هذه الفترة تقرر أن يقدم سفراء مصر وإسرائيل أوراق اعتمادهما فى القاهرة وتل أبيب يوم ٢٦ فبراير ١٩٨٠ ، والذى يوافق مرور شهر تماما بعد الانسحاب الأولى لاسرائيل طبقا لنصوص المعاهدة ، وعينت مصر السفير سعد مرتضى سفيرا لها فى إسرائيل ، وعينت إسرائيل الياهو بن اليسار واتخذت السفارة المصرية مكانا مؤقتا لها فى أحد فنادق تل أبيب واتخذت السفارة الاسرائيلية مكانا لها فى منطقة الجيزة ، وقد اتفق أيضا على إنشاء قنصليتين لمصر وإسرائيل فى كل من شرم الشيخ وإيلات .

وأحب هنا أن أبين أن مصر كانت سباقة إلى طمأنة إسرائيل بسرعة البدء فى تطبيع العلاقات التى كان من المفروض أن تبدأ مفاوضاتها طبقا للمعاهدة بعد ستة أشهر من الانسحاب الأولى ، والذى تم فى ٢٥ يناير ١٩٨٠ ولكن الواقع أن هذه المفاوضات بدأت فعلا بشكلها الرسمى ، ولم يمض أسبوعان على الانسحاب وعلاوة على ذلك فانه رغم أن معاهدة السلام فى الملحق الثالث منها حددت موضوعات التطبيع فى أربعة بنود فقط ، وهى العلاقات الاقتصادية والثقافية والطيران المدنى والبترول الذى رفع من جدول المفاوضات بعد الاتفاق على توريد ٢ مليون طن سنويا لاسرائيل ، ولكن المفاوضات فى الواقع شملت أربعة موضوعات جديدة هى السياحة والمواصلات والنقل والزراعة وعلى ذلك فيمكن القول أن مصر قامت بتبكير موعد المفاوضات وتوسيع نطاقها لتشمل مجالات أخرى غير منصوص عليها فى المعاهدة ، وفى ذلك شاهد على التزام مصر بالمعاهدة نصا وروحا وعلى مضيها بلا تردد فى وضع تطبيع العلاقات موضع التنفيذ ، رغم أن كل الظروف المحيطة بمصر كانت غير ملائمة لذلك ، فكل إجراء للتطبيع بيننا وبين إسرائيل سيواجه بإجراءات مضادة من أطراف أخرى قد تستطيع بشكل ما الاضرار بالمصالح المصرية وأبرز فعل على ذلك القرار الجمهورى المبكر الذى صدر فى ١٨ / ٢ / ١٩٨ بإلغاء المقاطعة ، والذى واجهته فى حقيقة الأمر محاذير كثيرة عند التنفيذ نظرا لوجود التزامات كثيرة مع الدول العربية ، وقد كان على إسرائيل أن تتفهم طبيعة الاجراءات المضادة التى يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد المصرى ، وأن التسرع فى تنفيذ أى من بنود التطبيع قد يؤدى إلى تحميل مصر خسائر مادية فوق طاقة اقتصادها ، كما أنه فى الوقت الذى بدأت فيه أول بوادر تطبيع العلاقات بدأت فى مصر إجراءات حرجة أخرى مثل قطع العلاقات الدبلوماسية مع كثير من الدول العربية ، كما حدث فى ١٧ / ٤ / ١٩٨٠ عند تصفية حكومة مصر لجميع علاقاتها الدبلوماسية بالجزائر وليبيا وسوريا واليمن الجنوبية ، وهى الدول التى اشتركت فى مؤتمر طرابلس ، وكان معنى أن تلغى مصر المقاطعة الاسرائيلية أن تواجه هى نفسها بإجراءات مقاطعة عربية من معظم الدول الرافضة للسلام بين

مصر وإسرائيل ، والتى يمكن أن يؤدى تعاملها الاقتصادى مع مصر إلى وصول بضائع إسرائيلية إليها ، وعلى ذلك فقد كانت مصر هى الأكثر تضحية والأكثر تحملا فى سبيل الوصول إلى شكل طبيعى لهذا التطبيع ، حتى أنه فى الفترة منذ بداية مفاوضات التطبيع فى الأسبوع الأول من فبراير ١٩٨٠ وحتى نهايتها رسميا بالزيارة التى قام بها وايزمان فى الأسبوع الثانى من مايو ١٩٨٠ واستمرت يوما واحدة تم فيها توقيع تسع اتفاقيات فى ثلاثة أشهر ، هذا علاوة على أنه طبقا لنصوص المعاهدة فإن العلاقات الطبيعية بدأ سريانها بمجرد تنفيذ الانسحاب الأولى إلى رأس محمد دون مفاوضات ، وشملت هذه العلاقات الطبيعية مرور السفن والبضائع والشحنات الاسرائيلية عبر قناة السويس وعلى الملاحة والمرور الجوى من خلال مضايق تيران وخليج العقبة ، علاوة على تبادل التمثيل الدبلوماسى على مستوى السفارات والذى تم بعد شهر واحد من الانسحاب ، والاتفاق على توريد مصر للبترول لاسرائيل ، والذى تم حتى قبل إتمام الانسحاب الأولى .

● **على الجانب الآخر :**

رغم الجهود المصرية الواضحة فى مجال تطبيع العلاقات مع إسرائيل إلا أن إسرائيل حاولت بشتى الطرق عرقلة مباحثات الحكم الذاتى ، والمفروض أن تسير متوازية مع إجراءات التطبيع ، وصدر عن إسرائيل الكثير من التصريحات التى تعكس تشددها ، أو عدم رغبتها فى إنجاح هذه المباحثات وكان موضوع قرار الكنيست الاسرائيلى بضم القدس الموحدة واتخاذها عاصمة لاسرائيل مثارا لاستنكار العالم كله ، وخاصة العالم العربى ، **ووجدت فيه الدول الرافضة لمقررات كامب ديفيد فرصة للتدليل على عدم جدوى السلام بل واعتبرت ان السلام هو الذى شجع إسرائيل على اتخاذ مثل هذا القرار الذى جاء توقيته محرجا للجانب المصرى ، الذى كان عليه أن يستمر رغم هذا التحدى الواضح فى السير فى تنفيذ معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .**

وكان واضحا أيضا أن إسرائيل تعتبر أن تطبيع العلاقات هو الثمن الذى تحصل عليه فى مقابل إتمام الانسحاب النهائى من سيناء ، وعلى ذلك فقد طالبت بمنحها ميزات تفضيلية كثيرة فى كافة مجالات التطبيع ، ولكن مصر قاومت هذه المطالب بكل جهدها ، فنصت على سبيل المثال فى الاتفاق التجارى الذى عقد مع إسرائيل فى البند الخاص بمنح كل من الطرفين للطرف الآخر معاملة الدولة الأولى بالرعاية بأن هذا لا ينطبق على التفضيلات والمزايا الممنوحة من جمهورية مصر العربية إلى الدول العربية ، وكذلك على التفضيلات والمزايا الناتجة عن

اشتراك أى من الطرفين حاليا أو مستقبلا فى الترتيبات متعددة الأطراف التى تهدف إلى تأسيس أو استكمال إقامة أى شكل من أشكال التكامل ، علاوة على النص على أن هذا الاتفاق يسرى لمدة عام واحد يبدأ من تاريخ وضعه موضع التنفيذ ، ويتجدد تلقائيا لفترات متساوية أخرى مدة كل منها عام واحد ما لم يخطر أى من الطرفين الطرف الآخر برغبته فى إنهائه قبل ثلاثة أشهر على تاريخ انتهاء فترة العام المحدد لسريانه ، وكان هذا هو الحال تقريبا فى كل الاتفاقيات الأخرى .

ومما أذكره عن زيارة حيفا أننى تناولت الغداء فى منزل أحد أقارب عيزر وايزمان ، وكان الحديث يجرى فى ذلك اليوم عن عملية التطبيع ، وكان من الداعى للاعجاب روح المودة والألفة التى أظهرها صاحب المنزل وصاحبته والصراحة المتناهية ، كان الرجل يبدو من حزب العمل ، وعند الحديث عن التطبيع قلت : إن إسرائيل كانت تطلب مطالب مبالغا فيها ، ووجدت الرجل يقول : لا تستجيب لأى شىء يخالف العرف الدولى ، فيجب أن تتم العلاقة بين مصر وإسرائيل فى ظل الاحترام المتبادل ، والصراحة والالتزام بين الطرفين ، فهذا كفيل بأن يرسى العلاقات على أسس راسخة متينة طويلة الأمد .

وعلى الجانب الآخر أيضا فإن إسرائيل بدأت تراوغ فى تنفيذ الحكم الذاتى للفلسطينيين والمتفق عليه فى إطار كامب ديفيد ، وفى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، واتخذت هذه المراوغة شكل شروط مسبقة تضمنتها تصريحات المسئولين الاسرائيليين ، كان الهدف منها تعطيل مباحثات الحكم الذاتى وتفريغها من محتوياتها ، وكانت الظروف المحيطة فى العالم تتطلب من إسرائيل أن تكون فى موقف معتدل يعيد التوازن لمنطقة الشرق الأوسط ، فقد تغير الحكم فى إيران ، واشتعلت الحرب فى لبنان وغزا الاتحاد السوفيتى أفغانستان ، وبدأت ليبيا سلسلة من التحرشات بتشاد واستهدفت السودان . ولكن إسرائيل بدلا من أن تعمل على تحقيق قدر من التوازن عمدت إلى سلسلة من الاجراءات التى تهز الثقة فى رغبتها فى تحقيق السلام .

وأول هذه الاجراءات هو إنشاء المستوطنات الجديدة فى الضفة وغزة ، وهو ما أدانه مجلس الأمن فى مارس ١٩٨٠ بالاجماع ، وقد صوتت الولايات المتحدة لصالح هذا القرار لأول مرة . والغريب أن وكالات الأنباء أذاعت من أمريكا خبرا يدل على عمق الارتباط بين إسرائيل والولايات المتحدة التى تنصر إسرائيل فى العادة ظالمة أو مظلومة والخبر مؤداه . « وافقت لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكى بصفة غير رسمية على التقدم بتوجيه إلى المجلس يقضى

برفض مشروع من شأنه إلزام الرئيس كارتر بالكشف عن كل الملابسات التى أحاطت باقتراع الولايات المتحدة لصالح القرار الذى أصدره مجلس الأمن مؤخرا وندد فيه بسياسة الاستيطان الاسرائيلية » والخبر يكفى لتأكيد أنه حتى كارتر ضاق بإصرار إسرائيل على الاستمرار فى سياسة الاستيطان فى أراضى ليست لها ، رغم التزامها أمامه فى كامب ديفيد بتجميد المستوطنات طوال فترة المفاوضات ، وحتى يتم تحقيق الحكم الذاتى* . وذلك تشجيعا للفلسطينيين على الاشتراك فيها .

وأكدت مصر فى أكثر من تصريح لوزارة الخارجية إدانتها لسياسة الاستيطان التى تمارسها إسرائيل فى الضفة الغربية وغزة ، وفى ١١ مارس ١٩٨٠ وفى أول لقاء بين د. بطرس غالى وإلياهو بن اليسار السفير الاسرائيلى أكد له معارضة مصر لسياسة الاستيطان ، وشرح له مفهوم مصر الكامل لاتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام ، وأكد أن استمرار مصر فى الالتزام بتعهداتها يجب أن يقابله بالضرورة وفاء إسرائيل بالتزاماتها ، وكما هو معروف فإن إجراءات التطبيع كانت تسير فى ذلك الوقت بشكل مرض ، وبالتالى كان من الواجب على إسرائيل أن تقابل هذا الوفاء بالالتزامات بوفاء مثله ، ولكن إسرائيل فعلت عكس ذلك تماما .

وقامت إسرائيل فى هذه الفترة أيضا بالاستيلاء على أراض عربية بالقدس الشرقية ، وأعلن مجلس الشعب المصرى استنكاره لهذه التصرفات وأكدت مصر أنها تعتبر هذه التصرفات باطلة ، وأنه لابد من الحفاظ على الحقوق القانونية والتاريخية والروحية للعرب والمسلمين فى المدينة المقدسة ، وأن القدس جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ، ولكن إسرائيل التى كانت تماطل فى مباحثات الحكم الذاتى بمختلف الطرق لم تكن لتعير هذه الأصوات المعارضة لسياستها فى الضفة وغزة التفاتا ، وكانت الولايات المتحدة فى هذه الفترة التى أتحدث عنها منشغلة فى محاولة إنقاذ الرهائن الأمريكيين فى إيران خاصة بعد المحاولة الفاشلة لانقاذهم ، والتى استقال فى أعقابها فانس احتجاجا وعين مكانه أدموندماسكى وزيرا للخارجية ، وفى نفس الوقت كانت هناك انتخابات الرئاسة على الأبواب . وزار السادات أمريكا لمحاولةوضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بمباحثات الحكم الذاتى ، حيث أن إسرائيل كانت قد وضعت شروطا مسبقة وتراجعت عن عدد من المبادىء المقررة فى كامب ديفيد ، وأوضحها إيقاف بناء المستوطنات ، والعمل على تحسين الأوضاع فى الضفة وغزة لفتح الأبواب لدخول الفلسطينيين لهذه المحادثات أو على الأقل المشاركة الايجابية فيها ، ولكن إجراءات إسرائيل كانت

* كتاب كامب ديفيد ـ وليم كوانت



مع السادات فى زيارة لمشروع الصالحية

على العكس تماما ، فحكومة الليكود كانت فى هذه الفترة لا يعنيها إلا التوسع فى تطبيع العلاقات مع مصر بصرف النظر عن التوازى أو التزامن مع مباحثات الحكم الذاتى .

بل وقامت إسرائيل فى مايو ١٩٨٠ بطرد عمدتى الخليل وحلحول والقاضى التميمى من الضفة الغربية ، مما دعا السادات لاعلان أن عملية السلام سوف تنهار وأن على إسرائيل أن تواجه الوضع الاستراتيجى المحيط بالمنطقة ، وأن تتوقف عن خلق المتاعب للأطراف المشاركة فى عملية السلام .

ولم يكن الوضع فى مصر يسمح بالانشغال فى قضايا فرعية ، فهناك فى مصر من المشاكل الاقتصادية والمشاكل الناجمة عن الرفض العربى للاتفاقية ما يحتم عليها التفرغ لمشكلاتها الداخلية فى المقام الأول ، ففى مصر مشكلة إسكان تتفاقم عاما بعد عام رغم المحاولات الدائبة لتخفيف حدتها ، وأذكر من هذه المحاولات

مشروع قانون تقدمت به لمجلس الشعب أثناء رئاستى لوزارة الدفاع لبيع الأراضى المملوكة للقوات المسلحة لانشاء مدن عسكرية ومساكن بعد أن بقى جنود مصر فى الخنادق عشرات الأعوام ، وفى مصر مشكلة تناقص الأراضى الزراعية والحاجة الماسة لاستصلاح وغزو المناطق الصحراوية تدعيما للأمن الغذائى للشعب المصرى الذى وصل إلى الأربعين مليونا ، وفى مصر العديد من المشاكل المؤثرة على صلابة البنية الأساسية سواء فى الزراعة أو الصناعة أو السياحة علاوة على المشاكل المتعلقة بالتجارة الخارجية والعجز فى الموازنة ، وتراكم فوائد القروض المصرية ، وقد كنت فى هذه الفترة على صلة مباشرة بكل مشاكل مصر بصفتى وزيرا للدفاع وباعتبار أن القوات المسلحة المصرية تملك من الامكانيات الفنية والبشرية ما يجعلها قادرة على المساهمة المباشرة فى التعمير والأمن الغذائى وحل مشكلة الأمية المزمنة ونقص العمالة المدربة الناتجة عن هجرة العمال المصريين المدربين إلى الدول العربية حيث الأجر المرتفع . وهنا نشأت فكرة إنشاء هيئة سميت باسم الخدمة الوطنية . وقد قامت القوات المسلحة المصرية بالمساهمة فى حل الكثير من المشاكل المؤثرة مثل مشكلة التليفونات التى كادت تصبح عائقا أمام أى تقدم اقتصادى أو سياحى ، وكانت قناعتى أن القوات المسلحة فى ظل السلام يمكن أن تخصص جزءا ليس قليلا من مجهودها للاسهام فى رفع العبء الهائل الذى ينوء به كاهل مصر بعد ثلاثين سنة من الحروب المتصلة .

□ منصب جديد . . وزارة الخارجية

وتغيرت الوزارة فى مصر فى مايو ١٩٨٠ وتولى السادات رئاسة مجلس الوزراء وعين د. فؤاد محيى الدين نائبا له ، وكلفت أنا بالعمل نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية استكمالا لدورى فى إنجاز هذه الخطوات الهامة التى سارتها مصر على طريق السلام ، وعين الفريق أحمد بدوى وزيرا للدفاع ، وكانت أول المهام التى واجهها هى إعلان حالة الطوارىء على الحدود المصرية الغربية لمواجهة حشد ليبيا لكل قواتها على حدود مصر ، وهكذا أكدت ليبيا صدق توقعاتى السابقة . واضطرتنا دولة عربية أن نعيد التوزيع الاستراتيجى لقواتنا بخلق جبهة جديدة فى الغرب على حدود من المفروض أن تكون مؤمنة بجوار شقيقة عربية ، وكان حشدها رد فعل لقطع العلاقات معها بعد مؤتمر الرفض فى طرابلس .

وأعلن أبو غزالة وكان رئيسا للأركان فى ذلك الحين أن خط بارليف الليبى مقصود به الهجوم ، وليس الدفاع فقط ، وأن السوفييت يقومون بالتخطيط لمثل هذا الهجوم وأن ليبيا لديها ٢٧٠٠ دبابة وليس لديها غير ٦٠ طاقم دبابات مدرب وأن

□ ص ٩ ١٩٨٠/٧/١٤ □



لديها ٤٠٠ طائرة قتال من طراز ميج ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ بينما لا يوجد لديها أكثر من ١٠٠ طيار فقط . . وأن الخطر الشيوعى هو الخطر الأساسى الذى تواجهه المنطقة . وفعلا كان السوفييت يقومون بمحاولات متعددة فى مختلف الاتجاهات للنيل من مصر ، وكان آخرها تحريض أثيوبيا لاثارة أزمة مياه النيل بعد إعلان مصر توصيل مياه النيل لسيناء ، مما دعا السادات فى ٣ يونيو ١٩٨٠ إلى إعلان أن مصر سوف تشن الحرب ضد أى محاولة لمنعها من استخدام مياه النيل .

وهكذا اجتمعت كل الظروف التى كان من الممكن أن تقنع إسرائيل بالكف



عن هذه الضغوط المعاكسة التى تمارسها مراعاة لظروف الطرف الآخر ولكنها لم تفعل ، وقدم وايزمان استقالته احتجاجا على الجمود الذى تواجه به إسرائيل هذه الظروف المحيطة بعملية السلام ، وعلى استمرارها فى خلق المشاكل التى تعطل من السير الطبيعى للسلام ، وقد اتهم وايزمان الحكومة الاسرائيلية بأنها تتخذ قرارات هى فى الواقع عاجزة عن تنفيذها ، وكان المقصود بذلك مثلا المستوطنات التى تقرر إقامتها ، وليس لديها الامكانية الحقيقية لذلك ، وقد كانت كما ذكرت سابقا أماكن مؤقتة وغير مستكملة التجهيز الغرض منها فقط هو وضع اليد ،

وإظهار النية على تقنينها كسياسة أمنية لاسرائيل ، لدرجة أن بيجين أعلن فى ١٠/ ٦/ ١٩٨٠ رفضه القاطع لنداء الولايات المتحدة بوقف المستوطنات ووصفها بأنها نصيحة سيئة .

وأحب هنا على سبيل المثال أن أعدد بعض التصرفات الاسرائيلية فى هذه الفترة الحرجة بالذات من عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ فعلاوة على ما سبق ذكره قامت إسرائيل بالآتى :

- أفادت الأنباء فى الفترة من ٣ ـ ٥ يونيو ١٩٨٠ بوقوع أحداث خطيرة فى الضفة الغربية وغزة إثر سلسلة الانفجارات التى دبرها المتطرفون اليهود فى مدن نابلس ورام الله والبيرة والخليل ، والتى أسفرت عن إصابات جسيمة لكل من بسام الشكعة عمدة نابلس وكريم خلف الله عمدة رام الله ، وأنه قد ظهر منذ اللحظات الأولى تباطؤ السلطات الاسرائيلية فى مواجهة هذا الارهاب حتى أن شيمون بيريز زعيم حزب العمل المعارض أدان هذا التباطؤ ، ونادى باستخدام سياسة القبضة الحديدية فى مواجهة الارهاب اليهودى المتطرف .

- عرضت الحكومة الاسرائيلية مشروعا على الكنيست يقضى بضم القدس الموحدة وإعلانها عاصمة لاسرائيل مما أثار مشاعر العالم كله ، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها ، فوافق مجلس الأمن على القرار بتوجيه اللوم لاسرائيل لاعلانها القدس عاصمة موحدة لها ، ودعا الدول التى لها سفارات بالقدس لسحب سفارتها ، ووجهت الولايات المتحدة اللوم لاسرائيل على ذلك حتى أن صمويل لويس السفير الأمريكى أبلغ بيجين فى ٥ يونيو ١٩٨٠ أنه لن يذهب على الاطلاق لمكتب رئيس الوزراء إذا تم نقله للقدس ، ووجه كارنجتون وزير خارجية بريطانيا النقد لحكومة بيجين ، ولكن بيجين انتقد تصريحات كارنجتون وأعلن أن القدس عاصمة لاسرائيل حتى قبل أن تخرج لندن نفسها إلى الوجود ، وقد أدى ذلك إلى توقف مباحثات الحكم الذاتى تماما وأنشر هنا صورتين لرسام الكاريكاتير المصرى صلاح جاهين قد يكون فيهما التعبير عن نبض الشارع المصرى ومشاعره إزاء محاولات إسرائيل لنسف السلام فى الوقت الذى تشكو فيه من بطء إجراءات التطبيع .

- أعلنت إسرائيل عزمها على إنشاء قناة تربط البحر الأبيض بالبحر الميت تمر داخل قطاع غزة ، وكان هذا يعنى أولا اعتداء على الأراضى التى تحتلها دون وجه حق وفى نفس الوقت إضرارا بالمصالح الأردنية على شواطىء البحر الميت حيث يؤدى مثل هذا التوصيل إلى رفع منسوب البحر الميت إلى مستوى يهدد بإغراق كل المنشآت الموجودة فى منطقة البحر الميت لانتاج الفوسفات الأردنى ،

وقد أعلنت فى حينها عن معارضة مصر الكاملة لكل هذا المشروع حيث أنه مخالف للقانون الدولى .

- فى ١٧ سبتمبر ١٩٨٠ أغارت قوات الكوماندوز البحرية الاسرائيلية المعززة بالطائرات الهليكوبتر والمدفعية على مواقع القوات الفلسطينية فى صور ومخيم الرشيدية فى جنوب لبنان استمرارا لسلسلة من التدخلات فى الجنوب اللبنانى انتهت كما هو معروف بغزو الجنوب اللبنانى تحت دعاوى الأمن .

- فى نوفمبر ١٩٨٠ أعلنت إسرائيل إنشاء مستوطنتين جديدتين ، وكان الاعلان عن إنشاء المستوطنات موضوعا يتكرر شهريا وأحيانا أسبوعيا ، وبطريقة تظهر التحدى السافر ويقصد بها دائما التدخل لافساد أو تعكير جو المباحثات الجارية للحكم الذاتى .

- فى نفس الشهر نوفمبر ١٩٨٠ أبلغت إسرائيل فالدهايم رفضها الرسمى لقرار مجلس الأمن بشأن القدس ، وقام فالدهايم بإبلاغ المجلس ذلك ، وقال أن عشر دول قد استجابت لنداء المجلس وسحبت سفاراتها من القدس .

- أعلن مناحم بيجين أن حدود إسرائيل عام ١٩٦٧ لم يعد لها وجود وأنها لن تعود أبدا وتعهد بعدم التخلى عن السيادة الاسرائيلية على الضفة وغزة وهضبة الجولان طالما بقى هو فى رئاسة الوزراء .

- أغارت إسرائيل على المفاعل الذرى العراقى ، وصدر عنها بيان بذلك وبأن الطائرات الاسرائيلية قد دمرت المفاعل تدميرا كاملا الأمر الذى أدانه مجلس الأمن والبرلمان الأوروبى ووصفته حكومة الولايات المتحدة الجديدة ـ بعد تولى ريجان لمهام منصبه كرئيس للولايات المتحدة ـ بأنه تصرف خطير للغاية ومصدر قلق شديد ، ناهيك عن ردود الفعل العربية الرافضة والتى أشاعت حينئذ أن السادات قد أعطى الضوء الأخضر لاسرائيل لتنفيذ العملية خاصة وأن السادات كان قد اجتمع مع بيجين فى شرم الشيخ فى ٤ يونيو ١٩٨١ بينما قامت إسرائيل بغارتها يوم ٧ يونيو . . وقد أدى ذلك إلى أن أمر السادات بتشكيل لجنة وزارية لمتابعة الموقف الناجم عن هذه الغارة على المفاعل العراقى ، وما يطرأ على هذا الموقف من تطورات عالميا وإقليميا وكانت مصر قد أعلنت فى نفس اليوم إدانتها للهجوم واعتبرته إجراء خطيرا وغير مسئول .

- أعلن الرئيس ريجان فى يوليو ١٩٨١ أنه أصدر قرارا بوقف شحنات الطائرات الحربية لاسرائيل ، وكان ذلك فى الوقت الذى صعدت فيه إسرائيل من عملياتها العسكرية ضد الشعب الفلسطينى واللبنانى ، وقد دعت الولايات المتحدة إلى

وقف إطلاق النار فورا ، وأنها ترى أن ما يحدث هو استفزاز من جانب إسرائيل .

- أصدرت الحكومة الاسرائيلية التى شكلها مناحم بيجين فى أعقاب الانتخابات التشريعية الاسرائيلية فى يوليو ١٩٨١ ـ وثيقة سياسية فى أغسطس ١٩٨١ تعهدت فيها بالعمل على فرض السيادة الاسرائيلية على الضفة وغزة بعد فترة انتقالية من الحكم الذاتى الفلسطينى .

- نقل اسحق موداعى وزير الطاقة الاسرائيلى مكتبه إلى القدس فى أغسطس ١٩٨٠ ، وتم نقل وزارة الاسكان الاسرائيلية إلى القدس أول يوم من يناير ١٩٨٢ .

- فى نهاية عام ١٩٨١ أعلنت إسرائيل عن مشروع معروض على الكنيست بضم هضبة الجولان السورية ، وتطبيق القوانين الاسرائيلية عليه ، وعارضت الخارجية الأمريكية القرار ، وصدر قرار عن رئاسة الجمهورية فى مصر بمعارضة مثل هذا القرار الذى يعتبر مخالفة صريحة لما ورد فى إطار كامب ديفيد ويهدد مستقبل التعايش السلمى بين الشعوب .

وغنى عن البيان أن أى واحد من هذه التصرفات الاسرائيلية والتى أورد بعضها على سبيل المثال وليس الحصر كان يكفى أن ينسف أى أمل فى منطقة الشرق الأوسط بما فى ذلك السلام بين مصر وإسرائيل ، وأنه لولا أن مصر كانت مصرة على السلام ، وكانت تعلم أن هذه التصرفات الاسرائيلية معظمها موجه لنسف جهود السلام الشامل لحدث مالا تحمد عقباه . والغريب أن إسرائيل رغم كل هذه التصرفات راحت تشكو أحيانا من تباطؤ مصر فى تطبيع العلاقات وأحيانا مما أسمته خرق مصر لمعاهدة السلام فى سيناء لسبب ما ادعته عن استخدام المطارات المسلمة منها فى أغراض عسكرية أو لأسباب أخرى أقل ما توصف به أنها ادعاءات ينقصها الدليل .

وهكذا وفى خلال فترة من أكثر الفترات حساسية بالنسبة لمصر لم تكف إسرائيل لخطة واحدة عن إثارة المشاكل التى تتحمل مصر نتائجها المباشرة أو غير المباشرة فى ظروف داخلية واقليمية ودولية غاية فى الصعوبة وغاية فى الحدة بالنسبة لمتغيراتها المفاجئة والمتلاحقة ، فعلى المستوى الدولى كان الاتحاد السوفيتى يحاول بأقصى ما يستطيع من جهد أن يوجه لمصر الطعنة تلو الطعنة ، وهى طعنات فى الغالب وللأسف لا تكون إلا بأيد عربية وأحيانا مصرية ، وكانت تحركات الاتحاد السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط تحاول أن تتشبث بالوجود السوفييتى فيها بعد أن انحسر دوره عن مصر ، وبعد أن تم إبعاده عن عملية صنع السلام فى المنطقة

خاصة بعد اقتناع مصر الكامل بعدم قدرة السوفييت على إحلال السلام علاوة على أن السلام يمكن أن يقلل من فرص التغلغل العسكرى أو العقائدى فى المنطقة فراح الاتحاد السوفيتى يبذر بذور الشقاق والتناحر والتآمر بين الدول العربية السائرة فى ركبه ، مثل سوريا وليبيا واليمن الجنوبية وغيرها وبين مصر ، فلم يكن يمضى شهر واحد حتى تكتشف أجهزة المخابرات المصرية تدبيرا لتهديد الأمن القومى المصرى . وعلى المستوى العربى كانت مصر تخوض بحرا من العداء من دول الرفض سواء من الناحية الدبلوماسية كتجميد أو قطع العلاقات ونقل الجامعة العربية من مصر أو من الناحية الاقتصادية كفرض المقاطعة العربية لمصر ، وانسحاب الدول العربية المؤسسة للهيئة العربية للتصنيع وإعلانها حل الهيئة ، أو من الناحية الأمنية حيث كانت بعض الدول العربية هى الأداة التى ينفذ بها الاتحاد السوفيتى مخططاته ضد النظام المصرى وعلى المستوى الاقليمى كانت تحركات عملاء الاتحاد السوفيتى نشيطة سواء فى تشاد أو السودان الذى تعتبره مصر عمقها الاستراتيجى ، ولعل إعلان الوحدة الهزيلة بين سوريا وليبيا فى سبتمبر ١٩٨٠ كان هدفه الأساسى التحالف ضد مصر ، بدعوى تكوين جبهة عربية فى مواجهة إسرائيل ولمصلحة القضية الفلسطينية التى كانوا ولا يزالون ينخرون فى عظامها كالسوس ، وحتى عندما أعلن السودان عودة العلاقات الدبلوماسية مع مصر فى مارس ١٩٨١ ألغت سوريا سفارة السودان فيها ، وهاجم ناطق بلسان منظمة التحرير الفلسطينية هذا القرار ، وطالب الدول العربية بمواجهة ما أسماه بالموقف الخطير الناجم عن ذلك . وعندما أحست الدول العربية بتعاطف الأردن مع أفكار السلام وتفكيره فى إحياء فكرة الخيار الأردنى هاجمت سوريا الأردن ، ودعت الشعب الأردنى للاطاحة بالملك حسين وقالت صحيفة تشرين فى مارس ١٩٨١ أن الأردن جزء من سوريا . .

□ مصر العظيمة

ولكن مصر . . وقفت بحكمة الأب العاقل فى مواجهة كل هذه التصرفات ، وباعت أسلحة للعراق مساعدة منها له فى حربه مع إيران وفاء لموقفه من حرب اكتوبر ، ولم تعارض بل وسعت لاتمام صفقات الأسلحة وطائرات الانذار للسعودية ، وأعلنت أنها سوف تساعد أى دولة عربية تتعرض للاعتداء تنفيذا لاتفاقيات الدفاع أو التضامن ، ودعت المجلس الوطنى الفلسطينى فى مارس ١٩٨١ لأن يقرر فى اجتماعه القادم تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بإجراء مناقشة صريحة لاقتراح مصر بإنشاء حكومة فلسطينية مؤقتة . وأرسلت مصر أسلحة إلى حسين حبرى فى تشاد لمواجهة التدخل الليبى العسكرى وفى نفس

الوقت أعلنت مصر تأكيد عدم وجود أو التفكير فى أى تعاون مع إسرائيل فيما يتعلق بأمن المنطقة . وأنه طالما لم تحل المشكلة الفلسطينية فإن أى تعاون استراتيجى بين مصر وإسرائيل أو بين إسرائيل وأى دولة فى المنطقة أمر مستحيل ، بل ودعت فى بيان رسمى أصدرته الخارجية المصرية فى أبريل ١٩٨٠ كافة الأطراف العربية لوضع حد للوضع المتدهور فى لبنان خاصة بعد تصعيد إسرائيل لتدخلها هناك ، واجتمع المؤتمر الوطنى الفلسطينى الخامس عشر فى أبريل ١٩٨١ ولم تسفر اجتماعاته عن تشكيل الحكومة المؤقتة كما طلبت مصر ، ولكنه وافق على اقتراح برجنيف عقد مؤتمر دولى حول الشرق الأوسط ، الأمر الذى لم تعارضه مصر فى أى وقت من الأوقات منذ المبادرة وحتى الآن . وفى الشهر التالى حدث اعتداء على سفارة مصر فى بيروت وأعلنت الخارجية المصرية أن مصر لن تتراجع خطوة عن موقفها المبدئى ، وأنها ماضية فى طريق السلام وعلى المستوى الداخلى فى مصر ، بدأت بوادر انفراج الأزمة الاقتصادية الطاحنة فى مصر وبدأت جميع الجهود فى إعادة البناء ، وبدت ملامح الفائدة المستهدفة من الانفتاح الاقتصادى الذى بناه السادات ، وكان انفتاحا على الدول الغربية والولايات المتحدة بالطبع ، الأمر الذى كان سببا فى تحريك القوى الشيوعية لمختلف قوى المعارضة ، فكانت محاولة إشعال الفتنة الطائفية فى مصر البعيدة كل البعد عن مقومات مثل هذه الفتن ، والتى عاشت على مدى تاريخها فى مأمن من شرورها ، واتخذ السادات فى منتصف سبتمبر ١٩٨١ قراره بإبعاد السفير السوفيتى فى القاهرة وستة من أعضاء السفارة وموظف فى السفارة المجرية واثنين من الصحفيين السوفييت فى القاهرة ، بسبب تحركاتهم المضادة لاحداث قلاقل واضطرابات فى البلاد وقام فى نهاية الشهر بحل جمعية الصداقة السوفيتية المصرية .

وأذكر فى هذه الفترة أننى قمت بجولة فى أول سبتمبر ١٩٨١ وحتى الثانى والعشرين منه فى دول جنوب شرق آسيا شملت تايلاند وسنغافورة والصين وكوريا الشمالية واليابان ، وكان الغرض من الجولة تقوية العلاقات مع هذه الدول التى لم يزر بعضها وزير خارجية مصرى من قبل كاليابان التى كانت زيارتى لها أول زيارة لوزير خارجية مصرى منذ ١٦ عاما فى ذلك الوقت ، وكانت الزيارة ذات فوائد كبيرة لكل الأطراف وقد عبر وقتها اينو وزير خارجية اليابان عن سعادته بالزيارة لأن اليابان على حد قوله عملاق اقتصادى فى العالم ، وفى جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص ، ومصر عملاق سياسى فى الشرق الأوسط . وقد فوجئت أثناء هذه الرحلة بأنباء اعتقال السادات لكل معارضيه السياسيين وكانت صدمة للعالم الذى لم يعرف تفاصيل ما يجرى فى مصر ، حيث كانت المعارضة قد اتخذت أسوأ

أشكالها ووصلت إلى حد اتهامه واتهام زوجته فى صحف العالم وبأقلام مصرية اتهامات تصل إلى سب العرض ، ومع ذلك فقد كان إجراء السادات عنيفا جدا ، وقد تلقيت هذه الأنباء وأنا بالطائرة مارا بهونج كونج ، وعند نزولى للمطار فوجئت بوجود أكثر من ١٥٠ صحفيا من أنحاء العالم للاستعلام عما يحدث فى مصر ، وطبعا كان من السهل فى ذلك الوقت أن أوضح لهم أن السادات لم يلجأ لذلك إلا لأن بعض المعارضين قد استخدموا وسائل لا تمت للديمقراطية بصلة ، وكانوا يكتبون فى الخارج عن مصر مالا يمكن أن يكتبه أجنبى عنها مهما كانت عداوته لها . وحدث نفس الشىء عندما زرت اليابان فقد عقد مؤتمر صحفى فى نهاية الزيارة كان أيضا من أكبر التجمعات الصحفية التى شهدتها وجدت فيها نفس التساؤلات ، وأذكر أننى رددت على سؤال أحد الصحفيين اليابانيين بسؤال : هل ممكن لصحفى يابانى أن يسب اليابان فى صحيفة خارج اليابان ؟؟ وقد صفق لاجابتى كل الحاضرين .

وهكذا كانت مصر كما هو واضح فى موقف داخلى وخارجى لا تحسد عليه ، ولكنها كانت فى نفس الوقت مستبسلة فى سبيل المضى فى السلام إلى نهاية الشوط ، وكان السادات بصبره على إسرائيل وعلى الدول العربية يحاول أن يقنع الجميع باتخاذ مواقف موضوعية وعقلانية تقدر كل الظروف المحيطة ، وكان ذلك أشبه بالحلم . ولم يمض أكثر من عشرين يوما على قرار السادات : إبعاد السفير السوفيتى ومن شهر على قراراته لاخماد ومنع الفتنة الطائفية حتى اغتيل السادات .

□ حادث المنصة

ويهمنى هنا أن أروى للقارىء حادث الاغتيال وظروفه وملابساته فقد كنت قد عدت إلى مصر فى حوالى ٢٠ سبتمبر للقاهرة ، وقدمت تقريرى عن زيارة الدول الآسيوية الخمس للرئيس السادات . كان الجو يخيم عليه سحابة من وجوم بعد اعتقال كل المعارضة فى مصر ، وكانت صدمة للرأى العام أن يلجأ الرئيس السادات الذى نادى بالديمقراطية وحرية الرأى والرأى الآخر والذى ألغى المعتقلات لهذا الاجراء .

وجاء يوم السادس من أكتوبر واتخذت مكانى فى المنصة فى الكرسى الرابع على يمين السادات ، وكان معى فى المنصة ابنى يجلس مع المشاهدين ، وكانت زوجتى وابنتى فى مقصورة السيدات ، ولفت نظرى أن ملابس التشريفة الداكنة قد

أعطت المنصة شكلا حزينا قاتما وتذكرت أو خيل إلى أنها كانت فى الأعوام السابقة بلون سماوى مخضر .

لقد كانت المنصة كلها وكأنها متشحة بالسواد ، وأحسست من ذلك بشىء من التشاؤم ، أو شىء من الانقباض ، وبدأ العرض العسكرى يسير سيرا طبيعيا ووسط الضوضاء التى تحدثها الطائرات بدا مرور وحدات المدفعية وفجأة توقف لورى يجر مدفع ووقف فى داخله أحد الجنود أو الضباط لم أكن أنتبه ووجه رشاشا أو بندقية فلم أكن أيضا أتبين سلاحه على البعد فى اتجاه المنصة ونزل أيضا فردان آخران فى اتجاه المنصة وقذف أحدهما قنبلة على المنصة ، وأيضا لم نتبينها أنها قنبلة ، وقد سقطت بعيدا عن المنصة ، وهنا وقف الرئيس السادات ، وقال « ارجع يا ولد » أنا مش حسيبك ، مش حسيبك يا ولد . وهنا لم أشعر إلا بنائب رئيس الوزراء ووزير البترول أحمد عز الدين هلال يشدنى إلى الأرض فى اللحظة التى بدأ فيها الضرب عن يمين ويسار المنصة ، وكان الضرب على يمينى من بعد مترين ليس أكثر فوق المنصة وفى اتجاه السادات لم أتبين الاتجاه ، ولكن الأصوات لم تزيد على دفعتين أو ثلاث من الرشاش ، ثم سمعت بعض الأصوات كما لو كانت تطارد المعتدين ، وقبلها مباشرة نظرت بعينى إلى اتجاه سور المنصة وإذا بأحد الأفراد المهاجمين يطلق البندقية واتجاهها لأسفل داخل المنصة واللواء نبيه السيد وكان رئيسا لهيئة التدريب فى ذاك الوقت فى موقعه خلف السادات بصفين يحاول بأحد الكراسى أن يضرب المعتدى ، ثم تبعها أصوات المطاردة ، ووقفت وكان المنظر حولى غاية فى البشاعة ، جثث ملقاة على الأرض ودماء فى كل مكان ، ووجدت السيد فوزى عبد الحافظ السكرتير الخاص للسادات مثخنا بالجراح ، والسيد محمود عبد الناصر أحد زملائى فى الكلية الحربية مصابا إصابة جسيمة لم أتبين مداها ، ولكن ذراعه كانت مهترئة والدماء تسيل على جسمه ، فأرسلت فى طلب بعض السيارات ، وجاءت سيارة زوجتى وسيارتى ، ونقلت محمود عبد الناصر وفوزى عبد الحافظ وبعض الجرحى الآخرين إلى أقرب مستشفى ، وتحت إلحاح الحراسة الخاصة بى والشرطة العسكرية ، دفعت إلى موقف السيارات حيث استقليت سيارة شرطة عسكرية ومررت على بيت النائب حسنى مبارك ؛ لأتبين الموقف ولأعرف مكانهم ومكان السادات فلم أجده ، فتوجهت إلى منزلى القريب فى مصر الجديدة وقمت بعدة اتصالات تليفونية إلى أن تبين لى أن الرئيس السادات قد جرح وتم نقله بسرعة إلى مستشفى المعادى بواسطة الحرس الجمهورى وبطائرة هليوكبتر كانت تقف خلف المنصة ، وتوجهت مباشرة إلى مستشفى المعادى حيث كان النائب مبارك فى إحدى الحجرات المجاورة لغرفة العمليات ، وكان فى حجرة ثانية قريبة السيدة جيهان السادات حرم الرئيس

السادات المصاب ، وبعد حوالى ١٥ دقيقة خرج كبير الجراحين وقال أن السادات فى ذمة الله ، كانت صدمة أصيب لها الجميع بالذهول ، وتوجهت إلى النائب حسنى مبارك وقلت له « لابد أن نسارع بالسيطرة على البلد فالحادث يبدو أن وراءه مخططا كبيرا » ونظر فى اتجاه حرم السادات فأحسست بحرجه من أن يتركها ، فقلت له سأذهب أنا إليها ، وفعلا ذهبت إليها وقدمت لها عزائى ، وكانت فى الحقيقة متماسكة وقالت : إن مصر الآن أهم ، والسادات فى ذمة التاريخ ، والحمد لله أنه مات قبل أن يسأل نفسه : لماذا ؟ وفى هذا اليوم بالذات ٦ أكتوبر . . !!

وفعلا غادر النائب حسنى مبارك بعد أن صافح السيدة جيهان السادات معزيا وتوجه إلى مجلس الوزراء ، وغادرت أنا بعده المستشفى إلى مجلس الوزراء ، وهو المكان الطبيعى الذى كان من الواجب أن يجتمع فيه كبار المسئولين ، وهناك دخلت فوجدت النائب حسنى مبارك وبجواره الفريق محمد عبد الحليم أبو غزالة ، ورئيس مجلس الشعب الدكتور صوفى أبو طالب والنبوى اسماعيل والدكتور كامل ليلة ، وهو أستاذ فى القانون الدستورى وكان قد طلبه النائب حسنى مبارك الذى كان حريصا طول الوقت على السؤال عن الاجراءات الدستورية والقانونية الواجب اتباعها فى هذه الحالة لنقل السلطة ، وفعلا تم تعيين صوفى أبو طالب رئيسا مؤقتا للجمهورية ، وقد اتفق الحاضرون على أن يتم تشييع الجنازة بعد ثلاثة أيام لاعطاء الفرصة لوفود الدول المعزية للوصول ، وأن يجرى الاستفتاء بعدها بأربع وعشرين ساعة ، وهنا اقترحنا أن يتم اجتماع المكتب السياسى ، وكان موجودا بالكامل تقريبا فى بعض الحجرات الأخرى من مبنى مجلس الوزراء ، وكنا نجلس فى مكتب رئيس الوزراء ، وتم فعلا إبلاغ أعضاء المكتب السياسى بالاجتماع فى قاعة اجتماعات مجلس الوزراء حيث تمت تسمية النائب حسنى مبارك برئيس جمهورية مصر العربية ، وكما هو مفروض فإنه بعد هذه التسمية يعرض الأمر على مجلس الشعب الذى يقر الترشيح ويجرى الاستفتاء ، وهذا ما حدث فعلا ، وكان علىّ بعد ذلك أن أتوجه إلى مكتبى بوزارة الخارجية حيث أعددنا برقية لكل سفراء مصر فى العالم أعلنا فيها وفاة الرئيس السادات ، وموعد تشييع الجنازة ، وطمأنا كل الدول بأن الأمور فى مصر مسيطر عليها تماما ، وأن الحياة فى مصر طبيعية ، وطبيعى أن الوفاة كانت صدمة كبرى للناس جميعا ، فقد شعر الجميع بأن السادات فدى مصر كلها ، فقد أغتيل وهو يقف فى أشرف لحظات من حياة مصر وحياته ، وهو يستعرض قواتها المسلحة فى ذكرى انتصارها العظيم الذى كان هو صاحب القرار فيه ، ولم يعرف الذين اغتالوه أنه لم ولن يغتالوا نصر أكتوبر العظيم ولن يغتالوا انتصاره أيضا فى غزوة السلام ، لقد عاش السادات مناضلا منذ شبابه ومات مناضلا وبطلا وشجاعا . لم يحاول حتى أن يحتمى من طلقات الغدر المصوبة

إليه . مات واقفا على قدميه لأنه كان المثل ، وما كان أحوج هذا الشعب العريق إلى مثل هذه القدوة ، لقد شعر السادات أنه ليس المستهدف ولكنها مصر ، ففضل أن يقيها بصدره .

وهكذا جففت مصر كعادتها دموع الحزن والأسى ، وسرعان ما عادت أم الدنيا كما نسميها تقف على أقدام صلبة بعد أن نقلت السلطة فى سرعة ، وفى دستورية كاملة إلى نائب السادات ، وأقرب المقربين إلى نفسه وتفكيره الرئيس حسنى مبارك ليستأنف المسيرة بنفس الاصرار ونفس المبادىء أملا فى مستقبل أفضل ، وتحديا لشرور أعمق وأحمق .

ولقد أحدث اغتيال السادات ردود فعل متباينة فى كل أنحاء العالم بين الحزن والشماتة ، وبين الأسى والفرح . وقد قمت كوزير للخارجية باستقبال الوفود التى بعثتها ٩١ دولة للاشتراك فى تشييع الجنازة ، وكان من بين هذه الوفود وفد أمريكا الذى ضم ثلاثة رؤساء سابقين للولايات المتحدة هم فورد ونيكسون وكارتر علاوة على وزيرى الخارجية والدفاع كما كان بين هذه الوفود الكثير من رؤساء الدول ونوابهم ورؤساء وزارتهم والوزراء وكبار المفكرين من الشخصيات العالمية العامة ، ومنهم الكثيرون الذين كانت تجمعهم صداقة خاصة بالسادات .

وبذلت جهدا كبيرا فى استقبالى لكل هذه الوفود ، غير أنه ظهرت أثناء ذلك مشكلة وهى تتعلق بالوفد الاسرائيلى الذى كان على رأسه مناحم بيجين ، فقد كانت الجنازة ستشيع فى يوم السبت ، وهناك تقاليد دينية لدى الاسرائيليين تقضى بعدم استخدام العربات فى أيام السبت ، وبالتالى كان من الضرورى ترتيب محل لاقامتهم قرب مكان تشييع الجنازة حتى يستطيعوا أداء المهمة سيرا على الأقدام ، وفعلا تم انتخاب نادى السكة الحديد فى مدينة نصر محلا لاقامة الوفد الاسرائيلى حيث كان مجاورا لموقع بدء سير الجنازة .

وفعلا تم تشييع الجنازة ، وكان كل المشيعين على وجه العموم واجمين وفى غاية التأثر ، كان موكبا مهيبا حزينا لا يستطيع المرء أن ينساه صورة أو شعورا .

وقد تم الاستفتاء على رئيس الجمهورية فى موعده ، وكان الاقبال على هذا الاستفتاء إقبالا منقطع النظير ، لم يحدث فى أى استفتاء أو انتخابات سابقة فى تاريخ مصر كله .

وكان لانتقال السلطة بهذه السرعة وبهذه الطريقة الدستورية أثر كبير فى إتاحة الفرصة لمصر لالتقاط أنفاسها بعد هذه الحوادث الدموية ، ولأن تبدأ حركة هادئة دؤوبة لتكريس الديمقراطية التى أصر الرئيس الجديد لمصر على إرسائها



مع الرئيس حسنى مبارك فى مطار القاهرة الدولى انتظارا لوصول احد رؤساء الدول .

مهما كانت المصاعب . كان مبارك مدركا تماما لمفهوم الديموقراطية وأبعادها ، وكان يعتقد عن إيمان أنها الحل الوحيد السليم للوصول بمصر إلى مصاف الدول المتحضرة .

لقد استطاع مبارك ، حتى فى أسوأ الحالات التى يساء فيها استغلال الديموقراطية أن يكون هادئا ، طويل البال ، حتى لا يستخدم الأساليب العنيفة فى الرد على حماقات البعض .

واستطاع صبر مبارك ، وذكاؤه أن يجعل من الديموقراطية حماية حقيقية لكل العاملين فى سبيل مصر ، مهما اختلفت وجهات النظر . وأصبحت بذلك مصر الدولة الوحيدة فى المنطقة التى يستطيع المواطن فيها أن يستشعر الحرية والأمان ، وهذه ولا شك من السمات التى جعلت من مبارك طرازا جديدا من الزعماء الذين توالوا على حكم مصر . لقد أفاد بما يمتاز به الطيار من الهدوء والذكاء وسرعة

التصرف ولا أعتقد أن مصر قد تمتعت بقدر من الديموقراطية قبل أو بعد الثورة مثل ما تمتعت به فى عهد مبارك .

وأعلن مبارك أن السلام ليس موقفا تكتيكيا ، ولكنه التزام استراتيجي وأن مصر دولة عربية أفريقية ، لا شرقية ولا غربية ، ولن تكون جزءا من استراتيجية أى دولة مهما عظمت ، وأبلغت مصر ١٦ دولة بينها اتفاقات ثنائية مع مصر ، التزام مصر بهذه الاتفاقيات ، وذلك بعد أن أعلن حسنى مبارك فى مجلس الشعب بعد تنصيبه رئيسا لجمهورية مصر العربية التزام مصر بكل الاتفاقيات الدولية وبطريق السلام وباستمرار مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى فى سبيل الوصول إلى السلام الشامل فى المنطقة . وقد أكد السيد مناحم بيجين فى المقابل فى منتصف نوفمبر ١٩٨١ تمسك إسرائيل بالتزاماتها الدولية وانسحابها النهائى من سيناء فى الوقت المحدد .

□ تدمير ياميت

باقتراب موعد الانسحاب الإسرائيلى النهائى إلى الحدود الدولية كان هناك الكثير من الإجراءات التى يجب أن تتم ، وكانت ظروف إتمامها فى هذا الوقت مختلفة تماما لاعتبارات عديدة ، منها غياب السادات وقلق إسرائيل من استمرار القيادة السياسية الجديدة فى تنفيذ الاتفاقية وما يتبعها ، وكان من هذه الاعتبارات أيضا غياب عيزر وايزمان باستقالته ووجود إريل شارون على رأس وزارة الدفاع الإسرائيلية ، وأنا أعتقد أن وايزمان كان أكثر صدقا وموضوعية ، وكان متفتحا تماما على ضرورة تنفيذ السلام بروحه لا بأشكاله فقط . وقد حدث عندما قررت إسرائيل إخلاء مستوطنة ياميت بجوار رفح أن المستوطنين عارضوا القرار ، وحاولوا البقاء فى المستوطنة بالقوة ، ولكن الحكومة الإسرائيلية قررت إخلاءهم بالقوة وتم إخلاء المستوطنة بالفعل باستخدام ٢٠ ألف جندى إسرائيلى وأقفاص حديدية ، على حد قول وكالات الأنباء الإسرائيلية .

وعملا بما سبق الاتفاق عليه مع وايزمان بشأن شراء مصر للمنشآت والتجهيزات التى تخليها إسرائيل وأسوة بما تم الاتفاق عليه فى سيناء الجنوبية من منازل ومنشآت وفنادق شرم الشيخ ورأس محمد وغيرها فقد عرضت على شارون ٥٠ مليون دولار ثمنا لمنشآت مستوطنة ياميت وكان ذلك ثمنا مغريا حيث لن تستطيع إسرائيل نقل المستوطنة ، وفى نفس الوقت فإنه تمشيا مع روح تطبيع العلاقات بين البلدين كان يمكن لنا أن نستخدم هذه المستوطنة لإيواء مواطنى شمال سيناء ، **ولكن شارون رفض هذا العرض وقرر تدمير ياميت بدعوى**

خوفه من محاولة المستوطنين العودة إليها بعد الانسحاب وتجنبا لحدوث مشاكل على الحدود بين البلدين ، وفعلا قامت القوات الإسرائيلية بتدمير ياميت ، ولم يكن السبب هو ما أدعاه شارون بل كان حرماننا من استخدامها ، والدليل على ذلك أن إسرائيل دمرت ٢٤ بئرا للمياه فى المستوطنة ، فأظهرت بذلك بصراحة السبب الحقيقى ، ألا وهو محاولة إزالة آثار الحياة ومقوماتها من هذا الجزء من سيناء ، وهو الأقرب إلى حدود إسرائيل ، وهكذا كان تدمير ياميت بالنسبة لى نقطة تحول آمنت بعدها أن أسلوب التعامل الإسرائيلى مع مصر قد أصبح مختلفا ، فقد كان وايزمان كما ذكرت أكثر أمانة وصراحة لدرجة أنه سلم مصر مطارات سيناء سليمة ، بل وأعاد طلاءها قبل التسليم وها هو شارون يذكرنى بأسلوب انسحاب إسرائيل من سيناء عام ١٩٥٦ حين دمرت كل ما على وجهها من أشكال الحضارة .

ولم يكن هذا فقط هو ما تفتق عنه ذهن شارون ، ولكن كان هناك ما هو أهم من ذلك ألا وهو الإبقاء على النقاط التى تسمح لإسرائيل بخلق خلافات وحوار مع مصر بعد إتمام الانسحاب النهائى فلم تحدد نقط خط الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل رغم وجود اللجان المشتركة الخاصة بهذا التحديد من مهندسى المساحة المصريين والإسرائيليين ، قبل موعد الانسحاب بأشهر ، وعندما اقترب الموعد المحدد للانسحاب النهائى اقترحنا أن نمر أنا وشارون واللجان قبلنا على خط الحدود المصرية مع فلسطين تحت الانتداب والمحددة فى معاهدة ١٩٠٦ بين مصر وتركيا وإنجلترا ، ولم تكن هناك صعوبة فى تحديد هذا الخط إلا فى بعض النقاط المتداخلة فى حدود رفح المصرية ورفح الفلسطينية ، أما باقى نقط الخط فكانت معروفة ومرقومة ، ولكن الذى حدث أنه عند مرور لجنة المساحة المصرية الإسرائيلية المشتركة لاحظت أن النقط عند طابا وهى النقطة ٩٠ ـ ٩١ كانت ممحاة جزئيا بفعل فاعل ؛ لمحاولة تشويه المعالم عندها بحيث لا تدخل منطقة طابا فى الحدود المصرية وفعلا عندما نزلت بنا الهليوكوبتر على التل المقامة عليه نقطتا الحدود عند طابا أطل أحد أعضاء اللجنة المصرية على الجانب الآخر من التل فوجد بقايا النقطة المزالة ، وهى زوايا حديدية طويلة ولا زالت عليها رقم هذه النقطة مما يدل على إزالة النقطة عمدا ، وليس بفعل الزمن أو العوامل الجوية ، وباكتشاف هذه الزوايا الحديدية أسقط فى يد شارون وحاول أن يتخلص من مسئولية محاولة إزالة النقطة بشتى الطرق ولكن كان الواضح أن الموضوع أصبح محسوما بالعثور على هذه الآثار ، ولكن الأمر بالنسبة لإسرائيل لم يكن كذلك حيث كانت تفضل أو تخطط لأن يبقى موضوع الحدود عند طابا مثارا للنقاش لسنوات طويلة بعد الانسحاب كما هو حادث الآن فعلا ، وكان الفندق الإسرائيلى الذى أقيم



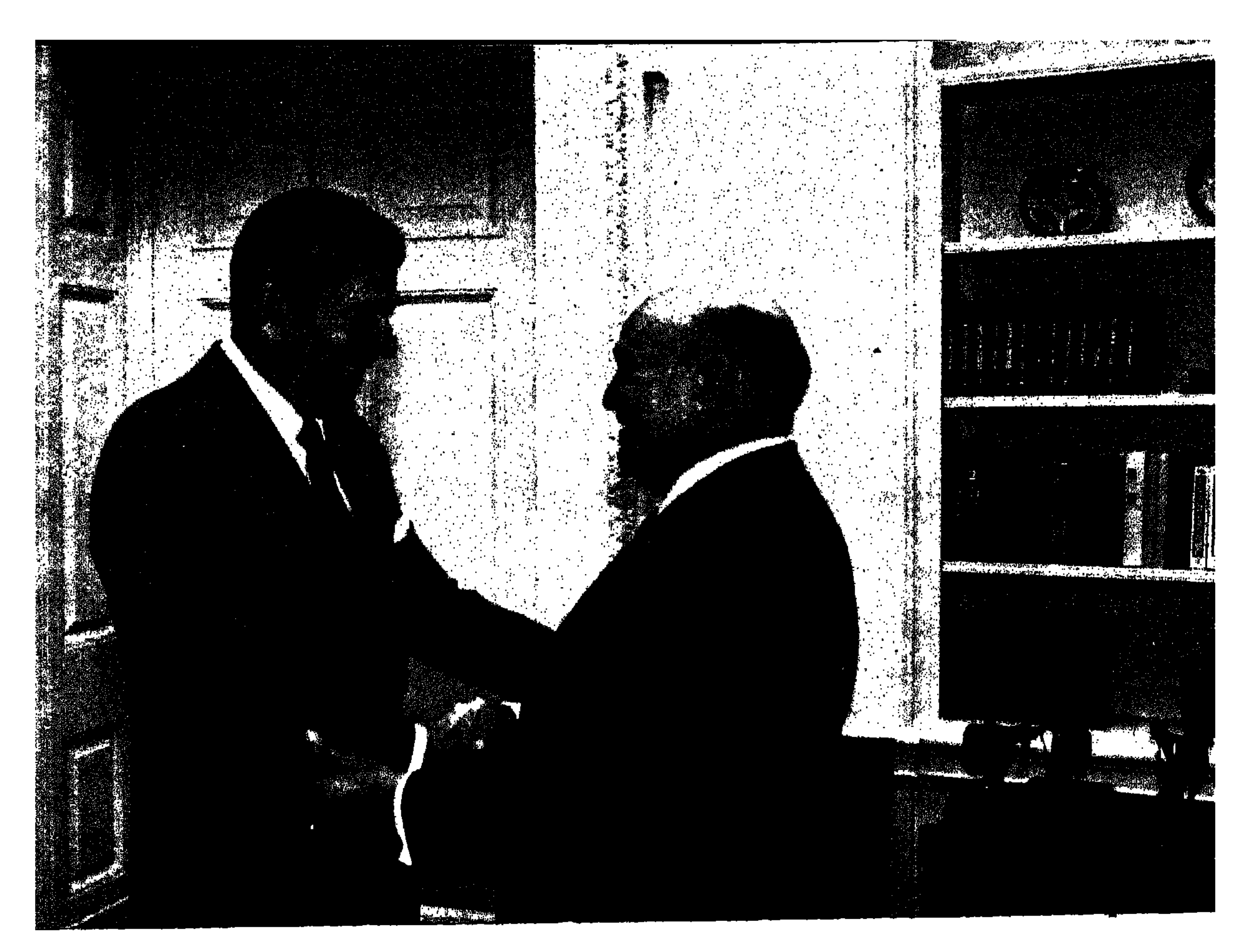
فى زيارة خط الحدود المصرى من النقطة « ١ » فى رفح إلى
النقطة ٩١ على خليج العقبة ومنطقة شجر الدوم فى طابا .

فى طابا دليلا ثانيا على ذلك ، فقد عرضت مصر على إسرائيل حوالى ٥٦ مليون دولار تعويضا لها عن الفندق ولكن إسرائيل لم تقبل العرض ، وقد فهمت من خلال الأحاديث التى دارت وقتها بشأن هذا الفندق أن موافقة بيجين على إقامة الفندق كانت بدون وضعه فى الصورة الصحيحة عن مكان الفندق ووجوده داخل الأراضى المصرية ، وليس أدل على ذلك من أنه أثناء زيارة لرؤساء بلديات إسرائيل لمصر ، وفى لقاء لى معهم فى وزارة الخارجية تساءل رئيس بلدية إيلات عما إذا كان ممكنا استئجار منطقة الفندق من مصر بواسطة إسرائيل لمدة محددة ٩٩ سنة مثلا ، وكان ردى يومئذ بالرفض القاطع ، وقلت أن أرض مصر ليست للايجار ، فإسرائيل تعلم إذن بأحقية مصر فى طابا ، وقد سبق أن جلت عنها عند إنسحابها بعد عدوان ١٩٥٦ ولم تثر وقتها أى تشكيك فى أحقية مصر ، ولكن الآن وبعد بناء الفندق راحت تبحث عن وسيلة لضم المنطقة لإسرائيل ، وأذكر أنه فى لقاء لى فى مطار رأس

النقب وبعد اجتماع اللجنتين الفنيتين المصرية والإسرائيلية أن حاولت اللجنة الإسرائيلية التشكيك فى الخط رغم عدم وجود أى دليل على صحة دعواها ، وكل ما أستند إليه الجانب الإسرائيلى هو كتاب عن سيناء لمؤلف اسمه شقير ، وكان أحد الشوام الذين يعملون فى الحكومة المصرية ، وكان سكرتيرا للجنة المصرية التركية الإنجليزية المشتركة التى حددت خط الحدود عام ١٩٠٦ ، وأنه قال فى إحدى فقرات الكتاب : أن اللجنة عادت بعد تعليم الخط إلى شجر الدوم ، وهذا الشجر كما هو معروف داخل الحدود المصرية بحوالى ١٢٠٠ متر ، وكانت تستقر عنده قيادة نقطة الحدود فى رأس النقب ، أما الدوارية فكانت تشغل المنطقة المتقدمة المختلف عليها ، فليس معنى العودة لشجر الدوم أن شجر الدوم هو الحدود ، وليس من المعقول أن تكون قيادة نقطة الحدود متمركزة على الحدود نفسها فهى وحدة عسكرية ، وكلنا نعرف أسلوب تكوين وفتح هذه الوحدات ومن وجود رئاستها فى الخلف ، بينما تدفع الدوريات للأمام كما هو حادث فى كل نقاط الحدود السابقة والحالية ، وقد كانت الدوريات فى هذه النقطة على بعد ٤ كيلو مترات من إيلات ، أو أم الرشراش قرية الصيادين فى ذلك الوقت ، وقد ظلت مشكلة طابا معلقة حتى آخر يوم قبل الانسحاب النهائى بزعم إسرائيل فى أبريل ١٩٨٢ بوجود هذا الخطأ فى مكان النقطة ٩٠ ـ ٩١ مما أدى إلى توقيع مصر وإسرائيل على ما سمى فى ذلك الحين ورقة ٢٥ أبريل ، أى ليلة استكمال الانسحاب وافق بمقتضى هذه الورقة كلا الجانبين على الانسحاب خلف المواقع المختلف عليها ، وأيضا على حل الخلاف عليها طبقا للمادة السابقة من المعاهدة المصرية الإسرائيلية والتى تنص على أن يكون حل أى نزاع عن طريق التفاوض ثم التوفيق أو التحكيم .

□ للانسحاب النهائى قصة

فى أعقاب موت السادات حاولت مصر بشتى الطرق أن تزيل أى مخاوف إسرائيلية أو أمريكية فى جدية التزامها بكافة المعاهدات والاتفاقات القائمة . ولا أعتقد أنه كان هناك ما يبرر أن تتراجع مصر فى هذه الاتفاقات التى تمت بناء على إرادتها المطلقة والحرة ولصالحها وصالح شعوب المنطقة التى تتعطش إلى السلام ، ولكن إسرائيل طلبت من الولايات المتحدة ـ وقبل إتمامها للانسحاب النهائى من سيناء بأيام قليلة ـ أن يوقع رئيس جمهورية مصر على ورقة تؤكد إلتزامه بالمعاهدة المعقودة مع الرئيس السابق ، وفعلا حضر هيج إلى القاهرة فى زيارة فى ٢٨ يناير ١٩٨٢ ، وبعد مرور حوالى ثلاثة أشهر من اغتيال أنور



مع الرئيس ريجان فى البيت الأبيض .

السادات ، وكانت معلوماتى عن هيج أنه أكثر وزراء خارجية آمريكا تمشيا مع سياسة ووجهة نظر إسرائيل ، وكان الهدف المعلن من زيارة هيج دفع مباحثات الحكم الذاتى بين مصر وإسرائيل ولكن هيج كان يدفعه سبب آخر ، وهو التأكد من التزام مصر أو على الأصح الرئيس مبارك بالمعاهدة المصرية الإسرائيلية ، ورغم أن هذا الالتزام لم يكن بحاجة إلى تأكيد إلا أن هيج تبنى وجهة نظر إسرائيل فى ضرورة كتابة تعهد من الرئيس المصرى باحترام هذه المعاهدة ، ولكنه نسب الفكرة ودوافعها لنفسه كوزير خارجية الولايات المتحدة وكوجهة نظر شخصية المقصود بها طمأنة إسرائيل للمضى فى إجراءات الانسحاب النهائى من سيناء . وانزعج الرئيس مبارك لمجرد سماع هذا الاقتراح ، وهو الذى أعلن منذ وفاة السادات أن مصر ملتزمة بكل ما التزم به رئيس الدولة السابق ، وأن التزام مصر بالسلام لا يعتمد على شخصية رئيس الدولة ، ولكن مصر هى التى بادرت السلام ، وهى التى تصر على المحافظة على التزاماتها نحوه . الحقيقة أن هيج كان فى طلبه الذى بدا وكأنه اقتراح أمريكى إنما ينفذ رغبة إسرائيلية ملحة لإعطاء المعاهدة

شكل أكثر قانونية بتوقيع الرئيس الجديد ، وكأن كل معاهدة بين دولتين تحتاج إلى تجديد التوقيع من كل رئيس جديد ، ورفض الرئيس مبارك هذه الفكرة من أساسها وقال لهيج أن مصر دولة ، بل وأقدم دولة فى العالم ، وأن ما يلتزم به رئيس لها ملزم للدولة ولكل من يتناوب على رئاستها ، وأن مبارك نفسه كان نائبا للرئيس السابق عندما وقع على المعاهدة ، وكان طرفا مجتهدا فى سبيل الوصول إلى المعاهدة ، ومن ثم فلا مبرر قانونى أو شخصى يدفع لطلب إعادة توقيع المعاهدة أو التعهد باحترامها من الرئيس الجديد ، فالسلام كان ولا يزال هدف مصر ، وليس مطلبا شخصيا للرئيس السادات ، ومن الطبيعى أن هذا الطلب لم يلق أى استجابة سواء منى شخصيا عندما طلبه هيج جسا للنبض أول مرة قبل أن يطلبه مباشرة من الرئيس مبارك ، وأيضا عندما تكرر من شامير عند زيارته لمصر فى ٢٢ فبراير ٨٢ أى فى الشهر التالى مباشرة لزيارة هيج ، وعندما طلبه بيجين منى صراحة فى زيارتى لإسرائيل قبل موعد الانسحاب النهائى بأيام ، كما يرد فى هذا الكتاب .

والحقيقة أننى لم أسترح لأسلوب هيج فى معالجة الموقف فى الشرق الأوسط ، وقد تأكدت من صحة إنطباعاتى بعد الغزو الإسرائيلى للبنان ، عندما سافرت بمهمة كلفنى بها الرئيس مبارك لإبلاغ ريجان استياء مصر من الغزو الإسرائيلى للبنان واعتبارها له مقوضا للسلام الذى تم التوصل إليه ، وكان غزو لبنان قد تم فى ٥ /٦ /٨٢ أى قبل مضى ٤٠ يوما على الاحتفال بالانسحاب النهائى لإسرائيل من سيناء ، وتأكيدا لانطباعاتى فقد صارحنى هيج فى هذه الزيارة لأمريكا أنه يشعر بالذنب تجاه الاعتداء الإسرائيلى على لبنان ، وحصار بيروت ، وأن هذا الشعور ناتج عن خطاب له فى شيكاغو ، ذكر فيه أنه ليس هناك من حل إلا ضرب القوى الرافضة ، وضرب المنظمة وقواتها فى لبنان وأنه يعتبر نفسه كمن أعطى الضوء الأخضر لإسرائيل للقيام بعملية الغزو لنفس الأهداف ، وقد أحسست فعلا بأنه يعتبر هذا ذنبا شخصيا لا دخل للإدارة الأمريكية فيه ، وقد يكون هذا حقيقيا فعلا نتيجة ثقته الزائدة فى نفسه ، وعدم استشارته لغيره من الإدارة الأمريكية فى هذا الشأن ، وربما يكون السبب فى الشعور بالذنب أيضا هو إخطاره بالعملية دون علم باقى المسئولين الأمريكيين ، ولكن سكوته وعدم تعليقه عليها كان علامة على الرضا .

وقد دفعنى هذا الإحساس عند مقابلتى له قبل وبعد مقابلتى للرئيس ريجان لإيضاح وجهة النظر المصرية إلى التشدد فى طلب الحصول على كل المطالب الفلسطينية ، وذلك فى غذاء العمل الذى دعانى إليه لبحث الوسائل التى تكفل تخفيف الضغط عن منظمة التحرير الفلسطينية فى بيروت ، وكان الاجتماع قد

استمر حوالى خمس ساعات ونصف ، بحضور السفير أشرف غربال واستطعت أن أحصل على موافقة أمريكا على كل ما حملته من مطالب سياسية أو إنسانية تتعلق بالسماح للصليب الأحمر الدولى بالدخول لإخلاء الجرحى الفلسطينيين واللبنانيين ، وهو ما كانت تعارضه إسرائيل بشدة أو السماح بنقل الأدوية والإمدادات الطبية من قبرص وإيطاليا إلى بيروت .

وقد سافرت إلى سويسرا بعد الزيارة .. وأرسلت للرئيس مبارك خطابا بما تم وأذكر أننى علقت فيه على موقف هيج بأنه يدير السياسة الخارجية الأمريكية بمنطق قائد حلف الأطلنطى .

وقد زار شامير أيضا القاهرة فى الفترة من ٢٢ ـ ٢٥ فبراير ١٩٨٢ بعد زيارة هيج ، وقبل موعد الانسحاب النهائى ، وكان شامير يحمل بين طيات نفسه رغبتين ، الأولى : تتعلق بمحاولة إقناع الرئيس حسنى مبارك بالتوقيع على هذه الورقة ـ السحرية فى نظر إسرائيل ـ بإقرار المعاهدة وما يترتب عليها من التزامات ، والثانية : وهى تلقى الموافقة على زيارة الرئيس مبارك لإسرائيل والتى أصروا أن تتم فى القدس ، وطبيعى أن الرئيس مبارك بما عرف عنه من التزام واع لكل الظروف والملابسات رفض زيارة القدس ، وعندما شعر شامير بذلك استمر فى إلحاحه ، وضرب مثلا للرئيس مبارك بزيارة الرئيس السادات للقدس ، ولكن مبارك رفض بصراحته وجديته المعهودة هذه الفكرة ، وقال لشامير أن زيارة السادات للقدس كان لهدف محدد وهو إلقاء خطابه فى الكنيست الإسرائيلى معقل الرأى السياسى فى إسرائيل ، ولكن السادات لم يعاود الكرة ، وزار فى المرة الثانية بير سبع والثالثة حيفا ، التى كانت زيارته الأخيرة لإسرائيل ، ولكن شامير بمجرد وصوله إلى إسرائيل أصدر تصريحا بأن الزيارة إذا لم تكن للقدس فلا داعى لها . أما بالنسبة لتوقيع هذا الصك الخاص بالالتزام بالمعاهدة فقد أوضح الرئيس مبارك لشامير عدم جدوى أو قيمة مثل هذا التوقيع وإلا لكان اعترافا من مصر بأن نظم الحكم فيها تخضع لأهواء رؤسائها دون المصلحة والقناعة الحقيقية للبلاد ، ورفض مبارك للمرة الثانية مثل هذه الفكرة بإصرار وكنت أتوقع ألا تعاود بعدها إسرائيل هذا الطلب ، حتى كررته فى زيارتى هذه لها قبل يومين من موعد الانسحاب النهائى عندما علقه بيجين على الاستجابة لهذا الطلب .

والحقيقة أن شامير لم يكن إلا ممثلا ومعبرا عن أفكار كتلة الليكود .

وقد أبلغت مصر يوم ١٦ / ٤ / ١٩٨٢ كلا من أمريكا وإسرائيل رسميا أن اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام قائمة ومصدق عليها من مجلس الشعب

المصرى ومن الكنيست الإسرائيلى ، وتحمل توقيع أمريكا وهى تمثل التزاما أساسيا لكافة الأطراف .

ولم تقتنع إسرائيل فراحت تبحث عن سبب أو آخر لتأجيل الانسحاب النهائى والذى لم يبق على موعده إلا أقل من أسبوع ، ودعانى بيجين للحضور إلى إسرائيل ، وأذكر أن هذه الدعوة كانت قبل إجازة شم النسيم ١٩٨٢/٤/١٩ وكنت مرهقا فحاولت أن أؤجل هذه الزيارة ، ولكن بيجين أصر على هذا الموعد بحجة أن الحكومة الإسرائيلية سوف تجتمع يوم الأحد التالى لتقرر ما إذا كانت ستنسحب من سيناء أم لا ، وكان السبب الأساسى الذى أدعته إسرائيل هو تهريب بعض الأسلحة والذخائر من سيناء إلى إسرائيل ، وفعلا سافرت يوم ١٩٨٢/٤/١٩ بطائرة عسكرية خاصة إلى إسرائيل وبرفقتى وفد ضم د . بطرس غالى والسفراء سعد الفرارجى ورؤوف غنيم وفوزى الأبراشى والمستشار عاصم إبراهيم واللواء محسن حمدى وهبطت الطائرة بمطار اللد ، ثم استأنفنا طريقنا بالسيارات إلى القدس حيث تم الاجتماع الأول برئيس الوزراء مناحم بيجين فى مكتبه بالقدس بحضور شامير وشارون وعدد كبير من مساعدى بيجين والمسئولين بالخارجية الإسرائيلية . وفى هذا الاجتماع تحدث بيجين طويلا عن جهود إسرائيل من أجل التوصل إلى سلام مع مصر وإتمام الانسحاب من سيناء وما يسببه ذلك من إنقسام فى المجتمع الإسرائيلى ، وركز بيجين على خطاب الدكتور عصمت عبد المجيد مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة وقتذاك ، والذى كان قد ألقاه منذ أيام فى الكويت فى اجتماع المكتب الدائم لمجموعة عدم الانحياز ، وهاجم فيه إسرائيل وسياستها وحدد فيه عددا من النقاط التى يراها كفيلة بتحقيق السلام الشامل فى المنطقة ، وقد اعتبر بيجين الخطاب بمثابة كشف لنوايا مصر تجاه السلام الشامل مع إسرائيل مستقبلا كما راح يعدد ما تعتبره إسرائيل إنتهاكا من مصر لمعاهدة السلام والملحق العسكرى لها ، وسرد كعادته قصصا عما تعرض له اليهود على مدى التاريخ من اضطهاد ومعاداة وما ترتب عن ذلك من مخاوف دائمة فى نفسية اليهود من تكرار أى شكل من أشكال هذا الاضطهاد ، وتطرق فى حديثه إلى الأمن الإسرائيلى ومخاوف إسرائيل من أن يتهدد أمنها عن طريق الحدود بينها وبين مصر ، وأنه من أجل ذلك فإن مجلس الوزراء الإسرائيلى بصدد اتخاذ قرار بتأجيل الانسحاب من سيناء لمدة شهر ، وأنه يواجه داخل مجلس الوزراء بكثير من الصعوبات إزاء الانسحاب من سيناء وما يعتبره الوزراء مخالفات وقعت من مصر لمعاهدة السلام ، وضرب مثلا على ذلك حادثة اكتشاف تسرب صندوق ذخيرة به ٥٠ قنبلة يدوية وقال إن كل قنبلة ممكن أن تنتج ١٠٠ شظية وأن كل شظية ممكن أن تقتل أو تصيب إسرائيليا ، ووجدت أن رئيس الوزراء بيجين سوف يدخل

فى سلسلة من الاتهامات أو المخاوف تحتاج للرد عليها فى وقتها واحدة تلو الأخرى ، وطلبت من بيجين أن أرد على كل نقطة قبل انتقاله لغيرها وأوضحت له فى الوقت الذى تشكو فيه إسرائيل من تسرب صندوق قنابل يدوية فإن لدى مصر ٣٢ قضية مشابهة أحداها تتعلق بزورق محمل بالأسلحة داخل منطقة العريش ، كما أن معظم القضايا الأخرى تتعلق بالحصول على أسلحة من مخلفات جيش الاحتلال الإسرائيلى فى سيناء ، وقد تناولت بالشرح كافة الخطوات التى اتخذتها مصر إزاء إسرائيل منذ توقيع المعاهدة ، وحذرت بيجين من خطورة عدم إتمام الانسحاب فى الموعد المحدد ، وما يمكن أن يؤدى إليه ذلك من تداعيات خطيرة بالنسبة لعملية السلام بأكملها ، وبعد مناقشات استمرت حوالى الساعتين اتفقنا على مواصلة النقاش على مائدة غداء أقامها شامير بفندق هيلتون القدس على أن نعود فنجتمع مرة أخرى برئيس الوزراء فى منزله .

وعلى مائدة غداء العمل التى دعانا إليها شامير فى هيلتون القدس ، وعلى مدى ساعتين ونصف ناقشنا كل الدعاوى التى أثارتها إسرائيل وتطرقت المناقشة إلى مستقبل السلام المصرى الإسرائيلى والظروف المحيطة أقليميا ودوليا ، وكانت كل المناقشات فى الواقع عبارة عن تحصيل للحاصل ، وتكرار لمسلمات لا تحتاج إلى التكرار ، وبالمثل كانت بعدها مناقشاتنا مع شارون ولمدة ساعتين عن مخاوف إسرائيل من الانسحاب إلى الحدود الدولية والاعتبارات الأمنية التى تدعوها إلى هذه المخاوف . وبدا لى أثناء هذه المناقشات أن إسرائيل وكأنها لا تكاد تصدق أنها فعلا ستقوم بالإنسحاب إلى الحدود الدولية ، وأنها ستطوى صفحة هذا الاحتلال إلى الأبد .

وإزاء استمرار الجانب الإسرائيلى فى ترديد نغمة التشكيك فى نوايا مصر وإصرار الجانب المصرى على تنفيذ ذلك ، وتأكيد التزام مصر بكافة أحكام معاهدة السلام اقترح بيجين عند زيارتنا له فى المساء فى منزله وبحضور الكثير من وزرائه وحوالى ٢٠ عضوا من الكنيست كانوا فى زيارته وشارك بعضهم فى المناقشات التى دارت لأكثر من ثلاث ساعات ـ أن تعيد مصر تأكيد التزامها بالمعاهدة فى خطاب يوجهه الرئيس مبارك إليه مما يساعده فى التغلب على الأصوات المعارضة لإتمام الانسحاب فى موعده داخل مجلس وزرائه ، ولم تلق هذه الفكرة بداءة موافقة منى لعلمى أن الرئيس مبارك سبق أن رفض مثل هذه الفكرة عند عرضها عليه من الطرف الأمريكى ، وأوضحت له أن الرئيس مبارك سبق له أكثر من مرة تأكيد التزام مصر والتزامه شخصيا بمعاهدة السلام وأنه أبلغ ذلك لبيجين عند لقائه فى القاهرة أثناء تشييع جنازة الرئيس الراحل أنور السادات ، وحذرته مرة أخرى من خطورة التهديد بعدم إتمام الانسحاب فى موعده أو محاولة الضغط على مصر فى هذا

الشأن ، مما قد تنتج عنه نتائج عكسية ، ولكن بيجين كرر ما يواجهه هو من ضغوط داخل مجلس الوزراء ، وأن خطابا قصيرا موجها إليه من الرئيس مبارك كفيل بإسكات الأصوات المعارضة واقتراح صيغة خطاب فى هذا الشأن ، ولكننى والوفد رفضنا هذه الصيغة فقام الإسرائيليون بتعديلها أكثر من مرة ، وبعد العديد من الاقتراحات والاعتراضات والتعديلات من الجانبين تم التوصل إلى صيغة خطاب ذكرت له أننى سوف أعرضه على الرئيس مبارك عند عودتى للقاهرة ، وإن كنت أعلم سلفا أنه سيرفض مثل هذا الأسلوب .

وعندما اجتمعنا فى منزل بيجين راح يحاول تلطيف الجو السائد والذى توتر عند ابلاغنا بقرار تأجيل الانسحاب فراح يعرض على بعض الرسومات التى قام أحفاده الأطفال برسمها ، وتحدث عنهم مطولا وعن تعلقه بهم .

لقد حاول بيجين أن يبدو مقتنعا بضرورة الانسحاب فى الموعد المحدد ، ولكن كانت هناك أصوات فى الحكومة والكنيست تنادى بالابقاء على ياميت وطابا وبعض نقاط الحدود الأخرى التى تدخل فى حدود مصر .

وكانت هذه الجولة من الجانب الإسرائيلى محاولة أخرى من المحاولات المستمرة لاسرائيل عقب اغتيال السادات لبدء حوار مع النظام المصرى الجديد والتأكد من التزامه بسياسة السلام وبأحكام المعاهدة .

وفى طريقى إلى المطار أثناء العودة من القدس وبعد هذه الزيارة كان يرافقنى فى السيارة فى الطريق إلى مطار بن جوريون شارون وموشيه ساسون ، فوجئت بشارون يقول لى وكأنه يوجه سؤالا : انهم لا يعلمون إلى متى يمكن أن تقف اسرائيل مكتوفة الأيدى أمام تهديد منظمة التحرير للجليل الأعلى فى الحدود مع لبنان ، وفهمت قصده مباشرة ورأيت أن أحذره مما يفكر فيه وقلت له بالحرف الواحد : يا شارون الفلسطينيون لم يطلقوا طلقة واحدة منذ ١١ شهر مضت ، ولا تفكر فى القيام بأى عمل عسكرى ضد لبنان خاصة بعد أن خطونا سويا الخطوة الأولى فى اتجاه السلام ، فالحفاظ عليه يجب أن يكون هدفا يسعى كلانا اليه ، وأن التصعيد العسكرى لن يعود بالفائدة على مستقبل هذا السلام ، فمصر دولة عربية بل وزعيمة الدول العربية ولن تقبل هذا التصرف ، وأحب أن أنبهك إلى أنه فى حالة قيامك بمثل هذه المغامرة فهى علاوة على أنها ستكون عاملا شديد التأثير على مسيرة السلام فى الشرق الأوسط فانها أيضا لن تكون نزهة سهلة للجيش الاسرائيلى فى هذه المنطقة الجبلية الوعرة ، أنها ستكون مغامرة فاشلة تغامر أنت فيها بمستقبلك السياسى فى بلدك وليس فقط بمستقبل السلام ، وكان ساسون يستمع إلى هذا الحديث ، وطبيعى أننا كلنا نذكر أنه بعد ٤٠ يوما تقريبا من

الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء ، وفي ٥ يونيو ١٩٨٢ قام شارون بتنفيذ مغامرته واحتلال لبنان غير عابىء بالنصيحة .

ولقد تذكرت حينئذ لقائي مع نافون في زيارة لاسرائيل في أطار مباحثات الحكم الذاتي ، وكان اللقاء بحضور شارون الذي قال يومها : « تصور » وزير خارجية مصر في زيارة رئيس دولة اسرائيل في القدس « وكانت هذه كما أسلفت أول مرة أزور فيها القدس ، ولكنني رفضت دخول القدس الشرقية أو زيارة المسجد الأقصى ، وقلت لشارون ، وما العجب في ذلك في مثل ظروف السلام التي نعيشها الآن فقال شارون : « لقد تم السلام بين مصر واسرائيل وإذا استمر هذا السلام ١٠ سنوات يكون هذا انجازا فاذا أستمر ٢٠ سنة يكون أعجازا واذا استمر ٤٠ سنة فانه يكون شيئا فوق التصور » .

وعجبت لتفكيره وقلت له أنا اختلف معك ، واحس احساس ثقة في السلام الذي وصلنا اليه ، ولأننا حين صنعناه عنينا السلام فعلا ، ولم نحاول أن نطبخ شيئا من خلفه ، وصدق نافون عل كلامي وقد أحس بانفعالي وقال : إن السلام يعني السلام ، وراح يحاول أن يطرد كلام شارون في ذهني بلباقة ولكنني استطعت أن أفهم تصور شارون لمستقبل السلام .

ولا أدري لماذا تذكرت بعد المقابلة رأي الجنرال الهندي باليت في كتابه عودة سيناء في شارون فهو يقول بالحرف الواحد . . « كان قائدا للقطاع الأوسط من سيناء بعد انتهاء صراع الجنرالات ، يقصد الصراع بين جونين وشارون - وهو الماجور جنرال أريل شارون ، وهو قائد مندفع غير مستقيم الرأي ، وغير مقدر للمسئولية ويعتمد على أن هذه الصفات تعطيه شعبية عند الجنود ، وقد كان قائدا لأحد ألوية المظلات عام ١٩٥٩ ، وقام بهجوم في ممر متلا بعيد كلية عن الأوامر الصادرة اليه مما أوقعه في كمين ، ورغم النجاح النهائي له الا أن هذه العملية انتهت بخسائر جسيمة للغاية ، ثم كرر نفس الأسلوب في ١٩٦٧ عندما اقتحم أم كتاف بدون النظر للخسائر ، وأنتهت عمليته بخسائر فادحة لقواته » وكان الجنرال باليت من أكثر الكتاب العالميين انصافا لمصر في رأيه عن عملية الغزالة وهي عملية الثغرة في ١٩٧٣ .

وعدنا إلى القاهرة ، وفي نفس الوقت الذي كان محددا لاجتماع الحكومة الاسرائيلية كانت هناك جلسة لمجلس الوزراء المصري لاستعراض الاجراءات التي يمكن أن تتخذها مصر في حالة عدم اجراء الانسحاب في موعده المحدد . وكان على كوزير الخارجية أن استعرض الموقف بين مصر واسرائيل سواء في مجال التطبيع أو في مجال الانسحابات المتتالية التي تمت ، والانسحاب النهائي المقرر ، وأذكر أنه قبل أن ابدأ في استعراض أول بند من بنود الاجراءات المضادة التي يمكن أن

تتخذها مصر فى حالة عدم اجراء اسرائيل للانسحاب النهائى ، أن وصلت إلى ورقة دخل بها مندوب أثناء انعقاد الجلسة بها مضمون رسالة من مستر بيجين إلى كمال حسن على مؤداها أن مجلس الوزراء الاسرائيلى قد اتخذ قرارا بالاجماع باتمام الانسحاب النهائى فى موعده المحدد ، ويطلب أن نتفق على النقطة الباقية وهى طابا وأسلوب حلها مما أدى كما ذكرت إلى توقيع ما عرف بورقة ٢٥ أبريل ، وكان لهذه الرسالة أثرها فى زوال التوتر الذى كان يخيم على جلسة مجلس الوزراء ، فتبادلنا التهنئة بزوال السبب فى عقد هذه الجلسة وبالاعلان الاسرائيلى الرسمى للانسحاب وبادرت إلى استدعاء د . وحيد رأفت وهو أستاذ فى القانون الدولى ويعمل مستشارا لوزير الخارجية لأخذ الرأى بالنسبة للصيغة التى يمكن الاتفاق عليها بالنسبة لتسوية هذه المشكلة .

وهكذا استطاعت اسرائيل بعدم انسحابها من طابا أن تحتفظ لها بقدم فى سيناء يمكن أن تساوم فى مقابلها على ما يمكن أن يستجد فى موضوع العلاقات بينها وبين مصر ، وقد تحقق لها ذلك بالفعل . . عندما كان قرارها بالموافقة على التحكيم فى موضوع طابا مرتبطا بأربعة عشر بندا تحاول أن تجعلها كلها صفقة واحدة ، وأسوق هنا النص الكامل للقرار الاسرائيلى بشأن قبول التحكيم مثلا على النوايا الاسرائيلية فى هذا الشأن ، حيث أشتمل النص على ثلاثة موضوعات هى مشكلة طابا وموضوع تنشيط العلاقات المصرية الاسرائيلية وموضوع عودة السفير المصرى لاسرائيل .

□ نص القرار الاسرائيلى حول طابا

١ ـ سوف تحل مسألة طابا والنقاط الأخرى المتنازع عليها على جانبى الحدود الدولية بين اسرائيل ومصر عن طريق عملية التحكيم .

٢ ـ أثناء المراحل المبدئية فى العملية المنصوص عليها فى الفقرة (١) « وهى نحو ٨ أشهر » سوف يعمل المحكمون على حل مسألة طابا عن طريق التوفيق (الحل بالوسائل الأخرى) .

٣ ـ سوف تعيد مصر سفيرها المقيم إلى اسرائيل .

٤ ـ سوف يتفق على جدول زمنى لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين اسرائيل ومصر فى مجالات التجارة والسياحة والنقل والطيران المدنى والثقافة والحوار السياسى .

٥ ـ يتم الاتفاق على صيغة للتحكيم تسمح للطرفين بتقديم حججهما بالكامل وبتقديم أدلتهما حول المسائل المتنازع عليها وتخويل المحكمين سلطة البت فى تلك المسائل .

٦ ـ سوف يتخذ قرار بشأن النص الكامل والمحدد لاتفاق التحكيم ، بما فى ذلك هوية وعدد المحكمين ، والفترة التى سوف يستغرقها التحكيم بين اسرائيل ومصر .

٧ ـ الترتيبات التى سوف يسرى مفهولها فى طابا بعد انتهاء عملية التحكيم سوف يتفق عليها وهذه الترتيبات سوف تتضمن الحق فى حرية الوصول وترتيبات الأمن والترتيبات المتعلقة بالتسهيلات الموجودة .

٨ ـ سوف تقدم مصر لاسرائيل التقرير الخاص بحادث القتل فى رأس بركة ، كما تناقش مسألة التعويضات للأسر الثكلى .

٩ ـ ان عودة السفير المصرى وتوقيع صيغة اتفاق الاحالة للتحكيم وعملية التطبيع سوف تبدأ كلها بطريقة متزامنة .

١٠ ـ الالتزام « بالصفقة الشاملة » (تحسين العلاقات وعملية التحكيم) يشكل كيانا واحد وتنفيذ كل جزء من هذا الالتزام مرتبط بتنفيذه كله .

١١ ـ سوف تتضمن مقدمة الاتفاق اشارة إلى رغبة الجانبين فى أن يظلا مخلصين لاتفاقية السلام ولاتفاقيات كامب ديفيد فيما يتعلق بكلتا الدولتين .

١٢ ـ سوف تفى الدولتان بما ورد فى الفقرة الثالثة من اتفاقية السلام وسوف تمنعان الوجود أو النشاط الارهابى من أراضى كل منهما ضد الأخرى وضد مواطنيهما .

١٣ ـ يعمل الجانبان كل على منع الدعاية المعادية ضد الجانب الآخر وسوف يسمحان بالوصول الحر والمتكافىء لكل منهما لوسائل الاعلام لديهما .

١٤ ـ المسائل الواردة فى هذه النصوص ابتداء من فقرة ٣ بما فى ذلك نص « اتفاق التحكيم » والتى تحتاج إلى مفاوضات مع مصر سوف تناقش فى مرحلة لاحقة وتعطى اسرائيل موافقتها عليها بعد موافقة مجلس الوزراء .

لقد اشترطت اسرائيل مسبقا لبداية عملية التحكيم كل هذه الشروط التى يبدو وكأنها قرارات من طرف واحد رغم خضوعها للتفاوض طبقا لأحكام المعاهدة ، ولعل موضوعا مثل تقديم مصر للتقرير الخاص بحادث قتل الاسرائيليين فى رأس بركة بسيناء ومناقشة موضوع التعويضات للقتلى يدفع إلى الذاكرة حادث الاعتداء بواسطة الجندى الاسرائيلى يوم ١١ / ٤ / ١٩٨٢ على المسجد الأقصى واطلاقه

النار على المصلين دون تمييز مما أدى إلى قتل واصابة العديد من العرب المسلمين ، فكان هو سليمان خاطر الاسرائيلي وقد أدى ذلك في حينه إلى حدوث إضراب شامل في كل الأراضي المحتلة يوم ١٢/٤/١٩٨٢ احتجاجا على هذا الحادث ، ولم يلزم أحد اسرائيل أن تقدم تقريرا عما حدث بل لقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠/٤/١٩٨٢ حق الفيتو ضد قرار عربي يدين هذا الحادث ، وذلك رغم اعلان ريجان لأسفه الشخصي العميق ازاء أحداث القدس الدامية وتعاطفه مع القلق الذي ساد العالم الاسلامي ، ولست أريد الاسهاب في مناقشة هذا القرار الاسرائيلي حيث أنه حتى كتابة هذه السطور تدور المفاوضات بين الجانب المصري والاسرائيلي لوضع مشارطة التحكيم ، ولكنني أود باختصار أن أسوق الملاحظات التالية :

١ - إن اسرائيل لم تقدم بقبولها التحكيم أي تنازلات تستدعي أن تقدم معها كل هذه القائمة من الشروط ، فهي قد سلمت فقط بتنفيذ التزاماتها في معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .

٢ - إن موضوع الخلاف حول طابا موضوع فني وقانوني يتعلق هندسيا بدقة تحديد نقاط الحدود وقانونيا بما لدى مصر من وثائق تثبت حقها التاريخي والقانوني في طابا بواسطة الاتفاقات والخرائط الدولية والتي أقرتها اسرائيل نفسها في اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ وعند انسحابها من سيناء عام ١٩٥٧ .

٣ - إن اسرائيل على ثقة من أن نتيجة التحكيم في هذه القضية ستكون في صالح مصر بدليل ما أوردته في البند ٧ من قرارها بشأن ترتيبات ضمان الحق في حرية الوصول وترتيبات الأمن والترتيبات المتعلقة بالتسهيلات الموجودة .

٤ - إن موضوع عودة السفير المصري لاسرائيل لا علاقة له اطلاقا بموضوع الخلاف حول طابا ولكن بالممارسات الاسرائيلية المتطرفة في الأرض المحتلة وفي لبنان وموقفها السلبي من محادثات الحكم الذاتي التي تنص المعاهدة على تزامنها مع اجراءات تطبيع العلاقات .

٥ - إن تأخر إسرائيل في الموافقة على التحكيم ومماطلتها لمدة أكثر من ثلاث سنوات ونصف قبل صدور قرارها قد أساء إلى موقف إسرائيل من وجهة نظر قطاعات الشعب المصري التي لم تتوقع من إسرائيل هذه المماطلة والتي يعتبرها الشعب المصري مماطلة في تنفيذ اتفاقية السلام لعام ١٩٧٩ واتفاق ٢٥ أبريل عام ١٩٨٢ .

٦ - أن ربط اسرائيل قبول التحكيم بالاتفاق على جدول زمني لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة في مجالات التطبيع ومحاولتها إلزام مصر بالصفقة الشاملة ، وأن تحسين العلاقات وعملية التحكيم تشكل كيانا واحدا وأن تنفيذ كل جزء من

هذا الالتزام مرتبط بتنفيذه كله ما هى الا محاولة للضغط على مصر ، ومصر لا تقبل هذه الضغوط ، لأن العلاقات الثنائية علاقات اختيارية ، ولم تشمل المعاهدة على الزام لمصر الا بالتفاوض بعقد اتفاقات فى ثلاثة موضوعات هى الاقتصادية والثقافية والطيران المدنى ، أما البترول فقد تمت الموافقة بمبادرة مصرية وبلا مفاوضات على توريده لاسرائيل ، وقد استطاعت اسرائيل فعلا أن تحصل من مصر على اتفاقيات خارج هذه المجالات كالسياحة والاعلام والزراعة والنقل وغيرها .

٧ - إن تحسين المناخ الاعلامى يتطلب من اسرائيل الكف عن الأعمال الاستفزازية التى تثير الانتقادات فى صحف مصر ، والصحافة فى مصر حرة حرية كاملة ، وتنتقد صحف المعارضة حتى سياسة الحكومة المصرية نفسها ، ولن تستطيع مصر أن تلزمها بمجاملة اسرائيل .

٨ - إن موضوع الارهاب الذى تحدثت عنه اسرائيل فى البند ١٢ موضوع متفق عليه فى نص المعاهدة ، وهو موضوع محسوم تماما من وجهة النظر المصرية التى ترفض الارهاب بجميع صوره ، فمصر لم تسمح بالارهاب أو ممارسته حتى فى الفترة السابقة على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، فقتل المدنيين الابرياء والعزل عمل غير انسانى ولا يسهم فى حل المشاكل القائمة فى المنطقة العربية رغم أن بعض الدول العربية تحاول تصديره لمصر للدلالة على رفض هذه الدول لاتفاقيات السلام مع اسرائيل ، ولكن مصر لم تسمح به أبدا على أرضها ولم تسهم فى تمويله أو تدريبه أو تصديره لأى دولة رغم الكثير من الحماقات التى توجه ضدها .

ويهمنى هنا أن أقول أن اسرائيل فى ظل العلاقات الطيبة التى ترجو أن تسود بينها وبين مصر فانه يجب عليها أن تعلم أن المكاسب المادية أو التوسع على حساب الغير ليس هو الأسلوب الأمثل فى معاملة مصر بالذات ، فتراب مصر صاحبة أقدم تاريخ وحضارة بشرية لا يمكن المساومة عليه ، فالأرض عند المصريين لها قداسة لا تقل عن قداسة المعتقدات والأديان . ومعنى أن تمس اسرائيل الأرض أو المقدسات الدينية - كما فعلت بالنسبة لدير السلطان أيضا والذى سأذكر قصته فيما بعد - انما تضع علاقاتها بمصر فى مأزق يمكن أن يضر بكل المنجزات التى تمت للآن على طريق السلام والقضايا المعلقة فى اعتقادى واضحة وصريحة ولا تستحق من اسرائيل أن تبذل جهودا لطمسها أو تغيير وجهها الصريح ، لأن الحق فى النهاية له وجه واحد تعلم إسرائيل أنه قبالتنا .

□ ولدير السلطان قصـة

منذ معاهدة برلين ١٨٧٨ التى أنهت الحرب بين روسيا وتركيا والأوضاع فى الأماكن المقدسة ثابتة طبقا للوضع الراهن حينئذ . تنص المادة ٦٢ من المعاهدة التى وضعت حداً للنزاع القائم بين اللاتين والأرثوذوكس وأصبحت كل ملكية أو حيازة أو نظام قائم عام ١٨٧٨ واجب الاحترام والتقديس من جانب الأطراف المعنية والحكومات ، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية وعندما انتدبت عصبة الأمم المتحدة انجلترا على فلسطين فرضت عليها فى المادة ١٣ من صك الانتداب مسئولية المحافظة على الوضع الراهن أيضا ، ومنذ ذلك الحين أصبح نظام الوضع الراهن STATUS QUO دستورا للطوائف المختلفة تستخدمه الحكومة فى حالة التعرض من طائفة لأخرى فيما تمارسه من طقوس دينية وفيما فى حوزتها من أماكن دينية .

ولقد راعت الحكومات المتعاقبة على فلسطين ومنها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تنفيذ المادة ٦٢ من معاهدة برلين بكل دقة حتى كانت الخلافات والقطيعة بين مصر والأردن بسبب اعتراف الأردن بحكومة الانفصال فى سوريا فقام الأردن بتسليم الدير فى مارس ١٩٦١ للأحباش إذ أمر رئيس الوزراء بتغيير أقفال الدير وتسليم المفاتيح الجديدة للأحباش ، وقد سافر وفد من أقباط مصر إلى الأردن وبعد مقابلة الملك حسين وعرض كافة المستندات التى تقطع بملكية الأقباط للدير أمر الملك حسين باعادة تسليم الدير للأقباط فى أبريل ١٩٦١ .

ولكن الأحباش استغلوا الاحتلال الاسرائيلى للقدس بعد حرب ١٩٦٧ وتوسطوا لدى الحكومة الاسرائيلية التى أعادت تسليم الدير لهم تحسينا لعلاقاتها مع أثيوبيا التى كان بها عدد كبير من اليهود من طائفة الفلاشا ، والذين كانت تطمع اسرائيل فى سماح الحكومة الأثيوبية لهم بالهجرة إلى اسرائيل ، والذين تم الفلاشا والتى حكمت فيها المحاكم السودانية مؤخرا فى أبريل ١٩٨٦ على اللواء عمر الطيب نائب رئيس جمهورية السودان بالسجن ٢٩ عاما لاشتراكه فى تهريب الفلاشا بعد تقاضى رشوة بلغت ٢ مليون جنيه .

وقد سميت العملية بأسم « موشيه » وبدأت فى نهاية ٨٤ ، وتم فيها نقل ١٠,٠٠٠ يهودى من الفلاشا كانوا قد عبروا إلى الأراضى السودانية ، ونقلتهم اسرائيل بواسطة شركة بلجيكية إلى اسرائيل عن طريق بعض دول أوروبا ، وقد قامت الوكالة اليهودية بتمويل العملية علاوة على المساعدات الأمريكية (١٥ مليونا) وبوصول هذا العدد من الفلاشا إلى اسرائيل بلغ عدد يهود الفلاشا فيها

حوالى ١٧٠٠٠ يهودى ، تم تسكينهم فى الجليل وفى جنوب اسرائيل .

وهكذا أصبحت الأماكن الدينية هدفا للانتقام من قبل الحكومات التى تحتدم بينها وبين مصر أى خصومة .

ومع أن الحكومة الأردنية بقرارها اعادة الدير للأقباط المصريين قد وضعت الأمور فى نصابها ، الا أن تصرفها السابق بانتزاع الدير منهم كان سابقة خطيرة جرت على منوالها السلطات الاسرائيلية بعد احتلالها للقدس والمعروف أن الأثيوبيين دائمى النزاع على ملكية الدير منذ انتقلت أملاك الاحباش بالقدس إلى أيدى الروم فى سنة ١٦٥٧ ميلادية ، وفى ذلك الوقت كان الدير فى أيدى الأقباط وكانوا منصرفين إلى العناية به وتدبير الأموال اللازمة لترميمه واتخاذ الاجراءات الرسمية لتثبيت ملكيته حتى استصدروا حجة شرعية فى عام ١٦٨٦ ، وتسمى هذه الحجة دير السلطان بأنه « دير طائفة نصارى القبط بمحمية القدس المنيف المعروف قديما بدير السلطان بملة النصارى » ومن الطبيعى أنه لو كان الدير من أملاك الأحباش لتسلمه الروم ، ولما أمكن بقاؤه حتى ذلك الحين بيد الأقباط .

وقد أصدرت بطريركية الأقباط الأرثوذوكس بالقدس بيانا عن ملكية دير السلطان بالقدس للأقباط الأرثوذوكس فى عام ١٩٦١ قبل اعادة الدير لهم ضمنته كافة الوثائق التى تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الدير ملكا للأقباط ، وتقع هذه الوثائق المصورة فى ٣٢ وثيقة وفرمان وست صور لتفصيلات النقوش والكتابات القبطية على حوائط كنائس الدير ، والتى تعد دليلا ماديا حاسما منقوشا بالعاج بالقبطية والعربية على حجابى كنيستى الدير (كنيسة الملاك مخائيل وكنيسة الأربعة حيوانات غير المتجسدين) منذ قرون عديدة يقطع بأن الدير ملك للأقباط بينما لم يقدم الأثيوبيون دليلا على دعواهم سوى أنهم يقيمون بغرفتين من غرف الدير منذ زمن بعيد منذ أن طردوا من ديرهم وأماكنهم واستولت عليها طائفة الروم الأرثوذوكس ، فلجأوا عندئذ إلى الأقباط ، ليسمحوا لهم بالاقامة فى دير السلطان أسوة بالأديرة القبطية فى مصر والتى كانوا يقبلون فيها على أساس أن الأقباط والأثيوبيين أبناء كنيسة واحدة وتحت الرئاسة العليا لبابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقصية ، وقد أكدت الحكومة العثمانية والمحاكم الشرعية فى أكثر من وثيقة أنه ليس للأثيوبيين فى دير السلطان سوى ما سمى بـ « حق المسافرة » أى الضيافة .

ولكن الأثيوبيين وفى ظل الاحتلال الاسرائيلى للقدس واخراج الحكومة الاسرائيلية للأقباط عنوة من الدير وتسليمه للأحباش استأثروا بالدير واندفعوا فى حفيظتهم ضد من سبق أن آووهم فيه عندما طردوا من أملاكهم فى الماضى البعيد ، فأغلقوا أبوابه التى كانت مفاتيحها فى يد القبط منذ مئات السنين ومنعوهم من

المرور عبره من المطرانية إلى كنيسة القيامة فلم يعد للمطران والكهنة والمصلين سوى السير نحو ثلث الساعة فى أزقة السوق الضيقة ـ وفى منظر يدعو للأسف والألم ، حتى يصلوا إلى كنيستهم بالقيامة وفى هذا اذلال احتملته الطائفة القبطية بمصر بصبر حتى تنكشف الغمة وتعود الحقوق إلى أربابها .

ورغم أن اسرائيل تعلم تماما بأحقية الكنيسة المصرية القبطية فى ملكية الدير فانها لم تسلم الدير للآن لمصر رغم صراحة حكم المحكمة العليا الدستورية فيها ووضوحه ، وكانت الحجة فى عدم تنفيذ الحكم أنها أسباب سياسية ، وطبيعى كما أسلفت أن هذه الأسباب السياسية اشارة غير علنية إلى رغبة اسرائيل فى تحسين علاقاتها بأثيوبيا طمعا فى السماح لطائفة الفلاشا بالهجرة .

إن اسرائيل تشكو من قلة السياح المصريين لها فى ظل التطبيع ، قد تناست على سبيل المثال الكم الهائل من أقباط مصر الذين كانوا يزورون القدس يوم كان دير السلطان المملوك لكنيسة الأرتوذوكس فى يد الأقباط . وقد حدثنى الأستاذ اسطفان باسيلى المحامى وعضو مجلس الشعب السابق عن واقعة حدثت عام ١٩٦١ بعد أن قررت الحكومة الأردنية اعادة الدير للأقباط : ففى أبريل ١٩٦١ وقبيل عيد القيامة أمر المشير عبد الحكيم عامر بخروج طائرات خاصة نقلت ٤٠٠٠ حاج قبطى مصرى إلى القدس ، وكان فى ذلك رواجا للمدينة من الناحية السياحية وانتعاشا لاقتصاديات سكانها فأهل القدس لا يرتزقون من حجاج الدول الأوربية أو المسيحية الأخرى الذين تكون زيارتهم قصيرة والذين تدفعهم المواقف المتوترة فى القدس إلى اختصارها .

فأعادة الدير لملاكه الأصليين اذن يجب أن يكون لها وزنها عند التفكير فى ميزان تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية ، ولعل تسليم الدير للأقباط الأرتوذوكس يعد تنفيذا لأكثر من ٦ أحكام صدرت من المحكمة الدستورية العليا فى اسرائيل بأحقيتهم فيه ، ومما يذكره اسطفان باسيلى أنه سافر فى وفد من مجلس الشعب إلى القدس قبل وفاة السادات ، والتقى هناك بشيمون بيريز وكان أبا أيبان حاضرا لهذا اللقاء ، وقد أشار باسيلى إلى أبا أيبان وقال هذا الرجل هو الذى سلم الدير للأثيوبيين ، فقال أبا أيبان معتذرا : أنه كانت بيننا وبينكم خصومه ، وهنا وعد بيريز بأنه عندما يصل حزب العمل للحكم فانه سيعيد الأمور إلى نصابها ، وسوف يقوم بتسليم الدير .

وفى اعتقادى أن تحسين العلاقة مع مصر أفيد الآن ومستقبلا من محاولة تحسين العلاقة مع أثيوبيا على حساب مصر ، فمنح أثيوبيا شىء لا تملكه لا يوازى بنفس الدرجة اعادة شىء تملكه مصر منذ مئات السنين ويوليه المصريون من كافة الأديان أهمية بالغة .





الفصل السابع

مستقبل السلام
كل شئ قابل للتفاوض



□الضفدع والعقرب

أعجبنى التشبيه الذى ساقه ريتشارد فاليريانى فى كتابه رحلات مع هنرى* فى مجال حديثه عن الشرق الأوسط ، من أن عقربا اقترب من ضفدع على ضفاف النيل وطلب منه أن يحمله على ظهره عبر النيل إلى الضفة المقابلة فقال له الضفدع : لو أننى حملتك على ظهرى فانك سوف تلدغنى وسوف أغرق ، ولكن العقرب قال : أو أنى لدغتك وأنا فوق ظهرك فانك سوف تغرق وأنا أيضا واقتنع الضفدع بهذا المنطق وسمح له أن يعتلى ظهره وقفز به إلى الماء ، ولكن فى منتصف الطريق لدغ العقرب الضفدع وقبل أن يغرق الضفدع سأل العقرب : لماذا بربك لدغتنى ؟ فقال العقرب : هذا هو الشرق الأوسط .

وبصرف النظر عن أن الكاتب أورد هذه القصة ليقول أن حرب ١٩٧٣ لم تكن متوقعة تماما كما لم يتوقع الضفدع أن يلدغه العقرب ، وكلاهما فى الماء ، وكأنما العقرب ينتحر أيضا ، الا أن القصة يمكن تماما أن تعبر فى رأيى عن كل أطراف المشاكل فى الشرق العربى ، فأنت لا تكاد تعرف تماما من يقف فى نفس الخندق مع من ، ولا أين تتوقع غدر الصديق أو تقلبه ، وفى غياب الاستراتيجيات الثابتة أصبحت الأهواء تتقاذف سياسات الدول العربية بحيث تتشابك وتتعارض فلا تدرى من يريد الخير أو الشر ولمن ؟ .

لقد دعمت الدول العربية دول المواجهة التى لن تحارب ، ومنعت الدعم عن مصر التى حاربت وانتصرت ، وأجبرت اسرائيل على عقد معاهدة صلح تترك فيها كل الأرض المحتلة من مصر منذ ١٢ عاما ، ووقفت على سبيل المثال سوريا وليبيا فى خندق واحد مع اسرائيل وايران ضد العراق الدولة العربية التى كانت غنية ، وكانت قوية ، ولكن الحرب الطويلة وسهام الأصدقاء فى ظهرها ، اقتربت بها من الدمار والافلاس نتيجة الاستمرار فى حرب غير مأمونة النتائج . وفى لبنان ، ورغم أن الحرب أهلية وطائفية فى المقام الأول ، الا أن الأطراف الخارجية ساعدت ولا تزال فى اشتعال نار الحرب التى تحرق بلدا عربيا كان جميلا وكان ذكيا ، وكان عروسا للسياحة فى الشرق ، وقد تذكرت سوريا على أضواء اللهب فى لبنان حلمها القديم عن سوريا الكبرى ، حتى لو كان ذلك على حساب تقسيم لبنان بينها وبين الموارنة وبين اسرائيل .

والأمثلة كثيرة وعديدة فى كل شبر من الوطن العربى ، وسوف أتناولها بشىء من التحليل فى بعض سطور هذا الفصل عندما يحين الوقت لذلك ، ولكن الذى

---

* TRAVELS WITH HENRY Richard Valeriavi P.177

يهمنى وقبل أن أدخل فى تفصيلات هذه الصراعات وتأثيرها على مستقبل السلام المأمول فى الشرق الأوسط ، أود أن يتعرف القارىء معى على مواقف كل الأطراف من قضية السلام .

● الموقف الفلسطينى :

منذ توقيع اتفاقيتى اطار السلام فى كامب ديفيد ، والتى تقضى باجراء مفاوضات مصرية اسرائيلية لتحقيق الحكم الذاتى الفلسطينى ، وهى الصيغة الوحيدة المقبولة أو التى أمكن انتزاعها من اسرائيل ثم ربطها بمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية بصعوبة بألغة ، تشهد عليها صفحات هذا الكتاب فى خلال مباحثات بلير هاوس ، أقول منذ توقيع كامب ديفيد والفلسطينيون يعارضون الاتفاقية على اختلاف منظماتهم واتجاهاتهم السياسية ، وأن كان لكل فئة منهم وجهة نظرها الخاصة لهذا الرفض ويتركز الاختلاف أساسا فى الفرق بين الفلسطينيين المقيمين داخل الضفة الغربية وغزة ، والمقيمين خارجها فردود الفعل لدى أعيان وعمد الضفة الغربية وغزة تختلف عنها لدى منظمة التحرير ، أو منظمات التحرير بأجنحتها المختلفة ، المنشق منها والمترابط ، وقد يرجع اختلاف وجهات النظر إلى أن الفلسطينيين المقيمين فى الأرض المحتلة ، يعتبرون أكثر استقرارا من الموجودين فى خارجها وهم فى نفس الوقت يتعرضون لضغوط الاحتلال الاسرائيلى وسلطاته غير المحدودة فى الأرض المحتلة ، وأخيرا فهم بعيدون عن أى مساعدات مادية من الدول العربية ، والتى توجه كلها لدعم منظمات التحرير ، ولذلك فهم يعتمدون على الأقل على المساعدات الفنية الاسرائيلية ، والتى تمنح لهم كوسيلة لربطهم باسرائيل ، وتتلخص وجة نظر القادة المحليين المنتخبين والعمد فى أن عدم اشتراكهم فى المباحثات يرجع إلى غموض نص الحكم الذاتى فى اتفاقية كامب ديفيد ، وأنه لا ذكر لحق تقرير المصير ، وهل الحكم الذاتى مرحلة من مراحل قيام الدولة الفلسطينية ؟ الأمر الذى تنكره كل تصريحات القادة الاسرائيليين وعلى رأسهم بيجين ، ولذلك فان المشاركة فى المفاوضات لم تتحدد بصراحة فى الوقت الذى تستبعد فيه منظمة التحرير الفلسطينية من هذه المشاركة ، وعدم اشتراكها سوف يجعل موقف الأعيان وعمد الضفة ضعيفا فى أى مفاوضات يمكن أن يشاركوا فيها لوقوعهم تحت الضغوط المحلية من اسرائيل ، والأمر الذى يجعل رفض أهالى الضفة ذامبرر قوى هو عدم ذكر القدس فى مفاوضات الحكم الذاتى علاوة على اعلان اسرائيل من جانب واحد للقدس الموحدة عاصمة لها ، بينما الأهالى يريدونها القدس العربية عاصمة لدولة فلسطين . وأخيرا فقد جاء فى مؤتمر القدس عام ١٩٧٨ « أن

اسرائيل ستكون لها قوة اعتراضية لأى قرار تتخذه سلطات الحكم الذاتى ، وبالتالى فالاحتلال سيظل قائما حتى فى وجود الحكم الذاتى ، ولذلك فخطة الحكم الذاتى تعد انقلابا ضد حقوق الشعب وآماله فى دولة مستقلة وحقه فى تقرير مصيره . وقد ذكر رشاد الشوا عمدة غزة فى صحيفة هآرتز فى ٤/٣/١٩٧٩ « أن بيجين يدعى أن كل الأراضى اسرائيلية وأن للاسرائيليين حقهم فى الاستيطان حيث يريدون ، وأن الحكم الذاتى للسكان وليس للاقليم إذن لن تكون هناك دولة فلسطينية ، وعلى هذا فلماذا تتفاوض بينما بيجين لا يقصد بالحكم الذاتى الا اسما آخر للاحتلال الاسرائيلى » .

فالحكم الذاتى إذن فى نظر أهالى الأرض المحتلة جملة مفرغة من محتواها فى النهاية سيكون فوق رؤوسهم قائد اسرائيلى يرعى أمن اسرائيل ، ولن يجرؤ أحد منهم على معارضته ، ولذلك فان سكان الأرض المحتلة يريدون فعلا السلام ، ولكنهم واثقون أنه بهذه الطريقة سيكون سلاما زائفا ، بلا دولة ولا سلطة ولا سيادة ، بل وبلا عاصمة أما بالنسبة لمنظمة أو منظمات التحرير الفلسطينية فالأمر مختلف فى بعض وجوهه ، فالمنظمة ترفض مشروعات الحكم الذاتى لأنها فعلا تحكم بلا حكومة ، وتسيطر بلا قوة حقيقية وتحلم بدولة . تتكون أولا ثم تنشأ لها حكومة لتسيطر عليها ، كأنها تحلم بجنين لاأب له ولا أم ، **وليس معنى اصرار الدول العربية على أن منظمة التحرير برئاسة عرفات هى الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى . انها هى كذلك فالمنظمة رغما عنها تعرضت لتفاعلات فى الشكل والاتجاه** ، فهى عدة أجنحة ومنظمات وعدة اتجاهات ، وهى خاضعة بشكل أو بآخر لاعتبارات سياسية ومادية بل واستطيع أن أقول : أنها اعتبارات شخصية أحيانا ، فالمنظمة فى ردائها الرسمى ترفض الحكم الذاتى لأنه غير محدد المعالم أولا ، وثانيا لأنها لم تفوض أحدا فى أن يطلبه أو يتفاوض من أجل الحصول عليه ، لا مصر ولا اسرائيل ولا الولايات المتحدة . وثالثا وهى الحجة المشتركة وهى أكثر الحجج عقلانية ومنطقا ، وهو موضوع القدس ، واصرار اسرائيل على جعلها عاصمة موحدة لها ، رغم أن اسرائيل لن تخسر الكثير إذا استطاعت أن تقر بأن القدس قبلة كل الأديان ، مدينة مقدسة لا تخضع لقرار يحدد هويتها من أى دولة أو من أى دين . ويكفى اسرائيل أن تضمن لنفسها السيطرة على ما يخصها أو يخص الديانة اليهودية فى القدس ، من ناحية حرية الوصول أو العبادة ، أو الادارة فيما يختص بالشق اليهودى من القدس . وإلى هنا فالتحليل منطقى وعادى ، ولكن غير المنطقى والذى تحاول اسرائيل أن تدفعه إلى واقع الأمور لتدمير واقع السلام ومفاهيمه هو أنها تريد أن تنفرد بتحديد هوية المشاركين فى محادثات السلام من الفلسطينيين ، فهى لا تريد الاعتراف بالمنظمة ،

وهى تريد أن تضع اختامها على هوية المفاوضين بعد بحث اتجاهاتهم وماضيهم وحاضرهم ، وكأنما هى تريد أو تحاول ألا تسلم الأرض الالمن يعترف لها بالسيادة . ان اسرائيل جاءت من الشتات ، وتكونت من فتات الدول ، ولكنها تريد لأهل وملاك الأرض أن يعيشوا فى هذا الشتات إلى آخر العمر ، فشروطها لاشتراك الفلسطينيين فى مباحثات السلام ، شروط أقل ما توصف به أنها شروط تعسفية . ومن منطق القوة والأمر الواقع الذى تعتبر المنظمة ، والفلسطينيون ، والعالم أنه لا يمكن أن يستمر للأبد ، ومن هنا كان تدخل القوة الكبرى المنافسة وهى الاتحاد السوفيتى رغم أنه كان أسبق من أمريكا فى الاعتراف باسرائيل الا أنه لا يمكن أن يسمح لاسرائيل أن تكون مخلبا للولايات المتحدة ، تفقده مكانه وسيطرته ، واعتباريته فى منطقة من أكثر مناطق العالم حساسية وتأثيرا على مجريات الأمور ، وقد كان الاتحاد السوفيتى فعلا من أهم أسباب بقاء الحال على ما هو عليه منذ أن وطئت أقدامه مصر ، ثم سوريا ثم ليبيا ثم العراق ثم اليمن وهلم جرا .

إن الفكرة الأساسية التى يدور حولها المختلفون والمتفقون فى قضية الحكم الذاتى هى هل سيكون الحكم الذاتى مرحلة وسيطة أم أنه سيكون نهاية المطاف ، واسرائيل لا تريد أن تطمئن الفلسطينيين والعرب بالنسبة لهذه القضية . . فهى تؤكد فى كل تصريحات قادتها . . على أن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة أمر غير وارد ، ولن يكون ، وهى بذلك تحكم بالاعدام على دولة موجودة . . حتى قبل أن يفكر قادة اسرائيل ومساندوها فى اختيار المكان المناسب للدولة اليهودية التى سوف تجمع شتات اليهود من كل أنحاء العالم ، واسرائيل باتباعها سياسة انشاء المستوطنات فى الأراضى المحتلة تريد أن تؤكد هذا المعنى ، وهو أنه لن يكون للفلسطينيين دولة ، والا فما معنى اقامة هذه المستوطنات فى دولة مجاورة ثم حماية هذه المستوطنات وسكانها . بدعوى الأمن الاسرائيلى .

وقبل أن استرسل فى النقد أو التقدير لأى من أطراف المشكلة من الفلسطينيين أو اسرائيل أريد أن أسأل سؤالين محددين :

- **هل تقبل اسرائيل قرارات الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى فلسطينية ، وقد قبلتها اسرائيل فى يوم ما ورفضها العرب ؟**
- **وهل يقبل الفلسطينيون والعرب اقامة دولة فلسطينية فيما تبقى من الأرض المحددة بقرار التقسيم ، قبل أن يتآكل ما تبقى أو يضيع تحت أقدام المستوطنين اليهود ؟**

انها معادلة صعبة ، والغريب أن أحد تصريحات المسئولين فى منظمة التحرير ـ بعد اتفاقية كامب ديفيد ـ تقول أن المشكلة ليست تحرير الأرض ، فلو أن المشكلة كانت كذلك لحررناها . وتصريح آخر لياسر عرفات وهو أنه لا يمانع فى المشاركة إذا ضمن أن تقوم الدولة الفلسطينية على ٩٧٪ من الأرض التى قررتها له الأمم المتحدة ، وإلى هنا فالاسترسال فى بحث الموقف الفلسطينى بعيدا عن الموقف الأردنى يعد ضربا من الخيال .

إن اسرائيل موجودة ، ومعترف بها من القوى الكبرى المؤثرة فى مصير العالم ، فمالنا نمتنع عن تحجيمها حتى لا تتفتح فتشمل المنطقة العربية كلها ؟

للاجابة على هذا السؤال يجدر بنا أن نبحث الموقف الأردنى وعلاقته التاريخية بالقضية وحلولها التى اقترحت على مدى الثلاثين سنة الماضية .

وأود أن ابدأ فى توضيح موقف الأردن من خلال رأى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، والممثل الوحيد للشعب الفلسطينى طبقا لقرارات الدول العربية جميعها ، وذلك فى حوار بينه وبين رئيس تحرير جريدة الجمهورية المصرية فى فبراير ١٩٨٦ بعد فشل الحوار بينه وبين الملك حسين بما ينبىء بفشل الاتفاق الأردنى الفلسطينى الموقع فى عام ١٩٨٥ .

وقد كان رأى عرفات يتلخص فى السطور التالية ، والتى أسوقها مسبقا قبل عرض الموقف الأردنى تجاه القضية الفلسطينية :

١ ـ إن منظمة التحرير أو الثورة الفلسطينية مستعدة للاجابة على أى طرح للمشكلة سواء أكان سلميا أو دبلوماسيا أو عسكريا ، وأن المنظمة ملتزمة بما أقره المجلس الوطنى الفلسطينى فى دوراته المتعددة .

٢ ـ إن الحل السلمى ليس فى ذهن أعداء الثورة الفلسطينية سواء اسرائيل أو أمريكا وكلها مناورات للتخدير ، فليس هناك مؤتمر دولى سيعقد ، ولم يتم الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على ذلك وقد أخطرنا بذلك السفير السوفيتى فى القاهرة .

٣ ـ إن الأردن أبلغتهم على لسان أمريكا بضرورة اعترافهم بالقرار ٢٤٢ كتذكرة وحيدة لحضور أى مؤتمر دولى بينما سبق دعوة المنظمة فى ١٩٧٧ لحضور مؤتمر جنيف ، ورفع العلم الفلسطينى على ميناهاوس فى المباحثات التمهيدية لمؤتمر جنيف معناه امكانية حضورهم دون الاعتراف بالقرار ٢٤٢ .

٤ ـ إن القرار ٢٤٢ لا يمس المشكلة الفلسطينية ، ولكنه يتحدث عن مشكلة لاجئين ، بل وصدر بيان من ديان وفانس فى ٣ أكتوبر ٧٧ يحدد هؤلاء اللاجئين بأنهم لاجئون عرب ولاجئون يهود فحتى تفسيرهم للقرار أصبح كخيوط العنكبوت .

٥ ـ أن المنظمة مستعدة للاعتراف بكل قرارات الأمم المتحدة التى صدرت بشأن المشكلة الفلسطينية ، فلماذا تصر أمريكا على القرار ٢٤٢ وحده بينما الفلسطينيون مستعدون للاعتراف بها كلها .

٦ ـ وضرب أبو عمار مثلا على التحيز الأمريكى بأن أمريكا استخدمت حق الفيتو ٣ مرات فى شهر واحد لحماية الاعتداءات الاسرائيلية ، وأن احدى هذه المرات بخصوص الاعتداء على المسجد الأقصى ، الذى ينادى أعضاء من الكنيست بهدمه وبناء هيكل سليمان بدلا منه .

- إنه لم ييأس بعد من التفاهم مع الأردن ، وأنه يعتبر أن الحوار مع الأردن قد يستأنف عند تغير الظروف المحيطة .
- إن سوريا وقفت مع اسرائيل فى خندق واحد لضرب المقاومة الفلسطينية فى لبنان وبخروجنا من طرابلس اعتقدت سوريا واسرائيل وأمريكا أننا ذبحنا فى طرابلس ، ولم يعد للقضية الفلسطينية وجود .
- إنه يعتمد على مصر التى استنفرت قواتها المسلحة لحماية خروج قواته من لبنان ضد اسرائيل لأول مرة منذ معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، وأنهم أخرجوه من ٣ كم كان محاصرا فيها ، ولكنه يستطيع من خلال مصر أن يعمل فى ألفين من الكيلو مترات هى امتداد الشاطىء المصرى .
- كان الاتفاق الأردنى الفلسطينى فى فبراير ٨٥ يحمل ٣ أشياء للوصول للحل الشامل العادل هى : الأرض فى مقابل السلام على أرضيات قرارات الأمم المتحدة كلها ، حق تقرير المصير ، مؤتمر دولى تحضره الدول ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن بما فيها أمريكا وروسيا ، وكذلك أطراف النزاع بما فيهم منظمة التحرير على قدم المساواة .
- إن عرض أمريكا للاعتراف بالقرار ٢٤٢ وحده هو عرض اذعان واستسلام وهو غطرسة من الولايات المتحدة التى تسيطر على صنع القرار فيها القوى الاسرائيلية .
- الموقف العربى متردد فى لبنان ـ فى الحرب العراقية الايرانية ـ فى الحرب بين اليمنين ـ فى جنوب السودان ـ فى الممارسات الليبية ضد تشاد والسودان ـ فى ظلال حرب الصحراء بين الجزائر والمغرب ، وأن السبب فى وجود انقسامات فى صفوف الفلسطينيين ، وهو أن بعض المنظمات تخضع لدول عربية مثل ليبيا وسوريا ، ولا يمكننا بذلك أن نتوافق .

- أن منظمة التحرير أخيرا كانت ومازالت تتمتع بتأييد الشعب الفلسطينى داخل وخارج الأرض المحتلة ، والدليل على ذلك الانتخابات فى الجامعات ، والتى أجريت أخيرا فى الأرض المحتلة ، وجاءت نتائجها كلها فى صالح المنظمة ، رغم أنها تمت فى ظروف الاحتلال الصعبة ، ودون أى ضغط من جانب المنظمة ، وأنه يعتمد على الجيل الجديد من الشباب الفلسطينى حتى الجيل الذى لم يولد فى فلسطين ، ولم يعرف شكل أرضها .
- إنه يعرف أن عنصر الزمن يأكل القضية ، ولكنه يضع فى تقديره ألا يصبح هذا العنصر شيئا مسلطا على رقابهم وهو فى نفس الوقت يعلم أنه مع عنصر الزمن تتآكل الأرض ، ولذلك فهو يحاول أن يتجاوب مع كل طرف ، وأى مدخل للمعارك سياسية كانت أو عسكرية أو إعلامية .

● **الموقف الأردنى :**

منذ عام ١٩٤٨ كانت فكرة دمج الأردن بالضفة الغربية المحتلة هى الفكرة التى ساقها برنادوت لمحاولة التوفيق بين الأطراف المختلفة . وطبيعى أن الأردن كان أول الموافقين على هذه الفكرة ومازال ، وقد ظهرت تلك الموافقة أيام تشكيل حكومة عموم فلسطين التى لم يعترف بها الأردن ، كما عارض فى نفس الوقت فكرة اشتراك الفلسطينيين فى الأمم المتحدة بشكل مستقل وبعد مؤتمر اريحا عام ١٩٤٨ كان الملك عبد الله هو المكلف من الفلسطينيين بتوحيد شطرى الأردن ، وكانوا منقسمين فى ذلك الوقت إلى : فئة تعيش فى الأردن ، وتحمل هويات أردنية ، وأخرى فى اسرائيل وتحمل هويات اسرائيلية خاصة ، وأخرى تمثل مجموعات لاجئة للدول العربية . وقد أصدر الأردن بناء على ذلك قانونا يجيز لهم الحصول على الجنسية .

ومعروف أنه بعد توقيع الهدنة فى عام ١٩٤٩ بين اسرائيل ومصر ولبنان والأردن وسوريا انسحبت القوات العربية عدا قوات الأردن ومصر التى سيطرت على غزة ، بينما سيطر الأردن على الضفة الغربية للنهر .

وفى عام ١٩٥٠ تشكل مجلس النواب الأردنى مناصفة بين الضفتين ، وأقر قانونا بمنح الجنسية الأردنية لكل الفلسطينيين فى الضفة الغربية ، وقد عارض الأردن بعد ذلك محاولات الشقيرى فى عام ١٩٦٣ لتكوين كيان خاص للفلسطينيين ، وفى عام ١٩٦٧ خلقت اسرائيل واقعا جديدا باحتلالها للأراضى العربية المجاورة لها ، وأعلن بن جوريون أن حدود هدنة عام ١٩٤٩ لم يعد لها وجود ، وأن حدود اسرائيل الآمنة ليست هى حدود ما قبل ١٩٦٧ واستطاعت اسرائيل بذلك أن تجعل المشكلة بينها وبين الدول العربية المجاورة خاصة بعد

صدور القرار ٢٤٢ وموافقة مصر والأردن عليه ، وأصبحت مشكلة فلسطين بذلك فى نظرها هى مشكلة لاجئين ، وكانت مبادرة روجرز عام ١٩٧٠ ، والتى وافقت عليها مصر والأردن اعترافا حقيقيا بذلك ، رغم أن منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسة منذ عام ١٩٦٤ برئاسة الشقيرى لم يكن ذلك رأيها أو رغبتها ، وقد حدث بعد مبادرة روجرز أن قدم الملك حسين مشروعا لتوحيد الضفتين فى مملكة مشتركة ، ولكن منظمة التحرير لم توافق على المشروع وكذلك اسرائيل والدول العربية .

وبعد حرب ١٩٧٣ وعندما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فى محاولة ايجاد التسوية تمت اتفاقيات فك الاشتباك بين اسرائيل من جهة سوريا ومصر من جهة أخرى عام ٧٤ ـ ١٩٧٥ بعد أن قام كيسنجر فى ذلك الوقت بجولاته المكوكية وتبنى فكرة حل النزاع بأسلوب خطوة بخطوة ، وأصبحت النتيجة المنتظرة هى عقد اتفاقيات سلام بعد تفاوض مباشر بين اسرائيل من جهة وباقى أطراف النزاع من جهة أخرى ، ولم تكن منظمة التحرير أو الفلسطينيون بوجه عام يعتبرون فى نظر الولايات المتحدة من أطراف النزاع حيث كانت ترى أن الحل الوحيد لنيل الفلسطينيين لحقوقهم هو ارتباطهم فيدراليا بالأردن ، كما تحدث عن ذلك مشروع كارتر فى عام ١٩٧٧ وكان معروفا فى ذلك الوقت أن اسرائيل يمكن أن تقبل بكيان فلسطينى فى الضفة مرتبط بالأردن لدرجة أن شارون وزير الدفاع الاسرائيلى قدم فى عام ١٩٨١ مشروعا لخطة تعتبر أن الأردن هو الدولة الفلسطينية ، وقبله قدم ايجال آلون مشروعا بعد ١٩٦٧ ، يدعو لاقامة اتحاد فيدرالى بين الأرض المحتلة والأردن تمارس فيه الهيئات المنتخبة من عرب الضفة حكما ذاتيا مستقلا عن الحكم العسكرى الاسرائيلى فى كل الشئون عدا الدفاع والسياسة الخارجية . المهم أن اسرائيل بمختلف اتجاهات أحزابها السياسية لم تفكر لحظة واحدة فى امكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة ، وأن كل ما يمكن أن تسمح به هذه الاتجاهات هى دمج الضفة الغربية مع الأردن فى شكل من الاتحاد على أن يتم التفاوض فى ذلك مباشرة مع الأردن ، وهكذا أيضا كان تفكير الأمريكيين والذى حسمه كارتر بمبادرته عام ١٩٨٢ ورغم أن ما سمى بالخيار الأردنى كان واقعا غير مقبول للأفكار الاسرائيلية ، وخاصة كتلة الليكود التى كانت ومازالت تتبنى فكرة الحكم الذاتى الادارى ، والذى ينطبق على السكان وليس على الاقليم . فأرض يهودا والسامرة هى أرض اسرائيل التاريخية والقدس أيضا عاصمتها التاريخية ، وعلى سكان هذه الأراضى الاختيار بين الجنسية الأردنية أو الاسرائيلية ، أما السيادة فى هذه الأراضى فلاسرائيل وحدها ، الا أن المعراخ قد تنظر للأمور بطريقة مختلفة بعض الشىء فهى من الممكن أن تقبل حكما ذاتيا ، يمكن أن يكون كاملا للفلسطينيين بشرط ألا ينتهى بتكون دولة فلسطينية

مستقلة ، وبذلك فالخيار الأردنى قد يلقى ترحيبا منها حيث يكون الكيان الفلسطينى مندمجا فى الأردن ومتحدا معه فى شكل من أشكال الاتحاد ، فيدراليا كان أو كونفيدراليا . حقا لقد قررت الدول العربية فى مؤتمر الرباط أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين ، ولكن فى نفس الوقت فان الملك حسين تحفظ فى حينه على هذا القرار بأن قال أنه يوافق على أن المنظمة هى الممثل الشرعى ، ولكنها ليست الممثل الوحيد * فعرب الضفة الغربية يستطيعون تمثيل الفلسطينيين كما أن سكان الأردن هم من أصل فلسطينى ، بل أنه أوضح ـ فى ذلك الحين ـ أنه فى حالة اعتبار المنظمة الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى فلن يكون باستطاعة الأردن الاشتراك فى مؤتمر جنيف أو أى نشاط أو مفاوضات ، شارك فيه من قبل بسبب قبوله القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ الصادرين من مجلس الأمن ، لأن الأردن فى هذه الحالة سوف يصبح فى موقع غير معترف به من جانب الدول العربية ، أما فى حالة الاعتراف للأردن بدوره فى التفاوض فانه سيعمل على تحقيق الانسحاب الاسرائيلى من كافة الأراضى وفى مقدمتها القدس ، وأنه بالنسبة للضفة يتعهد بعد تحريرها أن يترك الاختيار لأبنائها ليقرروا المصير الذى يريدونه بحرية تامة وتحت اشراف دولى محايد ، ولكن كل الدول المشتركة فى المؤتمر أيدت المنظمة ، وكانت أبرز الدول المؤيدة لذلك مصر والعراق وسوريا والجزائر ، ونادت كلها برفع الوصاية عن الشعب الفلسطينى ، بل أن الرئيس السادات قال فى كلمته أنه على الفلسطينيين أن يأخذوا كل شبر يحصلون عليه من الأراضى حتى ولو أتى به كيسنجر أو الشيطان فليكن أيا من كان لتقوم مرة أخرى كلمة فلسطين التى زيفت فيها اسرائيل الوقائع ، فقالت فى تصريحاتها أنه لم يكن هناك شىء اسمه فلسطين أو شعب فلسطين ، وانتهى المؤتمر بموافقة كل الدول العربية بما فيها الملك حسين على أن تكون منظمة التحرير هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وفى نفس العام حصلت الدول العربية على قرار بتمثيل المنظمة فى مناقشات الأمم المتحدة بأغلبية ١٠٥ أصوات رغم معارضة أمريكا واسرائيل ، وألقى ياسر عرفات خطاب فلسطين أمام الجمعية العامة لأول مرة فكان انتصارا كبيرا لم يستطع الفلسطينيون للأسف الاحتفاظ به ، بل ولم تعنهم الدول العربية بعدها على ذلك فى خضم التيارات المتضاربة والمصالح الشخصية المتشابكة على أثبات جدارتهم بهذا التأييد العالمى ، فلم تتشكل الحكومة الفلسطينية ، وبذلك لم تعط المنظمة نفسها حتى الاسم الذى يبعد عنها تهمة الارهاب ويقربها من المفهوم الحضارى لتسوية القضية .

---

* كتاب مذكرات محمود رياض صفحة ٤٩٣ عما دار فى قمة الرباط عام ١٩٧٤ .

وقد اقتنعت المنظمة فى وقت من الأوقات فى عام ١٩٨٢ بضرورة التعاون مع الأردن للوصول إلى صيغة يمكن أن تضمن تمثيلها فى أى محادثات للسلام ، وكانت زيارة عرفات للأردن فى خريف ١٩٨٢ بغرض محاولة الاشتراك فى أى مباحثات مقبلة ، خاصة وقد ظهر أن أمريكا تحاول أن تعطى الأردن الدور الأكبر أو الوحيد فى ظل الرفض الدائم للمنظمة فى وقت لم تكن المنظمة فى موقف تحسد عليه ، بعد خلافاتها مع البعث السورى وخروجها من لبنان ، وقد ظهرت منذ تلك الزيارة الأحاديث عن قبوله لعلاقة كونفدرالية مع الأردن ، وتأكدت هذه الأفكار باجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى السادس عشر فى ١٩٨٣ حيث تقرر تأكيد العلاقة المتميزة بين الشعبين الأردنى والفلسطينى ، وأن العلاقات المستقلة مع الأردن ستكون على أساس علاقة كونفدرالية بين دولتين مستقلتين ولكن هذا التحرك الفلسطينى لم يكن يكفى لتأهيله لدخول المفاوضات المقبلة ، حيث لم يعترف صراحة بنيته لقبول القرار ٢٤٢ مما دعا الأردن لاعلان وقف الحوار مع ياسر عرفات والمنظمة ، خاصة فى ظل انقسام الساحة الفلسطينية ذاتها فى شأن العلاقة مع الأردن ، خاصة الجناح اليسارى من الفلسطينيين والتحالف الوطنى متحدين مع العناصر المنشقة والخاضعة لسوريا .

وكانت زيارة عرفات للقاهرة بعد ذلك التى اعتبرتها المنظمات الفلسطينية المعارضة تجاوزا كبيرا ، حتى اتخذ أبو عمار قرار اجتماع المجلس الوطنى السابع عشر فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٥ مما أدى أخيرا إلى قبول المنظمة لمبدأ الأرض مقابل السلام ، ومبدأ الحديث عن شكل ما يختلف عن القرار ٢٤٢ يجب الوصول اليه ، وحاول الأردن بعد ذلك أن يجتذب الفلسطينيين فتشكلت وزارة زيد الرفاعى ، وبها ١٢ وزيرا فلسطينيا ، وقد انتهى الأمر فى فبراير ١٩٨٥ إلى الوصول إلى الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، وكان نصه كالآتى :

● نص اتفاق عمان ١١ فبراير ١٩٨٥ :

فيما يلى نص الاتفاق بين الملك حسين وياسر عرفات ، كما أعلن فى عمان فى ١١ فبراير :

- انطلاقا من روح قرارات فاس المتفق عليها عربيا وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ، وتمشيا مع الشرعية الدولية وانطلاقا من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الأردنى والفلسطينى ، اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معا نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط وانهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية المحتلة بما فيها القدس وفق الأسس والمبادىء التالية :

- **أولا** : الأرض مقابل السلام كما ورد فى قرارات الأمم المتحدة ، بما فيها قرارات مجلس الأمن .
- **ثانيا** : حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى : يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت فى تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن اطار الاتحاد الكونفدرالى العربى المنوى انشاؤه بين دولتى الأردن وفلسطين .
- **ثالثا** : حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .
- **رابعا** : حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .
- **خامسا** : وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام فى ظل مؤتمر دولى تحضره الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى ، وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ضمن وفد أردنى ـ فلسطينى مشترك .

تعديلات الاتفاق

التعديلات المقترح ادخالها تتعلق بالنقطتين الثانية والخامسة من النص الرسمى للاتفاق المبرم فى ١١ فبراير الماضى فى عمان ، ونشر يوم ٢٢ من نفس الشهر فى العاصمة الأردنية . والهدف منها ـ كما قال متحدث فلسطينى ـ ايضاح نص الاتفاق ، إذ يقترح الفلسطينيون أن يمارس الشعب الفلسطينى حق تقرير المصير « بعد الانسحاب الاسرائيلى » من الأراضى المحتلة . وهذه الصيغة ستحل فى نص اتفاق ١١ فبراير محل الجملة التالية « عندما يصبح فى وسع الأردنيين والفلسطينيين تنفيذ ذلك » .

أما التعديل الثانى فيوضح أن الممثلين « الشرعيين والوحيدين للشعب الفلسطينى يجب أن يكونوا حاضرين » « فى اطار وفد عربى مشترك » وكانت الصيغة السابقة لا تتحدث الا عن وفد مشترك مما يثير تكهنات بصدد تمثيل أردنى فلسطينى فقط .

بالأضافة إلى التعديلين اللذين يراد ادخالهما على نص الاتفاق تريد منظمة التحرير الفلسطينية أن توضح فى مقدمة الاتفاق أن هذا « المشروع للاتفاق الخاص بالعمل المشترك » يستند إلى « قرارات قمة فاس » الذى عقد فى سبتمبر عام ١٩٨٢ وتشير المقدمة الحالية إلى أنه تم صياغتها « فى ضوء قرارات قمة فاس » وهى عبارة كانت موضوع تفسيرات كثيرة .

نص بيان اللجنة التنفيذية للمنظمة حول الاتفاق

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية دورة اجتماعاتها فى تونس يومى ١٧ ، ١٨ فبراير ١٩٨٥ برئاسة الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية .

وقد ناقشت اللجنة القضايا الراهنة وتطورات الوضع السياسى والعسكرى فى المنطقة ، ودرست مشروع العمل الفلسطينى الأردنى المشترك الذى أعلن عن التوصل اليه يوم الأثنين ١١ فبراير ١٩٨٥ بين المنظمة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية كما اطلعت اللجنة التنفيذية على التقارير عن سير المباحثات الفلسطينية الأردنية التى تم ارسالها . إن اللجنة التنفيذية تؤكد أن التحرك المشترك بين المنظمة والأردن ينطلق من :

١ ـ الشرعية الفلسطينية المتمثلة بقرارات المجلس الفلسطينى ، وخاصة فى دورتيه السادسة عشرة والسابعة عشرة .

٢ ـ الشرعية العربية المتمثلة بقرارات القمة العربية ، وخاصة قرارات قمتى الرباط وفاس .

٣ ـ الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة ، كما أن التحرك يقوم على الأسس التى أكدت عليها جميع القرارات السابقة وهى :

(أ) انهاء الاحتلال الصهيونى للأراضى العربية المحتلة بما فيها القدس .

(ب) تحقيق الحقوق الثابتة غير قابلة للتصرف للشعب الفلسطينى بما فيها حقه فى العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطنى .

(جـ) رفض المشاريع الاستسلامية والصفقات المنفردة مثل مشروع الحكم الذاتى واتفاقيات كامب ديفيد ومبادرة ريجان وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذى لا يشكل أساسا صالحا لأى حل عادل يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى .

(د) رفض التفويض أو الانابة أو المشاركة فى حق التمثيل لأى طرف كان . أن صيغة التحرك الفلسطينى الأردنى المشترك تستهدف تشكيل نواة لتحرك عربى مشترك بعيدا عن المحورية ، من أجل عمل جاد وفعال يقوم على أساس التضامن العربى الشامل .

وتأكيدا للعلاقة المتميزة والخاصة بين شعبى الأردن وفلسطين فان الهدف المشترك للشعبين ـ وفق قرارات المجلس الوطنى ـ يتمثل فى اقامة اتحاد كونفدرالى بين دولتى الأردن وفلسطين ، كذلك فان الاطار الصحيح لتحقيق الأهداف

المطلوبة ، هو عقد مؤتمر دولى برعاية الأمم المتحدة تحضره الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن ، وتشارك فيه م . ت . ف بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى على قدم المساواة مع أطراف النزاع المعنية .

وبناء على هذه الأسس التى ينطلق منها مشروع العمل الفلسطينى الأردنى المشترك قررت اللجنة التنفيذية الموافقة على المشروع مؤكدة أنه لابد من أن يشمل هذا العمل الأطراف المعنية ممثلة بوفد عربى مشترك ، وأن يحظى ذلك كله بالدعم العربى الكامل .

ولكن حتى هذا الاتفاق الأردنى الفلسطينى لم يلق التشجيع الكافى من الولايات المتحدة التى رفضت إجراء أى حوار مع الفلسطينيين قبل جلوس وفد منهم ، لا تمثل فيه المنظمة للتفاوض المباشر مع إسرائيل إلا إذا اعترفت المنظمة بالقرار ٢٤٢ ، كما جاء على لسان مورفى بعد جولته التى تسببت فى وضع الاتفاق الأردنى الفلسطينى فى أزمة حاول جورج شولتز بعدها تداركها بالقول بقبول اشتراك أعضاء من المجلس الوطنى الفلسطينى ، لا يعلن انتماءهم للمنظمة ، وخصوصا أن المجلس يضم فعلا الكثير من الشخصيات المستقلة .

ولكن الثابت قطعا أن الأردن أصبح مقتنعا بأنه لا يستطيع التحرك وحده دون مشاركة الفلسطينيين ، خاصة وأنه كما قال كوانت فى حديث له فى فبراير ١٩٨٦ يجب أن يستعد لاجراء تنازلات تختص بالأرض لصالح الأمن الاسرائيلى ، وحاولت مصر وما زالت تحاول أن تجد الصيغة التى يمكن فى ظلها استمرار الحوار الأردنى الفلسطينى ، لتشكيل وفد يمكن أن يشارك فى مؤتمر دولى تشترك فيه الدول الخمس ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن ، الأمر الذى تعارضه إسرائيل بكل ما لديها من قوة . وهكذا عادت كل الجهود إلى طريق مسدود ، وبدأت المعارضة للاتفاق الأردنى الفلسطينى تظهر على الساحة بحدوث انقسامات حادة داخل الصف الفلسطينى ، وبدأت المحاولات السورية تظهر ثانية فى لبنان لمهاجمة الوجود الفلسطينى وتصعيد الموقف لدرجة المواجهة المسلحة التى تهدف إلى تصفيته ، والتى ما زالت تجرى حتى وقت كتابة هذه السطور .

□ سوريا والدجاجة التى تبيض ذهبا

تنظر سوريا إلى لبنان على أنه جزء من أراضيها ، تاريخيا ، ولذلك فهى لا تقيم معه أى مظاهر للعلاقات بين الدول كتبادل السفراء أو أى علاقات دبلوماسية ، وليس هناك حواجز للمرور بين أراضى الدولتين ، وسوريا فى نفس الوقت لها تأثيرات كبيرة على الزعامات والمواقف السياسية فى لبنان ، كما أنها تعتبر حددوها مع لبنان هى من المناطق المؤثرة على دفاعاتها ضد أى هجمات إسرائيلية ، وهى فى النهاية بعد أن انتهزت فرصة دخول قوات الردع العربى لبنان لا تطمع إلا فى استمرار الوجود فى لبنان ، وهى فى نفس الوقت لا تريد حربا أو اشتباكا مع إسرائيل ؛ بدليل أن هذه القوات السورية التى تسمى قوات الردع العربى لم تحاول مقاومة الغزو الاسرائيلى للبنان ، بل ولم تطلق طلقة واحدة على قوات الغزو لدرجة أن المسافة أحيانا كانت تصل إلى ٥٠ مترا فقط بين المواقع السورية والاسرائيلية ، دون أى اشتباك بل أن سوريا كانت تسارع إلى تصحيح أى لبس يقع بحيث يهدد بحدوث مواجهة مع إسرائيل . وقد استطاعت سوريا وإسرائيل ضرب القوات الفلسطينية فى لبنان ومحاولة تصفيتها بالكامل ، ولم ينقذها إلا خروجها الشهير من لبنان فى أغسطس ١٩٨٢ ثم كان الاتفاق اللبنانى الاسرائيلى وإعلان سوريا عدم موافقتها عليه ، وأنها لن تسحب قواتها من لبنان ، وبينما أعلن عرفات فى مايو ١٩٨٣ أن سوريا والمنظمة وافقتا على إجراء تنسيق عسكرى لمواجهة الموقف السائد فى المنظمة ، فقد تفجرت فى الشهر التالى عملية تمرد داخل حركة فتح بإيعاز من سوريا ، وأسفرت عن صدام مسلح مع أنصار عرفات فى بعلبك ، وتمكنت القوات المتمردة من السيطرة على طريق بيروت دمشق بعد الاستيلاء على آخر موقع لعرفات على طول الطريق ، وقامت القوات السورية فى البقاع بمحاصرة القوات الفلسطينية الموالية لعرفات ، بل وطلبت من عرفات فى ١٩٨٣/٦/٢٣ مغادرة أراضيها على الفور وحظرت على أبو جهاد العودة إليها ، واتهم عرفات سوريا للمرة الأولى بمساندة حركة التمرد ضد قيادته ، ومحاولة تشكيل منظمة تحرير جديدة تنبثق عن التمرد ، وأن ليبيا وسوريا تحاولان الاستيلاء على سلطة الثورة الفلسطينية ، وقد أعلن بعد ذلك أبو صالح قائد التمرد الفلسطينى فى أكتوبر ١٩٨٣ أن تمرده يلقى دعما من الاتحاد السوفيتى وليبيا وإيران وجبهة الخلاص الوطنى اللبنانية الموالية لسوريا ، وفى نفس الشهر اتهم ريجان سوريا بوجود أطماع لها فى لبنان والأردن لاقامة سوريا الكبرى ، وفى الشهر التالى وقع مخيم البدارى آخر معاقل عرفات فى لبنان فى أيدى المتمردين

تدعمهم سوريا وليبيا ووافق عرفات على اتفاق لوقف المعارك فى طرابلس وخروج جميع المقاتلين الفلسطينيين منها ، حفاظا على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية .

وهكذا على طول هذه الحقبة الأخيرة من الصراع فى المنطقة وقفت سوريا فى خندق واحد مع إسرائيل لضرب قوتين عربيتين هما العراق ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ومن الغريب أن سوريا فى ذلك تلقى من الدول العربية نفس القدر من دعمها الذى كانت تلقاه بصفتها دولة المواجهة المطلوب أن تظل على توازن عسكرى نسبى مع إسرائيل ، وهو الحلم الذى لن يتحقق قبل مضى عشرات السنين ، وبشرط حدوث تغييرات استراتيجية عالمية بعيدة عن التصور المنظور .

فسوريا إذن كما هو واضح . لا يهمها تحرير الجولان الآن ، وهى تدعى أنها على استعداد للصبر على وجود إسرائيل فى الجولان مائة سنة ، حتى يتحقق التوازن العسكرى المطلوب مع إسرائيل بحيث تتمكن سوريا من تحرير الجولان ، فهى إذن مستعدة لأن يظل الموقف والقضية الفلسطينية بالتالى بدون حل لسنين طويلة أخرى ، تعلم تماما أنها تأكل القضية الفلسطينية والأرض الفلسطينية والمجتمع الفلسطينى فى الضفة وغزة ، وهى كفيلة بتغيير شكله تماما خصوصا فى ظل الاستمرار فى إنشاء المستوطنات الاسرائيلية ، واستيراد المهاجرين اليهود من أنحاء العالم ، وخاصة الاتحاد السوفيتى الذى يساند سوريا فى نفس الوقت .

إن الموقف السورى مضحك مبك ، فهى دولة المواجهة التى تلقى الدعم المادى العربى ، والتى تستطيع أن تحصل بالابتزاز على ما تريده من عملات صعبة ، وأصبح وضعها كدولة مواجهة مع إسرائيل مصدرا أساسيا للرزق ، ولذلك فهى لا ترغب حقيقة فى إنهاء المشكلة أو وضع حل للقضية الفلسطينية ، حتى لا تذبح بذلك الدجاجة التى تبيض لها الذهب ، ومن هنا كان ضغطها على الأردن لافشال أى اتفاق مع الفلسطينيين قد يؤدى فى النهاية إلى حوار مع أمريكا وإسرائيل لحل القضية ، وهذا الضغط أيضا على منظمة التحرير باستخدام الأجنحة الموالية لسوريا ، والتى تستطيع أن تتدخل لنسف أى محاولة معتدلة من ياسر عرفات لانقاذ ما تبقى من حياة الثورة الفلسطينية الذبيحة بأيدى أنصارها العرب ، ولكن هناك سؤالا لابد أن المستقبل سيجيب عليه ، وهو هل سيظل الدعم العربى المادى لسوريا على ما هو عليه فى ضوء اعتبارين : الأول الانخفاض الحاد فى أسعار البترول وبالتالى الدخول البترولية للدول العربية والثانى : الموت التدريجى للقضية والحقوق الفلسطينية بفعل الزمن الذى لا يرحم ولا يتوافق مع هذه الاعتبارات المريضة للدول العربية .

إن موقف سوريا من القضية الفلسطينية ، أو قضية السلام فى الشرق

الأوسط هو صورة من موقف الاتحاد السوفيتي الذى لا يريد سلاما فى هذه المنطقة تكون أمريكا هى الكاسبة فيه ، وسوريا لا تتخذ هذا الموقف لمجرد مجاراة الاتحاد السوفيتى فى سياسته ، ولكن لأنها هى نفسها تتبنى بقاء الحال كما هو عليه وتتصور أنها فى ظل هذه الأوضاع غير المستقرة فى المنطقة سوف تحقق أحلامها فى لبنان والأردن ، والتى أعلنت فى أكثر من مناسبة أن كليهما من أراضيها ، سلبت منها فى فترة من التاريخ لم يكن فى استطاعتها مقاومة هذا السلب ، علاوة على أن بقاء هذا الجرح مفتوحا ، يساعدها على الضغط على الدول الخليجية لتلبية مطالبها المادية ، خاصة وأن سوريا لا تملك قاعدة صناعية أو زراعية تمكنها من التطور بحيث تستطيع أن تقف على أقدامها دون أن تستند إلى الدعم الخارجى الذى لا تتصور أنه سيأتيها من الاتحاد السوفيتى مثلا ، برغم توقيع المعاهدة السورية السوفيتية ، لأنها تعلم أن مصر قد مرت سابقا بنفس التجربة وكانت النتيجة ديونا عسكرية فى المقام الأول أكلت معظم الميزانية المصرية ، ولم ترحمها روسيا حتى بإعادة جدولة هذه الديون .

إن سوريا تعد مثلا للانتهازية العربية ، وهى وليبيا حليفان جادان متعاونان على تمزيق أى وحدة عربية سواء فى منطقة الشرق الأوسط أو فى المنطقة العربية ككل . ولعل أكبر شاهد على موقفها من قضية فلسطين ما يجرى وقت كتابة هذه السطور فى شهر أبريل ١٩٨٦ فى حرب المخيمات حيث تحاول حركة أمل الشيعية الموالية لسوريا ترحيل اللاجئين الفلسطينيين من لبنان للأردن لاقامة الوطن البديل ، وهذا ما تراه المنظمة وما تردده من خلال تصريحات عرفات الأخيرة فى الصحف الكويتية بعد الاشتباكات التى اندلعت فى مخيمى صبرا وشاتيلا ، وامتدت إلى برج البراجنة ، والتى يحاول الفلسطينيون فيها الصمود أمام الهجمات الشرسة لحركة أمل ولجيش الجنوب اللبنانى الموالى لاسرائيل .

هذا هو موقف سوريا من القضية ، إنها لا تريد لها شريكا فى هذه المنطقة من لبنان ولا يهمها بعد ذلك هل يذهب الفلسطينيون إلى الأردن أم إلى الجحيم . . !!

● الاتحاد السوفييتى

إن طموحات الاتحاد السوفيتى كبيرة ، ونحن نتمنى له النجاح فهو صديق استجاب يوما ما لمطالب مصر ، بصرف النظر عن أهدافه من هذه الاستجابة ، وامتنع فى يوم ما عن تلبية هذه المطالب ، بصرف النظر أيضا عن أهدافه من هذا الامتناع . ومصر الآن تحاول أن تجعل من علاقاتها بالاتحاد السوفيتى علاقات ود وتعاون فى شتى المجالات خاصة لما للاتحاد السوفيتى من تأثير مباشر على خطوط

السياسة العالمية لمجتمعنا الدولى بوصفه أحد القوتين العظميين واللتين تداخلت مصالحها فى كل ما يجرى فى المجتمع الدولى فى أى بقعة من العالم .

ولكنه من المسلم به أن الاتحاد السوفيتى صاحب المصلحة الكبرى فى استمرار النزاع العربى الاسرائيلى وهو رغم تظاهره بالحيدة بين أطراف الصراع إلا أنه لا يقبل أن يعزل عن أساليب الحل .

إن نزاع الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل كان السبب الرئيسى لدخول الاتحاد السوفيتى للمنطقة بدعوة من مصر ، وكانت البداية صفقة الأسلحة التشيكية بعد ما أعيت الحيل مصر للحصول على السلاح من الولايات المتحدة للدفاع عن حدودها عام ١٩٥٤ ، ثم الاعتماد الكامل على الاتحاد السوفيتى فى التسليح وبناء السد العالى ، وما صاحبه من وجود الخبراء فى المجالين المدنى والعسكرى وإعطاء مصر للاتحاد السوفيتى الكثير من التسهيلات . ولم تكن مصر وحدها التى فى حاجة إلى السلاح السوفيتى ، ولذلك فقد أصبح الاتحاد السوفيتى هو المورد الرئيس للسلاح لكثير من الدول العربية كسوريا والعراق وليبيا والسودان ، وبلغت مبيعات الأسلحة السوفيتية لبلدان الشرق الأوسط وأطراف النزاع العربى الاسرائيلى بالذات أرقاما فلكية .

ومن هنا فإن استمرار النزاع العربى الاسرائيلى يعنى استمرار الاعتماد على الاتحاد السوفيتى ، وذلك فى مواجهة الدعم الأمريكى الكامل لاسرائيل وقد كان موقف الاتحاد السوفيتى من مبادرة السادات عام ١٩٧٧ ، وما تبعها من اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام هو المعارضة بل وقيادة حملة المعارضة والتشهير ، واتهام مصر بالسعى إلى حل منفرد مع إسرائيل ، وهذا ما رددته الادعاءات السوفيتية ، وردده خلفها دول الرفض المرتبطة مع الاتحاد السوفييتى باتفاقيات كسوريا والعراق وليبيا أو التى ترى فى مساره الرافض تجاوبا مع مصالحها .

فالاتحاد السوفيتى حاول دائما إفشال الجهود الأمريكية لحل النزاع وحتى بعد أن توصلت مصر وإسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة إلى اتفاق السلام ، فإنه عرقل عملية تعيين قوات طوارىء دولية لمراقبة السلام فى سيناء بعد الانسحاب الاسرائيلى ، مما أدى إلى اللجوء إلى إنشاء قوة متعددة الجنسيات من الدول الغربية والولايات المتحدة .

والاتحاد السوفيتى فى رأيه المعلن يرى أن مشكلة الشرق الأوسط يجب حلها بواسطة مؤتمر دولى ، يشارك فيه الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على قدم المساواة ، وتشارك فيه الدول المواجهة لاسرائيل ، وكذلك منظمة التحرير

الفلسطينية كعضو كامل ، وهذا بالطبع ما يلاقى الرفض من إسرائيل والولايات المتحدة ، ومما يجعل عقد مثل هذا المؤتمر أمرا بعيد الاحتمال ، وبالتالى فإنه حتى ولو عقد المؤتمر فإن فرص الوصول إلى السلام ـ علاوة على أنها ضئيلة أو منعدمة فان طول الوقت الذى ستتطلبه ترتيبات عقد المؤتمر ثم الجولات المطولة فيه ـ سوف تستغرق سنوات ، وهو يعلم أنها ليست فى صالح القضية خاصة وأنه هو المورد الرئيسى للمهاجرين إلى إسرائيل .

أما عن أسلوب تعامل الاتحاد السوفيتى مع الدول العربية فهو إحدى حالتين : أما مع الدول العربية البترولية والغنية مثل العراق وليبيا ، وفى هذه الحالة فإن توريداته لها من السلاح تكون لها قيمة نقدية هو فى حاجة ماسة إليها ، علاوة على المرتبات التى يتقاضاها خبراؤه الذين تكون لبعضهم مهام تبشيرية أيديولوجية ، وهذا النوع من الخبراء جربناه فى مصر وأزعجنا نشاطهم حتى فى الوقت الذى كانت الصلة بين الاتحاد السوفيتى ومصر فى أوج ازدهارها والأسلوب الثانى مع الدول العربية غير القادرة على الدفع النقدى لثمن الأسلحة والمعدات والمصانع وهو ربط هذه الدول وإخضاعها بما عليها من ديون باهظة ، وأعتقد أن مصر من أول الدول التى تعرضت لهذا الضغط ، لولا جرأة السادات وفهمه العميق لهذا الخطر وهو ما أدى إلى إبعاد الخبراء السوفييت من مصر ، وفض المعاهدة السوفيتية وقطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى حينما أصبح وجود البعثة السوفيتية الدبلوماسية وسيلة لتدبير الاضطرابات والتهديد المباشر للأمن الداخلى المصرى ، بل إن وجود الخبراء مثلا فى مصر كان عقبة فى إتمام فى حرب أكتوبر ، وكان هذا من الدوافع التى حدت بالسادات لابعادهم قبل الحرب ، فقد كانت نوايا هؤلاء الخبراء مشكوك فيها ، وكثيرا ما حدث أن نقلت أسرار التدريب والتسليح المصرى إلى إسرائيل فى نفس يوم حدوثها ، وفى نفس الوقت فلم تكن فى نية هؤلاء الخبراء إمداد مصر بكافة المعلومات الفنية الخاصة بالأسلحة والمعدات التى بين أيديهم والدلائل على ذلك كثيرة يعرفها كل ضباط القوات المسلحة المصرية علاوة على عقم أساليب التدريب والحرب السوفيتية بالأسلحة التقليدية وتخلفها ، رغم ما حدث من تطور مشهود فى القوات المسلحة من نواح عديدة أخرى لا يمكن إنكارها .

والمقترحات السوفيتية للسلام رغم أنها فى ظاهرها مؤيدة للعرب ولحقوق الشعب الفلسطينى إلا أنها بعدم واقعيتها أو مرونتها تؤكد عدم فاعليتها فى الحل ، كما أنها تمثل تماما كل ما هو مضاد لرغبات الولايات المتحدة أو حتى الدول الأوربية المعتدلة فى إيجاد حلول وسيطة وهو فى نفس الوقت يمارس ضغوطا على سوريا والمنظمة لعدم الاشتراك فى محادثات السلام طالما أن أمريكا هى الشريك الأساسى فيها .

وقد كان مختصر المقترحات التى أعلنتها وكالات الأنباء السوفيتية وتنشرها الصحف والمجلات العربية فى يوليو ١٩٨٤ تتلخص فى الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، وإقامة حدود ثابتة بينها وبين الدول العربية مع إزالة المستوطنات المقامة فى الأراضى المحتلة ، والاعتراف بحق الفلسطينيين فى إقامة دولة مستقلة تحت قيادة المنظمة الممثل الشرعى الوحيد ، ويمكن لهذه الدولة أن تكون اتحادا كونفدراليا مع البلدان المجاورة ، وإعادة القدس الشرقية للعرب وضمها للدولة الفلسطينية ، وضمان حق جميع دول المنطقة فى الوجود والتنمية وتعهد كافة الدول بما فى ذلك إسرائيل والدولة الفلسطينية باحترام سيادة واستقلال وسلامة ووحدة أراضى الدول الأخرى ، ووضع ضمانات دولية للتسوية وهو الدور الذى يمكن أن يعهد به إلى الدول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن أو دول المجلس فى مجملها .

وكما توقع الاتحاد السوفيتى فقد رفضت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل فكرة المؤتمر الدولى ، وأظهر بذلك الاتحاد السوفيتى نفسه للعرب على أنه الحليف المناصر لهم ضد الامبريالية ، بينما هو فى الواقع يضع من العراقيل ما يكفل استمرار الوضع على ما هو عليه للفوائد العديدة التى تعود عليه من جراء ذلك ، ويمكن اختصار أمثلتها فى :

- استمرار الوجود السوفيتى فى المنطقة واستمرار استخدامه للتسهيلات العسكرية فى الدول العربية للوجود قرب منطقة المصالح الحيوية لأمريكا وغرب أوروبا .
- استمرار تدفق الأموال العربية ثمنا لصفقات السلاح بالعملة الصعبة .
- استمرار وزيادة اقتناع الدول العربية بفكرة الاشتراكية على أساس النموذج السوفيتى ، خاصة وأن هياكلها الصناعية والاقتصادية من تشييده .
- استمرار الحملات الأيديولوجية وتقوية العناصر اليسارية فى البلاد العربية ودعمها بالمال والامكانات لقلب أنظمة الحكم الديموقراطية والرأسمالية .
- استمرار العمل على ضرب القومية العربية وتفتيت أواصرها ، والاتحاد السوفيتى أو النظام الشيوعى يرفض قبول القوميات بطبيعة أفكاره ومبادئه ، وعلى العكس من ذلك فإنه ليس هناك سبب واحد أو فائدة واحدة يمكن أن تتحقق للاتحاد السوفيتى من وراء الأمن والسلام فى المنطقة ، أو عودة الدول العربية متضامنة وقوية تجمعها القومية العربية تحت مظلتها .

فالاتحاد السوفيتى إذن ليس له مصلحة فى حل النزاع ، ومن هنا فقد اتجه السادات إلى الولايات المتحدة التى اقتنع أن لديها ٩٩٪ من أوراق الحل ، وقد أصاب فى ذلك واستطاع أن يتخلص من خيوط التشابك العنكبوتى التى لفت مصر وكل الدول أطراف الصراع العربى الاسرائيلى وتحريك الاسترخاء العسكرى بالنسبة للشرق الأوسط طبقا للاتفاق الأمريكى السوفيتى عام ١٩٧٢ إلى التحرك فى اتجاه تسوية الموقف ، وهو ما ترى فيه الولايات المتحدة أمانا وضمانا لعدم تمكن النفوذ السوفيتى من المنطقة بانتفاء العذر والذريعة لوجوده فيها .

● الموقف الاسرائيلى :

أثبتت الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة والمفاوضات التى تمت بين الكتلتين الرئيسيتين الليكود والمعراخ حقيقتين أساسيتين : أولاهما أن الهم الأكبر لحكومة الوحدة الوطنية التى تشكلت رئاستها بالتناوب بين الكتلتين هو مواجهة الوضع الاقتصادى المتردى فى إسرائيل ، والذى كان قد وصل التضخم فيه إلى ٤٠٠٪ ، وكان السبب الرئيسى فى عدم حصول الليكود على الأغلبية والانتخابات الماضية ونتيجة لغزو لبنان لذلك فقد تحددت أهداف هذه الحكومة الجديدة فى ثلاثة أهداف رئيسية : هى الخروج من المأزق الاقتصادى وتنظيم الخروج من لبنان بعد دعم وضمان الأمن الاسرئيلى ، واستمرار العلاقات وتدعيمها مع مصر فى مجالات التطبيع . والحقيقة الثانية هى أن كل المتناقضات بين الأحزاب الاسرائيلية تختفى عندما يتعلق الأمر بالحل المنتظر للقضية الفلسطينية إذ يتحد الجميع فى ضرورة سيطرة اسرائيل على الأرض المحتلة واستحالة الموافقة على قيام دولة فلسطينية مستقلة أو التفريط فى القدس .

وعلى هذا الأساس فلن تسفر الأشهر الباقية لبيريز فى رئاسة الحكومة أو الفترة التالية لشامير فى رئاستها عن أى تقدم يذكر فى موضوع السلام فى الشرق الأوسط ، كما كان المراقبون يتوقعون عند فوز تجمع العمل ، وكان السبب الرئيسى فى ذلك هو عجزه عن الحصول على الأغلبية التى تسمح له بتشكيل حكومة من داخل تجمع الحزب فقط .

وعموما فإنه يمكن كما سبق أن قلنا فى مكان آخر أن نلخص وجهات نظر الكتلتين الرئيسيتين فى إسرائيل - الليكود والمعراخ فى أن كتلة الليكود تعتبر أن الضفة الغربية وغزة والقدس أراضى إسرائيلية ، وأنها كانت محتلة بواسطة الأردن وتحررت فى حرب الأيام الستة ، والقول بضم أراضى الغير لا ينطبق عليها بالتالى . وتصور الليكود لحل المشكلة هو ما قدمه بيجين كمشروع الحكم الذاتى

الإدارى للسكان العرب ، وليس للأرض فى يهودا والسامرا التى لن تصبح أبدا إقليما مستقلا عن إسرائيل ، وبذلك يمكن للسكان إدارة شئونهم بينما تتولى إسرائيل حماية أمن البلاد ، وأنه يمكن للعرب واليهود أن يتعايشوا فى الضفة وغزة ، كما يتعايشوا فى القدس والرملة ويافا وحيفا . كما يرى بيجين أيضا أنه بعد مرور فترة إنتقالية تقدر بخمس سنوات فإنه يكون فى استطاعة العرب أن يختاروا بين الهوية الإسرائيلية أو الأردنية ، أما بالنسبة للقدس فأمرها قد حسمته الليكود بقرارات الكنيست الصادرة فى ٦٧ ثم فى ٨٠ باتخاذها عاصمة موحدة لإسرائيل ، ونقلت إليها فعلا مكتب رئيس الوزراء وبعضا من الوزراء الآخرين .

أما كتلة المعراخ ، فإن هناك انقساما فى داخلها وجدلا حول تأييد آراء بيجين وبين اتخاذ موقف أقل تشددا ، يسمح بقيام حكم ذاتى مؤقت لا يمنع من التوصل إلى اتفاق دائم مع الأردن يضمن وجود حدود دفاعية إسرائيلية ، تشتمل على مناطق أمنية فى وادى الأردن وخطوط من المستوطنات الدفاعية فى الجليل وقطاع غزة ، فالمهم لديهم هو ضمان السيطرة الأمنية الإسرائيلية على هذه المناطق حتى ولو لم تكن لها السيادة الكاملة عليها .

فموضوع الأمن إذن تتساوى فيه كل الكتل والأحزاب الإسرائيلية ، كما تتساوى جميعا فى فكرة عدم قبول إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على حدود إسرائيل لما فى ذلك من مخاطر تحولها إلى قوة يسارية تعود لتهديد الأمن فى المنطقة ، علاوة على أن الأمن الإسرائيلى فى نظر كل الأحزاب يجب أن يعتمد على توازن عسكرى بين إسرائيل والدول العربية مجتمعة لصالح إسرائيل ، وهو لا يستلزم فقط التفوق فى السلاح ، ولكن أيضا فى حدود لا يمكن إختراقها وعمق يكفى للدفاع ضد أى أعمال معادية .

وفى جميع الأحوال فإن الحكومات المتعاقبة عملت ولا تزال على تكثيف النشاط الاستيطانى فى الأرض المحتلة ؛ بهدف إحداث تغيرات جوهرية فى خليط السكان العرب الإسرائيلى لصالح إسرائيل .

ويهمنى هنا أن أذكر أن العرب ـ بعدم إتخاذ موقف موحد ـ قد أعطوا الحجة لإسرائيل لمقاومة بناء الدولة المستقلة للفلسطينيين خوفا من خضوعها لسوريا مثلا أو وصول عناصر متطرفة تعود لتقود الإرهاب ضد إسرائيل ، وبالتالى فالدول العربية بهذا الاختلاف تمنع من قبول إسرائيل أن تعيش خلف نفس الحدود التى كانت موجودة قبل ٦٧ على أساس أنها كانت السبب فى التهديد المباشر لإسرائيل ، خاصة فى بعض المناطق التى لا تبعد عن مرمى البندقية فى وسط إسرائيل عند قليقلة مثلا ، حيث مصانع الطائرات الإسرائيلية ، فإسرائيل إذن

تقول أن العرب غير جادين فى السلام ، وأنه باستطاعة الأجنحة المنشقة عن المنظمة والخاضعة لسوريا أو ليبيا أن تنسف السلام المرتقب خلف حدود الدولة الفلسطينية ؛ ولذلك فهى تطالب بالمناطق الأمنية وتطالب فى نفس الوقت أن تكون الهيمنة فى يد دولة متعقلة تستطيع إسرائيل والمجتمع الدولى التعامل معها بمنطقية ، وهذه الدولة فى نظر إسرائيل هى الأردن ، وليست الدولة أو الكيان الفلسطينى المتعدد الولاءات والاتجاهات والذى تنادى بعض أجنحته بإنشاء الدولة على كل التراب الفلسطينى متجاهلة أن حقائق التاريخ تؤكد أن انتظار هذا اليوم سوف يؤدى إلى ضياع الفرصة الحالية لشكل من أشكال السلام ، ولن يكون عودتها فى المستقبل مضمونة بأى حال . فالوقت عامل حاسم ، وما لا يدرك كله لا يترك كله ، والحصول على بعض الحقوق الآن لا يمنع من محاولة استكمالها فى المستقبل ، أما البقاء هكذا دون حركة فإنه يكرس الباطل ويعطيه بمضى الزمن حكم الأمر الواقع ..

وترى إسرائيل لذلك أن الأردن والفلسطينيين مطالبون بالإسراع فى إيجاد وسيلة لاستئناف مباحثات السلام غير إصدار التصريحات والحرب الكلامية ، فالواقع أنه لا توجد دولة عربية واحدة عند التفاهم معها على حدة بعيدا عن الميكروفونات تؤيد أو تطالب قيام دولة فلسطينية مستقلة غير مرتبطة بالأردن ، ولعل فى شهادة كارتر فى كتابه Keeping Faith عن محادثاته مع رؤساء الدول العربية ما يؤكد ما أقول ، فعلام إذن الاختلاف . فلتكن دولة متحدة مع الأردن ، فهى فى هذه الحالة أيضا دولة تستطيع الضمانات الدولية أن تعطيها بالتدريج الشرعية والقوة ، فإنشاء حكومة فلسطينية فى المنفى كما طلبت مصر أكثر من مرة يمكن أن يعطى الإنطباع ببلورة الوضع والاتجاهات الفلسطينية فى شكل هذه الحكومة ، والتى يمكن أن تدعى إلى التفاوض دون أن يكون لحكومات الدول الأخرى أن تفرض عليها آراء قد لا تكون فى صالح أحد إلا هذه الدول ، كما أنه يمكن لهذه الحكومة بسلوكها المعتدل أن تعطى صورة لسلوك المستقبل عندما تضمها حدود الدولة أو الكيان المرتقب ، فتحوز بذلك على ثقة المجتمع الدولى فى أنها حكومة لشعب متحضر يؤمن بالسلام العادل ، ولا يمارس العنف سواء ضد إسرائيل أو ضد أى دولة أو نظام آخر . لقد أصبحت المنظمات الفلسطينية أداة تستخدمها ليبيا وسوريا مثلا فى شن الإرهاب الدولى وبالتالى إثبات نظرية إسرائيل أمام المجتمع الدولى . وقد يتساءل البعض : وهل تشكيل هذه الحكومة سيؤدى إلى اعتراف إسرائيل بها ، والرد على ذلك بسيط فإسرائيل موجودة رغم عدم اعتراف كل الدول العربية بها صراحة - وإن كانت كل الدول العربية قد اعترفت بها ضمنيا - بمجرد الموافقة على القرار ٢٤٢ ، ولكن هذا لم يمنع دول العالم كلها من

الاعتراف بإسرائيل ، وقيام الحكومة الفلسطينية ، واعتراف الدول العربية ودول العالم سوف يعطيها قوة التعامل الدولى طبقا للمواثيق الدولية بدلا من أن تقول دول العالم إن الفلسطينيين لا يستطيعون الاتفاق فيما بينهم على إنشاء حكومة ، فكيف يمكنهم الاتفاق بعد ذلك على إدارة دفة الدولة المنتظرة بعيدا عن التدخلات الخارجية ، وإذا كنا نقول أن المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد فلماذا لا تشكل هذه المنظمة حكومة تدعو للاشتراك فيها الشخصيات القيادية فى الضفة الغربية وغزة ، فتبطل بذلك محاولات استقطابهم سواء من جانب أى طرف خارجى ، أو من جانب أى دولة عربية لمحاولة الاستغناء عن المنظمة مثل ما تردد عن محاولات الأردن ذلك بعد فشل الاتفاق الأردنى الفلسطينى . !!

إن الشعب الفلسطينى ليس حفنة من قطاع الطرق كما تحاول إسرائيل أن تقنع العالم ، وتحاول بعض الأنظمة العربية مثل سوريا وليبيا أن تحولهم أيضا فى نظر العالم إلى هذا الشكل الذى تزدريه كل الأنظمة المعتدلة ، وإلا ما معنى أن كل إرهاب دولى من اختطاف الطائرات والبواخر وتفجير الأماكن الهامة وراءه شخص عربى ، بل وفلسطينى بالذات . هل أصبح الفلسطينيون فى نظر ليبيا عصابة يمكن استئجارها لتنفيذ الإرهاب تحت اسم الجهاد ، وألا يوجد هذا الأسلوب لإسرائيل الحجة لرفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ؟؟

● الولايات المتحدة الأمريكية :

الولايات المتحدة هى الحليف الرئيسى لإسرائيل والضامن الرئيسى لأمن وسلامة إسرائيل ، وبالتالى فإسرائيل هى الركيزة الأساسية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، خاصة بعد غياب الشاه وقيام نظام الحكم الإسلامى فى إيران ، والذى حاول الاتحاد السوفييتى أكثر من مرة مغازلته رغم حساسية ذلك بالنسبة لعلاقاته بالدول العربية الخليجية وخاصة العراق .

وقد اعترف الاتحاد السوفيتى بإسرائيل بمجرد إعلان قيامها ، وليس هناك عداء خاص بين إسرائيل والاتحاد السوفيتى ، بل إن معظم قادة إسرائيل من دول أوربا الشرقية أو الاتحاد السوفيتى نفسه ، وكذلك النسبة الغالبة لمواطنى إسرائيل المهاجرين ، ولكن العقلية اليهودية لاقت اتفاقا مع الرأسمالية الأمريكية من جهة ، مع وجود قوة الضغط للوبى إسرائيل فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وخاصة فى الكونجرس الأمريكى من جهة أخرى ، مما أدى بالتالى إلى اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة كقوة عظمى لتأمينها وضمان استمرار بقائها ، ولا يختلف اثنان فى الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة بقاء إسرائيل وضرورة الحفاظ على أمنها .

المشكلة إذن هى موقف الولايات المتحدة من الفلسطينيين أى من المشكلة الفلسطينية ككل ، وقد عالجتها الولايات المتحدة سابقا ومنذ بداية الصراع على أساس أنها مشكلة لاجئيين ، ولم تجبرها أى قوة من قبل على الاعتراف بالشعب الفلسطينى وحقه فى تقريره مصيره ، وإقامة حكم ذاتى على أرضه إلا اتفاقيات كامب ديفيد التى وضعت فيها النقط على الحروف .

إن التأثيرات على اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط تدور فى الواقع حول عدة محاور منها الصراع العربى الإسرائيلى ومنها تأمين وضمان وصول النفط ، وكذا محاربة الاتجاهات العقائدية السوفيتية ، ولذلك فقد اتبعت فى الماضى سياسة يلخصها مبدأ إيزنهاور فى ملء الفراغ الموجود فى الشرق الأوسط بواسطة الولايات المتحدة ، وليس الاتحاد السوفيتى الذى يمكن أن يستغل حالة الحرب والغليان فى المنطقة وعدم استقرار الأنظمة فى التسلل العقائدى ، وكذلك زيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدول الشرق الأوسط ، حتى تكون فى مأمن من الشيوعية . وأخيرا فقد أعطى المبدأ للرئيس الأمريكى حق التدخل المسلح لحماية أى دولة من التهديد من قبل الدول الواقعة تحت السيطرة الشيوعية .

واستمر هذا المبدأ مطبقا فى الخمسينات وظلت الكفة تتأرجح بين التأييد الكامل لإسرائيل إلى محاولة التوازن لخلق علاقات طيبة مع الدول العربية اعتمادا على شخصية الرئيس الأمريكى . وقد حاول كنيدى على سبيل المثال خلق نوع من التوازن فى العلاقات الإسرائيلية والعربية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن التعاون المصرى السوفيتى أدى فى النهاية إلى الاندفاع الكامل لتأييد إسرائيل ، والذى بلغ ذروته فى عهد جونسون بعد حرب ١٩٦٧ وبعد أن استطاعت إسرائيل أن تقنع الولايات المتحدة بأن هذه الحرب هى نهاية المطاف ، وأنها غيرت فعلا كل المفاهيم فى المنطقة وحددت مستقبلها وأكدت أن إسرائيل هى الدولة الأقوى والأقدر على المحافظة على المصالح الأمريكية فى المنطقة .

وقد استطاعت حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن تفرض لنفسها تأثيرا على التفكير الاستراتيجى الأمريكى والعالمى ، وكان لاستخدام البترول العربى كسلاح للضغط على العالم الغربى تأثيره الكبير ، مما حدى بالولايات المتحدة إلى محاولة إحداث تغيير فى الجو العام فى المنطقة للوصول إلى ثبات نسبى فى مواقف أطرافه ، وأهمهم مصر ؛ لذلك فقد شارك الرئيس كارتر بل وجازف بمركزه السياسى كرئيس لأكبر دولة للوصول إلى اتفاق سلام تكون مصر بالذات طرفا فيه .

وكان له ذلك بتوقيع اتفاقيات إطار كامب ديفيد ، ثم توقيع المعاهدة المصرية

الإسرائيلية وهى الحدث الأساسى الذى استطاع أن يغير من شكل العلاقة بين إسرائيل والدولة العربية الكبرى ، وبذلك تضمن إسرائيل أمنها وسلامتها وتضمن الولايات المتحدة صديقا قويا فى المنطقة هو مصر . وبدأت الولايات المتحدة فى مساعدة مصر ماديا وعسكريا ، وبذلك دخلت مصر كفة الميزان الأخرى أمام إسرائيل ، وأصبحت المساعدات لكل من إسرائيل ومصر ينظر إليها بنوع من الحساسية لإحداث التوازن المطلوب ، ولا شك أن القارىء يعلم بدور الكونجرس الأمريكى المؤثر فى القرارات الأمريكية الخاصة بالمساعدات المادية والتسليح ، وقد اعترض الكونجرس أكثر من مرة على تقديم الولايات المتحدة الأسلحة للسعودية والأردن ومصر ، وكان اعتراض الكونجرس هو السبب فى إلغاء صفقة الصواريخ ستينجر المضادة للطائرات للسعودية والأردن ، وتذكر أيضا اعتراضه على تزويد مصر والسعودية بالطائرات مما دفع كارتر لتضمين هذه الصفقة طائرات ف ١٦ لإسرائيل ، حيث أن الكونجرس قد أبدى تخوفه من أن تسليح السعودية ومصر قد يؤدى إلى تهديد أمن إسرائيل والكونجرس الأمريكى منحاز تماما لإسرائيل ، وبأغلبية تكاد تكون كاملة وتأثير أصوات اليهود ونشاطاتهم الدعائية فى الانتخابات الأمريكية هو السبب الرئيسى فى وجود هذا التأثير الهائل لإسرائيل على الكونجرس . وكلنا نذكر أن الكونجرس أحيانا زاد من كمية المساعدات المادية لإسرائيل عندما عرضت عليه للتصديق عليها ، ومن أمثلة ذلك زيادة الكونجرس ٥١٠ ملايين دولار عام ١٩٨٣ تضاف للمنح العسكرية والاقتصادية التى لا ترد ، والتى كانت مقررة بواسطة إدارة الرئيس ريجان ، وفى نفس الوقت فإن الكونجرس يحاول دائما ألا تكون المساعدات المادية لإسرائيل وسيلة للضغط عليها بأى صورة ، ومن أمثلة ذلك قرار لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب فى مارس ١٩٨٥ بعدم ربط المساعدات الخارجية لدول الشرق الأوسط بقبول مبادرة الرئيس ريجان ؛ ولذلك فيمكن تلخيص موقف الكونجرس الأمريكى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى فى النقاط الآتية :

- الإنحياز لإسرائيل ومحاولة منع أى ضغوط عليها لتقديم أى نوع من التنازلات أو الانسحاب من الأراضى المحتلة دون اعتراف الدول العربية بإسرائيل وعقد اتفاقات سلام معها .
- يتفق أغلب أعضاء الكونجرس مع إسرائيل فى أن حدود عام ٦٧ ليست هى الحدود التى تضمن أمن إسرائيل ، ويرون أن تعديل هذه الحدود وخاصة فى الضفة الغربية أمر لابد منه .
- ينظر الكونجرس لمشكلة الفلسطينيين على أساس أنها مشكلة لاجئين يمكن توطينهم فى الدول العربية ، وخاصة الأردن التى تصلح لإحتوائهم مع الأخذ

فى الاعتبار ضرورة وجود شكل من الاعتراف بحقهم فى تحديد مستقبلهم ولكن ليس فى شكل دولة مستقلة .

- يرى الكونجرس ضرورة بقاء القدس موحدة مع ضمان مصالح الأديان المختلفة فى المدينة ، وأن يتحدد مستقبلها بعد ذلك فى مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل .
- رغم عدم تأييد بعض أعضاء الكونجرس لسياسة الاستيطان الإسرائيلى إلا أنهم يؤيدون إيجاد أسلوب لضمان أمن إسرائيل ووجودها فى الأماكن التى تستطيع منها حماية أمنها .
- يحاول الكونجرس جاهدا ألا يصل الموقف فى الشرق الأوسط إلى حد التدخل العسكرى الأمريكى بما قد يؤدى إلى مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، وفيما عدا ذلك فبقاء الموقف على ما هو عليه وتجميد المشكلة الفلسطينية لا يعنيه كثيرا .

وأود أن أشير هنا إلى رأى أحد الكتاب الأمريكيين « كوانت » فى الموقف الحالى فى الشرق الأوسط ، والذى نشرته إحدى الصحف القاهرية فى حديث لمراسلها مع كوانت ، وتتلخص فى أن الولايات المتحدة قد فقدت نسبيا اهتمامها بالشرق الأوسط لأكثر من سبب : منها انخفاض أسعار البترول ، وعدم القلق إزاء احتمالات قيام حرب جديدة ، وأن ما يهم الإدارة الأمريكية حاليا ألا يحدث تدهور فى العلاقة الجديدة بين مصر وإسرائيل ، وفى نفس الوقت فإن الولايات المتحدة تعلم أن بيريز لن يجد الوقت الكافى لتنشيط عملية السلام ، وأن الليكود عندما تعود لرئاسة الوزراء فى أكتوبر ٨٦ لن تستطيع بأفكارها أن تقدم جديد فى اتجاه السلام ، وفى نفس الوقت فهو يتوقع تقاربا أردنيا سوريا مما يؤدى بالطبع إلى تعقيد عملية اشتراك الأردن فى أى محادثات للسلام علاوة على استبعاد أن يتخلى الفلسطينيون فى الأرض المحتلة عن تأييدهم للمنظمة ، أو أن يسيروا مع الأردن فى عملية السلام التى يعتبر الحديث عنها حاليا من قبيل التضليل ، وأن شيئا لن يحدث خلال الشهور القادمة يؤدى إلى مبادرات جديدة .

فالموت إذن هو النهاية المتوقعة لقضية السلام فى الشرق الأوسط إذا لم يستمر الضغط لتنشيط هذه العملية ، والولايات المتحدة لا يهمها كثيرا فى غيبة أى تضامن عربى صادق وضاغط أن تتقدم بأى مبادرات جديدة خاصة لعلمها بأن الاهتمامات العربية قد توزعت بين أربع قضايا هى : حرب الخليج ، ثم حرب لبنان ، ثم المشكلة الفلسطينية ، ومشكلة إنخفاض أسعار البترول والتأثير الاقتصادى السلبى على الدول البترولية .

● العراق .. ودول الخليج :

منذ مبادرة السادات فى ١٩٧٧ والعراق رافض للفكرة ورافض لنتائجها ، بل ومن أكبر المتحمسين ضدها والمهددين بإفشالها ولو بالقوة ، ولعل قرارات مؤتمر الرفض فى بغداد عام ١٩٧٨ والذى تم أثناء مفاوضات السلام فى بلير هاوس كانت قمة التشدد فى الساحة العربية ، وقد حاول العراق بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل أن يتزعم العالم العربى فى غياب مصر ، التى أبعدتها مقررات مؤتمره عن الساحة ، ولم ينازعه فى ذلك إلا سوريا التى تصور البعث فيها أنها الدولة الأقوى موقفا لأنها من دول المواجهة أو دولة المواجهة القوية الوحيدة الباقية .

وتصور العراق عندما نشبت الحرب فى سبتمبر ١٩٨٠ أن فى استطاعته أن يحرز نصرا سريعا على إيران يدعم مكانته فى المنطقة .

ومن المعروف أن العراق قد اضطر عام ١٩٧٥ لتوقيع معاهدة مع إيران يتنازل فيها عن السيادة العراقية على جزء من شط العرب فى مقابل كف إيران عن مساعدة الأكراد ، وكان ذلك فى أعقاب الثورة الكردية عام ٧٤ ـ ١٩٧٥ حين امتنع الاتحاد السوفيتى ـ وهو المورد الرئيسى للسلاح للعراق خلال ٢٥ عاما ـ عن تزويد العراق بالأسلحة والذخيرة اللازمة لإخماد هذه الثورة .

والعراق فى واقع الأمر محق فى معظم مطالبه سواء الخاصة بالحدود أو الخاصة بالجزر العربية ، ولكنه كان من الأجدى محاولة إيجاد صيغة أخرى للتفاهم خاصة فى ضوء الظروف التى تحتم على العراق مثلا إعطاء الأسبقية الأولى لقضية العرب الأولى وهى فلسطين ، وهو بذلك قد انتزع نفسه من الإنشغال بالقضية الأساسية فى وقت كانت هذه القضية أحوج ما تكون إلى جهده ، خاصة وأن إيران بعد الشاه أصبحت من أكثر أعداء إسرائيل فى المنطقة ، ولم تصبح الركيزة فى المنطقة كما يقال عنها ، وبالتالى فضرب الثورة الإيرانية يعتبر كسبا لإسرائيل والولايات المتحدة ، ورغم أننى لا أريد الدخول فى تفصيلات المشكلة العراقية الإيرانية لبعدها عن موضوع الكتاب إلا أننى أردت هنا الحديث عن تأثيرات هذه الحرب على النزاع العربى الإسرائيلى ، فعلى سبيل المثال ورغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين إيران وإسرائيل إلا أن إسرائيل بدأت فى مساعدة إيران طالما أن ذلك يمكن أن يطيل مقاومتها وصمودها ، وطالما أن هذه المساعدات سوف تنتقص من قدرة العراق وتزيد من خسائره ، وفى نفس الوقت فقد اتخذ كل من النظام السورى ـ وهو دولة مواجهة مع إسرائيل والنظام الليبى المتشدق

بالقومية العربية ـ مواقف أقل ما توصف به أنها خيانة للقومية العربية ، وفى نفس الوقت أيضا ساعدت مصر العراق رغم وجود المعاهدة المصرية الإسرائيلية التى يدعى البعض أن فى بنودها ما يخل باتفاقيات الدفاع العربى المشترك ، فأرسلت له السلاح والذخيرة وساندته فى الدفاع عن أرضه . وقد تسببت الحرب العراقية الإيرانية فى تحويل اهتمام دول الخليج كلها عن القضية العربية الأولى وهى فلسطين إلى إتجاه تفادى الخطر الناجم عن الحرب العراقية ، فزادت من مساعدتها المادية للعراق ، وبذلك فقدت حماسها السابق لقضية فلسطين ، وأصبحت تتعامل معها بواسطة التصريحات والتعليقات الصحفية والإذاعية فقط بما لا يشكل دعما ماديا أو معنويا للثورة الفلسطينية ، ووقفت الجامعة العربية أيضا مكتوفة الأيدى أمام المساعدات السورية الليبية لإيران فثبت أمام العالم كله أن العرب لا يمكن أن يجتمعوا على رأى واحد ، أو أن يشكلوا جبهة واحدة ، وأنه فى الوقت الذى تدفع فيه العراق ٥٢٠ مليون دولار سنويا لدعم دول المواجهة طبقا لقرارات مؤتمر بغداد التى بموجبها تدفع الدول العربية ٣٥٠٠ مليون دولار لمدة عشر سنوات يخص سوريا منها ١٨٥٠ مليون دولار سنويا .. فإن سوريا تساعد إيران ضد العراق ، وهذا كما هو واضح قمة فى التناقض بين مواقف الأطراف العربية .

وفى نفس الوقت فإن الدول العربية قد استصدرت من الجامعة العربية قرارا بتشكيل قوات الردع فى لبنان ، وهى قوات سورية فى أغلبها لحماية الفلسطينيين والمحافظة على السلام فى لبنان ، وكانت النتيجة أن قوات الردع العربية السورية تتعاون مع إسرائيل فى ضرب المقاومة الفلسطينية فى لبنان ، كما حدث فى تل الزعتر ، كما يحدث حاليا فى محاولات لطرد المقاومة من الجنوب اللبنانى إلى الشمال حيث لن يسمح المارنيون بوجودهم فتتلقفهم سوريا للجوء فيها ثم تطردهم إلى الأردن ، وكل هذه فى الأصل مخططات إسرائيلية بدأتها إسرائيل بعملية جاليلى ؛ لإبعاد المقاومة عن شمال إسرائيل .

وحتى الآن فليس هناك مؤشر على نجاح العراق فى استرداد الحقوق التى يريدها من إيران سواء فى شط العرب أو فى جزر الخليج فى الوقت الذى أصيبت فيه القضية العربية الأولى وصاحبة الأهمية المطلقة بضربة ، نتيجة خروج العراق من المواجهة ، ونتيجة توقف اتجاهات العداء بين إيران وإسرائيل .

وهكذا حولت الحرب العراقية الايرانية الأنظار بعيدا عن المشكلة الفلسطينية ، وأصبح الدعم المادى الأساسى موجه لهذه الحرب دون غيرها ، وأصيب العراق بخسائر مادية فادحة سواء نتيجة المصروف اليومى للحرب

أو لتدمير المنشآت البترولية والصناعية والمدنية فيه ، حيث يقدر يوم القتال فى العراق بحوالى ٨٠٠ مليون دولار بما يعادل قيمة صادرات النفط فى ١٥ يوما فى الوقت الذى انخفض فيه أيضا صادرات النفط العراقى إلى أقل من النصف ، ناهيك عن الانخفاض الحاد فى أسعار البترول ، والذى قد يجبر الدول العربية على أن تفكر بجدية فى تقليل المساعدات التى تعطيها للعراق وهكذا يتضح أن العراق بفرض إمكانه إنهاء الحرب لصالحه فإنه سيحتاج إلى وقت طويل لتعود هياكله الاقتصادية الأساسية للعمل بالطريقة التى كانت برامجه الطموحة تهدف إليها وهكذا تنقلب الأهميات العربية لتصبح قضايا التوازن الاقليمى فى الخليج هى الأهم من المواجهة العربية مع إسرائيل ، وليس أدل على ذلك من تكوين دول الخليج الست لقوات درع الجزيرة ، وهى قوات خليجية موحدة ومؤلفة من وحدات من الدول الست : السعودية ـ الامارات ـ الكويت ـ قطر ـ البحرين ـ عمان والتى أبرمت فيما بينها اتفاقية دفاع مشترك واعتبرت هذه القوات هى قوة الانتشار السريع لنجدة دول الخليج من أى عدوان إيرانى أو خارجى إذا اتسع نطاق الحرب العراقية الايرانية بدخول أطراف خارجية فيها . ومن المعروف أن الكويت هى أول الدول المهددة لاتهام إيران لها بالسماح للعراق باستخدام أراضيها وجزرها فى تعامله مع القوات الايرانية فى الفاو ، كما أن لايران مطالب تاريخية قديمة فى البحرين وتعتبرها جزءا من ممتلكات الامبراطورية الفارسية .

وعلاوة على ذلك فإن الجهود السياسية لدول الخليج تحولت أيضا عن القضية الفلسطينية إلى هذا الخطر الداهم الذى يهددها ، وكان اجتماع مجلس الجامعة العربية الأخير فى تونس على مستوى وزراء الخارجية يهدف لاصدار قرار يشجب العدوان الايرانى على العراق ، ولكنه اضطر لاصدار قرار بالتضامن مع العراق بدلا من القرار المتشدد ، والذى تحفظت عليه سوريا وليبيا فلم يصدر .

وقد حاول العراق فى مؤتمر عدم الانحياز فى نيودلهى فى مارس ١٩٨٣ طرح صيغة لانهاء الحرب ، كانت تشتمل على تحديد المتسبب فى قيام الحرب ، والمتسبب فى استمرارها أيضا حتى تلقى بهذا الشطر من اللوم على إيران ، واقترحت مبدأ التعويضات المتبادلة عن الأرواح والممتلكات فى الدولتين وتسوية موضوع الحدود والجزر المستولى عليها فى مدخل الخليج ، ولكن إيران فى الواقع قد بدأت فى التفكير فى توسيع نطاق الحرب للحصول على أكبر مغانم فيها لتعويض التدمير الذى لحق باقتصادياتها ومنشآتها البترولية .

وهكذا فإن حرب الخليج قد أصبحت عاملا معطلا لأى سلام عربى إسرائيلى فى المنطقة فى الوقت الراهن ، وغطت بأحداثها المستمرة على أحداث التآمر لتصفية

الفلسطينيين والقضية الفلسطينية ، وعلى أى محاولات جادة من الدول العربية لاكتساب احترام العالم باتخاذ موقف موحد ومحدد المعالم تجاه السلام فى الشرق الأوسط . . !!

□ قالوا عن المعاهدة المصرية الاسرئيلية

بعد توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية ارتفع كثير من الأصوات المعارضة خارج مصر وقلة من داخلها ، وكتبت الأقلام الرافضة تحاول التقليل من الانجاز المصرى ، وتحاول أيضا أن تثبت أن السادات قدم تنازلات كبيرة فى سبيل الوصول إلى السلام ، وأحب هنا أن أناقش دعاوى الرفض بهدوء وموضوعية :

□ قالوا أن المعاهدة أنهت حالة الحرب بين مصر وإسرائيل بمجرد التصديق وتبادل وثائقه ، وبذلك انتهت حالة الحرب رغم أن الانسحاب الاسرائيلى سيطول لمدة سنتين ، وبذلك تكون مصر قد أنهت الحرب مع دولة لا تزال تحتل أراضيها وترفع عليها العلم الاسرائيلى .

● **والرد على ذلك يبين بعد نظر السادات وموضوعيته ، فمعنى توقيع الاتفاقية تنفيذ الخطوات المقررة فيها فى توقيتات متفق عليها تراوحت بين شهرين وسنتين ، وكانت وجهة نظر السادات أى أى شبر يتحرر اليوم بدون قتال فهو يقبله ، ويقيم عليه سيادة مصر ويرفع علمها ، وأنه ما دامت الأرض ستحرر فإن الانتظار سنة أو اثنتين لا يقدم ولا يؤخر من الأمر الواقع .**

وأحب أن أسأل هنا السؤال نفسه بطريقة أخرى : ماذا لو كتب كاتب إسرائيلى يقول : كيف تنسحب إسرائيل من بلد هى ما زالت فى حالة حرب معه ؟؟

إنه من الطبيعى أن تتم إجراءات إنهاء الحرب بعد إنهائها فعلا ، وليس قبل ذلك ، وقد كان ذلك أيضا علاج للحاجز النفسى بين المصريين والاسرائيليين ودليلا على حسن النوايا المصرية تجاه السلام . والمعاهدات يمكن أن تتحول إلى حبر على ورق إن لم يكن لدى الأطراف النوايا الحسنة ، وقد ارتفع العلم المصرى على كل سيناء بعد احتلال دام ١٢ سنة ، ولم يكن لحالة إنهاء الحرب أى تأثير على إتمام الانسحاب .

□ وقيل أيضا إن المعاهدة لم تعط مصر السيادة الكاملة على سيناء ، وأن المنطقة الوسطى منها بها ٤٠٠٠ رجل فقط ، وأن خط الدفاع قد انتقل من الحدود الدولية إلى قناة السويس .

* وواضح هنا أن القائلين بذلك إما انهم تنقصهم الخبرة العسكرية أو أنهم لم يقرأوا المعاهدة جيدا ، فالقوات التى تقرر بقاؤها فى سيناء بمقتضى المعاهدة اكبر بكثير من القوات التى كانت مصر تضعها فيها بصفة دائمة قبل ١٩٦٧ ، وأنه فى ظل السلام قبل حرب ١٩٤٨ كانت مهمة الدفاع عن سيناء كلها معطاة لقوات الحدود التى لا يتجاوز عددها عدد القوات الموجودة فى المنطقة الوسطى فقط ، وواضح أن خط الدفاع الرئيسى الوحيد فى سيناء هو المضايق على بعد حوالى ٦٠ كم من القناة ، وهذه المنطقة بهذا العمق يوجد فيها بنص المعاهدة ٢٢ الف رجل ضمن فرقة مشاة ميكانيكية تتكون من ٤ لواءات ، ٣ لواءات مشاة ميكانيكى ، لواء مدرع وسبع كتائب مدفعية ميدان وسبع كتائب مدفعية مضادة للطائرات . وقد أوضحت ذلك بالتفصيل فى مكان آخر من هذا الكتاب .

والعسكريون يعلمون عن الأوضاع الدفاعية فى سيناء أنه لا توجد خطوط دفاع استراتيجية أمام خط المضايق فى سيناء ، وأن اى قوات كانت توضع قبلا فى الأمام هى قوات استطلاع وصد وقوات تعطيلية وهذا يعد قبيل الدفاع المتحرك الذى يسمح فيه بالاختراق حتى المضايق وهنا يكون الدفاع الرئيسى . وأحب أن أذكر هنا أن الامكانات الحالية ووجود نفق الشهيد أحمد حمدى يمكن من حشد أى عدد من القوات فى سيناء عند الضرورة وفى أقل وقت ممكن ، ولكنه فى تقديرنا وكضابط مدرعات أعرف تماما أن المسافة من المضايق إلى خط الحدود الدولية يمكننا اجتيازها أو اجتياحها فى ساعات قليلة ، بينما لو حدث العكس فسيكون الاصطدام فى النهاية بخط المضايق ، وهو خط دفاعى طبيعى من قوات مهاجمة من العراء ، وهو كاف جدا لدفاع ناجح يمكن تطويره ليصبح هجوما ناجحا أيضا .

☐ وقيل إن قوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات تشمل فى أغلبها عناصر أمريكية ، وأن أمريكا ضالعة مع إسرائيل وأنه لا مبرر لوجود مثل هذه القوات التى كانت ضرورية مثلا بعد ٥٦ أو ٦٧ لفصل القوات ، ولكن طالما أن هناك حالة سلام فما الداعى لوجودها .

* وفى رأيى أن وجود القوات الأمريكية هو الضامن الحقيقى للسلام ، وأن فاعليته أقوى من أى قوات دولية ، ولنا خبرات وتجربة مع القوات الدولية التى كانت موجودة مثلا فى ١٩٦٧ ، وغزة ، فوجود قوات أمريكية مع وجود علاقة بين الولايات المتحدة ومصر وبين الولايات المتحدة

وإسرائيل ضمان أكبر للسلام ومسئولية محدودة تجاه الطرفين ، وأعتقد أن الثقل الأمريكي في الوجود ضمن القوات المتعددة الجنسية يعتبر للمعاهدة وليس عليها .

□ وقيل إن إقامة علاقات مع إسرائيل ستؤدى إلى عزل مصر عن الدول العربية وأنه منذ ١٩٧٩ حتى ١٩٨١ وقعت مصر ٤٠ اتفاقا مع إسرائيل .

* والرد على ذلك أن ما وقع ضمن إجراءات التطبيع هو في حدود ١٨ برتوكولا فقط ، ومع ذلك فجميع هذه الاتفاقات لم تأخذ إسرائيل فيها وضعا تفضيليا عن اى دولة أخرى عربية أو أجنبية ، وهذا في نص الاتفاقات ، وقد أثبتت الأيام فعلا أن التطبيع مع إسرائيل متوقف على سلوك إسرائيل نفسها ، وهو ما يعتبر ، لا أقول سلاحا في يد مصر ولكن أقول أنه وضع طبيعي ، فعلى مدى استجابة إسرائيل لنبض الرأى العام في مصر ستكون الاستجابة لمتطلبات التطبيع . إن الحكومات توقع الاتفاقيات ولكن الشعوب هي التي تنفذها .

● وقالوا أيضا : إن تعاون مصر وإسرائيل للمحافظة على الأمن في المنطقة موجه للدول العربية الأخرى ، وأن الاتفاق على إنشاء وصيانة طريق برى يربط مصر والأردن وإسرائيل بالقرب من إيلات هو فكرة أمريكية لاستخدامه للقوات سريعة الانتشار .

* وأحب أن أقول هنا انه فيما يتعلق بهذا الطريق فإنه بإنشائه يجب أن يكون السلام قد حل بين إسرائيل والدولة العربية الأخرى ، لأن مرور الطريق بالأردن يحتم طبعا موافقة الأردن على ذلك .

أما الدليل على حاجة مصر لمثل هذا الطريق لربطها بالأردن فواضح من أننا عندما تأخرت إسرائيل في عقد اتفاقات سلام مع باقي الدول العربية قمنا بإنشاء خط برى لنويبع وخط بحرى منها للأردن ، والحاجة إلى إنشاء الطرق البرية في سيناء ملحة في كل أجزاء سيناء ، وأمريكا لن تستخدم هذا الطريق إلا بعد استئذان مصر ، ولأغراض ستكون ولا شك مقنعة وتتعلق بالدفاع عن دول عربية تطلب هذا الدفاع ، وقد أعلنت مصر سابقا أنها على استعداد لاعطاء تسهيلات للقوات الأمريكية لمساعدة اى دولة عربية تطلب ذلك ، وليس ذلك غريبا .

أما القول بأن المحافظة على الأمن فى المنطقة موجه ضد الدول العربية فليس له ما يسانده لأن مصر نفسها ما زالت مرتبطة باتفاقيات الدفاع العربى

المشترك ، وهى الدولة العربية الوحيدة التى هبت للدفاع عن المغرب عندما هاجم البرليزاريو تندوف ، وإرسال الأسلحة والمعدات للعراق فى حربه ضد إيران وكلها تصرفات تدل على حرية مصر الكاملة فى اتخاذ ما تراه واجبا من إجراءات فى المنطقة ، بصرف النظر عن رغبة إسرائيل التى تساعد إيران فعلا وينضم إليها فى ذلك سوريا وليبيا .

☐ وقيل أيضا أن مصر وإسرائيل أعطيا للمعاهدة بينهما أسبقية على كافة الالتزامات قبل الدول الأخرى ، وأنه فى حالة وجود تعارض فإن المعاهدة المصرية الاسرائيلية هى التى تنفذ .

* **والرد على ذلك يحتويه ردى على السؤال السابق ، فالتطبيق العلمى اثبت أنه لا توجد أسبقية على أى اتفاق سابق ، وأن مصر هى الوحيدة التى سارعت بتنفيذ اتفاقات التضمان العربى ، بينما تورطت دول عربية أخرى ووقفت فى خندق واحد مع إسرائيل ضد بلد عربى ، دون أن يكون بينهم اتفاقيات على ذلك . إن العبرة بالتطبيق ، وهذا كانت تعلمه إسرائيل جيدا وأعلن عنه الرئيس السادات والرئيس مبارك فى أكثر من مناسبة وما زالت الدول العربية تعلم تماما ان مصر لن تقف مكتوفة الأيدى أمام أى اعتداء عليها . والعدوان على الدول العربية لا يشترط أن يتم بواسطة إسرائيل فقط ، فالعدوان يمكن أن يقع حتى بين الدول العربية وبعضها علاوة على القوى الخارجية التى يمكن أن تمارس عدوانا سافرا وقت الحاجة ضد دول المنطقة . ولم تقل مصر مثلا أن الوحدة بين سوريا وليبيا هدفها مصر ، فمصر تفكر بعقلانية وواقعية ، فماذا قدمت مثل هذه الوحدة لسوريا ؟ لقد دعمتها أيضا ضد بلد عربى ، وهو لبنان فى الوقت الذى ما زالت فيه الجولان محتلة من قبل إسرائيل . . !! فميثاق الأمن العربى إذن ملزم لمصر فقط ، وفى الواقع دون أى من الدول العربية الأخرى .**

☐ وقيل أيضا أن الاتفاق الاستراتيجى للتعاون بين إسرائيل وأمريكا هو من نتاج المعاهدة المصرية ، وأنه يعطى لأمريكا الحق فى التدخل عند وقوع أى انتهاك لعملية السلام ، وبذلك خرجت عن الحيدة فى حالة وقوع نزاع مسلح بين إسرائيل ودولة عربية .

* **والرد على هذا يمكن أن يعيه كل متبع لتاريخ الصراع العسكرى فى المنطقة ، فامريكا لم تقف على الحياد فى أى صراع سابق ، وهى التى دعمت إسرائيل دائما بالسلاح والمعدات والأموال ولعل الجسر الجوى الذى أقامته الولايات المتحدة إلى إسرائيل اثناء حرب أكتوبر والذى**

أرسلت بواسطته إلى إسرائيل أحدث معدات القوات المسلحة الأمريكية وما زالت عليها أرقام وعلامات الوحدات الأمريكية . وقد استطاعت مصر في حرب أكتوبر أسر دبابات م ٦٠ أ ٣ جديدة تماما ، وما زالت عليها علامات الجيش الأمريكي لم تقطع إلا ١٥٠ ميلا هي المسافة من المطارات إلى الميدان ، وأمدت إسرائيل بصواريخ تاو المضادة للدبابات وبكميات كبيرة ، وهي أحدث صواريخ في الترسانة الأمريكية ، وقد عانت مصر منها في فترة الثغرة الاسرائيلية على الضفة الغربية للقنال . إن الاتفاق بين أمريكا وإسرائيل كائن وباق سواء وقعت بذلك اتفاقية أو لم توقع ، وهذا كما يعلم المعترضون من البديهيات ، وعموما فإن مصر احتجت في حينة بشدة على مثل هذا الاتفاق ، وتلقت الرد من الولايات المتحدة بما يؤكد أن نية الولايات المتحدة لم تنصرف إلى استخدام مثل هذا الاتفاق ضد الدول العربية ، ولكنه كان اتفاقا لطمأنة إسرائيل وإعطائها نوعا من الضمان .

وأخيرا فإن السادات كما هو واضح كان واقعيا في كل ما فكر فيه ، ولم يفكر بعاطفته ، ولم يحمل الأمور أكثر ما تحتمل ، بل إن السادات كان من الذكاء في كل الخطوات التي اتخذها بحيث لم يوافق إلا على ما هو تحصيل للحاصل ، بينما انتزع من إسرائيل والولايات المتحدة تنازلات كبيرة بل وكبيرة جدا عندما اضطرت إسرائيل إلى إخلاء سيناء وإزالة المستوطنات فيها ، الأمر الذي تسبب في أزمة حقيقية لزعماء إسرائيل أمام المعارضة ، ولا يجب أن ننسى أن في إسرائيل أحزابا مثل حزب كاهان لا يزال يتبنى فكرة طرد العرب من إسرائيل ، ويعتبر أن إخلاء أي شبر من الأرض المحتلة خيانة للقضية . ، لأن إسرائيل يجب أن تعود إلى مملكة داود التي قامت منذ ألفي عام ، (ولمدة ٧٠ عاما فقط) .

□ معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في الميزان

أعتقد أنه بعد الرد على هذه الانتقادات التي وجهت إلى المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، فإنه من الواجب عليّ كمشترك في كل الخطوات التي أدت إلى توقيعها وتنفيذها أن أدون الفوائد الكثيرة التي استطاعت مصر والعرب الحصول عليها من توقيع مثل هذه المعاهدة ، وأستطيع أن ألخصها فيما يلي :

١ - إن المعاهدة وقبلها اتفاقات كامب ديفيد أثبتت أن حرب أكتوبر التي

اتخذ قرارها السادات كانت انتصارا حقيقيا غير مفاهيم العالم كله ، بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بل وخطا بالتاريخ نفسه عشرات السنين للأمام .

٢ ـ أظهرت المعاهدة مصر بمظهر حضارى يؤكد أنها غير مندفعة ، وغير غافلة أو ساذجة ، وأن دولا كثيرة حولها تفكر أنظمتها بعاطفية لا تتناسب مع روح العصر ، وأحيانا تتستر وراء هذه العاطفة دوافع شخصية أو مطامع إقليمية أو مادية .

٣ ـ كانت المعاهدة بوتقة أظهرت معادن الرجال ، وبينت أن الأصالة والشجاعة والصلابة أقوى من المداهنة والدهاء والمتاجرة .

٤ ـ قصرت المعاهدة فترة القلق الذى كان بداخل كل مصرى فى كل وقت ، وفى كل مكان عن مصير الحرب ووجود إسرائيل على الضفة المقابلة للقناة وقد كان للموافقة شبه الاجماعية على استفتاء المعاهدة وقبول مجلس الشعب الاجماعى تقريبا للمعاهدة خير شاهد على قبول الغالبية العظمى للشعب المصرى لخطوات السلام ، وسعادته بما تحقق على الجبهة المصرية من إنجازات .

٥ ـ خففت المعاهدة العبء على القوات المسلحة المصرية ، لتفريغ جزء من طاقتها وإمكاناتها الكبيرة لتدعيم التقدم فى الانتاج ، سواء بحل المشاكل الداخلية كالاسكان والمواصلات والأمن الغذائى أو التدريب اللازم لخلق الكوادر الفنية التى تعوض الفاقد فى العمالة المدربة ـ نتيجة العمل فى الدول العربية ـ لمواجهة الخطة المقبلة لسنوات السلام .

٦ ـ قللت المعاهدة الفاقد فى نفقات وميزانية القوات المسلحة المصرية وهذا لايعنى إضعافها ، ولكنه يعنى الاهتمام بالكيف قبل الكم ويعنى الاستفادة من كل الامكانيات التى كان يمكن أن تظل معطلة فى انتظار معركة العرب الموحدة .

٧ ـ استطاعت مصر أن تركز على الأخطار الحقيقية التى تواجهها ، وألا تسمح بجرها إلى مشكلات يحب بعض الأطراف وأصحاب المصالح فى بقائها أن تظل إلى الأبد .

٨ ـ باسترداد مصر لسيناء وثرواتها أصبح أمامها هدف حيوى لتعميرها ، وخلق مجتمع حضارى جديد يحل محل الجيوش التى رابطت فيها على مدى عشرات السنين ، بينما هذا المجتمع الحضارى المنشود أقدر على الدفاع عنها من هذه الجيوش ، لقد كانت سيناء فى نظرنا من قبل ساحة للحرب لا غير ، ولكنها الآن ساحة للزرع والتشييد والاستفادة العلمية من الامكانات المعطلة فيها .

٩ ـ حرمت المعاهدة إسرائيل من الآتى :

(أ) الوجود فى سيناء وعلى الحدود التى تصورتها آمنة إلى الأبد وهى قناة السويس .

(ب) حرمتها من ثروات سيناء البترولية والمعدنية والسمكية والسياحية .

(جـ) اقتلعت المستوطنات الاسرائيلية من سيناء ، بينما كانت إسرائيل وسكان المستوطنات يخططون لبقائها إلى الأبد والدليل على ذلك :

(١) أنها أنشئت على الحدود وفى مواقع يمكن المساومة على تغيير الحدود عندها .

(٢) أن موافقة إسرائيل على إخلائها استغرقت جهدا بالغا أثناء المفاوضات .

(٣) إن إسرائيل اضطرت عند إجلاء مستوطنى ياميت إلى استخدام ٢٠ الف جندى إسرائيلى وأقفاص حديدية لاخراج المتعصبين منها (كما تقول إسرائيل) .

(٤) إن إسرائيل دمرت ياميت بالكامل عندما أضطرتها الادارة المصرية لاخلائها ، ودمرت فعلا ٢٤ بئر مياه وثلاث مزارع حتى تحرم مصر من استخدامها .

(٥) حرمت إسرائيل من مطارات سيناء . وتسلمتها مصر ، ولا يضير مصر أن الولايات المتحدة قامت ببناء مطارات أخرى بديلة فى إسرائيل ، فتخلى إسرائيل عن هذه المطارات يحرمها من ميزات عسكرية وتجارية وسياحية كانت تضع فى اعتبارها بقاءها لمدة أطول .

١٠ ـ أثبتت المعاهدة أنها شكل من أشكال تحجيم التوسع سواء لدى إسرائيل أو غيرها ، والدليل على ذلك تباطؤ إسرائيل ووضعها العراقيل أمام عقد معاهدات أو التزامات مشابهة تختص بالأراضى المحتلة سواء فى الضفة الغربية وغزة أو الجولان أو لبنان ، ففى ظل الخصومة والحرب وتحت دعاوى الأمن كل شىء جائز ، ولكن فى ظل السلام لا يصح إلا المنطقى والمعقول .

١١ ـ إن الدول العربية ، أو بالأصح الشعوب العربية ورجل الشارع فى كل بلد عربى وخاصة المثقفين منهم مقتنع بأن ما فعلته مصر هو الأصح فى ظل سلبية كثير من الأنظمة التى تدفع شعوبها ثمن هذه السلبية ، والتى تدفع بشعوبها إلى أحضان الغير ليقرر مستقبلها ويحدد لها قراراتها المصيرية .

١٢ ـ أثبتت المعاهدة أن مالا يدرك كله لا يترك كله ، والمعاهدة ليست أبدية ولكنها بنصوصها قابلة للتعديل والتغيير ، وأن خطوات السلام التى بدأها السادات فى الشرق الأوسط قد أوقفت لفترة ما خطوات الزمن الذى يأكل القضية الفلسطينية ، ولكن شاء الرافضون للآن أن يعطوا الزمن فرصته كاملة لالتهامها .

١٣ ـ كانت اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة أول وثائق مكتوبة اعترفت فيها الولايات المتحدة وإسرائيل بحق الفلسطينيين فى ممارستهم حكما ذاتيا وحقهم فى تقرير المصير ـ مهما كانت التحفظات الاسرائيلية أو الأمريكية على ذلك وجعلت من أمريكا شريكا كاملا فى عملية السلام فأبعدتها عن محاولة اتخاذ مواقف محايدة كاملة لابقاء الحال على ما هو عليه ، كما برعت فى ذلك إسرائيل ، وباقى أطراف النزاع ، والاتحاد السوفيتى أيضا .

١٤ ـ إن ربط المعاهدة المصرية الاسرائيلية بالاجراءات الخاصة بمباحثات الحكم الذاتى الفلسطينى ، واستمرار مصر حتى الآن فى هذه المحادثات ودعوتها الأطراف الأخرى للدخول فيها بل والتوفيق بين بعض الأطراف كالأردن والمنظمة لهو أكبر شاهد على أن مصر لم تقصد بالمعاهدة صلحا منفردا مع إسرائيل ، ولقد كانت المعاهدة المصرية هى التطبيق المثالى للقرار ٢٤٢ كما تفسره الدول العربية التى وافقت من قبل عليه ، وهى مثل يحتذى به فى حالة عقد معاهدات مشابهة مع أى من الأطراف الأخرى ، فهى جلاء عن كل الأراضى المحتلة بعد ٦٧ وليس عن أراضى احتلت فى ٦٧ . . !!





وأخيرا وبعد هذا الاستعراض لمواقف الأطراف العربية والخارجية فإنه قد يبدو لأول وهلة استحالة الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية ، وأنه لا أمل للدول العربية فى استعادة حقوقها المسلوبة ، ولكن الحقيقية فى اعتقادى غير ذلك ، فقناعتى أن هناك حلا لهذه القضية مهما اختلفت الطرق إلى هذا الحل ، فإذا اجتمعت آراء وعزائم الدول العربية فوجهت استراتيجيتها فى اتجاه أحد هذه الحلول ، فلا أشك لحظة واحدة فى إمكان الوصول إليه ، إن المبادىء معروفة ومقررة دوليا ، فعدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير وحق تقرير المصير ، وغير ذلك من الأمور المختلف عليها ، تعد من البديهيات فى الدستور الدولى .

ولقد كانت اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية تطبيقا جيدا يشهد على صحة ونفاذ هذه المبادىء ، كما قد يكون أى مؤتمر دولى أيضا شاهدا على ذلك إذا استطاع الوصول إلى تطبيق هذه المبادىء ، وللعرب حرية الاختيار للوسيلة التى تقنعهم أو ترضيهم لايجاد الحل ، فقط يجب أن يقتنعوا بأن التفاوض السلمى هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لهم حاليا لحل المشكلة ، وأن الوقت ليس فى صالح القضية الفلسطينية التى فقدت أولويتها حتى على المستوى العربى والاسلامى المنشغل فى معارك طاحنة على جبهاته المتعددة .

إن المزايدة أو السكوت المشبوه أو الأطماع الاقليمية أو الشخصية لن تفيد أحد غير إسرائيل .

ولقد أنهكت مصر من محاولة الوصول إلى مسامع وعقول الأنظمة العربية لاتخاذ موقف موحد يعتمد على الحسابات الواقعية وحدها ، ولا يطير بأجنحة الخيال أو العواطف . فهل تستجيب هذه الأنظمة لنداء العقل فى الفرصة الوحيدة الباقية لاحياء المشكلة الفلسطينية ، لا خلافا ولكن بحثا عن الحل واستعدادا للسلام .

ولقد صدر مؤخرا قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشطب القضية الفلسطينية من جدول أعمالها هذا العام توفيرا للوقت والنفقات ، وهو ما يعنى بصريح العبارة انصراف حتى الأصدقاء عن هذا الحصان المحتضر ، ويعنى فى

نفس الوقت أن القضية الفلسطينية بهذا الأسلوب سوف تموت ، فإذا ماتت فلن يحييها إلا القيامة . أما إسرائيل فإنها يجب أن تتخلى عن مقولة أن الضفة الغربية وغزة هى أرضها أو نصيبها الشرعى فى إرث مملكة داود ، فكل شبر سوف تحتفظ به إسرائيل فى الضفة وغزة لن يكون إلالغما موقوتا ينسف الهدوء والأمان فى هذه الأراضى العربية وفى إسرائيل ، فليس من المنطق ولا العدل أن يحرم حوالى مليون ونصف عربى فى الضفة وغزة من حق تقرير المصير . فهؤلاء العرب الآن يشكلون ما يزيد عن ثلث سكان إسرائيل ، وفى سنوات قليلة قادمة سوف يصبحون أكبر عددا وأخطر شأنا ، وحينئذ سوف يكون الوصول إلى سلام معهم أصعب وأخطر ، إذا كان الوصول إلى السلام العادل هدفا لاسرائيل .

مصر والمسألة الفلسطينية
١٩٤٨ ــــ ١٩٨٠

مقدمة

ظلت مصر دائما ولقرون عديدة القوة الرئيسية بالشرق الأوسط ونقطة الإرتكاز فيه . كما قامت مصر بالدور الأساسى فى التصدى للعدوان على الشعب العربى وفى ضم الصفوف وإدخال نماذج جديدة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية إلى المنطقة والمحافظة على استقرارها .

وإن دراسة سريعة لأهم أحداث الشرق الأوسط فى القرنين التاسع عشر والعشرين لتبين الدور الرئيسى والقيادى الذى اضطلعت به مصر فى تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة . ويسجل التاريخ أن مصر قادت الكفاح العربى ضد تجاوزات الإمبراطورية العثمانية ، وفى هذا الصدد قادت مصر العرب فى أول استعراض للقوة قاموا به فى تاريخهم الحديث ضد سيطرة قوة عظمى . ويمكن القول بأن الإمبراطورية العثمانية لم تتمكن من التغلب على آثار ذلك التحدى الذى كان فى واقع الأمر احد العناصر الرئيسية التى ادت إلى سقوطها فى نهاية الأمر .

وبعد الحرب العالمية الأولى احتلت ثورة ١٩١٩ المصرية ضد بريطانيا العظمى ـ اكبر قوة استعمارية فى ذلك الوقت ـ مكان الصدارة بين أحداث الشرق الأوسط برمته ، وكانت فى واقع الأمر فاتحة عصر الكفاح العربى للتحرر من نيز الإمبريالية الغربية . ومن الجدير بالملاحظة أن الثورة المصرية قد تلتها مباشرة ثورة فلسطينية ، حيث هب الشعب الفلسطينى ضد المخططات الاستعمارية التى انتهكت حقوقه الأساسية الثابتة فى الاستقلال والسيادة ووحدة أراضيه وحقه فى إقامة دولته . وقد ساندت مصر حكومة وشعبا الكفاح الوطنى الفلسطينى وارتبطت ارتباطا كاملا بقضيته .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية حدثت تطورات ثلاثة كان لها آثارها الكبيرة فى مستقبل المنطقة وبالطبع فى التكوين السياسى للشرق الأوسط وشمال افريقيا . وهذه التطورات هى

أولا : ظهور نظام سياسى عالمى جديد :

لقد تم توقيع ميثاق الأمم المتحدة يوم ٢٦ يونيو ١٩٤٥ فى سان فرانسيسكو واصبح نافذ المفعول اعتبارا من ٢٤ اكتوبر ١٩٤٥ . وتجسيدا للنظام السياسى العالمى الجديد فقد تاسس الميثاق على

* من وثائق وزارة الخارجية المصرية

تصميم شعوب العالم على تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان ، والمساواة فى الحقوق بين كافة الأمم ، وتهيئة الظروف التى تحقق العدالة ، والعمل على إحراز التقدم الاجتماعى ورفع مستويات المعيشة وتحقيق مزيد من الحرية .

ولقد قام النظام السياسى العالمى الجديد مستهدفا المحافظة على الأمن والسلم الدوليين عن طريق حماية حقوق كافة الشعوب وتحقيق تقرير مصيرها وكذا احترام حقوق الدول كافة فى السيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى .

وقد لعبت مصر دورا هاما فى وضع الميثاق وتأسيس الأمم المتحدة ودعم النظام السياسى العالمى الجديد والدعوة له ، وكانت مصر تدرك فى سعيها هذه الآثار الإيجابية التى يمكن أن يأتى بها هذا التطور بالنسبة للموقف فى الشرق الأوسط وكفاح شعوبه ضد النظام الاستعمارى المسيطر على العديد من الدول العربية ـ وبصفة خاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية .

ثانيا : ظهور نظام سياسى واجتماعى عربى جديد

ظهر هذا النظام « استجابة للرأى العربى العام فى جميع الأقطار العربية » . ووفقا لما جاء بديباجة ميثاق جامعة الدول العربية فقد قام هذا النظام « تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين الدول العربية ، وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيها لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها » . وما كان لهذا النظام العربى الجديد أن يرى النور أصلا لولا مساندة مصر وما قامت به من دور رائد فى هذا المجال .

ولقد تم فى مصر الاتفاق على إصدار ميثاق الجامعة العربية وصياغته والتوقيع عليه وعلى ملحقاته والوثائق المتصلة به . والواقع أن هذا النظام العربى الجديد إنما ارتكز واستند على استمرارية ارتباط مصر التقليدى ، وتأييدها الثابت للقضايا العربية منذ القرون الوسطى ، كما أنه يعود إلى اهتمام مصر المستمر والمتجدد بالشئون العربية فى العصر الحديث ، وأخيرا إلى الدور المصرى القيادى وتفوقها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى والعسكرى فى العالم العربى .

ثالثا : تقسيم فلسطين وإقامة دولة إسرائيل

صدم العالم العربى لهذا الحدث الخطير الذى أثار موجات من الغضب ونداءات للتضامن وضم الصفوف فى جميع أنحاء الوطن العربى . وأصيب العرب بخيبة أمل كبيرة إزاء تواطؤ القوى الكبرى وفى مقدمتها الدول الغربية فى إنزال هذا الغبن المبين بالعالم العربى الأمر الذى جرح كبرياءه وأثار مشاعر السخط والنقمة ، وأدى ذلك إلى قيام معارضة قوية وصلبة للمشاريع العربية فى المنطقة وإلى تحد صارم للوجود الغربى ونفوذه .

إن المشكلة الفلسطينية لدليل حى على الدور الذى اضطلعت به بعض القوى الغربية فى الأحداث الأسفة التى مرت بالشرق الأوسط فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . ويمكن القول دون تردد أنه ما من شىء أثر فى الشعور العربى فى الفترة اللاحقة للحرب العالمية مثلما أثرت فيه التطورات المتعلقة بفلسطين . ومن هنا فقد طبع فى الذهن العربى كل موقف وكل مسلك قامت به كافة القوى الأجنبية حيال هذه المشكلة ، وكان لذلك أكبر الأثر فى المواقف التى اتخذها العرب تجاه تلك القوى فى السنوات التالية .

ولقد كان للغبن الذى لحق بالشعب الفلسطينى وسلبه حقوقه أشد الأثر فى الرأى العام المصرى ، فانضم العديد من شباب مصر إلى إخوانهم الفلسطينيين فى كفاحهم ضد الغزاة تاركين عائلاتهم وأعمالهم ومعاهدهم ، واستنكر الشعب المصرى عن بكرة أبيه إنتهاك حقوق الشعب الفلسطينى فى السيادة والاستقلال ، تلك الحقوق التى ضمنها ميثاق الأمم المتحدة الوليد وحصلت

عليها جميع الشعوب الاخرى ، إذ أن الشعب المصرى كان يرى أن الشعب الفلسطينى هو من بين أكثر الشعوب العربية تقدما وأنه جدير بتقرير المصير والاستقلال .

هذه المشاعر وما نتج عنها من صراع مسلح قامت فيه مصر بدور قيادى ، إنما كانت العوامل الأساسية لظهور واحد من أهم الأحداث فى تاريخ الشرق الأوسط ألا وهو ثورة مصر عام ١٩٥٢ التى تولى فى إطارها جمال عبد الناصر وأنور السادات حكم مصر .

وإذا تتبعنا تسلسل الأحداث فى هذه الفترة وجدنا ما يلى :

(أ) إن الحكومات العربية ، الأعضاء فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام المعنى بتأسيس جامعة الدول العربية ، اجتمعت فى الاسكندرية من ٢٥ سبتمبر إلى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وأصدرت بقيادة مصر قرارا يتعلق بالمسألة الفلسطينية ينص على ما يلى :

« ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار فى العالم العربى .

كما ترى اللجنة أن التعهدات التى ارتبطت بها الدولة البريطانية والتى تقضى بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضى العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هى من حقوق العرب الثابتة التى تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار .

وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيها المشروعة . وصون حقوقهم العادلة .

وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تألما من أحد لما أصاب اليهود فى أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الدكتاتورية ، ولكن يجب أن لا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية إذ ليس أشد ظلما وعدوانا من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم »

(ب) وفى ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، أصدر ممثلو الدول العربية الذين حضروا إلى مصر للتوقيع على اتفاقية جامعة الدول العربية قرارا خاصا بفلسطين أرفق بالاتفاقية جاء فيه

« منذ نهاية الحرب العظمى الماضية ، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية ، ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها ، غير تابعة لأية دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها ، وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فإن ميثاق العصبة فى سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه ، كما أنه لا شك فى استقلال البلاد العربية الأخرى . وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة . فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة .

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظرا لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله » .

(جـ) استضافت مصر أول مؤتمر قمة عربى فى التاريخ (مايو ١٩٤٦) الذى أكد فى بيانه الختامى أن القضية الفلسطينية هى قضية العرب جميعا ، وأكد ضرورة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى .

(د) وفى أبريل ١٩٤٧ طلبت بريطانيا إدراج المشكلة الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وتقدمت الدول العربية بقيادة مصر تطلب أن تنص

الجمعية العامة موضوع إنهاء الانتداب البريطانى على فلسطين . وكان ذلك الموقف هو بداية مواجهة سياسية دامت ثلاثين عاما بين البلاد العربية بزعامة مصر من ناحية ، وبين إسرائيل ومؤيديها من ناحية أخرى .

(هـ) وعندما قدم اقتراح تقسيم فلسطين ، قادت مصر مرة أخرى الكفاح ضد هذا المشروع الذى ينتهك المبادىء التى قام عليها ميثاق الأمم المتحدة وتأسس عليها النظام السياسى العالمى الجديد بأكمله . وعارض العرب مشروع تقسيم فلسطين وقرار الأمم المتحدة المترتب عليه (١٨١/٢ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧) باعتبار أنه انكر حق الشعب الفلسطينى فى الممارسة الكاملة لتقرير المصير على مجمل أرضه .

ومن ثم كانت مصر على رأس العرب والمسلمين فى مواجهة هذا الظلم الجديد الذى ألم بالشعب الفلسطينى ، فبعد صدور هذا القرار بأغلبية صوت واحد وما شنته الصهيونية من حملة إرهابية لإرغام الشعب الفلسطينى على ترك بلاده ، انضم المئات من شباب مصر إلى المقاومة الفلسطينية ، ولم يتوقف تدفق المقاتلين والعتاد من مصر خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٤٧ والربع الأول من عام ١٩٤٨ .

(و) وفى مايو ١٩٤٨ عند انتهاء الإنتداب البريطانى ، تدخل الجيش المصرى لمنع المذابح التى ارتكبها إرهابيون صهاينة ضد الشعب الفلسطينى ، وشهدت قرية دير ياسين فى ١٩ مارس سنة ١٩٤٨ مذبحة قام بها هؤلاء الإرهابيون راح ضحيتها مائتا فلسطينى من بينهم النساء والأطفال .

وتلا هذا التدخل المصرى قيام دول عربية أخرى بإرسال جيوشها إلى فلسطين ، بيد أنه ثبت بعد وقت قصير أن معظم هذه الجيوش - إن لم تكن كلها - لم تشترك فى أية معركة كبيرة ، بل أن بعضها لم يقم بنشاط أو مواجهة عسكرية على الاطلاق .

كان هذا هو حال الجيوش العربية ، فى الوقت الذى لم ينقطع فيه تدفق العتاد والسلاح والمهاجرين على الجانب الآخر بالإضافة إلى ما كان يحصل عليه من تأييد سياسى . وتحمل الجيش المصرى وحده عبء الحرب ضد الفرق الإسرائيلية التى تساندها جميع القوى الكبرى وغيرها من الدول . وكانت خسائر مصر فى هذه الحرب آلافا من الشهداء والجرحى .

(ز) وفى فبراير عام ١٩٤٩ عقدت مصر اتفاقية هدنة مع إسرائيل ، وتبعتها بلدان عربية أخرى من تلك التى اشتركت فى الحرب (سوريا ولبنان والأردن) وقامت بعقد اتفاقيات مماثلة فى الأشهر التالية خلال عام ١٩٤٩ .

(ح) ولم تعارض مصر الاغتصاب الصهيونى للأراضى الفلسطينية وتقاومه فحسب ، بل اعترضت ايضا على مخططات الأردن التى استغلت الموقف لتفرض سيادتها على الضفة الغربية التى هى بحق ملك الشعب الفلسطينى . وقد رفضت مصر - وأيدتها فى ذلك المملكة العربية السعودية وبلاد أخرى - خطط المملكة الهاشمية . ولم تعترف بسيطرة الأردن على الضفة الغربية ، وطالبت مصر عام ١٩٥٠ بطرد الأردن من الجامعة العربية لما اتخذته من تدابير وإجراءات لضم الضفة الغربية إليها . وقد أصدر مجلس الجامعة فى أبريل ١٩٥٠ قرارا بإنذار الأردن وبتحديد الموقف العربى تجاه السياسة الأردنية ، ونص القرار على :

« تأكيد القرار الذى إتخذته اللجنة السياسية بإجماع الدول الأعضاء فى ١٢ أبريل ١٩٤٨ ، وهو القرار الذى ينص على أن دخول الجيوش العربية بفلسطين لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال والتجزئة لفلسطين ، وأنه بعد إتمام تحريرها تسلم لأصحابها ليحكموها كما يريدون .

- إذا أخلت أية دولة من الدول العربية بهذا القرار ، تعتبر ناقضة لتعهدها ولأحكام ميثاق جامعة الدول العربية .

- عند وقوع هذا الإخلال تدعى اللجنة السياسية للاجتماع وإتخاذ ما يلزم من إجراء وفقا لأحكام الميثاق[1] .

(ط) ومن ناحية أخرى ، حافظت مصر على كيان قطاع غزة وعلى الطابع الفلسطينى له ، فلم تضم القطاع إلى أراضيها كما لم تعلن يوما السيادة على أراضيه ، بل اعتبرت أنه بحكم كونه أرضا فلسطينية فإنه وضع تحت إدارتها بعد اتفاقية الهدنة ، وأنه فى النهاية يجب أن يعود إلى الشعب الفلسطينى .

وعليه فإن الاختلاف الكبير بين هذا الموقف وبين مطالبة الأردن بالسيادة على الضفة الغربية ، أمر واضح وجلى . فإن بسط ولاية الحكومة الأردنية على الضفة الغربية جاء مخالفا لاتفاقية الجامعة العربية ووثائقها الأساسية ، كما أن هذه المخططات الأردنية تناقضت تماما والسياسة المصرية التى قضت بالمحافظة على هوية الأراضى الفلسطينية والتعفف عن التوسع على حساب الشعب الفلسطينى .

(ى) ولم تكتف مصر بالدفاع عن الحقوق الفلسطينية ، أو بمعارضة ومقاومة محاولات أية قوة أجنبية - عربية أو غير عربية - لضم الأراضى الفلسطينية ، أو بالحفاظ على الطابع الفلسطينى لقطاع غزة ، بل أصرت على أن تمثل فلسطين فى الجامعة العربية وغيرها من المحافل الدولية ، وتم الاعلان عن قيام « حكومة عموم فلسطين » واتخذت لها مقرا فى غزة وقت أن كانت تحت الإدارة المصرية ، ووجهت إلى هذه الحكومة الدعوة للاشتراك فى مناقشات الجامعة العربية حول فلسطين ، رغم اعتراض الأردن على ذلك وتصويتها انذاك ضد قرار الجامعة فى هذا الشأن[2] .

والخلاصة فإنه يمكن القول بأن مصر نجحت بهذه الجهود جميعا فى الحفاظ على الهوية الفلسطينية تطلعا لظروف دولية أفضل تسمح باستئناف الكفاح من أجل استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى .

— ٢ —
الفترة
من ثورة مصر عام ١٩٥٢ إلى الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧

كانت ثورة مصر عام ١٩٥٢ نقطة تحول فى الشرق الأوسط كله ، أحدثت فى مصر والعالم العربى والمنطقة بأسرها تغيرات جذرية ، وقف العالم العربى أثرها على عتبة التغير الشامل فى الرأى وفى التوجه ، كما تحركت القضية الفلسطينية نحو تطور خطير مهد لظهورها من جديد كجوهر الصراع فى الشرق الأوسط .

لقد قامت الثورة المصرية بخطوات جريئة لدفع القضية الفلسطينية إلى الأمام ، فكانت صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٥ فاتحة لمرحلة جديدة فى الصراع ضد الصهيونية والمخططات الإسرائيلية بالنظر لعاملين هامين :

(أ) حقيقة أن الغرب بينما امتنع عن بيع السلاح إلى مصر استمر فى تقديمه لإسرائيل .

(ب) انتهاكات إسرائيل لإتفاقيات الهدنة واحتلالها منطقة العوجة المنزوعة السلاح الواقعة بصحراء النقب ، فضلا عن الإعتداءات التى قامت بها فى قطاع غزة وسيناء والضفة الغربية والأردن .

وبالإضافة إلى ذلك فإن السياسة المصرية التى تلاحمت بالكامل مع القوة الأفروآسيوية التى برزت إلى الوجود فى هذه الفترة ، والدور القيادى النشيط الذى لعبته مصر فى إطارها منذ مؤتمر باندونج

(١) ق ٣٢٠/د ١٢/ ج ٦ - ١٣/٤/١٩٥٠
(٢) ق ٣٢١/د ١٢/ ج ٦ - ١٣/٤/١٩٥٠

عام ١٩٥٥ ، أفسحا المجال للمشكلة الفلسطينية لتطرح طرحا جديدا وفعالا .

وأدى تحدى مصر للمخططات الأجنبية والإسرائيلية فى المنطقة إلى تصادمها مع قوى الاستعمار والصهيونية مجتمعين . وكان تأميم مصر لقناة السويس ـ بما له من أبعاد وطنية ودولية ـ بداية عهد جديد للعرب بزعامة مصر فى مواجهة المناورات والتدخل الأجنبى فى العالم العربى .

ونتج عن الدور المصرى الكبير فى دعم ومساندة الثورة الجزائرية اشتراك فرنسا فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، حيث قامت مع بريطانيا باعتبارهما أكبر قوتين استعماريتين غربيتين فى ذلك الحين بالاشتراك مع إسرائيل فى غزو مصر زعيمة العرب يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٥٦ فى محاولة يائسة لتصفية الثورة المصرية وإشاعة الفوضى من جديد فى صفوف العرب . وقامت مصر ـ التى ساندها العالم الثالث ومنحها تأييده السياسى والأدبى الكامل ـ بخوض معركتها السياسية مع الامبرالية الغربية وإسرائيل وانتصرت عليها جميعا ، وانسحبت الجيوش الثلاثة الغازية إلى ما وراء خطوط الهدنة . وكانت المحصلة انتصارا لمصر ، ومكسبا واضحا للقضية العربية من المحيط الأطلسى إلى الخليج ، كما حققت قضية التحرر فى أفريقيا وآسيا وغيرهما من المناطق تقدما وكسبا حاسمين .. وبدأت الثورة الجزائرية مرحلتها النهائية نحو الانتصار الكامل والاستقلال . ومارست كافة الشعوب حق تقرير المصير ودخل الكفاح الفلسطينى مرحلة جديدة أكثر فعالية .

ومع انتصار الثورة الجزائرية وما حققته قضية التحرر من انتصارات حاسمة ، أعطت مصر الأولوية المطلقة للقضية الفلسطينية ، فتقدمت سنة ١٩٥٩ رسميا باقتراح إلى الجامعة العربية بأن يتمتع الشعب الفلسطينى بالتمثيل الكامل فى الجامعة ، مما أعطى قضية الكيان الفلسطينى قوة دفع جديدة بعد النكسة الخطيرة التى ألمت بها نتيجة لسياسة الأردن تجاه الضفة الغربية .

وفى عام ١٩٦٢ تم الاعلان عن دستور فلسطينى فى قطاع غزة جاء فيه أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربى وأن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من أرض فلسطين ، ونص الدستور على أن الفلسطينيين أمام القانون سواء ، وضمن لهم كافة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المنصوص عليها فى الاعلان العالمى لحقوق الإنسان ، نص الدستور على قيام سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية فى القطاع . ومنح الشعب حق التصويت العام فتم انتخاب أعضاء المجلس التشريعى لمدة ثلاث سنوات ، كما تم إنشاء محكمة عليا . واتخذت الحكومة الفلسطينية مدينة غزة مقرا لها ولسلطاتها الثلاثة .

وفى عام ١٩٦٤ تم تعديل هذا الدستور بحيث نص على حق الفلسطينيين من قطاع غزة فى الانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية والكفاح من أجل استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى .

وفى عام ١٩٦٤ أيضا تم الاعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها وذلك فى أول مؤتمر قمة عربى يعقد فى القاهرة بعد قيام الثورة المصرية .

وكانت مصر هى التى اقترحت إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وأيدتها كممثل للشعب الفلسطينى بهدف توحيد صوت فلسطين وليتمكن الفلسطينيون من عرض قضيتهم بأنفسهم فى المحافل الدولية .

واتبعت مصر ولا تزال سياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للفلسطينيين . كما أن مصر إنطلاقا من مبدأ واضح لم تحاول قط تجنيد جماعة فلسطينية لخدمة المصالح المصرية ، ولم تسع مطلقا للتسلل داخل الصفوف الفلسطينية أو بث بذور الشقاق فيما بين الفلسطينيين خدمة لمصالحها الذاتية .

بيد أن دولا عربية أخرى ظلت للأسف ترى فى القضية الفلسطينية ميدانا فسيحا يصح استغلاله لتحقيق أكبر قدر من المنفعة الذاتية . لقد استفادت القضية الفلسطينية من السياسة المصرية الكثير دعما وعدم التدخل ، ولكنها فى الوقت نفسه عانت الكثير من سياسات بلاد عربية

معينة سعت إلى بث الشقاق بين صفوف الفلسطينيين وفى داخل منظمة التحرير نفسها ... استمر الحال هكذا حتى الخامس من يونيو ١٩٦٧ .

ــ ٣ ــ
الفترة
من حرب عام ١٩٦٧
إلى حرب أكتوبر/ رمضان عام ١٩٧٣

قامت سوريا بإبلاغ مصر عام ١٩٦٧ بأنها مهددة بهجوم إسرائيلى عاجل وطلبت مساندة مصر لها ، فقامت مصر بإتخاذ التدابير الدفاعية الوقائية اللازمة تنفيذا لمعاهدة الدفاع العربى المشترك .

وفى الوقت الذى كانت تبذل فيه جهود الوساطة الدولية وتجرى فيه المشاورات بين مصر والأمم المتحدة من جهة ، ومصر والولايات المتحدة من جهة أخرى ، قامت إسرائيل بشن عدوانها ضد مصر وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة .

وتغيرت الأوضاع فى منطقة الشرق الأوسط بعد هزيمة العرب فى حرب يونيو سنة ١٩٦٧ ، وأصبحت إسرائيل تحتل أرض فلسطين بأكملها ، بالإضافة إلى أجزاء كبيرة من مصر وسوريا .

وأصدر مجلس الأمن فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ قراره رقم ٢٤٢ ، وبينما لم يتعرض هذا القرار بوضوح أو بطريقة مباشرة للمسألة الفلسطينية ، إلا أنه تعرض لناحيتين رئيسيتين منها هما الانسحاب ومشكلة اللاجئين .

فبالنسبة لموضوع الانسحاب[٣] نص القرار على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى عن طريق الحرب ، أما « مشكلة اللاجئين » فقد تعرض لها القرار إذ نص على ضرورة تحقيق « تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين » .

ولكن يجب التسليم بأن القرار رقم ٢٤٢ لم يعالج المشكلة الفلسطينية معالجة شاملة . وقبلت مصر القرار ٢٤٢ لتضع حدا لاحتلال إسرائيل للأراضى العربية عام ١٩٦٧ . وبينما كانت مصر تقوم بحصار إسرائيل سياسيا لتنفيذ القرار ٢٤٢ ، قامت فى نفس الوقت بشن حملة دبلوماسية دولية واسعة النطاق لم يسبق لها مثيل ، لكسب أكبر قدر من التأييد للموقف العربى ولسلب إسرائيل التأييد التلقائى الذى كانت تتمتع به دائما .

وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت مصر بعلاج مواطن القصور فى القرار ٢٤٢ حفاظا على الحقوق العربية كافة .

فتمت مناقشة منفصلة لموضوع القدس الذى منحته الجمعية العامة الأولوية التى يستحقها كأحد العناصر الرئيسية لمشكلة الشرق الأوسط وأصدرت الجمعية العامة نتيجة لمبادرة مصر عام ١٩٧٠ ، أول قرار لها ينص على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير ، وأثارت مصر أيضا مشكلة المهاجرين الفلسطينيين الذين اضطروا إلى مغادرة الضفة الغربية وقطاع غزة كنتيجة لحرب سنة ١٩٦٧ ، كما أثارت موضوعا أوسع نطاقا هو مشكلة حقوق الإنسان بالأراضى المحتلة ، وقد اتخذت أجهزة الأمم المتحدة قرارات عديدة بشأن مشكلة القدس وحقوق الشعب الفلسطينى والأوضاع فى الأراضى المحتلة ، ونجحت مصر فى التوصل إلى تنفيذ اقتراحها الخالص بتشكيل لجان للتحقيق فى الأوضاع فى الأراضى المحتلة ، فأنشأت كل من منظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ولجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة . لجان تحقيق ساعدت على تكوين رأى عام عالمى مؤيد لوجهة النظر العربية ومناهض لممارسات وسياسات إسرائيل فى الأراضى المحتلة .

ومن ناحية أخرى وفى سبتمبر عام ١٩٧٢ ، دعا الرئيس السادات الفلسطينيين لتشكيل أول حكومة مؤقتة ، مؤكدا أن مصر ستعترف بهذه الحكومة اعترافا كاملا .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاستراتيجية العربية فى هذه الفترة عرضت القضية العربية

(٣) الانسحاب من الأراضى الفلسطينية التى جرى احتلالها فى ٥ يونيو ١٩٦٧ عن طريق الحرب

بوصفها قضية احتلال أجنبى لأراضى دول عربية ثلاث بالإضافة إلى قطاع غزة الذى يجب إعادته إلى مصر كسلطة كانت تشرف على إدارته ، وبالتالى كانت الضفة الغربية تعتبرا بعدا من أبعاد المشكلة يتعلق بالأردن . وحددت الاستراتيجية العربية استرداد الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ هدفا مؤقتا للسياسة العربية يجرى فى أعقابه التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية فى إطار العمل العربى .

من هذا المنطلق قد عارضت مصر سياسات الأردن الرامية إلى التمهيد لإعادة فرض سيطرتها على الضفة الغربية بعد أن يتم التوصل إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط ، وكانت محاولة الملك حسين بشأن « المملكة المتحدة » التى تضم الضفتين الشرقية والغربية للأردن ، هى الصخرة التى تحطمت عليها العلاقات بين البلدين وأدت إلى قطعها .

وقد دفعت المخططات الأردنية ، بالإضافة إلى سياسة إسرائيل الاستيطانية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، إلى تعجيل مصر بإثارة مسالة الحقوق الفلسطينية فى الأمم المتحدة على قدر المساواة وفى نفس الوقت مع قضية انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . هذا بالإضافة إلى تحرك الدبلوماسية المصرية لإفساح الطريق أمام الفلسطينيين ليعرضوا قضيتهم فى المحافل الدولية .

قد اختتمت هذه المرحلة من الصراع السياسى ضد الاحتلال الإسرائيلى بكسب الرأى العام العالمى إلى جانب الموقف العربى وشهدت هذه المرحلة قطع العلاقات الدبلوماسية الجماعى الذى قامت به الدول الأفريقية إزاء إسرائيل بناء على طلب مصر وأصدرت منظمة الوحدة الأفريقية قرارا يطالب الدول الأفريقية بالاستمرار فى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل حتى تنسحب من الأراضى الأفريقية ، كما قام عدد كبير من دول عدم الانحياز بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل تضامنا مع مصر .

وكانت مصر وحدها هى المحرك للوصول إلى هذه النتائج وكانت الدبلوماسية المصرية هى وحدها التى أطاحت بسيطرة إسرائيل على الرأى العام العالمى ، وبالتالى نجحت فى عزلها عزلا كاملا .

وقبل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ بشهور قليلة ، عرضت مصر مشكلة الشرق الأوسط من جديد على مجلس الأمن ضمن خطتها لتركيز الانتباه الدولى على الأخطار الكامنة فى استمرار حالة « اللاسلم واللاحرب » وطرح مخاطر التغاضى عن استمرار احتلال إسرائيل للأراضى العربية . وأيدت ١٤ دولة من أعضاء المجلس المشروع المصرى فى حين اعترضت دولة واحدة (الولايات المتحدة الأمريكية) . ورغم أن القرار لم يصدر نتيجة استخدام الولايات المتحدة لحق « الفيتو » ، إلا أنه أصبح واضحا وجليا أن الرأى العام العالمى قد مال أخيرا وبصفة حاسمة إلى جانب المطالب العربية العادلة ، وعلى الفور قامت مصر باستكمال استعدادتها لشن حرب التحرير فى أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

- ٤ -

الفترة من حرب أكتوبر / رمضان إلى مبادرة الرئيس السادات

دخل الاحتلال الاسرائيلى عامه السابع فى عام ١٩٧٣ . واستهدف التعنت الاسرائيلى - الذى ساعدت الولايات المتحدة وقلة غيرها على تصاعده - استمرار حالة اللاسلم واللاحرب فى المنطقة . وهى حالة لا يمكن أن تؤدى إلا إلى تكريس الاحتلال الاسرائيلى واستمراره وإلى مواصلة التنكر للحقوق الفلسطينية .

وبغية الخروج من هذا الوضع وإيجاد قوة دفع جديدة من أجل التوصل إلى حل عادل للمشكلة ، كان على مصر أن تضع حقها المشروع فى الدفاع عن النفس موضع التنفيذ ، وشنت مصر حرب التحرير فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

وعندما وصلت الحرب إلى ذروتها ، ولتأكيد الغرض الحقيقى منها ، اقترح الرئيس السادات يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ من فوق منبر البرلمان

المصرى عقد مؤتمر سلام دولى بهدف التوصل إلى تسوية سلمية وشاملة للنزاع فى الشرق الأوسط ، وأكد الرئيس السادات على ضرورة اشتراك الفلسطينيين فى المؤتمر المقترح بوصفهم طرفا رئيسيا فى النزاع .

وفى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٧٣ أصدر مجلس الأمن بإجماع الأصوات قراره رقم ٣٣٨ الذى تبنته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى . ونص هذا القرار على ما يلى :

١ ـ دعوة جميع الأطراف المشتركة فى القتال الجارى إلى وقف إطلاق النار وإنهاء العمليات العسكرية فورا . . فى المواقع التى يحتلونها .

٢ ـ دعوة جميع الأطراف المعنية للبدء فور وقف إطلاق النار فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) فى كافة أجزائه .

٣ ـ يقرر بدء المفاوضات فورا وفى نفس وقت تطبيق وقف إطلاق النار بين الأطراف المعنية تحت الرعاية المناسبة بهدف إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

وبالفعل عقد مؤتمر سلام دولى فى جنيف فى شهر ديسمبر سنة ١٩٧٣ فى إطار الأمم المتحدة وتحت رئاسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ودعيت مصر وسوريا والأردن وإسرائيل لحضور المؤتمر .

وعقد المؤتمر لمدة يومين كرمز للافتتاح الرسمى « لعملية المفاوضات » . وتراجعت سوريا فى آخر لحظة وامتنعت عن حضور المؤتمر لأسباب حزبية داخلية . بيد أن مقعدها فى المؤتمر . ظل محجوزا باسمها ، ولكنها استفادت من اللجنة العسكرية المنبثقة عن المؤتمر لعقد اتفاقية فصل للقوات بينها وبين إسرائيل فى ٣١ مايو ١٩٧٤[٤] .

وبعد وقف إطلاق النار وما تبعه مباشرة من جهود لاستمرار عملية انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة ، التى عرفت فيما بعد باتفاقيات فصل القوات أو فض الاشتباك . قامت مصر بتبنى ودعم التحركات التى تهدف إلى تعزيز الحق الفلسطينى وتأمين قوة الدفع اللازمة لمنظمة التحرير الفلسطينية والتوصل إلى قبول المجتمع الدولى لها باعتبارها الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى .

وفى مؤتمرى القمة العربيين اللذين عقدا فى الجزائر (١٩٧٣) والرباط (١٩٧٤) ايدت مصر تأييدا كاملا جهود منظمة التحرير الفلسطينية للحصول على اعتراف شامل من البلاد العربية بشخصيتها كممثل وحيد للشعب الفلسطينى[٥] ، وكانت مصر فى مقدمة المنادين بصدور قرار إجماعى من قمة الرباط بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطينى ، وقدم هذا القرار فور اتخاذه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فحصلت المنظمة ورئيسها على تأييدها الشامل . وتمكن الفلسطينيون ـ نتيجة للجهود التى قامت بها الحكومة المصرية والحملة الدبلوماسية الى قادتها فى الأمم المتحدة وفى معظم عواصم دول العالم ـ من التوصل إلى اعتراف الجمعية العامة بالحقوق الفلسطينية فى الاستقلال والسيادة والعودة وتقرير المصير ، كما ادت هذه الجهود إلى قبول غالبية الدول الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى . واعتبرت مراقبا فى نظام الأمم المتحدة وتم السماح لها بفتح مكاتب فى عواصم عدد كبير من الدول .

والجدير بالذكر هنا أن اعتراف الاتحاد السوفيتى لأول مرة بحق منظمة التحرير الفلسطينية فى تمثيل الشعب الفلسطينى والاشتراك فى مؤتمر جنيف على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى ، إنما ورد فى البيان المشترك الصادر عقب زيارة وزير خارجية مصر للاتحاد السوفيتى فى اكتوبر سنة ١٩٧٤ .

---

(٤) عقدت سوريا اتفاقيتين مع إسرائيل
الأولى : اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩
والثانية · اتفاقية فصل القوات فى ٣١ مايو ١٩٧٤

(٥) تحفظت الأردن خلال مؤتمر القمة فى الجزائر على القرار الخاص بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى .

وحملت الدبلوماسية المصرية القضية الفلسطينية ومسألة تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطينى إلى كافة المحافل السياسية الدولية مثل مجموعة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمر الاسلامى والوكالات الدولية .

لقد أدى موقف مصر الثابت فى دعم منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاعتراف الدولى بها ، بل يمكن القول بأنه ادى إلى ضمان وتأمين الاعتراف العربى ذاته بها .

وعندما اجتمع مؤتمر السلام الدولى فى جنيف فى ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، أعلنت مصر صراحة أنه لن يمكن التوصل إلى تسوية شاملة دون إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية .

وفى السنوات التالية منحت مصر مسألتى الاعتراف بالحقوق الفلسطينية والاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى الأولوية القصوى فى جميع اتصالاتها ومناقشاتها التى كانت تجريها للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع . ويمكن تلخيص النشاط المصرى خلال هذه الفترة فيما يلى :

(أ) فى شهر أكتوبر ١٩٧٤ : اصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٢١٠ (الدورة ٢٩) الذى جاء فيه أنه نظرا لأن الشعب الفلسطينى هو الطرف الرئيسى فى المشكلة الفلسطينية فقد قررت دعوة منظمة التحرير الفلسطينية « ممثل الشعب الفلسطينى » للاشتراك فى مناقشات الجمعية العامة حول المسألة الفلسطينية .

(ب) فى نوفمبر ١٩٧٤ : أكدت الجمعية العامة من جديد فى قرارها رقم ٣٢٣٦ (نفس الدورة) على « الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى فى فلسطين » بما فى ذلك :

- حق تقرير المصير دون تدخل خارجى .
- حق الاستقلال الوطنى والسيادة .
- حق العودة .

(ج) فى نوفمبر ١٩٧٤ : منحت الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب ، والحق فى الاشتراك فى المناقشات بهذه الصفة .

(د) فى أكتوبر ١٩٧٥ : اقترح الرئيس السادات على الجمعية العامة أن تقرر أن منظمة التحرير الفلسطينية مدعوة للاشتراك فى جميع الجهود التى تبذل من أجل تحقيق السلام فى الشرق الأوسط . وأصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٣٣٧٥ (الدورة ٣٠) الذى تبنته مصر ، بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب الفلسطينى للاشتراك فى كافة الجهود والمناقشات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط التى تعقد تحت رعاية الامم المتحدة ، على قدم المساواة مع الأطراف المعنية الأخرى ، وذلك تنفيذا للقرار ٣٢٣٦ .

كما طلبت الجمعية العامة فى هذا القرار من السكرتير العام إبلاغ رئيس مؤتمر السلام المعنى بالشرق الأوسط بهذا القرار ، واتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك فى أعمال المؤتمر وفى كافة جهود السلام الأخرى .

(هـ) فى نوفمبر سنة ١٩٧٥ : قام الرئيس السادات خلال إلقاء كلمته أمام الجلسة المشتركة للكونجرس الأمريكى ، بحث أمريكا على تفهم المأساة الفلسطينية . وأكد أن المشكلة الفلسطينية هى لب الصراع فى الشرق الأوسط وأنه لا يمكن التوصل إلى سلام دائم دون التوصل إلى حل عادل لهذه المشكلة .

وكانت هذه أول مرة عرضت فيها القضية الفلسطينية من وجهة النظر العربية على هذا المستوى العالمى أمام الكونجرس الأمريكى .

(و) فى ديسمبر ١٩٧٥ : تقدمت مصر رسميا باقتراح إلى مجلس الأمن بأن تدعى منظمة

التحرير الفلسطينية للاشتراك فى مناقشات المجلس حول كافة الموضوعات المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية . وقد قرر المجلس فى ٤ ديسمبر ١٩٧٥ دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك فى المناقشة (حول الغارات الاسرائيلية على معسكرات اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان) بنفس حقوق الاشتراك الممنوحة لاية دولة من أعضاء الأمم المتحدة[٦] ، إذا ما وجهت إليها الدعوة للاشتراك فى المناقشة .

(ز) فى يناير ١٩٧٦ بذلت الجهود من جديد لاعادة عقد مؤتمر جنيف . وتقدم وزير خارجية مصر بطلب رسمى إلى وزير خارجية الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية بوصفهما رئيس المؤتمر الدولى للسلام المعنى بالشرق الأوسط ، لدعوة منظمة التحرير الفلسطينية ـ الممثل الشرعى الوحيد لشعب فلسطين ـ للاشتراك فى مؤتمر السلام عند استئناف نشاطه .

(ح) فى سنة ١٩٧٦ : طلبت مصر مرتين (فى شهرى مايو وأكتوبر) من مجلس الأمن النظر بصفة عاجلة فى الأوضاع السائدة فى الأراضى المحتلة ، وأصدر مجلس الأمن بيانين تم التوصل إليهما بتوافق الآراء ،بإدانة سياسات وممارسات إسرائيل ، والتعبير عن قلق المجلس العميق بشأنها ، وأكدت البيانات انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين فى زمن الحرب والمعقودة فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ على الأراضى المحتلة واعتبار إجراءات إسرائيل فى هذه الأراضى إجراءات باطلة وعقبة فى طريق السلام .

وقد صدر الأول بتوافق آراء الأغلبية ، بينما كانت الموافقة على البيان الثانى (٩ نوفمبر سنة ١٩٧٦) بالاجماع .

(ط) فى سبتمبر ١٩٧٦ : تقدمت مصر باقتراح لمنح منظمة التحرير الفلسطينية العضوية الكاملة بجامعة الدول العربية . وكان دور المنظمة حتى ذلك الحين يقتصر على الاشتراك فى المناقشات المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية . وبناء على هذه المبادرة المصرية أصبح للمنظمة الحق فى المشاركة فى المناقشات فى صياغة واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمة العربية . وقد تمت الموافقة على الاقتراح المصرى بإجماع الأصوات وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية عضوا كاملا فى جامعة الدول العربية .

(ى) فى ديسمبر ١٩٧٦ : ومرة أخرى بناء على مبادرة مصرية ، أصدرت الجمعية العامة توصية جاء فيها « أنها إذ تشعر بالقلق العميق إزاء عدم إحراز تقدم تجاه تحقيق سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ولاقتناعها بأن أى تراخ فى السعى للتوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، إنما يشكل تهديدا خطيرا لاحتمالات السلام فى المنطقة . ويهدد السلام والأمن الدوليين » فإنها تطلب من السكرتير العام استئناف اتصالاته بجميع الأطراف المعنية وبرئيسى مؤتمر السلام للتمهيد لعقد اجتماع مبكر للمؤتمر .

(ك) فى سبتمبر ١٩٧٧ : طلبت مصر من الجمعية العامة دراسة بند عاجل يتعلق « بالاجراءات الاسرائيلية غير القانونية فى الأراضى العربية المحتلة التى تستهدف تغيير الوضع القانونى والطابع الجغرافى والتكوين السكانى لهذه الأراضى . مخالفة بذلك مبادىء الميثاق والتزامات إسرائيل الدولية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة » وبالتالى عرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

---

(٦) اى الدول أعضاء الامم المتحدة غير اعضاء مجلس الامن او لهم وضع خاص نظمته لائحة إجراءات مجلس الأمن يختلف عن وضع الهيئات والافراد الذين يشهد عليهم المجلس او يسمح لهم بالتحدث أمام العرض او توضيح بعض الأمور المطروحة وقد عوملت منظمة الشرق الأوسط معاملة الدول وليس معاملة الهيئات والافراد وكان ذلك بناء على طلب مصر .

وقد تقدمت مصر بمشروع فى هذا الشأن أقرته الجمعية العامة وصدر بأغلبية عدد ضخم من الأصوات .

وتجدر الاشارة إلى أن الدبلوماسية المصرية تحركت فى عام ١٩٧٧ فى عدة اتجاهات لتعطى قوة دفع لعملية السلام لتقضى على محاولات إسرائيل للعودة إلى حالة اللاسلم واللاحرب ، فأجرت .

- محادثات مع سكرتير عام الأمم المتحدة استنادا إلى قرار الجمعية العامة الصادر فى ديسمبر ١٩٧٦ لعقد مؤتمر جنيف باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية (فبراير/ ابريل ١٩٧٧)

- محادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية حول نفس الموضوع . ففى شهر أغسطس عام ١٩٧٧ تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى منظمة التحرير الفلسطينية باقتراح عن طريق مصر يقضى بقبول المنظمة للقرار ٢٤٢ مع التحفظ بأن القرار (لا يشير بطريقة سليمة إلى مشكلة فلسطين) أو (أنه لم يحو الاشارة إلى وطن للشعب الفلسطينى) . وكانت الفكرة تهدف إلى بدء محادثات مباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية والادارة الأمريكية حول المشكلة الفلسطينية . إذا ما قبلت المنظمة القرار ٢٤٢ .

- وإزاء إخفاق هذه الجهود . قامت مصر بجولة أخرى من الاتصالات مع الادارة الأمريكية بهدف استئناف عقد مؤتمر جنيف باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية . وتكشف أوراق العمل التى تبودلت فى شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٧٧ عن مدى اهتمام والتزام مصر بهذه القضية فى الوقت الذى لم تبذل فيه الحكومات العربية الأخرى أدنى جهد من أجل ضمان حقوق الفلسطينيين ومصالحهم . ولا يجب أن يغيب عن الذهن فى هذا الصدد أن الرئيس انور السادات اهتم اهتماما خاصا بتنسيق التحركات المصرية مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حفاظا على حقوق الفلسطينيين وتم الاتفاق بينهما على الاجراءات البديلة فى حالة فشل الجهود لدعوة المنظمة للاشتراك فى مؤتمر جنيف فى هذه المرحلة (اشتراك أستاذ جامعى أمريكى من أصل فلسطينى ـ تقبله المنظمة ـ فى الوفد العربى الموحد) . وعلى أى حال فقد انتهت هذه المرحلة برفض إسرائيل مناقشة المسألة الفلسطينية من كافة جوانبه ، وهو ما أوضحته الورقة الاسرائيلية الأمريكية التى نشرت فى ٥ أكتوبر ١٩٧٧ .

وثمة تطور آخر حدث فى هذا الوقت إذ أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى تصريحا مشتركا فى أول أكتوبر ١٩٧٧ لم يرد فيه ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية أو حقها فى الاشتراك فى المفاوضات وفى الوقت نفسه رفضت سوريا كافة الجهود والصياغات لاستئناف عقد مؤتمر السلام فى جنيف ، كما رفضت إسرائيل من ناحية أخرى البيان السوفيتى الأمريكى المشترك ، أما منظمة التحرير الفلسطينية فبعد أن وافقت سرا على الاشتراك فى وفد عربى موحد من خلال مواطن امريكى من أصل فلسطينى ، عادت وأنكرت ذلك علانية فى وقت لاحق .

وأصبح الموقف من جديد يهدد بالعودة مرة اخرى إلى مرحلة الجمود واليأس (تراخى السعى للتوصل إلى تسوية شاملة) وبمعنى آخر تكريس حالة اللاسلم واللاحرب ، واستمرار الاحتلال الاسرائيلى لأراضى العرب وإنكارها لحقوق الشعب الفلسطينى .

مبادرة الرئيس السادات

نتيجة لتعنت إسرائيل وعجز العرب عن القيام بعمل فعال دخلت مشكلة الشرق الأوسط مرحلة أخرى من المراوغة والجهود اليائسة . وأمضت إسرائيل فى احتلالها للأراضى العربية وتجاهل الحق الفلسطينى وبلغت الاجراءات التى اتخذتها إسرائيل بتغيير الطابع الجغرافى والتكوين السكانى للمناطق العربية المحتلة ، مرحلة غاية فى الخطورة . وكانت معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال العسكرى الاسرائيلى تحديا لضمير

البلاد العربية ، وهنا أصبح الموقف يدعو إلى ضرورة القيام بعمل عربى .

فقام الرئيس السادات بمبادرته فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ ، وتحدىٰ إسرائيل فى خطابه أمام الكنيست الاسرائيلى أن تقبل سلاما عادلا وتسوية سلمية . وحمل الرئيس القضية الفلسطينية إلى قلب المؤسسة الاسرائيلية . وكان على الشعب الاسرائيلى أن يستمع لأول مرة ، ومن منبر الكنيست ، إلى حقائق القضية الفلسطينية المؤلمة وحقوق الشعب الفلسطينى الثابتة . حين قال لهم الرئيس السادات

« ليست المشكلة هى مصر وإسرائيل . . وأى سلام منفرد بين مصر وإسرائيل أو بين أية دولة من دول المواجهة وإسرائيل ، لن يقيم سلاما دائما . بل أكثر من ذلك ، فإنه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها وإسرائيل ، بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية ، فإن ذلك لن يحقق أبدا السلام الدائم الذى يلح العالم كله اليوم عليه . . أما بالنسبة للقضية الفلسطينية ، فليس هناك من ينكر أنها جوهر المشكلة كلها . وليس هناك من يقبل اليوم فى العالم كله شعارات رفعت هنا فى إسرائيل تتجاهل وجود شعب فلسطين بل وتتساءل أين هو هذا الشعب ؟ . إن قضية شعب فلسطين وحقوق شعب فلسطين المشروعة لم تعد اليوم موضع تجاهل أو إنكار من أحد ، حتى الولايات المتحدة . حليفكم الأول ، اختارت أن تواجه الحقيقة والواقع وأن تعترف بأن للشعب الفلسطينى حقوقا مشروعة وأن المشكلة الفلسطينية هى قلب الصراع وجوهره . . وأقول لكم أن السلام لا يمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين وأنه لخطأ جسيم لا يعلم مداه أحد أن نغض الطرف عن تلك القضية أو أن ننحيها جانبا . . . » .

وبالاضافة إلى ذلك ، اقترح رئيس مصر فى خطابه خطة مفصلة لحل المشكلة حكمت تحرك الدبلوماسية المصرية خلال كل المباحثات اللاحقة .

ووفقا لما أعلنه الرئيس أمام الكنيست كانت الخطة كما يلى :

(أ) إنهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية التى احتلت فى عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس الشرقية .

(ب) تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير المصير بما فى ذلك حقه فى إقامة دولته .

(ج) حق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدودها الآمنة عن طريق إجراءات يتفق عليها بالاضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة .

(د) تلتزم كل دول المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها طبقا لأهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة وبصفة خاصة ، عدم الالتجاء إلى القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بينها بالوسائل السلمية .

(هـ) إنهاء حالة الحرب القائمة فى المنطقة .

وكان واضحا تماما أن الخطة المصرية هذه استندت إلى تمسك مصر بالاستراتيجية العربية الكاملة التى لعبت دورا كبيرا فى وضعها وإقرارها .

لقد تضمنت الخطة المصرية تسوية شاملة ومشرفة . وأكدت على التزام مصر الثابت بالقضية الفلسطينية كجوهر للصراع فى الشرق الأوسط ، وأن حل هذه القضية شرط لازم لتحقيق تسوية عادلة للصراع فى المنطقة .

- ٦ -

عملية المفاوضات

إثر مبادرة الرئيس السادات ، وجهت مصر الدعوة يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ لعقد مؤتمر سلام تحضيرى فى القاهرة يقوم باتخاذ الترتيبات لاستئناف عقد مؤتمر السلام الدولى (جنيف) وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ . ووجهت مصر دعوات رسمية إلى كافة أطراف النزاع بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والأمم المتحدة التى

جرت كافة جهود السلام تحت رعايتها . وكذا إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى بوصفهما رئيسى مؤتمر السلام .

وكانت هذه أول مرة تدعى فيها المنظمة - منذ إنشائها - للاشتراك فى مؤتمر على قدم المساواة مع الأطراف الاخرى فى النزاع . وبذلك كانت مصر وحدها هى التى نفذت قرار مؤتمر قمة الرباط ١٩٧٤ بشأن تمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى .

كذلك جاءت دعوة مصر للمنظمة تنفيذا لمبادرتها السابقة التى أدت إلى صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٥ الدورة ٣٠ بشأن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى كافة الجهود والمناقشات والمؤتمرات الخاصة بالسلام فى الشرق الأوسط .

وكان من شأن قبول المنظمة لدعوة مصر ، أن تشكل سابقة تخلق نمطا يحتذى به فى جميع المناقشات المتعلقة بالتسوية السلمية . وأنه لأمر جدير بالتأمل أن تتظاهر المنظمة بالحماس الشديد لقبول الاشتراك فى مؤتمر السلام الدولى (مع نفس الأطراف المشاركة) . بينما تتردد وترفض استغلال هذه الفرصة الفريدة التى أتيحت لها لتمهيد الطريق لهذا الاشتراك الذى تطلبه .

ونتيجة لذلك فلم تزل المنظمة عاجزة عن الاشتراك فى عملية السلام أو تقديم بديل لها .

وقد أدى رفض منظمة التحرير لدعوة مصر إلى ضياع فرصة نادرة للشعب الفلسطينى لتحدى إسرائيل وكشف نواياها الحقيقية تجاه السلام ، وليضع موضع التنفيذ الفعلى حقه فى الاشتراك على قدم المساواة فى عملية السلام ، وللأسف فإن المنظمة - عوضا عن ذلك ، ضمت جهودها إلى المشتركين فى مؤتمر طرابلس « لدول الرفض » واشتركت فى الحملة الهزيلة الموجهة ضد مصر .

مؤتمر القاهرة التحضيرى
(١٤ - ٢٢ ديسمبر ١٩٧٧)

عقد مؤتمر القاهرة فى الفترة من ١٤ إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٧ ، وسيطرت المشكلة الفلسطينية على جو المناقشات ، وقام الوفد المصرى بشرح القضية الفلسطينية ، وأكد بمالا يدع مجالا للشك أن السلام الحقيقى لا يمكن أن يتحقق دون استعادة حقوق الشعب الفلسطينى .

واقترح الوفد المصرى رسميا الأسس التالية كقواعد قانونية للتسوية الشاملة :

- أحكام ميثاق الأمم المتحدة .
- مبادىء القانون الدولى .
- قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) .
- قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) .
- قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة .

وقامت الحكومة المصرية برفع علم فلسطين أثناء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر برغم رفض منظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك فيه .

ويمكن القول بأن مناقشة المسألة الفلسطينية سيطرت على أعمال مؤتمر القاهرة .

مؤتمر الاسماعيلية
(٢٥ - ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧)

اقترح المستر بيجين رئيس وزراء إسرائيل خلال زيارته للاسماعيلية ، خطة للحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يلى نقاطها الأساسية :

(أ) ينتخب السكان مجلسا إداريا لتوجيه شئونهم الادارية .

(ب) يعين المجلس ممثلين لاسرائيل والأردن .

(ج) تكون إسرائيل مسئولة عن الأمن والنظام العام .

(د) يكون للسكان حق الاختيار بين أن يكونوا مواطنين إسرائيليين أو أردنيين .

(هـ) تخويل السكان الاسرائيليين الحق فى شراء أراض والاقامة فى هذه المناطق .

(و) حرية الحركة والنشاط الاقتصادى للاسرائيليين فى الضفة الغربية وقطاع

غزة ، كما يكون لسكان هذه المناطق نفس هذه الحقوق فى إسرائيل .

(ز) تتمسك إسرائيل بحقها فى السيادة على هذه المناطق ، بيد أنه نظرا لوجود مطالبات أخرى بالسيادة ، فسوف يترك هذا الموضوع مفتوحا .

(ح) تخضع الخطة للمراجعة بعد فترة زمنية محدودة .

ورفض الرئيس السادات هذه المقترحات فورا . وأعلن من جديد الموقف المصرى فى هذه الكلمات .

« إن موقف مصر هو أنه يجب إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة » .

وتقدمت مصر ، التى ربطت بين القضية الفلسطينية واحتمالات قيام سلام مع إسرائيل ، بالاقتراح التالى :

١ ـ تتعهد إسرائيل بالانسحاب من سيناء ومرتفعات الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة .

٢ ـ يجب على إسرائيل أن توافق على حق الشعب الاسرائيلى فى تقرير مصيره .

وحيث أن الموقفين كانا متعارضين تماما فقد تم الاتفاق على ما يلى :

١ ـ إقامة لجنتين احداهما سياسية يرأسها وزراء الخارجية (للنظر فى الاطار الشامل بما فى ذلك المتطلبات الأساسية لحل القضية الفلسطينية) . والأخرى عسكرية للنظر فى النواحى العسكرية المتعلقة بموضوع الانسحاب من سيناء . ويكون عمل اللجنتين فى إطار مؤتمر القاهرة .

٢ ـ رفع درجة التمثيل فى مؤتمر القاهرة إلى مستوى الوزراء .

ومرة أخرى تجدر الاشارة إلى أن المشكلة الفلسطينية استحوزت على المناقشات فى مؤتمر الاسماعيلية .

زيارة الرئيس كارتر لأسوان (٤ يناير ١٩٧٨)

فى ديسمبر ١٩٧٧ كان رئيس الوزراء بيجين يركز على الحصول على موافقة الولايات المتحدة وإقرارها لمشروعه للحكم الذاتى .

وقام المستر بيجين بزيارة لواشنطن فى الفترة من ١٤ إلى ١٩ ديسمبر .

وأجرت مصر من ناحيتها مشاورات مستفيضة ومكثفة مع الولايات المتحدة الأمريكية بغية الحصول على تأييدها للحق الفلسطينى .

وفى ٢٩ ديسمبر ١٩٧٧ ، أعلن الرئيس كارتر عن تأييده قيام « وطن أو كيان » فلسطينى ، بيد انه عبر مرة أخرى عن معارضته لفكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة ، ووصف الخطة الاسرائيلية للحكم الذاتى بأنها خطوة كبيرة إلى الأمام .

وقد اعترض الرئيس السادات فورا على موقف الحكومة الأمريكية بالنسبة لخطة الحكم الذاتى الاسرائيلية . واعتبر الموقف إزاء القضية الفلسطينية يتخذ أساسا لتحقيق مزيد من التقدم فى هذا الصدد . وفى نفس الوقت أعلنت مصر أن الحقوق الفلسطينية غير قابلة للمفاوضة .

وفى ٣١ ديسمبر أعلنت مصر اقتراحاتها بشأن القضية الفلسطينية ، وتم إبلاغها رسميا إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، وقد تضمنت هذه الاقتراحات ما يلى :

١ ـ الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢ ـ احترام حق الشعب الفلسطينى الثابت فى تقرير مصيره .

٣ ـ عند موافقة إسرائيل على هذه المبادىء الرئيسية يجرى التركيز فى المفاوضات على موضوعات الأمن بالنسبة للطرفين (إسرائيل والفلسطينيين) وكذلك التوصل إلى جدول زمنى للانسحاب وتقرير المصير .

وردا على المقترحات المصرية ، قام الرئيس

كارتر بالتأكيد على أن الولايات المتحدة لا تؤيد وجود عسكرى إسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة بعد تحقيق التسوية . وأعلن وزير الخارجية الأمريكية أن إرادته لا تساند الخطة الاسرائيلية للحكم الذاتى وإنما تعتبرها بمثابة « موقف دولى » . وقرر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية زيارة مصر لاجراء محادثات حول الموضوع مع الرئيس السادات . واتفقت الولايات المتحدة ومصر على ما يلى :

١ ـ ضرورة أن تستهدف مفاوضات السلام التوصل إلى تسوية شاملة .

٢ ـ ضرورة قيام اللجنة السياسية بإعداد « إعلان للمبادىء » التى تحكم التسوية الشاملة .

صيغة أسوان :

أعلن الرئيس كارتر أنه من بين المبادىء التى تشكل الأساس الذى تقوم عليه التسوية الشاملة « ضرورة إيجاد حل للمشكلة بكافة جوانبها ، ويعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ويمكن الفلسطينيين من الاشتراك فى تحديد مستقبلهم » .

وعكس موقف رئيس الولايات المتحدة الذى أعلنه رسميا فى أسوان تحولا هاما فى موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ، على النحو التالى :

أولا : استخدمت صيغة الرئيس كارتر عبارة « المشكلة الفلسطينية بكافة جوانبها » ، والتى تختلف عن اللغة المستخدمة فى القرار رقم ٢٤٢ ومماثلة للموقفين المصرى والعربى .

ثانيا : أشارت « الصيغة » إلى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وهو الموقف الذى اقرته جميع البلاد العربية .

ثالثا : عكست عبارة « تمكين الفلسطينيين من الاشتراك فى تحديد مستقبلهم » رفضا صريحا لمقترحات الحكم الذاتى الاسرائيلية .

وأصبح واضحا أن الدبلوماسية المصرية كانت عاملا حاسما فى هذا التطور الرئيسى الذى حدث للفكر الأمريكى الرسمى بشأن القضية الفلسطينية .

اللجنة السياسية لمؤتمر القاهرة (١٧ ـ ١٨ يناير ١٩٧٨) :

كانت الحكومة المصرية ترى ضرورة أن تعمل اللجنة السياسية على التوصل إلى « إعلان مبادىء » يتخذ أساسا للمفاوضات بشأن التسوية الشاملة . وصممت مصر على مبدأين أساسيين هما :

(أ) انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضى العربية المحتلة .

(ب) حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .

وادرجت مصر المبدأين السابقين على مشروع جدول أعمال اللجنة السياسية الذى اقترحته كأول وثانى بند وأضافت بندا ثالثا عن « طبيعة السلام » .

ورفضت إسرائيل مشروع جدول الأعمال الذى اقترحته مصر .

وأعلن الرئيس السادات أنه كان مستعدا لاعلان فشل عملية السلام نتيجة للعناد الاسرائيلى .

وفى ١٥ يناير اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية صيغة لجدول أعمال اللجنة السياسية تتضمن حلا وسطا جاء بها :

١ ـ إعلان المبادىء التى سوف تحكم المفاوضات للتوصل إلى تسوية سلام مقبولة فى الشرق الأوسط .

٢ـ تحديد المبادىء التى يسترشد بها فى المفاوضات المتعلقة بقضايا الضفة الغربية وقطاع غزة .

٣ ـ تحديد عناصر اتفاقيات السلام التى تعقد بين اسرائيل وجيرانها وفقا لمبادىء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وتقدمت مصر إلى اللجنة بعدة اقتراحات لاعلان المبادىء استندت جميعا إلى خمس نقاط هامة .

١ ـ تسوية شاملة .

٢ ـ الانسحاب الكامل من جميع الأراضى العربية التى احتلت عام ١٩٦٧ .

٣ ـ ممارسة الشعب الفلسطينى لحق تقرير المصير .

٤ ـ الصفة التبادلية لاجراءات الأمن .

٥ ـ طبيعة السلام .

والجدير بالذكر أن الصيغة المصرية للبند المتعلق بالمشكلة الفلسطينية والذى تضمنه مشروع جدول الاعمال كانت كما يلى :

التوصل إلى تسوية عادلة تشمل كافة جوانب المشكلة الفلسطينية وتستند إلى حق تقرير المصير ، من خلال محادثات تشترك فيها مصر والأردن وإسرائيل وممثلو الشعب الفلسطينى .

وكانت وجهة النظر المصرية ترى ضرورة انسحاب إسرائيل انسحابا كاملا من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وأن ذلك يمكن أن يتم خلال فترة خمس سنوات تعتبر فترة انتقالية تشرف الامم المتحدة خلالها على المنطقتين ، بينما تقوم لجنة فلسطينية ـ إسرائيلية ـ مصرية ـ أردنية بالتوصل إلى ترتيبات الأمن ، وذلك كله بشرط إعلان إسرائيل صراحة قبولها لحق الفلسطينيين فى تقرير المصير .

وعند نهاية فترة السنوات الخمس يتم إجراء استفتاء يمارس الفلسطينيون من خلاله حقهم فى تقرير المصير .

وبعد اجتماعين رسميين للجنة والمشاورات المستفيضة التى تمت خلالهما ، أصبح واضحا من مواقف إسرائيل داخل وخارج اجتماعات اللجنة ، إنها مصممة على اقتراح حلول جزئية ليس من شأنها أن تؤدى إلى تسوية شاملة عادلة ودائمة ، وأن إسرائيل أساءت تفسير موقف ونوايا مصر . وقام الرئيس السادات باستدعاء الوفد المصرى لدى اللجنة السياسية ، وقال فى كلمة القاها أمام مجلس الشعب فور استدعاء الوفد المصرى « إن مصر لا تسعى للتوصل إلى السلام بأى ثمن . . لقد قطعت المفاوضات لأن إسرائيل لا توافق على الانسحاب من الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة قبل الانسحاب من سيناء نفسها » .

حملة سلام مصرية جديدة :

عقب استدعاء الوفد المصرى من اللجنة السياسية فى يناير ١٩٧٨ ، قامت مصر بحملة سلام لكسب التأييد للجهود المصرية الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة . واستندت الحملة الجديدة إلى النقاط التالية :

١ ـ الانسحاب الاسرائيلى الكامل من كافة الأراضى المحتلة .

٢ ـ حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره .

٣ ـ عدم شرعية السياسة الاسرائيلية وممارستها الخاصة بإقامة المستوطنات .

وفى فبراير ١٩٧٨ زار الرئيس السادات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والنمسا وإيطاليا ورومانيا والمغرب ، كما زار كبار المسئولين المصريين عددا أخر من الدول فى افريقيا وآسيا وأوروبا . وفى جميع هذه الاتصالات كانت القضية الفلسطينية هى الموضوع الرئيسى فى المباحثات . وطلبت مصر التأييد الكامل لحق تقرير المصير للفلسطينيين . وقد نجحت الحملة المصرية فى تعبئة الرأى العام العالمى وراء الموقف المصرى وكسبت تأييده للنقاط الثلاث سالفة الذكر . ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية على الاضطلاع بدور « الشريك الكامل » فى المفاوضات ، وكان لذلك أهمية فى ضوء الاعتبارات الثلاثة التالية :

الأولى : العلاقة الخاصة التى تربط بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، واعتماد الأخيرة كلية على الولايات المتحدة ، بما يتيح لها إمكانيات كبيرة للضغط على إسرائيل .

والثانية : ظهور اتجاه أمريكى يميل للاستجابة للمتطلبات الفلسطينية .

وأصدر الرئيس كارتر رسميا « بيان مبادىء » بشأن التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط ، فور انتهاء المباحثات التى أجراها مع الرئيس السادات[٧] . وقد تضمن البيان النقاط التالية :

■ « إن الولايات المتحدة سوف تظل وفية لالتزاماتها التاريخية نحو أمن إسرائيل » وحق كل دولة فى المنطقة فى أن تعيش فى سلام وفى حدود آمنة ومعترف بها .

■ إن السياسة الأمريكية لم تمنح الاهمية الأهمية القصوى لمساعدة الأطراف على التوصل إلى تحقيق تسوية شاملة للنزاع فى الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات ، وأن الرئيس كارتر لن يدخر وسعا فى البحث عن كافة السبل لدفع عملية السلام إلى الأمام .

■ يتعين أن تصل التسوية السلمية إلى ما هو أبعد من مجرد إنهاء حالة الحرب ، بل يجب أن تؤدى إلى إقامة علاقات سلام طبيعية تربط بين إسرائيل وجيرانها .

■ أن تكون التسوية السلمية شاملة تتضمنها اتفاقيات سلام بين إسرائيل وكل من جيرانها .

■ إن الأمر يقتضى أن تستند التسوية إلى المبادىء المبينة بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بما فى ذلك انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من أراض احتلتها عام ١٩٦٧ ، وحق كل دولة فى المنطقة فى أن تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وأن القرار رقم ٢٤٢ ينطبق على كافة جبهات النزاع .

■ لن يكون هناك سلام عادل ودائم دون التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية .

■ أكد الرئيس كارتر من جديد ما ذكره فى اجتماعه مع الرئيس السادات فى أسوان يوم ٤ يناير من ضرورة التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية بكافة نواحيها . وضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وتمكين الفلسطينيين من الاشتراك فى تقرير مستقبلهم .

■ أكد الرئيس كارتر من جديد موقف الولايات المتحدة الثابت من إن إقامة مستوطنات إسرائيلية بالأراضى المحتلة يتعارض والقانون الدولى ويشكل عقبة تعترض السلام وأن أى نشاط استيطانى جديد يتنافى والجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية .

وقد أوضح هذا البيان أن الولايات المتحدة تميل إلى تأييد الموقف العربى والذى تنادى به مصر ، كما عكس النجاح الذى حققته حملة السلام المصرية فى عام ١٩٧٨ . وفضلا عن ذلك ، فقد أوضحت الولايات المتحدة لاسرائيل تأييدها للموقف المصرى الذى يقضى بأن يتضمن بيان المبادىء ، التى سوف تحكم المفاوضات وموافقة إسرائيلية صريحة على مبدأ الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة .

وفى الفترة اللاحقة لزيارة الرئيس السادات لواشنطن ، لجأت الولايات المتحدة إلى سياسة « دبلوماسية المكوك » التى اضطلع بها ممثل الرئيس كارتر « السفير أثرتون » لمواجهة مراوغة إسرائيل ومحاولاتها للتهرب من مواجهة المتطلبات الأساسية لحل القضية الفلسطينية .

وقد قوبل السفير أثرتون فى مصر بموقف حازم يطالب بما يلى :

١ ـ التزام إسرائيل صريح خاص بمبدأ الانسحاب الكامل من كافة الأراضى المحتلة وعلى جميع الجبهات .

٢ ـ قبول إسرائيلى صريح لحق تقرير المصير للفلسطينيين .

وعلاوة على ذلك فقد نجحت الدبلوماسية المصرية فى كسب تأييد الحكومة الأمريكية للموقف المصرى مماد أدى إلى تدهور كبير فى العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل (فبراير ـ أبريل ١٩٧٨) وأدت سياسة إسرائيل الاستيطانية إلى حدوث خلاف حاد بينها وبين الولايات المتحدة ،

---

(٧) بيان البيت الأبيض عن اجتماعات الرئيس كارتر والسادات فى الفترة من ٣ إلى ٨ فبراير ١٩٧٨

وقد دل على ذلك البيان الذى صدر عن البيت الأبيض فى أعقاب زيارة الرئيس السادات باعتبار المستوطنات الاسرائيلية مخالفة للقانون الدولى وأنها تشكل عقبة فى طريق السلام .

وتمكن الرئيس السادات فى هذه الفترة من كسر الاحتكار الاسرائيلى فى الحصول على السلاح الأمريكى المتقدم . فارتبطت صفقة بيع أسلحة أمريكية لاسرائيل لأول مرة ببيعها أسلحة لمصر والسعودية مما حدا بإسرائيل إلى اعتبار الصفقة « إجراء تأديبى » إزاء ما اتخذته من مواقف فى عملية المفاوضات لا سيما فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة .

وفى نفس الفترة حدثت ثلاثة تطورات أخرى إيجابية :

أولا : ظهور حركة السلام الآن فى إسرائيل بما تعكسه من بداية الضغط الداخلى على حكومتها من أجل التوصل إلى السلام ، معبرة عن التخوف من أن تؤدى سياسات إسرائيل ومواقفها فى المفاوضات إلى إعادة مناخ الحرب من جديد بما له من آثار خطيرة .

ثانيا : قيام الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل ورفضت كافة المقترحات التى لم تتفق وحق الفلسطينيين فى تحديد مستقبلهم ، كما قامت رسميا بتوجيه أسئلة إلى إسرائيل بشأن الضفة الغربية وغزة وفترة الانتقال مما أوحى بوجود موقف أمريكى معارض للموقف الاسرائيلى القائل بأن التدابير التى يتم الاتفاق عليها بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة تعتبر تدابير نهائية .

ثالثا : أعلنت مصر عن عزمها التقدم بخطة سلام شامل فأصبح أمام إسرائيل اقتراحان إحدهما أمريكى (بيان المبادىء الذى أصدرته الولايات المتحدة فى فبراير ١٩٧٨ إثر زيارة الرئيس السادات) وآخر مصرى يطالب بالتحديد بمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير . وقد قامت مصر بتسليم خطتها إلى مستر مونديل نائب الرئيس الأمريكى خلال زيارته لمصر فى شهر يونيو من عام ١٩٧٨ كما تم بعد ذلك موافاة إسرائيل بها .

وقد كان من شأن الموقف الأمريكى والمقترحات المصرية والضغوط الداخلية والخارجية ، التى كانت تتعرض لها إسرائيل ، إن أصبح الطريق ممهدا لعقد مؤتمر « قلعة ليدز » .

مؤتمر قلعة ليدز
(١٨ - ١٩ يوليو ١٩٧٨)

استهدف عقد المؤتمر إحياء عملية المفاوضات فكان المؤتمر أول اجتماع يعقد بعد ستة أشهر من فشل اللجنة السياسية واستدعاء الوفد المصرى من إسرائيل .

وكان الموقف المصرى يقضى بالموافقة على عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل إذا ما وافقت الأخيرة على الانسحاب من كافة الأراضى العربية المحتلة بما فى ذلك القدس الشرقية . وقد أكد الوفد المصرى ذلك الموقف من جديد كالآتى :

١ - إن إقامة سلام دائم وعادل فى الشرق الأوسط إنما يقتضى التوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية من كافة جوانبها تأسيسا على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى على أن تؤخذ فى الاعتبار مقتضيات الأمن لكافة الأطراف .

٢ - بغية تأمين انتقال سلمى ومنظم للسلطة تكون هناك فترة انتقال لا تتعدى خمس سنوات يتمكن فى نهايتها الشعب الفلسطينى من تقرير مصيره .

٣ - تجرى محادثات بين مصر والأردن وإسرائيل وممثلى الشعب الفلسطينى باشتراك الأمم المتحدة ويكون الغرض منها الاتفاق على :

(أ) تفاصيل النظام الانتقالى .

(ب) جدول زمنى للانسحاب الاسرائيلى .

(ج) تدابير أمن متبادلة لكافة الأطراف المعنية خلال فترة الانتقال وبعدها .

(د) الاجراءات التنفيذية لقرارات الأمم المتحدة حول اللاجئين الفلسطينيين .

(هـ) أية أمور أخرى ذات صلة .

٤ - تنسحب إسرائيل من الضفة الغربية (بما فى ذلك القدس) وقطاع غزة المحتلين منذ يونيو ١٩٦٧ وينطبق الانسحاب الاسرائيلى على المستوطنات المقامة فى الأراضى المحتلة .

٥ - تلغى الحكومة العسكرية الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى بداية الفترة الانتقالية . تتحمل الأردن مسئولية الاشراف على إدارة الضفة الغربية بينما تقع مسئولية الاشراف على إدارة قطاع غزة على عاتق مصر . وتضطلع كل من مصر والأردن بمسئوليتهما بالتعاون مع ممثلين عن الشعب الفلسطينى يجرى انتخابهم فى انتخابات حرة وتكون لهم الصلاحيات المباشرة لادارة الضفة الغربية وقطاع غزة . وتقوم الأمم المتحدة للاشراف على تسهيل الانسحاب الاسرائيلى واستعادة السلطة العربية فى هذه الأراضى .

٦ - تضمن مصر والأردن أن إجراءات الأمن التى سيتفق عليها ستستمر وتحترم فى الضفة الغربية وغزة .

بيد أن المؤتمر لم يحقق نتائج حاسمة . وحال الخلاف حول المشكلة الفلسطينية دون التوصل إلى اتفاق بشأن أى جانب من جوانب التسوية بما فى ذلك الانسحاب من الأراضى المصرية .

● كامب ديفيد :

وفى أعقاب مؤتمر ليدز عادت إسرائيل إلى ممارسة سياسة المراوغة والتعويق ، وواصلت بناء المستوطنات رافضة القيام بأى لمحة تعبر عن حسن النية ، بل أنها اقترحت على الولايات المتحدة التخلى عن فكرة التوصل إلى حل شامل والاكتفاء بعقد اتفاقيات مرحلية .

إزاء هذا التطور أمر الرئيس السادات البعثة الاسرائيلية العسكرية التابعة للوفد الاسرائيلى فى اللجنة العسكرية بمغادرة البلاد (١٧ يونيو ١٩٧٨) كما رفض استلام أى مقترحات « سلام » إسرائيلية وأعلن أن مصر لن تستأنف المفاوضات مع إسرائيل طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق تام على أنه لن تكون هناك مساومات على الأرض أو السيادة وبمعنى آخر اشترطت مصر لاستئناف المحادثات بأى شكل من الأشكال ، أن تعلن إسرائيل أنه ليست لها أية مطالب تتعلق بالأرض .

وللتغلب على هذا الوضع ، قام الرئيس كارتر بتوجيه دعوة إلى الرئيس السادات لاجراء مباحثات فى واشنطن فى اجتماع ثلاثى بينهما وبين رئيس الوزراء بيجين بما يحقق إجراء دراسة مستفيضة على مستوى عال لكافة الجوانب ذات الصلة بالموضوع وقد قبل الرئيس السادات الدعوة فى ضوء اضطلاع الولايات المتحدة بدور « الشريك الكامل » وحيث أن المباحثات الثلاثية لن تكون محادثات مباشرة بين إسرائيل ومصر وحدهما .

ووفقا لوجهة النظر المصرية فقد كانت المحادثات الثلاثية بمثابة الفرصة الأخيرة للتوصل إلى تسوية سلمية ، وكان من رأى مصر أنه حتى يكلل مؤتمر القمة بالنجاح ، فإن الأمر يقتضى التوصل إلى دفع إسرائيل إلى قبول الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث المبدأ ثم تحديد الاجراءات المنفذة لهذا الانسحاب دون تأخير .

وتقدمت مصر بمشروع إطار عمل فيما يلى أهم عناصره :

١ - انسحاب إسرائيل الكامل من سيناء والجولان وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية .

٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .

٣ - إقامة كيان وطنى فلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة بعد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات تقوم خلالها الأردن ومصر بإدارة هذه المناطق وذلك بالتعاون مع ممثلى الشعب الفلسطينى .

٤ - إزالة المستوطنات من كافة الأراضى المحتلة .

٥ – تقوم إسرائيل بإصلاح الخسائر التى ألقتها قواتها العسكرية بالمؤسسات العربية المدنية .

وإزاء المحاولات التى قامت بها إسرائيل لمنع التوصل إلى إطار عمل نهائى ينص على انسحاب تام وفقا للقرار رقم ٢٤٢ ويعتبر أن أى اتفاق يتم التوصل إليه بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة اتفاقا انتقاليا ، تقدمت الولايات المتحدة من جانبها بمسودة إطار عمل .

وبعد مفاوضات مضنية ، لا سيما بشأن القضية الفلسطينية ، تم التوصل إلى « إطار عمل للسلام فى الشرق الأوسط » تضمن ما يلى .

١ – التأكيد على أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ينطبق على كافة الأراضى العربية المحتلة .

٢ – يكون الانسحاب كاملا وإلى الحدود الدولية .

٣ – تستند التسوية إلى ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى والشرعية الدولية .

٤ – التأكد على حق كل دولة فى السيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى .

٥ – يكون الأمن متبادلا يستند فى أساسه إلى سلام عادل يستهدف استتباب الأمن ولا يستند إلى الاستيلاء على أراض .

٦ – تكون التسوية شاملة ويشكل إطار العمل أساسا للسلام بين إسرائيل وكل من جيرانها .

٧ – توافق إسرائيل على حل المشكلة الفلسطينية بكافة جوانبها وعلى الدخول فى مفاوضات مع ممثلى الشعب الفلسطينى

٨ – إنهاء الحكم العسكرى الاسرائيلى وإدارته المدنية فى الضفة الغربية وقطاع غزة وانسحاب أجزاء من القوات العسكرية الاسرائيلية منهما وتحديد القوات المتبقية فى مواقع ومعسكرات محددة خلال الفترة الانتقالية .

٩ – اتخاذ تدابير انتقالية فى الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة لا تتعدى خمس سنوات من أجل التوصل إلى حكم ذاتى كامل للسكان .

١٠ – إقامة سلطة فلسطينية للحكم الذاتى ، منتخبة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فى انتخابات حرة ، تحل محل الحكومة العسكرية الاسرائيلية .

١١ – تشترك السلطة الفلسطينية فى كافة المفاوضات التى يتم إجراؤها ، خلال فترة السنوات الخمس ، بشأن كافة جوانب المشكلة الفلسطينية .

١٢ – لابد أن تشتمل ما تخلص إليه المفاوضات على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة .

١٣ – طرح ما يتم التوصل إليه فى المفاوضات على الممثلين المنتخبين لسكان الضفة وغزة ليقرروا موقفهم من قبوله أو رفضه .

● المحادثات حول الحكم الذاتى الكامل :

تعهدت اسرائيل فى « الخطاب المشترك » الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة والذى تم التوقيع عليه فى وقت واحد مع معاهدة السلام ، بالدخول فى مفاوضات ، خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على المعاهدة بهدف اقامة سلطة فلسطينية للحكم فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى اطار حكم ذاتى كامل للسكان وقد حددت مصر واسرائيل لاستكمال المفاوضات عاما واحدا ، وان تتم الانتخابات لتكوين هذه السلطة فى اقرب وقت ممكن وتشترك الولايات المتحدة اشتراكا كاملا فى كافة مراحل المفاوضات ، واستنادا الى هذا التعهد ووفقا لما جاء بالخطاب المشترك ، فقد بدأت المحادثات لاقامة حكم ذاتى كامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى شهر مايو عام ١٩٧٩ فى بئر سبع بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة ووفقا لاطار عمل كامب ديفيد الخاص بالضفة الغربية

وقطاع غزة تكون مهمة المحادثات هى :

« الموافقة على الترتيبات الخاصة باقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة فى الضفة الغربية وقطاع غزة » والاتفاق على تحديد اختصاصات سلطة الحكم الذاتى ومسئولياتها بالضفة الغربية وقطاع غزة .

كما تم النص ايضا على انه من الجائز ان يضم الوفدان المصرى والأردنى فلسطينيين من الضفة والقطاع او فلسطينيين اخرين وفقا لما يتفق عليه الأطراف .

وفى الجلسة الافتتاحية للمحادثات ، ابرز وزير الدفاع الفريق اول كمال حسن على ، نيابة عن رئيس الوزراء ، الموقف المصرى بشأن اقامة سلطة الحكم الذاتى الكامل على النحو التالى :

(أ) ان المشكلة الفلسطينية كانت ولا تزال تشكل جوهر ولب الصراع فى الشرق الأوسط .

(ب) هذه المفاوضات لا تستهدف تحديد مستقبل الشعب الفلسطينى اذ أن الفلسطينيين وحدهم هم الذين يستطيعون اتخاذ هذا القرار حيث ان تقرير المصير هو حق اصيل منحه الله لهم كما منح لغيرهم من الشعوب .

(ج) ان مهمة الوفود تقتصر على تحديد صلاحيات سلطة الحكم الذاتى الكامل ومسئولياتها والترتيبات الخاصة بانتخاب هذه السلطة والتوصل الى اتفاق بشأن الخطوات اللازمة لنقل السلطة من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى الحكومة الفلسطينية .

(د) يتعين احترام مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضى عن طريق الحرب المبين فى ميثاق الأمم المتحدة والذى اكده من جديد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وتنفيذه تنفيذا كاملا فيما يتعلق بالضفة الغربية ، بما فى ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة المحتلان منذ عام ١٩٦٧ .

(هـ) وفقا لاتفاقية جنيف[1] فان كافة الاجراءات التى اتخذتها اسرائيل فى الضفة الغربية وقطاع غزة التى من شأنها ان تغير تكوينها السكانى او طابعها الجغرافى ، لاسيما اقامة المستوطنات ، هى اجراءات غير قانونية .

(و) تعتبر الاجراءات أو الأعمال التشريعية والادارية التى تتخذها اسرائيل من أجل تغيير وضع القدس الغربية باطلة ولاغية .

وفى ٢٥ يونيو عام ١٩٧٩ تقدمت مصر بورقة تتضمن طرحا كاملا لموقفها فى مفاوضات الحكم الذاتى على النقاط التالية

سلطة الحكم الذاتى :

- تحل محل الحكومة العسكرية الاسرائيلية واداراتها المدنية .
- يجرى اقامتها فى الضفة الغربية وقطاع غزة بوصفها كلا لا يتجزأ .
- يتم انتاجها فى انتخابات حرة ، وتحقيقا لهذا الهدف تقوم الحكومة الاسرائيلية باتخاذ الخطوات اللازمة من أجل :-

■ اطلاق سراح كافة المسجونين السياسيين الفلسطينيين قبل الانتخابات .

■ ضمان حرية التعبير السياسى فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

■ عدم اعتقال الفلسطينيين دون محاكمة .

■ نقل مقرى القيادة العامة للحكومة العسكرية الى خارج الضفة الغربية وغزة .

■ تسهيل عودة الفلسطينيين النازحين الذين تركوا الضفة الغربية وقطاع غزة بعد يوم ٥ يونيو عام ١٩٦٧ من اجل الاشتراك فى انتخابات سلطة الحكم الذاتى .

ويخضع ما سلف ذكره الى الرقابة الدولية .

- تتم الانتخابات تحت اشراف دولى يتفق عليه
- يحق للفلسطينيين الذين كانوا يقيمون بصفة قانونية فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى يوم ٤ يونيو ١٩٦٧ الاشتراك فى انتخابات سلطة الحكم الذاتى .
- يشترك سكان القدس الشرقية من الفلسطينيين فى الانتخابات .

صلاحيات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى :

١ - التشريعية (الجمعية التشريعية) :

(أ) تشريع وسن القوانين والنظم .

(ب) فرض الضرائب وتقرير النظم الضريبية .

(ج) الاشراف ـ ضمن اشياء اخرى ـ على الآتى :

٢ ـ ادارة جميع الخدمات العامة .

٣ ـ حفظ النظام العام والسلطة العليا على قوة الشرطة الداخلية .

٤ ـ حركة الاشخاص والسلع الى ومن الضفة الغربية وقطاع غزة .

ـ اصدار وثائق الهوية (تحقيق الشخصية) للسكان .

ـ مباشرة العدالة (ادارة المحاكم) .

ـ حرية العبادة وحرية الوصول الى ومن اماكن العبادة .

ـ احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية .

ـ ضمان حرية التعبير السياسى وحرية تشكيل الأحزاب السياسية .

(د) ملكية الأراضى العامة ، وممتلكات الحكومة ، ومصادر المياه والطاقة .

(هـ) التصديق على سياسات التعليم والاقتصاد والصحة . والحياة الاجتماعية والثقافية ، والسياسات الأخرى المتصلة بذلك والتوصل الى احترام حقوق وتحقيق رفاهية الشعب .

٢ ـ التنفيذية .

ينبثق من السلطة المنتخبة مجلس يقوم بالمباشرة الفعلية لجميع البنود المشار اليها اعلاه . ويكون المجلس مسئولا امام « الجمعية التشريعية » وتكون قوة الشرطة الداخلية تحت السلطة المباشرة للمجلس . وهو مسئول عن تشكيل تلك القوة .

٣ ـ السياسية :

(أ) تشترك السلطة (اى سلطة الحكم الذاتى) اثناء الفترة الانتقالية فى جميع مراحل المفاوضات التى تهدف الى حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها .

(ب) فى واجب « السلطة » ان تتعرف على وجهات نظر الشعب الفلسطينى فى جميع الأمور المرتبطة بحل المشكلة الفلسطينية .

ترتيبات الأمن :

تأخذ الترتيبات فى اعتبارها مقتضيات الأمن المشروعة للأطراف المعنية على اساس متبادل

تعريفات ومسائل اساسية :

١ ـ تنصرف عبارة « الضفة الغربية وقطاع غزة » الى جميع الأراضى التى احتلتها اسرائيل فى يونيو سنة ١٩٦٧ ، وحددت خطوطها وفقا لاتفاقيات هدنة ١٩٤٩ .

٢ ـ تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة اقليما واحدة وكلا لا يتجزأ . ويتم التوصل الى اتفاق بشأن الربط بينهما جوا وارضا من خلال مفاوضات بين سلطة الحكم الذاتى والحكومة الاسرائيلية .

٣ ـ تعتبر كافة التغيرات فى الطابع الجغرافى ، والتكوين السكانى ، والوضع القانونى للضفة الغربية وقطاع غزة أو أى جزء منها ، وبصفة خاصة اقامة المستوطنات ، باطلة ولاغية .

٤ ـ لا يحق للمستوطنين الاسرائيليين فى الضفة الغربية وقطاع غزة الاشتراك فى انتخابات سلطة الحكم الذاتى أو مؤسساتها .

٥ ـ ان اشتراك مصر ، والأردن ان رغبت فى ذلك ، فى مراحل المفاوضات المختلفة الرامية الى التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها ، مبنى على مسئوليات الأولى تجاه قطاع غزة والثانية تجاه الضفة الغربية وفقا لاتفاقيات الهدنة المتصلة بهما والمعقودة بين كل منهما وبين اسرائيل ، وان تحديد الموقف الفلسطينى فى المفاوضات فهو قرار فلسطينى لا يتخذه سوى الشعب الفلسطينى أو ممثلوه الشرعيون . ويتم ذلك اعمالا لحقوقه المشروعة ومطالبه العادلة .

٦ ـ وتحتفظ مصر بحقها فى ضم فلسطينيين ، من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين اخرين ، الى وفدها فى مختلف مراحل المفاوضات .

٧ ـ تكون القدس الشرقية مقر سلطة الحكم الذاتى .

وحتى نهاية عام ١٩٧٩ تم عقد سبعة اجتماعات عامة بين الوفود المصرية والاسرائيلية

والأمريكية ، ويتكون الوفد المصرى برئاسة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ، وعضوية كل من وزير الدفاع ، ووزير الدولة للشئون الخارجية . بينما ضم الوفد الاسرائيلى وزراء الداخلية والخارجية والدفاع والعدل والزراعة والدولة ، وتشكل الوفد الأمريكى من السيد روبرت شتراوس الممثل الخاص للرئيس الأمريكى رئيسا والسفير جيمس ليونارد نائبا له . وقد خلف السيد سول لينوفيتز ، السيد روبرت شتراوس ، بعد ان عين الأخير مديرا للحملة الانتخابية للرئيس كارتر .

عقدت الاجتماعات العامة فى بير سبع وتل ابيب والأسكندرية وهرتزيليا وحيفا والجيزة ، كما عقد رؤساء الوفود اجتماعات فى لندن فى الفترة من ٢٥ الى ٢٦ اكتوبر عام ١٩٧٩ تم فيها الاتفاق على انشاء مجموعتى عمل لدراسة وتقديم اقتراحات حول :

١ ـ تحديد صلاحيات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢ ـ الترتيبات الخاصة بانتخابات سلطة الحكم الذاتى .

وتم الاتفاق فى اجتماعات لندن على ان تقدم اسرائيل تقريرا مفصلا عن السلطات والمسئوليات التى تتولاها الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية ، لكى تؤخذ فى الاعتبار فى تحديد صلاحيات ومسئوليات السلطة التى تحل محلهما (أى الحكومة الفلسطينية) .

وفيما يتعلق بمجموعة العمل المعنية بالترتيبات الخاصة بالانتخابات فقد تم الاتفاق على البنود التالية :

* الدوائر الانتخابية .
* ادارة وحدود الدعاية والتعبير السياسى والانتخابات .
* نظام الانتخابات
* حق التصويت
* حق الترشيح
* ادارة انتخابات حرة .
* مراقبة الانتخابات ، وفى هذا الشأن تم الاتفاق ، فى اجتماع لندن على الا يكون للحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية اى دور فى الانتخابات التى سيقوم بتنظيمها واجرائها والاشراف عليها عرب فلسطينيون محليون ، وموظفون مدنيون اسرائيليون معتمدون ، بالاشتراك مع مدنيين وافراد ومؤسسات اخرى وفقا لما يتم الاتفاق عليه فى مفاوضات الحكم الذاتى ، وتكون حرية وصول وسائل الاعلام الدولية والخبراء مكفولة وفقا لما تتفق عليه مجموعة العمل ، كما تقام لجنة انتخابات مركزية لها سلطة واختصاص يشمل تنظيم وادارة ومراقبة الانتخابات سلطة الحكم الذاتى .

وقد توصل اجتماع لندن ايضا الى اتفاق حول تعيين لجان تسجيل فى الدوائر الانتخابية وعلى اجراءات التسجيل والطعن . وعلى اقامة هيئات قضائية بالدوائر الانتخابية لنظر أية شكاوى . ومن المتوقع أن تنتهى مفاوضات الحكم الذاتى بعد عام واحد من بدايتها أى ٢٥ مايو عام ١٩٨٠ .

وحيث انه لم يبق سوى اشهر قليلة على هذا التاريخ فان الحكومة المصرية ترى ان خطورة الموضوع تدعو الى ضرورة استخدام كل الوقت المخصص للمفاوضات وبذل الجهود التى تتناسب مع اهميتها .

كما تعتقد الحكومة المصرية ان اتخاذ الترتيبات الأنتقالية المتفق عليها فى اطار كامب ديفيد هو خطوة حيوية نحو تخفيف الاحتلال العسكرى الاسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية وتمهيد الأرض لمزيد من التطورات الايجابية نحو حل القضية الفلسطينية بكل جوانبها ، لاسيما ممارسة الشعب الفلسطينى لحقه الثابت فى تقرير مصيره .

القدس :

منذ اندلاع حرب ١٩٦٧ ، وفى اعقابها مباشرة ، شرعت السلطات الاسرائيلية فى اتخاذ تدابير تهدف الى ضم مدينة القدس العربية ، أى الجزء الشرقى أو القديم من مدينة القدس ، تحت شعار « مدينة موحدة » الذى يستند الى مفهوم يكتنفه الغموض . وقد سارعت اغلبية الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة عربية وافريقية واسلامية وغير المنحازة وغيرها الى مقاومة تلك السياسات والممارسات الاسرائيلية .

وجدير بالملاحظة ان القرارات الوحيدة التى اتخذتها الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة التى عقدت فى يوليو ١٩٦٧ (بعد العدوان الاسرائيلى) للنظر فى الوضع فى الشرق الأوسط . كانت هى القرارات الخاصة بالقدس ، التى اعتبرت جميع تصرفات اسرائيل فى المدينة لاغية وباطلة .

وفى مجلس الأمن جرت مبادرات عديدة لكى يقوم المجلس باتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد للتدابير الاسرائيلية التى تهدف الى تغيير وضع القدس عن طريق الضم أو أحداث تغييرات جغرافية او سكانية .

وكانت مصر هى التى قادت النضال فى الجمعية العامة ، وفى مجلس الأمن ، وفى جميع أجهزة الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى للدفاع عن القدس العربية .

وحين القى الرئيس السادات خطابه امام الكنيست فى ٢٠ نوفمبر ٧٠ كان أول قائد عربى يقوم بتذكير الكنيست الاسرائيلى ومن فوق منبره بأهمية القدس العربية والتسوية السلمية اذ قال :

لقد حضرت الى القدس باعتبارها مدينة السلام . لقد كانت وسوف تظل على الدوام التجسيد الحى للتعايش بين المؤمنين بالديانات الثلاث ، وليس من المقبول أن يفكر احد فى مدينة القدس فى اطار الضم أو التوسع ، بل يجب أن تكون مدينة حرة مفتوحة لجميع المؤمنين .

إن دور العبادة الاسلامية والمسيحية ليست مجرد أماكن لاداء الفرائض والشعائر بل أنها تقوم شاهد صدق على وجودنا الذى لم ينقطع فى هذا المكان سياسيا وروحيا وفكريا وهنا فانه يجب ألايخطىء احد تقدير الأهمية والاجلال اللذين نكنهما للقدس ، نحن معشر المسيحيين والمسلمين .

وفى كامب ديفيد ، ضمنت مصر موقفها من القدس فى خطاب الرئيس السادات الى الرئيس كارتر المؤرخ ١٧ سبتمبر عام ١٩٧٨ الذى جاء به :

١ ـ أن القدس العربية جزء لايتجزأ من الضفة الغربية وأنه يتعين احترام الحقوق العربية التاريخية والقانونية فى المدينة واستردادها .

٢ ـ القدس العربية ينبغى أن تكون تحت السيادة العربية .

٣ ـ يحق للسكان الفلسطينيين فى القدس العربية ممارسة حقوقهم الوطنية المشروعة باعتبارهم جزء من الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية .

٤ ـ يتعين تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، لاسيما القراران رقما ٢٤٢ و ٢٦٧ على القدس ، وتعتبر كافة التدابير التى اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع القدس لاغية وباطلة .

٥ ـ يجب أن يكون لكافة الشعوب حرية الوصول الى المدينة وان يتمتعوا بحرية ممارسة شعائرهم الدينية ، وبحق الزيارة والعبور الى الاماكن المقدسة دون تمييز أو تفرقة .

٦ ـ يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت ادارة واشراف ممثلين لهذا الدين .

٧ ـ يتعين عدم تقسيم الوظائف الضرورية فى المدينة ، ويمكن أن يشرف عليها مجلس بلدى مشترك يتكون من عدد متساو من الاعضاء العرب والاسرائيليين وبهذه الطريقة فانه لن يتم تقسيم المدينة .

وجدير بالذكر أن الاقتراح المصرى حول اقامة حكم ذاتى فلسطينى يطرح القدس مقرا للسلطة كما يلاحظ أنه لم يسبق أن تقدمت علنا أية دولة عربية أخرى أو منظمة بأى خط أو صيغة لحل سلمى لمشكلة القدس ، وان الصيغة المصرية سالفة الذكر تشكل النهج العملى الوحيد الذى يمكن ان يكون مقبولا من كافة اطراف النزاع ومن الراى العام العالمى .

الخلاصة :

يمكننا أن نوجز موقف مصر من المسألة الفلسطينية على النحو التالى :

× أن المشكلة الفلسطينية هى جوهر النزاع فى الشرق الأوسط .

× لن يمكن التوصل الى تسوية شاملة بدون استرداد الشعب الفلسطينى لحقوقه الوطنية المشروعة .

× أن المسألة الفلسطينية هى القضية العربية العليا ، وأن مصر بوصفها بلدا عربيا وأفريقيا

وغير منحاز ، ملتزمة بالعمل من أجل تحقيق حل عادل لهذه المشكلة وفقا لرغبات الشعب الفلسطيني وقرارات مؤتمرات القمة العربية واهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، ووفقا للشرعية الدولية .

× ان مصر في جهودها من أجل تمهيد الطريق أمام التوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية لاتدعى أنها تتحدث باسم الشعب الفلسطيني أو تحل محل ممثليه الشرعيين ، وإنما هي في واقع الأمر ، تنهض بالتزاماتها كاكبر دولة عربية ذات أعرق تقاليد في الدفاع عن القضايا والحقوق العربية ، وتتحمل مسئولية مساعدة الفلسطينيين للتوصل الى هدفهم في ممارسة حق تقرير المصير .

وان مصر ، بالمبادرة الشجاعة للرئيس السادات ، قد وضعت ادعاءات اسرائيل للسلام تحت عين العالم الفاحصة مما اضطرها ، في مواجهة هذا التحدي ، إلى الالتزام علنا ولاول مرة بالاعتراف بحقوق فلسطينية عديدة .

× يتضمن اطار عمل كامب ديفيد الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة اتخاذ ترتيبات انتقالية تمهيدا لقيام الفلسطينيين بتقرير مستقبلهم ، وان ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير انما هو حق ثابت لايمكن المساس به أو انكاره كذلك فان من شأن الاطار أن يؤدي الى رفع المعاناة التي انزلتها الحكومة العسكرية الاسرائيلية وإدارتها المدنية بسكان الضفة الغربية وقطاع غزة .

× ان إقامة حكومة وسلطة فلسطينية على أرض فلسطينية لأول مرة منذ سقوط حكومة فلسطين في أوائل الخمسينات هو تطور ايجابي على طريق استعادة الحقوق الفلسطينية كافة .

× انه لامر جدير بالسخرية أنه بينما تتصدى مصر لمخططات اسرائيل لضم الأراضي الفلسطينية أو السيطرة عليها وانكار حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، ترى تلك السياسة ترفض من قبل بعض الساسة العرب الانانيين ، ولاهداف حزبية ضيقة تستهدف الابقاء على مشكلة فلسطين على حساب معاناة الشعب الفلسطيني وخيبة آماله .

وعلاوة على ذلك فان العديد من البلدان العربية يقف مواقف سلبية من المسألة الفلسطينية ، لاسيما تلك البلدان المسماة بجبهة الرفض ، التي اصبح تحركها الرئيسي منحصرا في الالتجاء الى ممارسة اتخاذ قرارات في المحافل الدولية تؤكد حقوق الفلسطينيين . ومثل تلك القرارات المتكررة لايمكن ان تحل المشكلة الفلسطينية أو أن تلفلسطينؤدي الى حلها خاصة وأن قرارات عديدة صدرت منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٧ قد تضمنت الأسس اللازمة لهذا الحل .

وفي حين أن قرارات مؤتمر قمة بغداد قد اعترفت بضرورة التوصل الى حل سلمي ، فانها لم تبد استعدادا للتغلب على المشكلة الفلسطينية بشكل جاد ، أو لبيان كيفية التوصل الى ذلك الحل السلمي .

ان عدم تقدم « الرافضين » بأي بديل ليس فقط شاهدا على عجزهم عن العمل ، وإنما هو في الواقع ، دليل آخر عل عزمهم على الامتناع عن العمل ، طالما أن كثيرا منهم ، خصوصا النظم الحاكمة في سوريا والعراق وليبيا ، تستفيد من استغلال خيبة الأمل الفلسطينية لتحقيق اهدافهم القاصرة وسياساتهم الحزبية، وبدلا من ان يمدوا يد العون للفلسطينيين في مطلبهم لسلام مبني على العدل والشرعية - كما تحاول مصر أن تفعل - يعمد الرافضون الى تصرفات انفعالية أدت ببعض الوطنيين الفلسطينيين المضللين الى القيام بتصرفات هوجاء .

إن مصر سوف تواصل بذل جهودها بأسلوبها العملي من أجل التوصل الى رفع المعاناة عن الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الاسرائيلي ، كما أنها سوف تعمل بجد ونشاط من أجل ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . إن مصر واسرائيل قد حددتا الانتهاء من المفاوضات حول اقامة سلطة حكم ذاتي فلسطيني خلال عام واحد أي يوم ٢٥ مايو عام ١٩٨٠ .

فاذا نجحت المفاوضات فسوف تتم اقامة سلطة فلسطينية بموجب انتخابات حرة تجري تحت اشراف دولي . وتبدا عملية المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية في تاريخ لايتعدى السنة الثالثة من الفترة الانتقالية ، بحيث تكون قوة الدفع قد بدأت في السعي الى حل عادل للمشكلة الفلسطينية ،

وجدير بالتاكيد أن مصر لن تسمح بالمساس بالحقوق الفلسطينية والعادلة والثابتة التى يتصدرها حق تقرير المصير دون تدخل خارجي

ومن ناحية اخرى ، واذا ما عاودت اسرائيل التسويف ولجأت الى تكتيكاتها المعتادة للتحلل من التزاماتها بموجب اطار عمل كامب ديفيد ، فان مصر ستكون مستعدة لمواجهة الموقف بعدد من البدائل التى تحافظ على حقوق الشعب الفلسطينى ، وحريته فى العمل من أجل استعادة حقوقه الثابتة .

وفى كل الأحوال فان سجل مصر الحافل فى الدفاع الجاد والمتواصل عن الحقوق الفلسطينية يتحدث عن نفسه ، وليس ثمة من يستطيع أن يتهم مصر بأنها لم تبذل جهدها كاملا للمحافظة على هذه الحقوق . بينما لم تمارس اية دولة عربية اخرى داخل أو خارج جبهة الرفض أى جهد سوى السلبية والجمود من ناحية والصخب والضجيج من ناحية اخرى .

إطار كامب ديفيد

فى نهاية المطاف ، وبعد جهد شاق من الوفد الأمريكي فى صياغة الاتفاق بكلتا وثيقتيه ، أمكن الوصول إلى صيغة مقبولة تفتح للسلام بابا يتوقف بعد ذلك على صدق نوايا الجانبين والأطراف الأخرى المتصلة بالمشكلة ، وتم توقيع الاتفاق فى البيت الأبيض فى واشنطن مساء الأحد ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ وكان نص الاتفاق كما أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية كالآتى ·

نص وثيقتى كامب ديفيد :(*)

(الوثيقة الأولى)

« إطار عمل للسلام فى الشرق الأوسط جرت الموافقة عليه فى كامب ديفيد »

اجتمع محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل بجيمى كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى كامب ديفيد من الخامس من سبتمبر (أيلول) حتى السابع عشر من سبتمبر (أيلول) عام ١٩٧٨ ، واتفقا على إطار العمل التالى للسلام فى الشرق الأوسط ، وهم يدعون الأطراف الأخرى فى النزاع العربى الاسرائيلى للتقيد به :

(*) نشرها مكتب السكرتير الصحفى للبيت الأبيض

□ □ مقدمة :

إن السعى نحو السلام فى الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بما يلى :

إن الأساس المتفق عليه لتسوية سلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها ، هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه .

(*) نشرها مكتب السكرتير الصحفى للبيت الأبيض

بعد أربع حروب وقعت خلال ثلاثين عاما ، وبالرغم من الجهود البشرية المكثفة فإن الشرق الأوسط مهد الحضارة ومكان ولادة ثلاث ديانات عظيمة لم يستمتع حتى الآن ببركات السلام .

إن شعوب الشرق الأوسط تتوق إلى السلام ، حتى يمكن تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الهائلة إلى نشدان السلام ، ومن أجل أن تتمكن هذه المنطقة من أن تصبح نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم .

* * *

إن مبادرة الرئيس السادات التاريخية ، المتمثلة فى زيارته للقدس ، والاستقبال الذى قابله به برلمان وحكومة وشعب إسرائيل ، والزيارة المقابلة التى قام بها رئيس الوزراء بيجين إلى

الاسماعيلية ، وعروض السلام التى قدمها الزعيمان بالاضافة إلى الترحيب الحار الذى قابل به شعب الدولتين « هاتين المهمتين » قد أوجدت فرصة للسلام لا سابق لها ، يجب الا تضيع ، إذا كان لهذا الجيل والأجيال المقبلة أن يتجنب مآسى الحرب .

إن نصوص ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة فى القانون الدولى والشرعية الدولية توفر الآن مقاييس مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول من أجل تحقيق إقامة علاقة سلام بموجب روح المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، فإن إجراء مفاوضات بين إسرائيل وأى جار لها على استعداد للتفاوض معها بشأن السلام والامن ، هو أمر ضرورى لهدف تنفيذ جميع نصوص ومبادىء القرارين رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

إن السلام يتطلب احتراما للسيادة . وسلامة إقليمية واستقلالا سياسيا لكل دولة فى المنطقة ، وحقها فى العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، خالية من التهديدات أو أعمال العنف ، وأن التقدم نحو ذلك الهدف يمكنه أن يسرع التحرك نحو عهد جديد من المصالحة فى الشرق الأوسط يتسم بالتعاون فى تعزيز النمو الاقتصادى وفى المحافظة على الاستقرار وفى ضمان الأمن .

إن الأمن يتعزز بعلاقات سلمية وبتعاون بين الدول التى تتمتع بعلاقات طبيعية ، وبالاضافة إلى ذلك بموجب شروط معاهدات السلام تستطيع الأطراف على أساس التبادل أن تتفق على ترتيبات أمنية خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق محدودة التسليح ، ومحطات إنذار مبكر ، ووجود قوات دولية ، وإقامة اتصال متبادل ، وتدابير مراقبة متفق عليها ، وترتيبات أخرى يوافقون على انها مفيدة .

□ □ إطار العمـل :

مع أخذ هذه العوامل فى الاعتبار فإن الطرفين مصممان على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ودائمة لنزاع الشرق الأوسط . . ومن خلال عقد معاهدات سلام تستند إلى قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ بجميع أجزائهما .

إن هدف الطرفين هو تحقيق سلام وعلاقات جوار حسنة . . وهما يعترفان بانه إذا كان للسلام أن يدوم فإنه يجب أن يتنازل جميع الذين تأثروا بصورة عميقة بالنزاع ، ولهذا فإنهما يتفقان على أن إطار العمل هذا باعتباره ملائما قد قصدا به أن يشكل أساسا للسلام ليس فقط بين مصر وإسرائيل ، بل ايضا بين إسرائيل وكل من جيرانها الذين هم على استعداد للتفاوض بشأن السلام مع إسرائيل . .

على هذا الأساس ومع وجود هذا الهدف ماثلا فى الذهن ، فقد اتفقا على المتابعة كما يلى :

□ الضفة الغربية وغزة :

١ ـ على مصر وإسرائيل والاردن وممثلى الشعب الفلسطينى أن يشتركوا فى مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية بجميع وجوهها ، ولتحقيق ذلك الهدف يجب أن تتم المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة على ثلاث مراحل :

(أ) أن مصر وإسرائيل تتفقان على أنه من أجل ضمان انتقال سلمى ومنظم للسلطة ، ومع الأخذ فى الحسبان بالاهتمامات الأمنية لجميع الأطراف ، يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية للضفة الغربية وغزة لمدة لا تتجاوز السنوات الخمس ، ومن أجل توفير حكم ذاتى تام للسكان فإن الحكومة العسكرية الاسرائيلية وإدارتها المدنية سوف تنسحب حالما يجرى انتخاب سلطة حكم ذاتى انتخابا حرا من قبل سكان هذه المناطق لتحل محل الحكومة العسكرية القائمة ومن أجل التفاوض حول تفاصيل الترتيبات الانتقالية ستدعى حكومة الأردن إلى الاشتراك فى المفاوضات على أساس إطار العمل هذا . ويجب أن تولى هذه الترتيبات الجديدة اعتبارا مناسبا لبدء الحكم الذاتى من قبل سكان هاتين

- المنطقتين وللاهتمامات الأمنية الشرعية للأطراف المعنية فى آن معا

(ب) ستتفق مصر وإسرائيل والأردن على كيفية إنشاء سلطة الحكم الذاتى المنتخبة فى الضفة الغربية وغزة ، وقد يتضمن وفد مصر والأردن وفلسطين من الضفة الغربية وغزة أو فلسطينيين آخرين ، كما يتفق على هذا الأمر بصورة متبادلة .

وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تعدد سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى التى تمارس فى الضفة الغربية وغزة ، وسيجرى سحب القوات الاسرائيلية المتبقية فى مواقع أمنية معينة .

وستتضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لضمان الأمن الداخلى والخارجى والنظام العام وسيتم إنشاء قوة بوليس محلية قوية . . قد تشتمل على مواطنين أردنيين ، إضافة إلى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والقوات الأردنية فى دوريات مشتركة وفى تزويد مراكز المراقبة بالرجال من أجل ضمان أمن الحدود .

(جـ) وعندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتى (وهى المجلس الادارى) فى الضفة الغربية وغزة . . وتباشر هذه السلطة أعمالها ستبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية وفى أسرع وقت ممكن . . ولكن فى وقت لا يتجاوز السنة الثالثة من بداية الفترة الانتقالية ، ستجرى مفاوضات لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقتها بجيرانهما ، ولعقد معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن فى نهاية الفترة الانتقالية ، وستجرى هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلى سكان الضفة الغربية وغزة المنتخبين ، وسيعقد اجتماع اللجنتين مستقلين ولكن مرتبطان . إحداهما تتألف من ممثلين للأطراف الأربعة التى ستتفاوض وتتفق بشأن الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ، وتتألف اللجنة الثانية من ممثلين عن إسرائيل وممثلين عن الأردن يشترك معهم ممثلون منتخبون من قبل سكان الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن ، آخذين فى الاعتبار الاتفاقية التى يتم التوصل إليها بشأن الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة .

إن المفاوضات ستركز على جميع نصوص مبادىء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وستسوى المفاوضات بين أمور أخرى موقع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن ويجب أيضا أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة . . **وبهذه الطريقة سيشترك الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم عن طريق :**

١ ـ المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلى سكان الضفة الغربية وغزة وغير ذلك من القضايا المعلقة فى موعد اقصاه نهاية الفترة الانتقالية .

٢ ـ عرض اتفاقهم للتصويت من قبل الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

٣ ـ تمكين الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة من أن يقرروا كيف سيحكمون انفسهم فى صورة تتمشى مع بنود اتفاقهم .

٤ ـ المشاركة حسبما ذكر أعلاه فى عمل اللجنة التى تجرى المفاوضة حول معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن .

(د) جميع الاجراءات اللازمة ستتخذ وجميع النصوص ستوضع لضمان أمن إسرائيل وجيرانها فى أثناء الفترة الانتقالية وما وراءها .

وللمساعدة فى توفير هذا الأمن سيجرى تشكيل قوة بوليس محلية قوية من قبل سلطة الحكم الذاتى وستتألف هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة ، وسيبقى البوليس على اتصال متواصل حول شئون

الأمن الداخلى مع الضباط الاسرائيليين والأردنيين والمصريين المعتمدين .

(هـ) فى أثناء الفترة الانتقالية سيشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتى لجنة مستمرة لتبت بالاتفاق فى كيفية معالجة إدخال أشخاص شردوا من الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧ مع الاجراءات اللازمة لمنع الفوضى والاضطراب ، كذلك يمكن لهذه اللجنة معالجة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك . .

(و) ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما ومع الأطراف الأخرى المعنية على وضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ فورى وعادل ودائم لحل مشكلة اللاجئين .

☐ مصر وإسرائيل :

١ - تتعهد مصر وإسرائيل بألا تلجأ إلى التهديد بالقوة أو لستعمالها لتسوية النزاعات ، وأن أية نزاعات ستسوى بوسائل سلمية وفق نصوص المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

٢ - لكى يتم تحقيق السلام بينهما يوافق الفريقان على التفاوض بنية حسنة بهدف عقد معاهدة سلام بينهما فى غضون ثلاثة اشهر من توقيع إطار العمل هذا ، بينما تدعى أطراف النزاع الأخرى للمضى فى نفس الوقت فى التفاوض وعقد معاهدات سلام مماثلة بقصد تحقيق سلام شامل فى المنطقة ، وسيحكم إطار العمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل مفاوضات السلام بينهما ، وسيوافق الفريقان على كيفية المعالجة وجدول زمنى لتنفيذ تعهدها بموجب المعاهدة .

☐ مبادىء مرافقة :

١ - تعلن مصر وإسرائيل أن المبادىء والنصوص المشروحة ادناه يجب أن تنطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل واحدة من جاراتها مصر والأردن وسوريا ولبنان .

٢ - إن الموقعين أدناه سينشئان فيما بينهما علاقات طبيعية كتلك القائمة بين دول فى سلام مع بعضها ومن أجل هذه الغاية يجب أن يتعهدا بالالتزام بجميع نصوص ميثاق الأمم المتحدة وتشمل الخطوات التى ستتخذ فى هذا الصدد :

(أ) الاعتراف الكامل .
(ب) إزالة المقاطعة الاقتصادية .
(جـ) الضمان بأن مواطنى الأطراف الذين تحت سلطتهما القضائية سيتمتعون بحماية عملية القانون المناسبة .

٣ - يجب أن يتقصى الموقعان الامكانات من أجل تطور اقتصادى فى إطار معاهدات سلام نهائية بهدف المساهمة فى جو السلام والتعاون والصداقة الذى هو هدفهما المشترك .

٤ - يمكن إنشاء لجان مطالبة من أجل التسوية المتبادلة لجميع المطالب المالية .

٥ - ستدعى الولايات المتحدة للاشتراك فى المحادثات حول مسائل تتصل بكيفية معالجة تنفيذ الاتفاقيات ووضع جدول زمنى لتطبيق تعهدات الطرفين .

٦ - سيطلب من مجلس الأمن الدولى بأن يصادق على معاهدات السلام ويضمن بألا تخرق نصوصها وسيطلب من أعضاء مجلس الأمن الدائمين بأن يكفلوا معاهدات السلام ويضمنوا الاحترام لنصوصها . . وسيطلب منهم أيضا أن يجعلوا سياستهم وتصرفاتهم متمشية مع التعهدات الواردة فى إطار العمل هذا .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة إسرائيل

شاهد التوقيع
جيمى كارتر
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

□ □ إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل :

لكى يتحقق سلام بين مصر وإسرائيل توافق الدولتان على التفاوض بنية حسنة بهدف عقد معاهدة سلام بينهما فى غضون ثلاثة أشهر من توقيع إطار العمل هذا . ولقد اتفق على :

– أن مكان المفاوضات سيكون تحت علم هيئة الأمم المتحدة (فى موقع أو مواقع) يتفق عليها فى صورة متبادلة .

– جميع مبادىء قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ستطبق فى هذا الحل للنزاع بين مصر وإسرائيل .

– ما لم يتفق على غير ذلك فى صورة متبادلة ستتفذ شروط ومعاهدة السلام خلال مدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات بعد التوقيع على معاهدة السلام .

لقد اتفق على الأمور التالية بين الفريقين :

(أ) الممارسة الكاملة للسيادة المصرية على الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين فى عهد الانتداب .

(ب) انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء .

(جـ) استعمال المطارات التى يتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض السلمية فقط بما فى ذلك الاستعمال التجارى الممكن من قبل جميع الدول .

(د) حق المرور الحر لسفن إسرائيل عبر خليج السويس وقناة السويس على أساس انطباق ميثاق القسطنطينية لعام ١٨٨٨ على جميع الدول . وأن مضيق تيران وخليج العقبة هما ممران مائيان دوليان يجب أن يكونا مفتوحين لجميع الدول من أجل حرية ملاحة غير معرقلة وغير متوقفة وتحليق جوى .

(هـ) بناء طريق برى عريض بين سيناء والأردن قرب إيلات مع مرور حر وسلمى مضمون لمصر والأردن .

(و) مرابطة قوات عسكرية كما هو مبين أدناه .

□ مرابطة القوات :

١ ـ لا يسمح بمرابطة أكثر من فرقة واحدة مدرعة أو مشاة من القوات المصرية المسلحة داخل منطقة تقع على مسافة ٥٠ كيلو مترا تقريبا إلى الشرق من خليج السويس وقناة السويس .

٢ ـ إن قوات الأمم المتحدة وقوات البوليس المدنى المزودة بأسلحة خفيفة لانجاز المهام البوليسية العادية . هى فقط سترابط ضمن منطقة تقع غربى الحدود الدولية وخليج العقبة ويتراوح عرضها بين ٢٠ كم ، ٤٠ كم .

٣ ـ داخل المنطقة الواقعة على مسافة من ٢ ـ ٣ كم إلى الشرق من الحدود الدولية ستكون هناك قوات إسرائيلية عسكرية محدودة لا تتجاوز أربع كتائب مشاة ومراقبين دوليين .

٤ ـ وحدات من دوريات الحدود لا تتجاوز ثلاث كتائب ، تقوم بمعاونة البوليس المدنى فى المحافظة على النظام فى المنطقة غير المشمولة أعلاه .

سيتقرر التخطيط الدقيق للمناطق أعلاه خلال مفاوضات السلام .

يمكن إقامة محطات للانذار المبكر لضمان الامتثال لنصوص الاتفاق .

□ سترابط قوات الأمم المتحدة :

(أ) فى جزء من منطقة سيناء الواقعة ضمن حوالى ٢٠ كيلو مترا من البحر الأبيض المتوسط ومتاخمة للحدود الدولية .

(ب) فى منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور عبر مضيق تيران وهذه القوات لن تنسحب ما لم يوافق على هذا الانسحاب مجلس الأمن الدولى بتصويت إجماعى للأعضاء الدائمين الخمسة .

بعدما توقع معاهدة سلام وبعدما يكتمل الانسحاب المرحلى ستقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل بما فى ذلك الاعتراف الكامل ويشمل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والعوائق التى تعترض التنقل الحر للسادة الأشخاص ، والحماية المتبادلة للمواطنين بعملية القانون المناسبة .

□ الانسحاب المرحلى :

خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وتسعة أشهر بعد توقيع معاهدة السلام ستنسحب جميع القوات الاسرائيلية إلى الشرق من خط يمتد من نقطة شرقى العريش إلى رأس محمد وسيتحدد الموقع الدقيق لهذا الخط باتفاق متبادل .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة إسرائيل

شاهد التوقيع
جيمي كارتر
رئيس الولايات المتحدة الامريكية

الخطابات المتبادلة الملحقة بوثائق كامب ديفيد

فيما يلى نصوص الرسائل المرافقة لاتفاقيتى كامب ديفيد ، وقد نشرها البيت الأبيض فى ٢٢ سبتمبر (أيلول) ، وهى تتعلق بوضع القدس وبتحديد تعابير « الضفة الغربية » و « الفلسطينيون » ، « الشعب الفلسطينى » وتصريح باستعداد الرئيس المصرى أنور السادات للتكلم باسم الجانب العربى عند الضرورة فى المراحل المبكرة من إنشاء حكومة ذاتية فلسطينية .

● أولا ـ نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيجين بتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٧٨ حول القدس :

رسالة رقم (١)

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات :

اكتب إليكم لأعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية بشأن القدس .

١ ـ تعتبر القدس العربية جزءا من الضفة الغربية ويجب احترام وإعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية فى المدنية .

٢ ـ أن القدس العربية يجب ان تكون تحت السيادة العربية .

٣ ـ أن من حق السكان الفلسطينيين فى القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية .

٤ ـ أن القرارات الصادرة من مجلس الأمن وخاصة القرارين رقم ٢٤٢ ، ورقم ٢٦٧ يجب أن تطبق بشأن القدس وتعتبر كافة الاجراءات التى اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قائمة ويجب إبطال آثارها .

٥ ـ يجب أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن المقدسة بدون أى تمييز أو تفرقة .

٦ ـ يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثل هذا الدين .

٧ ـ ينبغى الا تقسم الوظائف الضرورية فى المدينة . ويمكن إقامة مجلس بلدى من كل من العرب والاسرائيليين للاشراف على تنفيذ هذه الوظائف . وبهذه الطريقة فإنه لن يتم تقسيم المدينة .

□ □ □

رسالة رقم (٢)

إلى الرئيس كارتر من رئيس الوزراء بيجين :

يشرفنى أن أبلغكم يا سيادة الرئيس بأن البرلمان الاسرائيلى « الكنيست » أصدر قانونا فى ٢٨ يونيو عام ١٩٦٧ يقضى بأن يكون من سلطة الحكومة ـ عن طريق مرسوم تصدره ـ إخضاع أى جزء من أرض إسرائيل الكبرى للقانون والقضاء والسلطة الادارية للدولة على النحو المبين فى المرسوم .

وقد قامت حكومة إسرائيل على أساس هذا القانون بإصدار مرسوم فى يوليو ١٩٦٧ ينص على أن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وأنها عاصمة لدولة إسرائيل .

□ □ □

رسالة رقم (٣)

إلى الرئيس السادات من الرئيس كارتر

لقد تسلمت رسالتكم المؤرخة فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ واتى توضح الموقف بشأن القدس . وقد ارسلت نسخة من هذه الرسالة إلى رئيس الوزراء مناحم بيجين لاحاطته علما بها .

إن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذى اعلنه السفير جولدبيرج امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤ يوليو عام ١٩٦٧ وهو ما اكده من بعده السفير يوست أمام مجلس الأمن فى أول يوليو ١٩٦٩ .

□ ثانيا ـ نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيجين بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٧٨ حول المستوطنات :

● رسالة رقم (١)

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات .

إلحاقا بإطار التسوية فى سيناء الذى ينبغى التوقيع عليه هذا المساء أود أن أؤكد من جديد موقف جمهورية مصر العربية بشأن المستوطنات :

١ ـ يجب إجلاء جميع المستوطنين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمنى خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام .

٢ ـ لذلك فإن موافقة حكومة إسرائيل ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الأساسى تعتبر شرطا مسبقا لبدء مفاوضات السلام التى تستهدف الوصول إلى معاهدة سلام .

٣ ـ فى حالة فشل إسرائيل فى الوفاء بهذا الالتزام فإن إطار التسوية سيكون لاغيا وغير قائم .

□ □ □

● رسالة رقم (٢)

إلى الرئيس كارتر من رئيس الوزراء مناحم بيجين :

أتشرف أن أبلغكم أنه خلال الأسبوعين التاليين لعودتى إلى إسرائيل سأطرح على البرلمان الاسرائيلى (الكنيست) مشروع قرار للبت فيه يتضمن الاجابة على السؤال التالى :

إذا تمت خلال المفاوضات الخاصة بإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل تسوية جميع المشاكل المعلقة هل تؤيدون إجلاء المستوطنين الاسرائيليين من المناطق التى يقيمون فيها شمال وجنوب سيناء أم انكم تؤيدون بقاء هؤلاء المستوطنين فى تلك الأماكن ؟

إن التصويت على هذا السؤال ـ سيدى الرئيس ـ سيتم بحرية تامة بعيدا عن جميع تقاليد البرلمان المتبعة التى تقضى بأن يتقيد النائب برأى حزبه وذلك برغم أن الائتلاف الحكومى يتأييد ٧٠ نائبا من بين ١٢٠ نائبا هم كل الكنيست وفى اعتقادى أنه سيكون فى استطاعة كل عضو فى الكنيست سواء من المؤيدين للحكومة أو فى مقاعد المعارضة الادلاء بصوته بوحى من ضميره الشخصى .

□ □ □

● رسالة رقم (٣)

من الرئيس كارتر إلى الرئيس السادات بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٢ :

إلى الرئيس السادات من الرئيس كارتر :

مرفق بهذه الرسالة نسخة من الرسالة التى بعث بها إلىّ رئيس الوزراء مناحم بيجين موضحا كيفية طرح قضية مستوطنات سيناء على الكنيست لاتخاذ

قرار بشانها فى وقت لاحق .

وفيما يتعلق بهذه القضية فانا افهم من رسالتكم أن موافقة الكنيست على إجلاء جميع المستوطنين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمنى خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام تعتبر شرطا مسبقا لأى مفاوضات من أجل إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل .

رسالة رقم (٤)

نص رسالة كارتر إلى بيجين بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٧٨

إلى رئيس الوزراء بيجين من الرئيس كارتر :

لقد تسلمت رسالتكم بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ توضحون فيها كيفية طرح قضية مستقبل المستوطنات الاسرائيلية فى سيناء على الكنيست كى يتخذ قرارا بشأنها .

ومرفق هنا نسخة من رسالة الرئيس السادات إلىّ حول هذا الموضوع .

□ ثالثا ـ نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيجين بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٧٨ حول الضفة الغربية وغزة :

رسالة رقم (١)

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات :

إلحاقا على إطار السلام فى الشرق الأوسط أكتب لكم هذه الرسالة لأحيطكم علما بموقف جمهورية مصر العربية بشأن تطبيق التسوية الشاملة .

أنه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ومن أجل حماية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى فإن مصر ستكون على استعداد للاضطلاع بالدور العربى الذى تحدده هذه البنود وذلك بعد المشاورات مع الأردن وممثلى الشعب الفلسطينى .

□ □ □

معاهدة السلام
بين جمهورية مصر العربية وإسرائيل

الديباجة

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل ـ اقتناعا منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم فى الشرق الأوسط وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، إذ تؤكدان من جديد التزامهما « بإطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد » ، المؤرخ فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، وإذ تلاحظان أن الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساسا للسلام ، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب ، بل أيضا بين إسرائيل وأى من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس ، ورغبة منهما فى إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تعيش فى أمن ..

واقتناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر خطوة هامة فى طريق السلام الشامل فى المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربى الإسرائيلى بكافة نواحيه ، وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى فى النزاع إلى الاشتراك فى عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادىء إطار السلام المشار إليها آنفا واسترشادا بها ، وإذ ترغبان أيضا فى إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى التى تحكم العلاقات الدولية فى وقت السلم .

فقد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ..

المادة الأولى

١ ـ تنتهى حالة الحرب بين الطرفان ويقام سلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٢ ـ تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .

٣ ـ عند إتمام الانسحاب المرحلى المنصوص عليه فى الملحق الأول ، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة ٣) .

المادة الثانية

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هى

الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب كما هو واضح بالخريطة فى الملحق الثانى وذلك ، دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضى الطرف الآخر بما فى ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوى .

المادة الثالثة

١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول فى وقت السلم ، وبصفة خاصة :

(أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسى .

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر فى أن يعيش فى سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها .

(جـ) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ، أحدهما ضد الآخر ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، وبحل كافة المنازعات التى تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر . كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك فى فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر فى أى مكان . كما يتعهد بأن يتكفل بتقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزى المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع ، كما يتعهد كل طرف بأن يتكفل بتمتع مواطنى الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائى بكافة الضمانات القانونية ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة « الملحق الثالث » الطريقة التى يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازى مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة .

المادة الرابعة

١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما فى ذلك مناطق محدودة التسليح فى الأراضى المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت فى الملحق الاول وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان .

٢ - يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة فى المناطق الوضحة بالملحق الأول ويتفق الطرفان على الا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما فى ذلك التصويت الإيجابى للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٣ - تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه فى الملحق الأول .

٤ - يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر فى ترتيبات الأمن المنصوص عليها فى الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين .

المادة الخامسة

١ - تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور فى قناة السويس ومداخلها فى كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع

الدول ، كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز فى كافة الشئون المتعلقة باستخدام القناة .

٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة والعبور الجوى ، كما يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والعبور الجوى من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

المادة السادسة

١ - لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أى نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٢ - يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣ - كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكى تنطبق فى علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التى يكونان من أطرافها بما فى ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .

٤ - يتعهد الطرفات بعدم الدخول فى أى التزام يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥ - مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف المعنية بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتهما الأخرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة

المادة السابعة

١ - تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة

٢ - إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية .

المادة التاسعة

١ - تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .

٢ - تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥ م

٣ - تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها .

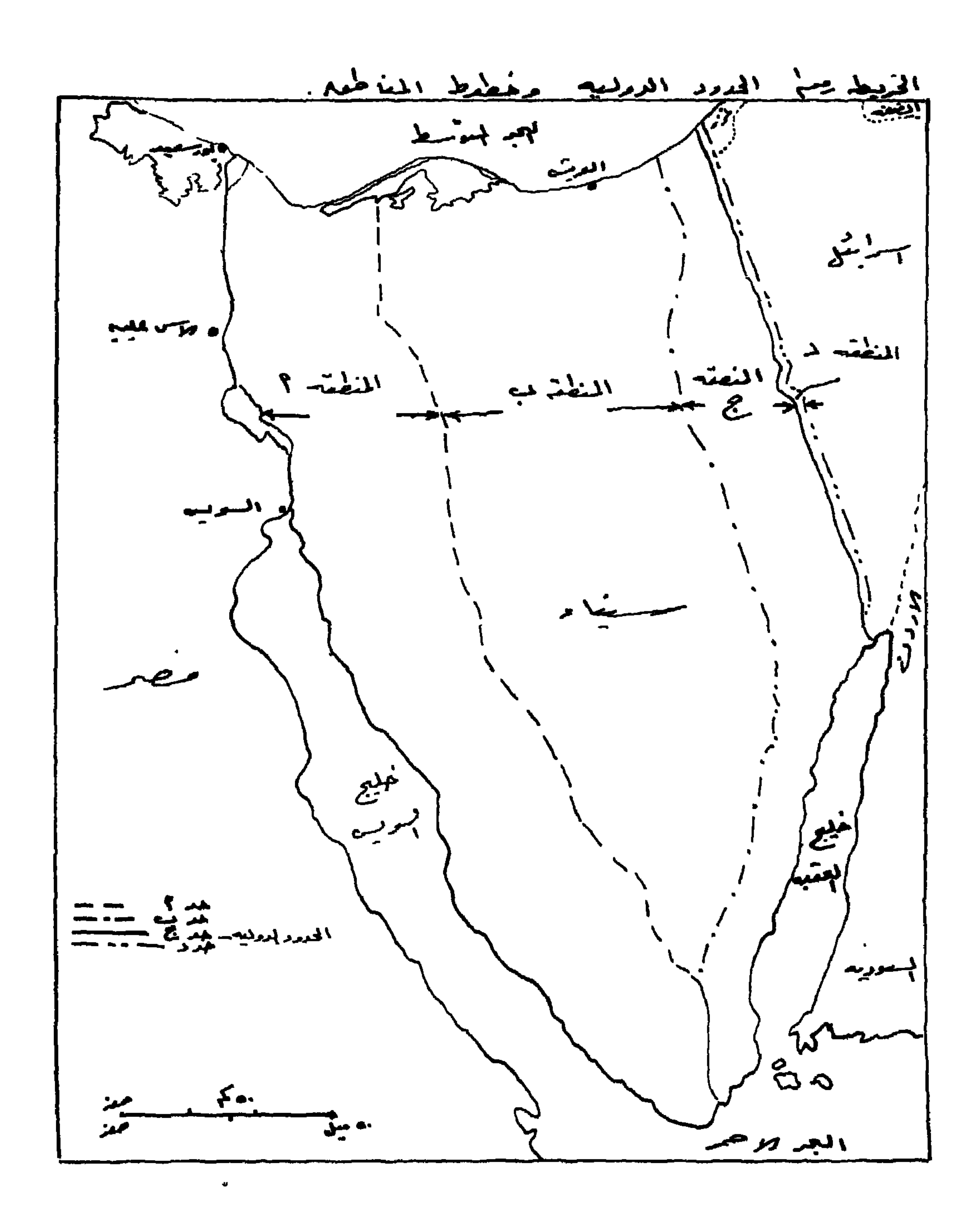
٤ - يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

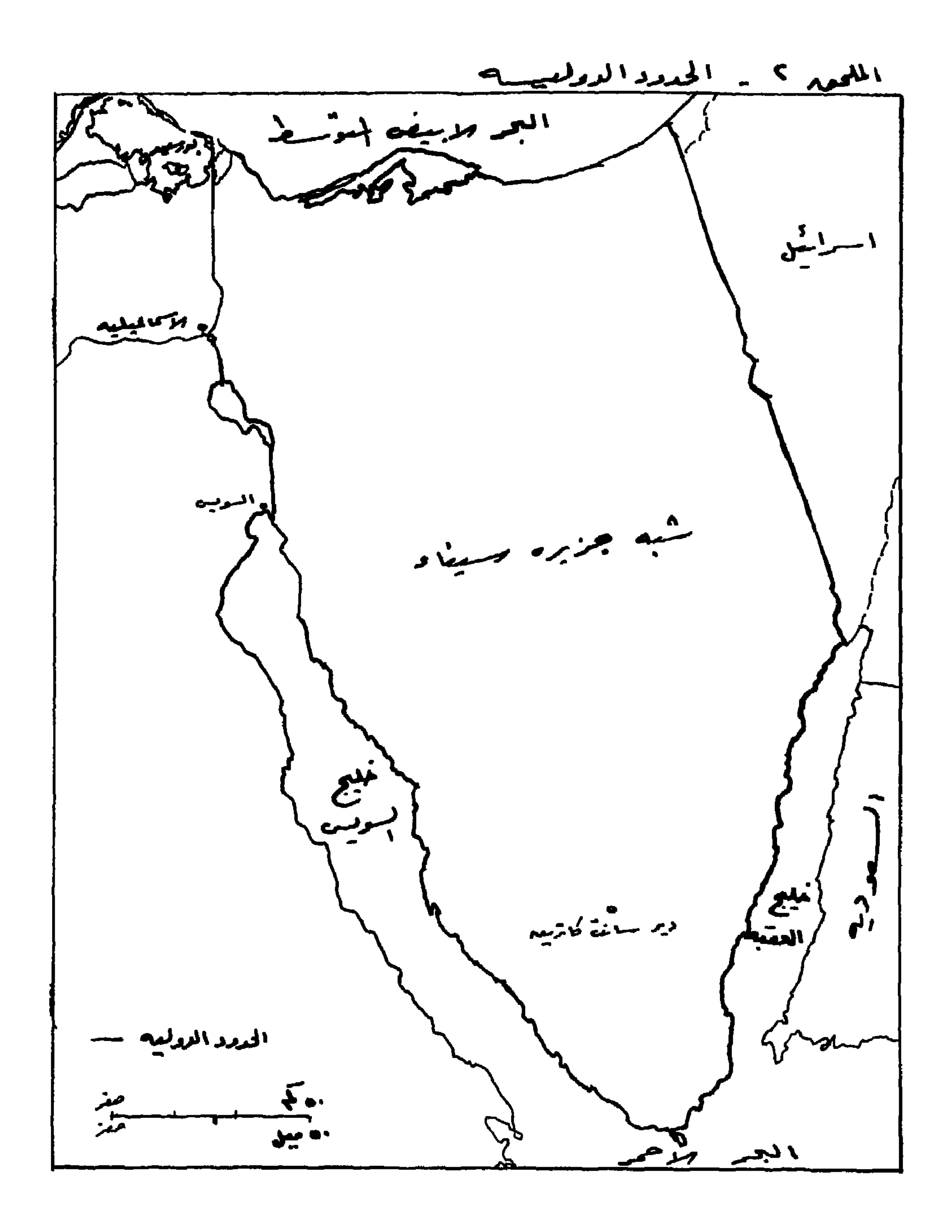
حررت فى واشنطن د ى . س فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ ، ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٩٩ هـ من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والإنجليزية ، وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفى حالة الخلاف فى التفسير فيكون النص الإنجليزى هو الذى يعتد به .

عن حكومة جمهورية مصر
محمد انور السادات

عن حكومة دولة إسرائيل
مناحم بيجين

شهد التوقيع
جيمى كارتر
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية


الحدود الدولية وخطوط المناطق
البحر المتوسط
العريش
إسرائيل
المنطقة أ
المنطقة ب
المنطقة ج
المنطقة د
السويس
سيناء
مصر
خليج السويس
خليج العقبة
الأردن
السعودية
البحر الأحمر


الملحق ٢ - الحدود الدولية
البحر الابيض المتوسط
اسرائيل
الاسماعيلية
السويس
شبه جزيرة سيناء
خليج السويس
دير سانت كاترين
خليج العقبة
السعودية
الحدود الدولية
صفر
٥٠ كم
٥٠ ميل
البحر الاحمر

ملحق (١)

البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلى وترتيبات الأمن

المادة الأولى

أسس الانسحاب

١ - تقوم إسرائيل بإتمام سحب كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء فى موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٢ - لتوفير الأمن لكلا الطرفين سيصاحب تنفيذ الانسحاب على مراحل الإجراءات العسكرية وإنشاء المناطق الموضحة فى هذا الملحق وفى الخريطة رقم (١) والمشار إليها فيما بعد بكلمة « المناطق » .

٣ - يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين :

(أ) الانسحاب المرحلى حتى شرق خط العريش / رأس محمد كما هو مبين على الخريطة رقم (٢) وذلك خلال تسعة أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

(ب) الانسحاب النهائى من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية فى مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٤ - تشكل لجنة مشتركة فور تبادل وثائق التصديق على المعاهدة من أجل الإشراف على تنسيق التحركات والتوقيتات أثناء الانسحاب ، وأحكام الخطط والجداول الزمنية وفقا للضرورة فى حدود القواعد المقررة فى الفقرة (٣) أعلاه ، والتفاصيل المتعلقة باللجنة المشتركة الموضحة فى المادة (٤) من المرفق لهذا الملحق .

وسوف تحل اللجنة المشتركة عقب إتمام الانسحاب الإسرائيلى النهائى من سيناء

المادة الثانية

تحديد الخطوط النهائية والمناطق

١ - بغية توفير الحد الأقصى لأمن كلا الطرفين بعد الانسحاب النهائى فإن الخطوط والمناطق الموضحة على الخريطة رقم (١) يتم إنشاؤها وتنظيمها على الوجه التالى :

(أ) المنطقة « أ » :

١ - المنطقة « أ » يحدها من الشرق الخط « أ » (الخط الأحمر) ومن الغرب قناة السويس والساحل الشرقى لخليج السويس كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

٢ ـ توجد فى هذه المنطقة قوات عسكرية مصرية من فرقة مشاة ميكانيكية واحدة ومنشآتها العسكرية وكذا تحصينات ميدانية .

٣ ـ تتكون العناصر الرئيسية لهذه الفرقة من .

(أ) ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية .

(ب) لواء مدرع واحد .

(جـ) سبع كتائب مدفعية ميدانية تتضمن حتى ١٢٦ قطعة مدفعية .

(د) سبع كتائب مدفعية مضادة للطائرات تتضمن صواريخ فردية أرض/جو وحتى ١٢٦ مدفعا مضادا للطائرات عيار ٣٧ مم فأكثر .

(هـ) حتى ٢٣٠ دبابة .

(و) حتى ٤٨٠ مركبة أفراد مدرعة من كافة الأنواع .

(ز) إجمالى حتى ٢٢ ألف فرد .

(ب) المنطقة « ب » :

١ ـ المنطقة « ب » يحدها من الشرق الخط « ب » (الخط الأخضر) ومن الغرب الخط « أ » (الخط الأحمر) كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

٢ ـ توفر الأمن فى المنطقة « ب » وحدات حدود مصرية من أربع كتائب مجهزة بأسلحة خفيفة وبمركبات عجل تعاون الشرطة المدنية فى المحافظة على النظام فى المنطقة ، وتتكون العناصر الرئيسية لكتائب الحدود الأربع من إجمالى حتى ٤٠٠٠ فرد .

٣ ـ يمكن إقامة نقط إنذار ساحلية أرضية قصيرة المدى ذات قوة منخفضة لوحدات الحدود على ساحل هذه المنطقة .

٤ ـ تنشأ فى المنطقة « ب » تحصينات ميدانية ومنشآت عسكرية لكتائب الحدود الأربع .

(جـ) المنطقة « جـ » :

١ ـ المنطقة « جـ » يحدها من الغرب الخط « ب » (الخط الأخضر) ومن الشرق الحدود الدولية وخليج العقبة كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

٢ ـ تتمركز فى المنطقة «جـ» قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المصرية فقط .

٣ ـ تتولى الشرطة المدنية المصرية المسلحة بأسلحة خفيفة أداء المهام العادية للشرطة داخل هذه المنطقة .

٤ ـ توزع قوات الأمم المتحدة داخل المنطقة « جـ » وتؤدى وظائفها المحددة فى المادة السادسة من هذا الملحق .

٥ ـ تتمركز قوات الأمم المتحدة أساسا فى معسكرات تقع داخل مناطق التمركز التالية والموضحة على الخريطة رقم (١) على أن تحدد مواقعها بعد التشاور مع مصر .

(أ) فى ذلك الجزء من المنطقة فى سيناء التى تقع فى نطاق ٢٠ كم تقريبا من البحر المتوسط وتتاخم الحدود الدولية .

(ب) فى منطقة شرم الشيخ .

(د) المنطقة « د » :

١ ـ المنطقة « د » يحدها من الشرق الخط « د » (الخط الأزرق) ومن الغرب الحدود الدولية كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

٢ ـ توجد فى هذه المنطقة قوة إسرائيلية محدودة من أربع كتائب مشاة ومنشآتها العسكرية وتحصينات ميدانية ومراقبى الأمم المتحدة .

٣ ـ لا تتضمن القوة الإسرائيلية فى المنطقة « د » دبابات أو مدفعية أو صواريخ فيما عدا صواريخ فردية أرض/جو .

٤ ـ تتضمن العناصر الرئيسية لكتائب المشاة الإسرائيلية الأربع حتى ١٨٠ مركبة مدرعة من كافة الأنواع وإجمالى حتى ٤٠٠٠ فرد .

٥ ـ يسمح باجتياز الحدود الدولية من خلال نقاط المراجعة فقط والمحددة من قبل كل طرف وتحت سيطرته ويكون هذا الاجتياز وفقا للقوانين والنظم المعمول بها فى كل دولة .

٦ ـ توجد بهذه المناطق تلك التحصينات الميدانية والمنشآت العسكرية والقوات والأسلحة المسموح بها والمحددة فى هذا الملحق .

المـادة الثـالثة

نظام الطيران العسكرى

١ ـ تكون طلعات طائرات القتال وطلعات الاستطـلاع ، لمصر وإسـرائيـل فـوق المنطقتين « أ » ، « د » فحسب ، كل فى منطقته .

٢ ـ تتمركز الطائرات غير المسلحة وغير المقاتلة لمصر وإسرائيل فى المنطقتين « أ » ، « د » فقط ، كل فى منطقته .

٣ ـ تقلع وتهبط طائرات النقل غير المسلحة المصرية فقط فى المنطقة « ب » ويمكن الاحتفاظ فى المنطقة « ب » بعدد ٨ طائرات منها .

يمكن تجهيز وحدات الحدود المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائفها فى المنطقة « ب » .

٤ ـ يمكن تجهيز الشرطة المدنية المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائف الشرطة العادية فى المنطقة « جـ » .

٥ ـ يمكن إنشاء مطارات مدنية فقط فى هذه المناطق .

٦ ـ دون المساس بأحكام هذه المعاهدة ، يقتصر النشاط الجوى العسكرى فى المناطق المختلفة وفى المجال الجوى الواقع فوق مياهها الإقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد فى هذا الملحق .

المـادة الرابعة

النظام البحرى العسكرى

١ ـ يمكن للقطع البحرية التابعة لمصر وإسرائيل التمركز والعمل على سواحل المنطقتين « أ » ، « د » كل فى منطقته .

٢ ـ يمكن لزوارق حرس السواحل المصرية خفيفة التسليح أن تتمركز وتعمل فى المياه الإقليمية للمنطقة « ب » لمعاونة وحدات الحدود فى أداء وظائفها فى هذه المنطقة .

٣ ـ تؤدى الشرطة المدنية المصرية والمجهزة بزوارق خفيفة مسلحة تسليحا خفيفا وظائف الشـرطة العـادية داخـل الميـاه الإقليميـة للمنطقة « جـ » .

٤ ـ ليس فى هذا الملحق ما يعتبر انتقاصا من حق المرور البرىء للقطع البحرية لكلا الطرفين .

٥ ـ يمكن أن تقام فى المناطق المختلفة موانىء ومنشآت بحرية مدنية فقط .

٦ ـ دون المساس بأحكام هذه المعاهدة يقتصر النشاط البحرى العسكرى فى المناطق المختلفة وفى مياهها الإقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد فى هذا الملحق .

المـادة الخامسة

نظام الإنذار المبكر .

يمكن لكل من مصر وإسرائيل إنشاء وتشغيل نظم إنذار مبكر فى المنطقتين « أ » ، « د » فقط ، كل فى منطقته .

المـادة السادسة

عمليات الأمم المتحدة

١ ـ يطلب الطرفان من الأمم المتحدة أن توفر قوات ومراقبين للإشراف على تنفيذ هذا الملحق وبذل كل جهودها لمنع أى خرق لأحكامه .

٢ ـ يتفق الطرفان ، كل فيما يخصه ، على طلب الترتيبات التالية فيما يتعلق بقوات ومراقبى الأمم المتحدة :

(أ) تشغيل نقاط مراجعة ودوريات استطلاع ونقاط مراقبة على امتداد الحدود الدولية وعلى الخط « ب » وداخل المنطقة « جـ » .

(ب) التحقق الدورى من تنفيذ أحكام هذا الملحق مرتين فى الشهر على الأقل ، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

(جـ) إجراء تحقيق إضافى خلال ٤٨ ساعة بعد تلقى طلب بذلك من أى من الطرفين .

(د) ضمان حرية الملاحة فى مضيق تيران وفقا للمادة الخامسة من معاهدة السلام .

٣ ـ تنفذ الترتيبات المقررة عاليه لكل منطقة بواسطة قوات الأمم المتحدة فى المناطق « أ » ، « ب » ، « جـ » وبواسطة مراقبى الأمم المتحدة فى المنطقة « د » .

٤ ـ يرافق أطقم التحقيق للأمم المتحدة ضباط

اتصال من الطرف المختص .

٥ ـ تخطر قوات الأمم المتحدة ومراقبوها كلا الطرفين بالنتائج التى يتوصلون إليها .

٦ ـ تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها الذين يعملون فى مختلف المناطق بحرية الحركة والتسهيلات الأخرى الضرورية لأداء واجباتهم .

٧ ـ لا تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها بأية صلاحيات للسماح باجتياز الحدود الدولية .

٨ ـ يتفق الطرفان على الدول التى تشكل منها قوات الأمم المتحدة وسيتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٩ ـ يتفق الطرفان على أن تقوم الأمم المتحدة بوضع ترتيبات القيادة التى تضمن أفضل تنفيذ فعال لمسئولياتها .

المادة السابعة

نظام الاتصال

١ ـ عقب حل اللجنة المشتركة يتم إنشاء نظام اتصال بين الطرفين ، ويهدف هذا النظام إلى توفير وسيلة فعالة لتقييم مدى التقدم فى تنفيذ الالتزامات وفقا لهذا الملحق وحل أية مشكلة قد تطرأ أثناء التنفيذ ، كما تقوم بإحالة المسائل التى لم يبت فيها إلى السلطات العسكرية الأعلى للبلدين كل فيما يخصه للنظر فيها ، كما يهدف أيضا إلى منع أية مواقف قد تنشأ نتيجة أخطاء أو سوء فهم من قبل أى من الطرفين .

٢ ـ يقام مكتب اتصال مصرى فى مدينة العريش ومكتب اتصال إسرائيلى فى مدينة بئر سبع ويرأس كل مكتب ضابط من البلد المعنى يعاونه عدد من الضباط .

٣ ـ يقام اتصال تليفونى مباشر بين المكتبين وكذا خطوط تليفونية مباشرة بين قيادة الأمم المتحدة وكلا المكتبين .

المادة الثامنة

احترام النصب التذكارية للحرب

يلتزم كل طرف بالمحافظة على النصب المقامة فى ذكرى جنود الطرف الآخر بحالة جيدة ، وهى النصب المقامة بواسطة إسرائيل فى سيناء والنصب التى ستقام بواسطة مصر فى إسرائيل ، كما سيسمح لكل طرف بالوصول إلى هذه النصب .

المادة التاسعة

الترتيبات المؤقتة

ينظم المرفق لهذا الملحق والخريطتان رقم (٢) ، (٣) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية والمدنيين إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلى ، وكذا حركة قوات الطرفين والأمم المتحدة حتى الانسحاب النهائى .

مرفق الملحق «١»

تنظيم الانسحاب من سيناء

المادة الأولى

مبادىء الانسحاب

١ - يتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية والمدنيين من سيناء على مرحلتين كما هو مبين فى المادة الأولى من الملحق (١) ويتضمن هذا المرفق تخطيط وتوقيت الانسحاب ، وتقوم اللجنة المشتركة بإعداد التفاصيل الخاصة بهذه المراحل وتقدمها إلى كبير منسقى قوات الأمم المتحدة بالشرق الأوسط قبل شهر من ابتداء أية مرحلة من مراحل الانسحاب .

٢ - اتفق الطرفان على المبادىء التالية بشأن ترتيب التحركات العسكرية :

(أ) على الرغم مما تقضى به أحكام المادة التاسعة الفقرة الثانية من هذه المعاهدة ، وحتى يتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الخطين (ى و م) الحاليين اللذين انشئا بناء على الاتفاقية المصرية/ الإسرائيلية الموقعة فى سبتمبر ١٩٧٥ والمشار إليها فيما بعد باتفاقية عام ١٩٧٥ ، إلى خط الانسحاب المرحلى ، فإن جميع الترتيبات العسكرية القائمة طبقا لتلك الاتفاقية تبقى سارية المفعول فيما عدا الترتيبات العسكرية المنصوص عليها خلاف ذلك فى هذا المرفق .

(ب) مع انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية تدخل قوات الأمم المتحدة فورا للمناطق المخلاة لإقامة مناطق عازلة مؤقتة كما هو موضح على الخريطتين (٢) ، (٣) على التوالى بغرض الإبقاء على الفصل بين القوات ، ويكون داخل قوات الأمم المتحدة سابقا لتحرك أى أفراد آخرين إلى داخل هذه المناطق .

(جـ) خلال فترة سبعة أيام بعد إخلاء القوات الإسرائيلية المسلحة لأية مساحة واقعة فى المنطقة « أ » تنتشر وحدات القوات المسلحة المصرية وفقا لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق .

(د) خلال فترة سبعة أيام بعد إخلاء القوات الإسرائيلية المسلحة لأية مساحة واقعة فى المنطقتين « أ » ، « ب » تنتشر وحدات الحدود المصرية وفقا لأحكام المادة الثانية من الملحق (١) .

(هـ) تدخل الشرطة المدنية المصرية إلى المساحات المخلاة عقب دخول قوات الأمم المتحدة مباشرة لأداء الوظائف العادية للشرطة .

(و) تنتشر وحدات القوات البحرية المصرية فى خليج السويس وفقا لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق .

(ز) وباستثناء تلك التحركات المشار إليها أعلاه فإن أعمال الانتشار للقوات المسلحة المصرية والأنشطة الموضحة فى الملحق (١) تكون سارية المفعول فى المناطق المخلاة بعد أن تتم القوات المسلحة الإسرائيلية انسحابها إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلى .

المادة الثانية

المراحل الفرعية للانسحاب إلى خط الانسحاب المرحلى

١ ـ يتم الانسحاب إلى خط الانسحاب المرحلى على مراحل فرعية كما هو منصوص عليه فى هذه المادة وكما هو موضح على الخريطة (٣) وتتم كل مرحلة فرعية خلال العدد المقرر من الأشهر التى يبدأ احتسابها اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

(أ) المرحلة الفرعية الأولى :
خلال شهرين تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من منطقة العريش بما فى ذلك مدينة العريش ومطارها والمشار إليها بالمنطقة (١) على الخريطة رقم (٣) .

(ب) المرحلة الفرعية الثانية .
خلال ثلاثة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من المنطقة الواقعة بين الخط « م » المقرر بمقتضى اتفاقية عام ١٩٧٥ والخط « أ » والمشار إليها بالمنطقة (٢) على الخريطة رقم (٣) .

(جـ) المرحلة الفرعية الثالثة :
خلال خمسة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من المنطقة الواقعة شرق وجنوب المنطقة (٢) والمشار إليها بالمنطقة (٣) على الخريطة رقم (٣) .

(د) المرحلة الفرعية الرابعة :
خلال سبعة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من منطقة الطور/رأس الكنيسة والمشار إليها بالمنطقة (٤) على الخريطة رقم (٣) .

(هـ) المرحلة الفرعية الخامسة :
خلال تسعة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من المناطق المتبقية غرب خط الانسحاب المرحلى بما فى ذلك منطقة سانت كاترين والمناطق شرق ممرى الجدى ومتلا والمشار إليها بالمنطقة (٥) على الخريطة رقم (٣) ويكتمل بذلك الانسحاب الإسرائيلى إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلى .

٢ ـ تنتشر القوات المصرية فى المناطق المخلاة من القوات المسلحة الإسرائيلية وفقا لما يلى .

(أ) ينتشر ثلث القوات المسلحة المصرية الموجودة فى سيناء وفقا لإتفاقية عام ١٩٧٥ فى الأجزاء من المنطقة « أ » التى تقع داخل المنطقة (١) وذلك حتى إتمام الانسحاب المرحلى . وبعد ذلك تنتشر القوات المسلحة المصرية كما هو موضح فى المادة الثانية من الملحق (١) فى المنطقة « أ » حتى حد المنطقة العازلة المؤقتة .

(ب) يبدأ نشاط القوات البحرية المصرية وفقا للمادة الرابعة من الملحق (١) على امتداد سواحل المناطق (٢) ، (٣) ، (٤) عقب إتمام المراحل الفرعية الثانية والثالثة والرابعة على التوالى .

(جـ) تنتشر كتيبة واحدة من وحدات الحدود المصرية الموضحة فى المادة الثانية من الملحق (١) فى المنطقة (١) عقب إتمام المرحلة الفرعية الأولى . كما تنتشر كتيبة ثانية فى المنطقة (٢) عقب إتمام المرحلة الفرعية الثانية وتنتشر كتيبة ثالثة فى المنطقة (٣) عقب إتمام المرحلة الفرعية الثالثة والكتيبتان الثانية والثالثة المذكورتان عاليه يمكن أن تنتشر فى أى من المناطق المخلاة بعد ذلك بجنوب سيناء .

٣ ـ يعاد توزيع قوات الأمم المتحدة فى المنطقة العازلة (١) المقررة بمقتضى اتفاقية عام ١٩٧٥ لتمكين انتشار القوات المصرية الموضح فى السابق وذلك عقب إتمام المرحلة الفرعية الأولى وفيما عدا ذلك تستمر فى أداء مهامها وفقا لأحكام الاتفاقية المشار إليها فى الأجزاء المتبقية من المنطقة المذكورة حتى إتمام الانسحاب المرحلى ، وفقا لما هو موضح فى المادة الأولى من هذا المرفق .

٤ ـ يمكن للقوافل الإسرائيلية استخدام الطرق جنوب وشرق التقاطع الرئيسى للطريق الواقع شرق العريش لإخلاء القوات الإسرائيلية ومعداتها حتى

إتمام الانسحاب المرحلى . وتتحرك القوافل فى ضوء النهار بعد تقديم إخطار بذلك بأربع ساعات إلى مجموعة الاتصال المصرية وقوات الأمم المتحدة وتصاحبها قوات الأمم المتحدة . وسيتم ذلك وفقا للتوقيتات المنظمة من قبل اللجنة المشتركة ويصاحب القوافل ضابط اتصال مصرى لتأمين التحركات دون عائق . ويمكن للجنة المشتركة أن توافق على ترتيبات أخرى بالنسبة للقوافل .

المادة الثالثة

قوات الأمم المتحدة

١ ـ يطلب الطرفان توزيع قوات الأمم المتحدة وفقا للضرورة لأداء الوظائف الواردة فى هذا المرفق حتى موعد إتمام الانسحاب النهائى ، ولهذا الغرض يوافق الطرفان على إعادة توزيع قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة .

٢ ـ تشرف قوات الأمم المتحدة على تنفيذ هذا المرفق وتبذل ما فى وسعها لمنع أية مخالفة لأحكامه .

٣ ـ عندما توزع قوات الأمم المتحدة تبعا لأحكام المادتين الأولى والثانية من هذا المرفق ، تباشر مهمة التحقق فى المناطق محدودة القوات وفقا للمادة السادسة من الملحق (١) وتقيم نقاط مراجعة ، ودوريات استطلاع ونقاط مراقبة فى المناطق العازلة المؤقتة الموضحة بالمادة الثانية أعلاه ، والوظائف الأخرى لقوات الأمم المتحدة والمتعلقة بالمنطقة العازلة للخط المرحلى موضحة فى المادة الخامسة من هذا المرفق .

المادة الرابعة

اللجنة المشتركة والاتصال

١ ـ تعمل اللجنة المشتركة المشار إليها فى المادة الرابعة من هذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة ، وحتى تاريخ إتمام الانسحاب الإسرائيلى النهائى من سيناء .

٢ ـ تتكون اللجنة المشتركة من ممثلين من كل طرف برئاسة ضباط من رتب عالية وتدعو اللجنة المشتركة ممثلين للأمم المتحدة لحضور اجتماعاتها عند مناقشة موضوعات تتعلق بالأمم المتحدة . أو إذا طلب أى من الطرفين وجود الأمم المتحدة ويتم التوصل إلى قرارات اللجنة المشتركة باتفاق كل من مصر وإسرائيل .

٣ ـ تشرف اللجنة المشتركة على تنفيذ الترتيبات الموضحة فى الملحق (١) وفى هذا المرفق ، ولهذا الغرض وبالاتفاق بين الطرفين تقوم بما يلى :

(أ) تنسيق التحركات العسكرية الموضحة فى هذا المرفق وتشرف على تنفيذها .

(ب) تتناول بالبحث وتسعى إلى حل أية مشكلة تنشأ عن تنفيذ الملحق (١) وهذا المرفق وتناقش أية مخالفات تبلغ إليها بواسطة قوات الأمم المتحدة ومراقبيها ، وتحيل إلى حكومتى مصر وإسرائيل أية مشاكل لم يتم حلها .

(جـ) تساعد قوات الأمم المتحدة ومراقبيها فى تنفيذ مهامهم ، وتبحث الجداول الزمنية الخاصة بالتحقيقات الدورية عندما يطلب منها الطرفان ذلك ، كما هو وارد فى الملحق رقم (١) وفى هذا المرفق .

(د) تنظم وضع العلامات على الحدود الدولية وجميع الخطوط والمناطق المشار إليها فى الملحق (١) وهذا المرفق .

(هـ) تشرف على تسليم المنشآت اللازمة للعثور على الجثث المفقودة لجنود مصر وإسرائيل وإعادتها .

(ز) تنظم إقامة وتشغيل نقاط المراجعة للمداخل على امتداد خط العريش رأس محمد ، وفقا لأحكام المادة الرابعة من الملحق (٣) .

(ح) توالى أعمالها عن طريق استخدام أطقم اتصال مشتركة من ممثل واحد عن كل من مصر وإسرائيل من مجموعة اتصال دائمة ، وسوف تمارس أنشطتها وفقا لتوجيه اللجنة المشتركة .

(ط) توفير الاتصال والتنسيق مع قيادة الأمم المتحدة التى تنفذ أحكام المعاهدة وعن طريق أطقم الاتصال المشتركة تحافظ على

التنسيق والتعاون المحلى مع قوات الأمم المتحدة المتمركزة فى مناطق معينة أو مراقبى الأمم المتحدة الذين يرصدون مناطق معينة لتوفير أية مساعدة مطلوبة .

(ى) تناقش أية مسائل أخرى قد يتفق الطرفان على طرحها على اللجنة .

تعقد اجتماعات اللجنة المشتركة مرة واحدة كل شهر على الأقل وفى حالة طلب أحد الطرفين أو قيادة قوات الأمم المتحدة عقد اجتماع خاص ، فيتم عقد هذا الاجتماع خلال ٢٤ ساعة

٥ ـ تجتمع اللجنة المشتركة فى المنطقة العازلة حتى إتمام الانسحاب المرحلى ثم تجتمع فى مدينتى العريش وبير سبع بعد ذلك بالتبادل ، على أن يعقد أول اجتماع لها ليس متأخرا عن أسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة .

المادة الخامسة

تعريف المنطقة العازلة المؤقتة وأنشطتها

١ ـ تنشأ منطقة عازلة مؤقتة بغرض قيام قوات الأمم المتحدة بالفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية ، وذلك غرب خط الانسحاب المرحلى ومتاخمة له كما هو مبين فى الخريطة رقم (٢) ، وذلك بعد تنفيذ الانسحاب الإسرائيلى وتوزيع القوات خلف خط الانسحاب المرحلى .

وتتولى الشرطة المدنية المصرية المجهزة بأسلحة خفيفة القيام بمهام الشرطة العادية فى هذه المنطقة .

٢ ـ تقوم قوة الأمم المتحدة بتشغيل نقاط مراجعة ودوريات استطلاع ، ونقاط مراقبة داخل المنطقة العازلة المؤقتة بغية التأكد من الالتزام بأحكام هذه المادة .

٣ ـ وطبقا للترتيبات التى اتفق عليها الطرفان والتى سيتم تنسيقها فى اللجنة المشتركة ، يتولى أفراد إسرائيليون إدارة منشآت حربية فنية فى أربعة مواقع محددة وموضحة على الخريطة رقم (٢) ومشار إليها بـ (ف ١) (إحداثى المركز على الخريطة ٠٥٧١٦٣٩٤٠) و (ف ٢) (إحداثى المركز على الخريطة ٠٥٩٣٥١٥٤١) ، (ف ٣) (إحداثى المركز على الخريطة ٠٥٩٣٣١٥٢٧) ، (ف ٤) (إحداثى المركز على الخريطة ٠٦١١٣٠٩٧٩) وذلك طبقا للمبادىء التالية :

(أ) يتولى العمل بالمنشآت الفنية أفراد فنيون وإداريون مسلحون بالأسلحة اللازمة [illegible] (مسدسات ، بنادق ، مدافع رشاشة خفيفة ومتوسطة ، قنابل يدوية وذخيرة) كالآتى

- ف ١ / ما لايزيد على ١٥٠ فردا .
- ف ٢ / ، ٣ / ما لايزيد على ٣٥٠ فردا .
- ف ٤ / ما لا يزيد على ٢٠٠ فردا .

(ب) لا يحمل الأفراد الإسرائيليون أسلحة خارج المواقع ، باستثناء الضباط الذين يجوز لهم حمل الأسلحة الشخصية .

(جـ) سيدخل طرف ثالث يتفق عليه بين مصر وإسرائيل لإجراء تفتيشات داخل محيط المنشآت الفنية فى المنطقة العازلة ، ويقوم الطرف الثالث بالتفتيش مرة كل شهر على الأقل وبطريقة فجائية ويتحقق المفتشون من طبيعة عمل وتشغيل المنشآت ومن الأسلحة والأفراد داخلها ، ويقوم الطرف الثالث بإبلاغ الطرفين فورا عن أى تحول لأية منشأة عن دورها فى أعمال المسح البصرى والألكترونى والمواصلات .

(د) يجوز القيام بإمداد المنشآت وزيارتها لأغراض فنية وإدارية واستبدال الأفراد والأجهزة المقامة فى المواقع دون تعطيل ، وذلك من خلال نقاط مراجعة الأمم المتحدة حتى مداخل المنشآت الفنية بعد المراجعة والمرافقة بواسطة قوة الأمم المتحدة فحسب .

(هـ) يسمح لإسرائيل أن تدخل فى منشآتها الفنية المواد اللازمة للأداء الصحيح للمنشآت والأفراد .

(و) يسمح لإسرائيل بما يلى وطبقا لما تحدده اللجنة المشتركة :

١ ـ الإبقاء داخل منشآتها على معدات مكافحة الحريق والصيانة العامة وكذلك العربات الإدارية ذات العجل والمعدات الهندسية المتحركة اللازمة لصيانة المواقع وجميع العربات تكون غير مسلحة

٢ ـ صيانة الطرق وخطوط المياه وكابلات المواصلات التى تخدم هذه المواقع سواء بداخلها أو بداخل المنطقة العازلة ، وفى كل من مواقع المنشآت الثلاثة (ف ١ ، ف ٢ ، ف ٣ ، ف ٤) . ويجوز أن تتم هذه الصيانة بما لا يتجاوز عربتين ذات العجل وغير مسلحتين وبما لا يتجاوز إثنى عشر فردا غير مسلحين ومعهم المعدات الضرورية فقط ، بما فى ذلك المعدات الهندسية الثقيلة إذا ما دعت الحاجة لها ، ويجوز إتمام عمليات الصيانة هذه ثلاث مرات أسبوعيا باستثناء المشاكل الخاصة وبعد إعطاء الأمم المتحدة إخطارا مسبقا بأربع ساعات ويرافق الطاقم قوات الأمم المتحدة .

(ز) يتم التنقل من المنشآت الفنية وإليها خلال ساعات النهار فقط ويكون الدخول إليها والخروج منها على الوجه التالى :

١ ـ ف ١ /عن طريق نقطة تفتيش الأمم المتحدة ومن خلال الطريق الموصل بين أبو عجيلة ومفترق طريقى أبو عجيلة وجبل لبنى (كيلومتر ١٦١) كما هو موضح على (الخريطة رقم ٢) .

٢ ـ ف ٢ ، ف ٣/ عن طريق نقطة تفتيش الأمم المتحدة ومن خلال الطريق المنشأ عبر المنطقة العازلة إلى جبل كاترين (الخريطة رقم ٢) .

٣ ـ ف ٢ ، ف ٣ ، ف ٤/ من خلال طائرات الهليكوبتر على أن تستخدم ممرا جويا وفى الأوقات وطبقا لنظام طلعات توافق عليها اللجنة المشتركة وتقوم قوة الأمم المتحدة بتفتيش طائرات الهليكوبتر فى مواقع الهبوط وخارج نطاق المنشآت .

(ح) تخطر إسرائيل قوة الأمم المتحدة قبل ساعة على الأقل من قيامها بأى تحرك تعتزم القيام به من المنشآت وإليها .

(ط) يحق لإسرائيل إخلاء المرضى والجرحى واستدعاء الخبراء الطبيين والأطقم الطبية فى أى وقت بعد إعطاء بلاغ فورى إلى قوة الأمم المتحدة

٤ ـ تتناول اللجنة المشتركة بحث تفاصيل المبادىء المشار إليها أعلاه وكل الأمور الأخرى الواردة فى هذه المادة التى تتطلب التنسيق بين الطرفين .

٥ ـ يتم سحب هذه المنشآت الفنية عند انسحاب القوات الإسرائيلية من خط الانسحاب المرحلى أو فى وقت يتم الاتفاق عليه بين الطرفين .

المادة السادسة

أسلوب التصرف فى المنشآت والموانع العسكرية

يحدد الطرفان أسلوب التصرف فى المنشآت والموانع العسكرية طبقا للأسس الآتية :

١ ـ تقوم اللجنة المشتركة خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع قبل انسحاب إسرائيل من أية منطقة بالإعداد لقيام أطقم الاتصال والأطقم الفنية المصرية والإسرائيلية بعمل تفتيش مشترك على جميع المنشآت المناسبة للاتفاق على حالة المنشآت والمواد التى ستسلم إلى الجانب المصرى ولترتيب عملية التسليم ، وستعلن إسرائيل فى ذلك الوقت عن خططها فيما يتعلق بكيفية التصرف فى هذه المنشآت والمواد التى بداخلها .

٢ ـ تتعهد إسرائيل أن تنقل لمصر كل ما يتفق عليه من المرافق الأساسية والمنافع العامة والمنشآت بحالة سليمة بما فى ذلك المطارات والطرق ومحطات الضخ والموانىء ، وتقدم إسرائيل لمصر المعلومات اللازمة لصيانة وتشغيل هذه المنشآت وتسمح للأطقم الفنية المصرية بمراقبة تشغيل هذه المنشآت والتعرف على طريقة عملها لمدة تصل إلى أسبوعين قبل التسلم .

٣ ـ عندما تخلى إسرائيل نقاط المياه العسكرية

بالقرب من العريش والطور تباشر الأطقم الفنية المصرية إدارة هذه المنشآت والمعدات المعاونة لها طبقا لعملية تسلم منظمة وسابقة الإعداد بواسطة اللجنة المشتركة ، وتتعهد مصر بأن تستمر فى توفير الكميات العادية من المياه المتوافرة حاليا عند مختلف نقاط المياه لحين انسحاب إسرائيل إلى ما وراء الحدود الدولية ، إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك فى اللجنة المشتركة .

٤ ـ تتعهد إسرائيل بإزالة أو تدمير جميع العوائق العسكرية من المناطق القريبة من السكان والطرق والمنشآت الرئيسية والمنافع العامة .

(ب) بالنسبة للموانع وحقول الألغام التى لا يمكن إزالتها أو تدميرها قبل الانسحاب الإسرائيلى ، تقوم إسرائيل بتقديم خرائط مفصلة إلى مصر والأمم المتحدة عن طريق اللجنة المشتركة وفى موعد لا يتجاوز ١٥ يوما قبل دخول قوات الأمم المتحدة إلى هذه المناطق .

(جـ) يقوم المهندسون العسكريون المصريون بالدخول إلى هذه المناطق بعد دخول قوات الأمم المتحدة لإجراء عمليات إزالة هذه الموانع طبقا لخطة تقوم مصر بتقديمها قبل التنفيذ .

المادة السابعة

النشاط الاستطلاعى

١ ـ يتم النشاط الجوى الاستطلاعى خلال الانسحاب على الوجه التالى :

(أ) يطلب كلا الطرفين من الولايات المتحدة الاستمرار فى طلعات الاستطلاع الجوى وفقا للاتفاقات السابقة حتى إتمام الانسحاب الإسرائيلى النهائى .

(ب) تغطى الطلعات الجوية المناطق المحدودة القوات للتأكد من حجم القوات والتسليح وللتأكد من أن القوات الإسرائيلية قد انسحبت من المناطق المبينة فى المادة (٢) من الملحق (١) . والمادة الثانية من هذا المرفق والخريطتين (٢) ، ورقم (٣) ومن بقاء القوات خلف خطوطها بعد ذلك ، ويمكن القيام بطلعات تفتيش خاصة بناء على طلب أى من الطرفين أو بناء على طلب من الأمم المتحدة .

(جـ) تقتصر التبليغات على العناصر العسكرية الرئيسية لتنظيم كل طرف كما هى موضحة فى الملحق (١) وفى هذا المرفق

٢ ـ يطلب الطرفان من بعثة سيناء الميدانية التابعة للولايات المتحدة أن تستمر فى عملياتها طبقا للاتفاقات السابقة وحتى إتمام انسحاب إسرائيل من المنطقة الواقعة شرق ممرى الجدى ومتلا ، وبعد ذلك تنتهى مهمة البعثة .

المادة الثامنة

ممارسة السيادة المصرية

تستأنف مصر ممارستها لسيادتها الكاملة على الأجزاء التى يتم إخلاؤها فى سيناء بمجرد انسحاب إسرائيل من هذه الأجزاء ، كما هو منصوص عليه فى المادة (١) من هذه المعاهدة .

ملحق (٣)

بروتوكول بشأن علاقات الطرفين

المادة الأولى

العلاقات الدبلوماسية والقنصلية

يتفق الطرفين على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الانسحاب المرحلى .

المادة الثانية

العلاقات الاقتصادية والتجارية

١ - يتفق الطرفان على إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزى القائمة فى وجه العلاقات الاقتصادية العادية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية لأى منهما عقب إتمام الانسحاب المرحلى .

٢ - يدخل الطرفان فى مفاوضات فى أقرب وقت ممكن وفى موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المرحلى ، وذلك بغية عقد اتفاق تجارة يستهدف إنماء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما .

المادة الثالثة

العلاقات الثقافية

١ - يتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد إتمام الانسحاب المرحلى .

٢ - يتفق الطرفان على أن التبادل الثقافى فى كافة الميادين أمر مرغوب فيه وعلى أن يدخلا فى مفاوضات فى أقرب وقت ممكن ، وفى موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد إتمام الانسحاب المرحلى بغية عقد اتفاق ثقافى .

المادة الرابعة

حرية التنقل

١ - عقب إتمام الانسحاب المرحلى ، يسمح كل طرف لمواطنى وسيارات الطرف الآخر بحرية الانتقال إلى إقليمه والتنقل داخله ، وذلك طبقا للقواعد العامة التى تطبق على مواطنى وسيارات الدول الأخرى ، ويمتنع كل طرف عن فرض قيود ذات طابع تمييزى على حرية تنقل الأشخاص والسيارات من إقليمه إلى إقليم الطرف الآخر .

٢ - كما يسمح بالدخول دون إعاقة إلى الأماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية وذلك على أساس تبادلى وغير ذى طابع تمييزى .

المادة الخامسة

التعاون فى سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار

١ - يقر الطرفان أن هناك مصلحة متبادلة فى قيام حسن الجوار ويتفقان على النظر فى سبل تنمية تلك العلاقات .

٢ - يتعاون الطرفان فى إنماء السلام والاستقرار والتنمية فى المنطقة ، ويوافق كل منهما على النظر فى المقترحات التى قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقا لهذا الغرض .

٣ - يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر .

المادة السادسة

النقل والمواصلات

١ - يقر الطرفان بأن الحقوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها فى اتفاقيات الطيران التى يكونان من أطرافها تنطبق على كل منهما ، وبصفة خاصة الواردة فى الاتفاقية الدولية للطيران المدنى لعام ١٩٤٤ « اتفاقية شيكاغو » والاتفاق الدولى بشأن خدمات النقل الجوى لعام ١٩٤٤ م .

٢ - عقب إتمام الانسحاب المرحلى لا ينطبق أى إعلان لحالة الطوارىء الوطنية الذى يعلنه أحد الطرفين وفقا للمادة ٨٩ من اتفاقية شيكاغو فى مواجهة الطرف الآخر على أساس تمييزى

٣ - توافق مصر على أن المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح وراس النقب وشرم الشيخ التى سوف تخليها إسرائيل يكون استخدامها للأغراض المدنية فحسب بما فى ذلك إمكان استخدامها تجاريا بواسطة كافة الدول .

٤ - يدخل الطرفان فى مفاوضات فى أقرب وقت ممكن وفى موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المرحلى ، وذلك لغرض إبرام اتفاق طيران مدنى .

٥ - يقوم الطرفان بإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها ، كما ينظران فى إقامة طرق وسكك حديدية إضافية . كما يتفق الطرفان ايضا على إقامة وصيانة طريق برى بين مصر وإسرائيل والأردن بالقرب من إيلات مع كفالة حرية وسلامة مرور الأشخاص والسيارات والبضائع بين مصر والأردن ، وذلك على نحو لا يمس بالسيادة على الجزء من الطريق الذى يقع داخل إقليم كل منهما .

٦ - عقب إتمام الانسحاب المرحلى تقام بين الطرفين وسائل اتصالات بريدية وتليفونية وتلكس وصور بالراديو ومواصلات سلكية ولاسلكية وخدمات نقل الإرسال التليفزيونى عن طريق الكابلات والراديو والأقمار الصناعية وذلك وفقا للاتفاقيات واللوائح الدولية المنطبقة .

٧ - عقب إتمام الانسحاب المرحلى ، يسمح كل طرف بالدخول المسموح به عادة إلى موانيه لسفن وبضائع الطرف الآخر ، وكذلك للسفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو القادمة منه بنفس الشروط المنطبقة بصفة عامة على سفن وبضائع الدول الأخرى ، وسوف ينفذ حكم المادة ٥ من معاهدة السلام عقب تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

المادة السابعة

التمتع بحقوق الإنسان

يؤكد الطرفان التزامهما باحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، وسوف يدعمان هذه الحقوق والحريات وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

المادة الثامنة

المياه الإقليمية

مع مراعاة أحكام المادة ٥ من معاهدة السلام ، يقر كل طرف بحق سفن الطرف الآخر فى المرور البرىء فى مياهه الإقليمية طبقا لقواعد القانون الدولى .

□ □ □

محضر متفق عليه

للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة وللملحقين الأول والثالث لمعاهدة السلام

المادة الأولى

إن استئناف مصر لممارسة السيادة الكاملة على سيناء المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الأولى بالنسبة لكل منطقة بمجرد انسحاب إسرائيل من هذه المنطقة .

المادة الرابعة

من المتفق عليه بين الأطراف أن تتم إعادة النظر المنصوص عليها فى المادة ٤ فقرة (٤) عندما يطلب ذلك أحد الأطراف ، وعلى أن تبدأ فى خلال ثلاثة أشهر من طلبها ولكن لا يجرى أى تعديل إلا بإتفاق كلا الطرفين .

المادة الخامسة

لا يجوز تفسير الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أنها تنتقص مما جاء بالجملة الأولى من تلك الفقرة . ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لما جاء بالجملة الثانية من المادة الخامسة التى تقضى بما يلى .

« يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والعبور الجوى من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة » .

المادة السادسة (فقرة ٢)

لا تفسر أحكام المادة السادسة بما يخالف أحكام إطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد .

ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لأحكام المادة السادسة (فقرة ٢) من المعاهدة التى تقضى بما يلى :

« يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أى وثيقة خارج هذه المعاهدة » .

المادة السادسة (فقرة ٥)

من المتفق عليه بين الأطراف أنه لا توجد أى دعاوى بأن لهذه المعاهدة أولوية على المعاهدات والاتفاقات الأخرى ، أو للمعاهدات والاتفاقات الأخرى أولوية على هذه المعاهدة

ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالفة لأحكام المادة السادسة (فقرة ٥) من هذه المعاهدة التى تنص على ما يلى :

« مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتهما الأخرى ، فإن الإلتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة » .

الملحق الأول

تقضى المادة السادسة (فقرة ٨) من الملحق الأول بما يلى :

يتفق الطرفان على الدول التى تشكل منها قوات ومراقبو الأمم المتحدة ، ويتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة » .

وقد اتفق الطرفان على ما يلى :

« فى حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بأحكام الفقرة الثامنة من المادة السادسة من الملحق الأول ، فإنهما يتعهدان بقبول أو تأييد ما تقترحه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تشكيل قوات الأمم المتحدة والمراقبين » .

الملحق الثالث

تنص معاهدة السلام والملحق الثالث لها على إقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الأطراف ووفقا لهذا فقد اتفق على أن هذه العلاقات سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى إسرائيل ، وأن يكون من حق إسرائيل الكامل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصرى الأصل والذى لا تحتاجه مصر لاستهلاكها المحلى ، وأن تنظر مصر والشركات التى لها حق استثمار بترولها فى العطاءات المقدمة من إسرائيل على نفس الأسس والشروط المطبقة على مقدمى العطاءات الآخرين لهذا البترول .

عن حكومة	شهد التوقيع	عن حكومة
جمهورية مصر العربية.	جيمى كارتر	إسرائيل .
محمد أنور السادات	رئيس الولايات المتحدة الأمريكية	مناحم بيجين

الملحــــق العســـــكرى

المادة ١/ الانسحاب واجراءات الأمن/..
أولا/ تنهى اسرائيل سحب كل قواتها المسلحة وكل المدنيين من سيناء قبل ثلاث سنوات اعتبارا من موعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.
ثانيا.. ضمانا للأمن المتبادل للجانبين ستواكب تنفيذ مرحلة الانسحاب اجراءات عسكرية واقامة مناطق بالصورة المحددة فى هذا الملحق وكذلك على الخريطة رقم واحد/.
ثالثا.. يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين/./
أ/ الانسحاب المرحلى الى الخط الممتد شرق العريش.. رأس محمد وفقا للرسم المبين/ فى الخريطة رقم ٢/.. ويجب أن ينتهى هذا الانسحاب خلال الأشهر التسعة التالية لموعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.
ب/يتم الانسحاب النهائى من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية خلال ثلاث سنوات اعتبارا من موعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.
رابعا.. يتم تشكيل لجنة مشتركة فور تبادل وسائل التصديق على هذه المعاهدة تكون مهمتها الاشراف وتنسيق التحركات والجداول خلال عمليات الانسحاب، وتعديل الخطط والجداول الزمنية كما تتطلب الضرورة وفى الحدود التى تنص عليها الفقرة (٣) السابق ذكرها.
وتحدد المادة (٤) من الملحق الاضافى المرافق التفاصيل المتعلقة باللجنة المشتركة.
وسوف يتم حل اللجنة المشتركة فور استكمال الانسحاب الاسرائيلى النهائى من سيناء.

المادة (٢)

تحديد الخطوط النهائية والمناطق

١ ـ من أجل منح الطرفين أقصى قدر من الأمن بعد الانسحاب النهائى، يتم انشاء وتنظيم الخطوط والمناطق المبينة على الخريطة (١) كما يلى:-

١ ـ منطقة أ
١ ـ المنطقة (أ) يحدها من الشرق الخط (أ) (الخط الأحمر) ومن الغرب الساحلى الشرقى لخليج السويس كما هو مبين فى الخريطة (١)
٢ ـ تتواجد فى هذه المنطقة فرقة مصرية من جنود المشاة الميكانيكية وأجهزتها العسكرية وتحصينات الميدان.
٣ ـ ستتكون العناصر الأساسية للفرقة من.
أ ـ ٣ الوية مشاة ميكانيكية.
ب ـ لواء مدرع
ج ـ ٧ كتائب مدفعية ميدانية تضم ١٢٦ قطعة مدفعية.
د ـ ٧ كتائب مدفعية مضادة للطائرات تضم صواريخ أرض ـ جو فردية ومايصل الى ١٢٦ مدفعا مضادا للطائرات عيار ٢٧ مم.
هـ ـ عدد يصل الى ٢٣٠ دبابة.
و ـ عدد يصل الى ٤٨٠ عربة مدرعة من جميع الأنواع.
ز ـ عدد يصل اجماليا الى ٢٢ ألف فرد.

ب ـ المنطقة (ب)
(١) المنطقة (ب) يحدها الخط (ب) (الخط الأخضر) من الشرق والخط (أ) (الخط الأحمر) من الغرب كما هو موضح فى الخريطة (١).
(٢) تتولى وحدات حدود مصرية تتكون من ٤ كتائب مزودة بالأسلحة الخفيفة والعربات مسئولية الأمن واستكمال مهمة البوليس المدنى فى حفظ النظام فى المنطقة (ب).
وتتكون العناصر الأساسية لكتائب الحدود

الأربع من عدد يصل اجماليا الى ٤ آلاف فرد .
(٣) وقد تنشأ على ساحل هذه المنطقة نقاط أنذار ساحلية متمركزة أرضا وذات مدى قصير وقدرة نيرانية محدودة من وحدات دوريات الحدود .
(٤) يتم تزويد البوليس المدنى المصرى بطائرات هليكوبتر غير مسلحة للقيام بوظائف البوليس الطبيعية فى المنطقة (ج) .
(٥) يتم انشاء مطارات مدنية فقط فى المناطق .
(٦) سيسمح بدون الحاق الضرر ببنود هذه المعاهدة بممارسة هذه الأنشطة الجوية العسكرية وبالتحديد الأنشطة المسموح بها فى هذا الملحق فى المناطق والمجال الجوى فوق مياهها الاقليمية .

المادة (٤)
النظام البحرى

١ ـ بامكان مصر واسرائيل وضع وتشغيل سفن بحرية على طول سواحل المنطقتين (أ) ، (د) .
٢ ـ يتم وضع زوارق خفر سواحل مصرية مسلحة تسليحا خفيفا وتشغيلها فى المياه الاقليمية بالمنطقة (ب) لمساعدة وحدات الحدود فى تأدية وظيفتها فى هذه المنطقة .
٣ ـ سيقوم البوليس المدنى المصرى المجهز بالزوارق الخفيفة والاسلحة الخفيفة بتأدية وظائف البوليس الطبيعية فى المياه الاقليمية للمنطقة (ج) .
٤ ـ لاشىء فى هذا الملحق سوف يعتبر انتقاصا من حق المرور البرىء للسفن البحرية لكلا الطرفين .
٥ ـ يجرى انشاء موانى بحرية مدنية فقط ومنشآت فى هذه المناطق .
٦ ـ سيسمح بهذه الأنشطة البحرية فقط ودون الحاق الضرر ببنود المعاهدة .

المادة (٥)
اجهزة الأنذار المبكر

بامكان مصر واسرائيل انشاء وتشغيل اجهزة للانذار المبكر فى المنطقتين (أ) ، (د) .

المادة (٦)
عمليات الأمم المتحدة

١ ـ ستطلب الأطراف الى الأمم المتحدة تزويدها بالقوات والمراقبين للاشراف على تنفيذ هذا الملحق وبذل افضل جهودها لمنع أى خرق لبنوده .
٢ ـ فيما يتعلق بقوات الأمم المتحدة والمراقبين وافقت الأطراف على طلب الترتيبات التالية :
أ ـ تشغيل نقاط التفتش ، ودوريات الاستطلاع ومراكز المراقبة على طول الحدود الدولية وخط (ب) وداخل المنطقة (ج) .
ب ـ التحقق الدورى من تنفيذ بنود هذا الملحق سيتم ليس اقل من مرتين شهريا الا اذا اتفقت الأطراف على غير ذلك .
ج ـ اجراء تحقق اضافى فى خلال ٤٨ ساعة بعد استلام طلب بذلك من أى من الطرفين .
د ـ ضمان حرية الملاحة خلال ممر تيران طبقا للمادة (٥) من المعاهدة .
٣ ـ تشرف قوات الأمم المتحدة على تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها فى هذه المادة فى المناطق (أ ، ب ، ج) . ويشرف مراقبو الأمم المتحدة على تنفيذها فى المنطقة (د) .
٤ ـ سيصحب ضباط اتصال من كلا الطرفين فرق التحقق التابعة للأمم المتحدة .
٥ ـ تقدم قوات الأمم المتحدة ومراقبوها تقارير من نتائج مهمتها لكلا الطرفين
٦ ـ تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها العاملون فى المناطق بحرية الحركة وغيرها من التسهيلات الضرورية لاداء مهامها .
٧ ـ ليس لقوات الأمم المتحدة ومراقبوها سلطة اصدار تراخيص لعبور الحدود الدولية .
٨ ـ سيتفق الطرفان على الدول التى سيتم منها تشكيل قوات الأمم المتحدة ومراقبوها . وسيتم تشكيل هذه القوات من دول اخرى غير الدول الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن .
٩ ـ يتفق الطرفان على ضرورة ان تقوم الأمم المتحدة باتخاذ هذه الترتيبات بافضل وسيلة تضمن التنفيذ الفعال لمسئولياتها .

المادة (٧)
نظام الاتصال

١ ـ فور حل اللجنة المشتركة ، يتم انشاء نظام اتصال بين الأطراف . ويقصد بنظام الاتصال توفير وسيلة فعالة لتقييم التقدم فى تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها فى هذا الملحق وحل اية مشاكل يمكن ان تبرز خلال عملية التنفيذ

والرجوع فى القضايا الاخرى التى لايمكن حلها الى السلطات العسكرية الأعلى فى كلا الدولتين تباعا للنظر فيها .

وكذلك يقصد بنظام الاتصال تجنب المواقف الناجمة عن اخطاء سوء التفسير من جانب أى من الطرفين .

٢ ـ سيتم إنشاء مكتب اتصال مصرى فى مدينة العريش ، ومكتب اتصال اسرائيلى فى مدينة بير سبع . ويرأس كل مكتب ضابط من الدول المعنية ويساعده عدد من الضباط .

٣ ـ سيتم انشاء خط تليفونى مباشر بين المكتبين كذلك سيتم انشاء خطوط تليفونية مباشرة بين المكتبين وقيادة قوات الأمم المتحدة .

المادة (٨)
احترام النصب التذكارية

لضحايا الحرب .

المادة (٩)
الترتيبات المؤقتة

انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية والمدنيين الاسرائيليين الى ما وراء خط الانسحاب المؤقت وتحرك قوات الطرفين وقوات الأمم المتحدة قبل الانسحاب النهائى ستحدد وفق الملحق الاضافى المرفق والخريطة (٢) .

تنظيم التحركات فى سيناء .

■ المادة الأولى :

المبادىء المتعلقة بالانسحاب :

١ ـ سيتم انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء على مرحلتين كما ورد نصها فى المادة الأولى فى الملحق الأول ووصف وتوقيت عمليات الانسحاب متضمنة فى هذا الملحق وسوف تضع اللجنة المشتركة المزيد من التفاصيل وستقدم للمنسق العام لقوات الامم المتحدة فى الشرق الأوسط فى وقت لايزيد عن شهر قبل بدء كل مرحلة من مراحل الانسحاب .

ويتفق الطرفان على المبادىء الآتية فيما يختص بتسلسل التحركات العسكرية .

١ ـ وفيما يختص بما نص عليه الملحق الأول ، الفقرة الثانية من هذه المعاهدة ، وحتى يتم الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الاسرائيلية ـ وحتى يتم الانسحاب المؤقت فان جميع الترتيبات العسكرية القائمة وفقا لهذا الاتفاق ، ستبقى نافذة المفعول ، فيما عدا تلك الترتيبات العسكرية التى تنص على غير ذلك فى المادة الحادية عشرة من الملحق .

ب ـ وفى الوقت الذى يتم فيه انسحاب القوات الاسرائيلية فان قوات الأمم المتحدة ستدخل فورا المناطق التى سيتم اخلاؤها وذلك لانشاء مناطق عازلة انتقالية كما هو مبين فى الخريطة ٢ و ٣ بهدف المحافظة على الفصل بين القوات .

ويسبق أى تحرك لأى افراد اخرين الى هذه المناطق .

إعادة انتشار قوات الأمم المتحدة الى هذه المناطق .

ج ـ وبعد سبعة أيام من جلاء القوات الاسرائيلية من كل منطقة تقع فى المنطقة /أ . . تنتشر وحدات القوات المسلحة المصرية المذكورة فى المادة الثانية من هذا الملحق . . حتى الخط /أ/ أو حتى المنطقة العازلة المؤقتة كما تبدو فى الخريطة رقم ٢ .

د ـ وبعد فترة سبعة أيام من جلاء القوات الاسرائيلية من كل منطقة تقع فى المنطقة /ب/ تنتشر وحدات الحدود المصرية المذكورة فى المادة ٢ من هذا الملحق حتى المنطقة العازلة كما تظهر فى الخريطة ٢ . وتعمل وحدات الحدود وفقا لبنود المادة ٢ من الملحق. . .

هـ ـ ستدخل قوات البوليس المصرى الى المناطق التى سيتم الجلاء عنها فور انسحاب قوات الأمم المتحدة حيث تقوم قوات البوليس باداء مهامها العادية .

و ـ ستنتشر وحدات القوات البحرية المصرية فى خليج السويس طبقا لنصوص المادة ٢ فى هذا الملحق .

ز ـ وفيما عدا مراحل الانسحاب الاسرائيلى التى تم وصفها انفا ، فان انتشار القوات المسلحة المصرية واوجه النشاط التى تم النص عليها فى الملحق الاول سيتم عندما تكون القوات العسكرية الاسرائيلية قد اتمت انسحابها الى خلف خط الانسحاب المؤقت .

■ المادة ٢ : المراحل اللاحقة للانسحاب . وتقترح مصر توضيح تفاصيل المراحل اللاحقة والتوقيت الملائم ـ فى هذه المادة .

المادة الثالثة :

قوات الأمم المتحدة

١ ـ سيطلب الطرفان ان تنتشر قوات الأمم المتحدة وفقا للمهام التى تم وصفها فى هذا الملحق والى حين اتمام عملية الانسحاب الاسرائيلى الكامل .

وتحقيقا لهذا الهدف فان الطرفين يتفقان على اعادة انتشار قوات الطوارىء الدولية .

٢ ـ وستتولى قوات الأمم المتحدة الاشراف على تنفيذ الملحق وتبذل افضل المجهودات لتفادى اى خرق لنصوص الملحق .

٣ ـ عندما تنتشر قوات الأمم المتحدة وفقا لنصوص المادة ١ ،٢ لهذا الملحق ، فسوف تتولى مهام التفتيش فى المناطق المحددة للقوات وفقا للمادة ٦من الملحق الأول وسوف تنشىء نقاط تفتيش ، ودوريات استطلاع ومراكز ومراقبة فى المناطق العازلة المؤقتة ، التى ورد وصفها فى المادة السابقة اما المهام الأخرى لقوات الأمم المتحدة المتعلقة بالمناطق العازلة المؤقتة فقد ورد شرحها فى المادة الخامسة لهذا الملحق .

المادة الرابعة :

اللجنة المشتركة ومكاتب الاتصال :

١ ـ وستعمل اللجنة المشتركة التى تم الاشارة اليها فى المادة الرابعة من هذه المعاهدة من تاريخ تبادل التصديق على وثائق هذه المعاهدة وحتى تاريخ إتمام الانسحاب النهائى للقوات الاسرائيلية من سيناء .

٢ ـ وستشكل اللجنة المشتركة من ممثلين عن كل طرف يرأسها مسئول كبير ، وستدعو اللجنة المشتركة ممثلا عن الأمم المتحدة عندما تناقش موضوعات متعلقة بها ، أو عندما يطلب اى من الطرفين حضور الأمم المتحدة وستتوصل اللجنة المشتركة الى قراراتها بـالاتفاق بين مصر واسرائيل .

٣ ـ تتولى اللجنة المشتركة الاشراف على تنفيذ الترتيبات التى اوردها الملحق الأول وهذا الملحق الاضافى .

وتنفيذا لهذا الهدف ـ وبموافقة الطرفين ـ فان اللجنة ستقوم بـ :

أ ـ تنسيق التحركات العسكرية كما أوردها هذا الملحق الاضافى ، والاشراف على تنفيذها .

ب ـ مواجهة والسعى الى حل اية مشكلة تنشأ خلال تنفيذ الملحق الأول وهذا الملحق الاضافى . وبحث اى انتهاك تبلغ عنه قوة الأمم المتحدة والمراقبون وإحالة أية مشكلة لايتم حلها إلى حكومتى مصر وإسرائيل .

ج ـ تعاون اللجنة قوات ومراقبى الأمم المتحدة فى تنفيذ المهام المنوطة بها . . كما تتكفل بالجدول الزمنى لعمليات الاشراف المرحلية عندما يدعوها الطرفان لتطبيق الملحق رقم ١ والملحق الحالى .

د ـ تقوم اللجنة بتنظيم الخط الفاصل للحدود الدولية ولجميع الخطوط والمناطق المذكورة فى الملحق رقم ١ والملحق الحالى .

هـ ـ تشرف على عملية تسليم اسرائيل للمنشآت الرئيسية فى سيناء الى مصر .

و ـ تقر الترتيبات التى يتعين القيام بهذا للبحث عن جثث الجنود المصريين والاسرائيليين المفقودة واعادتها .

ز ـ تنظيم عملية اقامة وتشغيل نقاط المراقبة على خط العريش ـ رأس محمد تطبيقا لبنود المادة الرابعة من الملحق رقم ٣ .

ح ـ تقوم بعملياتها بالاستعانة بفرق اتصال مشتركة تتكون من مندوب أسرائيلى واخر مصرى يتم استدعاؤهما من مجموعة الاتصال الدائمة وتقوم بنشاطه بناء على تعليمات من اللجنة المشتركة .

ط ـ تقوم بتأمين عمليات الاتصال والتنسيق لقيادة الامم المتحدة المكلفة بتطبيق بنود المعاهدة . . وتشرف عن طريق فرق الأتصال المشتركة . . على عمليات التنسيق والتعاون المحلية مع قوات الأمم المتحدة المرابطة فى مناطق محددة أو مع مراقبى الأمم المتحدة العاملة فى مناطق محددة .

ى ـ تناقش اللجنة اى مسألة اخرى قد يعرضها عليها الطرفان بناء على اتفاق مشترك .

٤ ـ تعقد اللجنة المشتركة اجتماعا كل شهر على

الاقل ـ كما تعقد اجتماعا خاصا خلال ٢٤ ساعة فى حالة طلب اى من الأطراف او من قيادة الأمم المتحدة .

٥ ـ تلتقى اللجنة المشتركة فى المنطقة العازلة حتى نهاية الانسحاب المرحلى . ثم بعد ذلك تلتقى على التوالى فى كل من العريش وبئر سبع . . وينعقد الاجتماع الأول بعد بدء دخول المعاهدة حيز التنفيذ بأكثر من اسبوعين .

■ المادة الخامسة :

تحديد المنطقة العازلة المؤقتة وانشطتها :

١ ـ المنطقة العازلة المؤقتة ـ والتى ستنفذ بها قوة الأمم المتحدة الفصل بين الأفراد المصريين والاسرائيليين ـ ستقام إلى الغرب ـ وبشكل متاخم ـ لخط الانسحاب المؤقت كما تبينه الخريطة رقم (٢) تنفيذ الانسحاب الاسرائيلى والانتشار خلف الانسحاب المؤقت . ويتولى البوليس المدنى المصرى ـ المزود باسلحة خفيفة ـ مهام الامن العادية داخل المنطقة .

٢ ـ تتولى قوة الأمم المتحدة ادارة نقاط تفتيش ودوريات استطلاع . ومراكز مراقبة داخل المنطقة العازلة المؤقتة لضمان الالتزام ببنود هذه المادة .

■ المادة السادسة :

التصرف فى المنشآت والمعدات الدفاعية العسكرية .

يقرر الطرفان اعداد المنشآت والمعدات الدفاعية العسكرية حسب المبادىء التالية . . .

١ ـ حتى قبل ثلاثة أسابيع من الانسحاب الاسرائيلى من منطقة ما تنظم اللجنة المشتركة عملية تفتيش مشتركة تقوم بهافرق اسرائيلية ومصرية لجميع المنشآت الخاصة للخروج باتفاق حول شروط واجراءات نقل مختلف المبانى والمعدات التى ستسلم الى مصر بهدف تسوية شروط هذه العملية . . وستعلن اسرائيل فى تلك اللحظة عن خططها للتصرف فى المنشآت والمعدات الموجودة بها .

٢ ـ تتعهد اسرائيل بأن تسلم لمصر جميع المنشآت الأرضية سليمة وكذلك مشروعات الخدمات العامة والمنشآت . . وخاصة المطارات والطرق ومحطات الضخ والموانى كما تزود اسرائيل مصر بالمعلومات اللازمة لصيانة وتشغيل معدات الخدمة العامة وسوف يسمح لبعض الفرق المصرية بالتعرف على استعمال هذه المعدات لفترة قد تصل الى اسبوعين قبل عملية تسلم مصر لها .

٣ ـ عندما تتخلى اسرائيل عن نقاط مصادر المياه ذات الفائدة العسكرية بالقرب من العريش والطور . . تقوم فرق فنية مصرية بالاشراف على هذه المنشآت والمعدات التى سيأخذونها وفقا لعملية نقل تعدها مسبقا اللجنة المشتركة . . وتقوم مصر بالاستمرار فى تأمين تموين جميع نقاط المياه بالكمية العادية من المياه وحتى لحظة انسحاب اسرائيل الاخير خلف الحدود الدولية . الا اذا اتخذت اللجنة المشتركة اجراءات اخرى . . .

٤ ـ تبذل اسرائيل قصارى جهدها لازالة او تدمير جميع الاستحكامات الدفاعية بما فيها الحواجز وحقول الالغام فى المناطق والمياه مع رسم الحدود التى تنسحب منها قواتها . . وتراعى اسرائيل فى ذلك المبادىء التالية . . .

أ ـ تزال الاستحكامات الدفاعية اولا من المناطق الواقعة بالقرب من المستوطنات والطرق والمنشآت العامة ومشروعات الخدمات الهامة .

ب ـ فيما يتعلق بالحواجز وحقول الالغام التى يستحيل ازالتها أو تدميرها قبل الانسحاب الاسرائيلى تقوم اسرائيل بتزويد مصر والأمم المتحدة بالخرائط المفصلة التى تسلم على اكثر تقدير قبل وصول قوات الأمم المتحدة بخمسة عشر يوما . . وذلك عن طريق اللجنة المشتركة .

ج ـ يصل سلاح المهندسين المصرى الى كل هذه المناطق بعد قوات الأمم المتحدة للقيام بعملياته فيها وفقا للخطط التى حددتها مصر .

■ المادة السابعة :

اعمال الاستطلاع :

١ ـ تنفذ اعمال الاستطلاع الجوى خلال الانسحاب كما يلى :

أ ـ يطلب كلا الجانبين من الولايات المتحدة أن تواصل طلعات الاستطلاع الجوى وفقا للاتفاقات السابقة حتى اكتمال الانسحاب الاسرائيلى النهائى .

ب ـ الصور الجوية ستغطى مواقع القوات المحددة لمراقبة حجم القوات والاسلحة ولاثبات انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق التى حددتها المادة الثانية من الملحق الأول والمادة الثانية من هذا الملحق الاضافى والخريطتان رقم ٢ ، ٣ وان هذه القوات تمركزت خلف خطوطها .

ح ـ سيتم فقط الابلاغ عن العناصر الرئيسية فى التنظيمات العسكرية لكلا الجانبين كما تحددت فى الملحق الأول وهذا الملحق الاضافى .

٢ ـ يطلب كلا الجانبين ان تواصل البعثة الميدانية التابعة للولايات المتحدة فى سيناء عملياتها وفقا للاتفاقات السابقة حتى يتم الانسحاب الاسرائيلى من المنطقة الواقعة شرقى ممرى الجدى ومتلا وبعد ذلك ينتهى عمل البعثة .

البند الثامن . . ممارسة السيادة المصرية

تستعيد مصر ممارسة سيادتها الكاملة على الأجزاء المحتلة من سيناء بعد الانسحاب الاسرائيلى كما تنص على ذلك المادة الأولى من هذه المعاهدة . □

نص خطاب الرئيس كارتر إلى الرئيس السادات

٢٦ مارس ١٩٧٩

عزيزى السيد الرئيس

أود أن أؤكد لكم ، وذلك رهن باستيفاء الإجراءات الدستورية فى الولايات المتحدة أنه :

فى حالة حدوث خرق أو تهديد بخرق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، فإن الولايات المتحدة ستقوم - بناء على طلب أحد الأطراف أو كليهما - بالتشاور مع الأطراف فى هذا الشأن وستتخذ الإجراءات الأخرى التى تراها مناسبة لتحقيق الالتزام بهذه المعاهدة .

وستقوم الولايات المتحدة بعمليات الاستطلاع الجوى بناء على طلب الأطراف طبقا للملحق رقم ١ من هذه المعاهدة .

وتعتقد الولايات المتحدة أن مواد المعاهدة الخاصة بتمركز أفراد الأمم المتحدة فى المنطقة المحدودة التسليح يمكن ويجب أن تنفذ بواسطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وستبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها للحصول على موافقة مجلس الأمن على هذا الإجراء . وإذا لم يتمكن مجلس الأمن من إقامة الترتيبات التى تتطلبها المعاهدة ، فإن رئيس الولايات المتحدة سيكون على استعداد لإتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إنشاء واستمرار قوة بديلة مقبولة مكونة من دول متعددة .

المخلص
جيمى كارتر

صاحب السعادة
محمد أنور السادات
رئيس جمهورية مصر العربية

(٢)

نص خطاب الرئيس كارتر إلى مناحم بيجين

عزيزى السيد رئيس الوزراء ٢٦ مارس ١٩٧٩

أود أن أؤكد لكم ، وذلك رهنا باستيفاء الإجراءات الدستورية فى الولايات المتحدة أنه :

فى حالة حدوث خرق أو تهديد بخرق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فإن الولايات المتحدة ستقوم ـ بناء على طلب أحد الأطراف أو كليهما ـ بالتشاور مع الأطراف فى هذا الشأن وستتخذ الإجراءات الأخرى التى تراها مناسبة لتحقيق الالتزام بهذه المعاهدة .

وستقوم الولايات المتحدة بعمليات الاستطلاع الجوى بناء على طلب الأطراف طبقا للملحق رقم ١ من هذه المعاهدة .

وتعتقد الولايات المتحدة أن مواد المعاهدة الخاصة بتمركز أفراد الأمم المتحدة فى المنطقة المحدودة التسليح يمكن ويجب أن تنفذ بواسطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وستبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها للحصول على موافقة مجلس الأمن على هذا الإجراء . وإذا لم يتمكن مجلس الأمن من إقامة الترتيبات التى تتطلبها المعاهدة ، فإن رئيس الولايات المتحدة سيكون على استعداد لإتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إنشاء واستمرار قوة بديلة مقبولة مكونة من دول متعددة .

المخلص

جيمى كارتر

صاحب السعادة

مناحم بيجين

رئيس وزراء دولة إسرائيل

نص خطاب الرئيس السادات إلى الرئيس كارتر

٢٦ مارس ١٩٧٩

عزيزى السيد الرئيس

استجابة لرجائكم ، أستطيع أن أؤكد أنه فى خلال شهر واحد بعد إتمام انسحاب إسرائيل إلى الخط المؤقت طبقا لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، فإن مصر سوف ترسل سفيرا مقيما لدى إسرائيل ، وسوف تستقبل سفيرا إسرائيليا مقيما بمصر .

الرئيس
البيت الأبيض

المخلص
محمد أنور السادات

نص خطاب الرئيس كارتر إلى رئيس وزراء إسرائيل

٢٦ مارس ١٩٧٩

عزيزى السيد رئيس الوزراء

لقد تلقيت كتابا من الرئيس السادات يفيد بأنه فى خلال شهر من إتمام إسرائيل لإنسحابها إلى الخط المؤقت فى سيناء طبقا لما تقضى به معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، فإن مصر ستوفد سفيرا مقيما فى إسرائيل وستستقبل سفيرا إسرائيليا مقيما بمصر .

وسأكون ممتنا إذا ما أكدتم لى أن هذا الإجراء يعد مقبولا من حكومة إسرائيل .

السيد مناحم بيجين
رئيس وزراء دولة إسرائيل

المخلص
جيمى كارتر

نص خطاب رئيس وزراء إسرائيل إلى الرئيس كارتر

٢٦ مارس ١٩٧٩

عزيزى السيد الرئيس

يسرنى أن أؤكد لكم أن حكومة إسرائيل توافق على الإجراء الموضح بكتابكم المؤرخ ٢٦ مارس ١٩٧٩ والذى ينص على ما يلى :

« لقد تلقيت كتابا من الرئيس السادات يفيد بأنه ، فى خلال شهر من إتمام إسرائيل لإنسحابها إلى الخط المؤقت فى سيناء ، طبقا لما تقضى به معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، فإن مصر ستوفد سفيرا مقيما فى إسرائيل وستستقبل سفيرا مقيما بمصر » .

المخلص
مناحم بيجين

السيد الرئيس
البيت الأبيض

نص خطاب بيجين إلى الرئيس السادات

٢٦ مارس ١٩٧٩

عزيزى السيد الرئيس

يؤكد هذا الخطاب أن كلا من مصر وإسرائيل قد اتفقتا على ما يلى .

تستذكر حكومتا مصر وإسرائيل انهما قد اتفقتا فى كامب ديفيد ووقعتا فى البيت الأبيض يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ الوثائق المرفقة والمعنونة « إطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد » و « إطار لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل » .

وبغية التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وفقا للإطارين المشار إليهما آنفا تشرع مصر وإسرائيل فى تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة . وقد اتفقتا على بدء المفاوضات خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام . ووفقا لـ « إطار السلام فى الشرق الأوسط » فإن المملكة الأردنية الهاشمية مدعوة للاشتراك فى المفاوضات . ولكل من وفدى مصر والأردن أن يضم فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين باتفاق مشترك . وهدف المفاوضات هو الاتفاق قبل إجراء الانتخابات على الترتيبات الخاصة بإقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة (المجلس الإدارى) . وتحديد سلطاتها ومسئولياتها ، والاتفاق على ما يرتبط بذلك من مسائل أخرى . وفى حالة ما إذا قرر الأردن عدم الاشتراك فى المفاوضات فستجرى المفاوضات بين مصر وإسرائيل .

وتتفق الحكومتان على أن تتفاوضا بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء من هذه المفاوضات فى أقرب تاريخ ممكن . كما تتفق الحكومتان على أن الغرض من المفاوضات هو إقامة سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتى الكامل للسكان

ولقد حددت مصر وإسرائيل لنفسيهما هدفا للانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد بحيث يتم إجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن بعد أن يكون الأطراف قد توصلوا إلى اتفاق . وتنشأ سلطة الحكم الذاتى المشار إليها فى « إطار السلام فى الشرق الأوسط » وتبدأ عملها خلال شهر من انتخابها ، واعتبارا من هذا التاريخ تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية . ويتم سحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتى محلها كما هو منصوص عليه فى « إطار السلام فى الشرق الأوسط » . وحينئذ يتم إنسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة وإعادة توزيع القوات الإسرائيلية المتبقية فى مواقع أمن محددة .

ويؤكد هذا الخطاب أيضا مفهومنا بأن حكومة الولايات المتحدة ستشترك إشتراكا كاملا فى كافة مراحل المفاوضات .

مع خالص التحية

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
محمد انور السادات

عن حكومة
إسرائيل
مناحم بيجين

رسالة رقم (٢)

إلى رئيس الوزراء بيجين من الرئيس كارتر :

أحيطكم علما هنا أنكم أبلغتمونى بما يلى :

(أ) أنكم ستفسرون وتفهمون عبارات « الفلسطينيون » أو « الشعب الفلسطينى » الواردة فى كل فقرة من وثيقة إطار التسوية المتفق عليه باعتبارها تعنى « عرب فلسطينيون » .

(ب) أن الحكومة الإسرائيلية ستفهم تعبير « الضفة الغربية » فى أى فقرة يرد فيها من وثيقة إطار التسوية على أنه يعنى « يهودا والسامرة » .

□ □ □

١٠ ـ من هارولد بروان إلى عيزر وايزمان ـ ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٨ م :

عزيزى السيد الوزير :

إن الولايات المتحدة تدرك أنه ، فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيتين اللتين تم التوصل إليهما فى كامب ديفيد ، فإن إسرائيل تنوى بناء قاعدتين جويتين عسكريتين فى موقعين ملائمين فى النقب ، لتحلا محل القاعدتين الجويتين الموجودتين فى أيتام وإيتزيون ، واللتين ستخليهما إسرائيل بموجب معاهدة السلام التى ستعقد بين مصر وإسرائيل . وأننا ندرك أيضا الإلحاحية الخاصة ، والأسبقية التى تعلقها إسرائيل على تجهيز القاعدتين الجديدتين فى ضوء قناعتها بأنها لا يمكنها أن تترك قاعدتى سيناء الجويتين بصورة آمنة حتى تكون القاعدتان الجديدتان قادرتين على العمل .

أقترح أن تتشاور حكومتنا حول مدى تكاليف القاعدتين الجويتين ، بالإضافة إلى أشكال المساعدة التى قد تقدمها الولايات المتحدة على نحو ملائم فى ضوء المشاكل الخاصة التى قد تبرز من تنفيذ هذا المشروع على أساس عاجل .

إن الرئيس على استعداد للسعى للحصول على موافقة الكونجرس اللازمة لمثل هذه المساعدة ، كما قد تجرى الموافقة عليها من قبل الجانب الأمريكى نتيجة هذه المفاوضات .

المخلص

التوقيع

هارولد براون

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ م

فى ٢٢ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٦٧ صوت مجلس الأمن على مسودة قرار قدمتها بريطانيا واقرها بالإجماع وفيما يلى نص القرار .

إن مجلس الأمن

إذ يعرب عن قلقه المستمر للوضع الخطير فى الشرق الأوسط وإذ يؤكد عدم جواز اكتساب الارض بالحرب والحاجة للعمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تعيش فى أمن .. وإذ يؤكد كذلك أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة وقد التزمت بالعمل وفق المادة الثانية من الميثاق .

١ ـ يثبت أن تحقيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط يجب أن يشمل تطبيق المبدأين التاليين كليهما :

إنسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراض احتلت فى النزاع الأخير .

إنهاء كل تمسك بصفة المحاربة أو حالة الحرب وإيلاء الاحترام والاعتراف بسيادة كل دولة فى المنطقة وحقها فى أن تعيش فى سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها خالية من التهديدات أو أعمال القوة .

٢ ـ يثبت كذلك الضرورة :

ـ لضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية فى المنطقة .

ـ لتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

ـ لضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة بإتخاذ إجراءات بما فيه إنشاء مناطق مجردة من السلاح .

٣ ـ يطلب الأمين العام انتداب ممثل خاص ليذهب إلى الشرق الأوسط لإقامة ومواصلة الاتصالات مع الدول المعنية بغية تشجيع الاتفاق ومساعدة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفق النصوص والمبادىء الواردة فى هذا القرار .

٤ ـ يطلب من الأمين العام موافاة مجلس الأمن فى أقرب وقت ممكن بتقرير عن سير جهود الممثل الخاص .

قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ م

إن مجلس الأمن .

ــ يدعو جميع أطراف القتال الحالى إلى وقف كل إطلاق للنيران وإنهاء كل نشاط عسكرى فورا ، فى فترة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اعتماد هذا القرار وذلك فى المواقع التى يخلونها الآن .

ــ ويدعو الأطراف المعنيين إلى البدء فور وقف اطلاق النار فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ بكل أجزائه .

ــ ويقرر أن يبدأ فور وقف اطلاق النار إجراء المفاوضات بين الأطراف المعنيين تحت الرعاية المناسبة بهدف إقرار سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

رقم الايداع بدار الكتب

٥٣٦٢ / ١٩٨٦

مطابع الاهرام التجارية القاهرة ـ مصر



يتناول الكتاب حقبة هامة فى تاريخ الحرب والسلام فى الشرق الأوسط منذ عين المؤلف وزيرا للدفاع فى مصر ورئيسا لوفد التفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة . ويتضمن تسجيلا امينا لمباحثات بلير هاوس وعرضا لأساليب التفاوض . وقد كتب عقب عودة المؤلف من رئاسة وفد المفاوضات فى واشنطن ، والتى انتهت بت[illegible]ـاهدة الصلح بين مصر [illegible] لكنه فوجىء بتعيينه وزيرا لل[illegible] الكتاب فى الأدراج لمدة خمس[illegible] إلى ان اعاد صياغته بعد استقال[illegible] من رئاسة مجلس الوزراء فى ١٩٨٥ ، فاضاف كل ما يتعلق بمفاوضات التطبيع والانسحاب الإسرائيلى من سيناء فى ابريل ١٩٨٢ موضحا لوجهة النظر المصرية لأول مرة فى كل هذه المراحل بعد ان وضحت وجهات النظر الإسرائيلية والأمريكية فيما صدر من كتب عن هذه المرحلة .

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام



مطابع الأهرام التجارية القاهرة ـ مصر

التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع ش الجلاء ـ القاهرة